

العالم المعاصر

منذ الحرب العالمية الثانية



الدول الغنية
الرأسمالية الغربية والإشتراكية واليابان

دكتور

محمد محي

استاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة المنيا



الهيئة العامة للكتاب
مركز القاهرة

0170337



Bibliotheca Alexandrina

العلم المعاصر

منذ الحرب العالمية الثانية



الدول الغنية
الرأسمالية الغربية والإشتراكية واليابان

دكتور

محمد يحيى

استاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة المنيا

١٩٧٨



الهيئة العامة للكتاب

مقدمة

من الصعب علينا دراسة الفترة التي تفصلنا عن نهاية الحرب العالمية الثانية ، دون أن نفكر في تلك التي وجدت فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩ . فتبدو أمامنا كثيراً من الخلافات ، ولكن كذلك الكثير من أوجه الشبه ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى مقارنة هاتين الفترتين التي تلت كل منهما حرباً عالمية ، الواحدة بالأخرى . وكانت الحرب العالمية الأولى قد مزقت الجزء الأكبر من الكرة الأرضية . وكان العالم قد تعود منذ نصف قرن على سلم لم يعسكر صفوه إلا حروب بعيدة ، ولها طبيعة إستعمارية ، أو حروب هامشية (منشوريا والحروب البلقانية) ، وكان يعتقد في أن التقدم ، قد جعل من المستحيل نشوب أى حرب بين الدول العظمى . وكان الصدام الذي نشأ فجأة ، وسرعان ما أصبح دموياً للغاية ، قد هز الحضارة الأوروبية حتى في أسسها ، وترك جراحاً عميقة لم تخف تماماً حتى الآن . وأصاب المعاصرون الفزع نتيجة لمناظر المعاناة والحرمان الكامل الذي قامى منه عشرات الملايين من الكائنات البشرية خلال أربع أعوام ، ونتيجة لملايين القتل والجرحى من هذه المعارك ، ولإنتشار عمليات التخريب من كل نوع والتي لامتدح مداها في أوروبا ، وزاد خوفهم من إنهيار إمبراطوريات قوية كانت قد لعبت ، لفترة طويلة ، دوراً هاماً في السياسة العالمية ، وخاصة نتيجة لإنهيار الإمبراطورية الروسية ، والتي حل محلها نظام ثوري سرعان ما خشوا من سرعة عبواه لهم ، إذ أن نفوذه بدأ سريعاً في التأثير على العليقة العاملة في البلاد الصناعية .

ومع ذلك ، فسرعان ما ترك هذا الفزع مكانة لمشغولية لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه . والواقع أن الحكومات المنتصرة قد نجحت في إبعاد الخطر المباشر

الأول الذي كان يهددهما : فاصبحت روسيا معزولة دبلوماسيا وماديا ، وثم القضاء على المحاولات الثورية التي قامت ، إما عن طريق تحطيم النظم الشيوعية التي أنشأتها ، أو حاولوا لإنشائها في المجر ، وبافاريا ، وفي ألمانيا ، ولما عن طريق تهدئة الطبقة العاملة ، بإرضاء بعض مطالبها القديمة (الانتخابات العامة في بريطانيا العظمى ، وفي بلجيكا . . ، التأمين ضد البطالة في بريطانيا العظمى ، وقانون الثمانية ساعات في فرنسا) . وأدى الرضاء الناتج عن عودة السلام ، وإعادة البناء السريع نسبيا للمناطق المحرقة، وعودة الرخاء والوفرة إلى المنتصرين، والرغبة في نسيان ذلك الحلم المزعج الذي كان قد مر أخيراً ، أدى كل ذلك إلى ميلاد تفاؤل عالمي ظهر في الحب الجنوني للتمتع ، والرغبة في النسيان ، وعن طريق خيال بأن الحرب الكبرى ، لم تكن في واقع الأمر سوى حروب تشبه غيرها من الحروب (وإن كانت أكثر فرعاً لا أكثر) ، ولم تكن سوى حدث عكر مؤقتاً للتطور صوب حياة سهلة كذلك التي كانت موجودة عند مطلع هذا القرن ؛ وإعتقدوا أن الهدنة سوف تحدث في ذلك الوقت ، ما دام الاتجاه الليبرالي قد بدا على أنه قد تدعم ، نتيجة لإخفاء النظم السلطوية ، وتوسع المؤسسات الدستورية ، ونتيجة لأن الامبرطوريات الاستعمارية ، والتي كانت في مجموعها قد أظهرت ولاداً كاملاً للدول التي تحكمها ، ظلت بدون تغيير، ونتيجة لعقد صلات إقتصادية — وفي بعض الحالات مع شركاء مختلفين عن أولئك الذين كانوا قبل الحرب ، ولكن بطريقة نشطة .

وحدث بعض التجديد : فالسيطرة الإقتصادية والسياسية للولايات المتحدة ، وتقسيم العالم فيما بين إيديولوجيتين غير متفاهمتين ، ومتنافستين (ولكن أحداً لم يكن يعتقد في أنه أمر سيستمر لفترة طويلة ، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى النظام السوفيتي على أنه لا يقدر على الحياة) ، وإزدياد أسعار ، والأزمات

المالية، ولقدان الأمل عند جوء من الشباب، وقد أعتبر كل ذلك على أن له طليعة مرحلية فقط .

وكثير من رجال الدولة، والذين كانوا غير مقتنعين تماماً بالصيغة الحتمية والطبيعية لهذه الطريقة لإعادة بناء عالم مدعّم، قد حاولوا مع ذلك، خلال هذه الفترة، تسهيل أمر العودة إلى التوازن، ووضعوا خططاً للاصلاح، إذ أن تجربة الحرب العظمى، قد سمحت لهم بأن يعتقدوا في عدم مطابقة النظم البرلمانية لمطالب حكومات الدول الحديثة، وفشلوا جميعاً . وكان هذا الفشل نتيجة لعوامل الأزمات السياسية والاقتصادية التي وقعت بشكل مستمر تقريباً، خلال هذه السنوات العشرين، وتسببت في عدم استقرار وعدم أمن متكررين: فكانت هناك العلاقات المتعاقدة عليها بين فرنسا وحلفائها في أوروبا الشرقية من ناحية، وألمانيا من ناحية أخرى، ومعارضة بلاد أوروبا الشرقية والولايات المتحدة لإتحاد الجمهوريات السوفياتية؛ والخلافات بين المنتصرين بشأن الحلول اللازمة للمشاكل الألمانية (المطالبة بالاقاليم المنقودة، مشكلات التعويضات، ونزع السلاح...) والمطالب الإقليمية والإستعمارية لإيطاليا، والتوتر بين الدول التي ورثت إمبراطورية النمسا والمجر السابقة، وتزايد رغبة ألمانيا في الانتقام . وفي النطاق السياسي، كانت أخطار السياسة الخارجية، والتغيرات التي بدأت في أحوال الانتاج الصناعي (تكوين منشآت ضخمة للغاية تحت سيطرة المصارف، والبحث عن أسواق خارجية...) والازمات الاجتماعية والدقديّة (بطالة لا يمكن إمتصاصها في بريطانيا العظمى وفي ألمانيا، وإنبهار قيمة المارك الألماني، وضعف الفرنك الفرنسي، وتخفيض سعر العملة...) الخ) تفرّض أمر تركيز السلطة وتدخل الدولة: ولذلك فإن ميدان السلطة التنفيذية قد اتسع في الوقت الذي تقلصت فيه سلطة البرلمان. وكما حدث في أثناء الحرب

العالمية الاولى من أن ضرورة الامراع فى أخذ اجراءات خاصة ، والاحفاظ بسرية العمليات قد أدتا الى تركيز السلطة فى أيدي الحكومة ، دخلت فرنسا ، منذ عام ١٩٢٥ فى نطاق السير على نظام المرسوم بقانون ، فأصبح البرلمان المنتخب يفوض سلطاته لفترة من الزمن للسلطة التنفيذية ؛ وهذه الرسومات بقوانين سيزيد عددها كلما اقتربنا من الازمة التى سيتتج عنها إعلان الحرب فى عام ١٩٣٩ ؛ وعاشت ألمانيا ، من جانبها ، تحت نظام حكومات رئاسية يمينها لماريшал هندنبورج Hindenbourg دون أخذ رأى الرايشستاغ ؛ وكان عدم الاستقرار الوزارى الذى عرفته كذلك الدول الليبيرالية الاخرى بدراجات متفاوتة ، وانخفاض متوسط فترة الحسك الوزارى فى بعض الاحيان الى عدة أشهر ، مظاهر أخرى لشعور الرأى العام بالاضياح ، ولشعوره بعدم قدرة مؤسساته . وكانت بعض الانجاساهات الفكرية ، والى كانت ترفض النظام السوفيتى ، قد بحثت عن حل فى النظام السلطوى أو الدكتاتورى : إنها الفاشستية فى إيطاليا منذ عام ١٩٢٢ ؛ والنظام الوطنى — الاشتراكى فى ألمانيا منذ عام ١٩٣٣ ؛ وما أن نشبت الازمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٣٠ ، حتى مر صوب الماشية عدد من دول أوروبا الشرقية والوسطى ، والجنوبية ، وحيث لم يكن للمؤسسات الديمقراطية فيها تقاليداً طويلة المدى . وأدى البؤس وفقدان الامل ، وقطع العلاقات الاقتصادية التقليدية إلى دفع كل الحكومات صوب استخدام سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وصوب اتجاه الحماية الجمركية ، لامتناس مشاعر الوطنيين . وهكذا تمهد الامر أمام الحرب التى أعلنت فى عام ١٩٣٩ ، فى عالم كان قد عاش ، دائماً ، ومنذ عشرين عاماً ، فى اضطراب ، ولم يكن قد وجد ذلك الحمد الأدنى من التوازن العنصرى للسلم الدولى ، والاجتماعى .

وكما يظهر، فإنه بعد ثلاثين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الشعور بالضعف، وبعدم الأمن، الذى كان موجوداً في عام ١٩٣٩ لم يختلف نهائياً، ويمكننا كذلك أن نلاحظ أوجه شبه أخرى مع فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك فإنه من السهل أن نلاحظ كذلك وجود الكثير من الاختلافات الجادة فقد تمت، منذ ثلاثين عاماً، تغييرات عميقة في جميع الميادين: إكتشافات واختراعات ثابتة حملت على تغيير حياة الإنسان بوضعها وسائل حمل قوية بين يديه، يمارسها على الطبيعة، وأجهزة دقيقة سمحت له بتحسين وسائل عمله وإنتاجه. وسمح تنظيم الحياة الاقتصادية، وتقدم الرقابة بإعطاء الغالبية العظمى من أهالى الدول الصناعية مستوى معيشة لم يوجد له مثيل من قبل؛ وتطورت النظم السياسية: وتركت الديمقراطية الليبرالية مكانها لنظم تركز وتدعم سلطتها وفعاليتها.

وهدف هذا الكتاب لإعطاء المعلومات الأساسية لفهم هذا التغيير. وهو يجيب على المطالب الذى تنادى بها الإنتماءات الحديثة من ضرورة توسيع ميدان دراسة التاريخ المعاصر، ويحاول إشفاء غليل من يرغب في تعميق معارف في فترة تاريخية عاشها، ويسمع كثيراً الحديث عنها، دون أن يكون ذلك إلا عن طريق الدعاية السياسية أو الكتابات السطحية.

ويعرض هذا الكتاب التغييرات الرئيسية التى تمت في معظم ميادين النشاط البشرى، خلال الثلاثين عاماً الماضية. وقرسم خطوطه العامة، أساسيات التطور الإقتصادى، وتطور الحياة الاجتماعية، والآداب والفنون والعلوم والتقنيات؛ ثم يعرض للدول والحضارات، في ذلك الإطار الجغرافى لمنطقة نموها. وتأسيساً على عدم المساواة في الازدهار، الذى يفصل بين الدول إلى مجموعتين كبيرتين: تلك التى تعيش الغالبية العظمى من سكانها في وفرة، ويتمتعون بمستوى المعيشة

الأكثر ارتفاعاً (متوسط الدخل الوطنى يزيد على ٢٥٠٠ دولار ، والمستوى الغذائى يزيد على ٢٠٠٠ كالورى فى اليوم) ، وتلك التى — وباستثناء أقلية صغيرة — يكون مستوى المعيشة فيها منخفضاً للجميع ، فسنأخذها إلى مجموعتين كبيرتين : الدول الصناعية (التى تضم بنوع خاص أمريكا الشمالية ، والدول التى سكانها من الانجليو سكسونيين فى أستراليا ونيوزيلندا ، وبريطانيا العظمى ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وهولندا ، وسويسرا ، وبعض الدول الشيوعية ، واليابان ، واسرائيل) ؛ والدول الآخذة فى النمو : ثلثى العالم ، ويمثل العالمية العظمى لأفريقية (باستثناء البيض فى جنوب أفريقية) ، وآسيا ، وللاقيانوسية ، ولأمريكا الجنوبية (باستثناء الجزء الجنوبى) .

وهذا الكتاب يمثل المجلد الثانى والعشرين ، من مجموعة « تاريخ الشعوب والحضارات » . وقام بكتابتها عدد من المؤرخين المتخصصين بإشراف الأستاذ موريس كروزيه Maurice Crozet ، وسننصب كل جزء فى الكتاب لصاحبه ، وإن كنت أعترف ، أننى قد اختصرت بعض الأجزاء ، توفيراً أعلى مجهود القارئ العربى ، من تفاصيل فى غاية التخصص .

وأرجو أن أكون موفقاً فى إختيار وتعريب وعرض هذا الكتاب للقارئ والدارس العربى — وعلى الله قصد السبيل .

الاسكندرية فى أول رمضان ١٣٩٨ هـ

هـ أغسطس ١٩٧٨ م

دكتور

جمال يحيى

البَابُ الْأَوَّلُ

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة الباب الاول^(١)

يحتاج تقديم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم منذ عام ١٩٤٥ إلى أن نحدد نقطتين بالنسبة للنهج المستخدم .

فالإقتصاد العالمى لا يمكنه من أية ناحية أن ينصرف في مجموع متجانس ، إذ أنه يتكون من إقتصاديات وطنية مرتبطة ببعضها بدرجات إرتباط متفاوتة . وعلاوة على ذلك ، فإدامت الأمة يمكن تعريفها ، من وجهة النظر الإقتصادية على أنها « مجموع الأنشطة الإقتصادية للتداخلة ، والمتكاملة إلى درجة بعيدة ، ومتضامنة ، ومعمومة ومنظمة عن طريق الدولة ، المحفزة لسلطة الإجبار العام ، (حسب تعريف ماريجو J. - G. Marigot) ، وأنت عدد وأهمية هذه النشاطات لا تكون أبداً هي نفسها من دولة إلى أخرى ، فإن ذلك يستتبع عدم وجود أمتين متشابهتين في العالم ، ولكن سلسلة من الأمم غير المتساوية .

والأفراد الذين يكونون الأمة كجموعة إنسانية بين غيرها من المجموعات ، ينظمون بطريقة معينة للوارد الموجودة لديهم من أجل تغييرها والحصول على سلع تهدف لإرضاء إحتياجاتهم ؛ وتكون العلاقات التي يقومون بها مع الطبيعة ، وكذلك بنوع خاص فيما بينهم ، نظاماً إقتصادياً . ومادامت لا توجد هناك وسيلة واحدة صالحة لكل المصور ولكل الأمكنة من أجل تنظيم الإنتاج ، وتوزيع وإستهلاك الثروات ، فإنه من الممكن أن تكون هناك نظماً إقتصادية مختلفة في العالم ؛ هذا علاوة على أنه يجب علينا ألا ننسى أن أى نظام ، مهما كان ، ليس محددًا بشكل نهائى ، بل إنه يتطور وباستمرار .

ولذلك فإنه لا يمكن دراسة النظام ، والأمة بعيداً كل منهما عن الآخر ،

(١) كتب هذا الباب Jacques Wolff استاذ الاقتصاد بجامعة باريس ١

إذ أن النظام يحصل على قوته من نجاحه ، أى من الطريقة التى تم بها تسييره بواسطة أهالى الأمة التى إختارته ، والذى يمتدنون بها فيه . وبمعنى آخر ، فإن التطور الإقتصادى والإجتماعى للعالم لا يمكن فهمه إلا ابتداء من الأمة ومن النظام الإقتصادى ، إذ أنه ناتج عنهما .

ومادامت الحالة كذلك ، فقد أظهر تطور العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، بعض المظاهر الواضحة تماماً . فأولاً ، سجلت كل الدول ، سواء أكانت صناعية وأكلت نموها ، أو مازالت فى أول نموها ، حركة عامة لتوسيع إقتصادها بمعدلات تتفاوت فى سرعتها ، ولكنها كانت دائماً مرتفعة ، ومصحوبة بتنوع كبير ، وبارتفاع واضح فى الأسعار ، وبشكل مستمر . وبعد ذلك ، إستمر نظامان إقتصاديان ، الرأسمالية والاشتراكية ، متمثلان بنوع خاص كل فى دولة ، الولايات المتحدة وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى إقتسام العالم ، وذلك فى نفس الوقت الذى تطور فيه كل منهما بشكل واضح . ثم بعد ذلك ، إذا كانت الدول قد زادت من علاقاتها التجارية ، والنقدية ، والمالية ، فإن التنظيم الدولى القائم على إجماعها ، قد حل محله نظام آخر مركب على الولايات المتحدة ، الأمر الذى يبدو على أنه قد أدى إلى تهديدات هامة ، بالنظر إلى سياسة السيطرة التى تتبعها هذه الدولة ، بينما لم يعط نظام الأمم - لاقات المؤسس على إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، إذا ما كان قد مر كذلك ببعض التغييرات ، تعديلات على مثل هذه الدرجة من الهامة . وأخيراً ، فإن التطور الإقتصادى فى كل الأمم ، قد تسبب ، وهو مرتبط بالتفهد الديموغرافى ، فى ظهور تطور إجتماعى مشابه ، مصحوباً بنفس التوترات . ولذلك فإنه يبدو أن التطور الإقتصادى والإجتماعى فى العالم ، رغم إختلاف مستويات التنمية والتنظيم الإقتصادى الدولى ، قد تبع خطاً معيناً ، يظهر بوضوح أكثر حينما ندرس الأحوال الموجودة عند نهاية الحرب العالمية الثانية .

الفصل الأول

الفوضى في الإقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥

فى عام ١٩٤٥ أظهر الإقتصاد العالمى أنه فى حالة عدم تنظيم كاملة ، نتيجة
للحربين العالميتين ، والتغيرات التى وقعت فى الفترة بينهما . وكان التوسع
السريع يتلوه تقلص عميق ، وبدأ أن التسمية مستمرة ، بينما حدثت تغيرات هامة
فى هذه الدولة أو تلك ؛ ولم تعد الرأسمالية هى وحدها النظام الإقتصادى الذى
تنظم الموارد ، إذ أن نظاماً آخرأ ، وهو الاشتراكية كان ، بعد أن نشأ ونما فى
إحدى الدول ، قد فرض نفسه كمنافس ؛ وكانت العلاقات الإقتصادية الدولية
قد قلت فى حجمها ، بينما تفتت نظام التبادل والمدفوعات الدولية ؛ ولم تسكن
التوترات الإجتماعية ، فى يوم من الأيام بهذه السكثرة ، وبهذه الحدة . ومع
ذلك ، فإن الامر كان يتعلق هنا بنهاية فترة ثلاثين عاماً من الازمة الاقتصادية
والإجتماعية ؛ وإنتهت بذلك فترة إنتقال .

١ - عدم المساواة فى النمو :

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل نهاية فترة كان عدم التاجز الواضح
ينغلق فيها بعض خطوط القوى البسيطة . فبعد فترة التوسع فى العشرينيات ،
بدأ أن نمو الإقتصاد العالمى قد توقف فى سنوات الثلاثينيات ؛ ولكن إذا
كانت بعض الدول قد سجلت تدهوراً ، فإن دولاً أخرى قد إستمرت فى
تقدمها ، وزادت الحرب العالمية الثانية من حدة ظهور هذه الحركة بدرجة أن
أصبحت عدم المساواة هذه بين الدول أكثر وضوحاً فى عام ١٩٤٥ مما كانت
عليه فى عام ١٩١٤ ،

أولاً - تطور مجموع الانتاج القومى :

يمكن فهم نمو إحدى الدول على أنه زيادة طاقاتها ، مصحوباً بتغيير فى البنية ، وتطوير قوة ومستوى الدول ينتج عن تطور هذين السببين .

ف نجد أولاً أن هناك مجموعتين من الدول يمكن تمييزها بسهولة تبعاً لدرجة نمو إنتاجهم القومى .

المجموعة الأولى هى مجموعة الدول الصناعية أو الممكنة النمو التى تمثل تغييراً حقيقياً .

وكانت بعض الدول قد سجلت هبوطاً متزايداً نتيجة الحرب . وكان هذا مثلاً هو حال إنجلترا التى لم تعرف ، بعد إنتصارها فى الحرب العالمية الأولى ، إلا توسعاً معتدلاً نظراً لصعوبات تشغيل لإقتصادها (الإضراب العلويل لعمال المناجم عام ١٩٢٦ ، وزيادة الإهتمام بإعادة تقييم الجنية أسكتل من الإهتمام بالتوسع) ، ثم إنكاش هقيق (هبوط بمقدار ٢٠ ٪ من حجم الإنتاج القومى) لم تتمكن من التغلب عليه إلا عند نهاية الثلاثينيات ، وخرب فرضت أمر الاستخدام المكثف لرأس المال ، دون التمكن من التجديد . وحالة أكثر من ذلك وضوحاً ، هى حالة فرنسا حيث تبع توسع سنوات العشرينيات ، إنكاش إستمر خلال خمسة عشر عاماً (١٩٢٩ — ١٩٤٤) : فعلى أساس معدل ١٠٠ فى عام ١٩٣٨ ، كان الإنتاج القومى الذى بلغ ١١٩ فى عام ١٩٢٩ ، قد هبط إلى ٥٥ فى عام ١٩٤٤ ، أى تقريباً إلى نفس المعدل الذى كان عليه فى سنوات ١٨٨٠ — ١٨٩٠ .

وبلاد أخرى ، بعد أن كانت قد عرفت توسعاً كبيراً ، سجلت تناقصاً . وكان هذا هو حال اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، التى كانت قد تبعت ، إبتداء

من عام ١٩٢٨، حركة التوسع التي كانت موجودة في بلادها من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤، وأظهرت زيادة واضحة في إنتاجها القومى حتى عام ١٩٤١؛ ولكن التخريب الذى حدث نتيجة الحرب، تسبب في عام ١٩٤٥ في تناقض واضح بالنسبة إلى ما كان عليه في عام ١٩٤٠. وحالات أكثر وضوحاً هي حالة كل من ألمانيا واليابان، اللتان لم تمرقا الانكماش إلا على فترة قصيرة نسبياً في بداية سنوات الثلاثينيات، إذ أن الحرب (إبتداء من عام ١٩٣١ مع غزو منشوكو بالنسبة لليابان) أو الإستعداد للحرب (إبتداء من عام ١٩٣٣ بالنسبة لألمانيا) كانت تزيد بكثير من مجرد موازنة الانكماش الذى تم تسجيله؛ وفي عام ١٩٤٥ لم يصل إنتاجها القومى، ونتيجة للتخريب للادى، إلا إلى نصف ما كان عليه وقت إعلان الحرب. وعلينا أن نلاحظ أن التراجع الواضح أو العميق لهذه الدول والتي كانت تمثل مركزاً بين الدول العالمية الرئيسية، وتشارك بما يقرب من ٤٠٪ من الإنتاج العالمى، كان بسبب ظروف مؤقتة، هي الحرب، أتت بعد فترة طويلة من التوسع، ولم تنتج عن تهقر بطل. خلال فترة طويلة.

وكانت دولة واحدة تمثل تطوراً خاصاً، إذ أنها كانت المستفيدة الكبرى من الحروب. وكانت الحرب العالمية الأولى قد سمحت للولايات المتحدة بزيادة إنتاجها القومى الذى أصبح الأكثر ارتفاعاً في العالم، وإستمر التوسع (رغم الانكماشات القصيرة المدى في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٦) حتى عام ١٩٢٩. ولكن الانكماش كان قوياً بنوع خاص في سنوات الثلاثينيات (فكان الإنتاج القومى في عام ١٩٢٣ يقل بمقدار ٤٠٪ عن إنتاج عام ١٩٢٩) وكان طويلاً (فسياسة القسانون الجديد التى طبقت من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٦ لم تبرز النجاح المتوقع عليها، وعلى رضاء عام ١٩٣٧ إنكماش عام في عام ١٩٣٨) . وسمح الإستعداد للحرب في عام ١٩٤٠، والدخول إليها في عام ١٩٤١ بالانتقال

نهائيا على الأزمة : ففي عام ١٩٤٥ أصبح الإنتاج القومي في حجمه ضعف ماكان عليه بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، وأصبح ثلثي الإنتاج العالمي ؛ وكان رأس المال قد تجدد ، ولم يصعب الإقتصاد أى تدبير .

أما المجموعة الثانية فهي مجموعة تشتمل على الدول الباقية في العالم ، دولا قليلة التصنيع أو غير مصنعة ، مستقلة أو مستعمرات لدول أوروبية . وإذا كانت هي الأخرى قد عرفت أثناء سنوات العشرينيات زيادة في إنتاجها القومي ، نتيجة لذلك الذى حدث في الدول الصناعية ، فإنها كانت كذلك قد شهدت إنكماشاً خلال سنوات الثلاثينيات ؛ والواقع أن هذه الزيادة وهذا الإنكماش كانا محدودين ، وكان من الأجدر أن نتحدث عن الركود . وعلى العكس من ذلك نجد أن الحرب قد تسببت في طلبات كثيرة للواد الأولية والمنتجات الزراعية من جانب الدول الصناعية ، فأصبحت هذه الدول تمتلك في عام ١٩٤٥ موارد مالية هامة (ميزان الدولار في أمريكا الجنوبية ، وميزان الاسترلينى في البلاد الداخلة في منطقة الاسترلينى) تمكنها من أن تستخدمها فيما بعد في إستيراد السلع المصنعة ، وتساعد في عملية التنمية .

ولكننا نجد فإنها أن التنمية ليست مترادفا لعملية النمو دون تغيير ، إذ أنه ، مع الزمن ، لا يظل الإنتاج القومي كما هو ، فنظهر فروع جديدة ، ونظهر منتجات جديدة ، ونمو ، بينما تعرض بعض الفروع الموجودة للركود أو التدهور ؛ وهذه العملية الخاصة بالتنوع ، وبالتجديد هي ضرورية ، إذ أنها وحدها تسمح ، وعلى المدى البعيد ، بزيادة حجم الإنتاج القومي ، وفي هذا الشأن ، تظهر إختلافات كبيرة في عام ١٩٤٥ .

والدولة التي أصابها الركود هي أيضا التي لم تكن قد تقدمت أو تقدمت

قليلا في ميدان تنويع اقتصادها . وهذا الأمر يتماق بالدول المتخلفة . أو التي
 هي في سبيل النمو ، والتي يتكون تسعة أشتار انتاجها من المواد الزراعية أو
 المواد الأولية ، وهي التي تمثل الجزء الأكبر من الإنسانية ، إذ أن محاولات
 التصنيع التي وقعت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت محدودة في نطاق
 بعض الفروع (النسيج مثلا) ، بينما لم تؤدي الحرب العالمية الثانية إلا إلى ارتفاع
 إنتاج المواد الأولية لتسد حاجات المتحاربين (أمريكا الجنوبية ؛ والشرق
 الأوسط والهند من أجل الحلفاء ، وجنوب شرق آسيا لليابانيين بعد غزوهم
 لهذه المناطق) ويمكننا أن نضيف أن بعض هذه الدول قد فضلت تنمية
 قطاعها الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، مثل الهند (فيما بين عامي ١٩١١
 و ١٩٣١ ، زادت نسبة الأعمال العاملين في القطاع الثالث من ١٨ ٪ إلى
 ٢٣ ٪ من أولئك الذين يعملون في القطاع الأول ، وهو الصناعة) أو
 مصر (فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، زادت نسبة الأعمال العاملين في
 القطاع الأول من ٦٥ ٪ إلى ٧١ ٪ من مجموع العاملين ، وفي القطاع
 الثاني ، وهو الزراعة من ١١ ٪ إلى ١٠ ٪ والعاملين في القطاع الثاني من
 ١٩ ٪ إلى ٢٤ ٪) .

ومن جانبهم ، كانت الدول الصناعية قد سجلت تعديلا مختلفا تماما .
 فبالنسبة لبعضها تماما للقطاع الصناعي بسرعة فائقة لليابان ، وفيما
 بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ زادت نسبة الأعمال العاملين في قطاع الصناعة
 من ١٧ إلى ٢٤ ٪ من مجموع العاملين ، ونسبة الأعمال العاملين في القطاع
 الثاني من ٥٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ ؛ بينما كانت الأرقام بالنسبة للولايات المتحدة ،
 وفي نفس الفترة هي من ٢٨ ٪ إلى ١٩ ٪ في القطاع الأول ، ومن ٣٢ ٪ إلى
 ٣٥ ٪ في القطاع الثاني . وكان الأمر كذلك بالنسبة لألمانيا ، وبالنسبة
 لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بنوع خاص وهو الذي كان قد بذل مجهودا كبيرا

من أجل التصنيع. ومن ناحية أخرى، انقسم القطاع الصناعى أكثر فأكثر، ونشأت فروع جديدة تنتج سلعا جديدة وتشتهر إلى تسمية أسرع: مثل الكهرباء، والطيران، والآلات الكهربائية المنزلية، والسيارات. ومع ذلك فإن الحرب كانت لها نتائج مدمرة على بعضها — فإنتاج الصناعى فى ألمانيا واليابان فى عام ١٩٤٥ كان يمثل ثلث ماكان عليه قبل الحرب، وكان بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بوضوح مما كان عليه فى عام ١٩٤٠ — وكانت الولايات المتحدة وحدها هى التى ضاعفت من إنتاجها الصناعى، ومن طاقتها على الإنتاج. ولكن هذه التغيرات. كانت بالنسبة لدول أخرى، قد أخذت سرعة أقل من ذلك ويكثر. فى إنجلترا، شاهدنا إستقرارا فى القطاع الصناعى مادام عدد الامالى العاملين فى القطاع الأول قد مر فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ من ٧ إلى ٥.٥٪. من المجموع الكلى للعاملين، وظلت نسبة العاملين فى القطاع الثانى، وهو الزراعة، كما هى أى ٤٩٪، بينما لم يزد تعداد السكان إلا بنسب ضئيلة جداً، وفى فرنسا وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢١ و ١٩٣٦ كانت النسب هى ٤١٪. و ٢٥٪ بالنسبة للقطاع الأول، و ٣٠٪. و ٣١٪ بالنسبة للقطاع الثانى. هذا علاوة على أن تنوع القطاع الصناعى قد تم بببطء: ولذلك فإن إنتاج السيارات فى فرنسا قد زاد من ٤٠.٠٠٠ وحدة فى عام ١٩٢٠ (كان ٤٥٠.٠٠٠ فى عام ١٩١٣) إلى ١٩٦.٠٠٠ فى عام ١٩٣٩، بعد أن كان قد وصل إلى ١٩٤.٠٠٠ فى عام ١٩٢٩.

ثانياً : الأسعار والتقدم الاقتصادى :-

كان هذا النمو غير المتساوى مصحوباً بحركات أساسية فى الأسعار، ترجعت بتقدم إقتصادى، أى بزيادة الدخل الحقيقى للفرد، وهذا التقدم الإقتصادى يختلف ومتفاوت.

وفراسة الأسعار يمكن أن تتم في مظهرين . فيمكننا في أول الأمر أن نأخذ معدلا عاما للسعر (سعر الجلة أو سعر التجزئة مثلا) ، وفي هذه الحالة نلاحظ أن تغيرات أجمالي الدخل القومي تظهر على أنها مصحوبة بتغيرات في نفس الاتجاه لمعدل الأسعار : وهكذا يكون إزدهار سنوات العشرينيات يتميز بارتفاع الأسعار ، وضيق سنوات الثلاثينيات مصحوبا بانخفاض الأسعار حتى عام ١٩٢٣ أو عام ١٩٣٥ ، تبعا للبلاد . وعلى العكس من ذلك نجد أن سرعة التغير كانت مختلفة : ولكي لا تأخذ في الاعتبار سوى الارتفاعات ، فإنها كانت قد ظهرت بقوة ضخمة في بعض البلاد حتى أنها أدت إلى تعطيل العملة وإلى ضرورة إحلال غيرها محلها ؛ (حالة ألمانيا في عام ١٩٢٣ ، وروسيا في نفس العام ، والصين ، وألمانيا بعد ذلك ، والمجر عند نهاية الحرب العالمية الثانية) ؛ وعرفت بلاد أخرى ، وبخاصة في فترة الحرب ، ارتفاعات ضخمة . (مثلا إيطاليا ، وإفحاد الجمهوريات السوفيتية ، وفرنسا ؛ وفي هذه الدولة الأخيرة إرتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف عن المعدل فيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٢٠ ، وارتفعت ستة أضعاف فيما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٥ ، وكانت في النهاية قد إرتفعت بما يزيد عن عشرين ضعف فيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٤٥) .

ومع ذلك فإن إرتفاع الأسعار في دول أخرى كانت أقل ضخامة : ففي الولايات المتحدة تم تسجيل ارتفاعا بمقدار خمسة أضعاف من حرب عالمية إلى الحرب الثانية ، وفي إنجلترا كان الارتفاع أقل من ذلك . ولكن علينا أن نذكر أنه ، فيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة ، فإنها قد انتهجت سياسة في أثناء سنوات العشرينيات تهدف إعادة قيمة الجنيهية إليه كما كانت قبل الحرب ، وأنها تسببت بالتالي في تخفيض الأسعار .

ولكن أسعار المنتجات المختلفة التي تشارك في تكوين معدل عام الاتعير بالضرورة هي نفس الاتجاه ونفس الحجم: فبعضها يرتفع، بينما ينخفض الآخر أو يبقى ثابتاً، منيراً بهذه الطريقة بنيران الأسعار النسبي. وهكذا نجد أن أسعار للنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية قد أظهرت تطوراً مختلفاً، وبشكل لم يظهر منذ وقت طويل — في الولايات المتحدة كان ارتفاع الأسعار الذي حدث في أثناء الحرب العالمية الأولى أقوى بالنسبة لأسعار السلع الصناعية عنه فيما يتعلق بالأسعار الزراعية، وكان انخفاض الأسعار في الثلاثينيات أقل؛ وفي فرنسا فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ حافظت الأسعار الصناعية على مستوى أكثر ارتفاعاً من الأسعار الزراعية؛ وفي إنجلترا، كانت أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، ابتداءً من عام ١٩٢٠، أقل من أسعار المنتجات الصناعية للمصدرة، وكذلك الحال بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية، فلقد تدهورت أسعار المنتجات الزراعية نسبياً عن أسعار المنتجات المصنعة؛ وأخيراً، وفي كل البلاد المنتجة للمواد الأولية والمواد الغذائية، فإن أسعار التصدير في سنوات الثلاثينيات، قلت بكثير عن أسعار السلع المصنعة المستوردة — ولكن مع الحرب العالمية الثانية، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، لاحظنا عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه. وبنفس الطريقة، وفي داخل القطاع الصناعي، فإن أسعار المواد في الفروع المختلفة، قد تعدلت بطريقة متباينة: وهكذا نجد، في فرنسا، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٠٥ — ١٩١٣، أن معدل سعر القمح قد ارتفع من ٥٢٢ في عام ١٩٢٠ — ١٩٢٤ إلى ٧٠٦ في عام ١٩٣٥ — ١٩٣٨، بينما انخفض سعر البترول من ٢٢٨،٤ إلى ١٠٢،٤ أي أن سعر القمح قد تضاعف ثلاث مرات بالنسبة لسعر البترول؛ وبنفس الطريقة نجد أن معدل سعر الجلود قد ارتفع من ٣٦٦،٤ إلى ٦٣٠،٣ وأن معدل سعر

المطاط قد تثير من ٧٣ إلى ٥٨١ الأمر الذى يعنى أن سعر الجلود قد تضاعف بالنسبة لسعر المطاط .

كما أن دراسة تطور التقدم الاقتصادى تؤدي من ناحيتها إلى نتائج معقولة .

فمن ناحية يمكننا أن نبحث عما كان عليه الدخل الحقيقى للفرد . ومن أجل هذا نقرب بين حجم الدخل القومى ، و تعداد السكان ، وإذا كان الدخل قد تزايد بسرعة ، ففوق سرعة زيادة إجمالى عدد السكان ، فيمكننا أن نتحدث عن تحسن ، وإذا ما كان عكس ذلك فإننا نتحدث عن انخفاض إذا ما كانت الزيادة أقل سرعة . ونلاحظ عندئذ أنه فى غالبية البلاد المنتجة لمنتجات زراعية ومواد أولية ، أن تعداد السكان قد زاد بسرعة أكبر ، أو على الأقل بنفس سرعة زيادة الدخل القومى ، الأمر الذى أدى إلى تقليل أو ركود الدخل الحقيقى للفرد ؛ وعلى العكس من ذلك ، ومع السرعة البطيئة للغاية فى زيادة السكان فى مجموع الدول الصناعية ، كان الارتفاع ، حتى وإن كان بسيطاً ، فى الدخل القومى فى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٠ ، قد سنع ورغم الأزمات التى حدثت فى سنوات الثلاثينيات ، بزيادة الدخل الفعلى للفرد . وعلى كل حال ، فإن كل الدول قد سجلت ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، انخفاضاً كبيراً فى الإستهلاك الشخصى ، وأصبح الدخل الفعلى للفرد أقل مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ؛ وكانت الولايات المتحدة وحدها ، ونتيجة لمضاعفتها لإنتاجها ، هى التى أنهت الحرب مع سكان يتمتعون بمستوى دخل فى هو الأكثر ارتفاعاً فى تاريخها . ولكن علينا أن نتذكر أنه بأخذنا بطريقة العمل بهذه المقارنات ، محددة بفترة زمنية ، وبمكان ، فإننا نفترض تخلفنا من كل الصعوبات الخاصة بحساب الدخل القومى ، وبالتغيرات فى تكوين مجموع الإستهلاك ، وبآمال الأفراد الذين يمكنهم أن يشعروا بالحرمان رغم الكمية الكبيرة السلع الموجودة تحت تصرفهم .

ومن ناحية أخرى ، لما كان سكان الدولة لا يكونون مجموعاً متماثلاً ، فيمكننا أن ندرس توزيع التقدم الاقتصادي تبعاً للجموعات الاجتماعية ، إذ أن اختلاف الدخل الحقيقي للفرد لا يتوزع (بدلاً بنفس النسبة بين الأفراد والجماعات . وإذا كان من الصعب الحصول على معلومات بالنسبة لمجرى من السكان (أصحاب الرهن ، أو المصالح ، أو الدخل المشترك) فإن غيرها على العكس من ذلك موجود ، وبخاصة بالنسبة لأصحاب الممتلكات . ففي أثناء الإزدهار الذي حدث في العشرينيات ، زادت الممتلكات الفعلية ، ولكن بطريقة تختلف من بلد إلى آخر ؛ وهكذا كانت الزيادة السنوية ١٢٤٪ في الولايات المتحدة ، و ١٩١٪ في بلجيكا ، و ١٩٩٪ في إنجلترا ، و ٣٤٥٪ في ألمانيا ، بينما كانت الانخفاض في فرنسا بمقدار ٥٠٪ ؛ وفي نفس الوقت ، وتبعاً للصناعة ، كانت التغيرات مختلفة من تلك الخاصة بالمعدل العام (فمثلاً في الصناعات القطنية ، كانت نسب الزيادة هي ٢٦٪ في إنجلترا و ١٦٠٪ في بلجيكا) . وفي سنوات الثلاثينيات كان انخفاض الممتلكات الإسمية أقل من انخفاض سعر مواد الإستهلاك ، ذلك أن الممتلكات الفعلية قد زادت ؛ ومع ذلك ، فمما لا ينفك نفسه حالة الإستهلاك ، إذ أنه ماذا يمثل معدل مرتب حقيقي في ارتفاع في مرحلة أزمة ، بينما تكون البطالة قد انتشرت وجاهر ذوي الأجور قد قلت من قيمتها المطلقة ؛ ونضيف إلى ذلك أن انخفاض الدخل القومي في عام ١٩٤٥ كان بدرجة أن كل المجموعات الاجتماعية قد خضعت لتخفيض مستوى معيشتها ، إلا بالنسبة لأولئك الموجودين في الولايات المتحدة .

وهكذا نرى أنه في عام ١٩٤٥ قد ظهرت الحالة وكأنها نهاية حركة كانت قد بدأت منذ ثلاثين عاماً ، وأصرح بها ذلك الانهيار الذي حدث ، والحرب العالمية الثانية . وكان نمو الاقتصاد العالمي قد أصابته حركة بطء واضحة ، ولكننا

كانت تتميز، كنتيجة للاقتصاديات الوطنية، بإعادة توزيع الأهمية بين الدول. فكانت فرنسا وإنجلترا، التي كانت معدلات نموها ضعيفة، ولم تتمكن من تنويع إنتاجها بدرجة كافية، قد فقدتا من أهميتها؛ وبدأ أن ألمانيا واليابان قد تحزبتا تماماً رغم المعدلات السابقة للتنمية والمرتفعة بنسبوع خاص؛ وأما التنمية الروسية فكانت قد توقفت؛ وظهرت الولايات المتحدة على أنها الدولة الوحيدة التي أفادت من الحرب، ما دامت قد ضمنت لنفسها أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي، وبحجم الإنتاج العالمي؛ أما بقية العالم فإنه قد وجد نفسه في حالة ركود وتحاف وكانت هناك دولة واحدة تسود عالمياً.

٢ - صعوبات النظم الاقتصادية -

إذا لم توجد عمية إعلان الحرب المالية الأولى سوى طريقة واحدة لتنظيم الموارد النادرة، وهي الرأسمالية، فإن عام ١٩٤٥ قد ظهر على أنه السنة الحاسمة لانقسام العالم نهائياً إلى نظامين: الاشتراكية، لأن اتحاد الجمهوريات السوفيتية لم يهزم أمام ألمانيا، والرأسمالية لأنه كان قد عاش أزمة سنوات الثلاثينيات، وكان قد تطور.

أولاً: - التعديلات في النظام الرأسمالي: -

إذا كان من الممكن فهم النظام الاقتصادي على أنه مجموع متجانس من البنين، فإنه لا يقل عن ذلك أن كل نظام يعمل من أجل نفس الاهداف، من الرفع السريع والمنظم الى أقصى درجة للدخل القبل للرد، ياب في البنين الأساسي دوراً هاماً؛ الامر الذي يؤدي الى امكانية تعريف النظام الرأسمالي بأنه النظام الذي يحتفظ بالملكية الفردية لوسائل الانتاج، وبأنه النظام الذي يترف برأس المال للشرى، وبأنه اقتصاد مشروعات. الامر الذي يؤدي الى وضع مؤسستين في المقام الاول، حق الملكية الحساسة وحق التعاقد بحرية. وفي عام ١٩٤٥

كانت الرأسمالية قد تعدلت بعمق ، وكانت قد قلبت على كل الانتقادات التي كانت قد وجهت اليها في الميدان الاقتصادي .

وتميزت أولا الرأسمالية في هذه الفترة بوقوع تعديل ثنائي .

فلاحظ في أول الامر حركة التمركز . ونحن نعرف أنه لم يكن هناك أبدا منافسة بين ذلك العدد الكبير من المشروعات الصغيرة في أثناء القرن التاسع عشر ، وكانت المشروعات الكبيرة موجودة بالفعل ، ولكن - ركة حمية بدأت عند نهاية القرن التاسع عشر من أجل التمركز ، بسرعات متباينة ، واستمرت حتى عام ١٩٤٥ . وأخذت لنفسها أشكالا مختلفة . تمركز أفقى (مشروعات مختلفة تنتج نفس السلع) أو أقتية (مشروعات مختلفة تشكل انتاج هذا المواد الأولية) . وذلك بأسماء مختلفة - الترس Trusts والمولندج Holdings في البلاد الانجلو سكسونية ، وكوتزون Konzerns و كارتيل cartels في ألمانيا ، وزايباتسو Zaibatsu في اليابان - صبرة من هذه الطرق ؛ ويتنوع خاص ، بما تكامل رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي ، اذ أن المصارف التي كانت قد حصلت على مشاركة في المشروعات التي أقرضتها ، وجدت نفسها بعد فترة طويلة أو قصيرة ، على رأس مجموعة من المشروعات ؛ وعلينا أن نلاحظ أخيراً أنه في عدد صغير من الافرع (البترول ، وصناعة السيارات) قد ظهرت مؤسسات دولية . وحركة التمركز هذه ، اذا ما كانت ضعيفة في فرنسا ، فإنها كانت على العكس من ذلك ، قوية في ألمانيا ، وفي إنجلترا واليابان ، وفي الولايات المتحدة ؛ وهكذا ، قرروا في عام ١٩٣٨ ، بالنسبة لهذه الدولة الاخيرة أن ثمانية مجموعات كانت تضم ١٠٦ من بين الـ ٢٥٠ شركة الأكثر قوة ، وكانت ٤١ شركة تدخل في المجموعة الاولى - مصرف مورجان Morgan First National - التي كانت تمثل رأس مال فعلي يبلغ ٣٠ مليار

دولار . فأصبحت الرأسمالية نظاماً تسود فيه وحيدات الانتاج الضخمة .

ومن جانبه تزايد تدخل الدولة بشكل مستمر . ففي أثناء الحرب العالمية الأولى ، بدأت الدول للتجارية في تنظيم إقتصادها (وكان هذا بشكل عميق في ألمانيا) ورغم ارتفاع قبضة الاشراف في سنوات العشرينيات ، فإن المصروفات العامة (نتيجة لدفع أرباح القروض ، وإعادة دفعها ، ولدفع معاشات المحاربين التقاعد) ظلت أعلى بكثير عن تلك التي كانت في عام ١٩١٤ . ثم جاءت الازمة في سنوات الثلاثينيات ، وتنتج عنها تدخل جديد من أجل إعادة مسترى النشاط الاقتصادى : وهكذا شاهدنا زيادة اللوائح المالية التنظيمية (حالة فرنسا مع تنظيم اسواق الائحة والمحجوب أو حالة الولايات المتحدة مع إشاء قوانين الصناعة) ، ولإستخدام عتلاف للمالية العامة (زيادة الانفاق من أجل سياسة الإسفال العامة كما حدث مثلاً في مشروع إصلاح وادى التنيس في الولايات المتحدة) ، وتكفل الدولة بعدد من المشروعات أو تأمينها (شركة ترانس أتلانتيك والسكك الحديدية الفرنسية) وحتى بالنسبة للحرب (بالنسبة لاياليا حملة الحبشة في عام ١٩٣٥ ، وبالنسبة لليابان حملة منشوريا عام ١٩٣١ ، والصين عام ١٩٣٧) أو الاستعداد للحرب (ألمانيا من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩) . وأخيراً ، شاهدنا المحاولات الأولى لوضع سياسة إقتصادية شاملة (ألمانيا ، وأقل منها في الدرجة الولايات المتحدة) ، إلى جانب ذلك النوع من التدخل غير المظم (فرنسا) وهكذا تميزت عملية تسيير الحرب العالمية الثانية بتدخل عميق من جانب الدولة في جميع المجالات ، وبتطبيق سياسة شاملة (إقتصادية ، ونقدية ، ومالية) أكثر تجانساً ، وبكثير . وكانت الدولة بذلك قد دخلت في تنظيم وفي تسيير النظام الرأسمالى .

وتميز هذا التعديل لأنها بأنه لم يتم فى هدوء .

فأزمة سنوات الثلاثينيات قد اعتبرت ، بضخامها وطول مدتها ، على أنها
أزمة نظام ، الأمر الذى أدى إلى الشك القوى فى النظام الرأسمالى . وهذا الإنهام
كان له أساس إقتصادى ؛ (فآخذوا عليه تواجد إنتاج لا تجد له تعريفاً ،
وإحتياجات لا تجد لها إرضاء ، وتسبب تطبيق التقدم التقنى بطريقة غير منظمة
فى تقلبات فى النشاط الإقتصادى ، وتسببت زيادة رأس المال الثابت فى زيادة
الاعباء . وفى زيادة ضغط تكاليف الإنتاج ، أى إلى تقليل المرونة) وكان له
كذلك أساس أخلاقى وروحى . (فذكروا أنه من الواجب أن يكون الإقتصاد
خاضع للأخلاق ولرجال الدين ، وأن فصل العقيدة كان أشد خطراً من الإهتبار
الإقتصادى ، وطالبوا بمقيدة جديدة) . وتمسك الكتابات الإقتصادية فى عناوينها
الكثيرين من مواقف هذه الفترة ، وعمومية الأزمة : فتحدث سومبار W. Sombart
فى عام ١٩٢٢ ، فى ألمانيا عن ، « ازدهار الرأسمالية » ، ويهر G. piron ، فى
فرنسا ، فى عام ١٩٣٦ ، عن « أزمة الرأسمالية » ، وشومبيتر J. Schumpeter ،
فى الولايات المتحدة ، فى عام ١٩٤٢ ، كان يفكر فى « الرأسمالية ، والإشتراكية
والديمقراطية » فى أن الرأسمالية لن تعيش وسيأخذ غيرها من النظم مكانها :
الإشتراكية ؛ وبحيث ديترلن P. Dieterlén فى فرنسا ، فى عام ١٩٤٥ ، فيما
سيحدث « فيما بعد الرأسمالية » . ولكن إذا كانت هذه التعديلات فى النظام أو
فى تغييره يطالبون بها من جوانب مختلفة ، فإن للدافسين عن الرأسمالية كانوا
كذلك عديدين ، وأشاروا الى أهمية ما حققته من الناحية المادية ، وارتقاع
مستوى المعيشة الذى سجلته منذ ما يزيد على قرن من الزمان فى بلاد كثيرة .

ومع ذلك ، ففما وراء هذا القدر ، وهذه المظاهر الشنوية ، علينا أن
نتساءل عن القوة الحقيقية للنظام الرأسمالى فى هذه الفترة ، وفى هذا المجال علينا
أن نذكر أن واقعيتين ، أشار إليهما معظم المراقبين . فمن ناحية ، كان النظام

الرأسمال ، وهو يعمل ، أكثر قوة مما كان يبدو ، وهذه الصلاية نتجت عن البنين الجديد : قى الواقع أن الأقلية المسيية للشئون الاقتصادية كانت تحتفظ مع الدولة بعلاقات وثيقة ، وكانت بالتالى لا تخشى مراقبتها أو اشرافها ، ما دامت السلطة العامة يمكنها أن تنضم الى قوتهم الاقتصادية الخاصة . ومن ناحية أخرى ، كان الأعداء الممكنون للنظام الرأسمال تبدو عليهم مظاهر الضعف ، اذ أن المستهلكين وحمة الأسهم ، وهم غير منظمين وموزعين ، لم يكن فى وسعهم اعطاء قيمة بناءة لمعارضتهم ، أو الحصول على نتائج ايجابية ، والصحافة ، باستثناء بعض الصحف ، كانت تحت الاشراف المباشر أو غير المباشر للأقلية المسييرة ، وكانت درجة قوة وتماس العناصر السياسية والاجتماعية التى يمكنها الدخول فى معركة ضد النظام الرأسمال ضعيفة بشكل عام . والواقع أن عام ١٩١٤ كان قد أظهر ضعف الدولية (الانترناسيونال) الاشتراكية . وتفوق التجانس الوطنى على الشعور الطبقي ، وكان عام ١٩١٧ ونشوب الثورة الروسية نقطة بداية لانشقاقات داخل الحركة الثورية والتقاوية العالمية ، كما أن عام ١٩٢٣ قد أظهر قلة مقاومة الانجاء الاشتراكى المنتقم على نفسه ، ولطبقة عاملة ممزقة ، للحركة دكتاتور يعتمد على نظام وطنى حماسى ومجموعة من القوى الديماجوجية . وبالاختصار ، فإن النظام الرأسمالى لم يكن أبداً مهدداً فى أسسه ؛ وفى عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة المنتصرة ، الولايات المتحدة ، أكبر دولة عظمى فى العالم ، هى كذلك الدولة الرأسمالية الأولى .

ثانياً :- ميلاد ونمو النظام الاشتراكى :-

فى عام ١٩٤٥ أصبح نظام اقتصادى آخر ، هو الاشتراكية ، والذى يعرف بأنه ذلك النظام الذى تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج عامة — المثل لتنظيم الموارد الذى اختارته إحدى الأمم ، وهى روسيا ، والتى كانت قد خرجت

هي الأخرى منتصرة من الحرب . وهذا النظام ثابت . وتمكنت صفاته أن تظهر على مرحلتين .

ففى المسكان الأول كان بناء الاشتراكية ، من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٩ يتميز بتغييرات ، وبمحاولات ، إذ أن تغيير بناءات لا تتمين بالسكال والتسيير غير السليم كانت تجهز على الرجوع إلى الوراء .

وكانت الثورة ، بعد نجاحها يوم ٨ / ٧ نوفمبر ، قد قررت تفسير النظام ، وعبرت عن ضرورة إنشاء « شيوعية حرب » . وفى القطاع الزراعى ، كان الهدف هو إلغاء الملكية الخاصة ، فقامت مجالس قوم:سيبرى (مندوبى الشعب ، من اليوم التالى من الإستيلاء على السلطة ، بإعلان مصادرة أراضى كبار الملاك ، والكنيسة والدولة) أى نقل الملكية دون دفع تمويض للجان الراحية المحلية) وإستيلاء الدولة ولجان الأهالى على البهائم الموجودة على هذه الأراضى ، الأمر الذى أدى إلى ظهور تمييز بين ملكية الدولة ، وبين الملكية الجماعية ، ثم اشتراكية الأرض (فى ١٩ فبراير ١٩١٨) . وفى قطاع الصناعة والتجارة ، كانت التغييرات كاملة فى البنيان ، رغم أن سير العملية كان أكثر إعطاءً : سيطرة العمال على المشروعات (١٤ نوفمبر ١٩١٧) ، وإنشاء مجلس أعلى للاقتصاد الوطنى (ديسمبر ١٩١٧) ، وأخيراً مركبة وتنسيق القرارات الاقتصادية الهامة ، والتأميم (للمصارف فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٧ ، وللتجارة فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، والمشروعات الكبرى فى ٢٨ يونيو ١٩١٨ ، والمشروعات الصغيرة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠) وإحتكار التجارة الخارجية (٢٢ أبريل ١٩١٨) وكذلك إضطرب أمر تسيير الاقتصاد : فإذا كان مبدأ الفردية فى إدارة المشروعات قد طبق فى شهر أبريل عام ١٩١٨ ، فإن الرغبة فى إدارة الاقتصاد قد ظهرت فى نفس الوقت ، مادام ليحين قد طلب (فى شهر أبريل ١٩١٨) من إدارات المجلس الأعلى للاقتصاد

الوطني وضع خطط للانتاج القصير المدى ، وأنشأ (في شهر ديسمبر ١٩٢٠) لجنة مكلفة بعمل برنامج لكهربة البلاد .

ومع ذلك ، فإن شيوعية الحرب ، قد فصلت في كل المجالات : فعمليات التأميم أثارَت عدم رضا الفلاحين ، إذ أنهم لم يحصلوا على الملكية الفردية ، والعمال لأن المجدوع الذي كانوا يسيطرون عليه لم يكن ملصكاً لهم ، وأدت المصادر إلى دفع الفلاحين إلى الاحتفاظ بمحاصيلهم ، الأمر الذي أدى إلى زيادة المجاعة (١٩٢١) ، ونشبت حركات تمرد (بحارة كرونستاد ، في فبراير ١٩٢١) . وفي شهر مارس ١٩٢١ ، قدم لينين نظرية العبور من النظام الرأسمالي إلى الاتجاه الجماعي ، وبواسطة العبور عبر نظام رأسمالية الدولة .، ووضّح « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، $N.E.P.$ التي كان هدفها الاساسي هو إعادة إتاحة تسيير مرضى للاقتصاد . (وتخطت إجراءات لها صفات أكثر تضرراً في قطاع الزراعة ، تخفيض الضرائب ، وفرض ضرائب عينية ، الأمر الذي سمح للفلاحين بالتصرف في فائض يمكنهم بيعه ، وإعادة حرية إستغلال الأرض ، والتخلي عن العمل الاجباري) ، وكذلك الحال في قطاع الصناعة والتجارة ، (إعادة للمشروعات التي تستخدم أقل من عشرين عاملاً إلى أصحابها ، ولا مركزية الإدارة والتخلي عن النظام الساطوي الخاص بتوزيع المواد الأولية) ، وصحب كل ذلك إصلاح نقدي (إستخدام عملة جديدة الشيرفونيتز *tochervonetz*) ، وإصلاح للمالية العامة (العودة إلى توازن الميزانية) . وكان يمكننا أن نقول ، في عام ١٩٢٨ أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » قد وصلت إلى أهدافها ما دامت قد بلغت تقريباً مستوى الانتاج الذي كان موجوداً قبل الحرب .

وجاءت بعد ذلك عملية الانشاء النهائي للاشتراكية ، وفي وقت قصير . وكان القطاع الزراعي هو أكثر المستفيدين . وكانت السلطات قد شجعت

من قبل ، وفي وقت السياسة الاقتصادية الجديدة ، على إنشاء تعاونيات انتاجية من أجل الاسراع في عملية تجميع الأراضي؛ هذا علاوة على أن القانون الزراعي كان قد صدر في عام ١٩٢٢ وكان يميز بين ثلاثة أنواع من تعاون الفلاحين - استخدام الأدوات الزراعية في اشتراكية، واستخدام آلات الأرض في اشتراكية والجماعية السكالة في الكولخوز Kolkhoz - وكان يهدف الى الإدارة المباشرة عن طريق الدولة للاقطاعات التي كانت تمتلكها (سوفخوز Sovkhoz) وعند نهاية عام ١٩٢٩ ، حدثت مهاجمة ضفار الفلاحين ، الكوللاك Koulak ، والمستفيدين ، وحتى السياسة الاقتصادية الجديدة . وكان الهدف مشتركاً : انتهاء معارضة الفلاحين لعملية تسيدي الكوميونات ، وتحقيق تجميع زراعي يسمح بمرور الايدى العاملة صوب الصناعة ، أي التصنيع ، وكانت الوسائل المستخدمة راديكالية - ففي شهر نوفمبر ١٩٢٩ ، حصلت السلطات الإقليمية على سلطة نوع ملكية الكوللاك ، وإبعادهم ، وأرسل ٢٢٥٠٠ عامل الى الارياف من أجل إدارة حركة جماعية الأرض - وإذا كان قد تم في أول يوليو سنة ١٩٣١ الشاء ٢١١٠٠٠ منزعة جماعية تضم أكثر من نصف الاهالي الزراعيين ، وتلقى الاراضى الصالحة الزراعة ، فإن عددها وصل الى ٢٤٥٠٠٠ في عام ١٩٣٦ ، وأصبح تضم ٩٠ ٪ من الفلاحين . (ومع ذلك فإن حركة جماعية العمل في الأرض لم تكن كاملة ، فقد كان للفلاح الكولخوزي حق ملكية داره ، وحوشه وحديقة وبعض البهائم) . وفي الصناعة والتجارة رأيت المشروعات الخاصة التي كانت تضمن اعطاء ما يريد على نصف الانتاج ، أن نصيبها قد أخذ في التنازل قبل أن يمنع عنها في عام ١٩٢٢ . وهكذا ، تم في خلال ثلاث أعوام ، إنهاء تجربة السياسة الاقتصادية الجديدة ، واستمر اكمال عملية اشتراكية وسائل الانتاج .

وهذه التغيرات في البنيان صبحتها تعديلات في التسيير . فنكرت السلطات

في تخطيط الاقتصاد ، فوضعت خطط التنمية (الكهرباء ، والتعدين ، والنقل ، والوراثة) في وقت ، والسياسة الاقتصادية الجديدة ، ؛ بينما أنشأت جهازاً ، في ٨ يوليو سنة ١٩٢١ ، مركزياً من أجل التخطيط مكلف بوضع خطتين ، الأولى إستكشافية ، والثانية تطبيقية ، من أجل العام التالي . هذا علاوة على أن أعوام ١٩١٨ — ١٩٢٨ كانت فترة تجارب من أجل الإنشاء : فتحسنت وسائل التنبؤ ، وزادت أهمية التكامل بين القطاعات المختلفة ، ووضعت مسألة العمل المشترك بالأهداف والوسائل في المكان الأول ، وفي سنة ١٩٢٨ بدأت الخطوة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٢٨ — ١٩٣٢) التي تلتها الخطوة الثانية (١٩٣٢ — ١٩٣٧) ، ثم الثالثة (١٩٣٨ — ١٩٤٢) التي تعطلت نتيجة الحرب ، والتي كانت أهدافها ، من التصنيع ، وتنمية القوى الإنتاجية ، والأولية للصناعة الثقيلة ، متشابهة . وإذا كانت الخطوة الأولى قد أظهرت الكثير من العجز (أهداف لا يمكن الوصول إليها ، وعدم وجود التوازن) ، فإن التجربة قد أدت بسرعة إلى درجة من التحسن جعلت القادة الاشتراكيين يرون أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد وصل ، في شهر مارس ١٩٣٩ ، إلى مرحلة جديدة ، وهي مرحلة ، «تمام وبناء المجتمع الاشتراكي ، بدون طبقات والعبور التدريجي من الاشتراكية إلى الشيوعية» (١) . وبعد نهاية الحرب ، وجد النظام الاشتراكي نفسه ، كما كان عليه الحال في اليوم التالي للحرب العالمية الأولى ، أمام مشكلة إعادة البناء ، ولكن هذه المرة ، مع وسائل لها خبرتها .

ولذلك ، فإنه قد تواجه ، عند نهاية الحرب ، نظامان إقتصاديان ، هما النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، بعد أن كانا قد مرا بتجارب كثيرة . وكان

(١) المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي . شهر مارس ١٩٣٩ .

النظام الأول قد تعدل نتيجة الشك في قدره ، وكان يستمد قوته من أن الدولة الأولى التي كانت تسير عليه ، هي الولايات المتحدة . كانت منتصرة ؛ وكان النظام الثاني ، بعد مواجهة صعوبات التنمية يمكنه أن يعتبر نفسه أنه قد وقع عليه الاختيار بشكل نهائى من جانب الدولة المنتصرة الثانية ، وهي اتحاد الجمهوريات السوفيتية . وأصبح لكل نظام « بطل » ، الواضح ، حتى إذا ما كان الأول هو الأمة الأكثر ثروة ، والثاني هو دولة نصفها غريب .

٣ - تفتت العلاقات الاقتصادية الدولية :

عند نهاية الحرب بدا أن المجموع المتجانس الذى يشكل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية قد تحطم ، إذ أن حرية التعاملات كانت قد تركت مكانها لعمليات مراقبة من كل نوع ، وترك المجال العالمى مكانه لمجالات وطنية ، والوحدة مكانها التفتت . وفى مدة ثلاثين عاماً ، كان النظام التجارى والنقدى المبني على سيطرة إنجلترا قد إنهار ، إذ أن الأزمة والحروب قد أسرعت بإرتفاع البعض وبتهور أحوال البعض الآخر .

أولاً - النظام العالمى للنقد والمدفوعات الدولية :

كانت العلاقات الاقتصادية لدولية ، قبل عام ١٩١٤ ، تكون نظاماً متكاملًا : ولعبت أوروبا دوراً مهيمناً على العالم ، وكانت إنجلترا هي الدولة المدفوعة ، وكان التنظيم الإقتصادى والمالى فى العالم مركز حول لندن .

فى المكان الأول كان البنكيان وغرفو النقد بسيطة .

فمن وجهة نظر البنيان ، كان من الممكن إعتبار العالم على أنه ينقسم إلى مجموعتين من الدول ، المجموعة الأولى صناعية ، أو فى طريقها إلى التصنيع ، والمجموعة الثانية غير صناعية . وكانت دول المجموعة الأولى ، وهي الأقل عدداً ،

تستورد بشكل خاص المواد الأولية ، والمواد الغذائية ، ودول المجموعة الثانية تصدر منتجاتها الخام وتستورد المنتجات المصنعة ؛ ولذلك فإنه وجد إلتسام بدائي في العمل وعلى المستوى المالى بالفعل ، وكانت الدول متخصصة بدرجات متفارقة في إنتاج المواد الأولية أو في المنتجات المصنعة . وكانت إنجلترا ، أقدم الدول في ميدان التصنيع ، تقوم بالتجارة تقريباً في ربيع التجارة العالمية ، وكانت في نفس الوقت مصنع العالم .

وفى يتعلق بأحوال التبادل ، فإنها كانت ليبرالية ، إذ أنه لم توجد تحديدات كمية معمة أو إتفاقيات ثنائية تعطل وتقلل من حركة السلع ، وكانت العقوبات الوحيدة تتمثل في الرسوم الجمركية التى متفاوتت في ارتفاعها ، وإن كانت لا تعطل أبداً إلى مستوى المنع . وفى نفس الوقت كان تعدد الأطراف في عملية التبادل شيئاً عالمياً ، ويبلغ حد السكال ، مادام أنه كان في وسع المشتري أن يحصل على ما يريد ، ومن حق المنتج أن يبيع في أى بلد يرغب . وكانت الإلتئانات والديون الثنائية بين الدول بدون قيمة كبيرة مادام بمجموع قيمة الديون كان لا يزيد عن مجموع قيمة الإلتئانات .

وفى المكان الثانى كان دور إنجلترا واضحاً تماماً فيما يتعلق بالنقد والأموال .

فكانت قاعدة الذهب هى السائدة دون نقاش منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وكان تحويل العملة يتم عالمياً وبشكل قريب من السكال (أو كان كذلك مفتوحاً للجميع في داخل البلاد وخارجها) ، وكان لكل فرد ، قيم أو حق لا يقيم في أى دولة من الدول إمكانية الحصول من البنك المركزى على الذهب ، وبدون حذر . وبسرعة تعدد نظير أوراق العملة ، أو العملة الأبنينية . وكان من الممكن

إبدال العملة الوطنية ، والعملة الأجنبية ، والذهب ، ببعضها ، بدون شروط ولا حدود ، وبأسعار معروفة وثابتة ، مما يسمح لنا بالقول بأنه كانت تسود مساواة في التعامل .

والواقع هو أن تسيير هذا النظام للمدفوعات الدولية كان يخضع للندن ، المكان النقدي والمالى الدول الوحيد ، الذى كان يقوم بدور المنظم . وكان وسط مدينة لندن يتعامل فى المواد الأولية أكثر من تعامل أى مركز آخر فيه ، وكان يحول الغالبية العظمى للتجارة العالمية ، وكان هو مصرف العالم (وكانت إنجلترا تقوم بـ ٤٠ ٪ من الإستثمارات الدولية) ، وكان مفتاح الحركة المالية للتبادل يمثل فى ميزان الإسترلنى الذى كانت المصارف الأجنبية تحتفظ به فى لندن ، إذ أن الطرق التى كانت تأخذها الائتمانات الدولية كانت تتجمع صوب لندن وهى آتية من كل المراكز النقدية الأخرى فى العالم ، والتي كانت مرتبطة ببعضها عن طريق لندن ؛ وكانت قيم المبادلات المطبقة فى كل دولة فى العالم تناقش فى لندن . وبمعنى آخر ، كان إستقرار وتنظيم الائتمان وإقتصاد العالم يعتمد على حسن سير هذه الآلة المالية فى قلب لندن ؛ وكانت قاعدة الذهب فى الواقع هى قاعدة للنقد ، وهى قاعدة الإسترلنى ؛ وكانت آلية الدفع مضمونة وفى مركز نقدي ومالى واحد فى العالم . وكان هناك مركز واحد فى نظام المدفوعات الدولية .

وفى خلال ثلاثين عاما ، من عام ١٩١٤ — إلى عام ١٩٤٥ سينهار هذا النظام تماما .

لأنها - إنهار النظام :

تسبب إعادة توزيع القوى العالمية والتطور الإقتصادي فى تفتيت نظام المبادلات والمدفوعات الدولية .

فمن وجهة نظر المبادلات ، تنهت الإتجاهات التجارية وطرق التعامل .

وأفادت الحرب بعض الدول نتيجة لبعدها : ومكنا نجد أن الولايات المتحدة ، التي لم تدخل الحرب إلا في عام ١٩١٧ تنمي بدرجة كبيرة إنتاجها وصادراتها ، وكان الحال كذلك بالنسبة لليابان التي زادت بدرجة كبيرة جهدها على الإنتاج ، ومدت طموحها إلى جنوب شرق آسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت الدول المتحاربة الأوروبية قد وصلت بدرجة متفاوتة صوب الحراب المالي (مثل فرنسا التي دارت المارك على الأقاليم الأكثر تهميشاً فيها) وكانت قد استخدمت رأسمالها بطريقة مكثفة ، ودون أن تتمكن من تهديده ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صادراتها من المواد المصنعة ، والذي أدى بالتالي إلى قيام بعض الدول بإتشاء صناعة يمكنها توريدها بالمنتجات الناقصة (نعم الهند والصين صناعة النسيج فيها ، وكان الأمر كذلك بالنسبة البرازيل والأرجنتين) . وأخيراً ، فإن روسيا التي كان قد تم فيها تغيير النظام الإقتصادي ، قلت إلى درجة كبيرة مبادلاتها مع الخارج ، بعد أن كانت تحتل مكاناً هاماً للغاية في التجارة العالمية قبل الحرب العالمية الأولى . ومع الأزمة ، إنكمش حجم التجارة العالمية إلى درجة كبيرة ، ما دامت ، وحسب أسعار عام ١٩٢٨ ، وبعد أن كانت قد ارتفعت من ٤٥ إلى ٧٥ مليار دولار فيما بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٩ ، (وكانت ٥٠ مليار آ في عام ١٩١٢) ، إنخفضت بمقدار الثلث من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ ، فعادت إلى ٥٠ مليار ؛ ولا شك أنه قد تم تسجيل نوع من الارتعاج عند نهاية سنوات الثلاثينيات (حتى ما يقرب من ٧٠ مليار دولار) ، ولكن حجم التجارة العالمية في عام ١٩٤٦ ارتفع إلى ٥٠ مليار دولار ، وهو نفس الحجم الذي كان عليه في عام ١٩٣٢ ، وحتى في عام ١٩١٢ . ففي ثلاثة وثلاثين عام إذن ، لم يسجل هذا الرقم أي زيادة .

وفي نفس الوقت ، كانت التعديلات التي أدخلت على وسائل المبادلات قوية بحيث أنها أدت إلى إنفلاق الدول على نفسها . وفي البلاد الأوروبية كانت الحرب المالية الثانية قد أدت إلى وضع منظمات من أجل تقليل الإنفاق من العملة الأجنبية ، والحفاظ على قيمة الصرف بين العملة الوطنية والعملات الأخرى ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن الواردات كانت تخضع غالباً لإحتكار الدولة (مثل فرنسا) بينما كانت عمليات منح التصدير تهدف ضمان تموين الأهالي بشكل أحسن . وهذا الإنهاء الخاص بالحماية إستمر بعد ذلك من أجل مواجهة ضرورات إعادة البناء ومواجهة التأميمات الجديدة : وهكذا طبقت إنجلترا ، في عام ١٩٢١ ، قانون « حماية الصناعة » ، وحث به بعض الصناعات التي كانت قد نشأت في أثناء فترة الحرب ؛ وزادت فرنسا من رسوم تعريفها الجمركية ، وفضلت التفاوض الثنائي وعلى حساب مبدأ المساواة في التعامل ؛ وإختارت الولايات المتحدة ، والتي كانت قد عرفت تدبذباً بين تعريفات الحماية والتعريفات الحرة ، تعريفية جديدة للحماية في عام ١٩٢٢ . ولم نصل إلى إجماع ليبرالي كبير إلا ابتداء من عام ١٩٢٧ فقط ؛ وكانت فترة إعادة البناء قد تمت ، كما تم إستقرار الجنيه والفرنك . وقام المؤتمر الإقتصادي العالمي الذي دعت له عصبة الأمم في عام ١٩٢٧ بالتوصية بضرورة التخلي عن إجراءات المنع ، وضرورة خفض الرسوم الجمركية ، وتدعيم ذلك بالنص عليه في المعاهدات طويلة المدى ، وتعميم فترة الدوحة الأكثر وداً . وشاهد العالم بالفعل في السنوات التالية إتخاذ سياسة تجارية أكثر ليبرالية من جانب الدول .

ولكن الأزمة الاقتصادية في سنوات الثلاثينيات تسببت ، في الدول الصناعية ، في بطالة ضخمة ، وفي بعضها أصبحت قلة المالأة أمراً دائماً : وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا هي أكثر الدول تأثراً (على التوالي ٢٩

مليون عاطل) وكذلك إنجلترا، ولكن فرنسا بدرجة أقل من ذلك بكثير، مع ٦٠٠.٠٠٠ عاطل. ونتج عن ذلك تغيير في تنظيم الأهداف وأولوياتها: فلقد أصبحت العمالة الكاملة للرجال أمراً حيوياً، من الواجب إخضاع كل شيء لعملية تحقيقها، وأصبح للتوازن الداخلى أولوية على التوازن الخارجى، الأمر الذى أدى إلى القضيعة النهائية لنظام المبادلات الدولية. ففى أول الأمر، وفيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٦، قامت الولايات المتحدة، التى كانت أول دولة تصيبتها الأزمة، بزيادة حمايتها (١٩٣٠)، وفرضت لإنجلترا تعريفة من أجل الحماية، ووثقت صلاتها بالكومنولث عن طريق نظام تعريفة أفضليات (الأفضلية الإمبراطورية فى عام ١٩٣٢)، وقامت فرنسا كذلك برفع رسومها، ولكن بنوع خاص ابتداء من عام ١٩٣١. ووضعت موانع على إستيراد المنتجات الزراعية، ومن جانب آخر فضلت كل المؤتمرات الدولية التى كانت لها أمان ليبيرالية وعقدت فى أثناء هذه الفترة (المؤتمر من أجل الهدنة الجبركية فى عام ١٩٣٠ و عام ١٩٣١، والمؤتمر الإقتصادى فى لندن عام ١٩٣١). وبعد ذلك، وفى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩، زادت الحماية تجاه الخارج، مع استخدام تقنيات حديثة (اتفاقيات الكايرنج)، وزاد اتجاه عقد الاتفاقيات الثنائية. وأخيراً لم تتردد بعض الدول فى أن تعدل من قيمة عملتها (خفض قيمة الجنيه فى شهر سبتمبر ١٩٣١، والدولار فى ١٩٣٣، والفرنك فى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨) ولتتجأت دول أخرى إلى وضع أسعار مختلفة للعملة (ألمانيا بنوع خاص) من أجل تنمية صادراتها وتقليل وارداتها. ولكن، إذا كنا قد لاحظنا أن إحدى الدول، مثل الولايات المتحدة قد طبقت، اتفاقيات تبادلية، مع دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ووافق على خفض الرسوم الجبركية، ومنحتها حق الدول الأكثر ودا، فع ذلك، ومع نهاية سنوات الثلاثينيات، كانت الصعوبات الموجودة فى وجه المبادلات الدولية، زيادة على نتائج الأزمة،

فقد أدت إلى تخفيض كبير في حجم التجارة العالمية ، وإلى التخلل عن العمليات المتعددة الأطراف الدولية ، وإلى إنشاء كتل تجارية (وهكذا نجد أن التجارة الإنجليزية زادت عما كانت عليه مع الكومنولث) .

وكان لإنهيار نظام المدفوعات الدولية أكثر قوة وأكثر خطورة عن السابقة (المبادلات) ، إذ أن كل تبادل كان يحتاج إلى دفع ، وكان هذا الدفع خاضع للرقابة ، بينما لم تكن المبادلات خاضعة ، فلم يعد في وسع المبادلات أن تنمو .

وفي سنوات العشرينيات تركت قاعدة الذهب مكانها ، ونتيجة لتوصياته مؤتمر جنوا عام ١٩٢٢ ، لقاعدة نقد الذهب ، وهو نظام يسمح للدولة أن تحتفظ ، ومن أجل مدفوعاتها الخارجية ، لا بالذهب ، ولكن بعملات اعتبرت معادلة ، وتمكنوا من الاحتفاظ بهذا الشكل بعدد بسيط من العملات — الجنيه والدولار والفرنك — إذ أن إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا كانت لها عملات ثابتة ، وكانت تقوم بجزء هام من التجارة العالمية ، كما كانت ينوع خاص تمتلك زبديدا هاما من الذهب . ولكن هذا النظام أبدل في سنوات الثلاثينيات وأخذ مكانه نظام « السكتل النقدية » : فإذا كان البنك المركزي في إحدى الدول يحكمه دائما أن يحتفظ بإحتياطي من أجل دفع مشترياته الخارجية ، وإذا كان هذا الإحتياطي مكون من عملة واحدة وليس من عملات مختلفة ، فإن العملة المحتفظ بها لم يكن قد تم إختيارها لمعادلتها الذهب ، أو لثبات قيمتها ، ولكن بسبب العلاقات الإقتصادية الوثيقة لهذه الدولة مع تلك الدولة التي أعطت إسمها على العملة المحتفظ بها (وهكذا ، كانت دول الكومنولث ، وبسبب علاقاتهم التجارية ، والنقدية ، والمالية ، مع إنجلترا تحتفظ بالجنيه الاسترليني ، وأصبحت أعضاء في السكتلة النقدية للاسترليني ،

والى كانت إنجلترا الدولة الرئيسية فيها) . وهكذا كان مجموع السكتة يمثل ، في علاقته مع الخارج ، تطوراً متاثلاً إلى حد بعيد وخاضع لسياسة المسكن الرئيسى .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، زاد الإنقسام عن ذلك بين المناطق النقدية . وكانت الأولى هى منطقة الإسترلينى ، فى عام ١٩٣٩ . ولم ينتج تحديدها من قرار أخذ من جانب واحد فى لندن ، ولكن من حرية الإشتراك لعدد من البلاد كانت تطبق ، تحت إدارة إنجلترا ، سياسة متكاملة فيما يتعلق بمراقبة النقد ، والأفضليات التجارية ، ووضعها فى ودائع متساوية من النقد فى لندن العملات والذهب الذى كانوا قد حصلوا عليه (وفى نظير ذلك ، وضع مبلغ إثنى من الجنيهات لحساب كل دولة منهم) بينما كانت المبالغ المودعة بالإشتراك تخدم إحتياجات المجموع فى هذه المنطقة ، وكانت تدار فى الصالح العام وعن طريق برلين إنجلترا . ثم ظهرت مناطق أخرى (منطقة الفرنك ، ومنطقة الاسكودو ، ومنطقة الفرنك البلجيكي) وكانت تقترب فى مظاهرها العامة من مظاهر منطقة الإسترلينى : وإذا كان الإنتاء قد نتج لا عن طريق حرية الإشتراك ولكن عن طريق المشاركة فى نظام معين ، سياسى ، واقتصادى ، ومالى ، فإن التعاملات كانت حرة فى داخل المنطقة ، وكانت الامكانيات الموضوعية بالإشتراك والتي تستخدم طبقاً لخطوة موضوعية فى تجاوز مع إحتياجات كل الأعضاء ، وعمل المجموع تجاه الخارج ، وبإشراف الدولة الأم .

ولذلك ، فإن التفتيت كان حقيقياً على المستوى الدولى . وكانت الأزمة الاقتصادية ، والحرب ، قد إصطحبتها تقابل حجم التجارة الدولية والتبادلات النقدية والمالية ، فأنفقت الدول على نفسها وحاولت أن توازن موازين مدفوعاتها بوسائل عناية . وبموقع خاص ، كان مركز التلصيق لمجموع العلاقات الدولية

قد سار في طريق تدهور لا يمكن إصلاحه ، وإستمد مركز جديد لأخذه مكانه .

٤ - تعدد وإتساع مدى التوارث الاجتماعي :

كانت أعوام ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، وبخاصة إبتداء من عام ١٩٣٠ ، وقت أزمة وصعوبات النظام الرأسمالي ، تتميز بتوترات إجتماعية خطيرة . وكانت قلة التمازج الاجتماعي بدرجة تسمح لنا بالتفكير في أننا أمام تفكك جرتى للمجتمع ، مصحوب بالشك في السلطة .

أولاً - التوارث الاجتماعية :

عادت التوارث الاجتماعية بين المجموعات المختلفة في المجتمع إلى مسائل مصالح دعماً أن خصائص البنيان والحركة الاجتماعية كانت تتغير .

فن ناحية ، كانت كل المجموعات المختلفة في المجتمع ، في وقت أو آخر ، تتعرض لاعتمادات على مصالحها وعلى وضعيتها ، الأمر الذى كان يدفع بها إلى الدخول في صراع مع بقية المجتمع .

فكانت هناك المجموعات التى تعيش من الأرض . فأزمة سنوات الثلاثينيات أعادت ذكريات أعوام ١٨٧٢ - ١٨٩٦ التى تميزت بانخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقلة الدخل الزراعى المتوسط ، وهددت مباشرة وجود الفلاحين ، وحدث ذلك في الوقت الذى كان الفلاحون فيه مديونين ؛ فاستخدم الفلاحون حينئذ كل الوسائل الممكنة من أجل تحسين حالتهم (والمثل الأكثر وضوحاً لذلك هو مثل الفلاحين الأمريكين الذين دفعهم الضغط إلى تخفيض قيمة الدولار عام ١٩٢٣) . ومن جانبهم ، واجه الملاك العقاريون بقية المجموعات الأخرى في المجتمع كما حدث في أوروبا الوسطى ، وألمانيا ، والمكسيك وفى إتحاد الجمهوريات السوفيتية في سنوات العشرينيات حين هدد الإصلاح الزراعى مراكزهم ؛ وهزموا ، تبعاً للبلاد (تصفية الكولاك في إتحاد الجمهوريات السوفيتية) أو تمكنوا من المحافظة على مركزهم في المجتمع (أوروبا الوسطى) .

ولقد تأثر عمال الصناعة إلى حد كبير . وهذه المجموعات فقدت وحدتها في بعض البلاد بعد الإشتغالات القارية التي تسببت فيها الثورة الروسية وإنشاء الدولية الثالثة في عام ١٩١٩ (لإنشاق اللجنة العامة للعمل G. T. في فرنسا بعد مؤتمر تور عام ١٩٢٠) ، وتأثروا في مجموعهم بالإضرابات التي لم تنجح مثل إضراب عمال المناجم في إنجلترا في عام ١٩٢٦ ؛ وأصبحوا في موقف ضعف نتيجة البطالة التي كانت أهديتها ضخمة لأغاية في أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٥ والتي صبروا عنها بمسهرات الجوع في الولايات المتحدة مثلاً عام ١٩٣٥ ، وفي فرنسا في عام ١٩٣٦ .

ولقد تأثر كذلك أصحاب الدخول الثابتة بدرجة عيقة ؛ إذ أن أعدادهم كانت كبيرة في الدول النورية ؛ ولم يكن أحد قد أهملهم من قبل ، وخاصة في فرنسا . فلقد تسبب لإرتفاع الأسعار في أثناء الحرب العالمية الأولى في تخفيض إيرادات هذه الصنوعة ، التي هجرت عن تعويض ذلك سواء بـ طريق العمل (وكانت في العادة لا تعمل ، فهجرت عن تقديم خدماتها) أو عن طريق الإنتاج إلى مصادر أخرى للإيراد . وإذا كانت سنوات الثلاثينيات قد شهدت بعض التحسن عن طريق خفض الأسعار ، فإن خفض قيمة العملة في أثناء الحرب العالمية الثانية قد تسبب في الخراب الهائى وإختفاء هذه المجموعة بشكل نهائى تقريباً .

ولم نعلم من ذلك الطبقات الوسطى . ونعرف أن هذه التسمية تغطى مجموع ظهر متجانس ، ويصرفون بالتمارض ، أى أنها تشتمل على هؤلاء الذين ليسوا مزارعين ، ولا عمال صناعة ، أو ينتمون للبورجوازية الكبيرة ، ويظهر بينهم التجار ، والموظفين ، والمستخدمون ، وأصحاب الجاراجات . ولقد قلل إرتفاع الأسعار وبدرجة كبيرة من متوسط الدخل لهذه المجموعة (ووصل

به الحال مع انخفاض سعر العملة في ألمانيا عام ١٩٢٢ إلى خرابها الكامل) وأدى ذلك إلى خفض قيمة وصعيتها (بينما كان أعضاء هذه المجموعة لا يخشون شيئاً أكثر من تحويلهم إلى بوليتاريا وأرغامهم ، عن طريق خفض قيمة إيراداتهم ، عن أن يقوموا بعمل يدوي تابع) ، وعندئذ تاضلت هذه المجموعة بكل قوتها لكي على تحافظ مكانتها ، وأضحت أصواتها في الانتخابات لثرائك الذين ظهروا هل أنه يمكنهم ضمان مصالحهم . وعلينا أن نلاحظ ، من ناحية أخرى ، أن المستويات المختلفة في هذه المجموعة تأثرت بدرجات متفاوتة ، حسب السنوات : وهكذا ، نجد مثلاً في فرنسا موظفين عرفوا ، في بداية الثلاثينيات ، بحسناً في حالتهم (ظلت مرتباتهم ثابتة في الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار) ثم تدهوراً (سياسة تقليل حدة الأزمة التي طبقتها بير لا فال في عام ١٩٣٥ ، والذي رفض تخفيض سعر الفرنك ، وكان يأمل في الوصول إلى خفض تكاليف الإنتاج عن طريق تخفيض بعض الأسعار ، والمعروفات العامة ، الأمر الذي أدى إلى تخفيض ١٠٪ من مرتبات الموظفين) .

ومن ناحية أخرى نجد أن ، علاوة على هذه التورات الاجتماعية الخطيرة كانت هناك مؤثرات لها صفة العمومية أصابت تشغيل وعمل المجتمع كله .

فأما بتطبيق الطبقة الاجتماعية تغيرات ، إذ أن مجموعات اجتماعية جديدة ظهرت وهكذا كانت تنمية المشروعات في الولايات المتحدة قد أخذت شكلاً أجبر أصحابها ، وهم غير قادرين وجدهم على ضمان تسييرها ، إلى أن يدمروا أنفسهم بمساعدة من يريد عددهم أو ينقص تبعاً للحجم المشروع ، وإلى أن يهدوا إليهم بمشروعات ، وبجزء من سلطة اتخاذ القرارات ؛ ومال أصحاب المشروعات هذه والمشرعون عليها عندئذ إلى تكوين مجموعتين متميزتين وبجاهد هؤلاء الآخرون

وباستمرار من أجل زيادة سلطتهم في الميدان الإقتصادي . وبنفس الطريقة ، في البلاد الصناعية ، وتقيده لتدخل القوة من أجل تسيير الحرب ، والتغلب على الأزمة ، أو كما حدث في روسيا ، من أجل ضمان تسيير اقتصاد مختلف ، تمت البهروقراطية . هؤلاء البيروقراطيون ، بإدعائهم ، وقوة مختلفة تبعا للبلاد ، إنهم يسيرون أنشطة الإنتاج ، والتوزيع ، دخلوا حينئذ في صدام مع المجموعات الأخرى .

أما مواصفات الطبقة الاجتماعية فإنه قد أصابه كذلك بعض التعديلات . فالنقود ، والمهية ، والادمية أخذت في فقد قيمتها ، وكذلك بعض الوظائف ، تبعا للدخل الذي يأتي منها . وعلينا أن نرى في ذلك نتائج للتغيرات التي تسببت فيها الحروب والأزمة الاقتصادية ، والتي حطمت ، كما رأينا ، أصحاب المدخول الثابتة وسمحت بتكوين سريع لثروات ضخمة (مناعت الحرب العالمية الأولى عشرة مرات عدد أصحاب مليونات الدولارات في الولايات المتحدة) . وكذلك إستخدام نظام مختلف للقيم ، وهو الذي كان ناتجا في الولايات المتحدة بشكل رئيسي من مستوى المدخل ، وإتصال أهالي أوروبا بالجيش الأمريكي أدى كذلك إلى ، عاكاة التقليد ، والمعدات للدولة المنقصة والتي كانت تحاول في نفس الوقت أن تقترح على الأمم الأخرى طريقتها في التفكير وفي الشؤون وفي التصرف .

كما أن الحركة الاجتماعية الساعدة (الإمكانية المتاحة للمرد للبرور من طبقة اجتماعية الى طبقة أخرى موضوعة على مستوى أكثر إرتقاها في السلم الاجتماعي) قلت بدرجة واضحة في أعوام الثلاثينيات . وحدث ذلك أولا لسبب كون النشاط الإقتصادي قد قل أو ظل محافظا على وضعيته في عدد كبير من البلاد ، الأمر الذي يعني أن حجم الإنتاج المطابق للحجم الذي كانوا قد وصلوا إليه ،

يمكن أن يحدث عن طريق نفس العدد من الأفراد ، فداوا ببساطة على تمويش ظهور النشاطات (بينما كان التوسع في النشاط التجاري مرادف لإنشاء مراكز جديدة وفتح مجالات تصدير على جميع مستويات السلم للمنى ، وزيادة عرض الوظائف) ، وبعد ذلك ، اكون إنشاء فرع جديدة أو منتجات جديدة قليلة العدد. ونضيف أن تقليل الحركة الاجتماعية دعمها ذلك الصدام الموجود بين الأجيال المختلفة داخل بعض المجتمعات ، كما هو الحال في فرنسا . فلم تقل فقط الفرص الفردية للصعود الاجتماعي ، بل أنه كذلك نتيجة لتقدم سن السكان ، تأخرت أو دفعت الى النصف الثاني أو الى الثلث الأخير من الحياة المنتجة . وهكذا كانت أمام الأفراد حياة تقتصر على إمكانيات ضئيلة التحسن المالى وللصعود الاجتماعي .

ثانياً : الطعن في السلطة

إسقط هذه التوترات الاجتماعية ، وأزمات المجتمعات ، وهذه التغيرات شك وطعن في السلطة السياسية سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى .

فعل المستوى الداخلى : تمت مهاجمة النظم والرجال السياسيين بكل قوة ١٠. ولتضح منهف السلطة أولاً فى الفضاء . وهكذا ، وفى الولايات المتحدة ، كان إنتخاب هاردينج الرئاسة (١٩٢٠) مرادف لإستيلاء « عصابة أوهيو » على السلطة (وكان هاردينج من أوهيو) وهو الذى دفع غالباً ثمن تدخلاته السياسية ، وكذلك الحال بالفسة لفرنسا التى ظهرت فيها سلسلة من « المسائل » فى بداية العشرينيات (وزير مالية سابق يحكم عليه ، و« حامي وزير سابق » ورئيس وزراء مقبل يدخل فى فضيحة البريد الجوى) وفى نهاية هذه السنوات

(إلقاء القبض على مارت ماناو ، مدير مجلة فرنسا (Gazette de France) أو بداية الثلاثينيات (إلقاء القبض على أوستريك Onstrio رجل المصارف ، وبنوع خاص مسألة كوبونات بنك الائتمان لبلدية بايون ، والتي تمكن فسيها ستافيسكي Stawisky من الإستيلاء على مبالغ كبيرة ، وأدت وفاته إلى استقالة الوزير المسئول .

وبعد ذلك ، رفضوا حكومات ، وأنظمة ، ويمكننا أن نلاحظ فقدان المكانة في مثل هذا الرفض ، ولقد وقعت أحداث شغب ، تلته في بعض الحالات اصطدامات مع الشرطة ؛ وتبع عنها سقوط القتلى ، مظهرة بذلك صعوبة موقف المسئولين (مثل حالة التمرد في فرنسا في ٦ فبراير ١٩٣٤) ؛ وحدثت تغيرات مشروعة في الحكومات لوضع حد لحالة رأوا أنه لا يمكن قبولها ، فأوصل الناصبون ، بمجموعة من الرجال محتلين تماما ، إلى السلطة (الناداة هتلر كستشار في عام ١٩٣٣ ، بعد فشله في العام السابق لرئاسة الجمهورية ضد المارشال هندنبورج Hindenburg ، ووضع الديمقراطية مكان الجمهوريين في إنتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ ، وتكوين حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بعد إنتخابات شهر مايو عام ١٩٣٦) ؛ والانقلابات والتلويح بشبح الحرب زادت أعدادها في بداية العشرينيات ، وإذا كان بعضها قد فشل (محاولة انقلاب كراب Krapp في ألمانيا عام ١٩٢٠ ، ومحاولة هتلر في ميونخ عام ١٩٢٣) فإن غيرها قد أصاب النجاح (موسوليني ، والزعيم على روسيا في شهر أكتوبر ١٩٢٢ في إيطاليا ، وسالازار Salazar في البرتغال عام ١٩٣٢) ، وبلسردسكي Pilsudsky في بولندا عام ١٩٢٦ ، وأتاتورك في تركيا عام ١٩٢٢) .

وكان قمة اظهار رفض حكومة هو تلك المواجهة المسلحة التي وقعت بين بجموعتين من أ. إلى نفس الأمة ، أي الحرب الأهلية (الصراع بين الأحمر والبيض

في روسيا من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ ، وبين الجمهوريين والوطنيين في
إسبانيا من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، نتيجة لإنتخابات شهر فبراير ١٩٢٦) .
وأخيراً ، أصبحت عملية تصفية الخصم السياسي كثيرة الوقوع خلال هذه
السنوات ، وتكفيها هنا بعض الأمثلة . فالنائب ماتيسوتي Matteotti الذي
عارض بقوة الاتجاه الفاشستي أُغتيل في إيطاليا في عام ١٩٢٤ ؛ وأُغتيل رون
Roehm وكبار مسئولى الأمن الألمانى فى فراشهم يوم ٣٠ يونيو ١٩٣٤ فى
ألمانيا ، وأُغتيل إسكندر ملك يوجسلافيا فى مرسيليا فى شهر أكتوبر عام ١٩٣٤ ؛
وفى نفس الفترة دهن الفقار ، شاهد الملك ، الذى كانت لديه وثائق عديدة عن
مسألة ستافسكى ، بعد أن وضع على الشريط ، ولم يتوصلوا أبداً إلى قتلته ؛ وفى
روسيا تمت عملية تصفية بعض المعارضين بعد قرارات وأحكام قضائية
وإعترافات (قضية موسكو عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨) . وأخيراً ، ولكنى نعود الى
فرنسا ، فلندكر إغتيالات ماركس دورمو Marx Dormoy فى عام ١٩٤١ ،
والاميرال دارلان Darlan فى شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وفيليب هنريو Henriot
فى شهر يونيو ١٩٤٤ ؛ وجان زاي Zay وجورج مانديل Mandel فى شهر
يوليو ١٩٤٤ .

وعلى المستوى الفخارجى ، كان العلم أقل أهمية ، وأقل وضوحاً .

فظاهرياً ، لم تكن الدول المستعمرة من جانب أوروبا ، تبدو ، وعلى
الأقل فى غالبيتها العظمى على أنها ترفض معيها ، وتأمل فى الحصول على
الاستقلال السياسى . واحتفظت الدول الأوروبية ، من جانبها بنفس الموقف
(أى أن المستعمرات ، وبصفتها مورداً للواد الأولية ، وسوف لتصريف المنتجات
الوطنية ، كانت كذلك بلاد يجب توصيلها الى مسفوى أكثر حضارة ، ولكن
دون تحديد لهذا المستوى ؛ ولا الموقف الذى يتم فيه ذلك) ووصل الامر حتى

إلى نشوب حروب استعمارية ، مادام غزو الحبشة التي كانت إيطاليا قد حاولت القيام به في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر قد تم في عام ١٩٢٥ .

ومع ذلك فإن مؤشرات كثيرة كانت تدل على وجسود طعون في سيطرة أوروبا على العالم . وظهرت آراء جديدة . وشهد العالم إجماع على رفض الاستعمار في شهر سبتمبر ١٩٢٠ ، في باكو ، وبعد الثورة الروسية ، وعقد المؤتمر الثاني للدولية الثالثة (يوليو - أغسطس ١٩٢٠) ؛ إنعقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق وتمت فيه مناقشة وسائل العمل الثوري في آسيا . وقدم فيه لينين إستراتيجية جديدة . وكذلك مؤتمر الرابطة الإفريقية الذي اجتمع في باريس في عام ١٩١٩ وفي لندن في عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي ليوبرك في عام ١٩٢٧ ، وطرح مبدأ المساواة بين الأجناس ، وطالب بمشاركة الأفارقة في تصريف شئون بلادهم ، ولكنه لم يتمكن من أن يحول المستعمرات السابقة إلى أمة سوداء . واخترعت الفكرة الزنجية (في باريس بواسطة إيميه سيزار Aimé Césaire في عام ١٩٣٢ - ١٩٣٤) ؛ وأكد بريس مارس في كتابه « هكذا يتحدث العم توم » ، الذي نشر عام ١٩٢٨ ، أن الحضارات الزنجية كانت موجودة في إفريقيا . وفي عام ١٩٤٤ ، وفي خطاب ألقاه في برازافيل ؛ إعرف الجنرال ديجول de Gaulle بحقوق السكان من الأقاليم .

وبدأ رجال مصممون على الحصول على استقلال بلادهم في الثمن: فهكذا جاء نيكروما N° Krumah من نيجيريا ، ودرس في جامعة لينكون في الولايات المتحدة ، وبشر بالإتجاهات الوحشية الإفريقية ، وكتب في عام ١٩٤٥ بيان « صوب حرية المستعمرات » ، وجومو كينييatta Jomo Kenyatta رئيس الإتحاد الإفريقي لكينيا في الثلاثينيات ، والهييب بوتريمبا H. Botumiba مؤسس جريدة « العمل التنوسي » في عام ١٩٣٢ ، مبشرا بالثورة الوطنية ،

والإصلاح والعلمانية ، وسوكارنو Sukarno الذي أسس في عام ١٩٢٧ الحزب الوطني الأندونيسي وطالب باستقلال جزر الهند الشرقية الهولندية ، ودون أن ننسى بطبيعة الحال نهرو Nehru ، وماوتسي تونغ Mao Tsé-toung وهوشي مين Ho-Chi-Minh وجناح Djinah مؤسس الرابطة الإسلامية في الهند ، والذي اقترح في عام ١٩٤٠ إنشاء الباكستان .

وحددت أعمال العنف هذه التغيرات . وكان رد الفعل الأول ، والأكثر عنفا ، هو إغتيال الجنود من الوطنيين للضباط البيض (الجسزائر ١٩٢٤) . وشاهدت هذه الفترة ثورات لها مدى متفاوت ، واستمرت لفترات متفاوتة : ثورة الهروز في سوريا عام ١٩٣٢ ضد الفرنسيين ، وثورة المغرب (حرب الريف) عام ١٩٢٥ ، التي تطالبت إرسال حملة من مليون رجل ؛ وثورة العراق وثورة مصر ضد الانجليز في عام ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، وثورة سطيف في الجزائر في شهر مايو ١٩٤٥ . وأخيرا كانت هناك كذلك ثورات ضد نظم الحكم التي كانت تركت للاجانب جرما كبيرا من السيادة الوطنية (سالة الصين وحيث كان الوصف الطويل هو أبلغ دلالة على ذلك) .

وهكذا فإن توترات إجتماعية ، داخلية وخارجية ، اصطهبت التغيرات الاقتصادية ، والتعديلات التي أدخلت على النظم ، والقطيعة في العلاقات الاقتصادية الدولية أنمت بهذا الشكل إعطاء مواصفات فترة الثلاثين عاما التي انتهت عام ١٩٤٥ فما الذي سيحدث في السنوات التالية ؟ أم يهاجر أحد بالتنبؤ به .

الجزء الثاني

استمرار التنمية

من النظرة الأولى ، يبدو التناقض الكبير مع الفترة التي أدت إلى هذه الحالة في عام ١٩٤٥ ، ما دام الإقتصاد العالمى كان قد دخل منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً في مرحلة نمو سريع ومستمر لم يكن لها مثيل في الماضى . وعليها ألا نقنع بهذه الملاحظة السطحية ، إذ أن هذه الحركة قد نتجت عن حركة عناصرها ، الإقتصاديات الوطنية ، والتي كانت تطور ما مختلفة تماماً . ولذلك فإننا ، بعد أن نشرح الخصائص الرئيسية لهذا التوسع ، سنحاول أن نقرر ما هو الدور الخاص الذى كان لكل عامل من هذه العوامل المختلفة في التطور .

١ - الوقائع :

لم يتم نمو الإقتصاديات الوطنية المختلفة بنفس السرعة ؛ هذا علاوة على أن حركة الأسعار والتقدم الاقتصادى كانت غير متشابهة . ونتج عن ذلك تغيير جديد في طبقات الأمم وفي التنظيم الإقتصادى .

أولاً - عدم المساواة من جديد في التنمية :

إذا كانت معدلات التنمية للنتجات الخام وفي التغيرات البنيائية مرتفعة في مجموعها ، فإن إختلافات هامة ظهرت من دولة لأخرى ، وهى التى تخلف عدم مساواة جديدة .

أما عن قوة التنمية وأبعادها ، فنجد أن الحركة العامة لزيادة التنمية كانت موزعة بطريقة غير متساوية بين الدول .

فبالنسبة للعامل الأول نجد أنه يتمثل في التوسع الاقتصادى العالمى مقاساً بنمو الانتاج الكلى ، خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة .

وهذه تمثل ثلاث خصائص فلقد كانت أولاً سريعة : فارتفع الانتاج الكلى الفنىل قد تم بمعدل سنوى مرتفع بشكل خاص ، ما دام بالنسبة لأساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٠ نجد أن المعدل قد ارتفع إل ١٧٠ فى عام ١٩٦٠ وإلى ٢٧٠ فى عام ١٩٧٠ ، أى تضاعف ثلاث مرات تقريباً فى عشرين عاماً . وكان كذلك قد استمر خلال فترة طويلة ، ما دام قد استمر لفترة خمسة وعشرين عاماً (أى جيل تقريباً) وأنه يبدو مستمراً فى خطه البياني حتى الآن . وأخيراً ، فإنه قد حدث بدون تراجع ؛ فلم يحدث إبدأ أن كان إنتاج إحدى السنوات أقل من الكمية الخاصة بالعام السابق ؛ هذا علاوة على تسجيل إجراءات علاج لفترات قصيرة (كما حدث فى عام ١٩٤٩ ، وعند نهاية فترة إعادة البناء التى صاحبها استقرار فى الاقتصاد ، فإنها كانت مصحوبة بالاستقرار الاقتصادى ، وكان الأمر كذلك فى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بعد الارتفاع الذى حدث نتيجة لحرب كوريا عام ١٩٥٠ ؛ وبعد ذلك فى سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ — ١٩٦٩ التى تميزت كذلك بحدوث إجراءات علاج) فإن هذه الوقفات فى مجموعها كانت تمثل أقل من ثلث الفترة التى ندرسها .

وتجميع الميزات الثلاث — السرعة ، والاستمرار ، وعدم التراجع — يعتبر ظاهرة إستثنائية . فالواقع أنه فى فترة زمنية أطول ، من بداية القرن التاسع عشر حتى أزمة عام ١٩٢٩ — كان متوسط معدلات النمو السنوية للاقتصاد العالمى هو ٢ ٪ . ولذلك فإننا شاهدنا منذ ١٩٤٥ ما يزيد على مضاعفة السرعة التى كانت قد سجلت فى الماضى ، وإلى كان الفكر قد تعود عليها . وكذلك الحال فى أننا لم نعرف فى الماضى توسعاً استمر طوإى هذه الفترة ، إذ أنه منذ بداية التصنيع ؛

نتائج بحث

أدركت منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر إلى عام ١٩١٤ ، فإن التوسع الاقتصادي قد عرف مراحل طويلة لزيادة السرعة وأخرى لإبطائها (كانت سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥٠ وحتى ١٨٧٢ ومن ١٨٩٦ حتى ١٩١٤ تمثل الظاهرة الأولى ، وسنوات ١٨١٥ — ١٨٤٨ و ١٨٧٢ — ١٨٩٦ تمثل الثانية) ولم تكن الفترات الطويلة للتوسع تستمر خلال فترات زمنية طويلة كهذه . وأخيراً ، فإن هذه المراحل لم تكن منتظمة أبداً ، وكانت تقطعها أزمات شديدة . وبمضي آخر فإن التاريخ الاقتصادي للعالم لم يسجل أبداً مثل هذا التوسع ؛ بالنظر من زاوية زيادة الانتاج في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . ومع ذلك فعلى أن نذكر أنه إذا كانت معدلات الزيادة في الانتاج العالمي ٧٠ ٪ (من ١٠٠ إلى ١٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فعمل العكس من ذلك فإنها لم ترتفع إلا إلى ٩٠ ٪ (من ١٧٠ إلى ٢٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ؛ وهكذا بدت إذن حركة إبطاء واضحة ، دون أن تتمكن من أن تعرف ما إذا كانت تمثل ظاهرة طارئة أم لا .

ولم يحدث هذا التوسع في كل البلاد ، إذ أن مجموعتين كبيرتين قد أسهمتا ، وبنسب متباينة ، في هذه الزيادة .

فالأولى هي هذه البلاد التي كانت معدلات التنمية فيها أعلى من المعدلات المتوسطة . وكان لبعضها معدلا مرتفعاً بنوع خاص طوال الفترة : وكان الأمر يتعلق بالبلاد المستعملة النمو والتي كان نموها قد عرف تمهيداً بعد الحرب العالمية الثانية (مثل اليابان ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ التي ارتفع فيها معدل مجموع الانتاج الوطني بالسر الثابت من ٤١ إلى ١٨٩ ، أي أنه تضاعف أربع مرات فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٩ ، ولم يكن المتوسط أقل أبداً من ٥٠ ٪ ،

ولم تمكن السنوات التي إرتفع فيها إلى ١٠٪، ولكن كذلك البلاد المتخلفة، أو التي في سبيل النمو مثل المكسيك (على نفس الأساس من المعدل من ٥٤ إلى ١٦٧ فيا بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وتايلاند والصين. وهناك مجموعة داخلية أخرى في الدول التي لم تصل فيها معدلات النمو إلى مثل هذا الارتفاع: وهي تشمل على البلاد الكاملة النمو مثل ألمانيا الفيدرالية (وجيبت من المعدل من ٥١ إلى ١٤٢ فيا بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وفرنسا، وإيطاليا؛ ووصلت بعض الدول التي في طريقها إلى النمو إلى مثل هذه المعدلات؛ وأخيرا، فإننا نجد كذلك بلادا مثل روسيا، والتي سجلت فيها معدلات النمو المرتفع في الخمسينيات تناقصاً في الستينيات (من ١٠٣٧٪ في ١٩٥١ - ١٩٥٥، إرتفعت إلى ٨٣٪ في ١٩٥٩ - ١٩٦٠؛ ثم انخفضت إلى ٦١٪ في ١٩٦١ - ١٩٦٥ وأصبحت ٦٪ في عام ١٩٦٩ بالنسبة لعام ١٩٦٨).

ونجد في المجموعة الثانية تلك البلاد التي كانت لها معدلات نمو أقل من المتوسط. وهنا أيضاً، نلاحظ وجود مجموعة صفرى من الأمم الكاملة النمو أو التي في طريقها إلى النمو والتي كان نموها أقل من المعدل بقليل: وتمثل الولايات المتحدة وبوليفيا هنا معدلات متماثلة، فالمعدل (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣) قد مر فيا بين عام ١٩٥٣ و ١٩٧٠ من ٧٥ إلى ١٣١ بالنسبة للأول ومن ٨٢ إلى ١٤٣ (١٩٦٩) بالنسبة الثانية. وتشبه المجموعة الصفرى الثانية الدول التي كان نموها أكثر ضعفاً: فنجد فيها بنوع خاص دولة، هي إنجلترا، التي كانت قد تابعت تدهوراً طويلاً بدأ في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (كان إرتفاع الإنتاج القومي أقل من ٢٪ في المتوسط خلال هذه الفترة، ومر المعدل من ٧٧ إلى ١٣٢ فيا بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠، ويمكننا أن نعتبر أن مقدار التدهور كان يحدث بطريقة نسبية، أي كزيادة نقل نسبياً من الزيادة التي حدثت في الدول الأخرى، وليس بطريقة مجردة، كإنخفاض قيمة مجموع

الانتاج القومي) ؛ ويمكننا أن نجد هنا كذلك الكثير من الدول التي في طريقها إلى النمو في أمريكا الجنوبية وفي آسيا (والتي تمثلها الهند) وفي إفريقيا مثل غانا .

وعلىنا كذلك ألا ننسى أن مثل هذه الإرتفاعات، ولكي نقدرها على حقيقتها، يمكن موارثتها بالقيم المجردة للمنتجات القومية ، إذ أن نفس الريادة لإبتداء من مستويات انطلاقة مختلفة تصل في نهاية الفترة إلى فروقات أكثر وضوحاً . وإن عدم المساواة هذه في معدلات النمو ، مهما كان مستوى تنمية البلاد ، في ارتباطها باختلافات كبيرة في نقطة الإنطلاق ، قد نتج عنها أن ظهرت إلى حد كبير من تسلسل الوضعية الاقتصادية للدول بالنسبة لعام ١٩٤٥ . وإذا كانت الولايات المتحدة قد ظلت دائماً هي الدولة التي كان انتاجها القومي هو الأكثر ارتفاعاً (أقل بقليل من ١٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ أي ما يقرب من ثلث الانتاج العالمي) فإن أربع دول أخرى — اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وألمانيا الاتحادية ، واليابان ، وفرنسا — (أي ٨٣٠ مليون دولار في نفس الفترة بالنسبة للثلاث الآخرين) يأتون بعدها ، والفواصل مع الولايات المتحدة أقل بكثير مما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وشيء غريب هو أن تسلسل هذه الدول الجديد يقترّب عما كان عليه في عام ١٩٣٩ ، والاختلاف الرئيسي يتمثل في انخفاض التجارة ، وتقدم الصين . ولذلك فإن نمو الانتاج العالمي قد توضع إذن ، وكما هو الحال دائماً ، لنمو مجموعة صغيرة من الدول ، وأحسن مثل على ذلك هو أن انخفاض المعدلات في تنمية المنتجات العالمية الذي شرحناه قد نتج بشكل أساسي عن التغيرات التي سجلت في الولايات المتحدة وفي اتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وأمّا عن زيادة السرعة والتنوع ، فإن زيادة الانتاج قد سار جنباً إلى

جانب مع التنوع السريع الذى امتد على كافة النواحي الاقتصادية.

فن ناحية ، ولعكس لا ننظر في أول الامر إلا في القطاعات الكبيرة ،
— القطاع الأول ، والثاني ، والثالث ، فإن القطاع الثاني قد أخذ أهمية متزايدة
باستمرار ، إذ أن كل الدول قد حملت على تنمية صناعاتها .

ففيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ ، ارتفع
الإنتاج الصناعى العالمى من ٥٧ إلى ١٥٨ ، وتضاعف بنسبة ٢٨٨ ، بينما كان
الإنتاج الزراعى العالمى قد مر ، فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٨ من ٧٣ إلى ١١٨
وزاد فقط بما يزيد قليلا عن النصف . ومثل الإنتاج القومى ، فإن حركة التصنيع
هذه كانت موزعة بدون مساواة ، الأمر الذى يمكننا من تصنيف الدول الى
قامت بها في مجموعات مختلفة . وعلى أساس أهمية التنمية في المكان الأول . والمجموعة
الأولى لا تشتمل إلا على اليابان التى تمكنت في خلال سبعة عشر عاماً (من ١٩٥٣
إلى ١٩٧٠) من أن تضاعف أكثر من تسعة أضعاف إنتاجها الصناعى ، الأمر
الذى جعل للعدل (على أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣) يصل من ٢٨ إلى ٢٥٨ .
أما المجموعة الثانية فانها تتكون من البلاد التى كانت معدلات تنميتها مرتفعة جداً
(مضاعفة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف) وتجمع بهذا الشكل دولاً كانت في
الماضى مصنعة وكذلك دولاً كانت متوسطة أو قليلة التصنيع عند نهاية الحرب
العالمية الثانية : وتوجد فيها المكسيك ، وإسرائيل وإيطاليا وروسيا . وبجمهورية
مالته ، وهى التى يقترب المعدل فيها من ١٥٠ إلى ٢٠٠٪ . وتشتمل على دول كاملة
النمو (ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة ، وفرنسا) أو دول في طريق النمو
(البرازيل) ودول مختلفة (الهند) وبمجموعة رابعة وهى التى وصل الارتفاع
فيها إلى ١٠٠٪ : وتدخل فيها الكثير من الدول الأفريقية (السنغال وكينيا)
وأمریکا الجنوبية (بوليفيا) ، ونرى بينها أقدم الدول صناعة في العالم - إنجلترا

التي أعطت أقل للمدلات إرتفاعاً (من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠) لإرتفع المعدل من ٧٤ إلى ١٢٤ أى زيادة ٧٥٪ في سبعة عشر عاماً) والصناعة التي كانت منقذاً لبعض الدول أصبحت الآن موجودة في كل مكان في العالم ، ولم تعتمد زيادة التنمية الصناعية على أهمية هذا القطاع منذ إبتداء هذه الفترة .

ومع ذلك ، فعلياً أن ننقح وجهة النظر هذه . ففي كثير من البلاد المصنعة منذ القرن الماضي ، مثل بلاد أوروبا والولايات المتحدة ، كان لإنتاج الخدمات أكثر قوة من إنتاج الأدوات المادية المصنعة ، وكانت تنمية القطاع الثالث أعلى من تنمية القطاع الثاني ؛ وهكذا نجد أنه بالنسبة لفرنسا أن الانتاج الصناعي الذي كان يمثل في عام ١٩٤٩ ٤٦.٨٪ من مجموع الانتاج القومي ، أصبح ٤٣.٣٪ في عام ١٩٦٦ (بإسعاد البناء) ، وذلك في نفس الوقت الذي مرت فيه الخدمات من ٣٠.٦٪ إلى ٣٧.٦٪ ، والزراعة من ١٥.٥٪ إلى ٨.٩٪ . فإذا كانت مثل هذه الاختلافات في معدلات التنمية تدفع إلى الاعتقاد في أن بعض الدول قد دخلت في مرحلة ما بعد الصناعة ، فإن علينا أن نذكر جيداً أن هذه التنمية العربية للقطاع الثالث قد ظهرت كذلك في عدد من الدول المتخلفة ، تبعاً للاتجاه الذي وضح في فترة ما بين الحربين ؛ وهكذا ، ولكي لا تأخذ سوى مثل مصر فينا بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فإن الأهالي المنتجين الذين يعملون في القطاع الثاني كانوا يمثلون دائماً ١٢٪ من مجموع الأهالي العاملين ، بينما كان الذين يعملون في القطاع الأول قد انخفضت نسبتهم من ٦٤٪ إلى ٥٨٪ . واولئك الذين يعملون في القطاع الثالث قد زادت نسبتهم من ٢٤ إلى ٣٠٪ .

ومن ناحية أخرى ، كان التنوع كذلك عميقاً ، داخل كل قطاع ، نتيجة للعلاقة المشتركة لهاتين الظاهرتين .

وفي دراستنا لقطاع الصناعة وحده ، رأينا ظهور منتجات جديدة ، متسببة في خلق فروع جديدة أخذت في النمو بسرعة مثل التلفزيون ، والالكترونيات ،

وبعض أجزاء من فرج الكيمياء (البلاستيك والمنسوجات ذات الألياف الصناعية) والصناعات النووية (في التطبيقات السلبية والعسكرية) ، وصناعات الفضاء . ولقد ظهر هذا التنوع الجديده بشكل حقيق وبشكل كامل عند الدول الأكثر ثروة ، والتي لها أكثر مستوى من الدخل القومي ، والتي تمتلك بالفعل قطاعاً صناعياً هاماً ، قديماً ومنوهاً ، مثل الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، واليابان ؛ وسمح التصنيع القديم بتصنيع جديد وأكثر حقا وعلاوة على ذلك ، فإن بعض الفروع الموجودة بالفعل ، ولكنها ليست نامية بدرجة كافية ، عرفت هي نفسها كذلك معدل توسع سريع ، دفع بهم إلى احتلال مكانة أكثر أهمية في القطاع الصناعي (السيارات) . ودعمت عدد صغير من الفروع الجديدة والتي ظهرت أخيرا ، وهي نفسها الموجودة في هذه الدولة أو تلك ، توسع القطاع الصناعي في بعض البلاد : المنسوجات الصناعية ، البترول ، السيارات ، المنشآت الكهربائية ، والكيمياء التي كانت في فرنسا وفي ألمانيا من الصناعات الرئيسية .

وأدى تدهور بعض الفروع الأخرى إلى زيادة عملية التنوع . فالواقع أنه ليس فقط أن كل فرع لا ينمو أبدا بنفس السرعة التي ينمو بها غيره ، ولكنه لا يوجد أي سبب يدفعه إلى الاستمرار دائما في ضمان نفس معدل الانتاج الأكثر ارتفاعاً الذي يكون قد وصل اليه من قبل ، والتناقص ، والتدهور ، وحتى الاختفاء يؤثر على المنتجات وعلى الفروع . وفي هذا الخصوص ، كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠ تتميز بتناقص الانتاج في بعض الفروع ؛ فنتيجة لزيادة انتاج البترول والغاز الطبيعي ، ظهر اتجاه واضح تماماً في مجموع البلاد الصناعية لإحلالها كمصدر الطاقة محل الفحم الذي انخفض انتاجه بدرجة كبيرة (فرن من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٩ في فرنسا من ٥٢ إلى ٤٢ مليون طن ، وفي ألمانيا الاتحادية من ١٤٢ إلى ١١٢ ، وفي إنجلترا من ٢٢٧ إلى

(١٦٦) ؛ وكذلك الحال بالنسبة لنزول الصوف الذي حلت محله المنسوجات الصناعية (مر الانتاج في ألمانيا الغربية من ١١٢ مليون طن في عام ١٩٦٠ الى ٧٩ في ١٩٦٨ ، ومن ٣٤٢ الى ١٨٦ في الولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٨ ، بينما يظل كما هو في إنجلترا مع ٢٤٢ و ٢٤٥) ؛ وأيضا بالنسبة للجلود التي حلت البلاستيك محلها ، والخشب الذي حل الإسمنت محله .

لأنها : الاسعار والتقسيم :

ترجمت التنمية ، التي كانت في نفس الوقت مصحوبة بتغيرات في الاسعار ، بارتفاع واضح للدخل الفعلي للفرد .

وكان هناك الاستمرار والتنوع في إختلاف الاسعار ؛ ولذلك فانه علينا أن نفصل بين الحركة العامة والحركة الخاصة .

أما فيما يتعلق بالحركة العامة ، فاننا نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة في متنتي الأهمية : فلقد ظهر ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ودون أي نزول منذ عام ١٩٤٥ .

وإذا كان قد بدا أن التوسع وارتفاع الاسعار يسيران جنباً إلى جنب ، فمع ذلك فانه من الضروري تحديد هذا التقييم ، إذ أنه من الممكن أن نفرق بين مرحلتين من مراحل ارتفاع الاسعار لا تكون لهما نفس الخصائص . فأولاً ، هناك مرحلة تمتد من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣-١٩٥٤ مع تغيرات كبيرة في الاسعار ، فلقد عرفت فترة إعادة البناء ١٩٤٥-١٩٤٩ ارتفاعاً كبيراً ، ولكن عدم التوازن بين العرض والطلب قد أصبح أقل وضوحاً ، وكانت الحلول التي وضعت من أجل التوسع في عام ١٩٤٥ قد تلتها فترة إبطاء في ارتفاع الاسعار ، وأخيراً جاء اشتعال حرب كوريا (يونيو ١٩٥٠) لكي يقسب في ارتفاع

كبير في ١٩٥٠-١٩٥١، الذي تبعه إبطاء من عام ١٩٥٢. ولإلى عام ١٩٥٤. وفي عام ١٩٥٤ بدأت مرحلة مستمرة من الارتفاع المستمر الذي لم ينته حتى الآن: فإذا كانت أعوام ١٩٥٤-١٩٥٦ هي أعوام الاستقرار النسبي، فالتناوب وجدنا بعد ذلك شكلا جديدا من الارتفاع إزدادت فيه الأسعار بشكل منتظم كل عام بنسبة مئوية بسيطة، ولكنها لم تكن أبدا أقل من ٢-٣٪، وهذه الظاهرة التي سميت «ارتفاع الأسعار القافزة»، زادت سرعتها طوال أعوام الستينيات، وبشكل خاص من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠، وهو الوقت الذي بلغ فيه الارتفاع السنوي نسبة ٥٪ تقريبا. (وليس هناك ما يترجم هذا التغير من تغير الفئة العادية مادعنا نفي الآن باستقرار الأسعار ارتفاعا سنويا من ٢ إلى ٣٪).

وتسمح المقارنة بالماضي بتقدير أصح لهذا التطور. فمن ناحية، كان استقرار الأسعار، المفهوم لاكتبات ولكن كاختلاف بسيط المدى (ولاحظ ٢ إلى ٣٪) من أحد جوانب مستوى معين، أمر لم يوجد، إذ أن التاريخ لا يظهر، على المدى القصير، أو المتوسط، أو الطويل، الا تغيرات ارتفاع وانخفاض؛ ولكي لا تأخذ سوى مثل القرنين الماضيين، فالتناوب نجد أن سنوات ١٨٤٨-١٨٧٢ و ١٨٩٤-١٩١٤ كانت، وبخاصة الأخيرة، فترات ارتفاع أسعار. ولذلك فإن الفترة الحالية ليس لها أي شيء فريد في ذاتها، ففترات أخرى في الماضي، وكانت كذلك طويلة، كانت قد إجتازت ارتفاعات مشابهة. ومن ناحية أخرى فإن المعدلات المتوسطة للارتفاع في سنواته ١٩٥٥-١٩٧٠ ليست استثنائية الا فيما يتعلق بسنوات الستينيات الأخيرة. والواقع هو أن هذه السنوات، من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩١٤ ارتفعت فيها الأسعار إلى ٤٢٪. في ١٨ عاما أي ٢.٥ تقريبا في العام، وسنوات ١٨٥٠-١٨٧٢ ارتفعت فيها إلى ٣٠٪. في ٢٢ عاما أي أقل من ١.٥٪ في العام. وإذا كان من الممكن مقارنة أعوام ١٩٥٥-١٩٦٥ ببعض فترات الماضي فإن الأمر

ليس كذلك بالنسبة لأمراض ١٩٦٥-١٩٧٠ والتي تقترب معدلاتها من تلك التي نصل إليها في السنوات التي تميزت بوقوع كوارث كبيرة مثل الحروب. ولذلك فإن فترة ١٩٥٤-١٩٧٠ لا تختلف تماما عن الماضي فيما يتعلق بارتفاع الأسعار ، وعلى العكس مما كنا قد لاحظناه فيما يتعلق بتطور الإنتاج للقمي .

ولكن حركة المجموع هذه توصلنا إلى حالات مختلفة .

ففيما بين الدول ، يمكننا هنا أيضا ، أن نلاحظ مجموعات مختلفة بكل سهولة ، تبعا لمعدلات ارتفاع الأسعار فيها . والمجموعة الأولى هي تلك التي تشمل على بلاد كان ارتفاع الأسعار فيها دائما قويا جدا : ويتعلق الأمر هنا بالدول التي بدأت الخطوة الأولى في تسميتها ، وحيث كانت التنمية ، في نفس الوقت ، سريعة مثل إسبانيا ويوجوسلافيا ، والحالة المتطرفة هنا كانت هي حالة البرازيل ، التي وصل فيها ارتفاع الأسعار ، في بعض السنوات إلى ٣٠٪ (على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ ، ارتفع معدل أسعار المواد الاستهلاكية الذي كان ٢٥ في عام ١٩٤٨ إلى ٣٩٠ في عام ١٩٦٢ ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ ارتفع من ٥٨ في عام ١٩٦٢ إلى ١٠٤٧ في عام ١٩٧٠) . وبمجموعة ثانية تضم البلاد التي كان ارتفاع الأسعار فيها قويا بدرجة خاصة : فرنسا واليابان اللتان تقفان إلى جوار إيطاليا وألمانيا . وبمجموعة ثالثة هي مجموعة الدول التي كانت المعدلات فيها أقل قليلا من المتوسط ، ونهدف فيها على وجه الخصوص ألمانيا الاتحادية ، وحيث مر المعدل (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨) من ٩٢ إلى ١٣٦ . وأخيرا المجموعة الأخيرة ، وتضم على وجه الخصوص الولايات المتحدة ، والبلاد الصناعية والمكتملة النمو ، وحيث مر المعدل ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ من ٩٢ إلى ١٣٦ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠ . وعلينا أن نشير هنا إلى أن روسيا ودول الديمقراطيات الشعبية يجب وضعهم وحدهم ، إذا كان الأسعار ،

التي تحددها السلطات بطريقتها السلطوية ، قد ظلت مقشابه خلال الجزء الأكبر من الفترة التي ندرسها : وهكذا فإن اتحاد الجمهوريات السوفيتية بتبديله أوراق العملة (روبل واحد جديد مقابل عشرة روبلات قديمة) قد مارس في عام ١٩٤٧ هذه العملية لمحاربة ارتفاع الاسعار الناتجة عن الحرب ، واصلاح المشروعات ، وكان ذلك مصحوبا بتعديل في أسعار الجملة ، وتبعه ارتفاع بسيط (٨ ٪) بالنسبة لمجموع الصفقات .

وفيما بين المنتجات ؛ يمكننا أن نلاحظ تطورا عاما في نفس الاتجاه . فن ناحية ، وفيما يتعلق بالقطاعات الثلاث الكبرى - الأول والثاني والثالث - لم يكن الارتفاع بنفس الضخامة : فبينما كان ضعيفا نسبيا للنتجات الصناعية وحتى بالنسبة للنتجات الزراعية ، فإنه كان أكثر قوة وأكثر ارتفاعا فيما يتعلق بالخدمات من معدل المجموع . وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة كنثال فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ فإننا نجد أن معدل أسعار الجملة (مع أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٧) قد ارتفع من ٧٥ إلى ١١٢ (+ ٥٠ ٪) ومعدل أسعار المواد الغذائية من ٨٧ إلى ١١٧ (+ ٣٠ ٪) كذلك ومعدل الخدمات من ٥٧ إلى ١٢٦ (+ ١٢٠ ٪) ومن ناحية أخرى ، ودانغل القطاع الصناعي كانت الإنقذامات في التغير يمكن التقلب عليها : فعرفت بعض المنتجات إرتفاعا في الاسعار أقل من إرتفاع مجموع المنتجات الصناعية - وكانت هذه بوجه عام تمثل منتجات جديدة مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية (الثلاجات ، والغسالات ، والرديو ، والتلفزيون) والتي كانت قيمتها الاسمية قد انخفضت حتى في بعض الحالات ، ولكن كذلك بعض السلع التي كانت موجودة من قبل والذي كان توزيعها كجها (مثل السيارات) - وسجلت زهرها ، على العكس من ذلك ارتفاعا كبيرا ، مثل بناء المساكن ، الذي يعتبر الحالة التي يضرب بها المثل في بعض البلاد .

فهل كان هناك عدم مساواة في توزيع الثروات ؟

كانت نتائج التنمية العالمية غير واضحة . فإذا كان مما لا جدال فيه أن كية السلع المادية والخدمات في خدمة كل فرد قد زادت بشكل كبير ، فإن هذا لا ينفى أن هذه الزيادة تبدو على أنها قد وزعت دون مساواة .

فعدم المساواة في التوزيع تبدو أولاً على أنها عدم مساواة بين القارات والدول .

وإذا كانت معدلات تنمية الدخل الفعلي للفرد قد اختلفت بمسق من دولة لأخرى ، فبح ذلك فقد ظهرت بعض المجموعات الكبرى . فلقد كان أولاً مرتفعاً بشكل خاص في دولتين صناعيتين منذ وقت طويل ، روسيا واليابان : فنياً يتعلق بهذه الدولة الأخيرة (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٣ وإرتفع المعدل من ٤٦ في عام ١٩٥٣ إلى ١٦٠ في عام ١٩٦٨ ، أى أكثر من ثلاثة أضعاف في ١٥ سنة . وبمجموعة أخرى تشمل في الدول التي كان المعدل فيه مرتفعاً ، ويتعلق الأمر هنا كذلك بدول صناعية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا ، أكثر ما يتعلق بدول أقل نمواً مثل إيطاليا ودول في طريقها إلى النمو مثل تايلاند . وبمجموعة ثالثة تضم الدول التي كان المعدل بالنسبة لها متوسطاً ، ونجد فيها دولاً صناعية وكاملة النمو ، مثل الولايات المتحدة وإنجلترا ، أو دول في طريقها إلى النمو مثل المكسيك (وحيث مر المعدل من ٧٤ إلى ١١٦) وبمجموعة رابعة مع تصنيفات من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ . وتضم الدول التي هي في أول عملية تنميتها وترجع في قارات مختلفة ، مثل الهند وإندونيسيا وغانا ، (وحتى بالنسبة لهذه الدولة الأخيرة فإننا نسجل انخفاضاً بسيطاً مادام المعدل قد انخفض من ٩٧ في عام ١٩٦٠ إلى ٩٤ في عام ١٩٦٨) .

وهذا الاختلاف بين المعدلات لا تظهر قيمته إلا إذا ما وازناه بالقيمة المجردة للدخل الفعلي للفرد في كل بلد إذ أنه من الممكن وجود حالتين متطرفتين : فيمكن لدولة أن تقدم معدلاً مرتفعاً لتنمية الإنتاج القومي (وتصل مثلاً إلى مصاعفها في فترة ١٢ عاماً) ، ولكن إذا ما كان مستوى البدء ضعيفاً ، وزيادة

السكان مرتفعة ، فإن تحسين الدخل الفعلي للفرد لن يكون إلا ضعيفاً نسبياً وبشكل مطلق ، وعلى العكس من ذلك ، فإن دولة يكون ارتفاع مجموع الدخل القومي فيها متوسطاً (ولنقل ٥٠٪ في عشر سنوات) ولكن مجموع انتاجها القومي سيكون مرتفعاً ومعدلات زيادة السكان أقل أهمية ستسجل ارتفاعاً كبيراً . نسبياً وبشكل مطلق - في الدخل الفعلي للفرد . وسنلاحظ أنه في عام ١٩٧٠ ، وبالدولارات العادية ، كانت الفواصل بين الدول كبيرة ، رغم ارتفاع الدخل القومي . وفي الدول المتخلفة أو التي في طريقها الى النمو لا يرفع الدخل الفعلي للفرد عن ٢٥٠ دولار (٨٧ في الكونغو) . إلا باستثناء دولة واحدة - هي المكسيك - التي نجحت في الخطوات الأولى لعملية تنميتها ؛ وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الدول الصناعية ، والتي عرفت توسعاً ، في اجمالي للدخل القومي ، قوياً وأعلى من ذلك الذي يكون توايد السكان قد سجله في ١٢ . عاماً (١٩٥٨ - ١٩٧٠) قد وصلت الى مضاعفة الدخل الفعلي للفرد ، الذي وصل في هذا التاريخ الأخير الى ما بين ١٩١١ دولار (اليابان) و ٢٩٠١ (فرنسا) ، (ويمكن أن نضم لهذه المجموعة بلاداً مثل إنجلترا وإيطاليا وألمانيا الغربية والشرقية) وفي الولايات المتحدة ، كان الارتفاع يصل تقريباً الى النصف ، وارتفع الدخل الفعلي في عام ١٩٧٠ الى ٧٣٤ دولار .

وعدم المساواة في التوزيع بين الدول ، هل كانت مصحوبة بعدم مساواة داخل الامم ، وهل يمكن فهم ذلك كواقع أن ارتفاع الدخل الفعلي في بعض الشرائح كان أقل من الارتفاع المتوسط ، وبالتالي بالنسبة للشرائح الأخرى ؟ إن الأمر يبدو كذلك ، على مستوى المجموع . فقامت أقليات بأشغال لم ترغب الأغلبية في القيام بها ، لأنها كانت قادرة جداً أو متعبة جداً ، وسكان أجبرها ضعيفاً : وكان هذا هو الحال مع الزنوج في الولايات المتحدة ، ومع

العمال الاجانب الذين يأتون من دول البحر المتوسط للدول الغربية . والامر كذلك ، بالنسبة لمجموعات ليست لديهم املاك كافية ، أو لم يستقر التطور الاقتصادي في صالحهم ، مثل المزارعين ، وكانت الحالة الأكثر وضوحاً هي حالة اصحاب الدخول الثابتة أو الأشخاص المسنين ولم يموثروا غير كافية لمعيشتهم . ومن ناحية أخرى ، وعلى مستوى القطاعات ، ظهرت عدم مساواة أخرى . فالقروح الجديدة التي عرفت توسعاً سريعاً وزعت على مستخدميها مرتبات أعلى من متوسط المرتبات (حالة صناعات البترول والكهرباء) في الوقت الذي دفعت فيه القروح المتدهورة الأحوال رواتب أقل (مثل صناعات النسيج) ؛ وأيضاً ، فالمرتبات في المشروعات الكبيرة كانت تطالب عموماً ومن أجل حمل متساوي بها هو أكثر من ذلك الذي تطلبه المشروعات الصغيرة . ؛ وأخيراً ، وتبعاً للتوهلات ، فإن اختلاف الأجور كانت تميل إلى الزيادة في خلال الفترة التي تدرسها .

وهناك مظهر آخر من مظاهر عدم المساواة ، بالنسبة للفرد ، ولكن يمكننا أن نتساءل إذا لم يكن يمثل ظاهرة مستديمة بشكل عام ، أو إذا كان لها نفس الشكل التقريبي في الزمان والمكان . فالدراسات التي قام بها باريتو Pareto عند نهاية القرن السابق قد انتهت الى إظهار أن الدخول توزع دائماً بطريقة غير متساوية بين الافراد ، وأن عدم المساواة هذه تظل هي نفسها تقريباً . وبعد النتائج الجذيمة للوجود لدينا ، يمكننا أن نرى أنه إذا كان مجموع الدخل قد اختلف في فرنسا فيما بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ، فإن فترة القلاقل هذه لم تسبب في تعديل التوزيع الذي كنا نمكوفيه ؛ وعلاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ ، وهي دولة مكتنمة النمو وغنية ، ورواندا — أورندي ، وهي دولة متخلفة وفقيرة في عام ١٩٥٦ ، نجد أن هذا التوزيع كان واحداً .

ومشابه لذلك الذى كان فى فرنسا ، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا نجد أن عدم المساواة فى توزيع الدخل بين الأفراد كان واحداً فى هذه العول الثلاث وفى أوقات مختلفة . وعليها أن نأمل فى عمل دراسات أخرى تؤكد هذه الظاهرة أو تنفيها .

وبالإختصار ، فإن المظاهر الرئيسية لتطور الاقتصاد فى العالم فى خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية ، تظهر فى شكل بسيط ، وترك نفسها لكى تعيد تجميعها : فنجد أنفسنا أمام وحدة ظاهرية تتغلب تنوعات هامة .

وفى الظاهر أن النمو مستمر وبدون توقف فى الاقتصاد العالمى ، ويحدث بمعدل سريع حتى عام ١٩٦٠ تقريباً ، ثم بسرعة أكثر ضعفاً ، رغم ارتفاعها ، فى أعوام الستينيات ولكنها ، فى كل مرة ، بمعدلات أكثر بكثير من تلك التى كانت قد سجلت فى أية فترة سابقة .

ومع ذلك ، فإن هذه التغيرات تدل على وجود التناقضات . فإذا ما إتمعنا بالقيمة النسبية ، فإن معدلات نمو مجموع الإنتاج القومى قد إختلفت من دولة لأخرى ، ولكن الدول التى أكلت نموها لم تكن هى الدول التى قدمت المعدلات الأكثر انخفاضاً ، والدول التى فى طريقها للنمو لم تكن هى التى قدمت المعدلات الأكثر ارتفاعاً . بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فدول مكتلة النمو ودول فى طريقها إلى النمو قد عرفت إما معدلات مرتفعة وإما معدلات ضعيفة . وهذا النمو معزوب بحركة تصنيع ، وهنا أيضاً ، فإن السرعات المرتفعة والبطيئة لتنمية الإنتاج الصناعى كانت مشتركة بين البلاد المصنعة والبلاد التى أخذت طريقها صوب التصنيع ، والأمر كذلك بالنسبة لإرتفاع الأسعار الذى ظهر فى كل البلاد (باستثناء دول الكتلة الاشتراكية) ، وبمعدلات مختلفة ، مهما كان مستوى التنمية .

وبالنسبة للقيمة المجردة ، ومع الحلات الموجودة بين المستويات الأصلية ،
استمر الفرق بين الدول التي لا تكمل نموها ، والدول المتخلفة باستمرار ، وبتزايد ،
ما دامته أغلبية الدول التي لا تكمل نموها كانت لها معدلات نمو مرتفعة ، سواء
فيما يتعلق بمجموع الإنتاج والإنتاج الصناعي ، أو فيما يتعلق بالدخل الفعلي للفرد
(وكان لارتفاع السكان أكثر قوة في البلاد المتخلفة) . وعلاوة على ذلك ، وفي
داخل مجموعة الدول المتكاملة النمو ، كانت الدول الأخرى ، غير الولايات
المتحدة ، وباستثناء إنجلترا ، قد أعطت تنمية أكثر سرعة من هذه ، وأخذ
الفاصل بين الإنتاج القومي والدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة وفي هذه
الدول الأخرى (وينوع خاص الدول الأوروبية) في التناقص . وهكذا فإن
التفوق الأمريكي المطلق في عام ١٩٤٥ قد اختفى ، ويمثل الآن التسلسل الاقتصادي
للدول قطعاً مختلفة التشابه مع تلك التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية.

٢ - التوافع :

رجعت حركة النمو هذه إلى عدد معين من العوامل ، الاقتصادية وغير
الاقتصادية ، التي أثرت في عرض وطلب السلع . فكانت في بعض الأحيان
متكاملة ، وسمحت لبعض الدول بتحقيق تنمية سريعة وشاملة ، وفي أحيان
أخرى غير كافية أو تعارض بعضها وتتناقض مع البعض الآخر ، فلم يصلوا إلا
لتقدم بطيء .

أولاً - العوامل الاقتصادية :

لقد تزايد تعداد السكان ، وكذلك رأس المال ، وعلاوة على ذلك فإنهما
قد تطورا .

أما بالنسبة للسكان فإنهم جميعاً مستهلكون ومتجرون ، ولكن هنا يبدو
أنهم كانوا مستهلكين بدرجة أكثر .

ومن وجهة نظر الإستهلاك فإن السكان الذين يريد عددهم يزيدون كذلك في طلباتهم الفعلية ، وهذا هو الأمر الذى يجعلنا نشاهد ، منذ خمسة وعشرين عاماً وجود حالتين مختلفتين .

فن ناحية ، ومنذ الوقت الذى ينتج فيه إرتفاع فى المواليد ، تظهر إحتياجات أساسية تطالب بارتضاء إجبارى : فن الواجب لإطعام وكسوة المولودين الجدد ؛ ومن الواجب بعد ذلك بناء مدارس إضافية ، وتكوين مدرسين جدد لكي نضمن تعليمهم الذى هو حق لهم فى ظل القوانين الموجودة ؛ ومن الواجب ، عند وصولهم إلى سن العمل لإنشاء وظائف ، وبالتالي ، بناء مباني ، حتى نستخدم هذه الأيدي العاملة ، والعمل بطريقة لا تتركها فى البطالة ، وكذلك مباني جديدة للسكان من أجل ترويض ، من يرغب فى الزواج من بينهم ، بمسكن . ومن ناحية أخرى ، تستتبع زيادة السكان بمجموعة من التأثيرات الإضافية : وهكذا ، فإن زيادة الإستهلاك نتيجة لزيادة الطلب النقدي تسبب فى حالة من التفاؤل ؛ والواقع أنه ، نتيجة لكون تغيرات السكان لفترات متوسطة هي الأكثر ضراباً ، فإنه من السهل معرفة ما إذا كان من الواجب لمثل هذه الحركة أن تستمر أو لا ، وفى حالة الإيجاب فإن ذلك يعنى أن الزيادة تستتبع إرتفاعاً أكثر من المتناسب مع الاستثمار . ولذلك فإن ارتفاع عدد السكان والتوسع الإقتصادي هما إلى حد كبير مترادفان .

ومع ذلك فإن هذه العلاقة لا تسير بطريقة متناسقة أثناء كل الفترة . وهكذا نجد ، فى البلاد الكاملة النمو ، أن زيادة معدلات المواليد للسجلات بعد عام ١٩٤٥ لم يحافظ عليها إلا حتى نهاية سنوات الخمسينيات وبداية الستينيات ثم سجلت حركة تراجع كبيرة : فالانخفاض العام فى معدلات المواليد قد أدى إلى أن أبطأت زيادة السكان ، وطلبات الإستهلاك ، وطلبات الإستثمار بنوع خاص ؛ وفى

فترة أكثر طويلاً يمكن لعدد أقل من الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل أن يؤديوا إلى تخفيض نسب التنمية الاقتصادية ، إذ أن مولد الأفراد الشباب هم الذين يستخدمون في الأفرع الجديدة ، نتيجة لصعوبة تحول الأشخاص المسنين من فرع إلى آخر . وعلى العكس من ذلك نجد ، في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، أن إرتفاع عدد السكان كان سريماً للغاية . والواقع أن التوازن السكاني (الديموغرافي) الموجود - إرتفاع معدلات المواليد ومعدلات الوفاة - قد قطع نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات (نتيجة التحسن الصحي) دون تغيير في معدلات المواليد ، الأمر الذي تسبب في إرتفاع كبير في عدد السكان (مثل الهند ودول أمريكا الجنوبية) ، ولما كان عرض للتحت قد ظهر على أنه غير كافٍ ، فإن زيادة طلب الإستهلاك لم يمكن إجابتها ؛ وفي أحسن الظروف يمكننا من تسجيل إرتفاع في العرض يعادل تقريباً الإرتفاع في الطلب . وهنا ، نجد أن إرتفاع عدد السكان كان معوقاً أكثر من كونه دافعاً لنمو الاقتصاد ، وأدى هذا التطور إلى طرح مسألة معرفة ما إذا كان من الضروري الإختيار بين الحل الإقتصادي (زيادة العرض) وبين حل ديموغرافي (تقليل الطلب عن طريق تحديد النسل) أو تركيه من هاتين الطريقتين .

ومن وجهة نظر الإنتاج ، فإن السكان الذين ندرسهم ليسوا بمجموع السكان ولكن مجرد السكان العاطلين ، أو ذلك الجزء من السكان الذي يمارس بالفعل أحد الوظائف . ويمكننا أن نشهد هنا إلى نقطتين . ففي المجموع لا تنتج زيادة الإنتاج عن زيادة عدد المنتجين الوطنيين مادام الأمر ، بعد حرب مبيدة تلتها إرتفاع نسبة المواليد ، كان من الضروري الإنتظار حتى منتصف أعوام الستينيات من أجل تسجيل زيادة واضحة في عروض العمل ، بينما كان التوسع قد بدأ قبل ذلك بكثير ؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا الإرتفاع ، حينما حدث ، قد سار

سحباً الى جنب مع ارتفاع أكثر من نسبي للإنتاج . وعلى العكس من ذلك ، وبالنسبة للقطاعات ، فإنه لا يبدو أن الامر كان كذلك في كل منها ، إذ أن توزيع السكان المنتجين فيما بين قطاعات الأنشطة كان قد تغير بحدق - فقل عدد السكان الزراعيين ، بينما ارتفع عدد السكان الذين يعملون في قطاعات أخرى (الصناعة والخدمات) - وهذه الظاهرة تسببت ، في القطاع الصناعي ، وهو أهم القطاعات ، في زيادة الإنتاج ، وظهور نمو فروع جديدة ، وإلى تحسين في الإنتاجية كطريقة للتوسع في تقسيم العمل ، خاصة وأن هؤلاء السكان الأكثر عدداً قد حصلوا على تعليم أفضل ، وكان لهم مستوى كماءات أكثر ارتفاعاً ؛ ومع هذا ، فإنه على العكس من ذلك ، وفي قطاع الزراعة ، زاد الإنتاج رغم انخفاض عدد السكان العاملين . وبالتالي ، فإذا كانت العلاقة أن زيادة السكان العاملين تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج قد لعبت دوراً ، فع ذلك ، ونتيجة لطبيعتها الجزئية ، فإنها لم تمثل الاملا واحداً بين غيره من العوامل التي لعبت دورها الهام أو الأكثر أهمية . (حالة الزراعة) .

ويجب أن نلاحظ كذلك وجود عاملين . فن ناحية ، وبالنسبة لبلاد كثيرة ، فإن الزيادة المضممة في عدد السكان العاملين لم تسبب تلقائياً في ارتفاع في الانتاج الصناعي . والواقع ، وفي غالبية البلاد التي في طريقها إلى النمو ، لم يجد الأفراد الذين يصلون إلى سن العمل ما يعملوه ، ليس فقط لأن إمكانيات الاستخدام المقنونة في الصناعة كانت غير كافية ، ولكن أيضاً لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على التأهيل التقني نتيجة لخفض ميزانيات التعليم ، وبقوا حزينين في قطاع الزراعة ، الذي كانوا قد نشروا فيه ، مكونين ما اصطلاح على تسميته بالبطالة المقننة ، أي أفراد بدون إنتاجية ، والذين يمكن إستخدامهم في أعمال أخرى دون أن يتأثر الإنتاج الزراعي أقل تأثراً . ومن جانب آخر نلاحظ أن

التوسع الصناعي في بعض الدول ، والأوربية على وجه الخصوص ، قد سبغ لنفسه ، وبخاصة إبتداء من سنوات الستينيات ، بالالتجاء إلى هجرة العمال الأجانب : وكان الوطنيون قد أظهروا انصرافهم المتزايد عن بعض الأعمال نتيجة لأنها ظهرت أمامهم على أنها قذرة ، وصعبة ، وذات أجر قليل ، ولست تبع طلب العمل لهذه الوظائف عرضا للعمل من جانب الأجانب الذين لا يجدون عملا في بلادهم ، ووصلت نسبة العمال الأجانب إلى مجموع الأعمال العاملين حتى ١٠٪ (حالة سويسرا مع نسبة تقرب من ٢٥٪ من حالة إستثنائية) . وكان الاستخدام الكامل تقريبا قد تمتدق دائما في هذه البلاد ، الأمر الذي يدل على أن العمال الأجانب قد لعبوا دوراً أساسيا في عملية إستمرار التوسع .

وأما بالنسبة لرأس المال فإنه يبدو أنه كان العامل الأساسي للتوسع رغم أنه قد طرح مشكلات هامة فيما يتعلق بالتمويل .

ولا يمكننا فصل مظهره الكمي عن مظهره الكيفي .

فن الناحية الكمية ، قد سجلنا ، في أثناء كل هذه الفترة ، وبالنسبة لكل الاقتصاديات ، وكذلك في كل القطاعات وكل الفروع ، تكديس كبير من رؤوس الأموال ، ومن صافي الإستثمار ، أي زيادة المخزون من رأس المال الموجود ، والذي كان ، في كل عام ، يمثل جزءا هاما من الإنفاق الوطني . ونعنت عن ذلك نتيجة مردوجة . فن جانب عرض المنتجاته ، كان إرتفاع مخزون رأس المال يفوق زيادة السكان العاملين ، وهذا يعني زيادة رأس المال بالنسبة لعدد العاملين - الذي أصبح له بهذه الطريقة إمكانية إنتاج أكثر من السلع في نفس الوقت (أو على الأقل في وقت أقصر) وأن يزيد من إنتاجيته - وأن حجم من الإنتاج كان أكثر ضخامة تحت طلب المستهلكين . ومن جانب آخر فإن آلية ما إتفق على تسميته بمضاعفة الإستثمار قد لعب دورها تماما ، مادامت ، وبالنسبة فعلية ،

زيادة مخزون رأس المال كانت تعادل نمو وسائل الإنتاج (مصانع، وآلات) وموادها كذلك الطاقة الإنتاجية للدولة، ترجم، وبألفاظ نقدية، عن طريق توزيع الدخل. (فولك الذين قد أسهموا، عن طريق عملهم في تنمية هذه الطاقة الإنتاجية، ينفقون جزءاً من أجورهم في سلع مستهلكة (للغذاء)، وشبه مستديعة (الملابس والسيارات) أو مستديعة (للساكن) وبهذا الشيء نفسه يريدون من طلب إجمالي الاستهلاك. وكذلك من دخول أولئك الذين قدموا لهم هذه السلع الاستهلاكية المختلفة؛ وهؤلاء الآخرون، بدورهم ينفقون جزءاً من هذه الدخول الإغرافية، متسببين في نهاية ارتفاع جديد في طلبات الاستهلاك، وربما يصل الأمر إلى أن يصبح إستقلاً جديداً ضرورياً من أجل إرضاء طلب الاستهلاك المتزايد)، وهذا العمل المتكامل بين معانة الإستهلاك والزيادة في سرعة طلب الإستهلاك تقسب في توسع إقتصادي.

ولكن الإستهلاك قد لعب، بطبيعته الكيفية، أكبر دور، خاصة وأن رأس المال لا يظل كما هو، ويتغير باستمرار. فالاكتشافات والإختراعات التي حدثت في ميادين التقنية مرّت بعدئذ إلى الميدان الإقتصادي وشكلت علاقة عوامل الإنتاج (فالإستهلاك الجديد مشتمل على التقدم التقني، هو في نفس الوقت مرتبط بالعمل في نسب مختلفة) أو أنها سمحت بنشأة سلع جديدة (يمكننا التفكير في التلفزيون، والترانزستور والالكترونيات، والطاقة الذرية؛ أو في المنتجات الجديدة اللازمة لصناعات الفضاء)؛ ولم يحدث أبداً أنه نشأ هذا العدد من الإختراعات في مثل هذا الزمن القصير، وبمجموع خاص، فإنه لم يحدث أبداً أنها قد استخدمت عملياً. يمثل هذه السرعة، قلقت الفترة التي تفصل الإختراع عن تطبيقه إلى حد بعيد، الأمر الذي يجعل مراحل تطبيق التقدم التقني في الماضي (١٨٧٠-١٩٨٠ أو ١٨٩٦ إلى ١٩١٤) لا يمكن مقارنتها من حيث الأهمية.

وهذا الإدخال المكثف للتجديدات تسبب في إرتفاع جديد في طلب الاستثمار (فحينما تظهر فروع جديدة ، مثل الطاقة الذرية ، فإن خلق الطاقة الانتاجية تمثل إضافة صافية بالنسبة للاستثمار) ؛ وأسهم كذلك في زيادة هذا الطلب بطريقة أخرى بمعنى أنه حينما تستخدم طرق جديدة في فرع جديد ، قد يدفع ذلك فروعاً أخرى ، من أجل تحسين موقفهم تجاه منافسهم ، إلى استخدام هذه الطرق ، ومن أجل الوصول إلى ذلك ، يقومون بتجديد وأصلهم الموجود بسرعة متواترة . وهكذا فإن تجديد الاقتصاد قد زاد من طلب الاستثمار .

ومع ذلك ، فإن كل استثمار كان يتطلب تمويل ، ويجب أن هذا الأخير كان يتفاوت حسب الإقتصاديات .

ففي البلاد التي في طريقها إلى النمو ، كان التمويل غير كافه السماح بتكديس هام من رأس المال ، وبمعدل نمو مرتفع لمجموع الانتاج القومي . وهناك سببان لذلك . فن الناحية الأولى ، وفيها يتعلق بالبلاد الفقيرة التي يكون الدخل الفعلي للفرد فيها قليل الإرتفاع ، نجد أن شبة مجموع هذه الدخول موجهة إلى الاستهلاك ، وأنه كان من الصعب ، حتى لا نقول من المستحيل ، أن يحقق الافراد إدخاراً ، حتى وإن كان ضئيلاً ؛ وعلاوة على ذلك ، وفي شبة مجموع الحالات ، كان هذا الموقف الشامل قد زاد خطورة من حيث أن هذه الإقتصاديات لم تكن بتقديرية إلا في شكل جري ، أي أن العملة لم تكن دائماً وفي كل مكان تستخدم كوسيلة للتبادل ، وأن النظام المصرفي كان غير تام بطريقة كافية . ولكن ، إذا كان الدخل الفعلي للفرد هو بالفعل قليل الإرتفاع ، فإن هذا لا ينفى أن توزيع الدخل لها طبيعة غير المساواة - فجزء بسيط من السكان يتقاضون جزءاً هاماً من الدخل القومي وإنفاقهم من أجل الإستهلاك للنعم من كل نوع أقل في مجموعته من إيرادهم - فيمكننا أن نرى أن هذا الإدخار قد أضر واستخدم في أهداف الإنتاج ؛

ولكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن أخذ من طريق الضرائب (مثل الضرائب التصاعدية على الدخل وغيرها) لم يحدث ، وكان الافراد الأكثر ثروة ، هم في نفس الوقت المسيطرين على السلطة السياسية ، ولم يرغبوا في فرض الضرائب على أنفسهم ، وتخفيض إيراداتهم ومساهم (مثل البرازيل وحيث يصل معدل الضرائب على الدخل إلى ٢٠٪) وأن هؤلاء الأشخاص أنفسهم قد فضلوا إسقاط مبدخراتهم في الخارج (في بلاد كاملة النمو ، وبخاصة في الولايات المتحدة) وفي إستخدامات تكون فيها المخاطرة أقل درجة ، والسيولة مرتفعة ، حتى وإن أدى بهم الأمر إلى التضحية بإيراداتهم (مثل سندات الخزنة الأمريكية) .

وفي البلاد النامية النمو ، تعرض تمويل الإستثمارات لتمديدات كجبهة : فالإدخار الخاص الشخصي لسبب دوراً بسيطاً ، وأقل بكثير من ذلك الذي كان له في الماضي ، ومن جانبه ، أصبح إدخار الشركات (أو التمويل الذاتي) هو المورد الرئيسي للإدخار ، إذ أن هذا الإدخار ، بعد حمل نتائج نهاية العام ، والإستهلاكات الضرورية للمحافظة على رأس المال الموجود ، كان يمثل نصيباً متفاوت أهمية من الأرباح الصافية تصلح لتمويل إستثمارات جديدة ، ولا يوزع على حملة الأسهم إلا ما بقي بعد ذلك ، الأمر الذي سمح لهم بأن يكون دائماً تحت تصرفهم جزء من الأبداعات اللازمة لتوسيعهم ، أما فيما يتعلق بالإدخار العام ، فإنه قد زاد كذلك في الأهمية ، إذ أنه كان من المهم ، وفي توازي مع رأس المال المنتج بطريق مباشر تنمية رأس المال المنتج بطريق غير مباشر ، أو حتى رأس المال الاجتاهي الثابت (مثل الطرق ، والمواصلات ، والتحسينات في المدن) التي يحتاجها التوسع السابق وتطلبها التنمية اللاحقة . ولكن التمويل العام قد إحتفظ بتوج خاص بإمكان هام في ظهور السلع الجديدة ، وعن طريق الانفاقات العسكرية ، إذ أنه منذ اللحظة التي تدخل فيها الدولة في مرحلة التقدم التقني ، تذهب موضة تسليمها بسرعة

ونعتمد على تحديثها باستمرار ، إذا ما كانت ترغب في ضمان أمنها الخارجي ،
 أي أن يكون لديها دائماً مهمات تشتغل على آخر ما أدخل من تعديل ؛ وهكذا
 يمكن لهذه المنتجات الجديدة ، بعد تحسينها ، أن تستخدم بالتالي في أغراض مدنية
 (مثل الصليب الخاص بأجنحة الطائرات الأسرع من الصوت العسكرية ، وإستخدامه
 بعد ذلك في الطيران المدني) .

ولذلك ، فإن السكان ، وبنوع خاص رأس المال ، وبطرق مختلفة ، سواء
 فيما يتعلق بعرض أو بطلب السلع ، وعن طريق إدعاء التمديلات قد تكاملوا من
 أجل التسيب في توسع الاقتصاد الوطني في كل دولة ، ولكن العوامل غير
 الاقتصادية لا يمكن إهمالها ؛ خاصة وأنها تحتل مكانا هاما في هذا الموضوع .

ثانيا : - العوامل غير الاقتصادية :

هذه العوامل - مواقف ومنظمات - قد طورت ودعمت عمل العوامل
 الاقتصادية .

أما عن تغييرات المواقف ، فإن الفترة المعاصرة قد تميزت بهذه التغييرات
 الكاملة في مواقف الأفراد بالنسبة لفكرة التنمية وبالنسبة لتشغيلها .

وكانت زيادة الاهتمام بضرورة التنمية قد إستندت إلى مجموعتين من
 الحقائق .

فن ناحية ، كان التنافس بين النظم الاقتصادية ، وطرق تنظيم الموارد النادرة
 من أجل الإنتاج ، يزداد باستمرار . والواقع ، أنه إذا كان هناك بالنسبة للعالم
 أجمع ، وسيلة واحدة فقط للتنظيم ؛ فإن محاولة وضع طريقة التنظيم هذه وتطبيقها
 في شكل متوازية هو إجماع ضعيف . ومنذ اللحظة التي يظهر فيها نظام آخر ،
 ويطبقه جزء هام من سكان العالم ، ويضمن به نسبة مئوية مرفعة للإنتاج العالمي

فإن هذا النظام الجديد يأخذ موقف المتنافس من النظام الموجود ونحاول حينئذ أن نحدد كيفية وطريقة أداء كل نظام ، وأهمية معدلات تنمية لإجمالي الدخل القومي ، أو للدخل للفرد ، كتعبير عن كمال هذا النظام: وهكذا كان الحال في اتحاد الجمهوريات السوفيتية من أجل المعاق بالولايات المتحدة ، فإنها كانت تذكر دائماً على أنها هدف للتخطيط ، وفي الخطط الإستكشافية العامة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٠ كانت تمثل البرنامج العام لسياسة الحرب (المؤتمر الحادى والعشرون عام ١٩٦١) ؛ وكانت إحدى الإجماعات العامة هي ، من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ تنمية الانتاج بشكل يصل في ١٩٧٠ إلى المستوى الاقتصادى للولايات المتحدة ، وكان التوجيه الآخر ، من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ ضمان الرخاء العام لسلم الاستهلاك ؛ وبغض الطريقة وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ على قرار يهدف جعل سنوات الستينيات عقد تنمية وأن يطلب إلى كل دولة أن تتخذ لنفسها وكهدف معدل أدنى للنمو السنوى فى مجموع الدخل القومى بنسبة ٥ ٪ عند نهاية هذا العقد . وبهذه الطريقة يمكن لدول العالم الثالث وإمام النتائج التى ستعنى لهم ، أن يقوموا بعملية الاختيار فى صالح هذا النظام أو ذلك ، من أجل استخدام مواردهم . وفى عالم تعايش سلبى ، فإن التنافس بين النظامين يكون أساساً هو تنافس إقتصادى ، ومثل هذا التنافس يمثل دحماً قوياً للتوسع .

ومن ناحية أخرى ، وبشكل منفصل عن هذا التنافس ، ظهرت فى العالم وغبة فى النمو وهذا الأمر طبيعى تماماً ، ما دامت غالبية الأفراد ، وخلال ثلاثين عاماً (١٩١٤ — ١٩٤٥) قد قاست من البؤس أفناء الحرب والأزمة الإقتصادية ؛ وما دام توسع سنوات العشرينيات لم يمثل سوى فترة إنتقالية ؛ وبالألفاظ أخرى ، أنه بعد مائة وخمسين عاماً من التقدم ، كان الشعوب بالتوقف

واضحاً ، وشعر الناس بذلك ، من أن زيادة الدخول ، والراحة ، والرفاهية يمكنها أن تنقطع ، وحتى تناقصها كان ممكناً . ولذلك فأننا شاهدنا ، ومنذ نهاية الحرب تغيير كاملاً : فالموقف للشعوب ، والتواكل قد ترك مكانه لشوك متقابل وإحباط . وبلا شعور في أول الأمر ، ثم بشعور بعد ذلك ، ظهرت خصائص النمو المثالي : فطيلة أن يكون مريعاً ، أي أنه يجب أن تكون معدلات التنمية في مجموع الإنتاج القومي هي الأكثر ارتفاعاً ، بالنظر إلى الموارد الموجودة لدى الدولة أو التي تأتي من الخارج ؛ وعليه أن يكون منتظماً ، أو أن يتخلص على الأقل من كل الذبذبات القصيرة أو للتوسعة المدى ؛ وأخيراً فيجب عليه أن يكون متوازياً ، الأمر الذي يعني أن تغيرات بنيان الاستهلاك (للعالم) يجب أن يلبها ، وفي أقرب فرصة ممكنة تغيرات تقابلها في بناء الانتاج (للمرض) بطريقة تؤدي إلى إرضاء حاجات المستهلكين في أسرع وقت ممكن ، وأن تقل اختلافات الأسعار إلى أقل ما يمكن . وكانت هذه الفكرة لا تتعلق فقط بالمدول التي آمنت نموها ، ولكن كذلك بكل البلاد التي كانت في سبيل النمو ، والتي حاولت أن ترفع من مستوى معيشة سكانها .

أما فيما يتعلق بالموقف بالنسبة لتشغيل التنمية فإنه قد تعدل كذلك .

ولما كان من غير الممكن القيام بعمل بدون فهم سابق للموقف ، وللأهداف التي يجب الوصول إليها ، فإن الأمر قد تطلب القيام ببحث مشترك . فأولاً ؛ ومن أجل معرفة الحاضر والمستقبل ، كانت ظاهرة النمو قد أصبحت هي مركز الدراسات الاقتصادية : ولقد حاولنا شرح هذه الظاهرة ، وكيف تعمل ، وما أسبابها ونتائجها ، وتأثيرها على هذا المجتمع ، أو ذاك ، وعلى سير الأوضاع فيه ؛ وكان المؤلفون السابقون الذين كانوا قد عالجوا التنمية ، قد نظروا إليهم على أنه آخر ما يمكن التنكسر فيه ، وتمت مقارنة أعمالهم بالدراسات الحالية

وأخيراً ، فلقد عاصرنا محاولة إعادة تفسير « كية » ، لئلا نكون محالين
إستكشاف المستقبل جذبت الفكر ، الأمر الذى أدى إلى زيادة كبرة فى دراسة
النتيقات ، التى يمكنها أن تشهد إلى الطريق الذى يمكن للاقتصاد أن يسير فيه
فى المستقبل . وهذه النتيقات قد تطورت بشكل عام فى هدفها ، أى أن تكون
كية (تطور ضخامة الأرقام) وكذلك كيفية (تطور شكل هذه السلسلة أو تقرر
منتجات جديدة) ؛ وفى مستواها ، أى أنها لا تقوم فقط على مستوى الدولة ،
بل كذلك على مستوى القطاع ، والفرع والمشروع ؛ وفى الزمان أى على المدى
القصر (فترة عام) ، أو المتوسط (٥ سنوات) ، أو المدى الطويل (من عشرة
إلى عشرين عاماً) وحتى على مدى بعيد للغاية (من خمسين إلى مائة عام) ؛ وفى
الوسائل المستخدمة ، أى فى التقييم ، وحتى التصور والخيال إستخدام فيها بشكل
هادى . ومما جعل مثل هذه الدراسات الآن بالوصول إلى تفهم أفضل .

وأصبحت التنمية هى الهدف الرئيسى التى ، حتى إذا ما ذكرنا رسمياً ما هو
خلاف ذلك ، يجب تضحية أى هدف آخر من أجلها . ونرى ذلك فى دراستنا
عن الأسعار . فإذا كان إستقرارها ، وهو الأمر المأمول فيه دائماً ، يمثل هدفاً
ثابتاً ، فإننا نلاحظ وجود حقيقتين فيبدو أنه ، فى الظروف للوجود ، منذ
خمس وعشرين عاماً ، توجد علاقة عكسية بين ثبات الأسعار ، والمالة الكاملة ،
وهذه الأخيرة لا يمكن بلوغها إلا بشئ حجم معين من البطالة ، وتخفيض سرعة
التوسع ؛ ولكن مع ذكريات البطالة فى سنوات الثلاثينيات ، والرغبة فى تفادى
عودتها ، والعلاقة بين التوسع والمالة (فعدلت تنمية مرتفع لمجموع الدخل
القومى هو أحد شروط المالة الكاملة ، والثانية هى أن التحرك للمنى والجغرافى
للإيدى العامة) ، فإن سياسة وقف التنمية من أجل الوصول إلى ثبات الأسعار ،
لم يفكر أحد فيها بجدية ، وكانت العملة دائماً هى التى يضحون بها بحثاً عن التوسع ،

وأصبح انخفاض قيمة العملة يمثل « ثمن » هذا التوسع . وبعد ذلك ، فإذا كانت زيادة الدخول في الماضي ، وقبل الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تتبع المجموعات الاجتماعية ، يمكنها أن تختلف إلى حد كبير تبعاً للتقلبات القصيرة أو الطويلة المدى (وعلمنا أن نتذكر سنوات ١٧٥٠ - ١٧٨٠ مع انخفاض قيمة الأرباح ، أو من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٧٠) ، فإن كل مجموعة الآن ترفض أن تكون التسمية الإسمية لايرادها أقل من تلك التي عند المجموعات الأخرى : ورغم أن ارتفاع الإنتاجية في الفروع المختلفة لم يكن متماثلاً . فإن زيادة الأجر المتوسطة كانت أعلى من تلك المتعلقة بإنتاجية الفروع ذات الإنتاجية الضعيفة ، الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم إمكانيات ارتفاع الأسعار في هذا الإقتصاد ، مادامت زيادة الأجر التي تدفعها المشروعات ذات الإنتاجية الضعيفة قد تسببت في ارتفاع أسعار البيع (وإلا فاهم سيضطرون إلى وقف نشاطهم) . وهنا كذلك ، فإن ثبات الأسعار لم يكن إلا هدفاً ثانوياً بالنسبة لهدف التنمية .

وأما فيما يتعلق بالتعديلات التنظيمية فإنها تأخذ مظهراً ثنائياً : فاستلام الإيراد لا يتم الآن بنفس الطريقة ، كما أن مشروعات قد طبقت من أجل الإصلاح الزراعي .

فالتغيرات التي حدثت بالنسبة للحصول على الدخل قد أثرت على مجموع الدول الكاملة النمو بدرجات متفاوتة .

نلاحظ أولاً وجود زيادة كبيرة جداً في عدد أصحاب الدخول « المؤكدة » ، أي الأفراد المضمون إستلامهم دخل ، إذ أن تنمية البيروقراطية قد تسببت في زيادة عدد الموظفين ، والإحتفاظ بالعمالة الكاملة قد أعطى ثباتاً أكثر للعمال الذين يتزايد عددهم في نفس الوقت . وتنمية هذا التأمين قد أدى إلى تفسير في

توزيع الموارد : فقلت إلى درجة كبيرة الحاجة إلى الاستفاظ ، وفي شكل سائل
بجاء من الدخل من أجل مواجهة غاطر البطالة الطويلة أو القصيرة ، وأمكن
بالتالي إستخدام هذا الجزء من الموارد في عمليات أخرى ، الأمر الذي تسبب في
دهم وتنظيم طلبات الاستهلاك (الأمر الذي أدى فيما بعد إلى ارتفاع طلب
الاستثمار ، كما ذكرنا) . ولكن ، على العكس من ذلك علينا أن نذكر أن مثل
هذا الموقف يفترض وجود تنمية مستمرة ، إذ أنه لا يوجد الآن ، وكما كان
في الماضي ، ما يمكننا أن نسميه « بالمصنعي » الأخرى ، أى المزارع : فحينما يشكل
السكان العاملون في الزراعة جزءاً هاماً من مجموع السكان العاملين ، فإن هذا
الانكماش لا يمس إلا السكان الذين يعملون في الصناعة ، وإذا ما تطلب الأمر ،
فإن جزء من العاملين والذين كانوا لا يزالون يحتفظون بروابط زراعية يمكنهم
أن يعودوا ، أثناء وقت الانكماش ، صوب الأسرة الريفية ، كـ ~~مركز~~ للامن
وإستمرار الحياة ؛ ولكن هذه الإمكانية للانكماش قد إختفت الآن ، إذ أن
العامل الذي يفقد عمله لا يمكنه أن يعتمد إلا على خصومات البطالة من أجل
العيش ، ويصبح الدولة بهذا العمل نفسه على أن تحصل على المحافظة على التنمية .

ومن جانبه ، أصاب آلية توزيع الدخل تعديلا نتيجة لتطبيق سياسة إعادة
توزيع متفاوتة في أهميتها لهذه الدخول . وكان هناك حكاية قيمته ومعارض ،
قد صدر ضد إعادة التوزيع الموجودة في بعض البلاد (مثل فرنسا والجمهورية) ،
وذكر أن التعديلات التي قررت كانت تتمثل في الأخذ من المجموعات الإجتماعية
أو الأفراد الأكثر ثروة وتعطيلها لمجموعات أخرى أو لأفراد لها إيراد متدنٍ
عن طريق ميزانية الدولة (إرتفاع معدلات بعض الضرائب الموجودة ، وتخفيض
ضرائب جديدة تسمح بالحصول على زيادة ضرورية في الإيرادات) . ونتائج
مثل هذه العملية لإعادة توزيع الدخل معروفة تماماً — فالأفراد أصحاب الأيراد

الأكثر ارتفاعاً م أولئك الذين يكون إدخارهم للنسي والمطلق ، هو الأكثر سحاً ، وعلى العكس من ذلك ، فإن أولئك أصحاب الدخول الأكثر انخفاضاً م أولئك الذين يكون إدخارهم للنسي والمطلق هو الأقل ، إن لم يكن غير موجود ؛ وتحويل الإيراد من الأولين إلى الثانيين يعنى تحويل الإدخار والإستهلاك ، وبالتالي دهما وتنمية لطلب الإستهلاك — ولكن الفروق بين الدخول الموجودة سابقاً لم تلبث أن عادت من جديد وإن كانت أقل عما كانت عليه . وعائنا أن نغير بنوع خاص إلى أن الإنفاقات الناتجة من بعض المخاطر (الحوادث ، والأمراض ، والشبهوخة) لم تعد على حساب الفرد ، نتيجة لعمل منظمات الضمان الإجتماعى ، فكانت النتيجة ، هنا أيضاً ، تقليل حجم الإيرادات . وزيادة إنفاقات إستهلاكها ، وهى نتائج تشبه تلك التى ذكرناها من قبل .

وهناك تديلات تنظيمية أخرى مهم البلاد التى هى فى سبيل النمو . ويتعلق الأمر بالإصلاح الزراعى . ففي البلاد التى كانت ترغب فى التنمية ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من الانتاج الوطنى يأتى من الزراعة وكانت نسبة عائلة من السكان تعمل فى الزراعة ؛ وحلاوة على ذلك ، لم تكن ملكية الأرض موزعة بنسبة متساوية بين السكان ، فكان الفلاح يستأجر من المالك الأرض التى يستغلها ، وكان الإنتاج ضعيفاً نظراً لعدم كفاية التثقيق المستخدمة (وفى البلاد الأكثر كثافة فى السكان نتج عن توفر السكان وانخفاض أجور الأيدى العامة معارضة لاستخدام الميكنة) : وكان جزء من الأرض يظل بلا زراعة ؛ وأخيراً فإن حقوق الملاك والدولة كانت تمثل الجزء الأكبر من دخل الفلاح ، ولم تكن تستخدم بطريقة إنتاجية (وهكذا ، فإن إنفاقات الملاك الزراعيين وصفت غالباً بأنها تتعلق بالتخفيف كما تميزت إنفاقات الدولة بالإسراف) . ولذلك فقد ظهر مسبقاً صعوبة كل محاولة للتصنيع ، إذ أن ملاك الأراضي ، لم يشعروا بالحاجة إلى ممارسة نوع آخر من النشاط ، كما أنهم

كسيطرون على السلطة العامة ، لم يكونوا يأملون في تكوين مجموعة أخرى من الرجال يمكنها ، في يوم من الأيام ، أن ترفض سيطرتهم .

وفي كثير من البلاد ، كان الإصلاح الزراعي — أي تغيير الملاك وطريقة استغلال الأرض — وبدرجات متفاوتة قد تم تطبيقه بطرق أكثر أو أقل عنفاً ؛ وظهر البعض على أنهم قد نجحوا (الصين) وفشل الآخرون (الهند) ، ولا يزال البعض الآخر في بداية الطريق (بيرو والجزائر) ، وما زال الوقت مبكراً وبشكل لا يسمح بعد بالحكم على هذه التجارب . وعلى أي حال ، فإن الدولة التي ترغب في القيام بتنمية مواردها ، وبالتالي العمل على زيادة وتنويع إنتاجها القومي ، وزيادة الدخل الفعلي للفرد ، لا يمكنها أن تهمل القيام بعملية إصلاح زراعي إذ أن هذه العملية تمثل مدخلاً لكل تنبيه صناعية : وهكذا ، وإبتداء من هذه اللحظة ، التي تتغير فيها ظروف الزراعة ، سيزداد الإنتاج الميشي وكذلك إنتاجية العامل ، ولن تسمح الزراعة بتتبع مجرد الإنفاق عليه ، بل سيظهر فائض زراعي الأمر الذي يسمح لبعض الفلاحين بترك الأرض ، والتوجه صوب المدينة ، حيث يمكنهم العمل في الصناعة ؛ وهلاوة على ذلك ؛ فإنه مع ارتفاع دخلها ، ستقوم الزراعة بتحويل جري ، وعن طريق الضرائب ، لاستثمارات الصناعة وتعليقها الموارد الزراعية الأولى ، في نفس الوقت التي تتحول فيه إلى مجال توزيع للنتائج المصنعة .

ومكذا ، وفيما بعد التنمية — تطور الانتاج القومي ، والانتاج الصناعي والزراعي ، والأسعار ، والدخل الفعلي للفرد — تكون عوامل أخرى — السكان ، رأس المال ، والمواقف والمؤسسات — قد لعبت دوراً وإذا كانت عملية تقييمهم مختلفة من دولة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن لبعض الأمثلة العامة أن توضح : فمثلاً الزيادة المتوسطة لعدد السكان ، بالإضافة إلى تكديس هام لرأس المال ومع تطبيق

سريع التقدم التقنى ، ومع موقف مساعد على التقدم ، قد سمح بتنمية سريعة في بعض الدول المكتملة النمو (فرنسا ، إيطاليا ، روسيا) أو في طريقها إلى النمو (المكسيك) ، وفي نفس الوقت ، الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، تسهر في نفس الوقت مع تكديس كبير لرأس المال الجديد ، وتضم آخر التجديدات التقنية ، وقبول لفكرة التقدم ، وتعديلات تأسيسية هامة ، تنتج عنها تنمية هامة ، وإرتفاع للدخل الحقيقي للفرد ، في بعض البلاد الآخذة في النمو (الصين) ، وعلى العكس من ذلك ، فإن الزيادة السريعة للسكان ، مصحوبة بزيادة غير كافية في رأس المال ، مع اللامبالاة بالنسبة للتقدم المادى ، وعدم كفاية التغيرات التأسيسية قد أدت إلى تنمية ضئيلة ، وإلى شبه ركود في الدخل الفعلى للفرد (الهند) . وكان تجميع عوامل مختلفة (أهمية نسبية ، وسرعة التطور) قد أدت إلى نتائج نمو غير متساوية .

وفي هذا الشأن ، طينا أن نلاحظ أن نهاية فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٣ تعلن عن وقوع تغير عند نهاية هذا العقد . ففي الواقع أنه ، في البلاد الكاملة النمو ، والتي تضمن الجزء الأكبر من الإنتاج القومى ، وحيث كانت للتنمية أكثر حيوية ، فإن هذه السنوات كانت سنوات تنهز بطيء ومستمر : فالتخفيض معدل المواليد قد تسبب في تقليل سرعة تنمية السكان ، والإعتقاد في أهمية التنمية من أجل الحل التلقائى للمشكلات التي تطرح نفسها على المجتمع قد أخذ في القلة ، وطرح سؤال وبصرامة ، « التنمية من أجل ماذا ؟ » ومن سقنا إذن أن تتسائل عما إذا كانت عملية التنمية ، بعد الحرب ، ليست إلا نتيجة لتجميع إستراتيجى للعوامل المختلفة ، وإذا كانت عملية الإبطاء في سنوات الستينيات ، لن تكون إلا مؤقتة ، أو على العكس من ذلك بأنها إعلان عن بداية إبطاء أكثر حرقا في السنوات القادمة ؛ فعام ١٩٧٠ يمثل رمزياً نهاية فترة ، وهي فترة ما بعد الحرب ، والدخول في مرحلة جديدة ، لا يمكن لأحد أن يصرح بأخذا تكون .

الفصل الثالث

تطور النظم الاقتصادية

منذ عام ١٩٤٥ ، كان هناك نظامان إقتصاديان ، أوطريقتان لتنظيم الموارد النادرة ، يقسمان العالم. وفي الوقت الذي كانا فيه في صراع مع بعضهما ، لم يبقيا على حالهما ؛ فالأسمالية والإشتراكية هما الأفاظ تنطلي الحقائق المختلفة التي ظهرت في سنوات الثلاثينيات . ولم يكن في وسعهما إلا أن يكونا كذلك في عالم توسع إذ أن كل العوامل المنافسة للانتاج كانت تجبر على التغير .

١ - التغيرات في النظم الرأسمالي :

كانت الإسهامات التي ظهرت في فترة ما بين الحربين قد استمرت وأخذت وضوحاً أكثر : فواد تمركز المشروعات ، وزادت الدول من تدخلها .
أولاً : زيادة التمركز :

علينا هنا أن نشرح كيف تمت التطورات ، ثم ندرس نتائجها .
أما فيما يتعلق بالطرق ، فإنه إذا كانت عملية التمركز قد أخذت أشكالاً مختلفة ، فإن هذا لا ينفي أنها كانت كلها تستجيب لنفس العدد البسيط من الدوافع .
وظهر شكلان كبيران للتمركز . فالمشروعات زادت من حجمها ، أمام المشروعات الكبيرة ، وعلى المستوى الوطني ، وبالنسبة لكل المناطق (حجم التعامل ، عدد المستخدمين ، وأهمية الإيجابيات) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع واضح ، ونشأت هذه الحركة أساساً ، إن لم يكن فقط ، في القطاع الصناعي ، إذ أن التنمية التي لها قيمتها في القطاع الأول (الزراعة) ، وفي القطاع الثالث (الخدمات) كانت قد بدأت بالكاد ، وكان مداهما لا يزال ضئيلاً ، ومثل هذه

التنمية لا يمكنها أن تأخذ كل معناها الفعيل إلا إذا كان ذلك نسبياً : فإن عدداً بسيطاً من المشروعات ، مما كان عليه الأمر في الماضي ، قد ضمن نسبة مئوية أكثر ارتفاعاً في مجموع الإنتاج ، وهذا يعني أن معدلات التنمية في بعض المشروعات (القديمة أو الجديدة) كانت أعلى من تلك الموجودة في الإنتاج الصناعي . ومن جانب آخر ، فإن المشروع الوطني الكبير قد أصبح دولياً . فالمشروع الصناعي الذي ينتج سلع على أرض إحدى الدول المهيمنة لم يعد وطنياً ، بمعنى أن رأسمالية لم يعد مدفوعاً بالكامل من جانب الوطنيين ، وأن المشرفين عليه لم يصبحوا كلهم من الوطنيين وأن مشروعات أجنبية أصبحت تعمل في كل دولة بعد أن أنشأت لنفسها فروعاً ، وحصلت على مجموع (أو على أغلبية) رأس مال المشروع الموجود ، وبمعنى آخر فإن المركز الرئيسي لأخذ القرارات بالنسبة لبعض المشروعات يمكن أن يوجد في خارج الأراضي الوطنية وهذا الأمر هو كذلك بالنسبة للبلاد الآخذة في النمو (مثل المشروعات البترولية في الشرق الأوسط) كما هو بالنسبة للدول الكاملة للنمو (مثل صناعة السيارات الأمريكية في إنجلترا أو في ألمانيا) . ولذلك فإنه لا يمكننا التحدث حقيقة عن المشروعات الكبرى إلا على المستوى العالمي .

وكان للمشروعات الكبرى ، وأقل من أي وقت آخر ، اتجاه لإنتاج عدد صغير من السلع ولصكها ، على العكس من ذلك ، عملت على زيادتها . وأدى هذا إلى ظهور ما نسميه « بالركبات » : فإذا كان أحد المشروعات قد تمكن من صنع سلع مختلفة — سواء أكان ذلك ناتجاً عن عملية الإنتاج (البنزين والإسفلت في الصناعات البترولية) ، أو عن طريق المشاركة في صناعة سلع معينة (مشروعات صناعة السيارات التي تمتلك مناجم حديد) — فنجد هنا تحاول أن تعضيد إلى ذلك مشروعات أخرى ، تتبع فروع أخرى ، وتنتج سلعاً مختلفة تماماً (فتتلاقى إحدى المؤسسات الأمريكية مثل صناعات ليتون Litton وجدت

نفسها تدخل في نهاية سنوات الستينيات في ثمانية عشر فرعاً من الإنشاءات البحرية الى المقولات ، مارة عبر التلجيات ، وتجهيزات المكاتب ، وأنتجت بهذه الطريقة ما يزيد على تسعة آلاف سلعة ، ابتداء من الآلة الكاتبة الى مركبات الفضاء) وأخيراً ، فإن المشروعات الكبرى والمركبات ، لم تكن مستقلة الواحدة عن الأخرى ، بل انها عملت على تنمية علاقاتها بواسطة النظام المصري ؛ وكان هذا الأخير قد زاد من مشاركته في المشروعات التي لا تنتمي الى فرع واحد ، وأنشأت بعض المصارف حول نفسها مجموعات صناعية تتفاوت أهميتها ، الأمر الذي كان سهلاً ، مادام أن الأمر لا يتم إمتلاك نصف رأس المال من أجل الاشراف الفعلي على المشروع .

ومن السهل معرفة الأسباب التي أدت الى مثل هذا التركز . فينسب البعض ذلك الى التغيرات التي حدثت في الطلب وفي العرض . فطلب المنتجات الصناعية لم يبق كما هو ، وكان الطلب النقدي للاستهلاك قد تزايد في دول كثيرة بتأثير زيادة السكان مدعومة بزيادة الدخل الفعلي للفرد ؛ فكان في وسع المشروعات الكبيرة أن تهيب على مثل هذا النمو ، إذ أنها كانت تمتلك طاقات إنتاج غير مستخدمة ، ولها موارد مالية هامة لتزويد منها إذا ما دعت الضرورة ؛ وكان جميعاً قد زاد بينما كانت المشروعات التي إفتقرت الى الاحتياط على اللازم قد اختفت ، أو قام غيرها بإبتلاعها . ومن جانب العرض ، كان إدخال التقدم التقني قد لعب الدور الرئيسي : فاستخدام طرق جديدة للإنتاج أو تجهيز جديد يتطلب إيفاق مبالغ كبيرة هو ما يميز المشروعات الكبرى عن المشروعات الصغيرة ، الأمر الذي سمح لها بأن تنتج أكثر ، وبنفقات أقل ، وبالتالي بأن تبيع منتجاتها بأسعار أقل إرتفاعاً من تلك التي صنعتها المشروعات الأصغر حجماً ، والتي لم تتمكن من الإلتجاء الى التجهيزات التقنية الحديثة ، والتي أصبحت مجبرة بهذا

الشكل على أن تختفي أو تنضم مع غيرها . وهذه الصلية تمت بشكل تراكمي :
فباستنادها الى أرباح كبيرة ، تتمكن المشروعات الكبرى من أن تحصل من جديد
على تجهيزات أحدث ، وتتمك بالتالى من أن تزيد من تقليل تكاليفها وأسعارها
أكثر من ذلك ، ومن أن تدخل تحسينات جديدة .

وينسب البعض الآخر ذلك الى الأرباح والى العقلانية . فلما كانت دوافع
المشروع هى زيادة معدلات الربح الى الحد الأقصى ، فلم يكن هناك ما يمنع
المشرفين على أحد المشروعات من القيام بعملية استثمارات مضمونة حتى بالخروج
إذا ما تطلب الأمر ، من ذلك الفرع الذى كانوا يعملون فيه ، إذ أن الحصول على
مشروعات لها معدلات ربح أكثر ارتفاعاً كان يعطى ميزة عدم ضرورة تعيين
بمجموعة ادارة جديدة (مجموعة المديرين الذين كانوا قد أنبتوا ، بحصولهم الفشل
على معدلات أرباح مرتفعة ، يمكن الاحتفاظ بهم) وكذلك ميزة السماح بتوزيع
المخاطرة خاصة وأن حدودها لم تكن معروفة تماماً (وكانت المشروعات المضمونة
تحتفظ بالجزء الأكبر من استقلالها الذاتى ، فمن الممكن دائماً إعادة بيعها وشراء
أخرى) . ومن جانبها كانت العقلانية أمراً هاماً ، يبحثون عنها باستمرار ،
وأحسن مثل على ذلك هو المشروعات ذات الصفة الدولية : فالواقع أنه يمكن
لمشروع ، بتقنية معينة ، أن يهتم بتحقيق جزء من انتاجه على أرض دولة أخرى
إذ أن تكاليف الأجور تكون أقل ارتفاعاً ، الامر الذى يولد عن تعويض زيادة
التلفقات الخاصة بالنقل والتي تحدث نتيجة لهذا التغيير فى أماكن الإنتاج ، وبناء
على ذلك ، فإن الحساب الاقتصادى للمشروع قد أصبح أكثر عقلانية ، فالتناول
الأكثر اقتصادية ، للوارد قد تم لاعلى المستوى الوطنى ، ولكن على المستوى
العالمى . ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن السياسة الخارجية التى قامت بها الدول
قد أسهمت بطريق مباشر فى زيادة هذا الاتجاه العقلانى ، ما دلم قرص الرسوم

الجزئية المرتفعة أو تطبيق سياسة تحديد وتحويل الواردات من أجل حماية الصناعة قد دفعت المشروعات الأجنبية إلى أن تستقر بشكل مباشر في البلاد ، تهرباً من هذه العليات .

وأما فيما يتعلق بالنتائج فنجد أن حركة التركيز قد أدت إلى سيطرة نوع جديد من السوق وإلى تغيير في توزيع السلطات .
فمنذ أن نوع جديد من الأسواق ، زادت فيها المنافسة غير المتكافئة - بأعداد صغيرة أو كبيرة ، واتجهت صوب السيطرة .

وما دام كل مشروع يضمن لنفسه قسماً أكبر من الإنتاج مما كان له في الماضي ، فلا يمكننا أن نتحدث إذن عن منافسة مطلقة وكاملة ، إذ أن هذه تتطلب وجود عدد أكبر من البيوت تكون أميتها متقاربة وتنتج نفس السلعة ؛ ولا يمكننا كذلك أن نقول بأننا نسود حالة احتكار (والتي تعتبر أنها الحالة التي يقوم فيها منتج واحد بإنتاج سلعة معينة) ، إذ أنه إذا كانت معدلات الربح مرتفعة ، فإن مشروعات أخرى ، لها حجم أكبر ، يمكنها دائماً أن تقرر الإنتاج إحدى أو بعض هذه السلع التي يقوم بصناعتها هذا المشروع أو ذاك ، ونشارك معه سوق منتجاته (وخاصة وأن المشروع الذي ينتج سلعة واحدة هو الإستهلاء وأن عدد السلع المنتجة يزداد باستمرار) ؛ وفي الحقيقة فإننا نجد نفسنا في مواجهة منافسة بين عدد صغير من المنتجين Oligopole . ولكن عملية التركيز لم تؤد إلى الاختفاء التلقائي لكل المشروعات ذات الحجم الصغير أو المتوسط ، إذ أنه في وسع هذه أن يكون لها بعض الميزات التي تضمن لهم تكاليف إنتاج أقل ارتفاعاً نسبياً (مثل الموقع الجغرافي الملائم ، وتكاليف الأجور الأقل ارتفاعاً والتكاليف العامة المنخفضة) وفي هذه الحالة نجد نفسنا أمام مجموعة صغيرة من المنتجين ، ولكنها تضم عدداً أكبر ، أي مجموع المشروعات ذات الحجم الصغير والتي تمنع نفس السلع ، وتضمن بقية الإنتاج .

وهذه الحالة الجديدة للأسواق قد تسببت في نشأة تنظيم جديد للعلاقات بين المؤسسات. فإذا كان من المفروض أن المشروع، في حالة إقراض وجود سوق تخضع للمنافسة الكاملة والبسيطة، لا يتصل بمشروعات أخرى، ولا تكون له علاقات إلا مع السوق، ولا يلتفت إلا لإشارة واحدة، وهي مؤشر السعر وذذبانه (السعر الذي يرتفع يدل على طلب أكبر عن العرض، وضرورة زيادة الإنتاج وربما حتى زيادة الطاقة الإنتاجية، وعلى العكس من ذلك، فإن السعر الذي ينخفض يدل على أنه من الأصوب تقليل الإنتاج من أجل إرضاء طلب التقليل)، فبنا نجد أنفسنا في مواجهة نظام آخر لإعطاء المؤشرات والتحديد، إذ أن العلاقات بين المشروعات وبعضها تتم بطريق مباشر، فال تغيير من عدد كبير إلى عدد أقل من المنتجين يستتبع أن يكون هؤلاء يعرفون بعضهم بعضاً، ويعرفون أن قراراتهم سيتم القصور بها عن طريق كل المشاركين، الذين يمكنهم بدورهم أخذ الإجراءات التي تسهل ذلك. هذا علاوة، على أنه هناك بعد آخر لهذه العلاقات، بمعنى أن الخطأ لم يعد مسموحاً به: فالواقع أنه في حالة وجود مشروعات كثيرة، وقيام إحداها بعدم تتبع مؤشرات حركة الأسعار، فإنها تجبر على وقف نشاطها، وهذا الإخفاء لا يحس سوى جزء بسيط من الانتاج، والذي يمكن تعويضه بزيادة أنصبة المشروعات الموجودة، ولكن الأمر ليس كذلك في حالة وجود عدد بسيط مترابط من المنتجين، إذ أن كل مؤسسة من هذا النوع Oligopole مضطرة إلى أن تخطط، من أجل فترة قصيرة أو طويلة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، نشاطها بطريقة تقلل من عدم التأكد بالنسبة للمستقبل، وضمان استمرار حياتها، أي وضع استراتيجية — تظام، واختيار، واستبعاد — تمثل التنظيم المقبل للاقتصاد كما تأمل فيه.

وكان توزيع السلطات قد أمابه كذلك بعض التعديلات.

فلقد سارت عملية زيادة تمركز الصناعة وعملية تمركز السلطة الاقتصادية جنباً الى جنب ، ولم تكن هبتك سوى ذلك . ففي الوقت الذي لا يكون فيه لاي مشروع من بين المشروعات الكثيرة إلا نفس الأهمية النسبية في أن تكون له أية ساطلة مادام يخضع لأوامر السوق ، فإن الأمر يختلف عن ذلك حينما يكون السوق تحت تصرف أقلية ترسم سياسة سلعة Oligopolistique إذ أن السلطة الاقتصادية مركزة في عدد صغير من الأيدي : وهكذا ، وفي خلال سنوات الستينيات قدرونا أن نصف الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة - الذي يمثل هو نفسه نصف الإنتاج العالمي - كان يتم من طريق مائتي مشروع ، الأمر الذي دعا الى الاعتقاد أخيراً بأنه ، في خلال خمسة عشر عاماً ، سيتمكن مائتي مشروع لهما رصيد أدنى يبلغ مليار دولار من أن تضمن إنتاج نصف الإنتاج العالمي الذي سيكون في ذلك الوقت قد تضاعف ثلاثة مرات فعدد قليل نسبياً من المشروعات والرجال يمتلكون الآن ، وسيمتلكون أكثر في المستقبل ، قوة صناعية لم يعرفها العالم من قبل .

وهذه القوة الاقتصادية تنوغل في جميع المجالات . وهي مركزة ، بالتأكيد ، على الإنتاج (فالمشروعات الكبرى تهرجهم الإنتاج ، وبالتالي عدد الأشخاص المستخدمين ، أي العمالة الكاملة أو البطالة) ، وكذلك على ما يتعلق بالاستثمار ، والذي هو الآن ضخماً (أو لا يزال هاماً) ولا يمكن تقسيمه (أو لا يمكنه أن ينقسم أو ينقسم وفي مواجهة ذلك ، للاستثمار مثل مصنع تعدين ، أو مصفاة بترول) الأمر الذي يعنى أنه من أجل حسن تطبيق برنامج استثمارات يمكنه أن يمتد الى سنوات عديدة دون إلتفات الى الذبذبات ، فإن على المؤسسة أن تنظر مسبقاً الى الطلب الذي سيميل إليها خلال فترة طويلة ، وأن يكون قرار استثمارها معتمداً الى درجة كبيرة ، على نوعية هذه النظرة المستقبلية . وتهتم كذلك بالإنجات ، (التي مالت صوب تغيير مكانها من المنظمات التقليدية ، مثل الجامعات الى المشروعات

والمؤسسات ، ويظهر هذا تماماً في الأبحاث التطبيقية، وكذلك الأبحاث الأساسية فيمكن للمشروع إذن ، وبالمبالغ التي يرسدها لذلك ، أن يوجه في هذا الاتجاه أوذاك ، وبطريقة غير مباشرة ، ويؤثر على الأبحاث الأساسية ، كما تهتم بالتجديد (وهذا يتضمن إدخال رأس مال جديد - الى جانب القديم ، أو نقل التقدم من الميدان التقنى الى المستوى الاقتصادى ، وتطبيقه السريع من جانب إحدى المؤسسات يجبر إذن المؤسسات الأخرى فى نفس الفرع ، وتلك الأفرع المختلفة الى القيام بنفس الشيء - لمواجهة انخفاض ممكن فى التكاليف والأسعار ، ومحافظة بالتالى على نصيبها فى السوق ، وهل حجم أرباحها) .

ثانياً - تدخل الدولة :

كان التمدد الثانى الذى أصاب النظام الرأسمالى يتمثل فى التدخل المتزايد من جانب الدولة . ولكن علينا أن نحدد وجهة النظر هذه ، إذ أن السلطات العامة ، وهى قادرة على التدخل بأساليب مختلفة فى النشاط الإقتصادى ، قد إستخدمت بدرجات مختلفة وسائل كثيرة تحت تصرفها ثم تخطت عنها بدرجات متفاوتة ؛ وفى خمسة وعشرين عاماً مال إتجاه تدخل الدولة إلى القوة وإلى أن يصبح تدخلا غير مباشر .

أما من مدى وقلة بعض التدخلات فلقد كان فى توسع الدولة أولاً أن تتدخل من طريق إنشاء قطاع عام صناعى ، وعن طريق التخطيط الإقتصادى ، ولكن هاذن الشكلين للتدخل قد إستخدما بطريقة قليلة نسبياً فى النظم الإقتصادية الرأسمالية ، وقتدا أميتهما مع مرور الزمن .

وكان تسيير القطاع العام الصناعى قد طرح ، وفى مدة تقل عن عقدين ، مشكلات عامة أدت إلى تقييد دوره .

والأسباب التي كانت قد أدت إلى إنشائه معروفة . وكانت قد طرحها أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتحمل بصمات سنوات الثلاثينيات ، والصعوبات التي قابلوها من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية . وكان على الدولة أن تتحمل مسؤوليات جديدة مثل تسهيل وحتى تحمل التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل للفرد ، ولكن لما كانت بعض الظواهر تفرق حلها ، (إذ أن الاحتكار في أحد فروع الإنتاج كان يمكنه أن يمارس سياسة تقلل من العرض ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار ، كما أن الصناعة بدورها في الاقتصاد كان في وسعها أن تعد لعدد صغير من الرجال بسلطات كبيرة لا تعرف كيف يستخدمونها ، والإستخدام الأثر فاعلية للدوارد النادرة لا يمكن ضمانها دائماً نتيجة لأهمية المخاطرة ورؤوس الأموال اللازمة وصعوبات التنسيق بين الفروع المختلفة) فذكروا أن تأميم الإحتكارات والقطاعات الرئيسية مصحوبة بقطامية الوسائل يمكنها أن تؤدي إلى إعطاء إنتاج أكثر وفرة ، يمكنه أن يباع بأسعار أفضل (وبالتالي في صالح المستهلكين) ، وتدفع مشروعات القطاع الخاص إلى البدء في التفكير وإنشاء وحدة منظمة تسمح بالوصول إلى توازن اقتصادي أفضل . وهكذا شاهدنا ، في السنوات التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، نمو في القطاع الصناعي في بعض الدول ، وبخاصة في إنجلترا وفي فرنسا : فثلاً في هذه البلاد الأخيرة تم تأميم بعض الصناعات مثل الفحم والكهرباء والغاز (ولكن ليس للسبوكات كما حدث في إنجلترا) وكذلك الحال مع جزء من النظام الإئتماني .

ولم يتأخر عندئذ التطور السريع للاقتصاد الرأسمالي من أن يطرح مشكلة . فلما كانت زيادة الإنتاج مصحوبة بتنوعها ، فلقد ظهرت فروع جديدة ، وبعد تنمية سريعة ، إحتلت مكاناً هاماً في الصناعة بينما كانت فروع أخرى تتدهور ، ودرورها يقل أهمية ؛ وكانت القطاعات التي تكون القطاع العام الصناعي من بين

تلك التي كانت قد أعطت التنمية الأكثر بظنه ، الأمر الذي أدى إلى الإخفاض النسبي لمكانها ، بينما كانت طريقة إدارتها ، في أغلب الأحيان مفروضة وتؤدي إلى صعر ، يغطيها دعم . فأخذت السلطات العامة منذ إجراءت مختلفة - وأعادت في بعض الحالات إلى القطاع الخاص تلك المشروعات من الأفرع التي تنحصر أو ذات التنمية الضعيفة (والمثل الأكثر وضوحاً هي صناعة الصلب في إنجلترا التي أُنعت ثم رفع عنها التأمين) ، ولكن علينا أن نلاحظ أنها قد قامت كذلك وفي بعض الحالات بعمل نفس الشيء مع فروع تيشير بإزدهار كبير (مثل الولايات المتحدة وحيث كانت مصانع الألمنيوم التي أنشأتها الدولة أثناء الحرب قد بيعت القطاع الخاص قبل نهاية سنوات الأربعينيات) ؛ وقامت في بعض الحالات بتعديل القطاع العام للوجود دون أن توجد فيه أو تنقص (مثل شركات الفحم في فرنسا وحيث تم في موازاة تقليل الإنتاج ، أن نمت كيميياء الفحم) ؛ وفي بعض حالات أخرى ، عملت على زيادة مرونة قواعد تسيير المشروعات ودفعتها إلى أن تكون لها إدارة مشمرة بطريقة تسمح بخفض المصروفات المدفوعة - ولكن لم يحدث أبداً منذ هشرين عاماً أية محاولة لزيادة حجم القطاع العام الصناعي، عن طريق تأمين فروع جديدة تتوسع وتلعب دور أساسى في الاقتصاد ، وحيث المشروعات الاحتكارية الجديدة كثيرة العدد الآن عنها في الماضي . وهكذا نرى أن تدخل الدولة المباشر، بواسطة القطاع العام الصناعي قد أخذ في القلة، وكذلك الحال بالنسبة لأهميته .

ولقد عرف التخطيط ، هو أيضاً ومن جانبه ، بعض المثالب .

فبعد الحرب مباشرة ، ناضلت أفكار معينة من أجل إقامة تخطيط : الأمر الذي يؤدي إلى الاعتراف للدولة بأن عليها أن تلعب دوراً أكبر في تسيير الاقتصاد ، والاهتمام النسبي المتزايد بالإيرادات والمصروفات العامة ، وإنشاء قطاع عام

منهاى بأهمية نسبية متفاوتة تبعاً للدول التي ترغب في تنسيق مجموع تدخلاتها ،
وتخطيط كان قد أثبت وجوده في اتحاد الجمهوريات السوفيتية منذ عام ١٩٢٨ ،
فأذهلت بعض النظم التخطيط (مكتب الخطة المركزية في هولندا ، وقوميسارية
الخطة في فرنسا ، في شهر ديسمبر ١٩٤٦) . وعلينا أن نلاحظ هنا أن لفظ التخطيط
كان قد فهم بطريقة غامضة . فإذا كان في وسع كل تخطيط ، من واقع طبيعته
التقنية ، أن يطين ، من حيث المبدأ ، على كل نشاط ، أو كل نظام إقتصادي ،
ويشتمل دائماً على عنصرين (هدف أو مجموعة من الأهداف التي تقترح الوصول
إليها ، ومجموعة من الوسائل تستخدم من أجل الوصول إلى هذا الهدف) ومشغولية
أساسية (ضمان التنازع بين الأهداف والوسائل) فع ذلك فإنه يوجد نوهان من
التخطيط يمكن التمييز بينهما في سنوات الخمسينيات : الواحد يسمى سلطوى أو
إجبارى وتطبقه البلاد الاشتراكية ، ويشتمل بجماعية وسائل الانتاج وتحديد
السلطات العامة للأهداف التي تغطي كل النشاط الاقتصادي ، وتحديد لكل فرع
الكميات التي ينتجها ، وأسعار شراء عوامل الانتاج ، وأسعار بيع الكميات المنتجة ،
وحجم الأيدي العاملة التي تستخدم ؛ والثاني ، معمد بالمعارضة المرنة أو التوجيهية
ويتفق مع مجتمع تعايش فيه الملكية الخاصة والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ،
ويغنى في الداخل إمكانية عامة لتنمية عدد محدود من الأهداف الثابتة لكل قطاع ،
وليس لكل مشروع ، وداعياً ، رؤساء المشروعات إلى أن يتبعوا الاشارات ،
تاركاً لهم حرية كبيرة في العمل .

وعلى مضي السنوات ، بدت بعض الظواهر : فالتكامل بين الخطط لم يصترم :
(وهكذا في فرنسا كانت الفواصل بين التنبؤات والتحقق الخطة الثانية ١٩٥٢
— ١٩٥٧ كبيرة : وقلة تقدير عامة في القطاع الصناعي وحيث زادت الكيمياء
٠.٤ / عن أهدافها ؛ وزيادة تقدير في الانتاج الزراعى ، يمثل في ١.٧ / البحر

و ٢٠٠/٠ (النميد)؛ ورغم هذه الفواصل، التي تسبب في عدم تماسك بين الفروع، بدا أن الآلية الاقتصادية كانت على درجة كافية من المرونة تسمح لها بالتغلب على ذلك، بينما كانت قوى هامة (السكان، رأس المال، الموافق) تسبب في نهضة معدلات مرتفعة؛ وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلاد الأخرى (مثل ألمانيا) عرفت معدلات توسع هامة دون أن تلجئ إلى التخطيط؛ وأخيراً، تمت ملاحظة أن الوسائل التي تملكها السلطات العامة من أجل دفع المشروعات إلى الوصول إلى الهدف المحدد كانت تنصف بعدم فاعلية متزايدة، وزادت قوة أهميتها علاوة على ذلك نتيجة لعدم كفاية التلميق بينها. وهكذا شهدت سنوات الستينيات هبوطاً في التخطيط في البلاد الأوروبية التي كانت قد طبقتته، وكان هذا علاوة على كونها هي نفس الدول التي كانت قد أنشأت، وبالتدريج، السوق المشتركة ذات الفكرة الليبرالية، وأن بعض البلاد الأكثر قوة، مثل ألمانيا، كانت معادية لكل شكل من أشكال التخطيط. ومثل الحطة الخامسة، التي غطت في فرنسا سنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٠، كثير الغدالة: تفكرتها عن المستقبل ليس لها طبيعة جوهرية تماماً؛ إذ أن الأهداف ونحدها - عدد بسيطاً ونشأ غالباً من إصلاح البنيان - يمكن اعتبارها على أنها مرغوب فيها، أما عملية التقييمات فإنها لا تشمل سوى تلبؤات؛ وكانت وسائل التنفيذ قد ضعفت كذلك لبعض التسهيلات، فأعطى إلتباء خاص لآليات تمويل السوق، وتنمية دور الانعمار. وعمال التخطيط إلى ألا يكون بعد ذلك سوى تلبؤ، وزاد الاهتمام كثيراً بالآليات الإصلاح.

وأما عن مدى بعض التدخلات والاحتفاظ بها، فإن بعض أشكال أخرى من التدخل، استخدمت على مدى أوسع، ولم تعرف تقيدها مثابها.

وكان الشكل الأول من الميزانية، وهو الشكل الأكثر قدما، والذي يبدو أنه لم يكن مرغوباً تماماً. فإن تمويل الحرب العالمية الثانية التي كانت أكثر

أمدأ وأكثر أهمية من الحرب العالمية الأولى ، قد تسبب في ارتفاع كبير في الإنفاقات العامة . فقد كان في وسعنا أن نفكر ، وبعد أن كانت الضرائب قد حلت محل القروض كمورد رئيسي ، أنه ، بعد الحرب ، ستكون أعباء الأرباب ، وإعادة دفع رأس المال المقرض أقل أهمية ، وستقل المصروفات العامة ، وستمثل جزءاً أقل في الإنفاق الوطني . ولكن الأمر لم يكن كذلك . ولسببين فن ناحية سبب اقتصادي : فنذ نهاية سنوات الثلاثينيات ، كان من المقبول ، طبقاً لما تعلناه من *كيني* Keynes . أن زيادة الإنفاق العام ، متسببة أو غير متسببة في عجز الميزانية ، ستكون وسيلة فريدة من أجل إخراج الاقتصاد من الأزمة الاقتصادية ، وأنه حتى ، وبدرجة أهم ، إعادة إصلاح الإيرادات والمصروفات العامة سيسمح بالإشراف على الموقف وتثبيت الاقتصاد ، وذلك عن طريق تقليل عدم التناقص بين الأفرع وبين الأسعار ، خاصة وأن بعض التجارب التي حدثت ، وعلى وجه التحديد في الولايات المتحدة (إنشاء هيئة وادي تيبس) وبدأ أنها أصابت بعض النجاح . ومن ناحية أخرى ، سبب أخلاقي : ففي بعض البلاد ، كانت هناك رغبة لتعديل المجتمع وجعله أكثر مساواة ، وبالتالي ، فإنه لإستخدام سياسة لإعادة توزيع الدخل ، التي تتضمن الأخذ من بعض المجموعات ، وإعادة توزيع على الآخرين ، كان لا يمكن القيام بها إلا بواسطة الدولة ، وتحقيقها عن طريق الميزانية . وطننا أن نضيف أن هذا الدافع الأخلاقي كان يغلب كذلك عاملاً اقتصادياً ، إذ أنه منذ اللحظة التي يوافق فيها على أن المجموعات الأكثر ثروة . وعلى خلاف المجموعات الأكثر فقراً ، هي التي تدخر ، فإن إعادة التوزيع ترجح بنقل الإذخار إلى الاستهلاك ، وبالتالي بزيادة طلب الاستهلاك .

ومع ذلك فلا يبدو أن مثل هذا التدخل قد نجح تماماً . والواقع أن تنظيم النشاط عن طريق الميوانية كان بنوع عام بطيء وثقيل ؛ هذا علاوة على أنه بعد

بضع سنوات من ممارسة إعادة توزيع الدخل فإن سلوك الأفراد يتغير بطريقة تتعلق بطلبات أجورهم وأن الفرق بين مستوى الدخل يظل دائماً كبيراً ، كما كان في الماضي . وأيضاً ، فإن الضغط الضرائبي ، وبعد أن زاد سريعاً وصل إلى حد أقصى لم يرد عنه منذ ذلك الوقت ، ووضعت نفسه في متوسط نسبي فيما حول ٣٠٪ من مجموع الدخل القومي . (فمثلاً في أعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٤ كانت النسب المثوية هي التالية : إنجلترا ٣٢ ٪ و ٢٨.٨ ٪ ؛ وألمانيا ٣٠.٧ ٪ و ٢٤.٨ ٪ ؛ وفرنسا ٢٩.٨ ٪ و ٣٧.٧ ٪ ؛ والنرويج ٤١ ٪ و ٣٤.٥ ٪ ؛ والولايات المتحدة ٢٤.٧ ٪ و ٢٥.٥ ٪ ؛ وكندا ٤١ ٪ و ٢٦.٦ ٪) . ونتيجة الاحترام الضمني لهذا الحد الأقصى ، فإن الزيادة المطلقة في المصروفات العامة قد خضعت لاذن لزيادة مجموع الإنتاج القومي : وكلما زادت هذه بسرعة ، كان الأمر كذلك بالنسبة لحجم المصروفات العامة ، وقل التنافس بين العناصر المنتجة في حدته ، إذ أن الحاجات التي عبروا عنها أوضحت بطريقة نسبية ، وكان الموقف على عكس ذلك حينما يكون الإنتاج القومي قد ظل راكداً من عام إلى آخر ، إذ أن المصروفات ستؤدي إلى المنافسة ، وي طرح سؤال عما كان أفضل من أجل التنمية ، وكيف يتم اختيار ذلك . وعلينا أن نلاحظ أنه ، عند نهاية الستينيات ، كان تقليل الضغط الضرائبي أمراً مأمولاً فيه ، معبراً بذلك عن رغبة في ذلك ارتباطاً ،

المقالة ٥

أما الشكل الثاني للدخول فكان هو التنظيمات . وكانت أقل إعتدالاً عما كانت عليه في الماضي . وكان الأمر يتعلق دائماً بالوصول إلى نفس الهدف (تنمية سريعة ، ومستمرة ، ومتوازنة) وليس عن طريق إجبار الفرد ولكن بحثه على أن يعمل متطوعاً في اتجاه معين ، ولا يكون ذلك عن طريق مباشر ، ولكن غير مباشر ، وفي هذه الديالكتيكية بين الدولة والواطن ، توضع الخطوط بشكل أكثر

تحت حرية الأخير أكثر من وضعها تحت سلطة الأولى . وهذا النوع من التدخل لا يزال يستخدم خلال الفترة موضوع الدراسة ، ويمثل أحد مميزاتها . والواقع أنه حين أوشكت فترة إعادة البناء على النهاية ، ظهرت ضغوط (في الولايات المتحدة بشكل خاص في عام ١٩٤٨) من أجل إنهاء الرقابات التي كانت موجودة في خلال فترة الحرب ، وعلى العكس مما كانت متوقع فإن الصراع ضد النتائج (ارتفاع كبير في الأسعار) المترتبة على حرب كوريا (١٩٥٠) لم يعالج بالإجراءات المباشرة (مثل بحرية الإشراف الطبيعي المباشر الذي كان لا يزال مستخدماً) ولكن بشكل رئيسي عن طريق وسائل غير مباشرة ؛ وكانت سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٢ بالنسبة لمجموع الإقتصاد الغربي ، هي سنوات ترك الوسائل المباشرة وإبدالها بالتدخل غير المباشر . ولذلك فن الضرورى فهم التنظيمات بالمعنى الواسع : فالدولة تدخلت عن طريق تعديل وزيادة إثراء النصوص للوجود ، (وهكذا فإن التشريع الضرائبي لم يصغ على أنه مجموعة من القواعد تسمح بتحديد المستوى والحصيللة الضرائبية للدولة ، ولكن لمجموع — حوافز ، دوافع ، إعفاءات — يمكنها دائماً أن تتغير في صالح التنمية) وبمخلى طرق جديدة للاستخدام (مثلاً ، منذ اللحظة التي أصبح فيها القطاع المصرفي مؤزاً جنومياً أو كلياً ، فإن استخدام الائتمان قد أصبح محمداً — ففي فرنسا عن طريق منظمة مثل المجلس الوطنى للائتمان ، ووزارة المالية ، وتكون مجموع هذه القواعد والتنظيمات السياسة النقدية) .

وهذا التدخل التنظيمى ظهر في كل الميادين ، وسيعطى هنا مثلين على ذلك . فن ناحية ، فبعد إقرار إنشاء السوق المشتركة بين الدول الأوروبية ، وأصبح لتبادل السلع هدفاً له طبيعة حرية كاملة ، أصبح تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أمراً أساسياً بالنسبة لكل دولة عضوة ، إذ أن العجز التجارى ، وبالنسبة

لإجراءات إعادة التوازن التي يتطلبها ، يستتبع إبطاء في التنمية لفترة طويلة أو قصيرة نسبياً ، الأمر الذي يظهر ضرورة ضمان ، ومن أجل مواجهة مثل هذا الموقف ، تصدير السلع بأكثر الأسعار قبولاً للمنافسة ، والبحث عن تكاليف الإنتاج الأقل ارتفاعاً ؛ ولما كانت المؤسسات ذات الحجم الضخم هي التي تعتمد على أنها الأكثر قدرة على تصدير الكمية الأكبر ، وبأقل الأسعار ، فإن السلطات العامة قد زادت عندئذ من التنظيمات مستخدمة في ذلك وسائل مختلفة (وضرائبية بنوع خاص) لكي تحفز المؤسسات على أن تقدم في بعضها وتزيد من حجمها (مثل فرنسا في أعوام الستينيات) . ومن ناحية أخرى ، وفي الولايات المتحدة ، كما هو الحال في أوروبا ، فلما كانت أهمية النقد والائتمان والقبسات قد ظهرت أهميتها ، (يسمح الائتمان للمشروعات بتمويل إستثمارات ، وزيادة قدرتها على الإنتاج ، وتطبيق التقدم التقني ، ورفع مستوى طلب الاستثمار ، وكذلك طلبات الاستهلاك من جانب الأفراد) ، فإن مجموعة من التنظيمات تهدف تنمية المجموع القدي قد وضعت من أجل إدارة النشاط الاقتصادي .

وهكذا ، فإن اتجاه تطور النظام الرأسمالي كان واضحاً . فلقد إستمرت عملية تركز المشروعات ، ولم تعد الرأسمالية نظاماً للوحدات الصغيرة ، ولكن لوحدات كبيرة ، الكثير منها دولي . وزاد تدخل الدولة ثم تناقص في نفس الوقت الذي غير فيه من شكله ؛ وكانت رأسمالية الوحدات الكبيرة ترغب في أن تكون أكثر حرية ، ولم يكن في وسعها أن يكون خلاف ذلك ، وهو في مرحلة توسع .

٣ - التعديلات في النظام الاشتراكي :

لم يتبع النظام الاشتراكي تنمية على نفس واحد خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية . وإذا كان قد كسب ، نتيجة للانتصار الروسي في عام ١٩٤٥ عدداً من

دول أوروبا الوسطى والشرقية ، فإنه تعدل بعد ذلك وبشكل واضح في هذا المجموع من الدول الأوروبية ؛ هذا علاوة على أنه منذ عام ١٩٤٩ ، ونهاية الحرب الأهلية في الصين ، ولد نظام إشتراكي جديد في بلاد متخلفة ، يمزج الإنسانية ، وإصطلم بالاشتراكية الأوروبية .

أولاً - التعديلات في النظم الاشتراكية الأوروبية :

ظهر عدد متزايد من النقد للتنظيم الاقتصادي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية وفي دول الديمقراطية الشعبية ، خلال السنوات التالية لموت ستالين (١٩٥٣) ومعذ نهاية الخمسينيات ، حدثت تطورات إستمرت خلال سنوات الستينيات ، وأعطت ملامح جديدة للنظم الاشتراكية الأوروبية .

فانقد كانت هناك الصعوبات ، وكانت قد ظهرت في كل ميدان — الإنتاج ، والتوزيع — وتسببت في إنتقادات كثيرة بدت على أنها ستنتهى بالعلن العام في النظام نفسه ، إذ أن التنظيمات التي كانت تعود إلى سنوات الثلاثينيات ، إزداد ظهور عدم قدرتها على مسايرة الظروف الحديثة .

ففي ميدان الإنتاج زاد الإلتفات إلى عدم كفاية تنمية المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية .

وكانت للمشروعات الصناعية وضماً خاصاً ؛ فوحدة الإنتاج كانت لها شخصية حسابية ، وكانت مسئولة عن إرادتها أمام هيئات الإدارة الاقتصادية ؛ وكان عليها أن تضمن بوسائلها الخاصة ؛ وفي نطاق النشاط المحدد عن طريق الخطأ ، ملطية نفقاتها الخاصة بالإستثمار عن طريق إيرادات ، وأن تحقق ، إن أمكن ، ربحاً معيناً ، وهذه الحالة إنتقدت إبتداء من عام ١٩٦٢ ، في الوقت الذي لاحظ فيه ليبيرمان Liberman ، وتراپنز نيسكوف Trapez-Nihov وجود

ضدّهم مستمر في المصلحة بين الإدارة والمشروعات (وكانت هذه تأخذ على تلك أمر الروتين ، وقلة الحركة وروح التجديد وسوء التنفيذ الكيفي الخطة ، وهذه تأخذ على تلك وصاية مدعومة تدرج من طريق كثرة التوجيهات والإشراف وكذلك تدخل مستمر في إدارة العمل) وأيضاً أن الإدارة السلطوية كانت تهدد المصالح العامة للتنمية الاقتصادية بسبب عدم موازنة الإنتاج لحاجات المستهلكين (رغم وجود خطة تفصيلية) وعدم كفاية منح الموارد الإنتاجية الأمر الذي يتسبب ، جزئياً ، في تبذرها ، وفي نفس الوقت ، إقترحو إجراءات تخص المؤسسات على تنفيذ الخطة بطريقة أكثر دقة ، ودون إشراف ليس له من داع ، وذلك عن طريق ترك حرية الاختيار لهم فيما يتعلق بالوسائل ، وعدم فرض توجيهات عليهم ، سوى عدد بسيط للغاية .

وكانت المشروعات الزراعية تطرح كذلك مشكلات . فإذا كانت إدارة السوفخوز Sovkhoz ، أو مزارع الدولة ، تخضع لنفس قواعد المشروعات الصناعية ، فإنها كانت تطرح تساؤلات مماثلة . فإن إدارة الكولخوز Kolkhoz أو التعاونيات الزراعية ، كانت مختلفة . والواقع أن هذه الأخيرة كانت قد شغعت دائماً لضغط كبير من جانب الدولة (كما حدث في سنوات الثلاثينيات) إذ أن تفكير السلطة بالنسبة لجماعية الزراعة كانت تنسم دائماً بعدم الثقة ، وإستخدام وسائل مختلفة لوضع الكولخوز ككيفية إستثمار ، والعاملين في الكولخوز كمتجنين في خدمة التصنيع ، (تسليم إجباري للدولة ، أسعار تسليم دائماً أقل من المعدل ، ضرائب تفرض على إجمالى إيرادات الكولخوز — وحتى في حالة عجز إدارة الكولخوز — وضرائب على إيرادات رجال الكولخوز ، وبطريقة تصاعدية ، وأجور لرجال الكولخوز ليست مضمونة ، وليست كلها نقدية ، وتنظيم العمل الزراعي بواسطة محطات الآلات والجارات ، التي تهدف

إلى السيطرة على الكوخوز ومنعه من أن يكون مجموعاته الزراعية الخاصة به ،
وعلاوة على ذلك ، فإنه إذا ما كان في وسع رجال الكوخوز أن تكون لهم
بعض الملكيات الفردية (مساكن ، بعض قطع الأرض بهائم ، وسائل إنتاج) فإن هذه
الحرية كانت لها في نفس الوقت هدفاً سياسياً (تحليل المقاومة التقليدية للفلاح للدخول
في التعاونيات) ، وإقتصادية (ترويض أسواق المدن بعدد من المنتجات) ،
وإجتماعية (أن الإيرادات التي سيحصلون عليها تسمح بعدم ضياع أجور العمل) .
وكانت هذه الانتقادات التي ظهرت في بداية سنوات الخمسينيات قد فضحت إذن
ذلك الإرقام الكبير الذي تمارسه الموالاة والذي كان من نتائجها التنمية غير الكافية
للانتاج الزراعي ، وإنتاج ضعيف للفرد ، وبألألى صعوبات متزايدة .

وكان تنظيم التوزيع يشهد كذلك إنتقادات بعدم صلاحيته لتحقيق موازنة
الإنتاج للاستهلاك .

فعل مستوى التوزيع نفسه ، كان نظام توزيع السلع الإنتاجية قد استمر
هو نفسه الذي كان قد وضع لمواجهة حالة فقر ، ومن أجل إرضاء الحالات
ذات الأولوية التي حددتها الخطة (فكانت لكل وزارة إدارتها الخاصة بها
من أجل البيع والتموين ، وتنظيم التوزيع على أساس التبعيات) ، وذكروا
حينئذ أن هذه المنظمات كانت تقسم في نشأة صدام بين إدارات الخطة وبين
الوزارات ، وفي تفتيت إداري كبير لتوزيع وسائل الإنتاج ، وإلى إجهاد مستمر
من جانب مديري المشروعات لزيادة مطالبهم ، حتى يتمكنوا من الحصول على الحد
الأدنى الضروري ، وإلى التأخر في التسليم ، وعدم مطابقته للواصفات . وكان
نظام توزيع السلع الإستهلاكية ، من جانب ، مقصراً ، لأن تخطيط التجارة كان
يشتمل على تفاصيل كثيرة ، ومركزاً على المستوى الإتحادي ، (٤٠٤) نوع من
السلع) وكذلك على مستوى الجموريات (معظم المنتجات الأخرى) وكان

يشتمل على كثير من العيوب ، وأغلبها منصوب على : فلم تقم تجارة الشجرة بدورها كوسيط بين المنتج والمستهلك ؛ وكانت وسائل تخطيط الإنتاج لا تسمح بفتح مواءمة العرض لمطالب المستهلكين ، وكان تسيير إدارة تجارة العجزة نفسها قاصراً .

وعلى مستوى الإدارة الاقتصادية العامة ، كانت هناك إنتقادات أخرى . فلقد كانت هناك ثلاث نظم يمكن قبولها — نظام وظائفى ، يخضع المشروع فيه ، واسل من مظاهر إدارته ، لإدارة متخصصة يكون منها على علاقة دائمة ؛ ونظام إقليمي يخضع فيه ، وفي كل نواحي إدارته لإدارة إقتصادية إقليمية ، يمكنها ، أولاً ، أن تخضع لهيئة إقتصادية أعلى ... وكان نظام أولوية المبدأ الإقليمى هو الذى وضع منذ عام ١٩٢٨ وظل مطبقاً حتى بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت كل وزارة — فيما معنى مندوبية أو قومية — لها إدارات متخصصة وعامة بها ، تنظم الاستشار ، والتموين ، وتستخدم ما هم فرعها ؛ ولما كانت فيدرالية بنوع عام ، فإنها كانت تدير المشروعات بطريق مباشر ؛ فكان هناك إذن مجموع مركز للغاية ، أو نظام لإدارة مركزية Glavki يتمشى مع إدارات أصغر قطاعية ، أو إقليمية . ولقد أخذوا على هذا النظام أنه يحدد من دور الإدارات العاملة ، ويمنع كل تنمية إقليمية متنافسة ، إذ أن كل وزارة كانت تستند وتعتمد على مصلحة فرعها سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالإدارة العادية أو فيما يتعلق بالتوسع : وفي نفس الوقت كانت مزاياها (مثل شمول الرؤية للفرع الذى يمكنه أن يخدم مصلحة الاقتصاد القومى فى مجموعة) قد قلت للغاية .

أما فيما يتعلق بالإصلاحات ، فنذ نهاية سنوات الخمسينيات ، إقترحت الكثير من الإصلاحات التى كانت تهدف زيادة التنمية ، بمنح المزيد من الامكنة البحرية والدوافع المادية .

تفديد تنظم الإنتاج فنصوص إصلاح المشروعات الصناعية (٤ أكتوبر ١٩٦٥) أعطت إرضاء جزئياً لهذه المشروعات بترك حرية أكبر لهم من طريق تقليل الإشراف الإدارى عنهم ؛ ولكنها فى نفس الوقت أعطت لإرضاء جزئياً كذلك للإدارة فى نوحى أخرى . وأخذوا فى تطبيق هذا الإصلاح على مراحل وفى عام ١٩٦٩ ، كانت ثلاثة أرباع المشروعات تعطى ٨٣٪ من مجموع الإنتاج ، وتضع ٩١٪ من الأرباح لهذا النظام الجديد ، ومع ذلك ، فسرطان ما ظهرت تناقضات جديدة : فيما بين القانون والواقع . إذ أن النصوص لم تعالج المسؤوليات بالنسبة للأجهزة الإدارية بينما كانت المشروعات تلتجئ إلى العقوبات فى حالة عدم القيام بالالتزامات ؛ وبين الروح المحافظة وروح الإصلاح إذ أن عدداً من المديرين لم يتخلوا عن عاداتهم التقليدية لإضفاء الحائز من الإدارة ، التى من جانبها ، لم تترك عدم ثقتها المتتادة ؛ وبين حرية الإدارة التى أعطيت للمشروع والإحتفاظ بالنظم السابقة فى ميادين لا تنمشى مع ممارسة هذه الحرية ، إذا أنه لا يمكن بالفعل للمشروع أن يستخدم هذا الاستقلال الذاتى . وكانت النتيجة رغم الإصلاحات ، هو أن المثالب الرئيسية للنظام السابق لم تختف .

وكانت التغييرات فى الزراعة قد حدثت قبل ذلك بوقت قصير ، مادامت قد طبقت ، منذ عام ١٩٥٨ ، سياسة أكثر ليبرالية مع الكوكتوز ، وإذا كان تخطيط الإنتاج قد ظل دائماً تفصيلياً ، فإن نظام الأسعار قد أصابه بعض التعديل ونخفض الضرائب ، وضمنت الأجور ، وألغيت محطلات الآلات والجرات . ومع ذلك ، فإن هذه الإجراءات لم تمنع من وقوع تدهور فى الموقف ، الأمر الذى أدى إلى حدوث إصلاح جديد فى ٢١ مارس ١٩٦٥ ، أعطى لحرية أكبر للإدارة فكرة مختلفة للتخطيط ، وميزات فى السعر للكوكتوز الذى يبيع المنتجات للدولة زيادة على خطة تجميع المنتجات ، وتوسيع فى التسهيلات المالية ،

وتشجيع لتنمية النشاطات غير الزراعية - الامر الذي كان يماثل ، ولأول مرة ، أن يحولوا قطاع الكوئورز إلى وحدات مستقلة إستقلال ذاتي عن النشاط الإقتصادي الوطني ، وتكون تنميته مدفوعة بوسائل مرتبطة بالحوافز للمادية . وعلاوة على ذلك ، أخذت إجراءات أخرى تتعلق بأفراد الكوئورزات أنفسهم كانت بعضها تهدف زيادة ويطم: بالتنمية الجماعية (مثل عمل نظام معاشات) ، وكان البعض الآخر في صالح التنمية الفردية الخاصة (لزيادة الإهتمام بالمواشي) . ومع ذلك ، فيبدو أن كل هذه الإجراءات قد أدت إلى توازن كاف في الزراعة ، إذ أن عرض المنتجات الزراعية ظل أقل من الطلب ، رغم أن تلك السكان العاملين يعمل في الزراعة وهذا ما يدفع إلى الإعقاد بشأن إجراءات أخرى سوف تتخذ في السنوات القادمة ، تميل إلى زيادة التقارب بين الصناعة والزراعة عن طريق استمرار تصنيع هذه الأخيرة ، وإلى تمركز أكبر لمشروعات الإستغلال الزراعي ، وتغيير في طبيعة الحياة الريفية عن طريق إدخال حياة المدن في الريف .

وخضع تنظيم التوزيع كذلك للتغيير ففند عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٥ . تم تنظيم نظام مركب ، من أجل توزيع السلع الإنتاجية ، بهدف تمناى أن تقوم الإدارات الإقليمية بأخذ ما يلزمها مسبقاً من المنتجات الأكثر ندرة ؛ ثم زاد الميل ، منذ سنة ١٩٦٧ ، إلى تنمية المبادئ التجارية وبشكل يوصل إلى حصول المشروعات على هذه المواد ابتداء من النامع الثابتة ، دون تأخير غير ضروري وفي أوقات معقولة . ومع ذلك فإن المحققات كانت قليلة ، إذ أن وضع نظام لا مركزي لاجهزة التوزيع ، أى زيادة سلطة توزيع الإيرادات الإقليمية ، كان وحده الذى نظم في ٢ يناير ١٩٦٧ ، و ٢٨ أبريل ١٩٦٩ . ومن جانبها كان إصلاح المشروعات التجارية ، في نفس الوقت الذى حدث فيه إصلاح المشروعات الصناعية (١٩٦٥) قد تم تشكيله ؛ ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٩ ، لم يعلن إلا على

، ، و٤ نخل ثوريج (من ٦٧٠.٠٠٠) يمثلون ٩٪ من قيمة التعامل ،
ويستخدمون ٦٪ من العاملين في هذا الفرع . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه
النتائج لم تكن مرضية أبداً : فالدور للشجع الريح قد ظل ضعيفاً ، إذ أن أسعار
التجوزة كانت منخفضة ، والإنتاجية قليلة الإرتفاع ؛ فلم تبد هذه المشروعات ،
وكان الحال بالنسبة للصناعة ، قادرة على أن تستوعب الروح الجديدة التي
طالب بها الإصلاح ، وظلت العادات التقليدية تطبق بطريقة تؤدي إلى تنفيذ
شكلي لخصلة أرقام الأعمال وللإرباح .

وكان نظام الإدارة الاقتصادية العام هو أول من تعدل . ففي شهر فبراير
١٩٥٧ ، تقرر إعادة تنظيم إدارة الاقتصاد تبعاً للببدأ الأقليمي : فالوزارات
الاقتصادية التي كانت قد تحولت إلى مناطق نفوذ لا يمكن حكمها ، أنشئت ؛ وتم
تقسيم الإقليم إلى مناطق إقتصادية إدارية كانت مجالس الاقتصاد الوطني
(سافنار خور Savnar Khor) هي التي تدير مشروعاتها . وبسرعة ، أدت هذه
التخفيفات التي أدخلت إلى إعادة ظهور إدارة لها طبيعة مرتبطة بالقطاع : فعلى
المستوى الإتحادي أنشئت ما تعادل وزارة كبرى إقتصادية ، وهي المجلس الأعلى
للاقتصاد القومي (١٣ مارس ١٩٦٣) ، وفي كل من الثلاث جمهوريات الأكبر
أنشئت سافنار خور جمهورية لكي تضمن إدارة السافنار خورات الإقليمية ،
وخرجت إدارة قطاعات عديدة من عمل هذا السافنار خور . ولما كانت إدارة
هذه المؤسسات (سافنار خور) قد أدت إلى تفتيت الاقتصاد ، فإن السلطات قد
اضطرت إلى وضع إصلاح جديد (٢ أكتوبر ١٩٦٥) معاصر لذلك التخاص
بالمشروعات ، وحيث أحسن طورا من جديد مبدأ أهمية القطاع في شكل مختلف عن
ذلك الذي كانوا قد استعملوه من قبل : فإذا كانت الوزارة تدير دائما وحدة
الإنتاج ، في إطار الفرع ، وتوجه السياسة التقنية للفرع ، والأبحاث الصناعية

التجارية، فلم يكن لما مجرد حقوق، بل كذلك لإتزامات تجاه المشروع، نتيجة
للأهمية المتزايدة المعطاة للاشراف: وعلاوة على ذلك فإن المظهر الإقليمي لم
يجهل؛ (السياسة الإقليمية لتنمية الصناعات والاستهلاك، التنشيط الإقليمي،
نسب الأنشطة التي تشرف عليها الوزارات القيديرية الأقل من تلك التي ترجع
إلى الوزارات الاتحادية الجمهورية)؛ وأخيراً فإن بعض العوامل الوظيفية قد
أعيد إدخالها، مادامت بعض الإدارات الوظيفية (مثل مجلس الدولة للخطوة،
والبناء، والتزود بالمراد والتقنية مثلاً)، قد احتفظوا بها.

وكانت كل هذه التعديلات قد سارت في نفس الوقت الذي تم فيه إعادة
إقامة اتجاه اشتراكي جديد، في جزء آخر من العالم.

لأنها: ظهور اشتراكية جديدة في آسيا:

لم تنتشر الاشتراكية فقط في أوروبا، ولكن كذلك في آسيا، وحيث تفرقت
إحدى الدول، وهي الصين، أن تطبق هذا النظام لتنظيم مواردها، من أجل
ضمان تميمتها، وبعد أن تمت التغييرات، ظهرت صعوبات بعد بضعة سنوات
وأدت إلى ما أعتقدنا على أن نسميه بالثورة الثقافية.

أما عن مولد هذه الاشتراكية؛ فبمجرد أن انتهت الحرب الأهلية
(١٩٤٩)، حتى بدأت السلطة الجديدة في إجراء تعديلات هيكلية في البليان، في
الزراعة والصناعة؛ ولكنها تذكرت مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية من عام
١٩١٧ إلى ١٩٢١، والعودة إلى الراء التي كانت هي السياسة الاقتصادية
الجديدة N. E. P، فسارت بحلول أكبر، الأمر الذي سمح لها بأن تريد من
سرعتها.

في قطاع الزراعة، كان الإصلاح أكثر شمولاً. وكان الموت المحرك

يشغل في وجود عدم مساواة كبيرة في توزيع الاراضى ، مادام ماية ب من ٦٠ مليون أسرة كانت توزع فيما بيننا ٨٨ مليون هكتار من الاراض على الطريقة التالية : ٢٤ مليون من الملك الاراضى (أى ٤٪ من المجموع) يمتلكون ٤٤ مليون هكتار (أى ٥٠٪ من الاراضى) ، و ٢٦ مليون فلاح غنى (٦٪) يمتلكون ١٥٥ مليون هكتار (١٨٪) ، و ١٢ مليون من الفلاحين المتوسطيين (٢٠٪) ١٣ مليون هكتار (١٥٪) أى ١١ هكتار للأسرة ، و ٢٠ مليون من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين (٧٠٪) لديهم ١٤ مليون هكتار (١٧٪) أى ٣٠٪ هكتار للأسرة .

ولقد مر الإصلاح الزراعى على ثلاثة مراحل . فلقد أعلن في ٢ يونيو ١٩٥٠ ، وألقى النظام الاقطاعى للملكية الزراعية ، وألقى الديون القديمة الخاصة باستجار الارض ، واستولى على ممتلكات كبار الملك ثم ورعها على فقراء الملاحين . ورغم أن هذه المصادرة كانت جبرية ، اذ أن الفلاحين الاغنياء الذين كانوا يورعون أنفسهم أملاكهم مع عمال زراعيين لم يمسوا ، ولم يلغوا مبدأ الملكية الفردية ، فإن ٩٢٪ من المساحة المروعة والتي كانت للملاك هتارين غائبين قد طبقت عليها هذه الاجراءات وبدأت المرحلة الثانية في شهر مارس ١٩٥٢ ، وفي الوقت الذى أعلنت فيه اللجنة المركزية للحزب التوسع في الحركة التعاونية عن طريق تكوين مجموعات ممونة متبادلة مؤقتة في أول الأمر ثم دائمة بعد ذلك (وكان هذا التدرج يتماشى بدرجة كبيرة مع الظروف الموجودة ، خاصة وأنه وكانت هناك في الصين القديمة مجموعات مؤقتة حيث كان الفلاحون يضعون سوياً ، وبالاشتراك ، عملهم وأدواتهم اللازمة للعمل الزراعية ، دون أن يكون هناك فقدان للملكية ، فلم يكن الأمر يتعلق سوى بالحصول على استمرارية هذه المجموعات) ، وإنشاء تعاونيات شبه اشتراكية للانتاج الزراعى (وحيث كان المشاركون يقدمون وسائل الانتاج - الارض ، والادوات ، البهاائم - ويستلمون

في نظير ذلك : أنصبة ، ، وكان الانتاج الذي يحصلون عليه ، يقسم بالنصف ،
تبعاً لعدد الانصبة ، والنصف الآخر تبعاً لنظام من النقاط تحسب طبقاً لعدد
أيام العمل التي تمت (ويمكنها أن تتحول إلى تعاونايات اشتراكية (وحيث لا يعطى
النظام الحق في « أنصبة » ، مادامت الملكية جماعية ، ويتم توزيع الانتاج في علاقة
بالعمل) . وفي بداية عام ١٩٥٥ كانت ١٥٪ من أسر الفلاحين تشترك في
التعاونايات الاشتراكية . وفي يوليو عام ١٩٥٥ طلب ماوتسى تونج الإسراع
في إنشاء التعاونايات الاشتراكية حتى تشارك الأسر فيها في عام ١٩٦٠ ، وتمت بذلك
عملية التحول إلى النظام الجماعي ، لاني أربع سنوات ، ولكن في عامين فقط ،
مادام ٩٦٪ من الأسر كانت ، في شهر ديسمبر ١٩٥٧ ، قد دخلت في نظام
التنمية الاشتراكية . وكانت المرحلة الثالثة هي مرحلة إنشاء الكوميونات الشعبية ،
والتي وافقت عليها اللجنة المركزية للحزب في ٢٩ أغسطس ١٩٥٨ ، وفي عام
١٩٥٩ كان ٢٦٥٧٨ كوميون شعبي قد أخذ مكان ٧٠٠.٠٠٠ تعاوناية من
التعاونايات الموجودة (ووصل عددهم الآن إلى ٧٥٠.٠٠) وأصبحت كل منها
تنقسم داخليا إلى عدد من الفرق (التعاونايات القديمة) وإلى عدد من المجموعات ،
ولكل منها ما يقرب من ٢٠ هكتار من الأرض ، ومن ٤٠ إلى ٦٠ فلاح .
والمجموعة هي الجزء الأساسي من النظام ، ومادامت ملكية الأرض التي تزرعها
جماعية وكذلك البهائم وأدوات العمل الكبيرة ، فإنها تضع خطة الزراعة الخاصة
بها ، وتوزع الأيدي العاملة ، وتحسب ونقاط العمل ، ؛ والكوميون من ناحيته ،
هو إطار المحققات الجماعية ذات النطاق الأكبر ، ما دام هو الإطار الخاص
بالإنتاج ، والاستهلاك ، وتوزيع الاستثمارات (وهو كذلك المستوى الأخير
للدولة مادامت الادارة السياسية . والتسيير الاقتصادي يتكاملان في نفس
المنوبين المسؤولين عنها) .

وكذلك في الصناعة ، فإن هذه التحولات لم تترك أقل من ذلك : ففي أول

الأمر. تقرر ألا يبدأوا في التأمينات العامة للصناعة والتجارة ، وكانوا قد تمكنوا في مثل اتحاد الجمهوريات السوفياتية ، ووجدوا أنه من الأصح قبل أي شيء أن يتفادوا تفكك الاقتصاد . وفي هذا المعنى أعلن برنامج ١٩٤٩ ، وبشكل واضح : « إن للمبدأ الأساسي لبناء الاقتصاد لجمهورية الصين الشعبية هو تنمية الإنتاج بـ سياسة تعمل حساباً في نفس الوقت للمصالح العامة والخاصة وتفيد في نفس الوقت من العمل ومن رأس المال » (المادة ٢٦) . ولكن السلطات العامة لم تهمل أبداً هذا القطاع ما دامت ، ولها إستراتيجية تجارية بالغة ، مضطرة إلى المرور عن طريقة لتشتري أو لتبيع السلع ، الأمر الذي سمح لها بأن تشرف على الإنتاج الخاص . ومع ذلك ، فإن ردود الفعل كانت هنا أكثر قوة مما كانت عليه في قطاع الزراعة ، مادام عدد من رؤساء المشروعات قد أقفلوا مصانعهم ، وحاولوا السفر إلى الخارج ، أو تصدير رؤوس أموالهم ؛ وإذا كانت الدولة قد قامت بحركة رد فعل وزاحت من مراقبتها ، ومن المصادر والضرائب ، فإن بداية الجماعية في عام ١٩٥٠ قد أجبرها على التراجع وعلى أن توافق على منح القطاع الخاص تخفيفات من الأعباء (تقليل الضرائب ، منح إئتمانات) .

ومع ذلك ، فإن الزحف من أجل التأميم قد بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٠ . فصدرت ، في شهر ديسمبر ، لوائح مؤقتة للمشروعات الخاصة تجبرها على الخضوع للإدارة ، للحصول على موافقة على خطط إنتاجها والبيع والتعديلات التي لاتتمشى مع وجهات نظرها ؛ وهذه المحاولة الأولى لإدارة الاقتصاد كانت متسعة إلى درجة أن هذه اللوائح كانت تطبق على توزيع الإيراد عن طريق المشروع . وفي عام ١٩٥١ بدأت حملة ضد « الإرتشاء » ، والتهرب من الضرائب ، وسرقة الأملاك العامة ، وسرقة أسرار الدولة ، وشجعوا النقد الذاتي ، وكتابة البلاغات ، وقلل حجم النصب الذي كان القطاع الخاص . ثم تمت بعد بضعة سنوات ،

١٩٥٢ - ١٩٥٦ ، عملية لإحلال التأمينات على اللوائح: نفى شهر أكتوبر ١٩٥٣ ، استدعى رؤساء المشروعات إلى المؤتمر الوطني للصناعات والتجارة ، وهزفوا نيات الحكومة الخاصة ببناء اقتصاد إشتراكي لا يترك أى مكان للقطاع الخاص ، وحيث أنشئت مشروعات مشتركة ، ضمنت الدولة إدارتها : ولم يقدم القطاع الخاص فيها سوى رأس المال والموظفون ، ثم أمت بعض المشروعات (وكانت وسيلة التخلص الأكثر شيوعاً فى إستخدامها هى الحكم على المالك بجمعية الرأسمالية البيروقراطية) وضع رؤساء المشروعات الذين كانوا يرغبون فى وقف نشاطهم من القيام بذلك . ولذلك فإن حق الملكية لم يبق إلا من الناحية المظهرية ، مادام إشراف الدولة قد إمتد إلى كل مكان ؛ وعلاوة على ذلك ، فى هذا الوقت (١٩٥٥) كانت قيمة إنتاج القطاع الخاص ، والى كانت تمثل $\frac{39}{100}$ من القيمة الكلية فى عام ١٩٥٢ ، لا تصل إلا إلى $\frac{16}{100}$ ، وكان $\frac{83}{100}$ من هذا الإنتاج يمثل طلبات الدولة . وأخيراً ، وفى أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ زادت سرعة حركة التحول إلى الاشتراكية من طريق زيادة تمركر المشروعات (أصبحت الغالبية من بينها مشروعات مشتركة ، ولم يعد الملاك يستلمون بعد ذلك مكاسباً ، بل أرباحاً فقط ، وتحولوا بهذه الطريقة إلى أصحاب مرتبات) بينما تمت عملية تجميع صغار الحرفيين والتجار فى تعاونيات . وفى عام ١٩٥٦ ، كان من الممكن إعتبار أن عملية التحول إلى الجماعية ، قد تمت فى مجموعها .

أما عن الصعوبات ، وعن الثورة الثقافية فإن التطبيق الإشتراكي فى سنوات الخمسينيات ، ورغم الحذر المستخدم ، قد واجه بعض الصعوبات التى تزايدت فى بداية الستينيات ، وانتهت إلى الثورة الثقافية .

وفى أثناء ، وبعد التحول إلى الجماعية ، مباشرة ، سادت بعض المبادئ من فكرتها ، وشكلها ، وعن مبادئها .

وكان بعضها ناتجاً عن العلاقات الصينية الروسية . فأولاً ، كانت فترة الخطوة الأولى قد تميزت بسيطرة الآراء الروسية : وضع وصناعة الخطط عن طريق المستشارين السوفييت ، والإشراف البيروقراطي على كل المستويات ، والمسؤولية الفردية للمديرين . ولكن تقاليد الحزب الشيوعي الصيني كانت موجودة دائماً (كانت لجان الحزب لا تميل كثيراً لقبول فكرة أحد المديرين الذي له سلطة على العمال وعلى الموظفين) ، وأظهرت الصناعة أنها أكثر تجاوباً من مطالب السوق عما كان عليه الحال في الاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، خاصة وأن الصين لم تكن تنقضا أيدي عاملة ، فتقدم قسم من الحزب برأى أن عملية « جماعية » الإنتاج لم تكن ضرورية . وهذا الجدول السياسي ، والذي كان الأول من نوعه في تاريخ النظام ، انتمى بالتدخل الشخصي لماوتسي تونج وتأكيد أن المزارع الجماعية تمثل مصلحة حتى في حالة عدم وجود الميكنة . وبعد ذلك ، وكان موت ستالين (مارس ١٩٥٣) قد أدى إلى تعديل في الجماعية الزراعية في الدول الديمقراطية الشعبية (التخلي عن الملكيات الجماعية في يوجوسلافيا وفي بولندا ، والمساكن الذي عمل للمشروعات الخاصة في البلاد الأخرى ، وإرخاء المجموعات الحكومية في المناطق التي لم تكن الحركة الجماعية قد تمت فيها) ، وعادت المحاولات عن « الجماعية » في الزراعة من جديد ، ورغم أنها تركت هذه المرة لا على صحة أسس العمل ، ولكن على سرعة الإنجاز ، إلا أن البعض يعتقد أن هذا الإبطاء سيؤدي إلى التخلي عنها بعد فترة قصيرة أو طويلة . وهنا أيضاً (مايو ١٩٥٥) تدخل ماوتسي تونج وإتهم القيادات « بالسهر في الخلف وبعرج مثل النسوة المصائف بأرجل ملفوفة ، وبشكل حاسم ، مادام قد ضمن أن « الجماعية » ستنتهي بسرعة . وأخيراً ، في عام ١٩٥٦ ، رفضت الصين أن تنهم ستالين على طول الخط ، الأمر الذي استخدم من أجل تبرير وقوع تغيير في سياستها ، أو التخلي عن الاتجاه البيروقراطي المركزي في صالح الدافع المحلي الشعبي وحتميات تنمية التخطيط السوفيتي .

وكانت صمويات أخرى قد استطاعت تنمية أعوام ١٩٥٦ - ١٩٦٠ في عام ١٩٥٧ ، السنة النهائية للخطة الخمسية الأولى ، كانت معظم الأهداف الصناعية بالفعل قد تحققت منذ العام السابق ، ولكن تنمية الزراعة بسرعة أقل كانت تهدد بإبطاء التوسع الصناعي في وقت قريب ؛ ومن ناحية أخرى ، أعطت مصاحب العالم الشيوعي نتائجها في الصين ، ما دامت حركات الإضراب قد نفأت ، وما دام الفلاحون قد بدأوا في ترك المجمعات الجديدة . وعندئذ دعا ماوتسى تونج أبناء وطنه إلى نقد الطريقة التي يقود بها الحزب البلاد ، متخلياً بذلك عن فكرة التضامن في الخط الواحد إلى فكرة مجتمع متعدد الخطوط^(١) . وقبلت الدعوة إلى التنافس « المائة زهرة » ؛ فرادت التعاقبات والإتهامات . ولكن التجربة أوقفت ، إذ أنها أظهرت الصعوبات الموجودة في العلاقات بين نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية ، مدنية ومركزية ، وسكان من الفلاحين ، منقشرين على أراضي شاسعة ويطرحون مشكلة معرفة كيفية الوصول بمجاهر الفلاحين إلى الإمبراكية ، دون التخلي عن النظام ، ولا قتل الحافز الفردي . وبالنسبة لماو ، كان على أعضاء « الجماعات » أن يهتموا بتنمية الزراعة ، وتنويع الإقتصاد ، وبالتكنولوجيا حتى يحددوا باستمرار نشاطاتهم بطريقتهم الخاصة ، وطبقاً لمواردهم . وكانت حركة « القفزة الكبيرة » للأكمام ، تهدف من نوع من الإستقلال الذاتي للوحدات الصناعية في الأقاليم وبناء مصانع في المناطق التي لم يكن بها ؛ ومن أجل الوصول إلى ذلك ،

(١) رأى ماو أنه يمكن أن يكون هناك ليس فقط سدامات في المصالح بين المجموعات المختلفة في دولة اشتراكية ، بل وأيضاً سدامات مماثلة بين الشعب والحكومة الاشتراكية ، إذ أنه هناك تناقض بين مصالح المواطن بصفته مواطن ومصالحه بصفته عضواً في مجموعة اجتماعية ، كما يمكن أن يكون هناك سدام بين مصالحه بصفته عضواً في مجموعة اجتماعية ومصلحه بصفته مواطن في الدولة .

زاد النظام اللامركزي ، وأنشئت الكوميونات الشعبية ، التي كانت تمثل الإطار التنظيمي وفي نفس الوقت تمثل إجابة ماو على الاتجاه البهروقراطي ، ما دامت ستعمل على أكبر نصيب يمكن من الاستقلال الذاتي ، ولن تحصل على تعليمات منفصلة من السلطة المركزية ، ولكن مجرد توجيهات وإصاح . وفي عام ١٩٥٩ ، أدت الصعوبات إلى وقف التجربة وتحل ماوتسي تونج عن رئاسة الجمهورية . وتخلت سنوات الستينيات كذلك بمادلات أكثر خطورة ، ما دامت قد انتهت إلى الثورة الثقافية .

ففي خريف ١٩٦٢ كانت الزراعة والصناعة الصيلية قد إستعادت مستوى إنتاجها السابق ، ومنح محصولات جيدة في عام ١٩٦٢ ، أصبح من الممكن وضع خطط جديدة للتنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن الوضع كان قد تغير ، لسنوات ١٩٥٩ — ١٩٦٢ كانت فترة قلة محصول تجرت بسياسة نقشف ، ولكن كذلك بتقوية أعداء « اللاوية » ، إذ أن النظم الجماعية وسلطة الحزب كانت قد قلت قوتها ، وزاد عدد أولئك الذين رأوا في هذا التقهقر فرصة لإنباع مثل بعض الديمقراطيات الشعبية الأولية والعمل على ليبرالية النظام الاشتراكي فأصبح هناك تياران من الرأي يقسمان الصين - الواحد يؤيده في عا اليقته العظيم المتقفون ، والتكنوقراطيون ، ويطالب بتغييرات مشابهة لتلك التي وقعت في أوروبا الشرقية وتوجيه الإقتصاد طبقاً لإحتياجات السوق ، والثاني يحصل على تأييد كبير في طبقات المجتمع الأخرى ، وظل غلماً لثقائيد الشعبية الخاصة بتعبئة الجماهير - . وفي عام ١٩٦٤ ، وجد هذا الأخير نفسه أمام بديلين : إتخاذ الإتجاه المعتدل وتعديل النظام الاشتراكي صوب ليبرالية أكبر (الأمر الذي كان يتطلب الاستقلال الذاتي للمديرين في التخطيط ، والإعتراف بالدور الذي تلعبه التكاليف ، واستخدام الريح كمعدل للأناعلية ، والموافقة على وجود قطاع خاص هام في الزراعة وحتى العودة إلى نظام الإستثمار الأسري)

أو أن يعمل على استثمار الإجماع الصلب والإحتياط بالاشتراكية دون تغيير (الأمر الذى كان يعنى أن الملم لم يكن هو التكاليف والعقلانية ولكن زيادة الإنتاج بكل الوسائل وكذلك، وهى نقطة لم تكن مذكورة بصراحة يرفض جذب الإستثمارات صوب المناطق الساحلية الأكثر نمواً وعلى حساب الداخل) .

وفى عام ١٩٦٥ ، كان نفوذ ماوتسى تونج، ورغم مساعدة الجيش، لا يتقدم كثيراً، وإذا كانت حركة التعليم الاشتراكي التى كان مدفها هو إعادة دفع لإنشاء المزارع الجماعية قد لقيت بعض النجاح، فإن قطاعاً خاصاً كبيراً كان لا يزال مردداً. وفى ٣ سبتمبر ١٩٦٥ ، ألقى اللاريدال لين بياو Lin Biao خطبة « صوب إستثمار النظام القمى، مثلاً بذلك بداية الثورة الثقافية. وانتشرت هذه الثورة بهذا الشكل من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٩ ، وأخذت ثلاث مراحل : فى أول الأمر وجهوا الهجوم ضد المدارس والجامعات ، والكتاب ورجال الحرب الذين كانوا يمجسوها، ثم ضد أنصار الليبرالية الإقتصاد، وأخيراً ضد رؤساء جهاز الحزب . والواقع، وفيما يتعلق بما، فإن السهر صوب الاشتراكية كان قد وقف عن طريق تعاليف عناصر « بورجوازية » جديدة مع التقدماء، الأمر الذى كان قد أدى إلى تكوين طبقة إجتماعية جديدة ، كان المتحدثون بإسمها هم الليبراليين، ومراكز الفكر وقراطيين التى تستند إلى كبار الوطنيين فى الإدارة، وكان من اللازم، وفى مواجهة الأهالى، إتخاذ موقف بالتالى تجاه الكتاب ، والأساتذة البورجوازيين ، وفرض أعوان الإجماع الانحرافى، والتضامن على رؤساء الحزب . وحين نهجت الثورة الثقافية بواسطة ماوتسى تونج، تمكن عندئذ، وعند عام ١٩٦٩ ، من أن يطبق من جديد آراءه الخاصة بالسنوات الأخيرة من الخمسينيات : فى الزراعة ، إنشاء لجان ثورية كأجهزة للإدارة مع موظفين أكفاء ، ومع اللعب الزائد على ككاهل الفلاحين الفقراء القيام بحملة من أجل تجديد التقنية الزراعية لكى تحسن وظيفة

الكوميونات الشعبية، وفي الصناعة، زادت نسبة مشاركة العمال، وشجعهم على أن يصبحوا منشئين لمشروعاتهم، وحشروهم على التغيير. وحلت عملية تنمية دور الكوميون عمل محاولة إدخال الوسائل الليبرالية، ووضع الجهاز الإقتصادي للدولة في خدمة المجموعات الإجتماعية المحلية، الحاصلين على استقلال ذاتي والمترمين، بطريقتهم وبوسائلهم وإمكانياتهم الخاصة في تنمية وتنويع حياتهم الإقتصادية. وهكذا حصل كل من الإتجاه الإقليمي وعملية اللامركزية على دفعة قوية،

• • •

وليس هناك سوى تناقضات بين تطور الرأسمالية، وتطور الاشتراكية. وبدرجة وضوح ظهور الأولى — تنمية وزيادة التمركز، وزيادة دور الدولة متبوعاً بانخفاضها ومنحاضة في سنوات الستينيات — بدرجة ما كانت الثانية مغاغة. فالإشتراكية الموجودة لا يبدو أنها قد سهلت تماماً تنمية الإقتصاد الروسى ما دامت سنوات الستينيات قد تميزت بتقلصات إنتمت إلى إصلاحات تهدف إعطاء مرونة أكبر، ودفع المتدربين الإقتصاديين (أفراد، مشروعات، دولة) إلى العمل بفعالية أكبر، في نفس الوقت الذى يتبعون فيه، والبعض، المصالح الشخصية. ولكن الاشتراكية الصينية التى كانت لاتزال تشكلت صممت على أن تكون أصيلة: فرفضت أن تكون صورية من الاشتراكية الروسية في سنوات العشرينيات والثلاثينيات رغم أن مشكلات الصين كانت هى مشكلات التنمية للسرعة كما كان عليه الحال بالنسبة لروسيا في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، ونضمت لتורות عديدة، بعد عشرين عاماً من وصولها إلى السلطة، وكانت الثورة الثقافية في أساسها مواجهة بين أنصار إدخال الانجماعات الليبرالية، وأنصار المحافظة على الاشتراكية. وواجهت السلطة والحرية كل منهما الأخرى،

مظهر من أن تعديل الظروف الاقتصادية ، وتقل التطور التاريخي لا يمكنها إلا أن يؤديها إلى نظم اشتراكية مختلفة ، وتخضع نفسها لتعديلات تتفاوت في سرعتها .

فهل معنى هذا القول ، كما ذكر كثيراً ، أن هذه التغيرات في النظامين سيؤديان يوماً إلى ميلاد نظام فريد ، أو بخلاف ذلك أن الرأسمالية والاشتراكية سوف تتقابلان من أجل تشكيل نظام جديد يأخذ ملامحه من الواحد ومن الآخر ؟ أو أن التعديلات التي دخلت على الاشتراكية كانت بدرجة أنه ، بعد فترة قصيرة أو طويلة ، ستكون الرأسمالية من جديد هي النظام الوحيد الموجود ، وأن الاشتراكية لم تكن سوى مرحلة (بين أقواس) ؟ ونحجب على السؤال الأول بأن الأمر يتعلق هنا بعملية إستطلاع فكري ، لما إغراءها بالطبع ، ولكن يبدو أنها لا تلتفت تماماً إلى الحقائق ، إذ أن دور الدولة في النظام الرأسمالي يميل إلى أن يحد نفسه ، ولا يبدو أن الإصلاح السوفيتي قدغيّر النظام بشكل تام ، بينما تختلف الاشتراكية الصينية بشكل واضح عن الاشتراكية الروسية . أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فإننا نلاحظ ببساطة أن التعديلات في النظام الروسي وفي النظام الصيني لم تؤد ، رغم أهميتها ، إلى إثارة مسألة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الصناعة ، وبالتالي فإنها لم تعط تغييرات أساسية . وإذا كان من المؤكد أن الرأسمالية والاشتراكية سيستمران في التغير خلال العقود المقبلة ، فنتعقد مع ذلك أن الاختلافات بينها تزيد على أوجه الشبه .

الفصل الرابع

التفوق الأمريكى الدولى

تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فى فترة ما بعد الحرب ، مثل التنمية ، تناقضاً عريضاً مع تلك التى كانت فى فترة ما بين الحربين . وبعد عالم الثقلبات ، والتقلصات والانكسافات فى المبادلات والمدفوعات الدولية ، والقوى التى سادت التنظيم ، جاء عالم توسع بشكل لم يكن موجوداً من قبل فى التاريخ ، وحيث تركت التحديات والموانع من كل شكل مكانها لحرية متزايدة ، وكذلك لتنظيم جديد . ومع ذلك ، فهنا أيضاً تظهر بعض الظلال على الصورة ، فهذا التوسع لم يمسح على كل البلاد ، إذ أن العالم منقسم إلى منطقتين تخضع كل منهما لسيطرة دولة واحدة - الولايات المتحدة وروسيا - الأمر الذى يستتبع أن التجارة لا تحتل نفس المكانة وفى الغرب كان التفوق الأمريكى قد أعطى منذ بداية سنوات الستينيات خصائص إلى درجة أنهم أملوا فى أن تتغير التنظيمات الموجودة ، علينا أن ندرس تطور التنظيم التجارى ، وتطور التنظيم النقدى والمالى .

١ - التنظيم التجارى :

ورغم أن العالم كان قد انقسم إلى مجموعتين ، يحتفظان مع بعضهما بعلاقات تجارية قليلة ، إلا أن تطورهما قد أعطى تشابهاً كبيراً سواء من وجهة نظر التنظيم التأسيسى أو التنظيم الفعلى للمبادلات التجارية .

أولاً : التنظيمات الأساسية للتبادل وعدم كفايتها :

إن ما نعينه بالتنظيم التأسيسى هو مجموع القواعد والنظم والرائج التقنية للتبادل التجارى التى تطبقها بعض البلاد التى إلزمت بتنفيذها . ولقد سبقت

محاولاته عديدة وضع التنظيمات بشكل نهائي ، وهي التي كان مسيرها قد انتهى بالفشل .

وهناك الأسباب والمحاولات الأولى ؛ ولقد حملت أسباب كثيرة في صالح قيام تنظيم للتبادل التجاري .

وكانت بعضها سياسية وإقتصادية ، وظهرت بعد بداية الحرب بقليل . فند ١٥ أغسطس ١٩٤١ ، حددت إنجلترا والولايات المتحدة ، في ميثاق الأطلسنطى ، أهدافها فيما بعد الحرب في ميدان العلاقات التجارية ، وأكدت أن اتجاهها الليبرالى : حرية التعامل ، حرية الوصول إلى المواد الأولية ، حرية الملاحة على البحار . وكان علينا أن نرى في هذا التصريح المشترك رد فعل كل من الدولتين اللوئتين عليه ، على أحوال سنوات الثلاثينيات . وبالنسبة لانجلترا ، وهى دولة كانت صادراتها تمثل نصيباً هاماً فى الدخل القومى ، فإن المشكلة كانت داخلية وخارجية فى نفس الوقت : فنهاية الموانع الكمية ستسمح بتنمية التجارة ، وبالتالى تقليل (أو حتى إلغاء) البطالة التى كانت قد أثرت فيها منذ عشرين عاماً . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فعل العكس من ذلك ، كانت المشكلة الخارجية هى ذات الأولوية : فكانت لها قدرة إنتاجية تفوق قدرة إنجلترا ، وتمتلك رأس مال سليم وتعتقد أن الحرب لن تصل إليها ، ولن تكون إلا مفيدة لها ، بينما ستخرب الاقتصاديات الأوروبية المنافسة ؛ فكان الأمر يتعلق بضرورة العمل على إزالة معوقات التبادل وبشكل يسمح للمنتجات الأمريكية بأن تشرى فى أى جزء من العالم ، أو حتى أن يصبح السوق العالمى أمريكياً بشكل رئيسى . ومع ذلك ، فإن هذا الاتجاه الليبرالى كان يفهم بطريقة أخرى مختلفة عن تلك التى كانت فى الماضى ، بمعنى أنه لا يجب تطبيقه فقط بواسطة الدول ، بل يجب كذلك أن يدخل فى التنظيمات التأسيسية ، أى أنه يجب على الدول المختلفة ، من أجل الوصول إلى :

الهدف المبتدأ، أن تتجمع داخل منظمة أو أكثر تكون مهمتها ضمان تسهيل التعاون بينها، في نفس الوقت الذي تمارس فيه الضغط المضوى، وتقلل التوترات التي سوف تظهر. فكان الأمر يتعلق إذن بأن يحدوا إلى ميدان الاقتصاد، تجربة عصبية الأهم في فترة ما بين الحربين العالميتين، رغم الفشل الذي كان قد أصابها.

وكان بعضها الآخر، تقى، ويوجع إلى وسط سنوات الخمسينيات، بعد أن قامت حركة التنمية. والواقع أنه لا يمكن فصل التقنية عن أهمية السوق. فمن ناحية، وفي وقت معين تحتاج إحدى التقنيات، لكي تتمكن من إنتاج ما يلزمها، إلى أن تحصل على سوق له حجم معين؛ ومن ناحية أخرى ينعكس السوق على التقنية، بمعنى أن سوقاً هاماً يمرض إمكانيات عديدة في البيع وفي التوسع يدفع رؤساء الشركات إلى أن يطبقوا التقدم التقني الأحداث في أقصر فترة ممكنة بطريقة تمكنهم من الإنتاج أكثر، وبأقل الأسعار انخفاضاً، ويضاعفوا حجم الربح الكلي. وظهرت أهمية العلاقات بين التقنية والسوق منذ بداية سنوات الخمسينيات، حين اكتشفوا أن سرعه الاكتشافات والاختراعات تزايدت، بينما تقلل من فترة تطبيقها؛ وعلاوة على ذلك، فإنه بعد الانتهاء من إعادة تعمير الدول الأوروبية وهي الأكثر ثروة في في العالم بعد الولايات المتحدة، فإن دخل الفرد، الذي كان قد زاد على ما كان عليه في سنوات العشرينيات (وهو أعلى ما كان قد وصل إليه) قد بدا على أنه سيستمر في الزيادة. وجاء هذا السبب إذن لكي يضاف إلى الأسباب السابقة من أجل حرية أكبر في المبادلات تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الإنتاجية، وكذلك إلى تخصيص البلاد بدرجة أكبر.

ولقد شاهدنا، في السنوات التي تلت نهاية الحرب، عدداً من المحاولات لإعادة تنظيم التبادل.

فمن وجهة النظر الإقليمية تجدر الإشارة إلى نقطتين . فأولاً ، كانت هناك دول كثيرة (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) تمسك ، منذ عام ١٩٤٤ ، أن تنشئ بها اتحاداً جركياً (البينيلوكس) ، أى منطقة جغرافية تلتحق داخلها الرسوم الجمركية وكل معوقات أخرى أمام حرية مرور السلع ، بينما توضح تعريفه جمركية مستمرة تفصلها عن الدول الخارجية ، وكان إنشاء ذلك بسيطاً ، إذ أنه قد اُستعمل بصورة ناجحة عملية كثيرة (مثل التنافس بين موانئ أنفريس وبروتردام) ، وكذلك بمشروعات الاتحاد الجركي الأوروبي التي قدمت منذ أواسط سنوات الخمسينيات . وكانت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي O. E. C. E.^(١) تمثل المحاولة الثانية . وكانت الولايات المتحدة قد صنعت أوروبا ، ابتداء من عام ١٩٤٨ ، المعونة اللازمة لمساعدة نهوضها . فأنشأت إدارة أوروبية ، هي المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، بهدف تنمية نظام متعدد الأطراف للتبادل ، الذي يمكنها من أن يعيش في توازن بين البلاد الأعضاء وبعضها ، وكذلك بينها وبين الخارج . وإذا كانوا منذ عام ١٩٤٨ قد بدأوا أول تحرير للتبادل ، فإن هذا المجهود قد أصبح تلقائياً بعد عام ١٩٥٠ وإنشاء الاتحاد الأوروبي للمدفوعات : وهكذا تمهدت الدول الأعضاء بإلغاء المعوقات الكمية أمام مبادلاتهم المشتركة ذات المفاضلات بنسبة مئوية معينة قبل وقت عديد (منذ عام ١٩٥١ ، كانت التمهيدات بتحرير المنتجات تنص على ٧٥٪ من مجموع الواردات الخاصة ، وفي عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ زادت النسبة في كل البلاد على ٩٠٪) . وعند نهاية عام ١٩٥٨ تحولت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، وأصبحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، O. C. D. E.^(٢)

(1) Organisation Européenne de Coopération Economique.

(2) Organisation de Coopération et de Développement Economique.

التي تجمع نفس البلاد ، والتي انضمت إليها الولايات المتحدة وكندا ، وأصبح هدفها موازنة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، بطريقة تمكنها من التنسيق بينهما ، وكذلك تنسيق المرونة التي تمنحها للدول المتخلفة .

وفي خط موازى لذلك ، تمت محاولات للتنظيم الوظيفي، أى الذى يهم مجموعة من الأنشطة فقط. وقامت المجموعة الأوروبية الفحم والصلب ، C. E. C. A. (١) المقترحة في شهر مايو ١٩٥٠ ، والمنشأة في عام ١٩٥١ ، والتي تغطي الإقليم الأوروبية لستة دول (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا، هولندا ، لوكسمبورج) وكان هدفها هو أن تخلق في بعض القطاعات (الصلب ، الفحم ، خام الحديد ، الحديد الحردة) ظروف مناسبة لا تعرف الحدود السياسية : فكانت على هذه البلاد أن تراجع في عملية إعطاء كل دهم أو فرض أى رسوم خاصة، وعن الرسوم الجمركية ، والتحديدات والموقات السكية ، وحق كل ما يتعلق بالممارسة ذات التمييز الخاصة بأسعار المنتجات ، والنقل ، وكانت أنظمة الكارتيل والتركيزات الرأسية كذلك بمنزلة . وإذا كانت هذه الإجراءات التي اتخذت تساعد على تنمية التبادل فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، فلي العكس من ذلك كانت التدخلات قد ظهرت على أنها غير كافية ، واثت متأخرة خلال السنوات التالية التي تميزت بنشوب أزمة في الفحم ، وركود في إنتاج الصلب. وبعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة انضمت الهيئة التنفيذية ، المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، C. E. E. (٢) وانصهرت فيها (١٩٦٧) . وقامت من جانبها مجموعة الطاقة الذرية ، C. E. A. (٣) كذلك ، أو الايراتوم Euratom، التي كانت قد انشئت في عام ١٩٥٧ بهدف تحسين الاستخدام

(1) Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier.

(2) Communauté Economique Européenne.

(3) Communauté de l'Energie Atomique.

السلي الطاقة الذرية في الدول الأعضاء ، بالإتصاف أيضا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وكان هناك كذلك التنظيمات ، وعدم نجاحها . فممد من الشنطيات التأسيسية التي تمتشى مع أحد أو بعض الدوافع المذكورة لا تزال موجودة في الغرب وفي الشرق ، ولكن لا يبدو أنها كانت مرضية .

في الغرب ظهرت مؤسستان لما أهمية أكثر من غيرهما الأولى هي الإتفاق العام للتعريفات الجركية والتجارة G. A. T. T. . ولقد انتهى مؤتمران عقدا في عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وكان الآخر من بينها في جنيف، إلى التوقيع على إتفاق يعرف باسم « الجات » (١) . ثم إقترح في مؤتمر هافانا (١٩٤٧ - ١٩٤٨) إنشاء منظمة دولية للتجارة ، ولكنها ، ونتيجة لعدم تصديق الولايات المتحدة ، لم تدخل ابداً إلى حيز التطبيق ، وظلت نصوص جنيف باقية وحدها . وكان هدف « الجات » التخلص من التفرقة في التعامل ، وتفجيع الاتحادات الجركية ، ومناطق حرية التبادل ، وكذلك الإجراءات التفضيلية التي تمهد لها (ومع ذلك ، فإنه يشترط بالتحديدات السكية حينما يمكنها أن تكون ضرورية من أجل تنمية الاقتصاد أو إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات) ؛ ومنذ إنشائها ، إستخدمت نشاطها في مفاوضات ثنائية من أجل الحصول بعد ذلك على خفض الرسوم العامة من جانب الدول الأعضاء ، عن طريق تطبيق الفقرة الخاصة « بالدولة الأكثر ودا » ، وجاءت في خلال سنوات الستينيات من أجل الوصول إلى تخفيض الرسوم بين الولايات المتحدة وبين دول السوق الأوروبية المشتركة (دورة كينيدي Kennedy) ولكنها لم تنجح .

(1) General Agreement on Tariffs and Trade.

والثانية هي المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، C. E. E. ، اتحاد جمركى يهدف إلى التخلص من التعريفات الجمركية ، ومن القيود والمقومات المفروضة على التبادل بين الدول الست التى وقعت على إتفاقيتها (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وإقامة تعريف جمركية مشتركة تجاه الخارج ، ولكنه كان من أهدافها كذلك إنهاء سوقاً مشتركاً ، أى مساحة يمكن للرجال ، والسلع ، ورؤوس الأموال أن يمر فيها بحرية وتوضع لها سياسة مشتركة (أو حتى ممارسة تكامل لإقتصاديات البلاد المشتركة) . وكان إنهاء السوق المشتركة قد شغل كل عقد الستينيات ، مادامت فترة إنتقالية (أول يناير ١٩٥٨ — أول يناير ١٩٧٠) كانت قد نص عليها . ومن النظرة الأولى ، كانت النتائج التى حصلوا عليها فى غاية الأهمية ؛ تقليل الرسوم الجمركية بأسرع ما كان متوقفاً ؛ والإلغاء الكامل للتحددات السكبية منذ ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ؛ والتطبيق الفعلى لتعريف جمركية مشتركة ؛ ومن جانبها ، زادت المبادلات بين الدول الأعضاء (أربعة مرات) عن المبادلات بين مجموع الدول الأعضاء وبين الدول الخارجية (٢٥ مرة) وهذه الزيادة كانت تختلف تبعاً للبلاد (خمسة مرات بالنسبة لإيطاليا ، وأربعة مرات بالنسبة لفرنسا ، وثلاث مرات بالنسبة للدول الأعضاء الآخرين) ومع ذلك ، فهناك حقائق لا يمكن تناسيها . فأولاً ، لا يمكننا أن نؤكد أن الانجذاب الليبرالى الذى زاد من العلاقات الاقتصادية الدولية كان وحده هو الذى تسبب فى مثل هذه التنمية للمبادلات ، إذ أن عوامل أخرى — التقدم التقنى وتطبيقه ، زيادة عدد السكان — قد لعبت دوراً هاماً فى زيادة التبادلات ، وفى تكامل الإقتصاديات ؛ وببساطة ، لا يمكننا أن ننسى فى أن التحيزات التأسيسية التى يمثلها السوق المشترك قد أسرعت بالتطوير الذى هم الآن . وبعد ذلك ، فإذا كانوا قد بحثوا عن التنسيق التأسيسى ، أى التوفيق التلقائى بين التنظيمات الوطنية وبين المشروع الخاص بالمجموعة ، من أجل ألا يكون التنافس

بين المؤسسات له مظهر خطاً (مثلاً التقارب بين التشريعات في الشؤون
الضرائبية ، والمساواة بين مرتبات الرجال ، ومرتبات السيدات) ، فعلينا أن
نذكر أن تطبيق النصوص قد تم بطريقة بطيئة تماماً . وأخيراً ، وبشوع خاص ،
فإذا كانت السياسات المشتركة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تكامل
إقتصاديات البلاد الأعضاء كانت قد تباورت في ميادين كثيرة (الاجتماعية ،
والطاقة والنقل ، والاتصالات والعمل) فإن كل ذلك قد إعطد بقبليات ترجع
— والمجموعة ليست تنظم كل فوق الدول ، ولحكن تنظيم بلا جنسية ما دام
أعضاؤها لا يمثلون حكوماتهم — إلى عدم المساواة بين قوى الدول المشتركة ؛
ولقد حاولت الدولة الأكثر قوة ، وهي ألمانيا ، أن تميل إلى السيطرة على الآخرين ،
وتحويل أوروبا إلى أوروبا ألمانية ، فتميز تسيير السوق المشترك والسير من أجل
التكامل الإقتصادي ، بمواجهات بين الأمم .

وفي الشرق ؛ لاستمر التنظيم وتكامل البلاد الاشتراكية في نفس الوقت الذي
حدث فيه نفس الشيء في الغرب . ففي عام ١٩٤٩ ، قررت الدول الاشتراكية
الاوربية (ألمانيا الشرقية ، بلغاريا ، المجر ، بولندا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ،
وإتحاد الجمهوريات السوفيتية) إنشاء مجلس المعونة الإقتصادية المشتركة
C. A. E. M. (١) أو الكوميكون COMECON (٢) ؛ أي أنهم بعد أن أنعموا
تقريباً بالإنتهاء من تغييرهم الاجتماعي ، لم يرغبوا في البقاء دون حركة أمام التعاون
الإقتصادي الذي كان قد بدأ في أوروبا الغربية (خاصة وأنهم كانوا يقومون فيها
بينهم بتبادل يصل إلى ٤٠ ٪ . وأن نصيب إتحاد الجمهوريات السوفيتية في ذلك

كان أكبر)، وسادوا أن يوحدا وينسقوا مجهوداتهم من أجل التنمية المخططة للاقتصاديات الوطنية، والامراع في التقدم الإقتصادي والتقني، ورفع مستوى حياة الفرد في البلاد الأعضاء الأقل تنظيماً، وللوصول إلى هذا الهدف أعطى لهذا المجلس الخاص بالمعونة الاقتصادية المشتركة C. A. E. M. سلطات عديدة — تنظم بعض النشاطات من جانبه، وإعداد التوصيات من أجل التنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية، وإعطاء المعونة للدول الأعضاء في إعدادها وتنفيذها للإجراءات المشتركة — وبشروع خاص، فإن التوصيات التي توافق عليها الدول في جلسات هذا المجلس تمثل التزاماً بالنسبة لها.

ومع ذلك، ورغم هذه السلطات فإن مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة، لم يصل، في خلال العشرين عاماً التي حاشها، إلى الأهداف التي كان قد إقترحها لنفسه، إذ أن تطوره قد تميز، بعمليات توقف، وعمليات عودة إلى الخلف، ولم يتحقق التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء، ولم يكف ظهور التوترات بين الدول الأعضاء فتد إنشاء هذا المجلس في عام ١٩٥٤ أظهر عدم نشاط نسبي، وأسهم فقط في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وساد أن ينسق بين الخطط الطويلة المدى المتعلقة بإمكانيات التصدير وباحتياجات الإستيراد. ومنذ شهر مارس ١٩٥٤ حتى شهر مايو ١٩٥٨، مر بفترة إنتقالية لأنه، إذا كانت العلاقات بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية والديمقراطيات الشعبية قد زادت مرونة، وإذا كانت هناك فكرة لإحلال تنمية موجهة عن طريق تعاون على أساس التقسيم الدولي للعمل، فإن التحقيق للعمل لهذه المشروعات قد تعطل نتيجة لتأخيرات في عام ١٩٥٥. ولتغيرات في العلاقات بين الدول وبعضها في عام ١٩٥٦. وأخيراً، فإذا كانت قد درست (في بداية سنوات ١٩٥٨ — ١٩٧٠) إمكانات تنشيط وزيادة التعاون الإقتصادي على أساس تقسيم العمل أكثر جدية،

فإن محاولة التنسيق بين الخطط الاقتصادية قد أبطلت منذ ١٩٦٠ — ١٩٦١ أمام
للمواقف المختلفة للدول الاعضاء ، فيما يتعلق بتوزيع المهام ، وأعطيت سنوات
السبعينيات لإعداد ووضع مناهج التعاون بين الدول التي لها تخطيط مركزي ،
الأمر الذي إنتهى في عام ١٩٧٠ إلى دراسة تقسيم وتوزيع العمل في إطار الخطط
الخامسة ١٩٧١ — ١٩٧٥ وكذلك أمر تنسيق ونظام الإلتزام .

وإذن ، فإذا كانت قد قامت ، في كل من الغرب والشرق ، محاولات من أجل
التنظيم التأسيسي للبيادلات ، فانه لا يبدو أنها قد نجحت . وسنعرف الأسباب
جيداً حين نرى التنظيم الفعلي للتبادل .

ثانياً - التنظيم الفعلي للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة :

كان التنظيم التأسيسي للتبادل ، وهو الأكثر وضوحاً ، أقل أهمية من التنظيم
الفعلي . والواقع أنه مع التغيرات التي حدثت نتيجة لإقسام العالم إلى مجموعتين ،
وأن الدول التي تشارك في التجارة العالمية لم تعد تلعب فيها نفس الدور ، فإن
البيان الوظيفي للبيادلات الدولية قد أظهر خصائص مختلفة عن تلك التي ظهرت
في الفترة الواقعة بين الحربين : فاحتلت الولايات المتحدة مكاناً مهيمناً في تجارة
دولية متزايدة ومتنوعة بعمق .

وهناك تغيرات البنيان ، فالفترة الممتدة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٧١
تعارض تماماً تلك الفترة الواقعة بين الحربين إذ أن التجارة الدولية لم تسكن عن
التزايد (فقيمة الصادرات بالدولار العادي والتي كانت تصل إلى ٢٣ مليار
في عام ١٩٢٨ وصلت إلى ٥٧٠ مليار في عام ١٩٤٨ وإلى ٣١٢٠٦ مليار في
عام ١٩٧١ ، أي مضاعفة إسمية لستة مرات في فترة ٢٣ عاماً) ، وتشبه في مظهرها
وفي إنظامها واستمراريتها للتنمية ذاتها . ولكن فيما وراء هذه النظرة الأولى ،
يجب أن نلاحظ أن السوق العالمية غير موجودة ، إذ أن هناك مجموعتين ، تسهر

كل منهما إحدى الدولتين الأكثر قوة إقتصادية عالمية ، ويحتفظان بعلاقات غير نامية تماماً ، ومتعارضتان ما دامت التجارة الخارجية ليس لها نفس المعنى في الغرب وفي الشرق (ففي هذه الحالة الأخيرة تنفي إحتكار الدولة ، وهي أداة للتخطيط ومستقلة نسبياً عن النشاط الإقتصادي الداخلى) .

فمجموع الغرب ، أو المجموع الرأسمالى ، له ثلاث خصائص :

فهر أولاً ، وكان دائماً قد قام بالجوء الأكبر من تجارة العالم . وإذا ما نظرنا فى الصادرات نلاحظ أن قيمتها بالهولار العادى قد إرتفعت من ٥٢.٨ مليار فى عام ١٩٤٨ إلى ٢١٢.٢ مليار فى عام ١٩٦٨ (٩٠ ٪) . وعلاوة على ذلك ، فإن البلاد التى تكون هذا المجموع كان لها دائماً ميل للتجارة الواحدة مع الآخرين ، ما دامت المبادلات مع دول الشرق لم تمثل فى عام ١٩٥٧ إلا ٢.٨ ٪ من مجموع تجارتها ، و ٤ ٪ فى عام ١٩٦٨ ، وهو نصيب صغير رغم إرتفاعه بما يقرب من ٥٠ ٪ .

والخاصية الثانية تتمثل فى زيادة الضغوط الانقسام الدولى فى المنتجات التى تربط الإقتصاديات ببعضها . فالإستهلاك قد زاد بمعدل أكثر سرعة من مجموع للمنتجات الوطنية (وهكذا نجد من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ أن المعدلات السنوية للارتفاع كانت هى التالية : فرنسا ٩.٩ و ١٠.١ ؛ وألمانيا الإتحادية ١٠.٩ و ١٠.٥ ؛ والولايات المتحدة ٩.٦ و ٧.٤ ؛ واليابان ١٥.٨ و ١١.١ ؛ وانجلترا ٣.٥ و ٣.٢) الأمر الذى تسبب فى إرتفاع درجة إمتداد كل دولة على التجارة الخارجية . ولكن ، لما كانت الدول السكافة النمو والصناعية هى التى كانت تميل إلى زيادة التجارة فيما بينها (٧٥ ٪ من إجمالى تجارتها فى عام ١٩٦٨ تظهر ٦٨ ٪ فى عام ١٩٥٧) فإن الدول الأخذه فى النمو قد قامت إذن بتصيب أقل حجماً فى التجارة الدولية مما كانت عليه فى الماضى (١٨ ٪ فى عام ١٩٦٨

مقابل ٢٣ ٪. في عام ١٩٥٧) وفي نفس الوقت لم تتاجر بنفس النسبة بعد ذلك مع الدول السكامة الذو (٧٢ ٪. من مجموع صادراتها في عام ١٩٥٧ وكذلك في عام ١٩٦٨) ؛ فمجموع الغرب قد مال إلى أن ينقسم إلى مجموعتين في داخله ، بلاد كاملة النمو ، وبلاد متخلفة .

وأخيراً ، الخاصية الأخيرة ، وهي أن الدول المختلفة قد شاركت بأنصبة غير متساوية في تجارة المجموع . فعدد بسيط من الدول السكامة النمو ، وهي نفس التي كانت في عام ١٩٣٨ ، قد ضمنت لنفسها الجزء الأكبر (٤٠ ٪. لعام ١٩٤٨ و ٤٦ ٪. لعام ١٩٦٨ ، مقسمة حسب التالي : الولايات المتحدة ٢٣ و ١٦ ٪ ؛ فرنسا ٤ و ٦ ٪ ؛ إنجلترا ١١ و ٧ ٪ ؛ وألمانيا الإتحادية ١١ و ٧ ٪ ؛ واليابان ٥ و ٦ ٪) وإذا كان نصيب الولايات المتحدة قد قل بنسبة واضحة إلا أنه كان دائماً يزد على الأقل بمقدار ٥٠ ٪. عن نصيب الإثنيتين التاليتين . إنجلترا ، وألمانيا الإتحادية . وعلاوة على ذلك ، فإن بلاداً كثيرة قد استمرت ، وإن كان كل عام بدرجة أقل ، في التجارة بالمفاضلة مع هذه الدولة أو تلك : وهكذا ، وبما كانت دول أمريكا اللاتينية وكندا تتاجر بعد الحرب مباشرة وبشكل رئيسي مع الولايات المتحدة ، ودول منطقة الاسترلين مع إنجلترا ، ودول منطقة الفرنك مع فرنسا ، فإن نصيب تجارتهم مع كل من هذه الدول قد استمر في الانخفاض (فصادرات أمريكا اللاتينية صوب الولايات المتحدة قد نقصت من ٤٥ ٪. إلى ٢٣ ٪. من مجموع الصادرات فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٨ ، وبلاد أخرى مثل الهند ، وأستراليا وزيلندا الجديدة قد مالت إلى الانجرار بدرجة أقل مع إنجلترا ، وبدرجة أكبر مع الولايات المتحدة) ؛ وإذا كان تفوق الولايات المتحدة قد ظهر دائماً في البيان للتغير لمجموع الغرب ، فع ذلك فإنه كان ينخفض ببطء طوال الفترة الموازية لإرتفاع الدول القديمة والتي كانت ترغب في إستعادة مكانها السابق .

وبمجموع الشرق ، أو المجموع الاشتراكي قد اختلف بمعنى من مجموع
الغروب .

فقبل كل شيء ، لم يرق إلا بجزء بسيط من الصادرات العالمية ، أي بالدولار
العادي ، ما يبلغ قيمته ٢٠٨ مليار في عام ١٩٤٨ ، ٢٧ مليار في عام ١٩٦٨ .
وهذه التنمية كانت بلا شك أسرع من تنمية التجارة العالمية ما دام نصيب هذا
المجموع الذي ارتفع إلى ٠.٧٪ في عام ١٩٤٨ وإلى ١.١٪ في عام ١٩٦٨ كان هو
نفسه في هذا التاريخ الأخير كما كان في عام ١٩٣٨ ، ولكن علينا أن نلاحظ
أن انتشاره كان أوسع في عام ١٩٦٨ مما كان عليه في عام ١٩٣٨ (لم تكن
الديمقراطيات الشعبية الاوربية والصين قد دخلت إلى هذا المجموع في تلك الفترة) ،
فبعد أنفسنا في واقع الامر أمام تناقص هذا علاوة على أنه إذا كانت الدول
التي تكون هذا المجموع تميل إلى أن تقوم فيما بينها بالجزء الأكبر من تجارتها ،
فإن علاقاتها مع الغرب قد سارت باستمرار مع النمو (وكانت تمثل ٢٩٪ /
من أجمالي علاقاتها التجارية في عام ١٩٥٧ ، و ٣٩٪ في عام ١٩٦٨) . وهكذا
كان الغرب أكثر أهمية بالنسبة للشرق ، عما كان عليه الشرق بالنسبة للغرب .

ومن جهة ثانية ، فإن التقسيم الهول للانتاج لا يبدو على أنه كان قد وصل
إلى نفس الدرجة الموجود بها في المجموع الغربي ، بمعنى أن إجمالى الانتاج القومي
لهول الكوميكون قد زاد وأكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ،
وزادت التجارة الخارجية فقط بنسبة ٦٣٪ . وعلاوة على ذلك ، فإن التكامل
بين الاقتصاديات الاشتراكية ، ورغم إتفاقيات التخصص ، لم يأخذ في النمو
إلا ببطء . فثلا كان نصيب الآلات والتجهيزات ، قد مال إلى الزيادة ليس فقط
في الواردات (٢.٦٣٪ في عام ١٩٦٠ و ٢.٣٣٪ في عام ١٩٦٦) ولكن أيضا
في الصادرات (٣.٠ و ٣.١٪) بينما كانت صادرات الاتحاد الجمهوريات السوفيتية

تتكون أساساً من مواد أولية ومنتجات زراعية (٨٠.٦٠٪ من الصادرات في عام ١٩٩٦ مقابل ٤٧.٣٪ للكوميكون في مجموعه) وكانت صادرات ألمانيا الشرقية من الآلات والادوات المصنعة (٦٨٪ في عام ١٩٦٦).

وفي المكان الأخير، كان توزيع التجارة بين الدول يظهر أن المبادلات مع الدول الأخرى للمجموع كانت، طوال المدة، تمثل أكثر من ٦٠٪ من مجموع مبادلات كل دولة (وكانت في عام ١٩٦٠ : تشيكوسلوفاكيا ٧٢٪؛ وألمانيا الشرقية ٧٦٪؛ وبولندا ٦٢٪؛ واتحاد الجمهوريات السوفيتية ٧٦٪ بالنسبة للصادرات، وعلى التوالي ٧١، ٧٥، ٦٣ و ٧١٪ بالنسبة للواردات). وكان لاتحاد الجمهوريات السوفيتية دائماً هو الدولة التي تقوم بالجزء الأكبر من تجارة المجموع (٢٧.٤٪ في عام ١٩٦٨) وهي نسبة أعلى بكثير من نسب الدول الأخرى (ألمانيا الشرقية ١٦.٧٪؛ وتشيكوسلوفاكيا ١٢٪؛ وبولندا ١١.٩٪)، وبنوع خاص كان هو الدولة التي تقوم معها الدول الأخرى الأعضاء في المجموع بالجزء الأكبر من تجارتهم (٥١٪ بالنسبة لبلغاريا، و ٤٢٪ لألمانيا الشرقية، ٣٥٪ بالنسبة لبولندا وتشيكوسلوفاكيا، ٣٤٪ بالنسبة للمجر، ٢٨٪ بالنسبة لرومانيا) وكان هذا الإنجاز قد تدعم خلال كل العشرين سنة الماضية، مادام نصيب الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ من التجارة الخارجية لدول الكوميكون كان أقل بوضوح، بغض النظر عن نصيب رومانيا الذي كان قد وصل إلى ما يعادل الضعف.

وهناك التغيرات الوظيفية. وإذا كانت تغييرات البنيان هامة، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للتغيرات الوظيفية. فكانت الولايات المتحدة هي المركز الرئيسي المنظم للتجارة العالمية. وأخذت بذلك مكان إنجلترا التي استمرت في الاحتفاظ بمكان هام، وكانت بالتالي قد قامت بتفتية جزء هام من الصادرات ومن قسمة دول كثيرة.

فن ناحية ، كانت الولايات المتحدة وإنجلترا مراكز لعمليات تنسيق مستقلة ذاتياً، وكانت هاتان الدولتان تقومان بأكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية (٣٤٥ في ١٩٤٨ و ٢٠٪ في عام ١٩٧١). وكان لإجمالي الإنتاج القومي الأمريكي يمثل دائماً ٤٠٪ من الإنتاج العالمي. وكان لإجمالي الإنتاج القومي لإنجلترا أقل من الإنتاج القومي للولايات المتحدة (ما يقرب من ثمانية مرات أقل)؛ ولما كان لإجمالي الإنتاج القومي الانجليزي قد زاد بسرعة أقل من الإنتاج الأمريكي، فقد نتج عن ذلك تقليل لأهمية دور إنجلترا في التجارة العالمية.

وهكذا تطور لإجمالي الإنتاج القومي لداتين الدولتين ، وبخاصة الإنتاج الأمريكي قد أثر في تطور الاقتصاد العالمي . فتقليل سرعة التوسع ، وركود ، أو تقليل هذا الإنتاج يؤدي إلى زيادة أقل ، وركود ، أو تقليل لواردهم ، وبالتالي فإن صادرات بعض أو مجموع الدول الأخرى في العالم. وكذلك المنتجات للوجهة للتصدير ، والتي لا يمكن دائماً بيعها في أسواق أخرى ، أو استخدامها في السوق المحلي ، وخفض نشاط الفروع المصدرة ينقشر إلى مجموع الاقتصاد وعلى العكس من ذلك، فإن إرتفاع سريع وهام في إجمالي الإنتاج القومي يصاحبه تنمية للواردات ، وإذن لصادرات الدول الأخرى، ويقلو إرتفاع في الإنتاج القومي، وإذا كان إنتاج السلع الموجهة إلى التصدير لا يمكنه أن يزيد بسرعة (حالة المواد الأولية والمنتجات الغذائية) فإن الأمر يؤدي إلى إرتفاع في الأسعار . والمثل الأكثر وضوحاً لهذا التأثير قد وقع في أوائل سنوات الخمسينيات . فبعد إعلان حرب كوريا إرتفعت الإنفاقات العسكرية (وبالتالي العامة) الأمريكية بدرجة كبيرة ، ماداموا قد بدأوا في تنفيذ برنامجاً هاماً من أجل إعادة التسليح ، وزاد لإجمالي الإنتاج القومي الأمريكي بدرجة واضحة تحت تأثير هذه الإنفاقات الإضافية وكذلك الواردات (وبخاصة من المواد الأولية) والتي إرتفعت أسعارها؛

وفي حالة فرنسا كان النقص في الميزان التجاري فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد ارتفع إلى ٦٩٢ مليون دولار ، يمثلون الجزء الأكبر من عجز ميزان المدفوعات (٨٦٦ مليون) وناتج عن ارتفاع قيمة الواردات بنسبة ٦٠٪ من عام لعام الأمر الذي عاد في غالبته إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية. وأصبح نمو تقلبات هذه البلاد تعتمد إلى نصيب كبير أو صغير لظهور النشاط الاقتصادي الولايات المتحدة .

ومن جانب آخر ، فإن ظاهرة الأسعار الموجبة قد دعت هذا التناقض ، وفي خلال هذه السنوات منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٢ كانت أسعار المواد الأساسية في أساسها تقيم بهاميتين ، الدولار ، والجنينة: وهكذا فإن أسعار الفول السوداني، واللحوم المخنوقة ، والزبد كان يبر عنها بالجنينة الاسترليني في لندن ، وأسعار القهوة والشوفان ، وأوران الصنف ، والسكر بالدولار في نيويورك، وأسعار اللحوم ، والمطاط ، والنحاس ، والتصدير . والرصاص ، والزنك في لندن وفي نيويورك . ومن هذا ، فإن نفوذ الولايات المتحدة قد تدعم واتسع : فالبلاد الآخذة في النمو والتي كانت إقتصادياتها مبنية على عدد بسيط من المنتجات الأولية، مواد أولية أو مواد غذائية (إذ أن هذه تكون الجزء الأكبر من صادراتها ، التي هي نفسها تمثل جزءاً هاماً من الدخل القومي) كانت في حالة من الإزدحام ، أو من الانكماش تبعاً لكون الأسعار الدولية مرتفعة أو ضعيفة ، وكانت تقلبات هذه الأسعار مستمرة، فوجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيق لإدخار من تجارتهم الخارجية يسمح لهم بتمويل عمليات تنميتهم ؛ وكانت الدول المكتملة النمو ، من جانبها ، مستوردة المواد الأولية، والمنتجات الغذائية، قد عرفت عجزاً حاداً حينما يزيد الأسعار الدولية (كما حدث مثلاً في بداية سنوات الخمسينيات) وفائض حينما تكون الأسعار أقل ارتفاعاً (إذ أن انخفاض قيمة الواردات كان يضيف ارتفاعاً

في قيمة المنتجات المصدرة ، وكانت الطلبات عليها تزايد نتيجة لانخفاض معدل الإنتاج الذي سمح به انخفاض أسعار المنتجات المستوردة) ، وأخير أفان الأسعار الدولية كانت تستخدم دائماً كأساس للتجارة بين الدول الاشتراكية (حتى عام ١٩٥١ نصت الإتفاقيات التجارية على تطبيق متوسط الأسعار العالمية الموجودة وقت عقد الإتفاقيات ، ثم من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦ ، وبسبب عدم استقرار الأسعار الناتج عن حرب كوريا ، الأسعار العالمية لعام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ؛ وفي أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، متوسط أسعار عام ١٩٥٧) رغم ممارسة بعض التديلات للتخلص من الازديادات .

وهكذا نرى أن حركة التوسع التجاري ، والتي لم يكن لها مثيل ، قد تمكنت خلال الخمس وعشرين سنة الماضية من أن تصل إلى حالة معقدة . ففي الشرق وفي الغرب ، كانت محاولات تنظيم التبادل لا تتفق تماماً مع الآمال التي كانت معلقة عليها ، وبنوع خاص فإن التوافق الخاص بكل من هاذين المجموعين قد تعدل . ففي الشرق ، ونظراً لدور التجارة الخارجية في التخطيط ، فإن العلاقات التجارية القليلة الاهمية نسبياً ، وحقيقة كون إتحاد الجمهوريات السوفيتية قد ظل دائماً هو الدولة التي كانت الدول الاعضاء الآخرين في المجموع يتاجرون معها بشكل رئيسي ، كان التكمال أكثر قوة . وعلى العكس من ذلك ، في الغرب ، كان التطور أقل وضوحاً ، ويدعو إلى التساؤل عن عظمة التفوق الأمريكي . وهذا التفوق الأمريكي ، الذي لم يكن أحد يطمح فيه بعد الحرب ، قد أخذ في التناقص : وظهرت دول أخرى منافسة (ألمانيا ، واليابان) إستمادت المكان الذي كان لها في الماضي ، ومارست تقسيماً للعمل بدرجة أكبر ، وحصلت تجارها الخارجية على مكان أكبر في كل بلد ، وتعددت المواجهات بين الدول من أجل تنمية صادراتها . ولكن الولايات المتحدة ، نظراً لأنها كانت تسيطر دائماً الا - مار العالمية للمنتجات الأولية الرئيسية . وكانت

تضمن لنفسها وحدها مكاناً من التجارة وبشكل أنه رغم تغيير أهميتها وطبيعتها وإدارتها ، فإن تسيير العلاقات التجارية العالمية قد اعتمد على مساوكمها (أى على ساوكم إجمالي الدخل القومي) ، وهذا في الوقت الذي استمر فيه دور إنجلترا في التدهور . ومع ذلك ، فإنه من الواجب دراسة العلاقات النقدية والمالية قبل الوصول إلى إعطاء نتيجة نهائية .

٤ - التنظيم النقدي والمالي :-

هنا أيضاً يمكننا أن نميز بين نوعين من التنظيم — تأسيسية و فعلية — حيث ظهر تفوق الولايات المتحدة بقوة وأكثر مما يتعلق بالمبادلات الدولية .

أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسي :-

منذ قبيل نهاية الحرب حمل المنتصرون المقبولون على إنشاء منظمة تهدف تسهيل وظيفة نظام المدفوعات الدولية ، وضمان توازنها ، وكانت سنوات ١٩٤٥ — ١٩٥٨ هي سنوات صراع طويل بين الدول ، من أجل ، وفي ، المنظمات بطريقة تضمن السيطرة على المدفوعات الدولية .

وهناك المحويات التي واجهت إنشاء المنظمات ، والمنافسة بين الجنه والدولار ، وتظهر هذه بوضوح في السنوات التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وفيما يتعلق بعمل واختيار خطط التنظيم ومنح السلطات .

ففي عام ١٩٤٣ وضعت الخطة بهدف إنشاء منظمة للتقيد . واحتفظوا بإثنين من بينهما ، واحدة من إنجلترا والثانية من الولايات المتحدة ، كأساس للمناقشات .

وكانت كل خطة تقترح حلاً تقنياً عتلقاً . وكانت الخطة الانجليزية ، أو خطة كينس Keynes تتنبأ بتنظيم دول التعريضات يسمح لكل البلاد بتنمية

مبادلاتها ، ومعادلة ميزان مدفوعاتها دون محاولة البحث عن الاستقرار الكامل للمدلات النقدية ، وعلاوة على ذلك فإن المنظمة التي اقترحتها كان من اللازم تكليفها بإنشاء لئمان دولي ، بواسطة عملة دولية ، يمكنها أن تقدم منها مدفوعات داخل حدود محددة (تقررها اعتبارات السيولة النقدية المقترحين فقط) والذي يجب أن يكون حجمها خاضع لتوسع أو إنكماش ، يتحقق بخطة من أجل إعادة توازن اتجاهات ائحة الاسعار أو انخفاضها بالنسبة للطلب العالمي . وكانت المقترحات الأمريكية ، من جانبها (خطة وايت White) تتعارض في نقط كثيرة مع الخطة البريطانية . وكانت تمثل شكلا تقنياً أكثر ، وتأمل في العودة الى قاعدة الذهب عن طريق بعض التمديلات ، وإعطاء المنظمات الدولية المقبلة وهدية تقترب بها من وضعيات الشركات الصناعية الخاصة ، وتتشغل بدرجة أقل بحل المشكلات التجارية التي نشأت بعد الحرب ، من انشغالها بإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، والاستقرار النقدي ، وتحويل العملات فيما بينها ، وبعد ذلك فإن هذا الصندوق النقدي لم يكن يمثل بنك إصدار فعلي ، إذ أنه لا ينشئ عملة جديدة متميزة بذاتها عن الذهب ، وامكانياته من الائتمان محدودة . فلا يمكن إعتباره كنظمة حقيقية فرق الدول .

والواقع أن هاتين الخطتين قد حاولتا المحافظة على تحقيق المصالح الخاصة أكثر من المصالح العامة وكان الخبراء البريطانيون يتذكرون أن الاقتصاد الانجائيزي كان قد أسس لإزدهاره في القرن التاسع عشر على حرية التبادل ، ونمى لإقتصاديات الكومنولث التي كانت شديدة الارتباط به ، من أجل توينها بالمواد الغذائية والمواد الأولية ، وحاولوا أن ينقذوا العناصر الرئيسية في بنائها ؛ وهكذا يمكننا أن نفهم أن خطة كينيس قد حاولت أن تسهل توسع التجارة العالمية ، كشرط لالة الكاملة . وأما الولايات المتحدة ، كمنافسة قوية ويغشى منها على السوق

العالمى، فإنها فكرت في أنها ستعوق في توسعها المقبل عن طريق التحديدات الكمية من كل نوع وقلّة سيولة العملة، فطالبات بتحرير النقد وبالمساواة في التعامل ؛ وكانت دائنة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وشعرت بضرورة تقوية مركزها الائتماني، ورأت أن تحويل إيرادات استثماراتها قد زادت صعوبة عن طريق إختفاء النظم المتعددة الأطراف، وإخفاض سعر العملة، الأمر الذى يشرح أنها كانت تأمل كذلك في الوصول الى الاستقرار النقدي اللازم للتوسع التجاري، وكذلك في إعادة العمل بحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات في الخارج دون أن نخشى من انخفاض قيمتها ؛ وأخيراً، وبصفتها الدولة التى تحتفظ بأدبر نصيب من مخزون الذهب في العالم، فلم تكن لها أية مصلحة في أن يفقد وظيفته التقليدية كوسيلة للتسويات.

وتفوق الحل الأمريكى، وفي شهر يوليو عام ١٩٤٤، وبعد أن أدخلت بعض التعديلات الجزئية على خطة وايت، تمت الموافقة عليها، على أن تطبق من أول يناير عام ١٩٤٦.

وبعد التصديق على اتفاقيات بريتون — وودز Bretton - Woods دخل الصدام بين الجنيه والدولار في مرحلة جديدة. فلقد حاولت الولايات المتحدة أن تجعل إنجلترا تطبقها في فترة أسرع من المنصوص عليها، ثم ظهر الصدام، ونتيجة للصعوبات الأوربية، على أنه قد هدأ ولكنه بالفعل أخذ شكلاً جديداً. ففي عام ١٩٤٥ ظهرت منطقة الاستراينى كآلة للتفرقة؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة، وهى تعلم أنها كانت تمثل العقبة الرئيسية على طريق توسعها، حاولت أن تتخلص منها بطريق مباشر. فعند نهاية عام ١٩٤٥، كانت إنجلترا تتفاوض من أجل الحصول على قرض من عدة مليارات من الدولارات من أجل تمويل هجر ميزان مدفوعاتها خلال لفترة اللازمة لحل مشكلات ما بعد الحرب، وحمل

التمدد الموقوع عليه بصمات المطالب الأمريككية : إلغاء قسم الدولار في منطقة الاسترليني ، وقابلية التحويل بالنسبة للجنيه إلى كل التقييم التي حصلوا عليها وفي كل البلاد (وخاصة بالنسبة لأعضاء منطقة الاسترليني) وذلك بواسطة التعامل العادي ، وعلى أن يطبق ذلك في مدة عام بعد بدء تطبيق الاتفاق ، وقابلية تحويل الجنيه إلى ميزان الاسترليني المكسب خلال الحرب ، وبالنسبة لذلك الجزء الذي كانت إنجلترا غير قادرة على الحصول على إقصاءه أو دعمه بواسطة المفاوضات الثنائية مع الدائنين . وكان للتطبيق الصارم لهذه الشروط نيتسبب في إختفاء ، أو على الأقل في تغيير عميق لمنطقة الاسترليني، ولكنه كان سيؤدي، وبشوع خاص، إلى تحويل الفترة الانتقالية (خمس سنوات) للنصوص عليها في إتفاقيات يرتقون - وودز إلى فترة دعامة من ستة أشهر ، بالنسبة لإنجلترا ، وكانت عملية قابلية الجنيه للتحويل ، والتي حدد لها موعداً في ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، قد بدء في تطبيقها ، ولكنها أوقفت يوم ٢٠ أغسطس. إذ أن طلبات التحويل من الجنيه إلى الاسترليني أدت إلى إختفاء الاحتياطي النقدي ؛ ولقد تحصنت إنجلترا وراء إتفاقيات يرتقون - وودز التي تسمح بإعادة مراقبة النقد ، والأفضليات التجارية ، حتى تتمكن من مواجهة مثل هذا الموقف . وظهر أن دعم الجنيه لا يمثل فقط مجرد ضرورة ، ولكن أيضا على أنه عمل يحتاج إلى نفس طويل .

وكان الأمر كذلك بالنسبة لدول أوروبا الغربية الأخرى. وكانت هذه الدول قد حطمتها الحرب ، وأصبحت تستورد سلعا استهلاكية من أجل إطعام سكانها ، ومواد أولية من أجل تسيير صناعتها ، وكذلك سلع إنتاجية (آلات) من أجل زيادة سرعة تجديد طاقتها الإنتاجية ؛ وفي نظير ذلك كانت صادراتها محدودة نتيجة لانخفاض مستوى إنتاجها وأهمية احتياجات الأسواق الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى ميزان تجاري ناقص إلى حد كبير ومن جانبها ، كانت وسائل

تعويض هذا النقص غير كافية ، إذ أن الاستثمارات الأجنبية كانت قد استهلكت في غالبيتها العظمى ، وكانت إيراداتها لا تمثل سوى قيمة ضئيلة ، أما رؤوس الأموال الأجنبية (الأمريكية) فإنها أظهرت إسهاماً قليلاً في الجنى - وتعبية نفسها في أوروبا ، وكانت الاحتياطيآت النقدية ضعيفة . وبدأ في أول عام ١٩٤٧ أن توازن موازين المدفوعات للدول الأوروبية لا يمكنها أن تحقق إلا على مستويات منخفضة ، ومن طريق زيادة قوة التنظيمات الموجودة ، الأمر الذى سوف يؤدي إلى تعطيل إنعاش النظام الليبيرالى فى العلاقات الدولية . وبعد ذلك ، اقترحت الولايات المتحدة ، فى شهر يونيو ١٩٤٧ ، على الدول الأوروبية أن تمنحها ، وخلال فترة خمسة أعوام ، عدداً من الهيئات لها حجم معين ، وكانت هذه ، (والمعروفة باسم معونة مارشال Marshall) ورفضتها روسيا والدول الديمقراطية الشعبية) تمثل من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ما يقرب من ٢٥ مليار دولار كانت تسمح بتعويض عجز ميزان مدفوعات الدول الأوروبية بالنسبة للولايات المتحدة ، وأيضاً ، ولما كانت تشمل على سلخ فعلية يمتد لمن يرغب فى إستخدامها من الأوروبيين ، بأن تزيد عرض المنتجات ، وبالتالي تقلل من حدة إرتفاع الأسعار . وإذا كان الإصلاح الاقتصادى قد ظهر إذن على أنه شرط مسبق لتحرير التعاملات وللوصول إلى قابلية العملة للتحويل ، فإن ذلك قد أعطى دليلاً على أنه لا يمكن القيام بذلك دون معونة الولايات المتحدة .

وكانت هناك كذلك الصعوبات الوظيفية ، ومنظمات المدفوعات . وإذا كانت منظمات دولية للمدفوعات عديدة قد أنشئت — بعضها عالمى ولا تزال قائمة حتى الآن . وبعضها أوروبى وقد اختفت أو لا تقوم إلا بدور بسيط — فعائنا أن نلاحظ أنه إذا كانت قد سمحت فى بعض الحدود بحرية أكبر فى العلاقات النقدية العالمية ، فإن وظيفتها قد مثلت صعوبات كبيرة .

فالمُنظمة العالمية هي صندوق النقد الدولي *Fond Monétaire International* (F. M. I.) ، وتحت مظهر معقد ، نجد أن وظيفتها سهلة نسبياً ، إذ أنها تلعب دور وسيط مارد في إغتمات معددة . ومواردها تعتمد على أنصبة ، أى أن كل دولة عضوة في هذا الصندوق قد أعطت بعض القيم ، تسمى نصيباً (في نسبة مع حجم تجارتها الخارجية ، ومع إجمالي إنتاجها القومي) ، وتُدفع بمجموعه ، جزءاً من الذهب (٢٥ ٪) ، والباقي بعملتها الخاصة ؛ وإمكانات إعطائه القروض تتمثل في الحق في السحب ، أى أن الدولة التي يكون إحتياطي النقد الخاص بها غير كافى ، يمكنها أن تلتجئ إليه لكي تحصل على عملة دولة أخرى يكون ميزان مدفوعاتها يمثل عجزاً بالنسبة إليها ، ولهذا تقوم بالسحب من رصيد هذه الدولة في نظير عملتها الوطنية (وهذا بشرط إلزامها بثلاثة حدود : سنوى ، إذ أنه لا يمكنها في عام واحد أن تتعدى نسبة مئوية معينة من نصيب البلد الذى يمنح القرض ، وتراكمى ، إذ أنه لمدة عدة سنوات لا يمكن إستخدامها أن يزيد عن حد معين للمعدل ، علاوة على أن عمليات الإقتراض تصبحها أرباح تصاعدية) . وبهذا التنظيم لم يكن في وسع صندوق النقد الدولي أن يستخدم سوى نشاط بسيط ، خلال السنوات الأولى لإنشائه ، إذ أن الموارد كانت غير كافية لإكمال النقص في موازين مدفوعات الدول الأوربية ، ولكن دوره ازداد أهمية ابتداء من عام ١٩٥٩ ، إذ أن عمليات عدم الموازنة قد أصبحت أقل ضخامة ، كما أن إعادة العمل بإمكانية التحويل الخارجى بين العملات (ابتداء من شهر ديسمبر ١٩٥٨) زاد من إمكانات التدخل ؛ والواقع أنه في السنوات التالية لنهاية الحرب مباشرة ، كانت الدول الأوربية كلها تطلب إلى صندوق النقد الدولي دولارات إذ أن ميزان مدفوعاتهم تجاه الولايات المتحدة كان مصاباً بالعجز ، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح موارد الدولار عند صندوق النقد الدولي غير كافية ، فزاد الطلب بصورة أكبر على تحويل الدولار

إلى عملة نادرة مطلوبة أكثر من كونها معروضة ، بينما كانت العملات الأوروبية ، منذ ١٩٥٩ قد أصبحت قابلة للتحويل إلى الدولار ، وأدى ذلك إلى زيادة إمكانيات تدخل صندوق النقد الدولي .

ومع ذلك ، فطوال سنوات الستينيات ، وفي خط موازى ل تنمية نشاطه ، واجه صندوق النقد الدولي الكثير من المشكلات . وكانت إحداها تتعلق بأهمية موارده ، إذ أنه مع زيادة حجم التجارة العالمية ، أصبح عدم التوازن ، للشابه لما كان يحدث في الماضي بالنسبة للقيم النسبية ، أكثر أهمية بالنسبة للقيم المجردة ؛ وبما يؤدي إلى زيادة الآمال في زيادة إمكانيات صندوق النقد الدولي . واستخدمت وسائل متعددة ، مثل رفع أنصبة الأعضاء (١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٥) ، وكان لذلك مضايقات أخرى فلم يكن لدى كل الأعضاء كيانات الذهب الضرورية من أجل مواجهة ذلك ، أو أنهم لم يكتفوا بأموال في تقليل احتمالياتهم الخاصة بهم وبطريقة هامة (حالة الولايات المتحدة) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة طاقات منح القروض الذي تحقق بالاتفاقيات العامة للاقتراض (١٩٦٩) والذي وضعت عشر دول نتيجة لها (وهي إنجلترا . والولايات المتحدة وفرنسا ، وألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا . وبلجيكا ، وهولندا ، والسويد ، وكندا ، واليابان) تحت تصرف صندوق النقد الدولي مبلغ ستة مليارات دولار . والمشكلة الثانية تمثلت في مستقبل صندوق النقد الدولي . فقد زاد وضوح أن هذه المنظمة لم تعد تكفي لمواجهة الظروف الدولية الجديدة ، وذكروا أن سنوات السبعينيات والثمانينيات سوف تشبه سنوات الستينيات ، وأن أفضل فهم للحركات الدولية ، مع تعاون نقدي أكبر بين الدول ، ومع الدور المهيمن للولايات المتحدة ، وعملية إنشاء أوربا الإقتصادية ، يفرض تغيير دور صندوق النقد الدولي . وكادت الاقتراحات التي قدمت في ذلك الوقت تهدف تحويل صندوق النقد الدولي إلى

بنك مركزى عالمى ، مع عدم الإقتصار على إعطاء البعض ما كانوا قد إستلوه من الآخرين ، ولكن ، أن يقوم بالإقراض عن طريق فتح الإئتمانات التى تتطلب منه نظير شراء سندات من الأسواق الداخلية للدول الأعضاء . وإذا كان من الصعب التنبؤ بصفة قاطعة بمستقبل صندوق النقد الدولى ، إلا أنه بما لا شك فيه أن تطورات سوف تحدث .

وظهرت منظمتان ، أوروبتان ، علينا أن نذكرهما : الأولى هى الاتحاد الأوروبى للدفعات U. E. P. (١) الذى أنشئ فى عام ١٩٥٠ ، وكان هدفه توسيع عملية التسويات المتعددة الأطراف ، وجعلها أكثر طبيعية ، بين الدول الأعضاء فى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى ، وكان أصيلاً بنوع خاص ، إذ أن ألبته كانت ذات فائدتين : فيما يتعلق بالمجال ، إذ أن المدفوعات التى يجب على أى دولة عضو أن تدفعها لدولة أخرى ، ترصد شهرياً لحساب البنك المركزى المستفيدة ، وكان التعاقد على قروض يسوى ، ولا يبقى بعد ذلك إلا قروض وديون بالنسبة للاتحاد الأوروبى للدفعات ؛ وفيما يتعلق بالزمن ، ما دامه كل دولة كانت لها نصيبها (محسوباً بنسبة تجارتها الخارجية) فى الاتحاد الأوروبى للدفعات ، يمكنها أن تأمن كل دولة تقاسى من عجز قيمة معينة ، وهذه الدولة ، والدول ذات فائض ميزان المدفوعات كانت تعتبر دائنة بالنسبة للاتحاد الأوروبى للدفعات . وإذا كانت هذه الميزة الثنائية تسمح باقتصاد الذهب والعملات الصعبة ، وتسهل تنمية وتعدد المبادلات بين الدول الأوروبية وبعضها ، فإنه كانت هناك صعوبات كثيرة : وهكذا كانت هناك بعض الدول دائنة بشكل دائم (ألمانيا) ودول أخرى مدينة (فرنسا) بشكل دائم ، وقد لاحظوا أن الدول لم تجد وزعاً كافياً لعدل

موازن مدفوعاتها أمام أهمية إمكانيات الائتمان ، الامر الذى يؤدي إلى تقليل حصة الائتمان في التعصيب ، وإلى زيادة النسبة المئوية للدفع بالذهب ؛ وكذلك الحال بالنسبة للدول التي لا تكف عن إتخاذ سياسة شحوصية حتى لا تم المدفوعات في صالحها (فمثلا إنجلترا استخدمت الاتحاد الاوربي للدفعات من أجل تنمية دور مكان لندن ، وتعمل بطريقة تسمح بأن يصبح الجنيه يستخدم أكثر في المدفوعات بين الدول الاوربية وبعضها ، أى أنها حاولت أن تحتفظ له بدوره كعملة أساسية في الماضي) .

وفي يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، قررت عشرة دول أعضاء في المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي العودة إلى إمكانية التحويل الخارجى لتقديما ، معنيين بذلك عن العودة إلى آلية تغطية العجز الأكثر تقليدية . وعندئذ انتهى دور الاتحاد الاوربي للدفعات ، وأخذت مكانه منظمة أوربية جديدة ، لا تزال قائمة هي « إتفاق النقد الاوربي » (A. M. E.) — Accord Monétaire Européen وهو نظام للتسويات المتعددة الاطراف يشبه نظام الاتحاد الاوربي للدفعات ، ولكن على مستوى أقل ، ويفتح لأعضائه إلتزامات لفترة أقصر من عامين من أجل تغطية العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتهم . وبعد ذلك ، لم يبق « إلتزام النقد الاوربي » ، خلال سنوات السبعينيات ، إلا بدور صغير : وكانت إلتزاماته ضئيلة ومحدودة على بعض الدول ، ونظام التسويات المتعددة الاطراف قابل الاستخدام . ولم يكن في وسعه أن يكون خلاف ذلك ، وخاصة مع الأهمية التي أخذتها احتياجات النقد .

ثانيا : التنظيم التالى : احتياجات النقد وسيطرة الدولار :

إن الخاصية الأساسية لفترة التالى ، بدراستها تتمثل في ضرورة الاحتفاظ باحتياجات نقد . ولكن العمليات المختلفة غير متساوية ، وكان بعضها أقل أهمية

الذى تم الاحتفاظ به ، الامر الذى أدى إلى تنظيم نقسدى للعالم ، مركز على الدولار .

أما عن ضرورة وأهمية احتياطي النقد فإن قواعد معدلات النقد الشائعة قد نص عليها في إتفاقيات بريثون - رودز ، والإلتجاء إلى تغيير معدلات النقد يجب أن تكون وسيلة استثنائية للتثبيت، وكان هذا هو بشكل عام الحال بالنسبة للبلاد المنكاملة النمو بعد أن مرت السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، وإلى استخذموها في إعادة البناء الاقتصادي. ولكن الإلتجاء إلى وسيلة أخرى فرض نفسه على كل دولة بقوة أكبر ، سواء لان توزيع الائتمان الدولي عن طريق صندوق النقد الدولي كان محدوداً ، أو لان امتلاك وسيلة مدفوعات كانت تسمح لها بتغطية صجر خلال فترة طويلة نسبياً، وإستخدام العملة الممنوحة بهذا الشكل من أجل أخذ اجراءات يمكنها أن تقضى عليها (فمثلا وضع سياسة لتسمية الإنتاجية يؤدي إلى خفض معدل انتاج السلع ، وإلى زيادة الصادرات أو إلى سياسة نقدية وضرائبية تهدف إلى تقليل سرعة زيادة الإنتاج القومي والواردات). ولذلك فإن احتياطي النقد يلعب دور المصنئ، اذ أنه يسمح لإقتصاد ما بأن يعزل نفسه خلال فترة زمنية طويلة أو قصيرة عن حركات الإقتصاد الدولية ، تلك العملية التي ليست جديدة ، ما دامت بعض الدول قد استخدمتها قبل الحرب العالمية الأولى (الهند) وأنها كانت قد زادت فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩ قبل معرفة التنمية الضخمة التي شهدتها منذ عام ١٩٤٥ .

وعلينا أن نفرق بين نوعين من احتياطي النقد : الاحتياطي الذي يضمن الوظيفة اليومية لنظام المدفوعات الدولية ، وتغطية عدم التوازن الناشئ من الفروق المؤقتة ومن السرعة الموسمية للمدفوعات ، التي تحدث في الخزائنة وتجييب لدوافع التعامل (أو حتى لكي تضمن المدفوعات العادية) ، والاحتياطي بمعناه

الفعلی، والذي يأتي ما يريد على الايرانات العادية، ويخضع لدوافع حيله (مواجبة طلبات غير متوقفة)، والمضاربة (حاجة دول أجنبية لتقصد معين يمكنها أن تسمح بتحسين ميزان المدفوعات للدولة المقرضة) والمعالجة (لدولة لها إحتياطي هام يمكنها أن تنيد نفسها وفعليا من حالة غسنة في المدفوعات الدولية — حالة فرنسا من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٨) . وهذا الإحتياطي من الواجب أن تكون له وسائل دفع مقبولة في كل مكان، ومقبول من ولسل التعاملات، ولا يمكنه لذلك إلا أن يكون من الذهب أو من العملة الأجنبية. ونتج عن ذلك أن بعض العملات قد إستمرت في الاحتفاظ بالافضلية على غيرها، إذ أن العملة التي يريد الطلب عليها، محفوفة، ومقبولة، ومحفظة بقيمتها بدرجة إستقرارها (أو على الأقل أن قيمتها تنخفض بسرعة أقل من العملات الأخرى) والتعامل بها سهل بشكل عام حتى أن تجارة الدول بها تمثل جزءاً هاماً من التجارة العالمية، وأنها تحول عن طريق أماكن دولية وشبكة من المصارف العالمية؛ ولهذا فإن الدولار والجنيه، سوياً، كانا هما العملتين الإئيتين فقط التي إحتفظ بهما، لأن الولايات المتحدة وإنجلترا جمعاً وحدهما هذه الشروط وكانت نيويورك ولندن هما المكانين الوحيدين لها في العالم .

وكان تطور احتياطي النقد في العالم كالتالي: فكانت أهميته قد زادت وتركيبه قد تغير . وإذا كان الذهب والعملات التي يحتفظ بها في العالم قد زادت بما يزيد عن ٧٥ ٪، مرتفعة من ٤٨.٧ مليار دولار في عام ١٩٥٠ إلى ١١٨.٨ مليار في عام ١٩٧١، وهو ازدياد أقل بوضوح من نسبة زيادة التجارة العالمية، فإننا نحصل من ذلك، على نظرة مختلفة حين ندرس هذا التطور فيما يتعلق بالولايات المتحدة : ففي هذا الوقت كان مجموع السيولة الدولية المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة قد زادت من ٢٥.٩ مليار دولار إلى ١٠٦.٧، أي تضاعفت أربع مرات، وأن زيادة الإحتياطي من

العملات كان أكثر ارتفاعاً من احتياطي الذهب (فحجم الذهب المحتفظ به قد ارتفع من ١٢ مليار دولار الى ٣٩٢ فيا بين ١٩٥٠ و ١٩٧١ ، أى أنه تضاعف بنسبة ٧٢ ، بينما كان مجموع احتياطي العملة قد ارتفع من ١٣٨ الى ٧٩٦ مليار دولار ، أى تضاعف ست مرات) ، وأن عملتين فقط ، الدولار والجنهيه قد مثلا منذ خمسة وعشرين عاماً الجزء الأكبر من العملات المحتفظ بها (ليس في وقت أقل من ٧٠ ٪ كما حدث في عام ١٩٧٠ ، وفي بعض الحالات يرتفع الى ٩٠ ٪ كما حدث في ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥) وأظهر مجموع الجنهيات الاسترلينية إلتجهاً الى الاحتفاظ بهذا الحجم (من ٧٩ الى ٧٨ مليار دولار) بينما كان مجموع إحتياطي الدولار المحتفظ به في العالم قد تضاعف بنسبة تقرب من ١٢ مرة (مادام قد ارتفع ٤ الى ٥٠٦ مليار) . وبمعنى آخر ، فإن ارتفاع نسبة السيولة الدولية خارج الولايات المتحدة كانت ترجع في أكثر من خمسيها الى سيولة احتياطي الدولار ، مادام الجنهيه لم يلعب أى دور في هذه الزيادة .

ومن جانب آخر ، فإن طرق التوزيع تظهر ضخامة نفوذ الولايات المتحدة . فن ناحية ، نجد أن الدول لم تقم بنفس التقسيم لسيولتها العالمية ، وأنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات — فالبلاد الآخذة في النمو قد احتفظت بشكل أساسي بعملات صعبة ، واحتفظت معها بالذهب ، وبعضها (وهي التي تدخل في منطقة الاسترلين) إحتفظت بالجنهيه الاسترليني (مثل الهند والباكستان) ، واحتفظت غيرها بالدولار (مثل مجموع دول أمريكا الوسطى واللاتينية) ؛ والدول المكتمة النمو فضلت اما أن تعطى مكاناً أكبر للذهب (مثل انجلترا التي تمثل دائماً مايزيد على نصف إحتياطياها ، وفرنسا) ، بينما كانت الدول المكتمة النمو الأخرى تفضل على العكس من ذلك ، الإحتفاظ بالدولار (مثل اليابان التي كانت تحتفظ خمسة مرات من الدولارات أكثر مما تحتفظ به من الذهب في عام ١٩٦٤ ، وثلاثة

وعشرون مرة في عام ١٩٧١، ونفس الحال بالنسبة لألمانيا التي بلغ مجموع احتياطي الدولار فيها أقل ٥٠٪ من احتياطي الذهب في عام ١٩٦٤ وكان مرة ونصف أكثر منه في عام ١٩٧١) - ومع ذلك فإن الدولار استمر في أن تحتفظ كل الدول به بنسبة متفاوتة ، وبالتالي استمر في احتفاظه بصلاحيته العالمية ، بينما كان الاسترليني كذلك بالنسبة لدول منطقة الاسترليني فقط . ومن جانب آخر ، فإن الولايات المتحدة قد أشرفت دائماً على توزيع السيولة العالمية . وفيما يتعلق بالذهب فإنها قد أسهمت بما يقرب من ٦٠ ٪ من زيادة احتياطي الدول الأخرى (أي ١٧ مليار دولار على ١٨٨٨ مليار بواسطة خفض احتياطياتها نفسها بما يقرب من ٥٠ ٪ من مجموعها) ولعبت (مع إنجلترا بدرجة أقل) بدور موزعي الذهب على المستوى العالمي ؛ وكان الأمر كذلك ، ولم يكن من الممكن أن يكون غيره ، فيما يتعلق بتوزيع الدولار . ولذلك فإن شبكة توزيع السيولة الدولية كان لها إذن قطب واحد ، هو الولايات المتحدة ، بعد أن كانت قد مثلت المركز المنظم لنظام المدفوعات الدولية ، وأخذت نيويورك بشكل نهائي مكان لندن في الدور الذي كانت قد قامت به خلال فترة طويلة جداً .

وأخيراً ، نصل الى النتائج ، وكان هذا التطور ، أثناء أعوام السبعينيات ، لنظام احتياطي النقد ، قد تسبب في مضايقات خطيرة سواء بالنسبة للدول المختلفة أو لتسيير نظام المدفوعات الدولية .

فالتدبير لسبب الاحتفاظ باحتياطي النقد في إمكانية تبعية متزايدة بالنسبة لكل الدول .

وتشكيل الاحتياطي وتركيبه عامل مؤثر ، إذ أن احتفاظ إحدى الدول بسيولة دولية مشكلة بشكل رئيسي أو بشكل كامل من نقد دولة أخرى هو ، بالنسبة لها ، سبباً في إعطاء عملتها نفس التغيرات وذبذبات قيمة هذه العملة . والواقع أن السلطات النقدية للدولة صاحبة العملة المدعومة ليس لهم أية مصلحة في أن تبعد قيمتها كثيراً عن قيمة تلك العملة المحتفظ بها (أو نقد الدعاء) ، وتغيرات قيمة عملة مدعومة ستكون لها ميل الى أن تكون في نفس الاتجاه ونفس كثافة

ما يحدث للعملة المعاصرة؛ ولذلك فإن دول منطقة الاسترليني قد قامت في غالبيتها بخفض قيمة عملتها بمد الجنيه في عام ١٩٤٩ و ١٩٦٧ ، مثل بلاد منطقة الفرنك بمد الفرنك ، في عام ١٩٤٩ و ١٩٥٨ . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحتفاظ باحتياطي نقد من عملة معينة يجبر كل دولة تصرف بهذا الشكل على أن تجعل سياستها النقدية والمالية الدولية منهجزة ، وسياسة دولة أخرى ، وخصوصاً إذا كانت كنية هذا الاحتياطي كبيرة . وهكذا نجد أن احتفاظ بعض الدول المتزايد للدولار قد أدى بدول مثل ألمانيا واليابان إلى أن يزداد اعتمادها على الولايات المتحدة بينما نجد على العكس من ذلك أن دولة مثل إنجلترا ، ولكي تحتفظ باستقلالها قد حاولت دائماً أن تحتفظ باحتياطيها من الذهب ؛ ومن جانبها ، مثلت سياسة فرنسا تراجعاً كاملاً منذ عام ١٩٥٨ ، فتحويل الدولار إلى ذهب كان وسيلة لسياسة مستقلة في كل المجالات حتى عام ١٩٦٨ . وهي السنة التي هبط فيها الاحتياطي إلى درجة كبيرة .

وامكانية ثانية تنشج عن الطريقة التي كان قد تم بها الحصول على العملة المحتفظ بها . فإذا أن تكون الدولة قد صدرت أكثر مما كانت قد استوردته ، فأصبح ميزانها التجاري فائضاً ، واستخدمت هذا الفائض بتحويله إلى ذهب أو إلى عملة أجنبية ، فمشتة بذلك لإحتياطي نقدي بهذه الطريقة ؛ ولما أنها كانت قد رحت برؤوس الأموال الأجنبية التي تهدف الإستثمار ، وهذا التحويل يساعد على توازن ميزان المدفوعات ، والعملة التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ بها وتزيد من أهمية لإحتياطي النقد . وفي الحالة الأولى ، يمثل الإحتياطي مظهراً للقوة لأنه يعبر عن المركز المنافس لمنتجات هذه الدولة في العالم ؛ وفي الحالة الثانية ، فإنه يمثل مظهراً للضعف لأنه يتضمن أن البلاد لم تتمكن من أن تنمي بدرجة كافية صناعاتها الأمر الذي سيكون في المستقبل ، لدولة .

أخرى . ومثل أوروبا يظهر هذه الإمكانيات الأخيرة : فيعد تنفيذ مشروع السوق المشتركة (أول يناير ١٩٥٩) ، أصبح على الدول الست أن تحتفظ بتعريفه جبرية تجاه الخارج ، فاضطرت مؤسسات أمريكية جديدة ، إلى أن ترى ضرورة إقامة نفسها في أوروبا بطريقة تمكنها من بيع سلعها بسهولة أكثر، وزادت الاستثمارات الأمريكية إلى درجة كبيرة في هذه المنطقة الجغرافية (ارتفعت من مليار دولار في عام ١٩٥٨ إلى ١٣ مليار في ١٩٧٠) الأمر الذي أدى إلى انتقال الإدارة في جزء من الصناعة الأوروبية إلى مراكز اتخاذ قرارات أجنبية ، وتقوم بسياسة عالمية . وكان الحصول على الدولار عن طريق الاستثمارات الأجنبية قد أدى إلى اعتماد أكبر من جانب هذه الدول الأوروبية على الولايات المتحدة .

ومن جانب ، اضطرب نظام تسديد للدفعات الدولية ، اضطراباً كبيراً .

فن ناحية ، كان الاحتفاظ باحتياطي متزايد من الدولار قد لعب في صالح إرتفاع الأسعار . فالواقع أن الدولار الذي يربوه ، بطريقة أو بأخرى ، بواسطة دولة ، كان قابلاً للتحويل (كلياً حتى عام ١٩٦٨ وجزئياً من هذا للتاريخ حتى ١٥ أغسطس ١٩٧١) وينتهي في آخر الأمر إلى البنك المركزي ، حيث يظهر في موازنته على أنه د له ، ويتسبب في نفس الوقت في زيادة عمالة في د منه ، أي في إجمالي أوراق النقد المطروحة . وهذه الزيادة تؤدي بدورها إلى زيادة طاقة الائتمان في النظام المصرفي ، فيصبح من حق المؤسسات والأفراد أن يوردوا من طلبات السلف ، فتنمو طلبات الاستثمار وطلبات الاستهلاك ويتزايد قرة . ولما كان النقد الوطني لم يخضع قيمته (نتيجة لخصومات معدلات النقد الثابتة ووجود احتياطي من النقد) فإن التيارات التجارية تضطرب ، خاصة وأن إرتفاع الأسعار لا تأخذ نفس الاتساع من دولة إلى أخرى ، ومن سلة إلى أخرى ، وتصبح الأنظمة الموجودة لا تمثل الحقائب بعد ذلك ، الأمر الذي يستدعي

ضرورة إعادة النظر في أنصبة المارك (إعادة تقييم في عام ١٩٦١ و ١٩٦٩) والجنيه والفرنك (انخفاض السعر في عام ١٩٦٧ و ١٩٦٩) ، كما أن عام ١٩٧١ قد شهد بداية إعادة النظر العامة في أنصبة العملة الموجودة في الدول الرئيسية في العالم بالنسبة للدولار .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا الاحتفاظ بالدولار قد أطلال مدة عدم التوازن في نظام المدفوعات الدولية ، في نفس الوقت الذي زاد فيه من خطورته ، إذ أنه قد ألغى كل دافع من أجل إعادة توازن ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ولما كان هذا الميزان يتميز بالعجز فلم تكن هناك سوى إمكانيتان: فلما أن يحصلوا على عملة الدولة التي كانوا معها في عجز ، وكان عليهم من أجل ذلك أن يعيدوا توازن ميزان مدفوعاتهم ، ثم يصبحون بسبب ذلك وميزانهم يتميز بفائض بعد العجز، ولما أن يدفعوا بعملة الخاصة ، وهو الدولار ، والذي كان، من حيث المبدأ ، قابلاً للتحويل إلى الذهب ونظراً لصفات الدولار (الاستقرار، قبوله في كل البلاد ، قدرته على شراء كل السلع ، تمويه للمبادلات الدولية) ، فإن الدائنون قد قبلوا أن يقضوا بعملة المدينين الأمر الذي لم يقسم في مشكلة مادام الدولار المحتفظ به في العالم لم يزد (أو زاد بقليل) عن احتياطي الذهب الأمريكي ؛ ولكن حينما أصبح هذا الدولار أكثر بكثير من احتياطي الذهب ، وحين قلت إمكانية الحصول على الذهب ، أصبح الدولار جزئياً (مارس ١٩٦٨) ثم كلياً ، غير قابل للتحويل (١٥ أغسطس ١٩٧١) ، الأمر الذي أدى من نفسه إلى إنشاء العقبة الأخيرة في عدم التوازن . وفي نفس الوقت ، لما كان الدولار الذي تملكه الدول الأوروبية واليابان لم يكن يحتفظ به عند هذه الدول ، بل كانوا يسرعون بطرحه في سوق نيويورك المالي (شراء أذونات الخزانة الأمريكية مثلاً) وحين كان يعطى ربحاً (بينما كان الذهب لا يمكن طرحه بهذه الطريقة ولا يعطى ربحاً) فقد تبع ذلك ثبات أو حتى ارتفاع الحجم النقدي المتداول في الولايات المتحدة ، في الوقت الذي كان فيه عجز ميزان المدفوعات

يطلب أن يشرح من طريق إنكاش في هذا الحجم . وهكذا لم يكن هناك أي دافع إلى إبطاء طلب الاستئجار ، وطلب الإستهلاك ، لإنخفاض سعر العملة وارتفاع الأسعار يتقاليان في الولايات المتحدة ، ويستمران في الانتشار في بقية أنحاء العالم ، مشران للنوضى المتزايدة في عملية استخدام نظام النقد العالمي (خفض قيمة الدولار في شهر ديسمبر ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٣ ، وإعادة تقييم اللين في عام ١٩٧١ والمارك في عام ١٩٧١ و ١٩٧٣ ، « وتعويم » العملات الرئيسية في العالم إبتداء من عام ١٩٧٢ أو ١٩٧٣) .

وتسمح لنا دراسة النظام النقدي والمالي العالم بأن نزيد من تحديد التناجح التي وصلنا إليها . فإذا كان الشرق قد لعب دوراً أقل أهمية نسبياً في التجارة العالمية ، ولم يلعب أي دور في العلاقات النقدية والمالية (إن لم يكن بيع الذهب من أجل الحصول على العملات الصعبة ، الدولار والجنيه الاسترليني ، الضرورية لدفع ثمن المشتريات التي تمت في دول مختلفة من مجموع الغرب) إذ أن الروبل ليس عملة دولية ؛ فعل العكس من ذلك نجد أن السيطرة الأمريكية قد استمرت دائماً وهي تزويد بلا إنقطاع ، وأن الاحتجاجات التي سجلت (سياسة فرنسا في عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٨) لم تصل إلى إثارة جذور المشكلة ، وجاءت لسكن تعرض ما كان قد أصاب السلع التجارية . ولقد قامت الولايات المتحدة ، وحدها بإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخذت نيويورك مكانة لندن ، كمرکز تجاري ، ونقدي ومالي ، على مستوى العالم ، وأصبح الدولار عملة دولية ، وفي نفس الوقت عملة أساسية (يستخدم بين الدول الأخرى من أجل تسوية المبادلات التجارية) وعملة صعبة للاحتياطى (تحتفظ به كل الدول الأخرى) ، وأصبحت قاعدة الدولار هي قاعدة العملة . ومع ذلك ، فإن مثل هذه السيطرة ، قد تتج عنها نتائج هامة على الاقتصاد العالمي في مجموعه . فزيادة الاحتياطى من الدولار التي تحتفظ به كل دولة بعد كل عجز دائم في ميزان المدفوعات الأمريكية قد أدى إلى توسع في الائتمان ، وبالتالي في طلب الإستهلاك ، وطلب الاستئجار

بشكل يجعل انخفاض سعر العملة الموجود يتزايد، مشياً القرضى فى عملية توزيع
موارد الإنتاج، ومن هذا من صعوبة الحساب الاقتصادى ومن تزايد عدم التأكد؛
وشعر عدد كبير من الدولة الكاملة النمو، والدول المتخلفة، وبتزايد، بخضوعها
أمام الولايات المتحدة (وتدعم ذلك بتمتية المؤسسات الدولية التى يكون مركز
إدارتها فى هذه البلاد)، وجاهرت، بشكل خاص، بعدم إمكانية وضع سياسة
نقدية مستقلة ذاتياً؛ وأخيراً فإن أية آلية منظمة لم تتمكن من تقليل (أو وقف)
هبات عدم التوازنات هذه، إذ أن الدولار لم يستمر فقط فى كونه مطلوباً،
ومقبولاً ويحتفظون به، ولكن كذلك أن الولايات المتحدة قامت بسياسة من
أجل تنمية إستخدام عملتها والاحتفاظ بها من جانب الدول الأخرى، وتحاشت
إتخاذ أى إجراء لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، الأمر الذى كان سيؤدى إلى
عرقلة توسعها. وعدم التوازن فى الاقتصاد العالمى كان الثمن الذى دفع من أجل
ضمان تنمية الولايات المتحدة والاحتفاظ لها بالمسكينة الاقتصادية المتفوقة،
والسيطرة. ولا يمكن أحد أن يتنبأ، فى هذا الشأن، بما تأتى به أواخر سنوات
السبعينيات، وسنوات الثمانينيات.

المفصل الخامس

التوترات الاجتماعية الجديدة

أنت الأوقات الجديدة بتوترات اجتماعية مختلفة . وأدت التغييرات الاقتصادية، التي كانت قد قلبت العالم منذ عام ١٩٤٥ ، إلى نتائج في الميادين الإجتماعي ؛ وإذا كانت التوترات التي تنجب عن الحالة الاقتصادية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين قد إختفت جزئياً ، فإننا مع ذلك لم نسجل بنفس الدرجة إنخفاضها العام ، إذ أن غيرها كان قد أخذ مكانها ، وهي التي مارست تأثيرها على النمو ، خاصة في الحالة ، وقارة بحيرة إياه على الإبطاء . وسنميز هنا فيما بين التوترات التي تؤثر على المجتمع وبين تلك التي تتعلق بالسلطة .

١ - تغيير المجتمعات : —

إن تغيير المجتمعات ، سواء أ كانت مكتملة النمو ، أو في سبيلها إلى النمو ، يرجع أيضاً إلى بنيتها ؛ كما يرجع إلى تسييرها .

أولاً :- البنيتان الجديدتان : —

لقد تولدت عن سرعه التغيير المهن والمكان ، وكذلك البيولوجي والاسموي ، ثورات جديدة .

فنبذا يتعلق بالتغييرات المهنية والمكانة فإننا رغم كونها يترتب عليها نقاط مشتركة ، فإن من الواجب علينا أن نفصل بينها ، إذ أن تأثيراتها ليست هي دائماً تماماً بعينها .

فالانغييرات في التوزيع المهني للأفراد كانت لها أهمية خاصة .

واقدر رأينا أن النمو كان مترادفاً لتنمية القطاع الصناعى والقطاع الخدمات ، وأنه قد استطاع زيادة في عدد الأمالى العاملين في هذه القطاعات نتيجة من حركة مزدوجة . فن ناحية ، كان إرتفاع عدد الأمالى العاملين في القطاع الصناعى ناتجاً عن هجرة جزء من الأمالى العاملين في القطاع الزراعى مسبب للقطاع الصناعى . والثورة الزراعية التى عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتى توجهت بتطبيق التقنيات ، وتحسين البذر ، ووسائل الزراعة ، والاستخدام للتزايد لليكنة ، قد تسببت في زيادة إنتاجية العامل الزراعى ، بدرجة تفوق درجة العامل الصناعى ؛ وسمحت بزيادة مستمرة في الإنتاج الزراعى مما كان يحدث من قبل وبعمل أقل ؛ وبالتالي ، ففي كل عام ، يجد الرجال أن أعدادهم زائدة ، وإنضطروا إلى أن يتجهوا ، خاصة وأن القطاع الصناعى الذى ينمو كان يطلب الكثرة من الأيدي العاملة ، إلى أن يتركوا نهائياً حياتهم كفلاحين ، لكي يصبحوا عمالاً صناعيين . ومن ناحية أخرى ، فإن زيادة عدد الأمالى العاملين في القطاع الثالث قد نتجت كذلك من هجرة الأمالى العاملين والآتين إما من القطاع الثانى (الأمر الذى كان ممكناً لأن إرتفاع الانتاجية في هذا القطاع كان بدرجة تمكن الأفراد من تركه دون أن يؤثر في تنمية الإنتاج ، ولأن عرض المال المحدد الآتون من القطاع الأول كان أعلى مما يلزمه) وإما مباشرة من القطاع الأول . وبالفاظ أخرى نقول أن هذه الحركات قد تمت في اتجاه واحد من القطاع الأول مسبب القطاعات الأخرى ؛ فأخذ مجتمع الصناعة والخدمات في التقدم باستمرار على مجتمع الزراعة .

ومثل هذا الانفصال تسبب في توترات هامة على مستويين . المستوى الأول هو مستوى مرور الأمالى العاملين من قطاع إلى قطاع آخر ، أى بشكل رئيسى من الزراعة صوب الصناعة والخدمات . وهذه الهجرة . كونت تغييراً كاملاً

للأفراد ، إذ أنهم تركوا حالة ، هي حالة المزارع ، لمئة محددة (حتى وإن كان الأمر في غالبية الأحيان يتمثل في أن البداية قد بدأت مع أول السلم ، أو على مستوى عامل في نتيجة لقلة الخبرة) ومروا من الاستقلال (وبخاصة بالنسبة للزارعين) إلى التبعية ، ما داموا قد أصبحوا أجراء ؛ هذا علاوة على أن تنوع أعمال الزراعة قد ترك مكانه للتخصص والتكرار ، والوقت الذي كان يختلف من الأيام إلى الفصول قد أخذ مكانه وقت يفصل بشكل قاطع يوم العمل مهما كان الفصل من السنة ؛ وبخاصة القمح التي كانوا قد حصلوا عليها ، وتملقوا بها إلى درجة كبيرة اضطروا إلى تركها تماماً ، ولكي يترك مكانها لتغيرها الجديد ، واضطر الفرد إذن ، بهجرته ، إلى أن يتخلى عن شخصيته ويأخذ شخصية أخرى ، ويمكن أن نفهم ، في مثل هذه الظروف كم كان قاسياً أمر المرور من قطاع إلى قطاع آخر (حتى وإن كان ذلك قد حدث في سن الخامسة والثلاثين على الأكثر) وتلك التمردات التي تسبب فيها (مثل مظاهرات المزارعين في فرنسا وحيث نقص عدد الآلة في المزارعين إلى النصف في مدة عشرين عاماً) ، والمستوى الثاني هو المرور من فرع إلى آخر داخل نفس القطاع ، وتسبب كذلك في توترات . والفروع تتغير بسرعة ، ومضمون مركز عمل لا يظل كما هو (فالعامل الففي في عام ١٠٧٠ ليس هو ما كان عليه في عام ١٩٩٠ ، وهو نفسه مختلف عما كان عليه في عام ١٩٥٠) واضطر العامل باستمرار إلى أن يحصل على معارف جديدة حتى يتمكن من الاحتفاظ بنفس الدرجة ، إن لم يكن الاحتفاظ بنفس المستوى على السلم المهني ، وبالتالي فإنه كان من الممكن أن يطرح أمر وجوده على السلم الإجتماعي ؛ وعلاوة على ذلك فكان في وسع هذا الفرع أن يتحد بسرعة كبيرة أو قليلة (مثل صناعة النسيج والفهم) ويضطر العامل إما إلى فقد عمله والبقاء في البطالة ، وإما ، إذا ما كان ذلك ممكناً ، إلى تعلم حرفة جديدة حتى يتمكن من

أن يعمل في فرع آخر . ولذلك فإن الصناعة قد أصبحت إذن مرادفاً لعدم التأكد (الأمر الذي لا يمكن للأفراد أن يتحملاه) وبالتالي للقلق ، والشعور بالحرمان الذي قد يدفع إلى إظهار العدوان تجاه الأفراد أو الجماعات التي تبدو على أنها لا تقاسى من نفس الشيء .

والتمديلات في التوزيع السكاني اصطحيبت التغييرات المهنية .

فنعرف أن الصناعة لا تنفصاً في أى مكان ، ولكن في أماكن مميزة — مكان استخراج مواد أولية ، مكان تفرغ مثل اللواري ، سوق إستهلاك حيث يمكن بيع المنتجات والشور على أيدي عاملة وفيرة ولها خبرة — ومهما كان سبب نشأتها الجغرافي ، فإن لما قدرة على التجمع (أى جذب الأيدي العاملة الذين يتسببون بدورهم ، ومن أجل إشباع حاجاتهم ، في ميلاد صناعات جديدة مثل القطاع الثالث — التجارة ، النقل ، المصارف — والذي يطالب بدوره بأشخاص آخرين لإدارته) وتشكل مركز إستقطاب الأماالى الفلاحيين ، وتقلب بذلك التوزيع الجغرافي للأفراد . فإذا كانت المدينة القديمة هي مركز إداري ، أو محل إقامة وتقابل (سوق) ، ومكان آمن ، فإنها تصبح في المحل الأول مكاناً لإنتاج السلع . ولقد نشأت عملية تراكمية في غاية الأهمية ونمت منذ عام ١٩٤٥ وأثرت بذلك على الهول النامية والتي في سبيلها إلى النمو في نفس الوقت : فلم يحدث فقط أن المدن الهامة قد زاد عدد سكانها (أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون اليوم في مدن يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة) وكذلك الحال مع المدن المتوسطة (٧٠٠ مدينة في كل منها ما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ فرد ، وتجمع في إنحاء مختلفة من العالم ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة ، أى سببع سكان العالم) بل لقد رأينا ما أصبحنا نسميه الإمتداد المدنى أو العراني *Megalopolis* والذي يشتمل على عشرات الملايين من الأفراد (للمسافة الممتدة من بوسطن إلى

واشنطن ، أى ٦٠٠ كيلو متراً ، فى الولايات المتحدة ، أو من طوكيو إلى
يوكوهاما ، ٢٥٠ كيلو متراً ، فى اليابان تعتبر أحسن مثل على ذلك) . والمجتمع
الصناعى هو مجتمع مدنى ، أو حضرى ، ولم يعد يمارس المجتمع الزراعى إلا
أنه فى بعض الدول أصبح مسيطراً عليه .

والتوترات الناتجة عن هذا العبور المتزايد من الريف إلى المدينة تم التعبير
عنه بقوة . فى المدينة ، ذلك الوسط المبنى والمصنوع ، وحيث تفرض الصناعة
نفسها ، نجد أن النمطية قد أصبحت كبيرة ، وبشكل متزايد : فالمواعيد ،
والانتقالات ، والأعباء المماثلة قد إنتهى بها الأمر إلى أن تتحول إلى روتين ،
ووصل الأمر بالفرد إلى ألا يميز بين الأيام والأسابيع ، وبين الأسابيع وحتى
بين الأشهر ، إذ أن اليوم يكرر الأمر ، وسيكون الغد مشابهاً اليوم . وهذه
النمطية قد زادت نتيجة لأن الأفراد فى المدينة قد مالوا إلى أن يعملوا بنفس
الطريقة حين يكونوا فى جماعة ، وأن يأخذوا نفس السلوك الذى أصبح عادياً
والذى يخضع له كل أعضاء الجماعة ، ويلتزمون بها خوفاً من طردهم من هذه
الجماعة ؛ والأفراد الذين اضطروا إلى الرضوخ لرغبة المجموعة حتى إن لم يوافقوا
على ذلك ، أو كانوا قد طردوا إذا لم يكتفوا قد إلتزموا بها ، يكونون إذن ، فى
هذه الحالة أو تلك ، قد أصبحوا غير راضين من فقدان الإنتماء أو من الإنتماء
السمى للجماعة ، يعبرون ههنا عن سلوك عدوانى متزايد تجاه الجماعة . وأخيراً
فإن الشموخ بالوحدة قد إزداد ، إذ أن مصير عضو المجتمع الحضرى هو أن يكون
وحيداً أو أن يعرف فقط عدداً قليلاً من الأفراد ؛ وإمكانات الاتصال التى
تعرضها المدينة قد ظلت سطحية ، فالأفراد إلى أن ينطلق على نفسه ، أو فى نطاق
مجموعة صغيرة ، ويحاول أن يعبر عن نفسه أو أن ينمى إمكانياته ؛ وقلت
إمكانياته للإتصال ولمواجهة آرائه بأراء الأفراد الآخرين ، وقلت معرفته بالعام ،

ولما كان كل مالا نفهمه هو مسبباً مادياً أو مشكوكاً فيه ، فإن هذا الفرد يجد لنفسه مرة جديدة عوامل للقتل ، وهي التي تقوى من إتهاماته المدوانية . وغالباً ما كانت عدم قدرة الفرد على تحقيق التمرد السريع على أشكال الجديدة للحياة والتي هي الصناعة والمدنية تؤدي بالفرد الى أن يتحول الى متهم تجاه المجموع ؛ وتحورات التغيرات الجنسية الى توترات اجتماعية .

وأما فيما يتعلق بالتغيرات البيولوجية والأسرية فإنها ، ونتيجة لزيادة أهميتها ، قد غيرت العلاقات بين الأفراد .

وكانت التغيرات البيولوجية مردوجة . فمن جانب كانت كل المجتمعات قد تميزت بروجوها الى الشباب بدرجات متفاوتة وكان الركود السكاني في فترة ما بين الحربين ، وبخاصة في سنوات الثلاثينيات ، وفقد النفوس البشرية في فترة الحرب قد جعل مجتمعات كثيرة تعلم بأن رفض الحياة قد يقرب مايقرب بعدها نفسها ، ولذلك فإن معدلات المواليد قد زادت عندئذ بدرجة واضحة في هذه البلاد (في أوروبا مثلاً) منذ نهاية الحرب ؛ وفي البلاد التي لم تكن قد عرفت مثل هذا الركود وحيث كانت معدلات المواليد مرتفعة قبل ذلك ، تسبب التقدم الطبي الصحي في تقليل كبير في نسبة وفيات الأطفال (الامر الذي يعادل زيادة في عدد المواليد) . وهذه الحركة المستمرة ، والتي كانت قد عرفت فقط ببطء في سنوات الستينيات ، نتج عنها زيادة نصيب الفرد الذي يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً في مجموع السكان ، وهذا الرجوع الى الشباب قد طرح ، وبدرجة أكثر حدة عما كانت عليه في الماضي ، مشكلة معرفة كيف يمكن إستواء هؤلاء الشباب في المجتمع ، أو كيفية تعليمهم . وإذا كانت الآليات التقليدية الخاصة بالاحترام — الأسرة ، والتعليم ، والجيش — قد لعبت دورها ، فإن المعارضات بين الاجيال قد ظهرت بقوة ، وأخذت الاتهامات المدوانية هذه الشباب البالغين

أشكالاً مختلفة . وبعضها معروف : مثل الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات (السرقة ، والمهاجمة بالسلاح) والتي أظهرت زيادة مستمرة في سنوات الستينيات ، وهذه المجموعات من العصابات للأفراد من نفس السن سمحت بحياة جماعية وبجمالية عند مجتمع البالغين ، وزاد عددها ؛ والبعض الآخر ، حديث العهد ، وسألوا أن يبعروا بقوة عن رفض إلتحاقهم إلى المجموع (ظاهرة الخنافس Hippie ، التي تشيخ بنشاطها التافه أو الهاشمي) أو أنهم حاولوا تعطيم النظام القائم (مثل ال provo في هولندا ... وغيرهم) وكانت هذه الصعوبات من أجل الإلتقاء لا يمكن تحاشيها .

ومن جانب آخر ، كان تقدم الطلب ، وتحسن الغذاء ، وارتفاع مستوى المعيشة قد أعطت نتائجها ، ما دام متوسط سن الفرد ، وآماله في الحياة قد ازدادت (وهذه الظاهرة يجب ألا نأخذها على أنها تراجع للحد الأقصى لحياة الإنسان ، ولكن على أساس أنها إمكانية العيش لعمر أطول بالنسبة لعدد أكبر من الأفراد) : وفي جيل واحد زاد هذا المتوسط لسن الفرد من عشرة إلى خمسة عشر عاماً في البلاد النامية ، ومن خمسة إلى عشرة سنوات في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، وتسبب في زيادة واضحة ، مجردة ونسبية ، لمجموعة من الأفراد يريد عمر أفرادها حين خمسين عاماً ، ويريدون بشوع خاص عن خمسة وستين عاماً . ولم يحدث مثل هذا التغير دون أن يتسبب في توترات . فإذا كنا الآن ، كما كنا في الماضي ، نتزوج لمدى الحياة ، فإن للمدى المتوسط للزواج لم يكن يريد منذ قرنين عن خمسة عشر عاماً (إذ أن وفاة أحد الزوجين كان ينهي الزواج) ؛ بينما يمكن الآن للحياة المشتركة للزوجين أن تمتد إلى ما يقرب من خمسين عاماً ، أى ما يصل إلى ثلاثة أضعاف من الأولى ، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانيات لخلاقات أكثر قوة يمكنها أن تترجم بواسطة الطلاق المتزايد ؛ وعلاوة على ذلك فإن زيادة وطول العمر

قد أصبح مرادفاً لزيادة إنتظار الميراث إذ أنه ، فيما مضى ، كان في وسع الفرد أن يكون يتما في سن الخامسة عشر ، ويحصل بالتالي على ممتلكاته الأسرية ، ويرث في المتوسط الآن في البلاد النامية ، فيما بين سن الخمسين والستين ، وفي الوقت الذي يكون فيه قد كون مركزه وضمن مستقبله ، فلا يمثل الإرث بالنسبة إليه سوى إمكانية إضافية للاستهلاك ؛ وأخيراً ، فمع تمكن الأفراد من إحتلال مراكز الإدارة لفترة أطول ، فإن الأشخاص الأكثر شباباً يشعرون بأنهم مكبوتين في مستقبلهم .

ومن جانبها لم تكن التغيرات الأسرية أقل قيمة ، فاتهايات تفكك الأسرة التي كانت قد ظهرت في بعض الدول منذ القرن الماضي ، زادت سرعتها ، واتسعت .

وقلت أدوار الإنتاج والأمن مما كانت عليه . فتقليدياً ، ولما لم تكن المشروعات الصناعية قد ظهرت بعد ، ولم يكن هناك سوى حرفيين بأعداد قليلة ؛ وكان الإنتاج له طبيعة زراعية بشكل أساسي ، كان على الأسرة قيل كل شيء أن تضمن لإنتاج السلع الضرورية لوجودها ، وكانت نوعيتها في ذلك الوقت تمتد ليس فقط على تمانس الأسرة ولكن أيضاً على عدد أفرادها (وكان التقدم التقني ضئيلاً ، وكان إتساع الأرض للوجود يتطلب زيادة السكان من أجل زراعتها) ؛ ولكن التصنيع ، وتنمية المشروعات والمبادلات قد حددت بشكل مستمر من دورها كوحدة إنتاج ، وأصبحت الأسرة تقال من القيام بأعباء إنتاجية ، واكتفت أكثر وأكثر بأن تعطي أحد عوامل الإنتاج ، وهو العمل . ومن جانبها فإن الدور الأساسي للأمن قد إختفى تقريباً بشكل كامل وكانت الأسرة التقليدية تقدم الأمن الطبيعي - للملجأ ، والكسوة ، والرعاية - لمجموع أعضائها ، وبخاصة لتوئلك الذي لم يصبحوا في سني العمل ، وأيضاً ، وبنوع خاص ، الأمن الاجتماعي

والنفسى) فالفرد يرغب في أن ينتمى إلى مجموعة ، ولنظام من القيم التى يشارك فيها .
ليس أعضاء المجموعة فقط . ولكن كذلك مجموع الأعالى ، لأنه يتضمن هذه الطريقة
راحته المعنوية والثقافية) ؛ ولكن ، مع أخذ المجتمع أكثر فأكثر على نفسه
غاطر الحوادث والأمراض ، وكذلك تقاعد أولئك الذين أنجوا حياة عليهم ،
مالت الأسرة إلى قصر إعطاء أمنها المادى على أطفالها ، وأصبح من الصعب عليها
أكثر وأكثر منح أعضائها الأمن المعنوى والثقافى ، وبالتالي وجد الفرد نفسه أقل
إنتباءً إلى تلك المجموعة الممثلة للقيم والتقاليد ، والقادرة على أن تمنحه
طريقة الحياة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن أدوار الاستهلاك والتعليم أصابها تطور مختلف .
فإذا كانت الأسرة من الطراز القديم وكانت تستهلك الجزء الأكبر من السلع التى
كانت تنتجها ، ممارسة فى ذلك ما يمكننا أن نسميه بالاستهلاك الذاتى ، لأن الإهلاك
الحضريين لا يمثلون سوى جزءاً بسيطاً من مجموع السكان ، ولأن للمبادلات كانت
غير نامية نسبياً ، فإن هذا الدور الاستهلاكى موجود دائماً ، وحتى زاد بشكل
ضخم : فأصبحت الأسرة ، أكثر من أى وقت مضى ، هدف طلب المنتجين الذين
يبحثون دون توقف عن إقناعها بضرورة شراء ما ليس ضرورى لها ، وتجد
نفسها ، نتيجة لحضوعها لحماية مستمرة ومسيطر ، مضطرة بدرجته أكبر ليس
فقط لإنفاق كل إيراداتها فى شراء سلع استهلاكية من كل نوع ، بل وأيضاً
للتعامل على إيراداتها المقبلة التى تحصل فى الحال على سلع جديدة . وأصبحت
ألفاظ الأسرة والوحدة الاستهلاكية ألفاظ مترادفة . أما فيما يتعلق بتكوين
الاطمئنان ، فإنه كان يخضع بشكل كامل تقريباً للأسرة بسبب عدم الاعتراف
بالروابط بين التعليم والتوسع ، وعدم وجود الإلزام المدرسى ، ولوجود عدد
صغير من المدارس ، وكأنت تتمثل فى نقل تقنيات الإنتاج المستخدمة وكذلك

نظام أخلاقي ومجموعة من القيم الاجتماعية ، الأمر الذي كان يضع عقبات كبيرة في وجه إدخال التجديد ؛ وإذا كان التعليم ، وطوال فترة الثلاثين سنة الماضية ، لم يكف عن أن يصبح مكفولاً خارج الأسرة (تأثير درجة التعليم على معدلات التوسع الاقتصادي أصبح أمراً معترفاً به ، وإمتد الإلزام المدرسي وزادت فترة التعليم ، وأصبح الغافل أكثر استعداداً لتقبل التجديد والتغييرات) ، فإن علينا ألا ننسى أن دور الأسرة قد ظل هنا يحتفظ بأهمية قائمة ، مادامنا قد لاحظنا أن الاستعدادات الثقافية للأطفال في سن الدراسة تختلف تبعاً لإلتحاقهم لهذه المجموعة الاجتماعية المهنية ، أو لتلك .

ثانياً : اختلاف التفسير :

وعلاوة على تغيرات البنيان ، أدت التنمية الاقتصادية إلى تسيير مختلف المجتمعات . وهذه التمديلات في الحركة الاجتماعية وإدخال مواقف جديدة أصبحت مولدة لتوترات .

ففيما يتعلق بتمديدات الحركة الاجتماعية نجد أولاً أن الحركة الاجتماعية قد زادت فجأة وقوة .

وفي كل مجتمع ، نجد أن الأفراد ليسوا موضوعين الواحد إلى جوار الآخر ، ولكنهم موزعين في طبقات اجتماعية ، وجماعات متعلقة نسبياً ولها مراكز متفاوتة ، وتختلف عن بعضها ابتداء من نمطين موضوعيين — الوظيفة المضمونة والدخل (ومن وجهة نظر ثلاثية عن التكوين ، والمستوى ، والإتفاق) — ومن نمط ذاتي ، وهو شعور الأفراد بانتمائهم إلى طبقة . وعندئذ تظھر الأهمية السكبري لظاهرتين في العلاقات بين الطبقات : الأولى قليلة التكرار ، وتمثل في إختفاء طبقة وأخذ أخرى مكانها أو في تعديل التسلسل الطبقي (ثورات ١٧٨٩ و ١٨٣٠

في فرنسا ، وثورة ١٩١٧ في روسيا) ، والثانية دائمة وتمثل في أن الأفراد لا ينتمون بالضرورة لنفس الطبقة طوال كل حياتهم لأنه توجد حركة اجتماعية صاعدة (بعض الأفراد ، والأسر يتمكن من ترك طبقتها الاجتماعية الأصلية لكي تنضم إلى طبقة تحتل مركزاً أكثر ارتفاعاً في السلم الاجتماعي) وهابطة (وكذلك أفراد آخرون وأمر يمكنهم أن ينقشروا من طبقتهم الاجتماعية الأصلية صوب طبقة لها مستوى أقل ارتفاعاً) في نفس الوقت ، فتسبب في تغير مستمر في تكوين الطبقة ، مدامت عملية الوصول إليها والذهاب منها لا تتوقف أبداً . ومثل هذه الحركة تلعب دوراً أساسياً في تسيير كل المجتمع ، إذ أن أعضاء الطبقة المسيطرة ، والنخبة ، ينقشرون ويسبون القيام بوظائفهم منذ الوقت الذي يرقصون فيه المنافسة (جعلهم الدخول إلى طبقتهم أكثر صعوبة مثلاً) ويكرنون وسطاً مغلقاً ، بينما النخبة الصاعدة ، وأمام عدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإدارة التي يعتقدون في جدارتهم لها ، يشعرون بالحرمان نتيجة لإبعادهم بهذه الطريقة ، الأمر الذي يؤدي إلى حالة تندهور بسرعة كبيرة أو صغيرة إلى أن تنشب ثورة ، ويقوم أعضاء النخبة الجسد بطرد رجال النخبة من مراكز السلطة .

وسرعة وأهمية الحركة الاجتماعية قد خضعتا لتغير منذ ثلاثين عاماً . فالواقع أن زيادة الانتاج القومي ، وبخاصة الانتاج الصناعي وإنتاج الخدمات ، كان قد حصل على أفراد أكثر حتى يتمكن من أن يضمن الاعضاء الضرورية (التفكير ، والإدارة ، والتنفيذ) بينما كان ظهور وتنمية الفروع الجديدة ، وتغير وزيادة مستوى النوعيات ليس فقط في الفروع الجديدة (وحيث علاقات الموظفين المؤهلين في الإدارة أو في التنفيذ مرتفعة كما هو الحال في الكيمياء وفي الكهرباء) ولكن كذلك في الفروع القديمة . أدت إلى زيادة هذا الطلب ، ولذلك فإن

طلب للموظفين أصحاب المؤهلات العليا والمسؤولين من إدارة المشروعات قد زادت وعرضت مصاب أكثر عددا هما كانت عليه في الماضي للأفراد في كل المجتمعات (التنامية أو التي في طريقها إلى النمو) ولما كان على أهمية الحركة الاجتماعية أن تتزايد، وكانت مراكز المسؤولية والإدارة كثيرة فإن الحركة الاجتماعية المساعدة قد زادت في حجمها عن الحركة الاجتماعية الباطنة، مغيرة بذلك الشكل النسبي للطبقات في المجتمع؛ وفي نفس الوقت، زادت كذلك سرعة الحركة، أي أنه أصبح في وسع الفرد أن يرتفع في السلم الاجتماعي بسرعة أكثر عما كان عليه الحال في الماضي. وتميزت سنوات الخمسينيات والستينيات بأن هذه الحركة كانت تصل إلى إرتفاع أكبر، وبسرعة أكبر.

وظهر نوعان من أنواع التوترات النوع الأول حدث بين النخبة الاقتصادية الجديدة التي شكلت المديرين الجدد والمشرفين على المشروعات (أو المبررين الاقتصاديين) وبين أولئك الذين كان معدوم الاجتماعي أقل أو كانوا قد هبطوا على السلم الاجتماعي (مثل رؤساء المشروعات السابقين الذين لم يتمكنوا من الاستمرار في نشاطهم، وأصبحوا يحتلون مراكز تابعة) وهؤلاء، وربما لتمويض، قد أخذوا على أولئك، وحلوا مسؤولية ذلك الفارق الكبير في ظروف العمل: وهكذا زادت عملية إظهار عدم اللامعة في العمل التنديدي — الإجبار الذي لا يمكن الإنسحاب منه، وطول المدة (وحتى العلاقة وقت العمل ووقت الفراغ)، وشدة التركيز، الأمر الذي يدفع إلى إعتباره على أنه يمنع إزدياد شخصية الفرد، بينما على العكس من ذلك زاد تفخيم العمل الفكري وأعمال الإدارة وعلى أساس أنه هو الذي يسمح للفرد بأن يحقق ذاته بشكل كامل عن طريق تنمية مسؤولياته وفكره الخلاق. وهذا التمارض زاد قوة نتيجة لأن أجبر أعمال التنفيذ بدت علي أنها غير كافية، إذ أنها لا تسمح بالحصول

للباشر على مجموع سلع الاستهلاك التي ينتجها الاقتصاد ، في الوقت الذي زاد فيه إنفتاح مروحة الاجور ، وبالتالي زادت إيرادات المديرين بسرعة أكثر في قيمتها المجردة . وبشكل نهائي ، فإن السهولة المتفاوتة في حجمها من أجل الحصول على سلع الاستهلاك ، وبالتالي من أجل تأكيد الوضعية الاجتماعية ، قد مثلت أصول مشاعر الحرمان والاتجاهات الاجتماعية العدوانية .

ولكن هذه المجموعة الجديدة ، والتي تسلم بهذا الشكل للشاعر المسكونة لتوئك الذين لم يصلوا إلى مستواها ، كانت هي أيضاً قد شهدت توترات في داخلها . فأولاً ، أعضاء المجموعة فيما بينهم ، ولأسباب عديدة (مثلاً العداوة بين أصحاب الدبلومات ومن لم يحصل عليها ، ولدى هؤلاء الآخرين بين ممثلي هذه المدرسة ومدرسة أخرى ، وبين مديري يفتخرون إلى فرع له نمو سريع ، وأوتئك الذين يكون نمو فرعهم بطيئاً أو يكون في تهقر ، وبين مديري للشروعات الكبرى ومديري المشروعات الصغيرة ، وبين مديري مشروعات القطاع العام ومديري مشروعات القطاع الخاص ، وبين أوتئك الذين يسكنون منطقة تعتبر مميزة وهؤلاء الذين يسكنون في غيرها وتقل عنها) يمكنها أن تؤثر على المسئولية في العمل ، وسرعة الترقية ، وزيادة الاجر ، وباختصار على الإمكانية المتفاوتة للمود على السلم الاجتماعي . وبعد ذلك ، بين كل أعضاء المجموعة وأصحاب مهلم ، إذ أنه في الأماكن التي توجد فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، لا يعتبر المديرين الإقتصاديين ، في أساس الأمر ، سوى موظفين لهم مرتب ، وتكون وظيفتهم ، ومستقبلهم ومركزهم الاجتماعي ، وبالتالي حياتهم تابعة جزئياً للغير ؛ ولما كانت سنوات الستينيات قد تميزت في دول كثيرة بزيادة التركيز . وبالتالي بإعادة تنظيم للشروعات ، ووضع جزء من أفراد الإدارة في البطالة ، فإن المديرين الإقتصاديين قد شعروا جزئياً بنصف مركزهم ، الأمر الذي دفعهم ، في بعض الحالات إلى

معارضة أصحاب المشروعات (ومع ذلك ، ونظراً للاتجاه الفردى عند أعضاء هذه المجموعة ، فإن الأمر لم يتعلق هنا إلا بمحاولات لها أهمية قليلة نسبياً) .

وأما فيما يتعلق بالمواقف الجديدة فإن التفسير المختلف للمجتمع قد أدى إلى ظهور مواقف جديدة . وهنا أيضاً نجد أن التنمية الاقتصادية قد أدخلت تغييرات هامة مدعومة بثورات قوية ، إذ أن القيم الجديدة دخلت في صدام مع القيم القديمة وظهرت علاقات مختلفة بين المجموعات .

ولقد ظهرت قيم جديدة إجبارياً في البلاد التي ترغب في التنمية . فيجب على الأهالي ، أو على الأقل على جزء منهم ، أن يأخذوا موقفاً يساعد على التنمية وهذا يعني عريضة على التحسين ورغبة أكثر سهولة في الوقت المبشر ، أو كذلك طلباً لسلع مادية من جانب الأفراد ، إذ أنه بدون هذه العريضة والرغبة ستظل السلع بدون استخدام ؛ وبعد ذلك يجب النظر إلى تغيير الموضوعة على أنها ظاهرة هادئة ، وليس على أنها استثناء ، إذ أنه بدون ذلك لن يكون ممكناً اقتراح المنتجات الجديدة الناتجة عن التقدم التقني على المستهلكين ، حتى وإن كانت أرخص في السعر ؛ وأخيراً فإنه من الواجب النظر إلى التبادل المالى على أنه الطريقة الوحيدة الممكنة أو على الأقل على أنه الشكل السائد في المبادلات ، وبدون ذلك لن يكون هناك سوق أو سيكون السوق غير كاف للإنتاج على مستوى واسع وطبقاً لآخر التحسينات التقنية . وإنشار هذه المواقف الجديدة تسبب في تغيرات عميقة : وبهذه الطريقة فإنها غيرت ، في الدول التي هي في طريق النمو ، طبيعة العلاقات بين الأفراد الذين انجسروا إلى تغيير شخصيتهم وإلى أن يصبحوا تجاراً بشكل رئيسي ، وقلبت أسس تسود فيها الصفقة البدائية (أو الإستجابة إلى كل المسائل منها كانت قبل طرحها) ونسبياً غير متحركة وحيث كانت اليوم مشاغبة للأمر . وعالمنا ستكون عاينه في القده ولم يكف عندئذ المسيطرون على هذا النظام القديم

الآخذ في التحطم عن معارضة العناصر الممثلة لاغير بينما كان التخلي عما هو مؤكده من أجل المجهول يؤدي إلى صراعات عديدة (مثال الهند وبعض البلاد العربية وحيث لا يزال الكثيرون من الأهالي لا يعتقدون في ضرورة التنمية) .

ومن جانب آخر، فإن التنمية أصبحت مرادفاً لسيطرة الثقافة العالمة، وباشتائها على التنمية وعلى تنويع الإنتاج القومي، فإنها كانت تتضمن الإستخدام الأكثر إقتصادية (أو الأكثر عقلانية) للموارد المتاحة لأي دولة ، وبالتطبيق السريع للتقدم العلمي والتقني ، فإنها كانت تؤدي إلى حتمية وضع الأشخاص المتخصصين في العلوم والرياضيات في المكان الأول ، وفي كل الدول التي كانت ترغب في تحقيق تنمية سريعة . وهذه الضرورة أدت إلى ظهور توترات عديدة : فإعادة التنظيم الجبرئ لنظام التعليم كان أكثر صعوبة خاصة وأن التخصصات الأدبية والقانونية كانت معتبرة دائماً على أنها تحتل المكانة الأكثر إرتفاعاً في سلم المعرفة، وأن أصحاب هذه المعارف لم يرضوا بالموافقة على أن يأخذ غيرهم مساكنهم ، وكان تكوين القيادات العلمية والتقنية يتم في بعض الحالات على حساب تكوينات أخرى كانت هي أيضاً ضرورية للتنمية ، ولكن بطريقة أقل وضوحاً (وبهذه الطريقة فإن أعداد كافية من الأطباء تعتبر ضحايااً للمحافظة على قوة العمل ولتجنيبها ، ورجال القانون يعملون على تسوية الخلافات فيما بين المؤسسات) ، وأدت زيادة الإهتمام بالعقلانية والثقافة العلمية إلى بدء عملية ضخمة للاقسام الإجتماعي ، إذ أن مراكز الإدارة الإقتصادية ، وحق السياسية، كان يمثلها في غالب الأمر أولئك الذين كانوا قد حصلوا على مثل هذا التكوين (ومثل المعارضات التي أثارها ما اصطلاح على تسميته بالتكنوقراطية تظهر هذا التوتر) .

هذا علاوة على أن التنمية - جهات هو ألقف المجموعات الاجتماعية أكثر اضطراباً بالنسبة لبعدها .

فن ناحية ، نجد أن العلاقات بين المجموعات فيما يتعلق باقتسام الدخل القومي قد تنوعت. فقد رأينا أن الدخل القومي كان يوزع إما بنفس سرعة زيادة السكان وإما بسرعة أكثر من زيادة السكان. وفي الحالة الأولى فإن زيادة دخل بعض المجموعات الإجتاهية لم تتم إلا على حساب مجموعات أخرى، أى عن طريق تدهور أحوالها ومراكزها المعروفة والأكثر قدماً ، الأمر الذى يستتبع وقوع صدمات عنيفة (كما يحدث في دول أمريكا الجنوبية مثلاً) ، وعلى العكس من ذلك ، نجد في الحالة الثانية أن مجموعات إجتماعية مختلفة قد تمارضت فقط بشأن مستوى تزايد دخلها ، ورفضت كل مجموعة أن يكون التحسن الإسمي والنعلي لدخلها أقل من تحسن دخل المجموعات الأخرى (مثل موظفى القطاع العام الذين دخلوا في صراع مع الدولة من أجل أن تزيد أجورهم بنفس سرعة زيادة أجور القطاع الخاص ، الأمر الذى لا يمكنه أن يحدث بدون ارتفاع المصروفات العامة ، وقام المزارعون بنفس الشيء نظراً لأن الدولة كانت تعهد غالبية الأسعار الزراعية) الأمر الذى أدى إلى ظهور معارضات جديدة.

ومن ناحية أخرى ، تطورت العلاقات مع مجموعتين. ولما كانت التنمية قد تطلبت في بعض البلاد ، وبخاصة البلاد الأوروبية ، الالتجاء إلى أيدي عاملة قوية وغير مهنية للقيام بالأعمال الأشد عنفاً والأكثر تفرزاً وفترة نظافة (الفعلة، وعمال التجارى والمناجم) والى كان العمال الوطنيين لا يرغبون فيها ، فقد تشكلت في داخل كل دولة كاملة النمو ، نوعاً من طبقة « قاع البروليتاريا ، قليلة الإجر وتميش في مدن من التصدير ، يحترقها بقية الأهل ، ولا يمكنهم في نفس الوقت الاستغناء عنها؛ وعندئذ زاد التوتر بين الوطنيين والاجانب خاصة وأن الاتجاهات القومية والعنصرية كانت دائماً موجودة (وهذه المواجهات وصلت في بعض الحالات إلى العنف المؤدى إلى الموت) وحاولت بعض الدول أن تضع تشريعاً

يحدد من توافده هذه الايدي العاملة (مثل سويسرا التي يمثل فيها العاملون الاجانب ربع مجموع السكان العاملين). والمجموعة الثانية يمكن تسميتها بمجموعة الضعفاء، وهي تخضع لضغوط من كافة الانواع، وتتميز بتنوع تشكيلها، وبعضها اصحاب دخول ثابتة زادت مواردهم بسرعة أقل من سرعة زيادة الاسعار، وأشخاص متقدمين في السن يحصلون على دخل لا يكفيهم للمعيشة، واعتنازها موزعون، وليس لهم نفوذ سياسى ولا الرغبة في التجمع، وربما حتى للدفاع عن أنفسهم، وفشلوا في تكوين قوة يمكنها أن تعارض قوى المجموعات الاخرى المنظمة والتي تعرف أنها تحتاج إليهم في تدعيم طلباتها. وهكذا نجد أن أعباء التنمية قد وقعت جريئاً على الأكثر ضعفاً، والذين يقرمون بدور الفريسة.

وهكذا نجد أنه لم يكن في وسع التنمية في الخمسة والعشرين سنة الاخيرة إلا أن تؤدي إلى ظهور توترات إجتماعية جديدة وهامة : فالتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى ومعنى يمثل تغييراً شاملاً خاصة وأنه قد اصططحت زيادة في عدد الاشخاص الشباب والمسنين الامر الذى أعطى توترات جديدة. ولم يحدث أبداً فيما مضى أن وقعت كل هذه التغيرات فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة ، ولكن لم يحدث أبداً كذلك أن مثل هذه التوترات الهامة التى اصططحتنا قد تم امتصاصها بهذه السهولة ؛ وبلا شك لم تؤد هذه التغيرات الى ثورات لان أحدا لم يسجل تدهوراً هاماً في حالته، هذا علاوة على أنه من المتقصد أن مثل هذه التوترات سوف تقل حدتها بالتراجع فى خلال السنوات التالية ، اذ أن التغيرات سوف تحدث بسرعة أقل مما كانت عليه فى الماضى - ففى أثناء سنوات السبعينيات ستقل هجرات الالهالى العاملين فى الزراعة صوب القطاعات الاخرى اذ أن عدد الالهالى العاملين فى الزراعة تقترب من حدها الأدنى المفظوط فى عدد كبير من الدول ، وسيهدد المجتمع الصناعى بهكل نهائى ، وسيعيش الالهالى فى غاليبتهم

العظمى في المدن التي تتفاوت أهميتها ، وسيجعل انخفاض نسبة المواليد مشكلة اجتماع للشبان في المجتمع أقل حدة ، وسيثبت نصيب الافراد المسنين في العدد مع الكلى للسكان ، ويحقر — وذلك التي ستحدث سترجع ليس الى عبور المجتمع من شكل الى آخر مصحوباً بارتفاع وتغير السكان ولكن الى تسييم المجتمع بحدوده نه أهالي مستقرون نسبياً في عددهم وفي تركيبهم . وفي هذا الوقت ستسكن مشكلة أوقات الفراغ والضيق هي الأكثر أهمية .

٣ - زيادة السلطة :

إذا كانت السلطة قد طمنوا فيها أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، سواء في الداخل أو في الخارج ، فإن سنوات التنمية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ قد عرفت تطورا أكثر اعتمادا : في المجال الداخلي زادت السلطة ، وإذا ما كانوا قد طمنوا فيها ، إلا أنها لم تجد نفسها أبداً في خطر ، وعلى العكس من ذلك وفي المجال الخارجي ، أدت الأهمية المعطاة للاستقلال الوطني إلى ظهور سلطات جديدة تعارض مع بعضها في صنف .

أولاً - التوترات الداخلية :

نقد أدت زيادة السلطة تجاه للمشروعات وتجاه الأفراد إلى ظهور ردود فعل طرحت تساؤلات عن معناها .

فما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمشروعات نجد أنها لم تسكن في اتجاه واحد . ورغم أنها كانت متكاملة في بعض الأحيان ، إلا أنها ظهرت على أنها متعادية ، وكشفت بذلك عن قوة للمشروعات .

وكانت العلاقات المتكاملة كثيرة ؛ سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة .

أما عن العلاقات المتكاملة بشكل مباشر ، فنجد أن الدولة قد أخذت على حسابها

بدرجات متفاوتة ما يصلح على تسميته ديمقراطية ، القطاع الخاص الصناعي .
 فمثلا في بعض البلاد الأوروبية ، إختارت نظام التبادل التجارى الذى تخلص من
 كل المعوقات ، أو التقسيم الدولى للعمل ، يرفعون أمر الوصول إلى التوازن الخارجى
 على أمر الإحتفاظ بالتوازن الداخلى ، الأمر الذى إستفبع تصديرا منتظما من
 مستوى مرتفع للمنتجات الصناعية حتى يظل للميزان التجارى دائما متزنا ، ويمثل
 فائضا إن كان ذلك ممكنا ؛ والفاظ أخرى ، حصلت تكاليف الإنتاج على أهمية
 رئيسية ما دامت السلع الصناعية البلد قد صنعت بسعر منخفض بدرجة مناسبة
 تسمح بطلبها فى الخارج ، ولما عثرت المنشآت الكبرى على أنها هى الوحيدة القادرة
 على الإنتاج بمثل هذه التكاليف ، وحملت الدولة على زيادة سرعة حركة التمر كرو ،
 الأمر الذى سمح بتحقيق إستخداما أفضل للموارد المكتشفة ، نتيجة لإختفاء
 للمشروعات المأمسية . كما أنها قد إستخدمت سياسة معينة لإدارة المشروعات فى
 القطاع العام ، وحددت أسعار بيع للمنتجات ، إما بطريقة تهدف الوصول بعدد
 فترة معينة إلى إدارة متوازنة (بدون ربح ولا خسارة) وحيث تقدم للمنتجات
 إلى المشروعات بأسعار أقل من تلك التى كانت ستحصل عليها فى حالة الإدارة التى
 تبحث عن الربح ، وإما فى مستوى تجعل مؤسسات القطاع العام ، وهى تضرر ،
 تقدم بهذه الطريقة عونا هاما للقطاع الخاص (والواقع أن عصر المشروعات الوطنية
 لا يمكن مده إلا بدعم يقدم من الدولة ، أى زيادة المهورات العامة الممولة عن
 طريق إرتفاع الربط الضرابى ، وهذا الإيراد الإضافى على بمسوح الأموال
 يعوض ربح المشروع الناتج عن تقديم منتجات بأسعار تقل عن تكاليف
 إنتاجها) .

وإما عن العلاقات المتكاملة بشكل غير مباشر ، فإن الدولة قد قامت بوضع
 سياسة إستثمار والحالة الأكثر إنتشارا فى ذلك هى حالة إستخدام زيادة الإستثمارات

العامة في وقت الأزمات ، الأمر الذي يحتفظ بالإتفاق الوطني في نفس مستوى السابق ، ويتحاشى بذلك أمر انخفاض الطلب إلى مشروعات القطاع الخاص وحجم الأرباح؛ وهناك كذلك القروض ذات الفائدة المنخفضة والأجال الطويلة؛ وكان الأكثر حداقاً هو سياسة شراء المشروعات أو التعويض نظير التأميم ، لأنه يمكن بهذه الطريقة لمديرى هذه المشروعات التي أخذتها الدولة وضممتها إلى القطاع العام أن يستندوا إلى رأسمال تقدي يمكن تحويله إلى رأسمال تقني في فروع الإقتصاد التي يكون فيها التوسع أكثر سرعة ومعدلات الربح أكثر ارتفاعاً. وعلاوة على ذلك ، فإن التخطيط قد لعب دوراً في غاية الأهمية إذ أن الدولة ، وهي تعرف التغيرات في بنيان السوق ، ومساوئها ، قد عملت على إمكانية تطوير الإقتصاد بشكل يقلل من حالة عدم التأكد التي تواجهها المشروعات ، وترجمت ذلك في خطط للتنمية الوطنية متوسطة الأجل ، وبميرانيات تنبؤية لمدة عام ، وبمخطوط على المدى الطويل لمدة خمسة عشر أو عشرين عاماً ، الأمر الذي سمح للمشروعات الكبيرة بعمل حسابات إقتصادية لها طابع عقلائي كبير. وهكذا عملت الدولة على حماية المشروعات الكبرى وعلى دعمها .

ولكن الصدام بين الدولة والمشروعات كان موجوداً ، ودائماً .

فمن جانب لم يكن لدى الدولة وسائلها الخاصة لفرض رغبتها على المشروعات الوطنية . ولم يكن هناك أى شيء يجبرها على إحترام تنبؤات الخطة ، نتيجة لارتباطها بالفروع فقط ، فمشروعات أحد الفروع النشطة لا تهتم إلى زيادة نصيبها في السوق ، وبالتالي إلى زيادة إنتاجها الأمر الذي تسبب في تجاوز التنبؤات التي وضعتها الخطة (والمثل الواضح على ذلك يتمثل في صناعة السيارات في فرنسا ، والتي وصلت في سنوات الخمسينيات إلى أهداف متوقعة بعد عام أو ثمانية عشر شهراً) ؛ وعلى العكس من ذلك فإن بعض المشروعات الراكدة أو

المتدهورة الأحوال قد عملت على زيادة إنتاجها ، حتى لا تخفق. وينفس الطريقة نجد أنها . لم تكن مجبرة على اتباع السياسة الاقتصادية للدولة : وهكذا حدث أن تنمية الإنتاج قد تسبب في إرتفاع هام في الأسعار ، وفي زيادة الواردات ، وتعايل الصادرات ، وعجز في الميزان التجاري وكذلك في ميزان المدفوعات ، واضطرت السلطات العامة ، من أجل المحافظة على التوازن الخارجي، إلى وضع سياسة للتعويق النقدي ، وهي التي أدت إلى تقليل الائتمانات والقروض ورفع أسعارها ، وكانت تهدف لتقليل طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار ، ولكن مثل هذه الإجراءات كانت لها نتائج بسيطة نسبياً على المشروعات الكبيرة ، مادامت هذه المشروعات كانت ، بحكم نسبيتها ، تحقق أرباحاً ضخمة وتقوم باستثماراتها بشكل رئيسي عن طريق التمويل الذاتي. وهكذا تفوقت سياسة المشروعات على سياسة الدولة .

ومن جانب آخر ، كانت الصدامات بين الدولة والمشروعات الدولية ذات أهمية خاصة . فالمشروع الدولي يقوم بسياسة ، كما رأينا ، من دولة لدولة ، ولكن بسياسة عالمية ، أي أنه لا يظهر أي إرتباط خاص بهذه الدولة أو تلك ؛ ولما كان يبعث عن أعلى ربح يمكن فإنه يمارس إستراتيجية عامة ويحرص على إستخدام للوارد بأكثر الطرق عقلانية . وهو يهدف دائماً لتقليل تكاليف الإنتاج ، وباستمرار ، الأمر الذي يدفعه ، وطبقاً للظروف إلى أن يوقف إنتاجه في هذه الدولة أو تلك ، وينمية نظيره ذلك في دولة أخرى (ومثال ذلك في فرنسا إقفال رمنجتون لمصانعه في كالوير وزيادة إنتاجه في ألمانيا ، وكذلك تحويل جريدة الحير الله تريديون الدولية طباعتها من باريس إلى أمستردام ثم نقل الجريدة بعد ذلك إلى فرنسا بالطائرة) ومثل هذا التوقف في الإنتاج يتسبب في البطالة أو في إلغاء تصنيع هذه السلعة أو تلك ، ويوصل في بعض الحالات إلى عكس سياسة

الدولة التي تبحث من جانبها وتحاول أن تصل إلى تنوع الإنتاج مع ضمان العمالة الكاملة، وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلاقات بين الفروع الدولية لنفس الشركة. فالمشروعات الدولية الكبرى التي تصنع عدداً كبيراً من السلع اضطرت إلى أن تركز إنتاج عدد معين من القطع في دولة معينة (اثنان لإنخفاض تكاليف الإنتاج) وأصبح على كل الفروع أن تتمون من هذا المورد وليس من سوق الدولة التي يوجد فيها الفرح ؛ ونتج عن ذلك ، في بعض الحالات ، تحويلات في مسار التجارة ، في الإستيراد وكذلك في التصدير ، وأيضاً في تحويل رؤوس الأموال بين الفروع من أجل زيادة قدرة الإنتاج في مكان معين ، وإلى حدود الإغراء على إحداث عنام توازن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمواطن فإنها قد تغيرت بعمق ، خاصة وأن زيادة سلطة الدولة قد تسببت في ردود فعل مختلفة من جانب المواطنين . فزيادة دور الدولة ، أو تقليل الحريات العامة ، قد تبحث عن عدد بسيط من الأسباب .

وكان التمييز بين الحاكم والمحكوم هو الأول والأكثر وضوحاً في كل المجتمعات (فكان البعض يقرر من أجل كل الجماعة . والآخرون يقبلون هذه القرارات وينفذونها) ، ولم يحتفظ بوضعية المحكومين إلا عن طريق الإعراف بها وإمكانية ممارسة بعض الحقوق ، وكانت الحريات العامة هي التي تعدد بممارسة السلطة . وكان تحديد الحريات العامة ، سواء أكان ذلك في مجتمع كامل النمو أو في طريقة إلى النمو ، وفي دول رأسمالية أو دول اشتراكية ، وهو الأمر الذي كان من قبل واضعاً في أثناء فترة ما بين الحربين ، قد استمر في زيادة حدته منذ خمسة وعشرين عاماً . وهكذا نجد ، ولكي لا تأخذ مثل تلك المجتمعات حيويتها كانت هذه الحريات هي الأكثر نموًا ، ومن أجل الحريات الإقتصادية

والإجتماعية ، أن حق الإضراب (وهو الحق الذى خضع دائماً لعملية تنظيم) قد تقلص بوضع إجراء خاص (توجيه إعلان مسبق إجبارى) فى الولايات المتحدة (بواسطة قانون نافث - هارتلى Taft - Hartley فى عام ١٩٤٧) كما هو الحال فى فرنسا (١٩٦٣) وخضع قانون للسككية بدرجة أكبر للتقسيات ، وتحددت حرية التجارة والصناعة عن طريق تقنين للمهن التى تحصل للدخول فى الفسرع أكثر صعوبة ، وتأميم المشروعات الخاصة ، فرض الضرائب وتثبيت الأسعار ؛ ومن أجل حريات الأفراد ، تعرض الأمن (أو مجموع الإجراءات التى تهيم الحرية الفردية) لبعض الإعتداءات (عدم وضوح الأحكام الواجب عدم القيام بها ، وإمكانية حجز الأفراد ، وإنشاء المحاكم الخاصة) ، ولم تحترم المساكن دائماً ، وفقدت الإتصالات بين الأفراد سريرتها (انتهاك حرمة المراسلات ، وازدياد حمليات التصنت الهاتفى) ؛ وأخيراً فإن حركة الفصح لم تستثنى من ذلك ، إذ أنهم قد تخلوا بدرجات متفاوتة عن الحرية الدينية ، وخضعت الجمعيات الجديدة والإجتماعات لمراقبة أكثر انتباهاً مما كانت عليه فى الماضى ، ومنع التعبير عن بعض الآراء بينما قلت حرية الصحافة باستمرار (محاكمات وفرض غرامات على بعض الصحف ، وكذلك الرقابة) .

وأسباب هذه التعديلات معروفة تماماً . وكان بعضها تقنياً فالجتمعات الصناعية التى تنمو بإنشائها لصناعات جديدة ، مثلها فى ذلك مثل المجتمع الذى يبدأ فى التصنيع تصبح مجتمعات علمية وتقنية بدرجة أكبر ، لذا أنها برغبتها فى الحصول على معدلات مرتفعة للنمو من أجل منتجاتهم الوطنية — وعلى مواردهم المحدودة أن تستخدم بالطريقة الأكثر إقتصادية ممكنة — تبعث عن الفاعلية عن طريق أن تصبح أكثر عقلانية فى كل الميادين ، فاستمروا فى عملية التخلص من كل ما ليس نافعاً أو يعطل عملية الإنتاج . وإحتل الفرد إلى أن يخضع للضرورات

التقنية ، الامر الذى إستتبع إلغاء عدد معين من مظاهر السلوك . وعلاوة على ذلك ، فإن الحكومة التى لها تقنيات (وسائل سمعية وبصرية) تسمح لها بزيادة نفوذها على المحكومين وللمعلوم يحققون بدرجة أفضل قراراتها ، قد همت ، وتبعاً لميولها الطبيعية (زيادة سلطتها) على استخدامها على مستوى كبير . وكانت الاسباب النفسية خاصة بالمحكومين : فالمواطن ، الذى وجد أن من الواجب أن يكون الإثراء هو هدفه الوحيد وبطريقة تسمح له باستهلاك السلع التى تقدم اليه ، قد استخدم كل طاقاته للوصول الى ذلك ، موافقاً بدرجة أكبر وبرضى منه على التخلي عن حريات بدته لى حالات كثيرة على أنها اعتراضات بدون قيمة كبيرة فى حياة الفرد . وأخيراً ، فإن الاسباب المتعلقة بالبلنيان ، وكانت تتمثل فى زيادة حدة تدخل الدولة منذ الحرب العالمية الاولى ، كانت قد أدت الى تنظيم أكثر صرامة للمجتمع .

وهذه التعديلات للحريات العامة تسببت فى ردود فعل عظيمة

وكان الاول من بينها يتمثل فيما سعى فى سنوات الستينيات ، بالانصراف عن السياسة ، من جانب الغالبية العظمى للأهالى . وفى عدد من الدول التى كان النمو فيها قوياً والتى زاد فيها نصيب الدولة ، اعتبر الاشخاص الموجودين فى السلطة والنظام السياسى الموجود ، من جانب المواطنين ، على أنهم المسئولون عن الرقامية وعن تحسنها فى المستقبل ؛ ولم يناقش هؤلاء السلطة الا بواسطة الكلام ، وأظهروا قلة اهتمامهم الى حد كبير بتمسكهم بالمشكلات السياسية (تنظيم السلطات ، تعيين مسئوليات الحكومة) لى ينكشفوا على أنفسهم ، ويركروا على وسائل تحسين ايرادهم ويفيدو من الاملاك المتاحة لهم . ولكن هذا السلوك لم يكن مرادفاً لعدم الاهتمام بالسياسة وبالسلطة ، بمعنى أن النسبة المتجهة للممتنعين فى الانتخابات لم تسجل إتجاها متزايداً ، ولما كان

المواطن ، وبصومه ، مطالباً بأن يؤكد لنفسه مجموعة الرجال ممارسة السلطة خلال فترة طويلة (سواء في الدول ذات النظام الديمقراطي أو تلك التي يوجد فيها دكتاتورية) ، فإنه بنفس الشيء قد حصلت السلطة الموجودة على ضمان استمرارها وعلى أن تواجه عقبات أقل ، فتمكنت من أن تزيد من هذه السلطات وتوسعها وتكتفها ؛ ومن ناحية أخرى ، علينا ألا نطابق بين الإنصراف عن السياسة وبين قلة التوترات الاجتماعية والسياسية إذ أن النمو قد تسبب في تولد هذه المظاهر (مثلاً تقسيم الدخل القومي ، والحركة الاجتماعية ، وانخفاض سعر العملة) وهي التي أثرت في حالة المجموعات الاجتماعية التي طالبت عندئذ السلطات العامة بممارسة دور الحكم . ولذلك فإن التوترات الاجتماعية الجديدة قد أعطت تأثيراتها في الميدان السياسي ، ووجهت العلاقات بين الحاكم والمحكوم صوب أناسط جديدة .

وكان النمط الثاني رد الفعل هو ذلك الرفض الذي أخذ في بعض الحالات مدى قويا وتمثل في صراع ضد السلطة التي اعتبرت هل أنها قاهرة إلى حد كبير ، وبطريقة محاولة وضخ أخرى في مكانها تعطى مكاناً أكثر الحريات الفردية . ونسج جزء كبير من الأهمالي أقلية حين حانت الظروف ، أي حينما ظهرت الحالة الاقتصادية على أنها متدهورة : وكانت هذه هي الطريقة التي رفضت فيها السلطة بقوة في الشرق (ثورات العمال في برلين في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وفي برزنان في بولندا في عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ثم من جديد في بولندا في عام ١٩٧٠) وكذلك في الغرب (حركات الإضراب في فرنسا في عام ١٩٤٧ وفي عام ١٩٤٨ ، وأحداث شهر مايو ١٩٥٨ ومايو ١٩٦٨ ، وحركات الإضراب من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ في إيطاليا) وفي البلاد الآخذة في النمو ، كما حدث في النرويجين من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٥ ، وحركات اللاوطن في كينيا في بداية سنوات الخمسينيات ، وممارسة توپاماروس Tupamaros للحرب العصابات في

المدن في أوروغواي منذ عام ١٩٦٣ ، والمراكز الثورية وحركات خروب العصابات في أمريكا اللاتينية في سنوات الستينيات . ولكن إذا كنا قد رأينا تغيير بعض الرجال أو المجموعات الحاكمة ، فإننا لم نسجل أبداً أى تغيير عميق في النظام السياسى (والاستثناء الوحيدة لذلك كانت هي ما حدث في كوبا في عام ١٩٥٩ وفي شيلي في عام ١٩٧٠) ، وعلى الأكثر منحت بعض الحريات في بعض البلاد التي كانت موجودة فيها من قبل ذلك ، وحيث كانت قد خضعت لتجديدات هامة ، ولكن دون العودة إلى الحالة السابقة . وفي حالات أخرى ، لم يكن الرفض إلا نوعاً من الصراع من أجل السلطة ، دون وجود نية التغيير ، فحاول مجموعة من الرجال أن تأخذ مكان ذلك الذي يحتفظ حالياً بالسلطة وبالقوة ، وفي خلال خمسة وعشرين عاماً انتشرت للغزوات كما كان عليه الحال في الماضي ، وكان الفارق أن الانقلابات التي نجحت وسالت فيها دماء قليلة كان عددها كبيراً نسبياً في تلك الدول التي كانت قد وصلت منذ وقت قصير إلى الاستقلال السياسى والتي لم يكن أهلها قد عرفوا فيها معنى سوى تجربة محدودة من الحرية ، وتحتل إفريقيا ودول الشرق الأوسط للسكان الأول في هذا الشأن .

ثانياً - عدم الوضوح الخارجى :

لم تظهر التوترات السياسية فقط في داخل إحدى الأمم ، بين الدولة ، والمجموعات والمواطنين ، ولكن كذلك بين أمة وأمة أخرى . وهنا أيضاً ، بين دولة مكتملة النمو ودول في طريقها إلى النمو ، أو بين دول مكتملة النمو وبعضها ، وكان عدم الوضوح موجوداً إذ أن محاولة الحصول على الاستقلال كانت قد ظلت بلا جدوى .

فبينما يتعلق بالعلاقات بين الدول النامية والدول المتكاملة النمو ، فنجد

أنه إذا كانت الدول المستعمرة قبل الحرب العالمية الثانية قد حصلت كلها تقريباً على إستقلالها السياسى منذ نهاية ستينيات وحتى بداية سنوات الستينيات ، فإن الامر لم يكن كذلك بالنسبة للسجل الإقتصادى .

فعالية إنهاء الاستعمار قد أدت إلى تفتيت العالم الثالث وإلى زيادة المعارضات بين الدول النامية والدول المكتملة النمو .

والظروف التى ساعدت على سرعة عملية نهاية الإستعمار يمكن تجميعها بسهولة . فكان بعضها تنسياً (مثل الاعتقاد المتزايد فى فوائد الإستقلال السياسى من أجل حل مجموع المشكلات الإقتصادية ، والاعتقاد الذى يميل صوب مزايى النظام الاستعمارى عند الشعوب التى قامت بالإستعمار ، وفقدان الرجل الأبيض لحيته نتيجة المآسى التى وقعت له فى آسيا ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها) ، وكانت الأخرى سياسية (وعود الاستقلال الذاتى التى أعطتها الدول المستعمرة فى أثناء الحرب للشاركة المتزايدة فى مجهود الحرب ، والضبط الذى كانت تمارسه الدول التى كانت تقليدياً معادية للاستعمار والتى كانت تأمل بهذه الطريقة فى زيادة سيطرتها الإقتصادية على دول جديدة أقل حماية ، والصراع الأكثر عنفاً من جراء كبير من أهالى البلاد المستعمرة) ؛ ومع ذلك ، فإنه لا يبدو أن الأسباب الإقتصادية (أخذ الأسواق الداخلية مكان الأسواق الخارجية كدور التمويل ومكان للتوزيع) قد لعبت ، إذ أن النمو الإقتصادى للبلاد الغربية لم يبدأ بالفعل إلا فى عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وهى الفترة التى كانت حركة إنهاء الاستعمار قد تمت فيها بالفعل إلى حد بعيد . وعندئذ أخذت هذه الحركة مكانها فى عدد بسيط من السنوات إما سلبياً (مثل الهند والممتلكات الإنجليزية ، وجزء من الإمبراطورية الفرنسية السابقة عند نهاية سنوات الخمسينيات) وأما عن طريق صراعات طويلة أو قصيرة نسبياً (هولندا وبممتلكاتها السابقة

في جنوب شرق آسيا ، وإنجلترا في كينيا وفي ماليزيا ، وفرنسا في الهند الصينية وفي الجزائر) دون أن ننسى أن خروج المستعمرين قد تلاه في بعض الحالات إمبرارات بين قطاعات من السكان (الهند والباكستان في عام ١٩٤٧ ، والسكوتو في عام ١٩٦٠ - ١٩٦١) . وعند نهاية سنوات الستينيات كانت كل المستعمرات السابقة (وباستثناء المستعمرات البرتغالية) قد أصبحت دولا مستقلة سياسياً .

ومع ذلك ، فقد إصطحب إنهاء الإستعمار هذا زيادة للتوترات بين الدول المتخلفة والدول المكملة للنمو ، وتقسيم العالم الثالث . ونرى ذلك عند فحص مشغوليات المؤتمرات التي عقدت منذ عام ١٩٥٥ حتى وقتنا الحاضر . وكان المؤتمر الدولي الأول للشعوب التي تخلفت من الإستعمار قد انعقد في باندونج (أبريل ١٩٥٥) وأظهر التناقضات للوجود بينها أكثر من الروابط ، وأوصى بالمفونة التقنية فيما بين الدول المشتركة ، وكذلك باتخاذ سياسة مشتركة بالنسبة للترول ؛ ومؤتمر القاهرة (ديسمبر ١٩٥٧ - يناير ١٩٥٨) كان يرغب في أن يكون مؤتمراً للشعوب ، ولكنه تميز بغياب دول كثيرة ، وانتهى بتأكيد مبادئ باندونج وكذلك بطلب تأمين الموارد الطبيعية لبلاد آسيا وإفريقية ؛ ومؤتمر أكرا الأول (أغسطس ١٩٥٨) جمع الدول الإفريقية ، وأعلن أن إفريقية للأفريقيين ، وكان له صدى صغيراً ، ولكن المؤتمر الثاني أو مؤتمر الشعوب الإفريقية (ديسمبر ١٩٥٨) ، كان جسدياً أحماله يتمثل في الثورة بدون عنف على الاتجاه الإستعماري ، والتسلطية (الأمبريالية) والاتجاه العنصري ، والاتجاه للقبائل ، وكذلك فإن أمر إعادة النظر في الحدود واتحاد الأقاليم قد أعطى أصداء بعيدة خاصة وأنهم قد درسوا فيه فكرة إنشاء سوق مشتركة إفريقية - آسيوية (نلاحظ أنه في هاوند ، في شهر يوليو ١٩٦٣ وقعت دول السوق المشتركة على

اتفاقية مشاركة مع ثمانية عشر دولة إفريقية بإدوين بذلك السوق المشتركة الأوروبية الإفريقية) ؛ ثم مؤتمرات إفريقية أخرى كان هدفها تحقيق توسيد إفريقية ، انعقدت في كوناكري (أبريل ١٩٦٠) ، وأديس أبابا (يوليو ١٩٦٠) ، ومنوفيا (يوليو - أغسطس ١٩٦٠) ، وتونس (أغسطس ١٩٦٠) ، والقاهرة (مارس ١٩٦١) ، وبافراد (سبتمبر ١٩٦١) ، وموشي (فبراير ١٩٦٣) ، وأديس أبابا (مايو ١٩٦٣) ولكنها لم تصل إلى شيء ما ؛ وأخيراً انعقد في هافانا في شهر يناير ١٩٦٦ مؤتمر تضامن شعوب آسيا ، وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، الذي جمع قادة الحركات الثورية في العالم كله ، وأعلن الكفاح الثوري للشعوب المهضومة ، وكذلك المؤتمر الأول للمنظمات الأمريكية اللاتينية للتضامن والذي ركز على مشكلات حرب العصابات .

ولم تطور الأحوال الاقتصادية دوراً رئيسياً في تغيير وفي تنمية هذه المعارضة .

وكانت الدول التي خرجت من تحت سيطرة الاستعمار ، والدول الآخذة في النمو ترغب في تنمية مبرمة ومنظمة ، تخضع ، فيما بين غيرها من العوامل ، لدى الإستثمار ، وبالتالي لمصدر إدغار وافر ومنظم الأمر الذي يعتمد ، ونتيجة لقلة أهمية الإدغار الخامس ، على إدغار الشركات (وكانت في غالبيتها أجنبية) والإدغار العام ، وكان نفسه يعمل مع أهمية ولانتظام الصادرات مادامت أرباح الشركات كانت تنتج عن حجم الواردات والصادرات والإدغار العام من فرض الضرائب على التجارة الخارجية ولكن يبدو أنه ، منذ نهاية حرب كوريا ، كان هناك تدهوراً لدى مبادلات هذه الدول ، أي أن تطور أسعار السلع التي هي مادة التجارة الخارجية كان قد وضع في غير صالح هذه الدول ، وواجهت الواردات الكبيرة وبأسعار مرتفعة صادرات رابدة ولها أسعار منخفضة . وعند

الإستيراد ، كان تشغيل التقدم التقنى فى البلاد المصنعة لا يترجم بتقليل سعر السلع المنتجة ، ولكن بزيادة دخل الأهالى ، بينما كانت الشركات الأجنبية ، التى تستورد ولها شبه الاحتكار الكامل تقريباً للبيع ، يمكنها أن تزيد أسعارها ، وكان فى وسع طلب المنتجات المصنعة الأجنبية من أجل الاستهلاك أن تظهر جهوداً كبيراً خاصة وأن جزءاً من الأهالى الأكثر ثروة كان يحاول تقليد طريقة حياة أولئك الموجودين فى البلاد المصنعة ؛ وعند التصدير ، أدت التحسينات التقنية إلى الوصول إلى إنتاجية أفضل للواد الأولية المستخدمة أو إلى إحلال المنتجات الصناعية محلها ، وبالتالي إلى طلب أقل ، واحتفظت بمعدلات الأجور فى مستوى ضعيف نتيجة لأهمية العرض القوي للأيدى العاملة بينما كان المشترون الأجانب للسلع الأولية يواجهون عدداً كبيراً من المنتجين الوطنيين ، فأصبحوا يسيطرون على قوة تفاوضية أكبر ، الأمر الذى أدى إلى ضعف الأسعار . وهكذا فإن الدول الآخذة فى النمو قد خضعت دائماً وإلى حد كبير للدول المكتملة النمو من أجل نموها ، ولم يصحب الإستقلال السيامى إستقلالاً اقتصادياً .

وأكثر من ذلك . فإن الحلول المقترحة قد ظهرت على أنها غير كافية أو لا يمكن تطبيقها . وكان بعضها الذى قدم فى مؤتمر جنيف فى عام ١٩٦٤ (والذى رجعوا إليه فى مؤتمرات دلمى ١٩٦٦ ، وسانثياجو ١٩٧٢) قد نصح بالاحتفاظ بالقدرة الشرائية الكاملة للواردات التى يحصلون عليها عند التصدير ، ومن أجل ذلك البدء فى عمليات تمويل موعضة (تكون موضوع مفاوضات بين حكومة وأخرى) من البلاد الصناعية صوب البلاد الأولية ، ولكن الأمر كانت تواجهه صعوبات عديدة فى التطبيق ، إذ أن تقرير حجم التمويل يمكنه أن يتغير طبقاً للمزج المتبع . وطالب آخرون بتطبيق نقدية المنتجات الأساسية ، أى إنشاء بنك للاستقرار يكلف بشراء وبيع المنتجات الأساسية (الأمر الذى يؤدي إلى

تكوين مخزونات مخايذة وتثبيت سعر المنتجات) وكذلك إصدار حملة عالمية (مضمونة بمخزونات هذه المنتجات) والذي سيدفع جميعها الإنتاج و بطريقة أن الدول التي ترغب في هذه العملة يمكنها حملها؛ وهنا أيضاً ظهر أن صعوبات التطبيق كانت عديدة . وأمام هذه الصعوبات كان الحل الوحيد الموجود أمام الدول الآخذة في النمو هو الاحتفاظ بالحالة الموجودة والاعل في أن معدلات زيادة اجمالي الانتاج الوطني للدول المكتملة النمو سستؤدي إلى إرتفاع الواردات وبالتالي صادرات الدول الآخذة في النمو . وهذا الخضوع والتبعية الاقتصادية لم يقل ، وزاد من إحياء التوترات بين الدول الأحدة في النمو والدول المكتملة النمو .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المكتملة النمو فإن التوترات بين السلطات قد وضعت في كل من الغرب والشرق .

ففي مجموع الغرب تسببت التعديلات التي أدخلت على الاستقلال الإقتصادى في ردود فعل مختلفة ، ولكنها كانت معتدلة .

وزادت السيطرة الأمريكية بدون توقف بطرق مختلفة قلت بطرق متوازية من الاستقلال الإقتصادى للدول الأخرى . وهكذا تمكن إقتصاد الولايات المتحدة ، بدورة في مركز الإتصالات المستقلة ، من أن يعطى للنفمة التي تفاوتت في حجمها للحجم ولسعر صادرات وواردات الدول الأخرى ، وكذلك بالنسبة لنشاطهم الإقتصادى ؛ ودفعت سياسة استخدام الدولار كعملة رئيسية وعملة إحتياطى بالدول الأخرى إلى ألا تكون لها سياسة ، في الشؤون المالية العالمية ، سوى تلك التي ترسمها الولايات المتحدة ؛ وإثرت المشروعات الكبرى العالمية التي حصلت ظالمة ييوها الكبرى على الجنسية الأمريكية باستراتيجيتها على المستوى العالمى في التنويع الصناعى للدول ؛ وترجمت الإستثمارات الخارجية بواسطة

تتميتها ، وبخاصة في أثناء سنوات الستينيات ، بشراء المشروعات الأكثر أهمية في بعض المروع ، وبالتالي بإحلال سلطة أخذ قرار أجنبية ، يمكنها أن توجه الإنتاج في هذا الإتجاه أو ذلك ، مكان سلطة أخذ القرار الوطنية ؛ وواجهت عملية إدارة المجموع المالى ومعدلات الأرباح بواسطة السلطات العامة من أجل القيام بسياسة توسع أو تعديل التركيب ، مصوبات من جانب تغييرات الاحتياطي المالى وتأثير الدولارات للطروحة في أوروبا ؛ وأدى تطبيق التحالف العسكرى إلى تخطيطية متزايدة في التسليح ، وبالتالي إلى زيادة تصدير المهمات الأمريكية ، وزاد من مصوبات تنمية صناعات التسليح الوطنية ؛ وجاءت تخطيطات النقل الجوى عند نهاية الحرب (مؤتمر شيكاغو في عام ١٩٤٤) لىكي يسمح بتزود شركات الطيران من صناعة الطيران الأمريكية ويمثل بذلك عقبة في سبيل تنمية صناعات الطيران المدنى الوطنى ؛ وأخيراً ، فإن التقدم جميع على هجرة العلماء قدممثل عجزاً بالنسبة للبحث العلمى والتقنى . وبذلك الشكل تأثرت كل الدول المتكاملة النمو بدرجة متفاوتة في شدتها بالنسبة لإستقلالها الإقتصادى .

ولم تنجح المحاولات التى بذلت من أجل مواجهة هذه الحالة . وكانت قد بدأت عند نهاية سنوات الخمسينيات وكان الوقت متأخراً (ولم يكن من المستطاع أن يكون خلاف ذلك ، إذ أن الدول المتكاملة النمو قبل الحرب كانت قد تمحطت في عام ١٩٤٥ - فرنسا ، وإنجلترا - أو تمحطت وهزمت - ألمانيا ، واليابان ، وإيطاليا - ولم يكن من المستطاع القيام بعملية طمن ضد الدولة التى كانت تسهم في عملية نهوضها ؛ وعلاوة على ذلك ، كانت هذه الدول قد دخلت في عملية التجديد الضرورية بالنسبة لتنميتها وفى بعض الحالات في عملية لإنهاء الاستعمار التى تفرغت لها تماماً ؛ وأخيراً فإن سنوات الحرب كانت قد أظهرت أهمية تنبيه الإبعاد وحيث ظهر أنه لا يمكن لأية دولة أن تدعى بممارسة دور

عالمى إن لم تكن «دولة قارة» وكانت قليلة الأهمية . وهكذا اضطرت إنجلترا ، المنافس الرئيسى للولايات المتحدة إلى أن تخفض مرتين قيمة الجنيه الاسترلى (١٩٤٩ و ١٩٦٧) وإلى أن تقلل من دورة كعملة إحتياطى باتفاقيات بال (١٩٦٨) ؛ واضطرت ألمانيا إلى أن تعيد تقييم عملتها بالنسبة للدولار (١٩٦١ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣) متحملة وحدها نتائج تحسين أوضاعها ؛ وفرنسا ، بعد أن عملت طوال سنوات الستينيات على إتباع سياسة تحويل إحتياطياتها من الدولار إلى الذهب ، بطريقة تودى إلى تقليل إحتياطى الذهب الأمريكى وإلى زيادة الفارق بين هذا الإحتياطى وبين ميزان الدولار الموجود فى العالم من أجل التسبب فى إصلاح نظام المدفوعات الدول وحيث سيكون على الولايات المتحدة أن تحتل مكاناً أصغر ، اضطرت إلى أن تعرض فى بضعة أيام مراقبة النقد حين تسببت أحداث شهر مايو ١٩٦٨ فى تحويلات هامة لرؤوس الأموال مسوب الخارج وفى تقليل إحتياطى التبادل بنسبة تويد على النصف ، ثم إلى إعادة تقييم الفرنك (أغسطس ١٩٦٩) ؛ وأخيراً ، فإن دول السوق المشتركة لم تصل أبداً إلى القيام بسياسة مشتركة تجاه الولايات المتحدة .

ومن ناحيتها ، مثلت مجموع دول الفرق موقفاً مشابهاً ولكنه أدى إلى توترات أكثر خطورة .

فقد ظهرت سيطرة اتحاد الجمهوريات السوفيتية بقوة منذ نهاية الحرب ووصلت فى التو إلى أكثر النقاط إرتفاعاً ، بعد أن كانت قد إستخدمت كل الوسائل الممكنة : وهكذا بدأت بسرعة كل التغييرات لظروف الإنتاج وبشكل يجعلها مشابهة لتلك الموجودة فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية (مثلاً فى ألمانيا الشرقية) بدأ الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٦٢ كانت التمارينات تستغل ٨٥٪ من المساحة المزروعة ، بينما كانت المشروعات التى أدخلت إليها

الاشتراكية تمثل في عام ١٩٦٤ نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي) وكانت عملية الإستيلاء النوعي على جزء من المحصول أو الانتاج ، وتفكيك جزء من الطاقة الصناعية ، وإنشاء شركات إستغلال مشتركة كانت تصدر المنتجات صوب إتحاد الجمهوريات السوفيتية ويدفع ثمنها بأسعار منخفضة في الوقت الذي كانت فيه السلع الواردة من إتحاد الجمهوريات السوفيتية تفرض لها أسعار مرتفعة . واستخدمت بعد ذلك وسائل مختلفة : فصناعة الدول الشرقية ، خضعت إلى حشد بعيد لإتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يتعلق بنشاطها ، وظل الإتحاد هو المورد الرئيسي لها بالنسبة للمواد الأولية ، واستمرت عملية محاولة تخصيص المواد تبعاً لهذا الإنتاج أو ذاك دون توقف منذ بداية سنوات الخمسينيات ، وكذلك عملية تنسيق التخطيط ، الأمر الذي كان يعادل محاولة تثبيت أهمية مسؤولية كل منها ، وبالتالي تنويعها وتنوع ثقلها الإقتصادي ؛ ولعب التحالف العسكري دوراً هاماً كما حدث في الغرب ، ما دام توحيد أنماط التسليح يفترض أن تقوم دولة واحدة بتوريد المعدات للدول الأخرى ، وتمنع بذلك تنمية صناعة المعدات العسكرية وكذلك الأبحاث في الموضوعات العسكرية التي يمكنها ، بعد ذلك ، أن تستخدم في الصناعة . وعلينا ألا ننسى أن التغيير الكامل للوضعية القانونية لوسائل الإنتاج قد ضحبه التخلص من أصحاب هذه الوسائل ، وأن رجالاً جدد قد أخذوا مكانهم ، وكذلك أيديولوجية مختلفة ، ولم يكونوا راغبين (وعلى الأقل في أثناء فترة معينة) في إتخاذ سياسة مخالفة للسياسة التي وضعها إتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وهذا الخوض الإقتصادي لم يتم محاربته بنفس الطريقة التي وقعت في الغرب ، خاصة وأن مجموع أمم الشرق كانت دولاً مهزومة ، وكانت يتعاملها مع ألمانيا في أثناء الحرب ، قد تبعها في مصيرها واحتلتها قوات إتحاد

الجمهوريات الديمقراطية ، وهذا الموقف قد بنى عليهم طوال هذه الفترة ؛ وعلاوة على ذلك فإن طاقاتهم الاقتصادية ودرجة تنميتهم ، والتي كانت في بعض الحالات غير كافية ، كانت تمثل عبءاً أمام كل محاولة للاستقلال ، بينما كانت المشاركة ، من الناحية الأيديولوجية ، في نفس الاعتقاد — أى أنه لا يمكن أن تكون هناك سوى حقيقة واحدة ، وطريق واحد يوصل للاشتراكية — تمثل وحدة . ومع ذلك ، فإن التوترات بين الديمقراطيات الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفيتية كانت هامة ، وعلى العكس مما كان البعض يعتقدونه ، ظهرت بعد نهاية الحرب بقليل ، وعن طريق عمليات تطهير القيادات للسيرة وبدعوى الحيانة (قضية راجك Rajk ، وقضية سلافسكى Slansky) ثم بنوع خاص عن طريق ماسمسية ، بالإشفاق ، البرجوسلافى (فتركت يوجوسلافيا في عام ١٩٤٨ المجموعة الاشتراكية لكي تنشئ اشتراكية وطنية مؤسسة على التفسير الذاتى) ؛ ثم لاحظنا في أثناء سنوات الستينيات ، وبعد موت ستالين ، مظاهر مختلفة (تمرد في براين الشرقية في شهر يونيو ١٩٥٢ ، وهبة ثورية في بولندا وفي المجر في عام ١٩٥٦) والتي باضافتها إلى عملية تغيير هيكل النظام الستالينى وإلى الصدام الصينى الروسى ، انتهت إلى نظرية التعايش السلمى بين الشرق والغرب ، والاعتراف بوجود طرق مختلفة في بناء الاشتراكية ؛ وأخيراً ، فإذا كان الإتجاه صوب إستقلال أوسع قد توجس ، في سنوات الستينيات ، بالبطء في تطبيق نظام تقسيم العمل ، وبعدد دخول الديمقراطيات الشعبية فى هذا الطريق إلا بتردد كبير (مثل رومانيا الواضح) فإنه من الواجب عدم تناسى أنه كانت هناك رغبات قوية من أجل الاستقلال ، وأنها قد هوجبت بسرعة التدخل الروسى فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ وظهور نظرية السيادة المحدودة .

وهكذا نجد أن عملية التنمية ، بسرعتها وإنشاعها ، قد تسببت فى حدوث توترات هامة وجديدة فى كل المجتمعات .

وبقلبها الأنشطة الموجودة ، وبتسببها في ميلاد أنشطة جديدة ، نزع
جزء من الأمان من مشغولياتهم التقليدية ، وأجبرتهم على القيام بعمل جديد ،
والقيام بمهنة جديدة ، وأخذ شخصية جديدة ، والتخل عن معتقداتهم ومبادئهم
ومواقفهم ، وأخذ غيرها ، وترك أمن إقتصادى معين ، وكذلك أخلاق وثقافى ،
من أجل المخاطرة وعدم التأكد ؛ مغيرة الممارعين ومحولة لإياهم إلى مجال صناعة ،
وأبناء الريف إلى سكان مدن ، وجعلت كل يترك عمله إلى عمل آخر ومن مدينة
لاخرى ، وجعلت من الأفراد مهاجرين مستديمين وبدون جذور . وعلاوة على
ذلك فإنها تسببت ، وبالتقدم الذى صاحبها ، فى تغير عنيف فى بنية وتسيير
المجتمع ، ومولدة بذلك توترات أخرى : وترجمت تحسن الأحوال الصحية ،
وزيادة إرضاء ظروف التنفيذ ، وتحسن ظروف الحياة بنسبة مئوية أكبر من
الأفراد الشباب والمتقدمين فى السن فى مجموع السكان ، وبالتالي فى زيادة
التوترات بين مجموعات السن المختلفة ، وفى عداوات زادت حدتها عن طريق
المنافسات من أجل إحتلال الوظائف الجديدة الناجمة عن زيادة تنويع الأنشطة .
وكل فترة لتغييرات إقتصادية هى بالضرورة فترة لتغييرات إجتماعية ، وهنا نجد
أن الإحتفاظ بالتوترات فى نطاقات محتملة كان يرجع جزئياً إلى تحسن الأحوال
الإقتصادية .

ولكن التوترات الإجتماعية المتعلقة بالسلطة ، وحتى إذا ما كانت أقل
ظهوراً ، قد أخذت شكلاً مهماً كذلك . فالواقع أنه على المستوى الداخلى ، قد
إحتفظت الدولة والمؤسسات بعلاقات غير ثابتة وواضحة ، فكانت فى بعض
الأحوال عدامية ، وفى بعضها الآخر متكاملة ، ونجمل من سيكون من بينهما
الذى يسود فى المستقبل ، ويؤدى الأحر إلى أن نقسمال عن دور الدولة ، وهذا
السؤال أساسى ، خاصة وأن العلاقات بين الدولة والمواطن قد تغيرت بعمق حتى

وإن كان ببطء ، ويمكننا حتى من أن نقول ، بطريق ملثوى ، أن الاعتمادات على حريات الأشخاص ، والتي سهلتها الآليات الحديثة ، قد تزايدت ، وأن الديالكتيكية بين الدولة والمواطن قد مالت صوب ترك مكانها للعلاقة بين السلطة والرعية . ونفس زيادة السلطة نعهدا على الصعيد الخارجى ، إذ أن العالم قد أصبح أكثر نظاماً ، وله تسلسل : فالدول التي في طريقها إلى النمو والتي تجد صعوبات كبيرة من أجل التصنيع ورفع مستوى حياة شعوبها قد خضعت اقتصادياً ، وإلى حد بعيد ، للدول المكتملة النمو وأكثر من الماضى ورغم استقلالها السياسى ؛ والمجموعات الرأسمالية والاشتراكية تقوم بتسييرها دولة زعيمة ، تحاول بوسائل مختلفة أن تحتفظ تحت سيطرتها بالدول التي تدخل في مجموعتها . وفي كل الحالات ، فإن ردود الفعل ، والتي كانت حادة في بعض الحالات ، ونشأت عن هذه الزيادة في السلطة ، كانت هي ردود فعل تمثل فقدان الأمل ، وفخسات .

خاتمة الباب

من السهل علينا أن نلاحظ ، في التطور الإقتصادي والاجتماعي للعالم ، في خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة ، اتجاهين ، الواحد تم الإعداد له في خلال الفترة السابقة ووصل إلى إزدهاره الكامل الذي أعطاه بهذا الشكل خصائصه الأكثر وضوحاً ، والثاني تأكد ببطء ، ولكن كل يوم بدرجة أقوى ، ويعلم عن السنوات المقبلة .

وكانت الفترة الممتدة من نهاية الحرب حتى وقتنا هذا هي فترة تنمية إستثنائية إذ أنه لم يحدث أبداً أن عرفت إجماليات الإنتاج القومي مثل معدلات هذه التنمية منذ ما يزيد على قرنين وهي الفترة التي بدأ فيها التصنيع ، ولا شاهدنا تطبيق مثل هذا العدد من التجهيزات التي أدت إلى مثل هذا التغيير في الإقتصاديات ، ولا ارتفاع الدخل الفعلي للفرد يمثل هذا المستوى ؛ بنفس الطريقة فإن تقسيم العالم قد قلت حدته ، وأخذت مجرىثان في تمايش سلبى نسبي مكان الدول الجديدة التي كانت تتصارع فيما بينها من أجل الوصول إلى السيطرة العالمية . وتتميز هذا الجول بالرغاء والسلام ، وكان كل منهما يعمل في صالح الآخر .

ولكن ظاهرات جديدة تراءت أهميتها مع مرور الوقت . فكانت التنمية قد نتجت عن تركيبة إستثنائية لعدد من العوامل ، ولذلك فإن الاحتفاظ بها في المستقبل يتوقف على إستمرار تطورها ، إذ أنه بدون ذلك (بالنسبة للسكان مثلاً) لا يمكنها أن تستمر بنفس المرحلة التي كانت لها في الماضي ؛ والنظم الإقتصادية شهدت تغيرات ستزايد حداثتها ؛ وظهرت إنقسامات جديدة ومعارضات مختلفة (بين الدول المستعملة للنمو والدول الآخذة في النمو ، وبين

المجموع الرأسمالي والمجموع الإشتراكي ، وبين البلاد المكنتلة النمو في كل مجموع (مجموع) ولم تعط أي ميل نحو تخفيف حدتها ؛ ونشأت توترات إجتماعية جديدة وتسببت في مواجهات هامة دون أن تمثل أي إنجاء نحو تخفيف حدتها .

وكانت سنوات السنينيات بداية للعبور الصعب من عالم ما بعد الحرب إلى عالم لا يعرف أحد تماماً ماذا سيكون .

البَابُ الثَّانِي

العالم الصناعي الغربي

الفصل السادس

أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ - ١٩٥٠ (١)

في الوقت الذي كانت قوات الحلفاء تم فيه القضاء على آخر مقاومة العدو ، طرحت لدى المنتصرين والمؤمنين ، مشكلات التحول. وعلى مستوى كبار الحلفاء الغربيين ، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، كانت هذه المشاكل ، مع تمقيدها ، لا تزال محدودة : فكان السور من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم لا يهدد المؤسسات السياسية ، حتى وان كانوا يطنون من قبل ، ومنذ صيف ١٩٤٥ أن قادة الحرب لن يكونوا هم مسيرى السلم . وتوفى روزفلت Roosevelt في ١٢ أبريل ، وأبعد تشرشل Churchill من السلطة في ٥ يوليو .

وفي أوروبا الغربية الحرة ، كان الموقف أكثر دقة . فلم يكن من السهل التنبؤ بما إذا كانت عودة الحكومات اللاجئة الى لندن ستسمح بإعادة بسيطة وحادية للنظم السياسية السابقة ، أو إذا كانت أساسيات الاحتلال ستطرح مسألة القيادات والنظم في نفس الوقت . وفي الدول المهزومة ، كان الفراغ السياسي الناتج عن إنهار النظم الشمولية يؤدي من خطورة الحالة والتي كانت المعارك ، وعمليات التخريب والفرار الجنون للسكان قد جعلوها مأسوية .

ولكن فيما وراء هذه المشكلات المباشرة ، ظهرت في كل مكان آمال جديدة من أجل الأمن وضمان الممتلكات . وكانت أقل جدة ، في الواقع ، إذا ما حكتنا إليها في ضوء الإصلاحات التي كانت قد وقعت في زيلندا الجديدة منذ نهاية القرن

(١) كتب هذا الباب Georges Dapaux أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة بوردو III.

للتاسع عشر ، ثم في أثناء سنوات الثلاثينيات ، مع محاولات القانون الجديد ، وبخاصة مع ردود فعل الأوساط البريطانية الحاكمة مع مشروع بيفريدج Beveridge الشهير . وهذا التنبيه في لفشغوليات أدى الى انتشار فكرة دولة الرخاء Welfare State ذلك التعبير الذى خلقه الأيجلوسكسونيون في مواجهة دولة الحرب Warfare State الخاصة بألمانيا النازية . وستكون دولة الرخاء هذه هى الدولة التى ستحاول فيها السلطة ، بالمعزى المؤكدة ، وبالوسائل والإجراءات الخاصة بالإداره ، أن تعدل من تحرك القوى الاقتصادية في اتجاه ضمان الموارد الخاصة ، وتقليل مخاطر عدم الأمن ، ووضع مجموعة كاملة الى أكبر مدى من الادارات الاجتماعية على أعلى مستوى في خدمة الجميع .

ولا شك في أن ظهور فكرة دولة الرخاء هى أكثر المظاهر أهمية في فترة ما بعد الحرب بالنسبة للدول الغربية . ودراصة جادة للتقويت تظهر أن المحرك في هذا الميدان لم يكن هو الولايات المتحدة الأمريكية (فشروعات الرئيس الجديد التى عرضت في برنامج من ٢١ نقطة في ٦ سبتمبر ١٩٤٥ رفضها الكونجرس ، ولم يعد ترومان Truman إليها إلا بعد إعادة انتخابه ، وفي شكل القانون العادل Fair Deal) ، ولا حتى انجلترا في عهد حكومة العمال (فالإصلاحات الأولى ترجع الى عام ١٩٤٦ واستمرت حتى عام ١٩٤٨) ، ولكن فرنسا ، التى أنشأت حكومتها المؤقتة نظام الضمان الاجتماعى منذ شهر أكتوبر ١٩٤٥ . وهذا التقدم من جانب فرنسا يمكن شرحه ، لا بأنها كانت مستعدة له تقنياً ، ولكن على أساس وجود سياسة تميل أخلاقياً الى التجديد في القطاع المدنى ، والتى مالت ، بعد أن عاقبت العناصر ظهيرة العلية عن طريق التأميات ، الى مكافأة العناصر العلية (وهى جباهة الشعب ، ومن أجل وطنيتها) ، منحها ميراث اجتماعية أساسية . ولذلك فأن حكومات التحريرى التى أرسلت للجمهورية الرابعة ميراث دولة الرخاء .

١ - فرنسا بعد التحرير :

واجهت فرنسا منذ صيف ١٩٤٤ ، وفي الوقت الذي كانت تتم فيه تحرير أراضيها ، مشكلات اقتصادية وسياسية تتعلق بإعادة بنائها .

وكانت المهمة الأولى التي تقع على كاهل الحكومة المؤقتة هي زيادة الانتاج الذي كان قد هبط الى مستوى يشير القلق: فبالنسبة لعام ١٩٣٨ ، كان معدل الانتاج الزراعي قد وصل في عام ١٩٤٥ الى ٦٤ ، ومعدل الانتاج الصناعي الى ٤٣ . ولكي تقوم بواجبها ، كان لدى الحكومة سلطات استثنائية ، وسلطات منذ وقت الحرب (مراقبة التموين ، تثبيت الاسعار ، ومراقبة التجارة الخارجية) وسلطات التحرير (المرسومات) وتقنية التخطيط ، التي أدخلت بحذر بموجب ٣ يناير ١٩٤٦ في انشائها مجلس القوميسارية العامة للخطة ، والتي زاد حجمها في عام ١٩٤٧ بوضع أول خطة تجديد وتجهيز ، تسمى خطة مونيه Monnet . ورغم الازعاج في بعض الاخطاء (ضعف سياسة الهجرة ، وعدم تحديد سياسة التوزيع) فإن السياسة الاقتصادية أعطت ثمارها بسرعة ، وعلى الاقل في الميدان الصناعي . ووجدت القطاعات الست الاساسية التي نصت عليها الخطة (الفحم ، الكهرباء ، الصلب ، النقل بالسكك الحديدية ، الاسمنت ، ومعدات الزراعة) بسرعة مستوى ما قبل الحرب ، وتقدمت الى ما بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٤٧ ؛ وفي الزراعة ، كان التنبؤ أكثر بطلاً ، ولم يصل الانتاج الى مستوى ما قبل الحرب الا في عام ١٩٤٩ . ولذلك فإنه لم يكن أمراً يشير الدهشة أن صعوبات التموين قد مثلت ، حتى هذا التاريخ ، مشغوليات أساسية للمسيرين الفرنسيين .

وفي نفس وقت التموين ، كان ارتفاع الاسعار يشير القلق بشكل حاد لدى الرأي العام . ولم يكن هذا التطور سوى ظاهرة مرض أكثر عمقاً وأكثر عمومية وهو انخفاض سعر العملة .

لنجد أصول انخفاض سعر العملة ، والذي يمثل عظمراً أساسياً للاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب ، والذي لم يتوقف ، وعلى الأقل في شكله والتفاوه إلا في عام ١٩٥٢ ، نجد الأعباء الضخمة للحرب ، أي مصروفات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، وتمويل « أعباء الاحتلال » في سنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ، والمبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية الدخول في الحرب في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . وإلى هذه المصروفات التي يمكننا أن نسميها سلمية ، أضيفت ، مع عملية إعادة البناء ، مصروفات من نوع جديد ، مثل الدعم الإقتصادي الذي يمكن أن يسمح بالاحتفاظ ببعض الأسعار وتوجيه الإنتاج ، ومصروفات « إيجارية » تتمثل في مصروفات الاستئجار . وهذه الأخيرة تمثل ، من حسن الحظ ، نصيباً متزايداً في الإنفاق العام (١٠ ٪ في عام ١٩٤٥ ، ٤٠ ٪ في عام ١٩٤٩) . ولما كانت هذه المصروفات الضخمة لا يمكن تغطيتها بشكل كامل إلا عن طريق الضرائب ، ولا عن طريق القروض (رغم نجاح قرض الـ ٥ ٪ في عام ١٩٤٩) فكان من الواجب طلب الوثائق عن طريق زيادة حجم أوراق العملة .

والواقع أن خطر زيادة حجم أوراق العملة المتداولة قد درس منذ التحرير . وأبعد ذلك العلاج الذي كان قد اقترحه بيير منديز فرانس Pierre Mendès France وزير الاقتصاد الوطني (التبادل مع تثبيت حجم الأوراق) بواسطة الحكومة المؤقتة في صالح ذلك الحل الذي تقدم به رينيه بليزن René Pléven وزير المالية (تبادل الأوراق المالية دون تثبيت حجمها وحمل أخذ مختلف من رأس المال في شكل « ضريبة التضامن الوطني ») . وهذا القرار (٣٠ مايو ١٩٤٥) لم يكن بدون شك موقفاً : فلم يسمح ، على كل حال ، بأن يتخلص من انخفاض سعر العملة (٢٦ ديسمبر ١٩٤٥) التي كانت في واقع الأمر حتمية ، حتى مع وجود مراقبة النقد التي كانت قد إنشئت منذ ٣ سبتمبر ١٩٣٩ وإحتفظ بها حتى

عام ١٩٥٨. وكانت للعدلات التي احتفظوا بها (٧٠٪ - تقريباً) قد أدت إلى انخفاض « طويل » لسعر العملة ، وكانت غير كافية ؛ وكانوا يرغبون ، في الواقع ، ومن أجل زيادة كبيرة في الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، الاحتفاظ بعملة لها قيمة مرتفعة من أجل دفع ثمن هذه الواردات بحساب جيد . واستكنهم اضطروا ، في واقع الأمر ، إلى أن يوافقوا على ثلاث إنخفاضات أخرى (٢٤ يناير و ١٨ ديسمبر ١٩٤٨ و ١٩ سبتمبر ١٩٤٩) قبل أن يصلوا إلى المعدل الواقع للتبادل ، والذي ترك أضراراً الفرتك وقد فقد تسعة أعشار قيمته في عام ١٩٣٩ .

ومع ذلك ، وأكثر من التقدم الاقتصادي ، فإن الذي أثر في ذاكرة الفرنسيين الجماعية أثناء سنوات إعادة البناء كان هو انخفاض سعر العملة في شكله الأكثر حساسية وهو : التساوي بين الأجور وبين الأسعار . فقبلاً بين عام ١٩٤٥ و عام ١٩٤٩ تضاعفت الأسعار في مجموعها خمسة مرات ، بينما تضاعف إجمالي الأجور مرة ٣ مرة ، والمزببات مع الخصومات الاجتماعية بما يقرب من أربعة مرات . وإذا كان انخفاض سعر العملة قد سهل المعاملة الكاملة وشجع أصحاب المشروعات الناشطين ، فإنه قد أصاب بنصف أصحاب الدخل الثابت ، وسمح بالاحتفاظ بالمصطنع للمشروعات ذات الإنتاجية البسيطة ، وحدد حرية الحركة الضرورية واللازمة للأيدي العاملة ، وحافظ بنتجائه السهل الذي سمح به بمقايمة اقتصادية إنتهازية . وعند خروجهم من فترة إعادة البناء الاقتصادي ، كان الفرنسيون ، الذين كانوا قد استعادوا تقريباً مستوى معيشة عام ١٩٣٨ ، غير مصلحين من أجل مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والمنافسة الدولية .

وأما عن إعادة البناء السياسي فإنها كانت أكثر سهولة وأكثر سرعة ذلك أنها كانت قد أعد لها ، خارج فرنسا ، بواسطة لجنة التحرير الوطني الجنرال ديغولي de Gaulle ، تلك اللجنة التي أصبحت ، في ٣ يونيو ١٩٤٤ ، هي الحكومة

المؤقتة الجمهورية الفرنسية ، وفي الوطن الأم بواسطة المجلس
الوطني للمقاومة .

ومع ذلك فإن الصعوبة الأولى كانت هي السيطرة على البلاد ، والتي كان
جزء منها ، وقت وصول الحكومة المؤقتة إلى فرنسا ، تحت إشراف جماعات المقاومة .
وبدأت عملية قياس قوة تقريباً ، بين الجنرال ديغول ، رئيس الحكومة ، وبين
« الميليشيا الوطنية » ، وغزتها القيادات الشيوعية ، وانتهت بحمل الميليشيا ، التي
طلبت (٢٨ أكتوبر ١٩٤٤) وحصلت عليها الحكومة دون إراقة دماء .

أما الصعوبة الثانية فكانت هي : الإعادة التدريجية للمؤسسات الجمهورية ،
والتي كانت سلطات الجرائد قد فكرت فيها منذ عام ١٩٤٤ . ذلك أنهم لم يكونوا
يعرفون ما إذا كان من الأفضل العودة ببساطة لنظام الجمهورية الثالثة ، الذي كان
قد تأثر بهزيمة ١٩٤٠ أو إعداد دستور جديد ، وفي هذه الحالة انتخاب مجلس
تأسيسي . ولتقرير هذه المسألة ، لانتخب الجنرال ديغول إلى وسيلة للاستفسار
الشعبية كانت قد تركت منذ ما يقرب من قرن ، وهي الإستفتاء ، والذي حدد له
يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ . ولإجابة على سؤال ما إذا كانوا يرغبون في مؤسسات
جديدة ، أجاب الفرنسيون بالغالبية العظمى بالإيجاب (٩٦ ٪ نعم) . وفي
نفس اليوم مثلت انتخابات المجلس الوطني ، الذي سيكون إذن مجلساً تأسيسياً ،
الصورة الأولى المحددة لحالة القوى السياسية في فرنسا في اليوم التالي
للتحرير .

كانت صورة مختلفة تماماً عن صورة ما قبل الحرب . فاليمين ، الذي كان في
غالبية الأحيان مرتبطاً بفيشي ، لإنهار : فلم يحصل على أكثر من ١٣ ٪ من
الأصوات ، مقابل ٤٢ ٪ في عام ١٩٣٦ . والوسط ، الراديكالي الاشتراكي ،
الذي أصبح رموزاً للجمهورية الثالثة خرج من الانتخابات وقد فقد الكثير من

أمراته ، فلم يحصل إلا اهل صوت واحد من بين كل عشرة أصوات الناخبين (وكان له صوت من كل خمسة أصوات قبل الحرب) . وعلى العكس من ذلك ، أفاد اليسار أكبر قائمة من تطور الرأى العام ، مع ٢٤٪ من الاصوات لارضى الحزب الاشتراكي ، وبخاصة ٢٦٪ من الاصوات للحزب الشيوعى ، الذى أصبح بذلك « الحزب الاول فى فرنسا » ولكن تشكيلة سياسية جديدة ، نتيجة للمقاومة ، ويحركها المناهضون الكاثوليك ، وهى الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. دخلت دخولا منتصرا إلى المجلس الوطنى ، فبح ٢٥٪ من الاصوات ، أصبح مكانتها بعد مكانة الحزب الشيوعى مباشرة .

وسمحت إنتخابات المجلس التأسيسى بأن تشكل ، وتحت رئاسة الجنرال ديجول ، حكومة كما يتصورها الرأى العام ، أى تستند أساسياً على ثلاثة تشكيلات منتصرة . وهذه « الثلاثية » تحت وزارة ديجول ، إستمرت من ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ حتى ٢١ يناير ١٩٤٦ ، ذلك الوقت الذى شعر فيه الجنرال بأنه يوجد بينه وبين الاحزاب عدم تفاهم متزايد ، وإستقال من وظائفه . ولكن الإتجاه الثلاثى إستمر بدون ديجول مع وزارات فيليكس جوان Félix Gouin ، وجورج بيدو Georges Bidault ، وبول راماديه Paul Ramadier حتى ٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو تاريخ إبعاد الوزراء الشيوعيين .

ومع ذلك ، فإن الاتجاه الثلاثى ، كحل لحكم بلاد منقسمة على دور انتقامه ، قد أظهر عدم قدرته على إنهاء الابعاء الاخرى السياسية العريضة ، مثل وضع الدستور . والواقع أن المشروع الذى وافق عليه المجلس التأسيسى المنتخب فى شهر أكتوبر ١٩٤٥ كان يتعلق بنظام ترجع فيه حقيقة السلطة لمجلس واحد . وهذا المشروع الذى كان قد أعده قادة الحزبين الشيوعى والإشتراكي ، قد واجه هجوماً قوياً ، وإن كان بدون جدوى ، من جانب الحركة الجمهورية الشعبية .

وحين عرض للاستفتاء، في ٥ مايو ١٩٤٦، وقضه جمهور الناخبين بمشرقة ملايين صوت ضد تسعة ملايين وأظهر هذا النشل أن إنقسام الاحزاب المسيطرة كان يقطع الرأى العام إلى كتلتين لكل منهما نفس أهمية الأخرى تقريباً ، الأمر الذى يهدد بالتسبب فى مواجهات عنيفة بين اليمين وبين اليسار ، كما كان الحال عليه دائماً فى أثناء الجمهورية الثالثة ، والذى كان قد أساء إليها كثيراً فى نظر الرأى العام .

فكان من الضروري إذن القيام بعملية تجميع، وفهمت ذلك الاحزاب الثلاثة، التى كانت قد عادت بنفس قوتها تقريباً فى المجلس التأسيسى الثانى (يونيو-سبتمبر ١٩٤٦) ، فحققوا حلا وسطا ، ووضعوا فى مكان نظام المجلس ، الذى كان الإستفتاء العام قد رفضه ، نظاماً أكثر توازناً ، تركوا فيه مكاناً صغيراً للمجلس تشريعى ثان ، ودعوا قليلاً فيه من سلطة رئيس الجمهورية . وطرح المشروع الدستورى الجديد للاستفتاء الشعبى فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦. وكان مدعماً ومؤيداً هذه المرة بالاحزاب الثلاث للوجود فى السلطة ؛ ومن سوء حظ واضعيه أن الجنرال ديجول خرج من تحفظه، وماجه علنياً فى خطابه إيدئال يوم ٢٢-سبتمبر، وإتهمه بوضع مؤسسات فرنسا تحت سيطرة رغبات الاحزاب . وهذا التدخل من جانب الجنرال ديجول أدى إلى التأثير فى كثير من الناخبين ، وبخاصة من الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، الذين كان عليهم أن يختاروا بين ولاء وولاء آخر ، ولم يتمكنوا من الخروج من مثل هذا الوقف إلا بالإمتناع عن التصويت . وإذا كان المشروع قد تمت الموافقة عليه بقسمة ملايين « نعم » ضد ٧٨٣٠.٠٠٠ « لا » ، فإن عدد أصوات الممتنعين كان قد بلغ ٧.٨٨١.٠٠٠ .

وأسس الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ الجمهورية الرابعة ولكن فى ظروف لم تكن مرآتية تماماً. فكان فى وسع خصوم المشروع

المستوى أن يلاحظوا ، وربما بعض من سوء النية ، أن هناك
إثنان من كل ثلاثة فرنسيين ، تقريباً ، لم يوافقوا على الدستور الجديد
أرسا .

وفي نفس الوقت الذي تمت فيه إعادة البناء الإقتصادي ، وإعادة البناء
السياسي ، قامت فرنسا ببرنامج واسع للإصلاحات من أجل وصولها إلى حالة
الرخاء .

ولا شك في أن الرغبة في الإصلاحات الاجتماعية كانت بالإنكسار قوية للغاية
عند الرأي العام ، وبعد السنوات العصيبة الهزيلة للاحتلال . ولقد عبروا عن
ذلك بكل وضوح عن طريق تمثيل منطقي التحرير ، فرنسا الحرة عن طريق
الجنرال ديغول ، والمقاومة الفرنسية على لسان اللجنة الوطنية للمقاومة ودميثاقها .
وبعد أخذ ألقاب عام ١٩٣٦ ، قامت الواحدة والآخرى باقتراح إصلاحات في
البنيان ، وبأخذ وحس من التمثيل السوفيتي ، أضافوا مشروع لإدارة الإقتصاد
عن طريق التخطيط ، وترجمة الآمال الشعبية كانوا يأملون في الوصول إلى
تهدئة الصدامات الاجتماعية بعملية إحتراف أفضل للعامل داخل المشروعات . ولذلك
فإنه قد تم ، في مناخ من الإجماع ، أو شبه الإجماع ، إصدار سلسلة من المراسم
من شهر ديسمبر ١٩٤٤ حتى شهر أكتوبر ١٩٤٥ ، ثم استكملوها بعد ذلك
مباشرة بتشريعات تم التصويت عليها عند نهاية عام ١٩٤٥ وفي ربيع
عام ١٩٤٦ .

وكانت أول الإجراءات هي التأمين . التأمينات التأديبية ، أولاً ، بالنسبة
للمشروعات التي كانت قد عملت من أجل الإعداء ، (رينو ، ونوم والون ؛
وتأمينات من أجل المصلحة الإقتصادية ، بعد ذلك ، وتتعلق بموارد الطاقة (مناجم
فحم الشمال ، وبادي كاليه ، والفاز والكهرباء ، وأخيراً مجموع مصادر الفحم)

والإيمان (بنك فرنسا، وأربعة من مصارف الإيداع: الكريدي ليونيه، وموسيق
جنرال، والمركز الوطنى للدخار، والبنك الوطنى للتجارة والصناعة، وشركات
التأمين الكبرى) .

وفى خلال شتاء ١٩٤٤ - ١٩٤٥ نظمت القرارات الكبرى ومدت من
ميدان التأمينات الاجتماعية؛ وفى شهر أبريل ١٩٤٦ اتسعت التأمينات الاجتماعية
وشملت كل أصحاب المراتب؛ وتم فى شهر أبريل ١٩٤٧ انتخاب وبدء عمل
مجالس الإدارة .

وجاء مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٤٥ لى يضمن تمثيل العمال فى المشروعات
بأنشائه ولجان المشروعات، ثم جاء قانون ٢٤ أبريل ١٩٤٦ لى يثبت وضعية
مندوبى العاملين . وفى الريف، تحسنت حالة المزارعين وزادت إستقراراً، بعد
أن كانت ضعيفة، وذلك بوضعية المزارعة التى صدرت فى ١٧ أكتوبر
١٩٤٥ .

ولنتذكر أخيراً أن الامنية شبه الجماعية لإدارة الإقتصاد قد أوشيت بإنشاء
مجلس وقوميسارية الخطة (مرسوم ٣ يناير ١٩٤٦) وإقرار « خطة للتجديد
والتجيز » فى ٧ يناير ١٩٤٧ .

ولذلك فإنه، منذ نهاية عام ١٩٤٦ كانت عملية إعادة البناء تسير على طريق
سليم، ودولة الرخاء قد وضعت أسسها، والجمهورية الرابعة قد أخذت مكانها .
وكان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة الثلاثية عن الطريق العمل المشترك من جانب
الجنرال ديغول وقوى ضخمة لراى العام، فى أول الأمر، ثم، وبعد القطيعة
بين الجنرال والاحزاب، عن طريق تكتل الثلاثة الرئيسية فيما بينها . ولكن
مرعان ما انفصمت هرى هذا التكتل الثلاثى (٥ مايو ١٩٤٧)، ظاهرياً بسبب
مسائل السياسة الداخلية، وفى الحقيقة بسبب المشكلات الكبرى بين الشرق والغرب .

وأجبرت بذات الحرب الباردة الاحزاب على أن تعيد النظر ، فى الدول الديمقراطية فى أوروبا الغربية ، فى مسألة دور ومكان الاحزاب الشيوعية ، التى اعتبرت على أنها عملاء للسياسة الروسية . وتم إبعادهم وإخراجهم من الحكومة فى فرنسا ، كما حدث فى غيرها .

ولكن القضاء على هذا الاتجاه الثلاثى يمثل نهاية نظام شبه الإجماع ، الذى كان قد ميز الفترة الكبرى الخاصة بإعادة البناء . وبعد ذلك ، وطوال بقية فترة نيابة المجلس الوطنى الأول ، ستكون الاغلبية التى يجب على الحكومات أن تستند إليها هى ما تسمى « بالقوة الثالثة » .

فما هى القوة الثالثة ؟ كما يدل إسمها ، فإنها القوة التى تختلف عن القوتين الاخرتين ، أى القوة الشيوعية ، والقوة الديمقراطية .

والواقع هو أن هذه القوة كانت قد ظهرت مع الإعلان بواسطة الجنرال ديغول ، فى خطبته فى ستراسبورج يوم ٧ أبريل ١٩٤٧ ، إنشاء « جميع الشعب الفرنسى » Rassemblement du Peuple Français R. P. F. ؛ وهذا التجمع وقف منذ مؤسسات الجمهورية الرابعة ، ولكن « فى إطار القوانين » . فكان عليه أولاً أن يثبت نفوذه فى البلاد ولقد تمكن من ذلك بسهولة عند أول فرصة ، وهى فرصة الانتخابات البلدية فى شهر أكتوبر ، وسيت حصل فى المدن الكبرى نسبياً على ما يزيد على ثلث أصوات الناخبين .

ولما كانت هذه القوة الثالثة مخنوقة بين الطرفين ، ولا يمكنها أن تضم سوى الاحزاب للزمنة ، وهى أحزاب وسط اليسار (S. F. I. O.) والوسط (الحركة الجمهورية الشعبى M. R. P. والراڊيكاليون الاشتراكيون) ؛ فإنه كان عليها أن تمتد صوب اليمين ، صوب المعتدلين. كما أنه لم يكن فى وسعها أن تحارب معارضتها الإثنى بنفسي القوة : وهذا للشروع الذى كان هو مشروع ليون بلوم

Léon Blum اضطرروا إلى التخلي عنه حينما هجرت هذه القوة الثالثة، بعد سقوط وزارة راماديه Ramadier ، عن أن تحصل على ثقة المجلس من أجل تشكيل حكومة (٣١ ديسمبر ١٩٤٧) وكان اختيار المجلس لروبير شومان Robert Schuman ، كرئيس لمجلس الوزراء ، يعنى أنه كان يرغب في أن يقوم بحرب أشد قوة ضد اليسار المتطرف عنها ضد الاتجاه الديجولى . وكذلك الحال بالنسبة لوزارة السالية ، التي أعطيت على التوالى الراديكالى رينيه ماير René Mayer بواسطة شومان رئيس مجلس الوزراء ، ثم المعتدل بول رينو Paul Reynaud بواسطة الرئيس أندريه مارى André Mari ، ثم المعتدل بيتش Petsche بواسطة الرئيس كى Quenille يظهر الثقل المتزايد فى أهميته باستمرار لوسط اليمين واليمين فى التوازن الوزارى . فالقوة الثالثة هى فى الحقيقة تكتل لا يجرؤ على أن يذكر اسمه من بين كل التشكيلات التى كانت ترغب فى الدفاع عن الجمهورية الرابعة ، من الحزب الإشتراكى حتى اليمين البرلمانى الكلاسيكى .

وهذا التكتل ، الذى كان شبه سرى ، وكان على كل حال رقيقاً ، وجد نفسه فى مواجهة مشكلات صعبة ، سواء فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية .

فنياً يتعلق بالخارج ، كان عايد أن يأخذ موقفاً واضحاً مع معسكرات الحرب الباردة . وكان الاختيار الذى قام به للزعامة الأمريكية مدعماً بشكل واضح ومكثف من جانب الرأى العام ، باستثناء الشيوعيين والمجموعات الصغيرة للثقيفين من أنصار الحياد . ودعمت موايا خطة مارشال من هذا التأييد . ولكن ، هل كان اختيار المعسكر الأمريكى يتضمن إعادة تسليح ألمانيا الغربية؟ وستظل هذه المسألة المحظرة ، وفى خلال سنوات عديدة ، تقسم القوة الثالثة وأكثر من

الرأى ، والحل القائم على حل وسط لمسألة اللجنة الأوروبية للدفاع C. E. D. مستظهِر على أنها حل خاطئ .

أما فيما يتعلق بالداخل ، فإنه كان على حكومات القوة الثالثة أن تتغلب على صدمات إجتماعية خطيرة ، مثل إضرابات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، والتي كان الحزب الشيوعى يسيطر عليها ، وكان لا يرضى بإبادة ، من الحكومة ، الأمر الذى سيظهر على أنه لفترة طويلة . ويتسبب فشل الاضراب فى تفتت النقابة العامة للعمل C. G. T. التى كان قد أعيد توحيدها فى عام ١٩٤٤ : وكان خروج أصحاب إتجاه د قوة العمال ، الذين سموا أنفسهم C. G. T. F. O. ، لا يترك للنقابة القديمة إلا الأعضاء الشيوعيين أو أنصار الشيوعية (١٣ أبريل ١٩٤٨) .

وكان على هذه الحكومات كذلك أن تتغلب على الصعوبات الاقتصادية الخاصة بنهاية فترة إعادة البناء . وتجهت فى ذلك عن طريق تسوية مصير الفرنك بطريقة تخفض قيمته (سبتمبر ١٩٤٩) الأمر الذى ضمن إستقرار العملة لمدة تقرب من تسع سنوات ، وعن طريق إعادة إعطاء قوانين السوق قليلا قليلا مكاناً أكبر فى إدارة الاقتصاد .

ولكن المشكلة الأكثر خطورة والتي طرحت فى هذا الوقت ، دون أن تجد بلا شك تهماً واضحة من جانب الطبقة السياسية المسئولة ولا من جانب الرأى العام ، كانت هى مشكلة نهاية الاستعمار .

وكانت الإنذارات الأولى ، فى هذا الميدان ، قد ظلت غير مفهومة تماماً : فكانت إضرابات سعليف وثالة (مايو ١٩٤٥) ، ومراسل إعادة غزو الهند الصينية وساذلة هاى فونج (نوفمبر ١٩٤٦) ، وثورة مدغشقر (مارس ١٩٤٧) قد مهت بهمير وضوح تقريبا من جانب جمهرة الرأى العام ، ولم توتر كثيرا على

إنسجلم الاتجاه الثلاثي . وفي أثناء ذلك، كانت آمال الوصول إلى تغيير والتي كانت تمركز شمال إفريقية تجد ، وعن طريق الصدفة من جانب الأحداث والرجال ، إجابات متفرقة فكانت هناك مرونة وإسترخاء في تونس، الأمر الذي بدا أنه يسهر بهذه المحمية صوب إستقلال ذاتي واسع ؛ وتشدّد وتمديد في المغرب ، من أجل ممارسة الضغط على سلطان يتزعم حركة المقاومة ؛ والبحث عن حل وسط في الجزائر مع منسح وضعية ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧ ، ولكن في نفس الوقت ممارسة لعبة مزدوجة تنزع ، بالاضبوط الإدارية ، كل قيمة وكل معنى لانتخابات المجلس الجزائري الذي أنشأته هذه الوضعية . والواقع هو أن الموقف في شمال إفريقيا قد إستقر في التدهور ببطء إلى الاعماق، حتى وإن كانت المظاهر قد ظلت براقة.

أما مسألة الهند الصينية ، فإنها أخذت أبعادا سيئة أولا ، لأنه منذ أن رفض هو شي مين Ho Chi-minh الشروط الفرنسية الهدنة (مايو ١٩٤٧) إستمدت عمليات حرب العصابات في كل تونكين ، وأصبحت للقوات الفرنسية منذ خريف ١٩٤٩ تدافع عن نفسها ؛ وبعد هزائم كاو بانج ولانج سون أصبحت دلتا النهر الأحمر نفسها مهددة . وبعد ذلك ، لأن الحزب الشيوعي كان يقوم في الوطن الأم نفسه بعمليات قوية ضد حرب الهند الصينية . وأخيرا ، وبمنوع خاص، لأن حكومات القوة الثالثة، بأملها غير المجدي في أن تجد عجزها دبلوماسيا لهذا الصدام ، قيدت نفسها بالسلاسل في محاوله البحث عن «مفاوض ممكن» ، وبشرط ألا يكون شيوعيا . وباعطائها لرجل القش باو داي ما كانت قدر فضت إعطائه هو شي مين ، حرمت الرأي العام من إمكانية الاختيار بين إختارين واضحين ، وتوغلت أكثر وأكثر في هذا الطريق المسدود الذي كان لا يمكن ، ورغم إستعادة الموقف العسكري في عام ١٩٥١ الذي يرجع إلى الجنرال دي لا تر دي تاسيني de Lattre de Tassigny ، الخروج منه إلا بهزيمة كاملة للسياسة

الفرنسية وإذا كان الرأي العام ، من جانب آخر ، يظهر التقليل من النتائج لنتائج العمليات ، زينة لكون البلاد بعيدة للغاية ، ولأن الحرب كانت تقوم بها قوات محترفة ، وأن الشباب من المتجندين كانوا يهربون منها ، فإن هذا الرأي العام قد بدأ في أن ينشغل بنتائج هذه الحرب على الأوضاع الداخلية في فرنسا نفسها ، مثل القضية للسماء ، مسألة الجنرالات ، ، التي كانت مقدمة لفضائح أخرى (مسألة تهريب أقروش في عام ١٩٥٣ ، ومسائل التهريب في العام التالي) التي حسنت الثقة في النظام نفسه ، وإلى حد بعيد .

٢ - بقية الدول الحرة :

من الطبيعي أن نجمع تحت اسم البينيلوكس الدول الثلاثة الموجودة في غرب أوروبا ، وهي بلجيكا ، وهولندا ، ولوكسمبورج ، وهي التي تكونه الآن . والواقع أنه في أثناء الحرب ، ومنذ ٩ سبتمبر ١٩٤٤ ، قامت الحكومات الثلاث ، التي كانت ملتزمة إلى لندن ، بالاتفاق على إلغاء الجمارك بين بلادها ، وعلى أن يطبقوا طريقة جمركية مشتركة على الدول الأخرى . ومع ذلك ، فإن هذه المبادئ لم تطبق إلا تدريجياً ، ولإبتداء من عام ١٩٤٨ فقط . ووضعت إتفاقيات عديدة دعمت التعاون بينهم حتى عام ١٩٥٨ ، حيث تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الاقتصادي التي عقدت لمدة خمسين عاماً وصالحة للتجديد . ويظهر هذا الاتفاق ، ورغم الصعوبات التي ميزت هذه المحادثات في بعض الحالات ، تشابه المواقف ، كما يظهر ذلك أيضاً السياسة الفعلية المشتركة التي إنبهتها هذه الدول الثلاث في شئون الدفاع : فلقد وقعت هذه الدول الثلاث ، ومنذ شهر مارس ١٩٤٨ ، ميثاق بروكسل ، ثم في شهر أبريل ١٩٤٩ معاهدة شمال الأطلسنطى .

وكما كان عليه الحال مع فرنسا ، كان على هذه الدول الثلاث أن تجد حلاً

لمشكلات إعادة البناء ، الاقتصادية والسياسية ، ومن أجل هذه الثانية ، حلولاً لعلاقتها مع امبراطورياتها الإستعمارية .

ولم تمثل عملية إعادة البناء الإقتصاى فى كل مكان نفس الصعوبات . فكانت لوكسمبورج وبلجيكا قد تحررت قبل غيرها منذ شهر سبتمبر ١٩٤٤ ؛ وفى أثناء ذلك الوقت كان جزءاً من أراضي لوكسمبورج قد تخرب عند نهاية نفس العام نتيجة للهجوم الألمانى على الأردن ، ثم حرر من جديد بالهجوم المضاد الأمريكى فى شهر يناير ١٩٤٥ . وكان فشل آرنهم قد عطل وقت طويل أمر تحرير هولندا ، الذى لم يتم الحصول عليه بواسطة القوات السكندنافية إلا فى شهر أبريل ١٩٤٥ ، وبعد المقاتلة العنيفة للأشهر الأخيرة من الحرب ، والى مات فى أثناءها الآلاف من الأشخاص ، من الجوع . وبعد أن كان الألمان قد خربوا روتردام فى شهر مايو ١٩٤٥ ، قاموا ، فى لإنساجهم ، باغراق أقاليم واسعة ساحلية أو جزرية . وعلى البحر ، تحطمت غالبية سفن الأسطول التجارى . ولم يكن العملاء المعتادون ، وهم بريطانيا العظمى وألمانيا ، قد أصبحوا بعد فحالة نسمح لهم ، ونتيجة للاحتلال أو لسياسة التقشف ، بالعودة إلى مشروعاتهم وأعمالهم ، فإن المارارد الى كانت تأتى من المستعمرات كانت مهددة بأن تفنى نتيجة لاعلان سوكارنو ، منذ ١٧ أغسطس ١٩٤٥ ، بإستقلال جمهورية إندونيسيا .

وفى هذه الدول ، التى كانت حريصة كل الحرص إتجاه الحرية الاقتصادية ، تمت عملية إعادة البناء طبقاً لحطة محددة تماماً (دون أن نتحدث عن التخطيط أبدأ) وطبقت بكل الطاقات . وفرضت عملية ليفتينك Liefstick ، وهو إسم وزير المالية ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٥ « أسبوعاً بدون نقود » ، وفى أثناءه كانت أوراق العملة مودع فى المصارف ، وتوقف حركتها خلال بعض الوقت . وعلى الجبى الطويل ، تم الإحتفاظ بالأسعاج نتيجة لسياسة معونات المنتجين

ولمطالب إرتفاع الأجور ، الامر الذى إحتواها فى نفس الوقت . وفى شهر يونيو ١٩٤٦ ، تم تأميم بنك الاراضى المنخفضة . ومال الموقوف صوب التحسن بعد تغير عام ١٩٤٨ . فتطبيق الإنفاقيات الجركية مع بلجيكا ولوكسمبورج ، والعودة القوية للتصدير صوب ألمانيا الغربية ، مدعمة بالاصلاح النقدى لشهر يونيو ، الذى دعم بمخطة مارشال . وإذا كان الفلوران قد خفض قيمته فى خلال العام التالى ، فإن ذلك كان يرجع إلى ضرورة الدخول فى الصنف مع المستوى الجديد للجنيه الإسترلينى ويسمح بعودة للتصدير صوب بريطانيا العظمى ، التى كانت فى دور النقاة وفى عام ١٩٥٠ ، كانت عملية إعادة البناء قد تمت تقريباً ، ولكنه كان من الضرورى إنتظار دام ١٩٥٢ من أجل إختباء العجز فى التجارة الخارجية . وإبتداء من هذا التاريخ ، كان الإردمار الإقتصادى لهنلندا ، والذى رجح إلى تقدم زراعة عليية ، وإلى تصنيع سريع للغاية ، ساعد عليه إكتشاف الغاز الطبيعى فى درنت ، والتجديد الخافق للعادة لميناء روتردام ، يشهد الدهشة والإحجاب : فمن سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٠ تضاعف الدخل القومى .

ووجدت بلجيكا نفسها ، عند نهاية الحرب ، فى موقف أقل مأساوية . فكان الالمان ، فى غالبية الأحيان ، قد إحتفظوا بالمصانع بنشاطها ، فلم تكن هذه المصانع فى حاجة إلى إعادة تعديل سريع ؛ ورغم أن سرعة أنواع الآلات ستضطر لوقت غير طويل إلى إعطاء الإنتاج . وظل ميناء أنفرس سليما ، وضمن منذ خريف ١٩٤٤ تموين الأعداد الضخمة من تركيزات قوات الحلفاء . وكان من الضرورى دفع رسوم الرسوفيه ، وهى مرتفعة للغاية ، بالدولار أو بالسترلينى . وسمحت الاحتياجات الكبيرة لأوربا فى الفحم ، وشراء الولايات المتحدة لأوربانيوم بمصحات سهلة الفحم البلجيكي ، ولماجم الكنتون . وضمان

التحرير، أعطى مثل الصرامة الاقتصادية بوزير المالية كامبل جوت Camille Gutt ، الذى اضطر من أجل الربط بين إنذار سحر العملة ، وبين ارتفاع الأسعار ، إلى فرص اصلاح جعله شهيراً فى أوروبا : تقييد كل للممتلكات من الفضة ، وموثقاً بنسبة ٠.٤٠ من قيمتها ، وبهاثياً بنسبة ٠.٦٠ ؛ وخطبات الودائع فى المصارف والممتلكات المقولة الأخرى حتى مستوى ٠.٨٠ ؛ ووضع حد أعلى للأجور بنسبة ٠.٦٠ من مستوى أجور ١٩٤٠ ؛ وتحديد المبلغ الذى يمكن لاي فرد أن يتعامل فيه مباشرة بمقدار ٢٠٠٠ فرنك ؛ وأعطى مبدأ الدعم لمنتجى المواد الاساسية . وإبتداء من هذه العملية الجراحية ، تم تطبيق سياسة ليمبرالية حقيقية ؛ ولم تحدث تأميمات ، ولا تخطيط ، وكان كل ما حدث هو « خفض إرغامى » للأسعار ، نجح فى عام ١٩٤٦ . ومع نقد متين ، وإنتاج متزايد ، ومصادر مضمونة ، تمكنت بلجيكا من أن تحصل على فترة ثراء ، وهى سنوات الإنطلاق من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٥ . وجاءت الصعوبات بعد ذلك مع أزمة الفحم ، أى إنخفاض دور الفحم كصدر للطاقة ، وتقدم السن أكثر من من اللازم بالتجهيزات ، وزيادة فقر المناجم القديمة . وأصبحت نهاية سنوات الخمسينيات ، وهى تمثل حالة إستثنائية بالنسبة لأوروبا الغربية ، فترة صعوبات إقتصادية بالفلسفة بلجيكية .

ولم تعرف لوكسمبورج تقلبات . وبعد الإجراءات الحاسمة (تقييد الودائع ومراقبة النقد) ضمنت عملية إعادة البناء بسرعة ، إذ أن أوروبا كلها كانت فى حاجة إلى الضלב الذى كانت تنتجه الثلاث شركات الكبرى فى لوكسمبورج ، وبمعت لها إستعادة الاوضاع الاقتصادية فى ألمانيا الغربية بأن تستعيد عميلها الثانى (بعد بلجيكا) . ولما كانت الليبيرالية الاقتصادية والتشريع الضرائى اللوائى عوامل جذب ، فإن شركات أجنبية عديدة أنشأت مراكزها فيها .

وكان إضمارها إلى المجموعة الأوروبية النعم والصلب C. E. C. R. ثم إلى السوق المشتركة ، قد جعل منها مركزاً أوروبياً هاماً .

وفرضت عملية إعادة البناء السياسي بعض المشكلات الشائكة : مثل المشكلة الخاصة بإستقبال الملوك والحكومات التي كانت في المنفى ، عند عودتهم ، ومشكلة التطهير ، ومشكلة إحتواء القوى السياسية الجديدة .

أما الملوك الذين كانوا قد إنتخبوا إلى إنجلترا (ولبلينا Wilhelmine ملكة هولندا) أو إلى الولايات المتحدة (الأميرة شارلوت أميرة لوكسمبورج) قد أحسن إستقبالهم عند عودتهم : فبهربهم من قوات الأعداء في عام ١٩٤٠ ، أظهروا أنهم لا يوافقون على المزيمة . وهذا الموقف كانت الملكة ولبلينا قد حصلت على هبة وعلى شعبية كانت تنقصها قبل ذلك ؛ وأحسن من ذلك ، فإنها بموافقتها على أن تترك العرش ، وبعد خمسين عاماً من الحكم ، لابنتها جوليانا Gulian (٤ سبتمبر ١٩٤٨) ، فإنها أعطت النتائج بريقاً جديداً .

وكانت حالة الملك ليوبولد البلجيكي مختلفة عن ذلك تماماً : فكان الملك في المنفى ، ولكن لأن الجيوش الألمانية كانت قد أجبرته على ذلك . وحين حررت القوات الأمريكية ، أعلن ليوبولد ، في ٥ يونيو ١٩٤٥ ، رغبته في العودة إلى عرشه . ولكنه إصطدم بمعارضة قوية من جانب أوساط اليسار ، ولانقسمت الحكومة على نفسها في أمر أن تكون عودته مواتية ، ولم تعط المفاوضات الطويلة أية نتيجة ، وتمت الإنتخابات العامة في ١٧ فبراير ١٩٤٧ على أساس للسالة الملكية . وكانت الإجابة العامة للشعب (وهي إجابة الرجال ، إذ أن النساء والذين إعتقدوا أنهم من أنصار عودة الملك ، لم يحصلوا على حق التصويت) قد إعتبرت على أنها رفض . ومع ذلك فأنهم طالبوا بالإستفتاء ، أو د بأخذ الرأي الوطني . . وبعد الإنتخابات الجديدة ، في ٢٦ يونيو ١٩٤٩ ، والتي حصلت فيها

النساء أخيراً على حق التصويت ، والتي كانت أصواتهن فيها غالباً موأتية، حصل على الأصوات اللازمة لمودته . ولقد أعطته الانتخابات الوطنية في ١٢ مارس ١٩٥٠ أغلبية تزيد على ٥٧٪ . ولكنه في الوقت الذي دعاه فيه البرلمان إلى أخذ سلطانه ، وعاد إلى بروكسل (يوليو ١٩٥٠) ظهر فيه هياج شعبي ، تسبب فيه القسادة الإشتراكيون ، ومن بينهم سباك P. H. Spaak ، وإمتد إلى كل الجزء المتحدث بالفرنسية في البلاد . وإضطرب الملك ، من أجل أن يتعاشى حرباً أهلية ، إلى أن تراجع : ففي ٣١ يوليو ، أعطى سلطانه لإبنه بودوان Baudoin ، الذي تنازل ، حين بلوغه سن الرشد ، لصالح والده (١٦ يوليو ١٩٥١) .

ولقد تركت المسألة الملكية آثاراً عميقة في النفوس . وكانت قد أثارَت حدة الخصومات السياسية ، وأعادت مآسى الإحتلال ، وانتهى بها الامر الى أن تجعل البعض يفتنون في وجه البعض الآخر ، من المملئكيين ومن القالون . وكان من الممكن اعتبار إنتصار هؤلاء الأخيرين على أنه ، من بعض المواقف ، انتقام ؛ ولكنه كان يهدد بأن يستتبع إنتقامات أخرى .

وفي هذه الدلر الثلاث ، سويت مسألة التطهير بسرعة : ١٠.٠٠٠ مقبوض عليهم في لوكسمبورج ، ١٠.٠٠٠ وفي هولندا ، و ٣.٠٠٠ في بلجيكا . ولا شك في أن عملية التطهير كانت أكثر قسوة في هولندا ، التي تم فيها الاعدام رمياً بالرصاص على النازي الهولندي Massart ؛ ولكن الرئيس ديغريل Degrelle التجأ الى اسبانيا ، وحصل على حق اللجوء السياسي ، رغم مطالب الحكومة البلجيكية .

ولقد تمكنت قوات سياسية جديدة ، تولدت عن المقاومة ، أو تدعمت بها ، من أن تنضم بصعوبات كبيرة الى نظام الاجراب . وفي اليوم التالي للتحرير ، اضغارت الحكومات ، المعاعدة من لندن ، الى أن تمحى نفسها في فترة

قريبة أو بعيدة (٢٣ سبتمبر ١٩٤٤ إعادة تشكيل وزارة ديبونج Dupong في لوكسمبورج، وفي ٣ مايو استقالة وزارة جربراندى Gerbrandy في هولندا) وكان خلفاؤها (فان أكر Van Acker في بلجيكا ، وشرمرهورن Schermerhorn في هولندا) حكومات ائتلافية . وكان الشيوعيون في لوكسمبورج (وزير واحد) والبلجيكيون (أربع وزراء) قد قبلوا، ولكنهم كانوا قد استبعدوا في هولندا . وفي هذه الدولة الأخيرة وحدها ، أدت المقاومة الى ميلاد حزب جديد ، هو « حزب العمل » لشرمرهورن Schermerhorn ، الذى نتج عن الحركة الشعبية الهولندية . وضمنت له إنتخابات ١٧ مايو ١٩٤٦ ، ٢٩ مقعدا ضد ٣٢ الحزب الكاثوليكي ، الذى حكم معه خلال بضعة سنوات . وفي بلجيكا ، أخذ الحزب الكاثوليكي، في شهر أغسطس ١٩٤٥ ، اسم الحزب المسيحى الإشتراكي؛ وظل مع الحزب بالإشتراكي P.S.B. ، ونتيجة لإنهيار الحزب الليبرالى ، هو الحزب المسيطر (٤٨٪ من أصوات إنتخابات) ، يونيو ١٩٥٠ والأغلبية المطلقة لمساعد المجلس) وكانت وزارة ديفيوسار Duviolsart ، التى تشكلت في ٨ يونيو ، هى الوزارة الأولى المسيحية — الاشتراكية في فترة ما بعد الحرب .

وإذا كانت الحياة السياسية ، في بلجيكا ، قد خضعت المسألة الملكية ، فإن المسألة الاستعمارية هى التى كانت تزيد من حدة الصراعات في هولندا . ذلك أن أحزاب اليمين قد اعتبرت أنه ، مها كان الحل الذى سيتخذ بالنسبة « للجمهورية » إندونيسيا المستقلة ، فإن موارد هذه الأخيرة سوف تبقى على أنه لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للوطن الأم ؛ أما أولئك الموجودون فى الوسط وفي اليسار فإنهم كانوا مستعدين لإعطاء بعض التنازلات، ولكنهم لم يقدموا برنامجا محددا . وادت هدنة بتافيا (أكتوبر ١٩٤٦) ومشروع اتفاق ليننجا جاني، الذى

تنبأ باتحاد هولندي — إندونيسى إلى إنقسام في حكومة بيل Beel ؛ وأدت سياسة إعادة الغزو التي حاولوها في عام ١٩٤٨ إلى إنقسام أكثر عمقا بين الأوساط السياسية . وأخيراً ، وعن طريق اتفاق شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، في مؤتمر المائدة المستديرة ، الذي كان قد انعقد في لاهاي ، والذي إنتهى إلى الإعتراف بسيادة جمهورية الولايات المتحدة الإندونيسية ، بواسطة الحكومة الهولندية ، تركت مآراء عديدة . وكانت عودة المعمرين الذين فتدوا عتلكانوم قد تسببت في الوطن الأم في نشأة هياج لم ينقطع إلا مع إستعادة الإقتصاد الهولندي لمساكنه التي كانت له ، والرخاء الواضح لسنوات الخمسينيات .

أما الدول الاسكندنافية، فإنها لم تدخل كلها في نطاق الدول المحررة في غرب أوروبا . فكانت الدانمرك وسجدها والنرويج هي التي عرفت الإحتلال الألماني ؛ أما فنلندا فكانت دولة مهزومة ، ولكنها هزمت بواسطة الإقتصاد السوفيتي ؛ وكانت السويد قد ظلت محايدة في أثناء الحرب . وهذا النوع لأحوال ما بعد الحرب ، قلل من حدته بعض المعالم المشتركة الأكثر قدماً : فكانت قوة الأحزاب الاشتراكية ، والتي كانت في الساطة في الدانمرك منذ عام ١٩٢٩ ، وفي السويد منذ عام ١٩٣٢ ، وفي النرويج منذ عام ١٩٣٥ ، ووجود تشريع اجتماعي متقدم وقوة الشهور الديمقراطي والشعور بالمسؤولية المدنية ، هي التي أدت إلى تهدئة الصدامات السياسية .

ورغم مقاساة الحرب والإحتلال ، فإن التحرير لم يتسبب في النرويج وفي الدانمرك ، في تفجرات سياسية هامة . ورجع ذلك لأسباب كثيرة . ففي المكان الأول ، كانت هناك شعبية الملوك (هاكون السابع Haakon VII في النرويج ، وكريستيان العاشر في الدانمرك) وهيبة مواقفها ، التي أظهرتها كمثل للوطنية ؛ وكانت حكمتهما ، وشعورهما بالواقعية . هي التي دفعت بهما ، ومنذ إستسلام ألمانيا

إلى تشكيل حكومات جديدة تجمع بين الأحزاب القديمة مع مثل المقاومة ، بما في ذلك الشيوعيين . وبعد تلك السرعة ، والعنف (تنفيذ الحكم في كيسلينج Quisling مع واحد من وزرائه) والفاعلية للقيام بحركة تطهير التي أنهت عملية تسوية الحسابات . وأخيراً ، عملية القيام بانتخابات عامة (٨ أكتوبر ١٩٤٥ في النرويج ، و ٢٠ أكتوبر في الدانمرك) والتي وضعت النقط على الحروف بالنسبة للقرى السياسية ، وسمحت بتكوين حكومات مستقرة . وفي الدانمرك ، وبعد نجاح الحرب الليبير الى الفلاحى ، عاد الحزب الاشتراكي إلى السلطة ، في عام ١٩٤٧ ؛ ومكث فيها خلال ما بين من سنوات الخمسينيات ؛ وفي النرويج كون جرماردسن Gerhardson حكومة اشتراكية متجانسة ، واحتفظ الحزب الاشتراكي بالأغلبية المطلقة في مقاعد البرلمان حتى عام ١٩٦١ ، وبالحكومة حتى عام ١٩٦٥ .

ووجدت السويد نفسها ، في عام ١٩٤٥ ، في موقف موات جداً : فالأراضي لم تكن كذلك ، والقدرة الصناعية سليمة ، والاحتياطي النقدي متوفر . ومع ذلك فقد كان عليها ، وبسبب إنهاء ألمانيا ، أحد حلفائها الرئيسيين ، أن تعيد توجيه تجارتها الخارجية . وسمح لها فتح تيارات تجارية جديدة مع بولندا والإتحاد السوفيتي أن تقلل من خضوعها بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وإن كان ذلك بالنسبة لا تكفى لكي تجعلها تهرب من التأثير بمعايير انخفاض قيمة الجنيه وكان انخفاض قيمة الكورونة ، الذي تلى مباشرة انخفاض قيمة الجنيه ، يعطى الدليل على ذلك . وبعد بداية صعبة ، دخل الاقتصاد السويدي ، في سنوات الخمسينيات ، في مرحلة توسع واضحة : فتنضاعف لإجمالي الانتاج القومي في عشر سنوات (١٩٥٠ - ١٩٥٩) . وكان هذا الرخاء في صالح الحزب الحاكم ، وهو الحزب الاشتراكي . وعند وفاة رئيس الوزراء هانسون Hansson (أكتوبر ١٩٥٥) أخذ الزعيم الجديد تاج إيرلاندر Tag Erlander زمام الحكومة مكانه .

وعلى العكس من ذلك كان مصير فنلندا هو مصير دولة طحت تحتها الحرب ومهددة بأن تبتلعها دولة منتصرة . وكان ثمن هذه الهزيمة هو دفع غرامة حربية لمدة ثمان سنوات لمبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، وإعادة تثبيت ٤٠٠.٠٠٠ لاجئ . آتين من الأقاليم التي تم التنازل عنها للاتحاد السوفيتي ، والذين تم توطينهم على أراض جديدة أو على أراض أخذت من كبار الملاك؛ وعملية إعادة بناء اقتصادي كانت تتطلب حمايات إستيراد ضخمة للمنتجات الروسية ؛ والرفض ، رغبا عنها ونحت الضغط ، لمونة مارشال ، ثم التوقيع في شهر يونيو ١٩٥٠ على معاهدة تجارة جعلت من فنلندا تابعا اقتصاديا للاتحاد السوفيتي . وفي الداخل ، كانت الحالة السياسية خاضعة تماما لمسألة الموقف تجاه الدولة الكبرى المجاورة . ولكي تقل الشكوك ، قامت فنلندا بعملية تطهير ، لا عند المتعاونين ، ولكن ضد العناصر الوطنية التي كانت مسؤولة عن السياسة الفنلندية منذ عام ١٩٣٩ ؛ واختارت لرئاسة الوزارة ثم لرئاسة الجمهورية ذلك الرجل الذي كان يحظى بالثقة السوفيتية ، باسيكفي Passikivi ، وبعد تقاعده في عام ١٩٥٦ المزارع كاكونين Kekkonen ، الذي كان أقل عداءا للشيوعية من الإشتراكيين . وكان خط باسيكفي - كاكونين ، هو الثمن الذي تدفعه فنلندا للاحتفاظ بسيادتها .

وكان التنوع ، الموجود في السياسة الداخلية ، أكثر وضوحا في السياسة الخارجية للدول الاسكندنافية . فكانت الدانمرك والنرويج ، وبعد شيء من التردد ، قد انضمت إلى المعسكر الغربي ، ودخلت في منظمة الأطنطلي ، وإن كان ذلك قد إصطحبه في نفس الوقت تحفظ بعدم إقامة أي قاعدة أجنبية على أراضيها . والسويد ، وبعد أن كانت قد إترحت ودون جدوى على جيرانها مشروع إنشاء اتحاد دفاعي شمالي ، قد طبقت بكل صرامة مبدأ «الحرية بالنسبة للمحادثات» ، كمشكل جديد للحياة ، وإن كان ذلك نظير دفع ثمن له يتمثل في تحمل مصروفات

كبيرة التسليح. ولم تتمكن فنلندا من تجنب الوصول إلى مرحلة التبعية الاجبارية إلا برفضها الدخول في حلف الأطلسي وحتى في كل كتلة إسكندنافية عابدة . وظلت وضعيتها ، في آخر الامر ، هي وضعية حياد تحت الرقابة .

٣ - إعادة بناء ألمانيا :

أما فيما يتعلق بألمانيا ، المهزومة والمحتلة ، فإن عام ١٩٤٥ كان يمثل عام الصفر . وكانت قد فقدت كل شيء ، تقريباً : سلامتها ، ووحدتها ، وسيادتها . ولم تعد سوى « المانيا المنتصرين » ، الذين تكلموا بها مؤقتاً بعد أن إقتطعوا منها ١١٥٠٠٠ كيلو متر مربع (من ٤٧٠.٠٠٠ في عام ١٩٢٧) أعطيت للاتحاد السوفيتي ولبلندا .

وكانت نية المنتصرين ، وعلى الأقل في الغرب ، واضحة : عقاب الألمان ، لإعادة تربيتهم ومع ذلك ، فإن هذه المرحلة الأولى في تاريخ ألمانيا بعد الحرب ، وهي مرحلة العقاب ، كانت قصيرة . ولأسباب مختلفة ، منها الداخلية ومنها الخارجية ، استمرود ألمانيا الغربية ، وفي وقت قصير ، وتصبح دولة عظمى .

وانتهت سياسة الحلفاء لعقاب المسؤولين عن الحرب وجرائم النازي في أول الامر إلى كبار المسؤولين ، إما بصفة فردية ، أو بصفة جماعية : ففي ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، إفتتحت في نورمبرج جلسات المحكمة الدولية المكلفة بمحاكمة ما يقرب من عشرين رئيس نازي وبعض المجموعات المجرمة ، مثل حكومة الرايخ ، وهيئة أركان الحرب ، والقيادة العامة ، والأمن الألماني S.A ، والآن السرى S.S. ، والجستابو . ومعظم هذه المنظمات أعلن ، بعد محاكمة إستمرت ادة عشرة أشهر ، أنها مذنبه ومدانة ؛ وصدر (ثني عشر حكماً) بالاعدام شتتاً ، وسبعة أحكام بالسجن على الافراد . وقابل الرأي العام الألماني أحكام نورمبرج مقابلة سيئة ،

ولم يرفها سوى عاكمة المنتصرين المنهزمين .

وحل الجيش الألماني، ومنع الحزب الوطني الاشتراكي، وكانت دول الحلفاء ترغب في الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك بقيامها بعملية إستئصال جذور النازية. ولكن العملية كانت صعبة نتيجة للإجراءات التي يمكن بها قياس درجة المسؤولية الفردية ، وإختلاف مواصفاتها دائماً من منطقة إحتلال إلى منطقة أخرى وزادت صعوبة العملية ، مع الوقت ، نتيجة لحاجة سلطات الإحتلال إلى الاستناد، ومن أجل إدارة مناطقها ، إلى رجال قادرين ، دون أن تشغل كثيراً بمأخضهم .

وفي تفكير الغربيين لم يكن من ضروري أن تصبح عملية إستئصال الإبتهاات النازية سوى خطوة قصيرة من أجل أعداد عمل له مدى آخر، وهو عملية إدخال الاتجاه الديمقراطي في ألمانيا . وكان الأمر يتعلق هنا بالتربية أكثر من تملقه بالعقوبة . وكانت الوسيلة لذلك تتمثل في أول الأمر في السماح وفي تشجيع إعادة تكوين الأحزاب السياسية القديمة ، التي كان هنر قد ألغاهها ، أو المساعدة على ظهور غيرها . وسمح في الغرب ، للحزب الاشتراكي ، وبعد إجتماع أظهر عدم إمكانية الوصول إلى وفاق بين زعماء مناطق الإحتلال الغربية والسوفييتية ، بأن يعمل في بداية ١٩٤٦ ؛ والحزب الاشتراكي الديمقراطي S. P. D. ، عتد مؤتمره الأول في هانوفر يوم ١٠ مايو ، وانتخب كقيادة له كورت شوماشر Kurt Schumacher الذي كان قد عذب في معسكرات الإعتقال النازية ، وإريك أولينهاور Eric Ollenhauer مثلاً للاشتراكيين في المنفى وفي نفس الفترة، وفي مدن كثيرة، قام المناضلون الكاثوليك والبروتستانت، والذين تعرضوا هم كذلك لإضطهادات النازي ، بإنشاء الإتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. ، الذي وافق ، في مؤتمره في آلن (فبراير ١٩٤٧) على برنامج مقدم ، يستوحى من النقيبين وكاثوليك اليسار ؛ ولن يتأخر الوقت كثيراً ، مع نقل إنتخابات

بحافضة عن أن يجعله يترك هذا البرنامج في صالح برنامجاً أكثر اعتدالاً ، وهو برنامج دسلدوروف (يوليو ١٩٤٩) . ولم يكن الإتحاد المسيحي الديمقراطي ، قبل ١٩٥٠ ، منظمًا على مستوى المناطق الثلاث ؛ ولكنه ظل إتحاداً للأحزاب تشكلت على مستوى المقاطعات ، ولم يصبح كونراد آديناور Konrad Adenauer رئيساً للحزب إلا بعد وصوله إلى المستشارية . ومن جانبهم ، قام المعتدلون ، هنا وهناك ، بتشكيل تجمعات ليبييرالية إنتهى بها الأمر إلى أن تتحد مع بعضها ، في ديسمبر ١٩٤٨ ، في حزب حر ديمقراطي F. D. P. وضم نفسه تحت زعامة تيودور هيس Theodor Heuss . وفي خارج هذه الأحزاب الثلاث الكبرى ، لم تتمكن التشكيلات السياسية الأخرى من أن تصل إلى تكوين تنظيمات تبقى ، ولا قوية .

ومع تشكيل الأحزاب السياسية ، أسهمت الممارسة الإنتخابية بفاعلية في تعلم الديمقراطية . ومنذ عام ، كانت الانتخابات المحلية ، وعلى مستوى المقاطعات ، والتي كانت سلطات الإحتلال قد سمحت بها ، قد إنتظمت من أجل إختيار أعضاء مجالس المقاطعات . وفي المناطق الفرنسية والامريكية كسبها المسيحيون الديمقراطيون ؛ وفي المنطقة البريطانية ، كسبها الاشتراكيون ، وفي أى مكان لم يتمكن الحزب الشيوعى من الحصول على أكثر من عشر الأصوات .

وكان عقاب ألمانيا يتضمن كذلك مظهراً اقتصادياً ، وهو التقييضات . ومثل المنتصرون في الحرب العالمية الأولى ، كانت نية المنتصرين في الحرب العالمية الثانية « إجبار ألمانيا على أن تدفع » . ولكن دروس سنوات العشرينيات كانت لا تزال موجودة في الأذهان : فكانوا لا يرغبون في مدفوعات عينية ، ولا في تسويات بالسلع ، إذ أن الواحد والآخر كان يستمتع تنمية علاقات وقدرات الإنتاج الألماني . ولذلك فإن الحلفاء قد قرروا أن تقوم ألمانيا بالدفع

من أصول التجديدات ؛ وقاموا من أجل ذلك بعملية ذلك ، للمصانع التي ستنتقل
آلاتها إلى البلاد المنتصرة .

وهذه السياسة التي طبقت بطريقة غير منتظمة من جانب سلطات الاحتلال ،
عنيفة في الشرق ، وغير كافية في الغرب (وحيث قدر تخفيض القدرة الإنتاجية
بما يقل عن ٠.٦٪ عما كانت عليه قبل الحرب) ، أصبحت موضوعاً للنسائل في
أثناء عام ١٩٤٦ . ولاحتلوا عندئذ أن الاتحاد السوفيتي كان قد عمل لفصلا
شديداً بين منطقة إحتلاله ، وبين المناطق الأخرى ، وأنه ليست هناك أية توترات
تأتي من الشرق ، وظهر أن ألمانيا الغربية ليست لديها القدرة على أن تضمن معيشة
أهلها نفسها . وزادت حدة المشكلة خاصة وأن عدد سكانها قد تزايد بشكل
خطير مع ورود سبعة ملايين من « المطرودين » من أوروبا الوسطى ، ومئات
الآلاف من المهاجرين ، الآتين من المنطقة السوفيتية : وبلغت درجة كثافة
السكان في ألمانيا الغربية ، والتي كانت ١٦٠ في عام ١٩٢٩ ، ما يقرب من ٢٠٠ في
عام ١٩٥٠ .

فكان من اللازم إذن ، وكانت هذه هي المرحلة الثانية في سياسة الحلفاء الغربيين ،
جعل الألمان يعيشون على مواردهم الخاصة ، أي السجاح لهم بأن ينتجوا بدرجة
كافية تسمح لهم بأن يدفعوا ، بتصدير منتجاتهم المصنعة ، وارداتهم من المواد
الغذائية والسلع الاستهلاكية . وقامت السلطات الأمريكية في المكان الأول بفهم
ضرورة التخلى عن السياسة المكلفة الخاصة ، بالمساعدة على الإستهلاك ، من أجل
سياسة ، المساعدة على الإنتاج . وبعد أن كانت قد اقترحت ، في ٢٠ يوليو
١٩٤٦ ، اتحاد إقتصادي لمناطق الإحتلال الأربع ، وواجهت الرفض السوفيتي ،
والرفض الفرنسي ، حصلت الحكومة الأمريكية في ٢ ديسمبر على موافقة بريطانيا
العظمى على الدمج التزايد لمنطقتيها . وهذا الدمج تحقق في أول يناير ١٩٤٧ ، وفي

٢٩ مايو إنشئ « المجلس الإقتصادي » ، المنطقة الثنائية ؛ وفي ١٢ يوليو تمت الموافقة على قبول إستفادة ألمانيا من مشروع مارشال . وفي ٩ فبراير ١٩٤٨ أنشأ ميثاق فرانكفورت المنطقة الثنائية سلطة تنفيذية إقتصادية وسلطة تشريعية مهد بها إلى الألمان . ولكن أزمة عام ١٩٤٨ كانت قد فتحت فترة الحرب الباردة ، والتي كانت ألمانيا هي سببها ، وكذلك المستفيدة منها . وفي ٥ مارس قرر المؤتمر الغربي الثلاثي في لندن زيادة التعاون الإقتصادي بين المناطق الثلاث الداخلة في نطاق مشروع مارشال . وكان رد الفعل الروسي في ٢٠ مارس (ترك المارشال سوكولوسكي Sokolowsky مجلس الإشراف المشترك للحلفاء) كافياً لإنهاء الإدارة الرباعية لألمانيا . وجاءت مسائل حصار برلين ، والإصلاح النقدي الذي فرضته الغربيون في ٢١ يونيو ، والجسر الجوي ، اسكن تسهل عملية إعادة بناء ألمانيا الغربية . وفي ٨ أبريل ١٩٤٩ ، إلتصمت منطقة الاحتلال الغربية إلى المنطقة الثنائية لكي تكون منطقة ثلاثية ؛ فأصبح يكفي أن يجمع مجلس تأسيسى ، والذي كان مبدؤه قد قبل منذ ٧ يونيو ١٩٤٨ بواسطة وزراء خارجية فرنسا ، وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة لكي يعطى للمنطقة الثلاثية ، المؤسسات التي سيجعل منها جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وهكذا بدأت المرحلة الثالثة لإعادة بناء ألمانيا وما داموا قد قبلوا فكرة إنشاء ألمانيا الغربية ، ووافقوا على أن يعددوا عنها أطباع الإمبراطورية السوفيتية ، وحاولوا حتى أن يجعلوا منها حليفاً عند هذه . فكان من الضروري قبول النتائج : إعادة تحريك إقتصادها وإعطائها المنظمات الضرورية لإستقلالها .

وكانت إنطلاقة الإقتصاد الألماني ثمرة للإجراءات التي قام بها الحلفاء من جانب ، والساطات الألمانية من جانب آخر .

فبعد صيف عام ١٩٤٧ ، كانت سلطات المنطقة الثنائية قد وافقت على أن

ترفع الحدود التي كانت قد فرضت على الطاقة الألمانية للإنتاج، ورفع حد الإنتاج الصناعي إلى ٧٥٪ من مستوى عام ١٩٣٨ . وبصد رفع جديد أعطى في شهر أغسطس ١٩٤٩ ، أعطيت الحرية الكاملة للصناعة الألمانية ، مع بعض الإشراف ، منذ ٣١ أبريل ١٩٥١ . ويعود الفضل للحلفاء بنوع خاص في هذه العملية الجراحية ، وهي الإصلاح النقدي في ٢١ يونيو ١٩٤٨ ، وهي التي وصفت بأنها « متشددة ، وغير عادية ، وفعالة » ، وخفضت المارك إلى عشر قيمته ، ونزلت على رأس المدخرين ، ورجال الائتلاف ، وأصحاب المدخول الثابتة الذين « أصبحوا في أحوالهم » ، وحسنتها أدت في يوم وليلة إلى ظهور المخزونات المخبأة ، وقضت على السوق الحوداء ، وإلى إطلاق الصناعة . وكانت النتيجة للصريمة لخفض قيمة المارك هو تلك الضريرة السوط التي أهديت للإنتاج والذي زاد ، من شهر يونيو إلى شهر ديسمبر ١٩٤٨ ، بمقدار النصف .

ويعود الفضل إلى المستولين الألمان في أنهم قد إختاروا الطريق القبيح إلى من أجل إعادة بناء الاقتصاد . وبعد ثلاثة أيام من الإصلاح النقدي ، قام الدكتور إيرهارد Dr. Erhard المدير الاقتصادي لمجلس المنطقة الألمانية بإلغاء عمليات التمويل ومراقبة الأسعار لأربعة سلع ، ورقف إيرهارد ثابتاً على قدميه رغم الانتقادات المريرة والصعوبات المؤقتة . ونتيجة لطاقتة اقرب أمد التسيير الاقتصادي . ولكن ظاهرة مثيرة للقلق حدثت في نفس الوقت ، وتمثل في زيادة البطالة ، ورجع ذلك إلى أن رجال الصناعة رفضوا ، مع عملة قوية ، الاحتماء بالأيدي العاملة العادية والتي كانوا يحفظون بها حين كان من الممكن دفع أجورها بهملة ليس لها قيمة كبيرة . وجاء وصول المهاجرين لكي يزيد من الخطوة العسيرة لهذه الصعوبة . وفي عام ١٩٥٠ بلغ عدد الماطلين ٢ مليون في ألمانيا الغربية .

وفي نفس الوقت الذي وصلت فيه الى استقلالها الاقتصادي ، حصلت ألمانيا الغربية من الدول التي تحتلها على بداية استقلال سياسي . وكانت المؤسسات التي حصلت عليها قد جاءت إليها من أهلي : أولاً ، بواسطة تصريح لندن في ٧ يونيو ١٩٤٨ الذي سمح بمقد مجلس تأسيسى . ثم بعد ذلك عن طريق أعمال المجالس ، ولجنة الخبراء المشكّلات الدستورية ، و المجلس البرلماني ، والذي كان يضم خمسة وستين شخصية ، والتي إنتهى بها الاسرائي والقانون الاساسي ، في ٨ مايو ١٩٤٩ . ولم يترك الأهالي في هذه الإجراءات ، ولم يرغبوا كذلك في استخدام كلمة « الدستور » ، معقطين بها لإفراض قيام ألمانيا موحدة ؛ ومع ذلك ، فإن هذه المؤسسات التي لم تجرؤ على ذكر أسمائها ، قد تمت الموافقة عليها بسهولة من جانب الآلية الألمانية ؛ وفي إنتخابات ١٤ أغسطس ، من أجل انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي Bundestag صوت ما يقرب من ٨٠٪ من الناخبين ؛ وارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية من ذلك مع السنوات (٨٦٪ في عام ١٩٥٣ ، ٨٨٪ في عام ١٩٥٧) . وسرعان ما احتلت مكانها . فمنذ أول مايو اختيرت بون كماصمة . وفي ١٢ سبتمبر تم إنتخاب تيودور هيس Theodor Heuss رئيساً للجمهورية ، وفي يوم ١٥ تم انتخاب المستشار كذلك ، وهو كونراد آدناور Konrad Adenauer الذي فاز وشكل أول حكومة في يوم ٢٠ سبتمبر .

ومع ذلك ، فإن هذه الدولة الجديدة ، التي اتخذت لنفسها اسم جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم تكن لها إلا سيادة داخلية محدودة ، إذ أن حكومات الحلفاء الثلاث الغربيين هي التي كانت تحتفظ بالسلطة العليا التي تمارسها طبقاً للتصريحات المرفوعة عليها في برلين في ٥ يونيو ١٩٤٥ ، والتي أعطت ، في ١٠ أبريل ١٩٤٩ ، وضعياً إستقلال . ولم تكن لها أية سيادة خارجية ؛ وفي هذا المجال ، لم تكن نتائج الحرب قد محبت بعد .

ومع مؤسسات مقبولة ، أصبح هناك موظفين سياسيين قادرين وأخذوا
أماكتهم لفترة طويلة من الزمن : فلقد ولدت ألمانيا بون في ظروف مختلفة ،
وموالية أكثر من الظروف التي كانت تدعقها ألمانيا فييار . وفي عام ١٩٤٩
كانت الفترة الأشد سوءاً قد مرت ، والتي كان يمكن أن تلقى بمسؤوليتها على
الاتجاه النازي أو على المحتلين . وخرجت ألمانيا من الفوضى . وكانت عودة
إنطلاق الاقتصاد ، والشعور بالاهمية الجديدة في المجال الدبلوماسي ، لدولة أصبحت
أحد أسباب الحرب الباردة ، يعطى لتلك الدولة الجديدة هبة لم يكن في وسع
أحد أن يجرؤ على تصورها منذ أربع سنوات قبل ذلك .

٤ - إعادة بناء إيطاليا :

وكانت إيطاليا دولة مهزومة ، مثل ألمانيا ، ووجدت نفسها بالفعل في
موقف صعب : ولم تكن محتملة ، وكانت قد أظهرت عند نهاية الحرب مقاومة
للقوات الألمانية الأمر الذي يجعلها تشبه جزئياً البلاد المحررة في غرب أوروبا .
ولذلك فإن إيطاليا لم تحتلها القوات المنتصرة ، ولكن إذا لم تكن قد قسمت
مثل ألمانيا ، إلى مناطق احتلال ، فإنها كانت قد انشقت على نفسها ، في التاريخ
الآخر ، إلى ثلاثة أجزاء : « مملكة الجنوب » التي لم تكن قد عرفت الحرب بمعنى
الكلمة لأنها كانت قد احتلت بسهولة بواسطة الحلفاء وسلبت منذ شهر فبراير
١٩٤٤ لحكومة بادوليو Badoglio ؛ وإيطاليا الوسطى تحت السيطرة الألمانية
حتى صيف ١٩٤٤ ثم حررت بواسطة قوات الحلفاء وقوات المقاومة ؛ وإيطاليا
الغربية والتي كانت حتى ربيع ١٩٤٥ تحت إشراف الجيش الألماني ، والفاشستيين
من رجال حكومة جمهورية سالو Salò ، والتي حررتها المقاومة . وكان هذا
التفتيت يهدد بأن يؤثر في الوحدة الوطنية والتي كانت ترجع إلى عهد قريب .
وكانت للمقاومة ، في أول الأمر ، إطاءات قوية ، وهي التي تمثل مستقبل

إيطاليا وإعطائها الثورة الاجتماعية . ولكن هذه الآمال انتهت عند التحرير إذ أن أى من الحلفاء ، أو الإيطاليين الوسطى ، أو الجنوبية ، قد وافق على أهداف المقاومة ، الموجودة في الشمال . وبقي من ذلك ، في عام ١٩٤٥ ، أمل في التغيير ، وأمل غير واضح ، وهو الذى مثله النصريح الشهير لنينى Nenni . وها هو قد أتى ريح الشمال الذى سيحمل النجديد . . وكان الكثير من الإيطاليين يتساءل الى أى وقت سيمظل ريح الشمال يعصف .

لقد عصف في أول الأمر على الحكومة ، ما دام الأمير همبرت Humbert المسئول العام عن المملكة قد انفصل عن بونومى Bonomi رئيس الوزراء ، لكن يطلب بارى Parri أحد القادة الأكثر شعبية في المقاومة ، في ١٨ يونيو ١٩٤٥ . ولقد جمعت وزارة بارى قاده كل الأحزاب السياسية المعارضة لفاشستية ، بما فيهم الشيوعى تولياتى Togliatti . وبعد بضعة أشهر ، إنهارت هذه الوزارة التى كانت الخصومات الداخلية قد نخرتها ، وأصبح دى جاسبيرى de Gasperi الزعيم الذى يقترأ على المسيحية رئيساً لمجلس الوزراء ، في ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، واحتفظ فيها بتركيبه لتمثيل كل الأحزاب . وفي أول يناير ١٩٤٦ ، أعاد الحلفاء لهذه الوزارة إدارة إيطاليا العليا ، وسرمان ما تم بعد ذلك أن أخذ المرطونون الماديون مكان المحافظين ورؤساء الشرطة التى كانت لجان التحرير قد عينتهم . وهكذا انتهت الفترة البطولية للمقاومة . وبدأ عهد الأحزاب السياسية .

ويمكننا أن نقبس قوتها من طريق الانتخابات الأولى التى دعى إليها الشعب منذ ما يزيد على خمسة عشر سنة ، وهى الانتخابات المحلية لعام ١٩٤٦ . وفي الوقت الذى إنتصرت فيه أحزاب اليسار في هذه الانتخابات إلى حد بعيد ، وهى الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى ، وذلك في لومبارديا ، وإيميل ورومانيا ، وفي توسكانيا ، وأومبريا ، ودرجة أقل في المنطقة الرومانية ، وفي روما نفسها كان

الحزب الديمقراطي المسيحي مستطراً على البندقية ، والترينيو ، وعناطق نابولي وأبروزي وسردينيا. وفي نفس الوقت كان على الديمقراطيين المسيحيين أن يتفقوا في إيطاليا الجنوبية هذه مرة مع حركة الرجل العادي و مرة مع رجال الإيمان ، وأخرى مع البنيين . وتأكدت نتائج هذه الانتخابات وتحددت بدرجة أكثر بالانتخابات العامة الأولى ، وهي انتخابات ٢ يونيو ١٩٤٦ من أجل انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي ، والتي أعطت ثلاثة أرباع الأصوات إلى الأحزاب الثلاثة الكبرى (الديمقراطي المسيحي ٣٥ / ، والحزب الاشتراكي ٢١ / ، والحزب الشيوعي ١٩ /) . وهكذا فإن كل من الليبراليين ، الذين كانوا قد حكموا إيطاليا خلال القرن التاسع عشر ، مثل رجال المقاومة النقيين من : حزب العمل ، قد اكتسحوا .

وظهر الاتفاق بين الأحزاب ، وعلى الأقل الأحزاب العنصرية ، على الاحتفاظ بالوعد الذي كانوا قد قطعوه على أنفسهم أثناء المقاومة بتخليص إيطاليا من نظام ملكي كان قد ربط مصيرها بالفاشية لفترة طويلة .

ورغم تغيير المواجهة التي كانت قد سمحت له بالتراجع الساطة من أيدي موسوليني ، لم يعد لدى فيكتور همانويل Victor Emmanuel III أى شك بالنسبة لشعبه ، ووعده بالإسحاب . واضطر ، لكي يحمي التاج ، إلى أن يتنازل عن العرش ، في ٩ مايو ١٩٤٦ ، في صالح ابنه هيرت . وأعلن الملك الجديد هيرت الثاني أنه سيضع نفسه تحت سلطة قرار من الشعب ، يعبر عنه باستفتاء على الملكية : الأمر الذي سيحدث في نفس يوم (٢ يونيو) الانتخابات العامة . وفي أثناء حملة إنتخابية هادئة وجادة ، أخذت الأحزاب السياسية موقفاً : فالحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي ، وحزب العمل ، أعلنت بلبات أنها في صالح النظام الجمهوري . أما

الحرب الميحيى الديمقراطي ، المتقسم على نفسه ، فإنه أخذ سلا وسطاً: ففي مؤتمره لهذا المنعقد في روما ، أعلن كذلك أنه في صالح الجمهورية ، ولكنه ترك لأعضائه ولائصاره مخوية التصويت . والحزب الليبرالي ، في نفس الوقت الذي ترك فيه هو أيضاً حرية التصويت ، أعلن أنه يأمل في الاحتفاظ بالنظام الملكي . وكان الرد الشعبي واضحاً : ٠٠ ر ١٢٧٠٠٠ صوت في صالح الجمهورية ، ٠٠٠ ر ١٠٧٠٠٠ صوت في صالح الملكية . وكانت الأصوات الكثيرة من الجنوب في صالح الملكية قد ججرت من أن توازن أصوات الشمال الأكثر منها في صالح الجمهورية .

وفي إيطاليا التي أصبحت منذ ذلك الوقت جمهورية (انتخب أول رئيس للجمهورية دي نيكولا de Nicola يوم ١٥ يونيو ١٩٤٦) كانت الحكومة ، ونتيجة لنتائج الانتخابات التي لم تعط أغلبية اليمين ، ولا أغلبية اليسار ، لا يمكنها أن تكون إلا من « ائتلاف أحزاب » . وهكذا فإن الحكومة الثانية التي شكلها دي جاسبري de Gasperi في شهر يوليو ١٩٤٦ ، إشتملت على عشرين الديمقراطيين المسيحيين ، والحزب الاشتراكي ، والحزب الشيوعي والحزب الجمهوري ، وكان هذا « التكتل » يوجه أعمال المجلس التأسيسي ويعطى الجمهورية الإيطالية نظاماً برلمانياً كلاسيكياً . والدستور ، الذي طبق منذ أول يناير ١٩٤٨ ، كان يمثل في نفس الوقت هذه الصفة الأصلية بأن يعيد ، في مادته السابعة ، نص « لاعتقائات لا تران . وفي هذا المجال فإن التحالف العجيب بين الحرب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي قد جعل مجرود الأحزاب « العلمانية » من أجل إتمام هذه البقية الباقية من التشريع القافسقي بدون جدوى .

وسرعان ما أصبح هذا « التكتل الحزبي » مهدداً . في المكان الأول نتيجة لعدم تأكد ولا تقسام الحرب الاشتراكي ففي مواجهة إتهام نيني Nonni الذي كان مطالب بتحالف وثيق مع الحزب الشيوعي ، كان هناك إتهام ساراجيات

Saragat الذي كان يخشى من أن يرى الحزب يسير في ركاب الشيوعيين. وفي شهر يناير ١٩٤٧، ترك سارا جات وأعادته الحزب الاشتراكي الايطالي، وأسسوا الحزب الاشتراكي للأمال الايطاليين « P. S. L. I. »؛ وفي الأشهر التالية قام قادة إشتراكيون آخرون، مثل لومباردو، وسيلوني، وروبيتا بترك حزب نيني بدورهم.

ولكن معظم التكتل لم يحدث إلا في شهر مايو. وقرر دي جاسبري، مثله في ذلك مثل زملائه الفرنسيين والبلجيكيين، وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الحرب الباردة، أن ينفصل عن الشيوعيين. ولما كان نيني مصمماً على ربط مصيره بمصير أصدقائه الشيوعيين، فقد كان على دي جاسبري أن يشكل حكومة جديدة مع الديمقراطيين المسيحيين وحدهم، ويهض الشخصيات مثل الليبيرالي إينودي Einaudi، والجمهوري سفورزا Sforza. وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧، قام دي جاسبري من جديد بتعديل وزارته حتى يدخل فيها سارا جات.

ووافق الناخبون على هذه القرارات في ١٨ أبريل ١٩٤٨. فالانتخابات التشريعية التي وقعت بعد أربعة أسابيع فقط من «ضربة براغ»، كانت قد تمت على مسألة التهديد الشيوعي. ولقد حصل الشيوعيون، وإشتراكيون نيني، المتجمعون في «الجبهة الديمقراطية الشعبية» في المجموع على ٩ مليون صوت، أي مليون صوت أقل مما كانوا قد حصلوا عليه في عام ١٩٤٦. وإن تفتح عدد الأصوات التي حصل عليها الديمقراطيون المسيحيون من ٨ مليون إلى ١٢.٧٠٠.٠٠٠ صوت، أي ٤٨.٥٪ من مجموع الأصوات، وبسمح لهم قانون الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس (٣٠٦ من ٥٧٤). ولذلك فإن الديمقراطية المسيحية كانت هي المستفيد الأول من رد الفعل المعادي للشيوعية عند الأمال الإيطاليين. ومع ذلك فإن دي جاسبري لم يسمي استخدام هذا

الانتصار . ولم يشكل حكومة من حزب واحد ؛ وكان يفضل الاحتفاظ
بتركيبه ذلك التحالف بين الديمقراطيين المسيحيين ، واشتراكيي ساراجات ،
والأحرار (الليبراليين) ، والجمهوريين ورغم ذلك ، فإن هذا التكتل الحزبي ،
الذى كان قد نتج عن المقاومة ، قد مات . وأنهى عام ١٩٤٨ ، بالنسبة لإيطاليا ،
فترة ما بعد الحرب .

ولكن الامكانيات لم تكن مشجعة تماماً . فإذا كان من الممكن اعتبار أن
المسألة السياسية قد سويت ، فإن المشكلات الاقتصادية كانت تفرض نفسها دائما
وبحدة وتنسب في حدوث عدم رضاء أو إثارة . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن
إيطاليا كانت قد خرجت من الحرب بخسائر لا يسكن تعويضها . فإذا كان
هناك تخريب كبير للمقارنات في المدن الكبيرة من القصف الجوي ، فإن التجهيز
الصناعي في إيطاليا العليا كان على العكس من ذلك قد تمت حمايته بشكل ملحوظ
بقوات المقاومة . وكانت العقبات التي تواجه إعادة التعمير السريع تأتي بنوع
خاص من عدم كفاية التمويل بعد تدهور أحوال الزراعة ، والانتعاش المثير للقلق
الذي أصاب السوق السوداء ، وكذلك بنوع خاص تلك التهديدات التي كانت
تثقل على العملة بالزيادة الخطيرة لحجم النقد بعد أن كان الألمان قد أصدروا
أوراق البنكنوت بطريقة مغالى فيها ، ومن بعدهم الحلفاء والحكومة الإيطالية .
فمنذ نهاية عام ١٩٤٤ كان حجم النقد قد وصل إلى ١٥ ضعفاً لما كان عليه في
عام ١٩٣٨ ؛ ووصل في وسط عام ١٩٤٧ إلى ٢٦ ضعفاً . وكان ارتفاع الأسعار ،
الذى ترك وراءه وبمسافة طويلة ارتفاع الأجور ، يشير أوساط العمال وأصحاب
الأجور من الطبقة الوسطى .

ولم تقم الحكومات الإيطالية ، مثل حكومات دول أوروبا الغربية ، بمبادلة
أوراق العملة في وقت التحرير . وأجهزت الزيادة المستمرة في الأسعار ، من

شهر مايو ١٩٤٦ إلى شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
الميراثية ، لينودي ، على أخذ إجراءات ضرورية من أجل الإصلاح . وأمر ،
في ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ ، بتخفيض كبير للائتمانات المصرفية للصناعة والتجارة .
وهذا الاجراء وحده ويجابره المشروعات على أن ترسل إلى السوق بخزائنها
التي كانت ترعب في المضاربة بأسعارها ، وبإظهاره للرأى العام أهم أن يبحثوا
عن الحل في تخفيض قيمة الفيرة ولكن في سياسة لتخفيض الأسعار ، غيرت المناخ
النفسي . وساعد على هذا التغير تطبيق سياسة للاستيراد الكبير التي إغمارها
مرزا جورا Merzagora وزير التجارة الخارجية ، وكذلك إستغلال مورد
جديد من موارد الطاقة ، وهو الغاز الطبيعي ، في شمال إيطاليا ، وكذلك منح
قروض مارشال ، وعادوا إلى معدل ما قبل الحرب في عام ١٩٤٨ بالنسبة
للانتاج الصناعي ، وفي العام التالي بالنسبة لالانتاج الزراعي . ولا شك في أن
إيطاليا لم تكن قد وجدت حلا بعد لمشكلات البنيان ، مثل تخلف الجنوب أو
الهجرة ، أو من جانب آخر مشكلات البطالة وإنبهار صادراتها . ولكن السوق
السوداء إختفت ، وتوحدت الشروط النفسية اللازمة للتنمية ، في هذه البلاد
التي ، رغم هزيمتها ، قد إستفظت بوحدة وطنية أخيرة ، حتى وإن كان البعض
قد نظروا إليها ، عند التحرير ، على أنها ضعيفة .

الفصل السابع

المنشرون الانجلوسكسون

يشتمل الحديث عن الانجلوسكسون شرح ظروف كل من بريطانيا العظمى ودول الكومنولث ، والولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب مباشرة ، وبصفاتها دولاً منتصرة ، من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠ ، أى في فترة إعادة البناء والرعاية .

١ - بريطانيا العظمى :

إذا كانت الحرب قد كلفت بريطانيا العظمى الكثير ، فإنها في نفس الوقت قد أعطت الإنجليز ، مع تجربة التمسوين ، والمراقبات ، والمعونات المادية تركاً أثناء المصنف للجوى ، والإبوس والمقاساة ، طرقاً جديدة للتفكير ، والسلوك . نتيجة الشعور المعنوى للقدرة الوطنية وللإيمان إلى المساواة والأمل في مجتمع أفضل حيث يمكن لكل فرد أن يجد إمكانية الحياة والعمل في إطار لائق ، والإيمان في أن سياسة تطويع خاصة بها يمكنها أن تقضى على الصعوبات الاقتصادية وتبعد ذلك الحجم الخطير البطالة وجاء نجاح العمال في إنتخابات ٥ يوليو ١٩٤٥ أحسن مترجم لهذا التفكير : فكان الإهتمام يرجع قبل كل شيء للرغبة الضخمة في التغيير إلى إشتطت عليها الحرب ليس فقط عند الطبقة العاملة ولكن كذلك عند الطبقة الوسطى . وأصبح في وسع حزب العمال ، وبدون معوق ، مع هذه الأغلبية الكبيرة التي تقرب من ١٥٠ مقعداً زيادة على كل الأحزاب الأخرى ، أن يحاول أول تجربة إشتراكية في التاريخ الإنجليزي .

وتحت إدارة كلابنت آبل : Clément Attlee رئيس الوزراء الذي ظهر دون برقي بعد ونستون تشرشل ، وليسكن الذي أظهر قدراته على إدارة مجموعة

من الوزراء أكثره نبوغا وأكثر ديناميكية مثل إرنست بيغن Ernest Bevin في وزارة الخارجية، وهيج دالتون Hugh Dalton ثم ستافورد كريس Stafford Cripps لوزارة المالية، وهربرت موريسون Herbert Morrison للسياسة الاجتماعية، وأورين بيغان Aneurin Bevan لوزارة الصحة العامة، استمدت الحكومة العمال لتحقيق برنامجها على مرحلتين . في المرحلة الأولى، الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد؛ وفي المرحلة الثانية، تحقيق الإصلاحات الاجتماعية التي تسمح بالوصول إلى « دولة الرفاه ».

وكان معنى الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، هو التأميم . وبعد الإعداد لما بواسطة لجنة لإدخال الاشتراكية في الصناعات برئاسة موريسون، أصبحت التأميمات فعلية في عام ١٩٤٦ بالنسبة لبنك إنجلترا (فبراير)، والفحم (يوليو)، والطيران المدني (أغسطس)؛ وفي عام ١٩٤٧ بالنسبة الراديو والكابلات البحرية (يناير)، والنقل والكهرباء (أغسطس)؛ وفي عام ١٩٤٨ بالنسبة للغاز (فبراير) . أما تأميم الصناعات التعدينية، التي أعد لها منذ عام ١٩٤٦، وتأخرت نتيجة للمعارضة العنيدة من جانب المحافظين، فإنه لم يتم التصويت عليها إلا في شهر نوفمبر ١٩٤٩ . ذلك أنه لم يكن لها نفس صفات ما سبقها؛ ولم يكن من السهل تبريرها، مثل الفحم مثلا، بواسطة تكاسل المقاولين الحاصين . وكانت الصناعات التعدينية قد أثبتت، منذ اليوم التالي لنهاية الحرب، فاعليتها وحيويتها . وكانت حجة العمال أنه لا يمكن ترك صناعة أساسية في أيدي أقلية مالية . وهذه المرة، أصبحت القطيعة تامة وكاملة مع المعارضة . وصدر قانون ٢٤ نوفمبر الذي أهم مناجم الحديد، والأفران العالية، ومصانع الصلب، وأنشاء « هيئة الحديد والصلب » لبريطانيا العظمى . وتسبب عن السداوة العنيدة لأوساط رجال الأعمال، وعلى ذلك الماجر الذي فرضه مجلس اللوردات،

تأخر تطبيق القانون حتى عام ١٩٥١ ، وقبلها من الوقت قبل عودة المحافظين إلى السلطة ، وإلغاء التأمين في ١٤ مايو ١٩٥٣ .

ومن الواجب ألا يتحول هذا الرصيد الكبير إلى ما يؤدي إلى الخيال . فعمليات التأمين التي لم يكن الإعداد لها قد تم دائما بشكل جيد ، لم تمس سوى خمس الصناعات البريطانية ؛ هذا علاوة على أن المديرين قد ظلوا تقريبا كما كانوا ، والعمال الذين لم يحصلوا على أشرف أكبر عما كان لهم فيما سبق ، بدوا على أنهم قد أظهروا من عدم الإهتمام ما يزيد على الحماس . وكانت النتيجة الوحيدة الهامة هي عملية تحويل إدارة عدد معين من القطاعات إلى الدولة ، وبشكل يسمح بأن تدبر الإقتصاد الوطني بشكل أكثر سهولة .

أما التشريعات الإجتماعية ، فلها صدرت خلال السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ ؛ وكان القانونان الأكثر أهمية من بينها هما قانون التأمين الوطني في عام ١٩٤٦ ، وقانون إدارة الصحة في نفس العام . ونظم القانون الأول وشرع لنظام ضمان إجتماعي تشرف عليه الدولة بشكل كامل ، وينطبق على البالغين ، بما في ذلك الأشخاص الذين ليست لهم مهنة ، ضد أخطار البطالة ، وحوادث العمل ، والحمل ، والولادة ؛ والشيخوخة ، والثرمل . وأصبحت الدولة تستلم أنصبة ، التي لم تكن تغطي في واقع الأمر سوى ما يقرب من خمس المصروفات الفعلية تقريبا ، وتدفع الباقي من الميزانية العامة . أما القانون الثاني فإنه أنشأ إدارة للصحة الوطنية ، الشهيرة ، والذي كان طابعها الأساسي أن تكون كاملة ، أي أن كل الأفراد الذين يعيشون في بريطانيا العظمى ، بما فيهم الأجانب ، كانوا يفيدون منها ، كما أن كل أنواع العلاج كانت مجانية ، ودون دفع أى نصيب للمشاركة في ذلك . وكان مفشى ذلك ، وهو أوبرين بيفان قد تشكك في كفاية سنوية تصل إلى ١٤٠ مليون جنيه ؛ ومنذ السنة الأولى زادت المصروفات على

٢٠٠ مليون . فكان من الضروري التنازل عن الحماية الكاملة ، بالنسبة لعلاج
الإنسان بنوع خاص ، ولكن المصروفات لم تكف عن أن تتزايد في قلبها ، وتؤثر
على توازن الميزانية .

وإلى جانب الضمانات الاجتماعية ، أعيد تنظيم المساعدات بواسطة قانون
المعونة العامة ١٩٤٦ المأجزين ، وأصحاب البطالة الطويلة ، والشيوخ بدون
عاش ، وكذلك البنات — الأمهات ، وحصل الأكثر شباباً من بينهم على
تكوين مهني يسمح لهم بإيجاد مكان لهم في المجتمع .

وارتبطت كذلك بالسياسة الاجتماعية مشكلات الإسكان وتحسين الأراضي .
وعند نهاية الحرب ، كانت أزمة الإسكان ، التي نتجت عن القصف الجوي ،
وذلك من زيادة السكان ، ومغرسن الزواج ، قد تسببت في نشأة المعاشقات .
وكانت حركة الاحتلال بالقوة لبعض المساكن الشاغرة ، والتي تزايدت في لندن
نفسها في شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، قد أثارت قلق الحكومة ، ودفعها إلى إعداد
قانون للإسكان ، ولتعميم سياسة المعونات التي تعطي للبلديات ، من أجل بناء
مساكن العمال . وبعد ثلاث سنوات ، عد قانون جديد هذه المعونات لكل
عمليات البناء في البلديات ، سواء أكانت للعمال أو لغيرهم . أما فيما يتعلق بسياسة
تحسين الأراضي ، فإنهم قد استعدوا لها بقانون عام ١٩٤٧ ، الذي عهد لمجلس
الكونتيات مهمة وضع خطط عشيرة ، وبخاصة بقانون المدن الجديدة (١٩٤٦)
الذي تنبأ ببناء مدن عديدة جديدة تماماً من أجل القضاء على الازدحامات الضخمة
في التجمعات في المدن .

وكانت النقطة الأصلية في السياسة الاجتماعية لحكومة العمال تتمثل في أنها قد
اعتبرت الأمل ككل يامل كجموع . فن ناحية ، كان التوسيع الاجتماعي
يطبق على الجميع ، من فقراء وأغنياء ، وبطريقة لا تجعل الفقراء يشعرون بأي

تمحرج من أنهم يحصلون على معونة ، ويقلل من حدة التمييز بين الطبقات ومن ناحية أخرى ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بإضافة بعض خدمات إجتماعية إضافية لتلك التي كانت قد عملت منذ صدور قانون التأمينات الإجتماعية في عام ١٩٢١ ، بل كان يتعلق بالإعتراف بوحدة الأمة وتضامنها . وهذا السنوي وراء العالمية ، هو من خصائص « دولة الرفاء » البريطانية . وكان يتفق تماماً مع نظريات المال التي أعلنها بيفان Bovan في هذه العبارة المثيرة : « المسكن ، والصحة ، والتعليم ، والتأمين الإجتماعي ، هذه هي حقوقكم الطبيعية » .

ولم يكن من السهل تصور هذه السياسة في إقتصاد قاسم من مجهودات الحرب . ومنذ البداية ، عملت سياسة حكومة المال على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، عن طريق زيادة الصادرات ، وتقليل الواردات ، ومن أجل ذلك كان من الضروري زيادة الإنتاج في الزراعة ، وكذلك في الصناعة التي أفادت من إختفاء منافسين أجنيين رئيسيين ، ومن الطلب الكبير على سلع التجهيز من جنائب دول الكومنولث . ومنذ عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٧ ارتفعت قيمة المدخل الزراعي بنسبة ٢٠٪ بينما تقدم الإنتاج الصناعي بنسبة ٣٠٪ . وهذه النتائج الواضحة تم الوصول إليها نتيجة لمجهودات المنتجين ، التي شجعتها تلك الحملة النفسية ، والتي كانت شعاراتها ، مثل « ١٠٪ أكثر » ، ينشرها رئيس الوزراء نفسه .

ولكن يقللوا من الواردات ، إنتاجوا ، باستنادهم على المراقبة التي كانت موجودة في زمن الحرب ، إلى التحديد الذي يفرض على الطلب . وحدث ذلك بدرجة أن نظام الثمرين أصبح في سنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ أشد قسوة مما كان عليه في زمن الحرب . ولم تكن سياسة « التقشف » هذه محدودة في ذلك الوقت ، على بريطانيا العظمى وحدها ؛ ولكن ما كان يمثل أصالة التقشف

البريطاني كان هو طول مدته (أكثر من ثلاث سنوات) ، والذي كان يتمشى مع وجود السيد ستافورد كريبس Stafford Cripps الصاعد على رأس المجلس الأعلى للتجارة Board of Trade ثم في وزارة الخزانة .

وكانت النتائج ممتازة . وأولا في ميدان العمل . ذلك أن هذا المرض الخاص بالبطالة ، والذي كان قد مس ما يزيد على مليون ونصف مليون غدية لإعلان الحرب العالمية الثانية ، اختفى تماما تقريباً . وشهدت السنوات الأولى التالية لنهاية الحرب انخفاض عدد العاطلين إلى ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ ، أى إلى ما يقل عن ٢٪ من مجموع السكان العاملين .

وكانت النتائج أكثر أهمية من ذلك في الميدان التجارى . فنظام ١٩٤٦ سمح الازدهار السريع للصادرات ، والمحافظة على مستوى مضبوط للواردات بعودة إلى توازن الميزان التجارى ، وجعل الصادرات تغطى ٨٤٪ من معدلات الواردات ، وأدت أزمة ١٩٤٨ إلى حدوث انخفاض قصير المدى ، ثم تخطيه بنجاح في سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وسمح انخفاض سعر العملة في شهر سبتمبر ١٩٤٩ ، والاحتياجات العالمية التى تسبب فيها نشوب حرب كوريا ، برفع معدلات التغطية إلى ٩٤٪ . وكان الإنعيار الأسوى في عام ١٩٥١ يمثل نهاية هذه الفترة المتألقة .

وفي ميدان السياسة الاقتصادية القصيرة المدى ، إنشئت حكومة العمال بنوع خاص بالكفاح ضد انخفاض سعر العملة ، وإلى الهجمات الموجهة ضد الجنيه ، ووصلت في ذلك إلى نتيجة سارة لا تعادل فعند وقف العمل بقانون الإعارة والتأجير ، تمكنت المفاوضات التى هدفت للحصول على قرض أمريكى ، والتي همدا بها إلى كينيس Keynes من أن تحصل بريطانيا العظمى على مبلغ أربعة مليارات من الدولارات بفائدة قدرها ٢٪ . تدفع على خمسين سنة ؛ ولكن هذا

الإثنان كان مرتبعا بوعده يتعلق بالتوصل الى إمكانية التحويل الكاملة الجنيه في ظرف عام . وكان دالتون Dalton ، بتحديد قيسة الربح مع أقل مستوى يمكن ، قد مارس سياسة إثنان عادية تغطي ضربات سوط التحويل المتناهي والبدء بالتصدير ، ولكنها كانت تمثل خصائص تؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل يشير للقلق . وكان شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الشديد القسوة ، والذي زاد من تعقيداته حدوث اضطرابات في وسائل النقل في لندن ، الأمر الذي أدى الى تعطيل السكك الحديدية ، والقضاء على مخزونات الفحم ، قد أوقف للصانع ، وتسبب في نقص في الانتاج وفي الصادرات ، الأمر الذي كان يعيد تحريك عملية البطالة . وفي ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، حافظت الحكومة ، رغم هذه الظروف، على وعدها ، وأقرت أمر التحويل الكامل للجنيه . وسرعان ما قام أصحاب الذهبون الاجنبية بالإسراع في تحويل الجنيه الى دولارات ، بينما كان عدم توازن الميزان التجاري يحصر الحكومة على أن تفرق في القرض الأمريكي . وفي ٢٠ أغسطس ، لم يكن قد بقي من هذا القرض الأمريكي سوى ٤٠٠ مليون دولار ، وأصبح على وزير المالية أن يعلن وقف حرية تحويل الجنيه الى دولار .

وهذه التجربة القاسية ، والتي بدت على أنها تظهر أن الحكومة لم تعرف كيف تتنبأ ، وكيف تعمل ، أثرت على الروح المعنوية للامة بشكل خطير . وألقى آتلي Attlee بالمسئولية على دالتون ، الذي وضع كريس في مكانه . وقام هذا الأخير بممارسة سياسة ، وعلاوة على سياسة التشف ، تتعلق بتنظيم الطلب ، بواسطة آلة الميزانية وأجهزة الضرائب ، وبثبيت الرواتب التي تم التفاوض عليها مع النقابات . ونجحت هذه السياسة ، ولكن النجاح كان يرجع بنوع خاص الى مشروع مارشال الذي كان قد ضمن بريطانيا العظمى ، وبصفتها الدولة الثانية المستفيدة منه من حيث القيمة بعد فرنسا ، حقبة قوية من

الدولارات . وأفاد مازوله ويلمسون Harold Wilson الرئيس الشاب والنائب للمجلس الاعلى للتجارة من تحسين المواقف ، وحاول أن يقضى على نظام التنوين الفـ ذاتي ، وعلى المرافقات في أقرب فرصة ممكنة ، من أجل التخفيف على شعب أوهن بأن يكون ، حتى في ربيع ١٩٤٨ ، « أكثر شعوب أوروبا في سوء التغذية » .

وفي أثناء ذلك الوقت ، وقعت أزمة جديدة للجنيه ، أجبرت وزير الخزانة على أن يخفض قيمته (١٨ سبتمبر) . وجعلت نسبة التخفيض (٠.٣٠) الأسعار الانجليزية أكثر قدرة على المنافسة ، ودفعت الصادرات الانجليزية بدرجة مكنت الحكومة الانجليزية من أن تعلن ، في شهر ديسمبر ١٩٥٠ ، أنها تتخلى عن معونة مارشال . ولكنه كان من المؤكد أن الأسعار سوف تزداد نتيجة لتزايد قيمة الواردات ، وأن هذا الارتفاع سوف يجعل كل تشييت للأجور غير ممكناً ، وكل سياسة القضاء على ارتفاع الأسعار فاشلة . وكان خفض قيمة الجنيه ، يمثل نهاية سياسة التشفيف ، مع ما يحمله ذلك من تناقض .

وزادت عملية ارتفاع الأسعار نتيجة لمسألة كوريا : فأثرت عملية ارتفاع الأسعار العالمية بسرعة في بريطانيا العظمى ، في نفس الوقت الذي قامت فيه هذه الأخيرة بسياسة إعادة تسليح غالية الثمن . وتضايق حزب العمال الى درجة كبيرة نتيجة لذلك ، وانقسموا على أنفسهم . فرفض البعض أمر التدخل عن السياسة الاجتماعية ، وخاصة ما يتعلق منها بالخدمة الصحية ، وقام الآخرون ، وهم خصوم بيفان ، بتوبيخه على أنه قد حل الميزانية أعباء ثقيلة . وفي يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ انتهى التعديل الوزاري بوضع هيج جانسكيل Hugh Gaitskell ، وهو خصم بيفان ، على رأس وزارة الخزانة . وحين قام هذا الأخير ، بتقديم مشروحه للميزانية ، في الربيع التالي ، والذي تضمن رفع الضرائب ، ودفع المقيسدين من

خدمات الصحة العامة لجزء من مصاريف العلاج ، إذ نظر بينان وأصدقائه ،
ويلسون وفريمان Freeman ، الى تقديم استقالتهم (في ١٠ أبريل
١٩٥١) .

فإذا كانت القيمة الفعلية بالنسبة لبريطانيا العظمى ، للاصلاحات الاجتماعية
التي قامت حكومة العمال بتطبيقها ؟ لقد لاحظ البعض أن دولة الرخاء ، قد كانت
وحدها ، وفي عام ١٩٤٩ ، ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه ، وأن سياسة تثبيت
أسعار المعيشة والغذاء ، قد كانت في نفس الوقت شيئاً يصل الى نفس القيمة .
أى أن الأمر يصل بالنسبة لميزانية ١٩٥٠ الى أن مجموع المصروفات التي يمكننا
أن نسميها اجتماعية قد وصل الى ٤٥٪ من اجمالي المصروفات العامة . ولا شك
في أن هذا الارتفاع في الأعباء قد تسبب في تهديد بار تفاع مستمر في الأسعار .
ولكن الآخرين ، من وجهة النظر النفسية ، أن دولة الرخاء كانت وسيلة فعالة
للتغلب على الصعوبات لأنها د شملت التضامن العام في التضحية وفي المجسود .
والا يقل عن ذلك أهمية أن زعماء العمال أنفسهم ، الذين خشوا من ضخامة
المصروفات من الميزانية العامة ، قد قرروا أن يفرضوا من أجل عام ١٩٥١ حداً
حداً يبلغ ٥٠ مليون جنيه لكل من مصروفات الصحة العامة وللمعونات المعطاة
للمنتجات الغذائية . ولم يخفف هذا إلا جزءاً بسيطاً من أعباء دولة
الرخاء .

وفي ميدان العلاقات مع دول الكومنولث التي سادت فيها ، في جنوب وشرق
آسيا ، موجة من الحركات الوطنية في فترة ما بعد الحرب ، صممت حكومة العمال
هنا أيضاً ، على إدخال تجديد . وكان وجود صيغة مرنة وغير محددة مثل صيغة
الكومنولث تسمح تقريباً بكل تطور ، ماداموا يرغبون ، كما قال آتلي ، في
اعتبارها على أنها « إشعاع حر لشعوب حرة » .

وكان الحساب الختامى لعملية إنهاء الاستعمار ، فى مجموعه ، موافقاً للغاية .
والاستقلال الذى منحه للهند (١٥ أغسطس ١٩٤٨) سمج بالإحتفاظ بعلاقات جيدة
مع الحكومتين الجديدتين ، للهند والباكستان ، وبالإحتفاظ بها داخل الكومنولث
الذى كان قد أفرغ من كل محتوياته ، وأصبح ، كما قال عنه أحد الخبراء ، لا يمكن
وصفه . وكان تقسيم البلاد ، والمقاساة والمذابح التى تسبب فيها ، يمثل الجانب
المؤلم لهذه المشكلة . وكان الاستقلال الذى منحه لبورما (أكتوبر ١٩٤٧) ولسيلان
(ديسمبر ١٩٤٧) قد أعطى نتائج غير متساوية ؛ فظلت سيلان داخل الكومنولث
وخرجت منه بورما . وأخيراً فإن محاولة إنشاء إتحاد ماليزى قد فشلت ،
واضطرت القوات البريطانية الى أن تواجه حرب عصابات طويلة .

وكانت سياسة حزب العمال فى الشرق الأوسط أكثر إيجاباً . فشل ، ورغم
حسن نية ييفن ، فى المفاوضات مع مصر ، وفشل فى فلسطين ، مع رفض أصحاب
المصلحة العرب واليهود ، قبول مشروع موريسون (يوليو ١٩٤٦) Morisson
وانسحاب الحكومة البريطانية التى أعادت لميعة الأمم المتحدة أمر الوصول الى
حل . وكان ميلاد دولة إسرائيل (١٥ مايو ١٩٤٨) قد تم رغم وعده بريطانيا
العظمى ، التى فقدت كل نفوذ فى هذه المنطقة من الشرق الأدنى .

وفى العلاقات الدولية ، كانت سياسة حزب العمال خجولة للغاية . فكان
أرنست ييفن يفهم جيداً أن بريطانيا العظمى لم تعد تحسب ، ورغم مؤتمر بوتسدام
من بين الدول «العظمى» . ومن جانب آخر ، لم تكن له شخصية ولا هيبة تشرشل ؛
وكان تشرشل وليس ييفن هو أول من أعلن خطر إنقسام العالم الى كتلتين
متعاديتين ، وذلك فى خطبة فيلتون (مارس ١٩٤٦) . وأخيراً ، فإن العمور
بعضف الوسائل المالية لبريطانيا العظمى هو الذى دفع ييفن الى التخلي عن الدعم
المكلف كثيراً للنظم التركية واليونانية ؛ وكانت عودة إلهامى بريطانيا العظمى

قد تمت بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترومان (فبراير ١٩٤٧) .
ومنذ عام ١٩٤٧ ، وفي الوقت الذي شعر فيه بيفن بمخطر الاتجاه التوسعي السوفيتي
لم تعد بريطانيا العظمى تلعب سوى ذلك الدور اللامع لتابع الولايات المتحدة
في سياسة «الإحتواء» التي انتهت الى التوقيع ، في ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة
شمال الأطلسنتي . وفي مسألة كوريا ، قام كل من آتلي Attlee وموريسون ،
خلفاء بيفن Bevin بتأييد السياسة الأمريكية في نفس الوقت الذي كانوا يخشون
فيه من قلة حذر ماك آرثر Mao Arthur ؛ ولكن ترومان لم يكن في حاجة أبداً
لنصائح آتلي ، وبجمله يشعر بذلك .

وكانت السياسة الخارجية هي أحد الميادين التي ظهرت فيها سرياً مسألة
الانقسامات الداخلية عند العمل بشكل واضح . فعند موريسون ، الذي كان مخلصاً
للتحالف الأطلسي ، ولكن الذي شاء سوء حظه أن يواجه في بضعة أشهر (١٩٥١)
هجماته مصدق في إيران ، والنفوس في مصر ، والإهانة الناتجة عن توقيع
الولايات المتحدة ، وأستراليا ونيوزيلندا لميثاق جنوب شرق آسيا A.N.Z.U.S
والذي استبعدت منه بريطانيا العظمى ، ظهر بيفان Bevan الذي كرر أن السياسة
الأمريكية كانت تعجز بريطانيا العظمى لحزب العمال الى ذلك الاتجاه الذي كان
من الضروري عدم السير فيه .

والواقع أن الصعوبات التي كانت حكومة العمال تسيير صوبها كانت أكثر
خطورة من كونها مجرد إختلافات في وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية .
ومنذ عام ١٩٤٩ ، بدا أن شعبية حزب العمال قد مست ؛ إذ أن الرأي العام كان
كان قد مل سياسة التقشف والتوجيه التي لم يجد منها سوى المشاكل . وأظهرت
الانتخابات البلدية ، في شهر مايو ، تفهم الإشتراكيين ، وهجامة في لندن . وفي
داخل الحزب ، زادت خطورة الخلافات ، التي بدا أن آتلي لم يسد قادر أهي

السيطرة عليها. وفي مواجهة اتجاهات موديسون المعتدلة ظهر جناح يسارى متأثر بينان وأصدقائه ، والذي كانت كلماته الزائدة عن الحاجة تثير جزءاً من الرأى العام ، وإن كان قد نجح فى التأثير على برنامج العمال الخاص بالانتخابات القادمة. وهذا البرنامج ، الذى نشر فى ١٢ أبريل ١٩٤٩ ، أظهر أن الاتجاه المعتدل ، المسمى [اتجاه] تدعيم ، الإصلاحات التى تمت ، لم يستمع إليه أحد ؛ وكان يضم فى حقيقة الأمر قائمة بتأميمات جديدة تم ، ويطالب بأشراف أشد قسوة على التوزيع . وترك للبدان غالياً أمام تشرشل الذى قام بتدخلات شديدة ، ولم يتراجع عن إعلان فشل التأميمات (وإن كل الصناعات المؤتممة ، وبدون إستثناء ، تمثل عجزاً) ، وأمام حزب محافظون مجدد ، ظهرت فيه أسماء جديدة مثل إيمان ماكوليد Ian Mac Leod ، وريجيمالد مودلينج Reginald Maudling وادوارد هيث Edward Heath ، وحزب كان قد استعاد ثقة الشباب ، والطلاب بنوع خاص .

وكانت الانتخابات العامة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٠ (وكانت الوزارة قد حلت [مجلس يوم ٢] نذيراً ظهر متوقع لحكومة حزب العمل . وكان جمهور الناخبين قد أظهر اهتمامه بالحالة السياسية بتصويته بنسبة ٨٤٪ . وهى نسبة لم تحدث فى تاريخ بريطانيا العظمى . وكان فيها كذلك مليون مناهب أكثر من عام ١٩٤٥ ، ذهبت ثلثي أصواتهم إلى المحافظين . أما بالنسبة ، فإن العمال قد خسروا فى المدن القريبة من العاصمة ، وكذلك فى لندن نفسها ، وفى بعض المدن الصناعية فى الشمال ، وفى كل المناطق التى كانوا يأملون فى أن يكسبوا فيها نتيجة للإصلاحات التى قاموا بها ؛ ولم يتمكنوا ، فى نفس الوقت ، من الوصول إلى قلاع المحافظين فى الأرياف .

وعاد حزب العمل لمجلس العموم بأغلبية خمسة مقاعد (مقابل ١٥٠ فى عام

١٩٤٥) الأمر الذي سمح له بالاحتفاظ بالسلطة ، ولكن دون القدرة على التمدد بتشريعات خاصة بالحزب ، ولا حتى التمكن من مواجهة الصعوبات الاقتصادية ، والصعوبات المتعلقة بالميزانية وجاءت إستقالة بيغان ، في شهر أبريل ١٩٥١ ، لكي تضعف الحكومة ، في الوقت الذي توفي فيه بيغان ، والذي أُلحِقَ فيسبه كوييس ، المريض ، والذي إستعد فيه كل من آتلي ، ودالتون ، وموريسون للتخلي عن العمل السياسي . وحين إضطُرَّ آتلي إلى أخذ قرارات خطيرة من أجل إيجاد حلول لمشكلات الميزانية والموارد اللازمة للميزانية ومن أجل تمويل مصاريف إعادة التسلح ، قرر إستقالة الناخبين . وفي ٥ أكتوبر ١٩٥١ وقع الملك جورج الخامس على إعلان حل مجلس العموم ، وتحددت الانتخابات ليوم ٢٥ .

وجاءت الحملة الانتخابية لكي تضع في مواجهة حزب المحافظين الشديد الحذر ، والذي ظهر على أنه الحزب الوحيد القادر على وضع أسس مجتمع حر ، حرار غير المنظم ، وغير القادر على تقديم مرشحين في خمس دوائر من بين كل ستة دوائر ، وحزب العمال الذي لم يعد لديه ما يمكنه أن يعد به في السياسة الداخلية ، والذي قنع بأن يشهد خوفه بالتحدث عن « الروح الحربية » عند المحافظين في السياسة الخارجية . وإتطلق تشرشل ، وأفاد من مآسى موريسون وأتلي شعار : « عبدان ، سودان ، بيغان » . وجاءت النسبة الجيدة في المشاركة في الانتخابات (٨٢.٥٪) والحركة المتماثلة في كل البلاد من أجل المحافظين لكي تضمن لهم ، وبدلاً من أغلبية الأصوات (حصلوا على ١٣٧١٧٠٠٠ ، في الوقت الذي حصل فيه العمال على ١٣٠٩٤٨٠٠٠) على أغلبية ما يقرب من عشرين مقعداً ، والتي رأوا أنها كافية من أجل الحكم ، وإن كانت قد ظهرت على أنها ضعيفة في هذه البلاد التي كانت مقسمة بشكل متساوي تقريباً بين الحزبين السكجيين .

٢ - دول الكومنولث :

كانت مشكلات ما بعد الحرب ، في دول الكومنولث ، تتعلق بدرجة أقل بعملية إعادة البناء عنها بالإحتفاظ بالإتصارات الاجتماعية التي كانت قد حققتها حكومات العمال التي تولت السلطة قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها. ففي زيلندا الجديدة ، ذلك الجزء من دولة الرعاء ، حاولت حكومات العمال لسافيج Savage (١٩٢٥ - ١٩٤٠) ثم لفرير Fraser (١٩٤٠ - ١٩٤٩) بناية ألا تؤثر الحرب في تشريعات ١٩٣٨ ، والتي إعتبرت على أنها مثال لغيرها. وهذا النظام للضمان الإجتماعي للبنى على جميع اشتراكات وعلى ضريبة خاصة ، وهو اشتراك الضمان الإجتماعي ، والذي تديره وزارة للضمان الإجتماعي التي أنشئت في نفس السنة ، بدأ تطبيقه بالكامل في عام ١٩٣٩ . وقد إستمرت تكاليفه في الإرتفاع : فبعد أن كان يمثل ٠.٦٪ من الدخل القومي في عام ١٩٤٠ ، وصل إلى ١١٪ في عام ١٩٥٠ . وسين أضيفت إلى هذه المصروفات لإنفاقات الحرب ، لم تتردد حكومة العمال في أن تفرض على البلاد سياسة إقتصاد موجهة شديدة الصرامة . وكانت وسائل تطبيق هذه السياسة تتمثل في مراقبة الأسعار ، والمرتبات ، والإيجارات ، والتوزيع ، ونظام تموين للواد الغذائية وكانت النتائج سارة : فبالنسبة للخارج ، إغتفى دين زيلندا الجديدة تجاه بريطانيا العظمى وبدأت في تقديم القروض لها ، وبالنسبة للدخل ، العملة الكاملة وتحديد ارتفاع الأسعار . وفي اليوم التالي لنهاية الحرب ، ماتت الحكومة إلى تقليل حدة المراقبات ، ولكنها إحتفظت إحتياطيا بسلحين : تحديد الأسعار عند تصدير المنتجات الرئيسية . للتجارة الخارجية ، مثل الصوف ، واللحوم ، ومنتجات الألبان ؛ ودعم الميزانية للمنتجات الرئيسية بالنسبة للاستهلاك ، وبطريقة تحفظ بتكاليف المعيشة في حدود مقبولة .

ولم تُسر حكومة العمال على طريق التأميات . وكانت كل ما قامت به ، من أجل إرضاء العداء التقليدى بالنسبة للمصارف ، هو أنها قررت فى عام ١٩٤٥ تأمين بنك نيوزيلند ، وبدون حماس كبير . ولكن هذا التأمين لم يقطع الصلات الوثيقة للغاية بالسوق المالى فى لندن ؛ وحينما انخفضت قيمة الجنيه ، انخفضت قيمة الجنيه النيوزيلندى بنفس النسبة . وكانت نيوزيلندا ، وبصفتها دولة منضمة بدرجة قوية إلى منطقة الاسترلينى ، قد قاست ، مثل الوطن الأم ، من نقص الدولارات .

ومع ذلك فإن سياسة حكومة العمال قد اصطدمت بصعوبات خطيرة . فمن ناحية ، كانت طلبات المزارعين التى طالبت برفع الأسعار بالنسبة لمنتجاتهم ، ومطالب العمال التى كانت تأمل فى رفع الأجور ، قد أجبرتها على زيادة قيمة الدعم من عام لعام . فارتفع من ٣ مليار فى عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣ إلى ١٣ مليار فى عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، وإلى ١٥ مليار فى العام التالى . ومن ناحية أخرى ، كان هناك عدم رضا العمال ، وبخاصة عمال الموانئ ، الذى سمح بنشأة اتحادية يسارية ، داخل المنظمات النقابية . وكانت متأثرة إلى حد ما بالشيوعيين ، وطالبت ، علاوة على التأميات الجديدة ، بإشراف العمال على الصناعة وطالبت ، بالعمل المباشر ، ضد أصحاب العمل فى شكل إضرابات خطيرة . وهذا الاتجاه الراديكالى فى النقابات ، والذى سار فى توافق مع لزيادة ارتفاع الأسعار ، أدى إلى إغضب جزء من جمهور الناخبين الذين وضعوا حزب العمال فى أقلية فى الانتخابات العامة سنة ١٩٤٩ .

وشكل الحكومة الجديدة سيدنى هولاند Sidney Holland رئيس الحزب الوطنى ، والذى ظل فى الحكم حتى عام ١٩٥٧ ؛ وبعد فترة قصيرة للعمال (١٩٥٧ - ١٩٦٥) استعاد المحافظون من الحزب الوطنى السلطة تحت قيادة كيت هولموك

Keith Holyoake ، واحتفظوا بها حتى شهر ديسمبر ١٩٧٢ .

وكانت السياسة الداخلية للمحافظين لا تختلف كثيراً عن سياسة العمال . ورغم رغبتهم في إعطاء مكان أوسع للدافع الفردي ، لم يكن في وسعهم القضاء السريع لأعلى الاقتصاد الموجه الذي كان يحدد الصعوبات ، ولا على نظام الضمانات الاجتماعية الذي أصبح أصحاب الأجور شديدي الالتصاق به ، ولم يتمكنوا حتى ، وخلال سنوات عديدة ، من تقليل قيمة الدعم الذي تعطيه الميزانية للمنتجات الاستهلاكية الكبرى .

ولكنه كان على المحافظين أن يقوموا بمهمة إعادة توجيه السياسة الخارجية ، وذلك بشعورهم ، من ناحية ، بأن من يهمل دولتهم الصاعدة ليست هي بريطانيا العظمى ، ولكن الولايات المتحدة ؛ ومن ناحية أخرى ، بأن الخطر لم يعد يأتي من اليابان ، التي كانت قد خضعت لعقاب كبير ، ولكن من الشيوعية الآسيوية ، والتي كان من الممكن أن تصبح اليابان حليفاً كبير القيمة ضدها . وكانت السياسة الأمريكية الخاصة بالقلة اليابانية في بداية الأمر لا تلقى قبولا كبيراً في أول الأمر لدى نيوزيلندا وعند الاستراليين ، ومن السهل الاعتقاد في أن ميثاق A. N. Z. U. S (شهر سبتمبر ١٩٥١) كان هو الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة من أجل جعل هاتين الدولتين تقبلانها . ولم توافق هاتان الدولتان إلا مرغبتين ؛ وكان التأييد الكامل الذي أعطيته لبريطانيا العظمى وقت مسألة السويس في عام ١٩٥٦ يدل بوضوح على الجانب الذي ظلت عواطفهم مرتبطة به .

وكانت استراليا ، مثل نيوزيلندا الجديدة ، تحكمها وزارة عمال ؛ وعند وفاة جون كيرتن John Curtin (٥ يوليو ١٩٤٥) ، والذي كان رئيساً للوزراء منذ أربع سنوات ، قام الحزب باختيار جوزيف بنديكت شيفلي Joseph

Benedict Chifley لكى يحفظه . وكان والده حداداً ، وكان قد حمل سابقاً لقاطرة ، ثم متاحل نقاني ، وشق طريقه السيامى فى ويلز الجديدة ، فى الجنوب ؛ وأصبح وله من العمر ستين عاماً ، رئيساً للسلطة الاتحادية ، وحمل خلال أربع سنوات على تطبيق سياسة تدخل نقطة ، طبقاً للبادئ التى كانت تستند فى نفس الوقت للاشتراكية البراجماتية (الذمية) ولتوجيهات كينيس . ولقد عين منذ عام ١٩٤٢ وزيراً لاعادة البناء بعد الحرب ، وكان قد أعد منذ وقت طويل عملية اعادة تحويل بلاده . معداً هدفه بالعمالة الكاملة ، ووسائله بالاقتصاد الموجه . وكانت النتائج جيدة : وتمثلت نتائجها الواضحة فى تزايد الدخل القومى والاستثمارات ، وتقدم الصناعة ، ونمو المدن . ومع ذلك ، فإن التنمية الاقتصادية قد واجهتها نقطتان : نقص الدولار ، والذي زاد من حدة عدم رغبة شيفلى فى طلب قروض أمريكية حتى يظل عظماء المنطقة الاستراليين ؛ وسوء توزيع الأيدى العاملة ، والتى كانت زراعية إلى درجة كبيرة ، والتى لم يتم التغلب عليها إلا بسياسة تهجير جديدة تماماً . ويررها الوزير كالويل Carwell المسئول عنها بما يلى : « إذا كان الاستراليون قد تعلموا درساً من الحرب ، فإنه يتمثل فى أننا لا يمكننا أن نستمر فى الاحتماظ بمقارنتنا لأنفسنا دون أن نؤيد عدداً بدرجة كبيرة » . وكان على فتح استراليا أبوابها فى وجه الهجرة أن يعطى نتائج فائقة للنصور : فبينما زاد سكان استراليا من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٤٥ بمقدار خمسة ملايين فقط ، زاد عددهم ، فى عشرين عاماً بمقدار أربعة ملايين . وكانت إحدى النتائج غير المتوقعة لهذا التغيير هو أن الشعب الاسترالى قد فقد جرماً من شخصيته البريطانية ؛ ذلك أن نصف المهاجرين قد أتوا بالانتمى من القارة الأوروبية ، بما فى ذلك آلاف من الأشخاص المنقولين فى الوقت التالى لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ..

ولم تكن سياسة التأمينات التي حاول شيفلى تطبيقها ناجحة دائماً. فاحتكار النقل الدولى، وفيما يتعلق بالخطوط الداخلية، تم إستبعاده على أساس أنه غير دستورى، ولأنه يضر بمصالح الدول؛ فأضمت خطوط النقل الدولى وحدها، وأعطيت لشركة كاتنامس. ولم تلق عملية تأمين الكابلات الدولية والاذاعة أية صعوبة؛ ولكن الحكومة لم تجرؤ على الوصول فى التأمينات إلى القمم، والذي أنشأت له فقط، وباتفاق مع حكومة ويلز الجديدة الجنوبية مجلساً أعلى مشتركاً للفحم. وبدأت، من أجل زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ومن أجل الرى، ذلك المشروع الضخم لنهر سنووى، ولكنها لم تنجح فى السير بالمشروع القديم، والكبير التكاليف، والحاس بشوحيد لإتساع قضبان السكك الحديدية على كل القارة. وكان الموضوع الذى أثار الكثير من الجدل هو مشروع تأمين البنك المركزى، فى عام ١٩١٧؛ ولما كان هذا البنك موضوعاً منذ عام ١٩٤٥ تحت إشراف الحكومة، فإن هذا الاجراء بدأ على أنه عديم القيمة، وبدون فاعلية، ومنحازاً، ونتيجة للحملة التى شنتها أوساط رجال الأعمال والمحافظون، أعلنت المحكمة العليا فى شهر أغسطس ١٩٤٨ أن هذا الاجراء كان غير دستورى. وخروجت هيئة شيفلى من هذه المغامرة وقد قلت الى حد كبير.

وكان الإنتصار الذى حققه ضد النقابات المتطرفة، يمثل فترة طويلة كارثة تولت بحرب المال. وكان الإتجاه المصادى للشيوعية عند حزب شيفلى قد فقد صبره أمام حركات الهياج التى كانت تقوم بها الاتحادات العمالية التى وقعت فى أيدى الشيوعيين من بين عمال المناجم. وفسرت الحكومة حركة الإضرابات التى نشأت فى ويلز الجديدة الجنوبية فى منتصف شهر يونيو ١٩٤٩، على أنها محاولة للقضاء على نظام التحكم الإجبارى الذى تمسند إليه سياستها الاجتماعية، ولدى يقضى على الإضراب، قام شيفلى علناً بفضح الخطر الشيوعى، وإستخدم وسائل

نشطة بارساله الجنود يستخرجون الفحم ؛ وبعد سبعة أسابيع أخطر المضربون الى العودة الى العمل . ولكن رد فعل الرأى العام لم يتم بالطريقة التى اعتقدها رئيس الحكومة : فلم يحتفظ من المسألة الا بالخطر الشيوعى ، وألقى بنفسه الى ناحية الحزب الجديد ، وهو الحزب الحر ، والذي كان زعيمه روبرت منريز Robert Menzies الزعيم اليميني قد أعاد تنظيمه . وفى انتخابات ١٩٤٩ ، حصل الحزب الحر على أغلبية المقاعد فى المجلس ، وعاد منريز الى وظيفة رئيس الوزراء ، التى كان قد مارسها من قبل ، من أبريل ١٩٣٩ حتى أغسطس ١٩٤١ . وخرجت استراليا ، فى نفس وقت خروج زيلندا الجديدة ، من حكم حزب العمال ؛ وعلى رأس وزارة ائتلافية (من الاحرار والماراعين) وضع منريز المحافظين فى السلطة ، لمدة تزيد على عشرين عاماً .

أما كندا ، فإياها فى نفس الوقت الذى شاركت فيه بقوة فى المارك (كانت قد جندت مليون جندي) كانت قد حققت أكبر مكاسب من الحرب . وكانت قد اعتبرت ، منذ عام ١٩٤٠ ، على أنها واحدة من اثنين من وترسانات الديمقراطية ، فكان عليها أن تقدم ، فى نفس الوقت الذى قدمت فيه كميات هائلة من مواد التموين ، مهات حربية ضخمة . وجاءت النتائج متناسبة مع المجهود : فزاد الانتاج الزراعى بنسبة ٦٠٪ . وجاء اكتشاف مناجم معدنية ضخمة وآبار البترول فى ألبرتا ، ومضاعفة انتاج الصلب ، ومضاعفة انتاج الألمنيوم ستة مرات ، وبناء مئات المصانع فى كولومبيا البريطانية وقرب البحيرات العظمى ، وجرىياً برؤوس الأموال الأمريكية التى كانت تبحث عن الايدى العاملة ، لكي تسمح لكندا بأن تصل الى مرتبة الدول العظمى الاقتصادية . وتم هذا التقدم نتيجة لادارة صارمة للغاية للاقتصاد ، والتى كانت قد سمحت بتجديد ارتفاع أسعار المعيشة بنسبة ٢٠٪ فقط .

فليس هناك ما يثير الدهشة ، فى هذه الظروف ، من أن شعبية رئيس الوزراء
ماكزى كينج Mackenzie King ، ذلك الزعيم الذى يقسم بيننا أقل من غيره ،
قد تأكدت فى انتخابات عام ١٩١٥ ؛ فتمكن حزبه ، حزب الاحرار ، من أن يحصل
على أغلبية المقاعد ومع ذلك فإن هذه الانتخابات قد أظهرت استمرار الاتجاه
الاقليمى فى الحياة الكندية . فكان حزب الاحرار وحده هو الذى يمكنه أن يسمى
نفسه بأنه حزب وطنى نتيجة لحصوله على مقاعد فى كل الاقاليم أما بقية الاحزاب
فلم يكن لها الا نفوذ على : فكان حزب الاتيان الاجستياحى يسيطر على ألبرتا ،
وحزب الاتحاد امان الكومنولث Co Co F٥ يسيطر على ساسكا تون ومان ، والحزب
الحافظ على أونتاريو ؛ أما كويك نفسها فإنها كانت ملزمة بين الاحرار ، ومرشعى
الاتحاد الوطنى لدوبليسيس ، والمتطرفين من الكتلة الشعبية . وكان هذا الاتجاه
الاقليمى ، والذى يظهر كذلك فى الاتجاه الاستقلالى للاقاليم فى ميادين المالية ،
يرقل عمل الحكومة الفيدرالية فى جهوداتها من أجل الحصول على توزيع أفضل
للموارد على مجموع البلاد .

وماكزى كنج ، الذى كان قد أدار حزبه لمدة تسعة وعشرين عاماً ، وبلاده
لمدة إحدى وعشرين عاماً ، إنسحب فى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وعادت خلافته ،
الى أحد لها بكل دقة ، إلى سان لورانت Saint — Laurent الكندى الفرنسى ،
وزير الخارجية سابقاً ، والذى ترك مكانه ليلستر بيرسون Lester Pearson .
ولقد حصل سان لورانت ، الذى سيقظ لمدة تسعة أعوام رئيساً للوزراء ، على
نجاح منقطع النظير فى إنتخابات شهر يونيو ١٩٤٩ . وحصل حزبه على ١٩٢
مقعداً من ٢٦٢ ، ولم يترك سوى ما يقرب من أربعين للحزب المحافظ ، وما
يقرب من ثلاثين لسلك الاحزاب الأخرى . وهذا التعبير عن الثقة سمح له بأن
يسهر بالسياسة الخارجية لكندا فى اتجاه جديد ، متخلياً عن اتجاه العزلة التقليدية .

لكي يشارك في التحالف المسمى مع الدول الغربية : وكان مجلس العموم الكندي هو أول مجلس يصدق على معاهدة شمال الأطلسنطى .

وفي نفس السنة زادت الاراضى الكندية بمقدار ١١٠.٠٠٠ كيلومتر مربع من الارض الجديدة ، التى وافق سكانها على حمل إستفتاء ، ونجح بأقلية ضئيلة فى أن يفضلوا لكندا ، وعلى أهم إقليم عاشر . وكان إتساع أراضى كندا ، وهو يمثل المساحة الثانية فى العالم بعد مساحة إتحاد الجمهوريات السوفييتية ، يتزود بالسكان ، نتيجة للمودة القوية للهجرة ، وبسرعة مرضية . فزاد عدد السكان من ١١ مليون ونصف مليون نسمة فى عام ١٩٤٠ ، إلى ١٢.٥ مليون فى عام ١٩٤٥ ، وإلى ١٤ مليون فى عام ١٩٥٠ . وفى هذا التاريخ ، كان ثلاثة أخماس السكان يعيشون فى المدن ، ولم تعد الزراعة هى المورد الأول للصادرات ، وأخذت مكانها الغابات ومنتجات المناجم . وتغير إتجاه التجارة الخارجية : فلم تعد الصادرات صوب بريطانيا العظمى تمثل أكثر من ربع المجموع ، فى نظير النصف صوب الولايات المتحدة ، والتى كانت تورد ٧١ ٪ من الواردات الكندية . وأصبح نصيب الولايات المتحدة ضخماً فى الإستثمارات الأجنبية ، وأقرب من سبعة مليارات من الدولارات ، بينما كانت بريطانيا العظمى قد قدمت ما يقل عن مليارين . ولكن ظاهرة جديدة ظهرت ، تتمثل فى إرتفاع نصيب رؤوس الأموال الكندية فى الإستثمارات الآن إلى أربعة مليارات دولار . وهذه بلا شك ظاهرة تدل على نهج البلاد التى يمكنها أن تغتر بأنّها قد تمكنت فى عشر سنوات (من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٠) من أن تضاعف مجموع الدخل القومى فيها ثلاثة أضعاف .

٣ - الولايات المتحدة :

جعلت الحرب من الولايات المتحدة « ترسانة الديمقراطيات » الثانية ،

و.المراد، الأمريكي . وفرض السلم على الرئيس الجديد ، الذي وصل لهذه المسؤولية العليا نتيجة لوفاء روزفلت (١٢ أبريل ١٩٤٥) ، المشكلات الدقيقة لعملية التحول .

وتعامل معها ترومان Truman بروح القانون الجديد : فكانت رسالته الأولى الموجهة إلى الكونجرس (٦ سبتمبر ١٩٤٥) قد حملت على شرح برنامج يشتمل على إحدى وعشرين نقطة ، والذي حمل في نفس الوقت الذي أعلن فيه ثقته في الدافع الشخصي وفي الأوقات العارضة ، على إظهار أمله في أن تتمكن الدولة من أن تحمل نفسها على حالة الفضل ، ولا يرى لذلك سبيلا سوى الإلغاء التدريجي ، لإشراف الحكومة ورعايتها على الاقتصاد . وإقترح بالنسبة للاجتماعات المحرومة ، وبخاصة العمال ، عينات طوعية من الإجراءات الاجتماعية ، وضمانات المعاملة الكاملة .

ولم يكن من السهل أن يحصل مثل هذا البرنامج على أغلبية في الكونجرس
تعمل على تأييده ؛ فكان الإئتلاف التقليدي للجمهوريين والديمقراطيين المحافظين
لا يظهر أى تأييد للقانون الجديد ولكل ما يتصل به . وبدأت الحركة الرئيسية
حول مسألة انخفاض سعر العملة ومراقبة الأسعار : فبدلاً من مشروعات ترومان
الخاصة بالاحتفاظ بالعمل الفعال لإدارة الأسعار ، وضع الكونجرس قانون ٣٧
يونيو ١٩٤٦ الذى أطال أمد هذه الإدارة لمدة عام ، ولكنه حرمها من كل
سلطاتها تقريباً . وبدلاً من أن يحاول ترومان الوصول إلى حل وسط ، استخدم
سلطته الإعتراضية ، الفيتو ؛ فكانت النتيجة هى وقف مراقبة الأسعار فى أول
يوليو . وتبع ذلك موجة لارتفاع الأسعار ، والتصويت على حل وسط جاء
متأخراً ، ولم يتمكن من وقف تزايد قيمة السوق السوداء . واضطر ترومان
فى آخر الأمر إلى التراجع : فألقى شيئاً فشيئاً المراقبة على المنتجات الغذائية ،

نعم قام ، فى ٩ نوفمبر بإعطاء الحرية للأجور ، وللأسعار .

ذلك أن انتخابات نصف الدورة كانت قد وقعت أربعة أيام قبل ذلك ، ومثلت ، بالنسبة الرئيس ، أكبر علم ثقة ممكنة : ٣٤٦ جمهورى فى المجلس ضد ١٨٨ ديمقراطى ، و١٥٥ شيخ ضد ٤٥ . ولم يكن الحزب الجمهورى قد حصل على مثل هذا الفوز منذ عام ١٩٢٨ . وكان علاوة على ذلك قد وجد زعيما له فى شخص روبرت تافت Robert Taft ، ابن رئيس الجمهورية السابق ، والذي لانتخب شيخنا لا وهيو . وكان الكونجرس الثانون أقل ميلا من سابقه لترومان .

ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ صوت الكونجرس على التعديل الثانى والعشرين للدستور ، والذي قرر أنه « لا يمكن لأى أحد أن ينتخب لمسئولية الرئاسة أكثر من مرتين » . وكان بالتأكيد قد حدد أن هذا الإجراء لا يطبق على الرئيس الموجود ؛ ولكن أحدا لم يكن يقدر على رؤية ترومان يحاول أن يقف فى مواجهة روح النص . وجاءت هزيمة أكبر من ذلك ، مع التصويت على قانون تافت - هارتلى (يونيو ١٩٤٧) والذي حدد بشدة سلطات النقابات ، والذي حارس ترومان ضده سلطة الفيتو ، ولكن الكونجرس أعاد التصويت عليه بأغلبية الثلثين . وهزيمة أخرى ، فى الشهر التالى ، مع تصويت الكونجرس ، وقت مناقشة الميزانية ، على تخفيف الأعباء الضرائبية ؛ وأمام هذا الإجراء العيا جوجى والذي يتسبب ، من وجهة نظر الرئيس ، فى رفع الأسعار ، قام ترومان بممارسة حق الفيتو ، بدون جدوى . وحوله مسائل بناء المساكن ، والمعونات الفيدرالية للتعليم ، والضمانات الإجتماعية ، والأسعار الزراعية ، وحقوق السود ، حارب الرئيس والكونجرس بمرارة ، وفى صالح الكونجرس ؛ بهكل واضح .

ولذلك فإن أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت أعواماً صعبة بالنسبة لترومان .
ولكن الرئيس الجديد تمكن ، في هذه المعارك المستمرة ، من أن يكشف شخصيته ؛
وربما أيضاً رأى قدراته .

ذلك أن ترومان كان قد أعطى انطباعاً ضعيفاً لمواطنيه في الاوقات الاولى
لرئاسته . وكان هذا الأمريكي المتوسط ، والآق من الأقاليم هو أول رئيس عند
كليفلاند Cleveland لم يكن قد تعلم تعليماً عالياً ؛ وكان رجلاً له مظهر بسيط ،
ولا يجيد الخطابة ، واختاروه لنيابة الرئاسة ، لأنه لم يكن يخيف أى أحد ، وكان
قد شعر بالذعر من المسئوليات التي وقعت على كاهله نتيجة لوفاة روزفلت .
ولسكن خلف هذا التواضع ، وما اعتقده البعض على أنه ضعفاً ، كان هناك عند
هذا الرجل ، الذى يغضب بسرعة ، موارد قيمة ستظهرها واجبات أعبائه وثقل
مسئوليته . وبعد فترة عدم التأكد ، والتثبت ، سيظهر ترومان بالثقة في نفسه ،
وس يظهر أنه الرجل المناسب .

الرجل المناسب في السياسة الخارجية . وكان أبناء وطنه ، في هذا الميدان
قد وجدوا أنفسهم منقسمين في أول الأمر . فمسل مسوئى رجل الشارع ،
وضع الكنهنون قمتهم في الأمم المتحدة ، ونظروا بميل وتقدير إلى الاتحاد
السوفييتى الذى كان قد قام بتضحيات عديدة في الصراع ضد النازية ؛ ولذلك
فإن خطبة تشرشل في فياتون قد قابلها جوء كبير من الرأى العام مقابلة سيئة .
وفى الاوساط الحاكمة ، كانت سياسة وزير الخارجية بيرنس Byrnes « والتي
كانت متيقظة كمثل اليقظة لعدوات الروس ، تستند إلى الزعماء الجمهوريين ،
والشيوخ كونيالى Connally وفاندنبرج Vandenberg ، ولكنها كانت تلقى
تقدراً شديداً من هنرى والاس Henry Wallace وزير التجارة ، الذى رأى
أنه لم يعد الولايات المتحدة أن تتدخل في شئون أوروبا الشرقية ، ولا للاتحاد

السوفيتي أن يتدخل في شئون أوروبا الغربية . وفي شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، ولما كان ترومان قد أعلن موافقته على خطاب والاس ، طلب إليه بهرنس أن يصحح موقفه ، وطالب بإقالة والاس . واضطر ترومان إلى أن يتراجع ، ويبدو أن ذلك كان رغماً عنه .

وانقضت خيالاته ، في نفس الوقت الذي انتهت فيه خيالات مواطنيه : فشلت المفاوضات في أوروبا ، وخاصة بشأن المسألة الألمانية نتيجة للتعدد السوفيتي ، وعمليات الفشل الأولى للأمم المتحدة ، التي حوصرت باستخدام الفيتو بشكل غير معتدل من جانب مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والصعوبات التي لقيها لجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة ، جعلته يفهم أن الوقت الحاضر بالثق قد تغير وأنه لم يعد من الممكن ترك الميسدان غارواً أمام الإبداعات السوفيتية .

وجاءت الفرصة لكي يعلن فيها ترومان عن قراره بواسطة بيرن ، حين أعلن هذا الأخير أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمل بعد ذلك تلك الأعباء التي كانت قد قامت بها حتى ذلك الوقت من المعونة المالية والعسكرية اليونان ولتركيا (فبراير ١٩٤٧) . فأخذ الرئيس مباشرة للقرار الرئيسي بضمان أن يحل محلها ؛ وطلب في ١٢ مارس إلى الكونجرس المرافقة على برنامج معونات تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار ، برره في هذه الكلمات : « إنني أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون مساعدة الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات سيطرة الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية » . وأمام المعارضة التي كان يقودها البعض مثل والاس ، وتهيجه بجر الولايات المتحدة في منازعه بلا نفع وخطيرة ، وربما يصلها الأمر في منازعتها إلى الوصول إلى التسبب في حرب عالمية جديدة ، ومعارضة الآخرين الذين كانوا أكثر اعتدالاً ، وأعلنوا أسفهم لكون سياسته لا تعطي اعتباراً للأمم

المتحدة ، إذ اضطر ترومان الى أن يوافق على التعديل الذى طالب به فاندبرج والذى نص على أنه يمكن للكونجرس أن يجبر الرئيس على وقف المعونات للدول الأجنبية إذا ما رأى مجلس الأمن أن هذه المعونة ليست ضرورية ولا مرغوب فيها . وبعد هذا التعديل ، وافق مجلس الشيوخ على المشروع ، فى ٢٢ أبريل ١٩٤٧ بسبعة وستين صوتا ضد ٢٣ ، ووضع بذلك ما سعى به بنظرية ترومان ، .

وكانت حالة اليونان وحالة تركيا ، والطلبات المسقمة للقروض من جانب حكومات أوروبا الغربية ، والمحويات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التى تعرفها هذه المنطقة قد انتهى بها الأمر الى اقناع وزارة الخارجية الأمريكية بأن امكانية تمل التوسع الروسى من أوروبا تتوقف إلى حد بعيد على البؤس الناتج عن التخريب الضخم فى أثناء الحرب . وإذا كان على أوروبا أن تواصل حياتها فمن الضرورى إعادة بناء اقتصادها ؛ وفى هذا الميدان ظهر أن نظرية ترومان ، كانت قصيرة النظر . وكان من الضرورى إكمالها . وجاءت كفاءة جورج مارشال *Georges Marshall* ، وزير المعونة ، الذى حدد فى خطبته فى هارفارد يوم ٥ يونيو ما يسمى بمشروعه : « إن هدف سياستنا هو إعادة بناء اقتصاد عالمى سليم ، وبشكل يظهر الظروف السياسية والاجتماعية التى يمكن أن تعيش فيها المنظمات الحرة ، وفى نفس الوقت ، قام جورج كنيان *Georges Kennan* الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية ، بتحديد استراتيجية طويلة المدى بالنسبة للاتحاد السوفيتى : لا طرد بالقوة ، ولا اتفاق بدون مدى ، ولا حل وسط غادر ، ولكن إحتواء .

وسرمان ما وضعت استراتيجية الإحتواء على المحك وقت أزمة برلين . وأمام إجراءات الحصار ، ار ، صمم ترومان على عدم التراجع ، أى عدم سحب القوات الأمريكية من قطاع برلين ، ولكن كذلك عدم الدخول فى اشتباك

بارسال قافلة مسلحة عبر منطقة الاحتلال الروسى . وإختار حل الجسر الجوى الذى ظهرت فاعليته . وأدى النجاح فى برلين الى تغيير عميق فى المناخ فى أوربا وفى الولايات المتحدة . ثم جاء الانطباع العميق الذى حدث فى الغرب بعد « ضربة براغ » ، وسمحت بالإسراع بالمفاوضات من أجل عقد تحالف بين الدول الغربية . وانتهت المفاوضات بالتوقيع فى واشنطن ، يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة شمال الأطلسى . ويقبول ترومان ، لأول مرة فى التاريخ الأمريكى ، التوقيع على تحالف عسكرى مع دول أجنبية ، دخل بيلاده فى سياسة جديدة تماماً وقضى على تقاليد اتجاه العزلة . وهذا التغيير الرئيسى كان ، نتيجة لحذى ترومان قد تمت موافقة الجميع عليه ، أو تقریباً : فكان قد عرف بالفعل كيف يشرك الى الحد بعيد فى سياسته الزعماء الجمهوريين مثل فاندنبرج ، ودالاس ، فحصل من مجلس الشيوخ على أغلبية واضحة من أجل التصديق على المعاهدة ، تتمثل فى ٣٢ صوتاً ضد ١٣ (٢١ يوايو ١٩٤٩) . ولكنه قابل صموبات أكبر من أجل جعل نفس مجلس الشيوخ يصوت على قانون المساعدات العسكرية والذى كان نتیجتها المباشرة : وكانت المعارضة القوية للسناتور نافث وللعادية لكل تصمد لدى طويل قد سمحت بإعادة تجميع أصحاب الحزبين إلى سياسة الدولة .

وكانت أزمة كوريا ، مثل أزمة برلين ، قد واجهها ترومان بنفكرة الإحتواء . وكانت فكرة يصعب إحترامها ، خاصة وأن السياسة الصينية للرئيس أو أكثر من ذلك عدم وجود سياسة له ، قد إنتقدت بشدة من جانب بعض الجمهوريين الذين أخذوا عليه أنه ، بعدم عمله ، قد فتح الصين أمام الشيوعية . وكانت قوة رد فعله وقت العدوان الكورى الشمالى تسمح للرئيس بأن يمد تجميع الرأى العام وراءه . وكان ذلك لفترة من الوقت ، إذ أن قراره بعزل مالك آرثر Mac Arthur (١٠ أبريل ١٩٥١) ، رغم أنه كان فى الخط الحقيقى

لسياسة الإحتواء، ورغم أنه كانت قد تمت الموافقة عليه، إن لم يكن قد إقترح، من جانب هيئة أركان الحرب ورئيسها الجنرال برادلي Bradley، قد تسبب في نشأة إنقسام حنيف للغاية في الكونجرس وفي كل البلاد. ووصل الحال ببعض الأرحاء الجمهوريين إلى حد نصيحهم بالحرب الشاملة مع الصين، وظهرت الجولات للمتصرة للجنرال ماك آرثر في المدن الأمريكية الكبرى على أنها حكماً شعبياً على سياسة الرئيس. ومع ذلك، وبعد بضعة أسابيع، فقد بدأت المفاوضات من أجل الهدنة في كوريا، وأيدت وجهة نظر ترومان: فبتمسك بشدة «بانتصار محدود»، كان قد أجبر الكوريين الشيوعيين على التخلي عن غزوم لكوريا الجنوبية. وكان ذلك هو «إحتواء» للاتجاه التوسعي الشيوعي.

وستلاحظ أن دور الرئيس، في السياسة الخارجية، وبمقارنته بدور الكونجرس، كان رئيسياً «فالنظرية»، ومشروع مارشال، والجسر الجوي وحلف الأطلسي، و«الانتصار المحدود»، وهول ماك آرثر، كانت كل هذه القرارات قد أخذها رئيس السلطة التنفيذية، والتنفيذية وحدها، وكانت كلها، تقريباً، قد سهرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة لسنوات عديدة.

وفي السياسة الداخلية، كان عمل الرئيس، على العكس من ذلك، محدداً إلى درجة كبيرة، وحتى مقضى عليه، بواسطة الكونجرس، وبخاصة بعد نجاح الجمهوريين في إنتخابات عام ١٩٤٦. وكان من الضروري أن يحصل ترومان، ورغم كل تنبؤات، على الإنتصار في إنتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨ حتى يحرز على فرض سياسته.

وأظهر إنتصار ترومان في إنتخابات شهر نوفمبر ١٩٤٨ صفات الرجل. ولكون ترومان قد عرف أنه سينهزم، طبقاً لكل المظاهر، بواسطة خصمه الجمهوري ديوى Dewey، فإنه قاد في الأوقات الأخيرة من الحملة الإنتخابية

ممركة قوية ، استخدم فيها كل صفاته كحارب ، وكان التأكد الكبير لدى الجمهوريين ، وتيار الشعور الشعبي في صالح ذلك المرشح الشجاع ، وتقل التنظيمات الثقافية ، وتأييد الزواج ، تشرح عودة الكسب النفسي لشعبية الرئيس السابق ، وبمحت له بعض التنبؤات والمجسات . ونجح بأربعة وعشرين مليون صوت على ديوى الذى حصل مع ذلك على ٢٢ مليون ، وعلى الديمقراطية « الجنوى » ، ثورموند (Tharmond ١٩١٧٠٠٠٠ صوت فقط) وعلى والاس المثل الحزب التقدمى ، الذى انشق من الحزب الديمقراطي (١٩٥٠٠٠٠٠ صوت) .

وشمر ترومان بالقوة نتيجة الثقة الشعبية ، وكرئيس منتخب ، لا كريس بالصدفة كما كان في عام ١٩٤٥ ، استعاد شبابه السياسى . وأصبح من جديدي بطلاً من أبطال الاتجاه المتقدم ، فشرح ، في رسالته إلى الكونجرس في ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، برنامجاً « لعودة الرأىة » الذى أطلق عليه اسم قانون العدالة . وكان ذلك بدون شك بفهم خيال كبير ، إذ أنه رغم وجود أغلبية ديمقراطية في المجلسين ، فإن التركيب الإعتيادى للجمهوريين ولد ديمقراطى الجنوب كان سيظهر من جديد لكي يقف في وجه كل تشريع يمكنه أن يشير ، من قريب أو من بعيد ، إلى الاتجاه الاشتراكى ، أو حتى إلى الاقتصاد الموجه .

وكان الحساب الختامى ، في هذه الظروف ، لقانون العدالة ، غير كبير : زيادة الحد الأدنى للأجور والمحددة بالقانون بـ ٧ سنت في الساعة مقابل ٤٠ ، ومدة نطاق المنتفعين الجدد بقانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٣٥ إلى ١٠ مليون شخص ، وامتداد مراقبة الاجتازات حتى عام ١٩٥١ ، والتصويت على قانون الاسكان لعام ١٩٤٩ والذى أعطى إلتزامات كبيرة البناء والسكناح ضد المساكن غير الصحية ، وزيادة القروض لمعاملات التنمية الزراعية ، وأخيراً ، التصويت في شهر يونيو ١٩٥٠ على قانون جديد بشأن « الأشخاص المنقولين » ، والذى

يسمح بهجرة ٥٠٠.٠٠٠ لاجئ أوروبي. ولكن الرئيس ترومان لم يتمكن من أن يحصل من الكونجرس على الموافقة على مشروع برانان Brannen من أجل الزراعة ، ولا على إلغاء قانون تافت — هارتلي . وضرب مشروعة الخاص بالتشريع من أجل الصحة العامة (قانون التأمين الصحي الوطني) بتلك الحملة الصحفية المضخمة التي أنفق عليها الإتحاد الأمريكي للأطباء ، والذي إنهمج بالرجبة في إدخال « طلب إشترائي » ؛ أما مشروعة الخاص بتقديم المعونة المالية للدولة لمؤسسات التعليم ، فإنه تعطل نتيجة لمعارضة الكنيسة الكاثوليكية له . وكذلك تعطيله الكبير لإعطاء الزوج المساواة في المداخلة ، والذي أعده بواسطة لجنة الحقوق المدنية ، فقد إصطدم بالمعارضة المنظمة في الكونجرس ، فاضطر ترومان إلى أن يتخلى عن الطارق التشريعية وإلى أن يستخدم اجراءات القرارات والمرسومات من أجل القضاء على التفرقة العنصرية في الإدارة الفيدرالية ، وفي داخل القوات المسلحة .

وكان القليل الذي تمكن ترومان من جعلهم يوافقون عليه من مشروعات قانون العدالة ، قد حصل عليه في الثانية عشر شهراً الأولى من مدة رئاسته . فالواقع أن الرئيس قد وجد نفسه ، منذ صيف ١٩٥٠ ، منزوع اليد — إلاح في محاولاته ، وحتى موضوهاً في موضع الاتهام بتلك الإنطلاقة للعواطف ضد الخطر الأحمر وضد إتهام مالك آرثر .

فمنذ وقت طويل ، كانت الأوساط المشوشة قلقة من سيطرة اليهودية على الإدارة ، أو بمعنى أدق ، من توغل الشيوعيين ، أو « رفقاء الطريق » داخل الإدارات العامة عند نهاية سنوات الثلاثينيات وبخاصة في أثناء الحرب . ومنذ سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ قامت بعض التحقيقات ، واكتشفت بضخ عمليات صغيرة التجسس . وفي شهر مارس ١٩٤٧ ، عهد ترومان لإدارة التحقيقات الفيدرالية

F. B. I. أن تقوم بتحقيق عن ولاء كل الموظفين الإتحاديين ؛ ولقد استمر هذا التحقيق خلال أربع سنوات حول ٣ مليون موظف ، وتسبب في إستقالة ٢٠٠٠ موظف وفي فصل ٢٠٠ . وأثار هذا الأمر بنوع خاص الازد عند الأوساط الليبرالية التي إتهمت الإدارة بعمل "تجريم بواسطة الإيحاء" ، الأمر الذي يحدد حقوق المواطن .

ومع ذلك ، فإن هذا التنازل من جانب ترومان للتطرفين من أجل القيام بعملية تطهير لم تكف لتهدئة غناوف الأهالي ، والتي زادت قوة بالإشاعات الحارقة المأداة عن التوغ الشيوعي ، وعمليات التجسس السوفيتية ، والتي كانت تقوم بنشرها شخصيات مشكوك فيها وتبحث عن الشهرة . وقام أحد هؤلاء ، وهو تشامبرز Chambers بمهاجمة آلجر هيس Alger Hiss أحد كبار الموظفين ، والذي كان فيما مضى موضع ثقة روزفلت . وانتهت محاكمة هيس (١٩٥٠) بعد جولات عديدة ؛ ورغم إنكار المتهم ، إلى حكم عليه بشأن التجسس فعلاً ؛ وخرج ترومان ومن حوله وقد أصابهم الوحل ، الرئيس لأنه كان قد وصف مسألة هيس بأنها مناورة وضيفة للجمهوريين ، وأنشيسون Acheson وزير الخارجية لأنه كان قد أظهر علناً تقديره وثقته في هيس .

وهذه المسألة ، وغيرها والأقل أهمية منها مهدت الطريق للصمود السياسي غير العادي للسناتور ماكارتني Mc Carthy وهذا السناتور لويسكونسين ، والذي انتخب في عام ١٩٤٦ ، جعل على فكرة إستخدام الإتهام بالشيوعية ، والتي إنتشرت بسرعة ، لكي يستولى على إدارة الحرب الجمهوري ، وربما ليحقق مطامع أخرى . وبدأ حملته في ٩ فبراير ١٩٥٠ معلناً أنه يعرف أسماء ٥٠٠ شيوعي متوغلين في أجهزة الدولة ، ثم إتهم الأب لاتي مور Pr. Lattimore بالتجسس ، ثم هاجم بعد ذلك نيليب جوسب Philip Gessup مثل الولايات المتحدة في

الأمم المتحدة . وبقيامه بذلك ، وضع مكارثي نفسه على رأس تيار رجعي قوي ، كان قد نما منذ نهاية الحرب ، ضد روزفلت وحند كل ما كان يذكر بسياسته . ورغم الهزيمة المؤقتة التي نزلت به أمام لجنة مجلس الشيوخ ، إذ أنه لم يتمكن من تقديم أى دليل على ما كان قد ذكره ، فإن مكارثي قد إستمر في حملته ، متبهاً في شهر يونيو ١٩٥١ الجنرالان مارشال وآيزنهاور Eisenhower بأنهما قد ساعدا الاتحاد السوفيتي في محارلته السيطرة على العالم .

ومع ذلك ، فإن إتهامات مكارثي كانت تعبر عن المشاعر ، غير الواضحة ، بضرورة حمل شيء ضد الشيوعية . وكان الرئيس ترومان قد قدم ، منذ عام ١٩٤٨ ، أحد عشر زعيماً شيعياً أمام المحاكمة بتهمة دعوتهم لاستخدام القوة في قلب حكومة الولايات المتحدة ؛ وحكم عليهم بأحكام بالسجن . ولكن الأمر خرج من أيدي الرئيس حين قام الكونجرس بالتصويت ، في شهر سبتمبر ١٩٥٠ على قانون مكاران Mc Carran بشأن الأمن الداخلي ، والذي نص على أنه يجب على كل الشيوعيين أن يسجلوا أنفسهم في وزارة العدل ، وسوف يجرمون من جوازات سفرهم ، ولن يتمكنوا من تولد الوظائف العامة . وأظهر ترومان إعتراضه ورد باستخدام الفيتو ، وأعلن أهم في البلاد الحرة ، بما يقبون الناس على الجرائم ، وليس أبدأ على آرائهم ، ؛ وأبعد الكونجرس الفيتو ، بأغلبية كبيرة . وفي شهر يوليو ١٩٥٢ ، صوت الكونجرس على قانون مكاران — والتر من الهجرة ، ذلك القانون الذي حرم دخول الأراضي الأمريكية على كل شخص متصل بالحزب الشيوعي أو على كل منظمة على اتصال بهذا الحزب . ومرة جديدة تقدم ترومان بالفيتو ، ودون أن يصيب نجاحاً أكثر .

وأعطى الكفاح ضد الشيوعية لمكارثي وللحزب الجمهوري موضوعاً ممتازاً للحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٥٢ : إتهام الديمقراطيين بحماية الشيوعيين في

الداخل، وعدم معارضتهم في الخارج، وبدأت إقامة سد قوى في مواجهة التوسع الشيوعي هو التكتيك الفعال. وأضافوا إلى ذلك موضوع الإنعزاف، نتيجة لإكتشاف رشوى السلطة التي إتهموا بها رجالاً من المحيطين بترومان. ورغم أن أمانة الرئيس الذي إنتهت مدته كانت فوق كل شك، إلا أن الانهزام بالإنعزاف كان خطيراً بالنسبة للديمقراطيين.

ولكن المظهر الأساسي لانتخابات الرئاسة في عام ١٩٥٢ كان هو الدور الذي قام به المنتخبون في إتخاذ القرارات، وبواسطة شخصية المرشحين. ففي البداية، كان التوزيع طبقاً للأفضليات الأيديولوجية تعلى الحزب الديمقراطي تقدماً كبيراً، وبنسبة ثلاثة ضد اثنين؛ ولكن وجهات نظر قواعد الحزبين عدلت قليلاً من هذه النسبة بين القوي. وما دام شخص المرشح قد أصبح هدفاً، فإن موقف منتخبي كثيرين قد تعدل. ذلك أن كلا المرشحين كانا يمثلان مظاهر مختلفة تماماً.

وكان الحزب الديمقراطي قد إختار، في مؤتمر شيكاغو (٢١ يوليو ١٩٥١) أدلاى ستيفنسون Adlai Stevenson حاكم إلينوا. وكان ستيفنسون ذكياً مثقفاً كثيراً بالنسبة للجماهير، وكان غير معروف تماماً من العامة؛ وكان طلاقه يقلل من قدره في نظر الكثيرين. وكان الحزب الجمهوري قد أبعد السناتور تافت، المتحدث التقليدي باسم الجمهوريين، والذي كان كبير الهداء لقانون العدالة، ويميل إلى إتجاه العزلة في السياسة الخارجية، وفي صالح الجنرال آيزنهاور الذي كان الجمهوريون في ولايات إنجلترا الجديدة، والمصممين على أن يحتفظوا بالمظاهر الأكثر حكمة ولبولة الرخاء. وعلى أن يعدوا كل عودة لإنهاء العزلة، قد إتفقوا. وإن كان ذلك مع بعض الصعوبة، على أن يهتلمهم. وكان آيزنهاور مرشحاً ممتازاً: فكانت خدماته، كجنرال، وبطل عسكري، قد زادت شعوراً قوياً حياله بين عناصر السكان،

وحشى قبل أن يشارك في سياسة الحزب . وهلاوة على ذلك ، فإن رشيع آينهاور قد ظهر على أنه يتفق تماماً مع مطالب هذه الفترة . وكانت سمعته التي لا توازي كرئيس عسكري متعصر تسمح بإمكانية إيجاد حل لمسألة ككوريا الفظيمة . وكان إيتاده عن كل الارتباطات السياسية وأمانته الشخصية ، المعترف بها من الجميع ، تسهر كل هؤلاء الأشخاص العديدين الذين كانوا قلقين من إنخفاض الأخلاقية السياسية في واشنطن .

وأعطت انتخابات ٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ لآينهاور ٣٣٠٠٠٠٠ و ٣٣٠٠٠٠٠ صوت و ٤٤٢٠٠٠٠ تفويضاً ضد ٢٧٣٠٠٠٠٠ صوت و ٨٩٠٠٠٠ تفويض لستيفنسون . ولم يفز هذا الأخير في أي ولاية خارج الجنوب ، وحشى في هذه المنطقة التي كانت بتقاليد ديمقراطية ، فقد فلوريدا ، وأوكلاهوما ، وتينيسى ، وتكساس ، وفرجينيا . وكانت الانتخابات انتصاراً شخصياً لآينهاور أكثر من كونها انتصاراً حقيقياً للحزب الجمهوري . والدليل على ذلك كان يمثل في أن هذا الحزب لم يحصل على الأغلبية في الكونجرس إلا بالكاد : ٢٢١ مقعداً في المجلس ضد ٢١٣ ، و ٤٨٠ مقعداً في مجلس الشيوخ ضد ٤٧ للديمقراطيين وواحد من المستقلين . ورغم كل شيء ، فقد كان في وسع الجمهوريين أن يساعدوا بروية نهاية ما كان بالنسبة إليهم عشرين عاماً من سيطرة الديمقراطيين .

° * °

وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت عملية إعادة الانشاء قد تمت في كل مكان . وكانت في بلاد كثيرة قد نجحت نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه ، والناج عن الحرب ، والتي كانت أحزاب اليسار قد واصلت تمسكها بها . وفي نفس الحالات ، سار الاقتصاد الموجه في نفس الوقت مع سياسة التأميمات ، والتي إمتدت ، كما هو الحال في فرنسا ، وفي بريطانيا العظمى ، والتي كانت

قاصرة ، كما هو الحال في هولندا ، وزيلندا الجديدة وفي أستراليا ، وكان
 الاقتصاد الموجه ، والتأميمات ، وبخاصة الإصلاحات الاجتماعية اللازمة ، لدولة
 الرخاء ، هي المظاهر الأساسية و القوة دفع قوية صوب اليسار ، ، مصحوبة في
 غالب الأحيان باستخدامات نظمية غير واضحة . وكان من الممكن في أوروبا
 الغربية بنوع خاص التعرف بشكل أكثر سهولة على مناخ و طراز هذه الفترة
 التالية للحرب مباشرة . مناخ و طراز كانت الأحزاب الشيوعية تطالب فيها
 بالانضغاطات التي كانوا قد منحوها للقائمة وبحكمهم في الحكم ، وحيث كانت
 الأحزاب الاشتراكية ، حتى وإن كانت الأكثر اعتدالا ، تعتقد أنها مضطرة
 إلى الإصرار على ضرورة ضمان الطبقات ، وضرورة الثورة ، وحيث كانت حتى
 الأحزاب المعتدلة مثل C. D. U. تتخذ عند تشكيلها برنامجاً (مثل برنامج
 آلمين في شهر فبراير ١٩٤٧) متقدماً كثيراً ، وهو الذي تركوه منذ عام ١٩٤٩ ،
 وفترة ، من ناحية أخيرة ، كانت أشكال البطولة التي تقترح فيها لإعجاب
 الجماهير ، هي محاسن المناجم في قصص أندريه ستيل Andre Stil ، وعمال
 السكك الحديدية الذين يشتركون في المقاومة في فيلم « معركة القنبان » ، والعامل
 الذي يبحث عن عمل ، في فيلم « سارق الدراجة » .

ولكن بعد عدة سنوات من التقشف ، ومن العمل الصعب ، ومن مواجهات
 سياسية حادة ، أصبحت الجماهير تأمل ، وفي كل الميادين السياسية والإقتصادية
 والاجتماعية ، في الوصول إلى مرحلة إسترخاء . وصححت لهم عودة الرخاء بالفعل ،
 بالنسبة لبعض الوقت ، وبإعطاء ثقتهم لتولئك الذين وعدوهم ، لا بتغييرات
 هيكلية ، وبثورات ، ولكن بالتحسين الصبور والمستمر ، للعالم الذي يعيشون فيه .

الفصل الثامن

الدول الأنجلو سكسونية في الخمسينيات :

رفاهية وإتجاه محافظ جديد

في ذلك للمنطق من القرن ، حرف إقتصاد الدول الغربية نمواً واحداً ، ووصل في فرنسا ، وفي إيطاليا وفي ألمانيا إلى معدلات تنمية لم يكن أحد يأمل فيها . ووصلت دول متقدمة كثيراً من الناحية الإقتصادية ، مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، كذلك إلى أن يتقدموا في إنتاجهم بدرجة أكبر .

وفي نفس الوقت تميل توازن القوى السياسية . فنذ عام ١٩٤٩ ، كان العمال قد إهدوا من السلطة في زيلندا الجديدة وفي استراليا ؛ وفي عام ١٩٥٠ حصل المسيحيون — الاجتماعيون في بلجيكا على أغلبية مطلقة لمقاعد المجلس ، كما فعل المحافظون في بريطانيا العظمى في إنتخابات عام ١٩٥١ . وأخيراً ، وفي الولايات المتحدة ، فإن إنتصار آيزنهاور قد أعاد الجمهوريين إلى السلطة ، والتي سيحتفظون بها خلال ثمان سنوات . وفي كل مكان تقريباً ، كان الإتجاه المحافظ ، وباشكال مختلفة ، هو الذي يسود . وسرى ذلك بوضوح في هذا الفصل ، مع الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، واستراليا ، وكندا كدول أنجلو سكسونية ؛ وفي الفصل التالي مع لانيا ، وإيطاليا وفرنسا ، كدول غرب أوروبا .

١ - آيزنهاور والاتجاه المحافظ العام (١٩٥٢ - ١٩٦٠) :

لم يكن الرئيس الجديد رجل مواقف سياسية ثابتة تماماً ، فلقد ذكر بنفسه ، وقت محادثته في عام ١٩٤٧ ، أنه « مجرد رجل جمهوري طيب ، من كنساس » .

وكان في الحقيقة عافياً ، أى أنه كان يستقد أن سلطة الرئيس يجب أن تكون ضعيفة ما أمكن في الفترات العادية ؛ ولأول مرة في التاريخ الأمريكى القريب ، جاء رئيس له شعبية مذهمة ، وسلطة كبيرة ، وكان يرغب فى أن يمنع عن أن يمارس سلطاته بقوة ، ويترك الكونجرس مسئولية السياسة الداخلية . وعلى العكس من ذلك ، فإنه لم يكن يرغب فى أن يترك الولايات المتحدة ، فى السياسة الخارجية ، تتفانى على نفسها ، وتتخلى من مسئولياتها العالمية .

وظهر إحترامه الحرية واستقلال الكونجرس بوضوح فى حالتين . فعند وفاة تافت ، وفى مسألة إختيار زعيم جمهورى جديد : إجتمع آيزنهاور عن إقترح أى إسم ، وترك مجلس الشيوخ حراً تماماً فى إختيار السناتور كولاند Knowland والذي كانت آراءه الرجعية تبعده عنه ، والذي لم يسهل له مسئولياته فى شيء . وبعد ذلك ، مع التحفظ الذى أظهره آيزنهاور بالنسبة لزيادة الاتجاه للماكارثى . ولم يرجع ذلك أبداً إلى أنه كان يشعر بأى ميل للرجل أو لوسائله ؛ ولكن ، لما كان الكونجرس ، وبعد هجرم جديد من ماكارثى ، قد صوّت على قانون مراقبة الشيوعية (أغسطس ١٩٥٤) ، ثم زاد من شدة قانون ماكران ، فإن آيزنهاور لم يكن يرغب فى إعلان عدم ثقته فى منتخب الشعب . ولقد وصل به الحد حتى إلى أنه وافق على إبعاد العالم أوبنهايمر Oppenheimer من كل مسئولياته فى ميدان السياسة الذرية ، وكان أحد أهداف ماكارثى .

وفى خلال ذلك الوقت ، كان إيزنهاور يزداد حقيقاً بتطرفات هذا السناتور . وبتمريضات واضحة ، أعلمه أنه سيعارض إنشاء رقابة على الكتب ، وأظهر نفاذ صبره حين بدأ ماكارثى فى مهاجمة الجيش . وكان المهجرم المضاد لرئيس البنتاجون ، وزير الحربية ، قد حصل على إذن منه ، إن لم يكن مستوحى منه . وأخيراً ، فإنه شجع مجلس الشيوخ على إتخاذ موقف ، وعلى تعيين لجنة تحقيق ، مكلفة بفحص

سلوك ماكارثي وتسببت تجربة إستعراضية من جانب هذا الأخير في التلفزيون، وكانت كارثة، في أنه فقد كل تأثير على الرأي العام. ويمكن عندئذ مجلس الصيوخ من أن يواجه اللوم لماكارثي، في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ بـ ٦٧ صوتاً، ضد ٢٢. وهنا آيزنهاور الشيوع أعضاء لجنة التحقيق. وفي خلال بضعة أشهر فقد اتجاه ماكارثي كل أهميته. وعند وفاته، في عام ١٩٥٧، كان ماكارثي قد أصبح شخصية منسية.

ومع ذلك، فإن تحفظ آيزنهاور في تسية شؤون الدولة، قد أدى، في ربيع ١٩٥٤، إلى ظهور هدم رضى في واشنطن. فيفياس الرئيس، كان الكونغرس قد أصبح ميداناً مغلقاً تواجه فيه المصالح الخاصة، وكذلك الاتجاهات السياسية. وأخذت هذه الاتجاهات السياسية أشكالاً جديدة، حتى أن بعض المتخصصين لم يترددوا في الموافقة على أن الكونغرس لم يعد يضمن ممثلي للحزبين التقليديين فقط، ولكن أربع أحزاب بالقول. في اليسار، أو بالناظر أكثر دقة، «إلى اليسار قليلاً» من الوسط، كما كان روزفلت يفضل أن يقول، كان هناك الحزب الديمقراطي الخاص بالزوساء، حزب القانون الجديد، وقانون العدالة، ويمثل رجال النقابات، والزوج، والكاثوليك، وأوساط رجال المدن الفقراء. وفي الوسط الحزب الجمهوري لتوئك الذين سكنوا قد إختاروا آيزنهاور، حزب «وسط الطريق»، في السياسة الداخلية، وله الإتجاه الدولي في السياسة الخارجية، ويجذب رجال الأعمال ذوي التفكير الحديث، وسكان الضواحي البروجوازية، وسكان أحياء أطراف المدن. وفي وسط اليمين، الحزب الديمقراطي للكونغرس، ويقوده المتحدث سام راين Sam Rayburn في المجلس، وزعيم مجلس الشيوخ ليندون جونسون Lyndon Johnson، الممثل بنوع خاص لولايات الجنوب، ولايات الأطراف (ولايات الحدود في الجنوب).

وأخيراً ، وإلى الذين أكثر من ذلك بكثير ، الحزب الجمهوري للكونجرس ، والذي يقوده في مجلس الشيوخ سكينولاند ، وفي المجلس جوزيف مارتين Joseph Martin ، والذي كان المتحدث الفعلي بإسمه هو تافت ، وكان محافظاً في السياسة الداخلية ، ومن أنصار العزلة ، أوسحق معادياً لأوروبا ، في السياسة الخارجية . وكان هذا الحزب يمثل ولايات وسط الغرب ، وكذلك إقليم الغرب ، والشمال الشرقي .

وعلى هذه الخريطة للاتجاهات ، لم يكن في وسع آيزنهاور إلا أن يلعب على تركيبة الوسط ، الأمر الذي قام به غريباً ، بإعلانه أنه من الواجب على الجمهوريين أن يكونوا « معتدلين قديمين » ، ويتعديده مثله الأعلى على أنه « إتجاه محافظ ديناميكي » . ولكن تركيبة الوسط هذه لم يكن من السهل تحقيقها بسرعة ؛ ولذلك فإن آيزنهاور لم يتمكن ، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ ، من أن يحافظ ، وبسبب الإقتسامات وسوء نية الكونجرس ، على أي من وعوده الانتخابية ، فيما عدا أنه أعطى الولايات ، وليس للدولة الفيدرالية ، ملكية بترول تحت البحر الذي كان قد اكتشف أمام سواحل كاليفورنيا وسواحل خليج المكسيك (قانون الاراضي العابرة - مايو ١٩٥٢) .

ولسكنه نجح أكثر من ذلك مع الكونجرس المنتخب في عام ١٩٥٤ و عام ١٩٥٦ ، حينما فهم الزعماء الديمقراطيون رايبن وجونسون أنه يرضى في الاحتفاظ بقانون العدالة ، ويرغب في تحسينه . وكانت الإجراءات الجوية ، مثل منح القروض من أجل بناء المساكن ، وإنشاء الدولة الاتحادية للطرق الواسعة ، وإحسين الحد الأدنى المضمون للأجور ، والتوسع في حجم المستفيدين الجدد للذهاب الإجتماعي ، ومضاغفة مصروفات الدولة من أجل الصحة العامة ثلاثة أضعاف ، كلها تدهم محل ترومان . ولقد بدأ الرئيس في التعامل منذ عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧

مع مشكلة التعليم ، التي كانت قد بدأت في إثارة قلق الرأي العام ، بسبب تزايد أعداد التلاميذ والطلاب في المؤسسات والمنشآت القديمة والعنيفة والقليلة العدد ، وقلة الموارد في الميزانيات المحلية ، ولكن المشروعات بالقوانين التي كانت تهدف تحميل الميزانية الاتحادية بحجز من المصروفات التي لم يكن في وسع الولايات دفعها ، أهدتها أغلبية أعضاء الكونجرس . والواقع أن البعض كانوا يخشون من لإدياد السلطة الاتحادية ؛ وكان الآخرون يخشون من حدوث منافسة لاعتقادها أنها ستكون خطيرة ، مع المدارس الدينية ؛ هذا علاوة على وجود غيرهم رأوا في ذلك محاولة ملتنة لفرض القضاء على التفرقة العنصرية على مدارس الجنوب . وكان من اللازم الوصول إلى صدمة السبوتيفيك حتى يفيق عدد من الأمريكيين المشكلات ، ويفقدوا هدوءهم ، ويهاجموا ما أسموه كارثة التخلف للعلوم الأمريكية بالنسبة للعلوم السوفيتية وبعد أن دفع الرأي العام الكونجرس ، اضطر إلى أن يصوت على قانون التعليم الهكافى الوطنى (٢ سبتمبر ١٩٥٨) ، والذي كان إسمه كيهه الهلالة : وبوضحة النطاق الوطنى فى المقام الاول ، تمكن الرئيس من أن يحصل من ذلك الكونجرس المتردد على ما كان قد اقترحه من قبل ، ولكن بدون جدوى : إعطاء الدولة الاتحادية ميزانيات لتجهيز مؤسسات التعليم بالمعامل والأدوات المدرسية ، وإعطاء قروض للطلاب ، ومكافآت لتوئك الذين يرغبون فى العمل فى التدريس فيما بعد .

وكان الشيء الأكثر ميزة بالنسبة لموقف الرئيس آيرنهاور هو أنه كان أول رئيس تمكن من جعلهم يصوتون على قانون بشأن الحقوق المدنية ، وفى صالح حقوق الزوج ، وهو الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٧ . وأنشأ هذا القانون لجنة الحقوق المدنية مكلفة ببحث كل اعتداء على حقوق التصويت ، أو عدم المساواة أمام القانون بسبب الجنس ، أو اللون ، أو الدين ، أو الأصل .

الوطني . وبعد ثلاثة أعوام ، تم إكمال قانون جديد أعطى المحاكم الاتحادية سلطة تعيين محققين من أجل بحث شكاوى كل من يمنع من التصويت بسبب الجنس أو اللون .

وإذا كان الكونجرس قد وافق على التصويت على هذا التشريع ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن مشكلة السود كانت قد طرحت من جديد ، بقرار كبير الأهمية من المحكمة العليا ، وهو القرار الذي هاجم شرعية المصيفة ومنفصلين ولكن متساويين ، والتي كانت قد بنيت عليها تشريعات التفرقة العنصرية ، وأعلن بإجماع الأصوات ، أن التمييز العنصري في المدارس العامة يتعارض مع الدستور (١٧ مايو ١٩٥٤) : ومع ذلك ، فإن المحكمة قد تركت السلطات المحلية أمر اختيار الفرصة ، وسرعة القرارات التي تتخذها من أجل القضاء على هذه التفرقة . وبعد ذلك ، قامت المحكمة العليا ، وبسلسلة من التصريحات ، ببدء القضاء على التمييز العنصري إلى كل الأماكن العامة ، مثل المنتزهات ، والساحات البلدية للجوارف ، والشواطئ ، والمطارات ، وغطاءات المسكك الحديثة ، والأوتوبس ، وكذلك المساكن البلدية .

واشعلت قرارات ١٩٥٤ الجنوب ، حيث كان التمييز قد بقي في العادات ، وعلى العكس من الشمال ، وحيث كان البيض ، والسود منذ الحرب قد تمودوا شيئاً فشيئاً على أن يعيشوا معاً . واضطرب المعتدلون ، الذين كانوا قد أصبح لهم وزنهم ، إلى السكوت . وفي أثناء الصيف تشكلت جمعيات « مجالس المواطن الأبيض » ، التي ، على العكس من الكوكلا كس كلان ، تنازلت عن استخدام العنف والإرهاب ، ولكنها استخدمت الهداية والإغارة .

وإذا كانت ولايات الحدود في الجنوب قد وافقت مظهرياً ، بحققة منظام ١٩٥٧ . محلية « قبول » زمنية ، في كارولينا الشمالية ، وبنينس ، وأر كانساس

وفي تكساس ، ففي أقصى الجنوب قامت السلطات المحلية والمجالس التشريعية بالتصويت على قرارات وعلى قوانين تأمر الموظفين بإغلاق المدارس بدلاً من قبول السود . فأصبح عليهم حينئذ أن يصطدموا بعمل العدالة الإيمانية المكلفة بتطبيق قرارات المحكمة العليا . ووقعت أحداث عديدة ، والتي كان أشدها خطراً حادث ليتل روك (أركانساس) . وبعد أن كان الرئيس قد حاول أن تستخدم المعالحة ، تجاه الحاكم فوبوس Fabius ، إضطر نتيجة لعناده وبسبب الموقف المهدد لجزء من الأهالي إلى أن يرسل ألف من المظليين من القوات الإنشادية لكي يحموا تسع تلاميذ سود قبلوا في المدرسة الثانوية في المدينة . وبعد تطورات مختلفة ، تمكنت مدرسة ليتل روك من أن تعمل إبتداء من عام ١٩٦٠ على أساس القبول الجزيئي للسود .

وفي هذا التاريخ ، وبعد ست سنوات من محاولات تطبيق قرار المحكمة العليا ورغم المجهودات الضخمة لموظفي القضاء القيديريالي ، كان الجنوب يعجز ٦٠٪ من التلاميذ السود المقبولين في المدارس التي وافقت على مبدأ قبولهم . ومع ذلك فإن كل هذه المدارس كانت توجد كلها تقريباً في ولايات الحدود ؛ أما كارولينا الجنوبية ، وألاباما ، وميسيسيبي فإنها رفضت كل حل وسط ولم تقبل الزواج حتى من الناحية « الزمنية » .

ولذلك فإنه لم يكن مثيراً للدهشة أن يقرر بعض زعماء الزنوج أن يبدأوا أنفسهم العمل . وعملوا ولكن بدون استخدام العنف ، ولمثل عليه ما كان ينصح به الراعي مارتن لوثر كنج Martin Luther King والذي من أجل أن يصبح على التفرقة في حافلة مدينته منتهجوسرى (ألاباما) فكر في أن يقوم بعملية مقاطعة جماعية من جانب الزنوج لهذه الوسيلة من وسائل النقل (١٩٥٥) . وبعد عام من الصراع ، اضطررت شركة الحافلات الي التراجع ، وعدد من حك قضائي بمنع

التمييز العنصري في حافلات مونتهجومري . وبوحى من هذا النجاح ، قام التلاميذ السود بانتهاك على ومتكرر ، وإن كان بطريقة سلبية ، للقواعد الحامية للتمييز العنصري ، وهاجموا بنوع خاص المطاعم الموجودة في المحلات الكبيرة وبدأت الحملة في كارولينا الشمالية ، وإنتهت بإلقاء القبض على عدد كبير من التلاميذ ؛ ولكن الشركات صاحبة المخازن الشعبية اضطرت إلى التراجع بسرعة . وهكذا ، وعند نهاية الفترة الرئاسية الثانية لأيزنهاور ، بدا أن وقت فرض الوصاية قد انتهى ، وكان الزوج قد بدأ في أخذ مصيرهم في أيديهم .

وفي ميدان العلاقات الدولية ، أعطى الرئيس كل تقنيه لوزير خارجيته فوستر دالاس Foster Dulles الذي بدأ في إعادة النظر في مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وبدلاً من الاحتواء ، استخدم سياسة «الغفلة» ، وكانت وسائله تتمثل في «دبلوماسية حافة الهاوية» ونظرية «العقاب الجماعي» . والواقع أن هذا التحرر في التراكيبات المثيرة كان ينعكس سياسة غير واثقة ، ومتحلف قليلاً في عقائدها عن سياسة ترومان ، ولكنها كانت سياسة تثير القلق بالنسبة للجميع ، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة . ومن بين هؤلاء ، إشتكت فرنسا وانجلترا بنوع خاص من ذلك الحكم القاسي والديماغوجي على مغامرة السويس ، وفي نفس الوقت ؛ كانت عملية «تحرير» شعوب أوروبا الشرقية قد دارت رأسها نتيجة لعدم العمل الأمريكي في وقت الانتفاضات المعادية للشيوعية في ألمانيا الشرقية ، ثم في بولندا والنمجر ؛ أما «العقوبات الجماعية» فإنها قد أعدت في وقت ديان بيان فو ؛ وأما لغز «إعادة تقييم» السياسة الأمريكية فإنه قد اختفى من اللمة . والواقع أن فوستر دالاس لم يكن هو الذي يعطي الدروس ولا النبي الذي ينصح بالخط الأخلاقي ، ولكنه كان قلقاً وحذراً ، ويبدو أنه كان في غالب الأحيان متضيقاً من عدم تأكد وعدم تجانس خصمه ؛ وهو الاتحاد السوفيتي بعد ستالين .

وظهر الإهتمام مع سياسة ترومان بشكل أكثر وضوحاً في الأوقات الأخيرة من الفترة الرئاسية للرئيس أيزنهاور . ومثل ترومان ، قام أيزنهاور بتقسيم نظرية ، لا بمناسبة هتون اليونان وتركيا ، ولكن بشأن الدول المجاورة لها . في الشرق الأوسط . وشرحها يوم ٩ مارس ١٩٥٧ أمام الكونغرس ، الذي سمح له في هذه المنطقة بأن يستخدم ميزانيات كبيرة من أجل تقديم معونة اقتصادية وعسكرية ، وأن يمنح بنوع خاص معونة عسكرية لكل دولة مشتبكة مع عدوان شيوعي ، وتطلب ذلك . وهذه النظرية وجدت تطبيقاً لها بعد عام من ذلك ، حين أعطى أيزنهاور أمره للأسطول السادس بأنزال ٨٠٠٠ جندي في لبنان لكي يحمي هذه الدولة من طمرحات عبد الناصر (١) الذي كان يحظى بتأييد الإتحاد السوفيتي (١٥ يوليو ١٩٥٨) . ورغم تهديدات كروتشيف Khrushchev فإن هذا التدخل الأمريكي في لبنان كان يمثل نجاحاً .

ولقد أعيد انتخاب أيزنهاور بدون معونة في عام ١٩٥٦ ضد ألفيس الحميم الديمقراطي أدلاي ستيفنسون ، وكان ذلك يرجع لميخته الشخصية . وكان الرئيس أيزنهاور متصلاً ومنتقداً من جانب المثقفين ، وعرف حتى نهاية مهدة رئاسته الثانية ، وبعدها ، شعبية حقيقية بين الجماهير . والدليل على ذلك يتمثل في ذلك الشعور الذي اجتاحت البلاد عند سماع خبر الأزمة القبلية التي أجبرته على الرقود في عام ١٩٥٥ ، ثم العملية الجراحية التي اضطر إليها في العام التالي . وكانت هذه الشعبية ترجع إلى خصائله الإنسانية ، وأمانته ، وبساطته ، أكثر من أنها كانت ترجع إلى صفاته كرجل دولة ، رغم أن هدوده وموهبته كرجل تنظيم قد خدمته كثيراً .

(١) وجهة نظر المؤلف : تستحق المناقشة (المرفق) .

وخلال كل فترة رئاسته ، وباستبعاد الازمتين الصغيرتين في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، والتي تلت كل منها استعادة قوية للناتج ، كان من حظه أبرزهاور أن يدبر دولة في قمة الازدهار الإقتصادي . وإذا ما حاولنا حمل حساب ختامى أمريكى صوب عام ١٩٦٠ ، فإن بعض المقارنات مع فترة ما قبل الحرب تظهر بسرعة هذه التغيرات العميقة . ففي ميدان الزراعة ، مثلا ، الذى أصبح ينتج في عام ١٩٦٠ كميات أكبر من المواد الغذائية (٦٠٪ زيادة) عما كان ينتج في عام ١٩٤٠ ، بينما كان عدد وحدات الاستثمار قد انخفضت من ستة ملايين الى أقل من أربعة ملايين ؛ وفي ميدان إجمالي الإنتاج مادام لإجمالي الإنتاج القومى قد ارتفع من ٢٣٤ مليار دولار (مذكوزاً بقيمة عام ١٩٦٠) الى ٥٠٣ في عام ١٩٦٠ ؛ وفي ميدان الإبراء مادام الدخل المنوفر للفرد زاد بمقدار النصف . وحركات السكان أنفسهم ، ورغم كونها أكثر بطءاً أظهرت تفهات لها قيمتها . زيادة في أول الأمر لعدد المواليد ، التى أسهر مع نهاية الحرب وتحتفظ بطقها حتى في سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ حتى أن بمزج السكان زاد بمعدل لم يكن مغروفاً منذ عام ١٩١٠ . وفي وفى عام ١٩٦٠ أصبحت الولايات المتحدة تشتمل على ١٨٠ مليون نسمة من السكان ، أى ما يقرب من ٥٠ مليون زيادة عما كانت عليه فى عام ١٩٤٠ . وزاد نصيب الأشخاص المستئين بسبب التحسن المستمر للصحة العامة ، والاختفاء شبه التام للأمراض الميكروبية . وكان جزء من هؤلاء المستئين ينسحب ، بعد حياتهم النشطة ، الى المناطق ذات المناخ العليل ؛ متسبين فى النمو المستمر لولايات « حزام الشمس » مثل كاليفورنيا (التى تضاعف عدد سكانها من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٦٠) ، ونيو مكسيكو (+ ٨٠٪) ، وأريزونا (+ ١٦٠٪) ، ونفاددا (+ ١٧٠٪) ، وفلوريدا (+ ١٦٠٪) ، وزادت كذلك سرعة النمو العمرانى . ففي عام ١٩٤٠ كان ٥٦٪ من

الأهالي يعيشون في المدن ، وأصبحوا في عام ١٩٦٠ ، ٧٥٠ ٪ . ولكنه ، ظهر في المناطق العمرانية ، تدهور مركز المدن الكبيرة ، والتقدم الضخم الضواحي . فن ١٣ مليون مسكن بني في المدن من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨ كان ١١ مليون قد بنيت في الضواحي ؛ وفي مدة عشر سنوات (١٩٥٢ - ١٩٦٢) ترك مليون ونصف مليون شخص نيويورك لكي يعيشوا في مناطق الضواحي . وهذه الظاهرة تسببت في مولد نوع جديد من الأمريكيين سموه « سكان الضواحي » ، وكانوا يهربون من الضجيج ، والإزدحام ، والأدخنة الصناعية ، وتوترات قلب المدينة ، لكي يمدوا في فيلاتهم الجميلة ، وحدائقها المنسقة الهادئة ؛ الهواء النقي والراحة ، والاسترخاء ، وحياء لطيفة للجموع . ولم يمدوا في غالب الأحيان ، وبالنسبة للرجال ، سوى متاعب الذهاب والعودة ، صوب وسط المدينة ، وحيث بقيت مكانهم ؛ وبالنسبة للسيدات العزلة والضيقة تقطعها مسترليات توصيل الأولاد إلى المدارس . ولكن الحركة صوب الضواحي كانت بدرجة من القوة ، حتى أن بعض المراقبين لم يترددوا في التنبؤ ، في سنوات الخمسينيات ، بأنه إن بقي في المدن بعد ذلك سوى الأغنياء جداً ، والفقراء جداً .

وتأثير آخر لزيادة السكان كان هو تقليل النصيب الذي كان للمهاجرين في المجتمع الأمريكي . ففي عام ١٩٤٠ كان واحد من كل أربعة أمريكيين يأتي مباشرة من أسرة مهاجرين . وبعد عشرين عاماً لم تعد نجد سوى واحد من كل ستة .

وفي ميدان الإقتصاد ، كانت الظاهرة الأساسية أثناء هذه الفترة هي المسألة الضخمة التي أخذتها المشروعات والمؤسسات الكبرى . ففي وقت القانون الجديد كان المشروع الكبير هو العدو العام وفكر الكثيرون في ضرورة تحظيمه . ولكن رغم مهاجمة المشروعات الكبرى لأنها أصبحت « ماردة » ، فإنها لم تحقّق

بتأثير ضربات القانون الجديد ، بل أنها أصبحت فوق الناردة ، ، وأمام عدم
المبالاة العامة ، والرضاء الكبير لرجال الاقتصاد . والسنوات من ١٩٤٠ حتى
١٩٦٠ سميت في بعض الحالات بأنها سنوات الانفجار الخاصة بالاتحادات
الكبرى . وسبب هذا الانفجار يرجع أولاً وبنوع خاص إلى الحرب ، والتي
لم يعد في أثنائها البطل في الشئون المدنية هو صاحب المثل العليا في القانون الجديد ،
ولكن صاحب العمل الحشن الذي يمكنه صنع عربات النقل والدبابات بالآلاف ،
والطائرات بالمئات ، وجاءت بعد ذلك إعادة التسليح التي حدثت وقت حرب كوريا ،
وأخيراً ذلك النسابق إلى الوسائل الضخمة التي يتطلبها لاستكشاف الفضاء . وكان
من الضروري ، من أجل المحافظة على التنافس مع الاتحاد السوفيتي ، الاعتراف
بأن الأمور لن تعود إلى المستوى الماضي . وكان من الضروري كذلك تغيير
حالة التفكير ، والاعتراف بأن العقلية المصلحة في سنوات الثلاثينيات تنحى
أمام فكرة القوة والقناعة ، والتي كانت عزيرة على أمريكا ، منذ وقت بعيد .

وكانت النتائج عند نهاية سنوات الخمسينيات مثيرة . ففي ميدان المشروعات
الصناعية وحدها بلغ التركيز درجة أن الـ ٥٠٠ مشروع الأكثر أهمية كانت
تقوم وحدها بما يقرب من ثلث كل نشاط الشركات الصناعية . ويمكننا أن
نضيف إلى ذلك أنه من بين هذه المشروعات الخمسة ، كان هناك خمسون وهم
الأولون من بينها ، يحققون رقم أعمال يساوي رقم أعمال الـ ٥٠٠ الآخرين ،
وأن أرباح المشرة مشروعات الأولى تساوي أرباح الـ ٩٠٠ الأخرى . فإذا
ما أخذنا في الاعتبار ، حلاوة على ذلك ، القطاع المصرفي ، والنقل ، والطاقة ،
ونجارة التجارة ، فيمكننا أن نزل على رأس الاقتصاد الأمريكي ما يقرب من
١٥٠ « ما فوق المارد » (٥٠ مشروعاً صناعياً ، ٤٠ مصرفاً ، ٢٠ شركة تأمين ،
١٠ مؤسسات تجارية ، ١٠ شركات نقل ، و ٢٠ شركة خدمات عامة) تحقق رقم

أعمال يساوى أو يزيد على مليار دولار . وهؤلاء هم سادة إقتصاد الولايات المتحدة .

ولكن في نفس الوقت الذى ظهرت فيه هذه المجموعة الضخمة من المشروعات التى تتمتع بقوة كبيرة داخل نطاق ذلك الإقتصاد الذى يمر بمرحلة توسع ، حدث تغيير رئيسى بين رجال الإدارة . فعلى رأس هذه المشروعات فوق الماردة لم نجد كثيراً هؤلاء الرجال الحارقين للعادة فى القرن التاسع عشر ، مثل أميرة كارنيجى Carnegie أو روكفلر Rockefeller ، ولكن بمجموعة أخرى من الرجال ، المدبرين ، وهم مديرون بدون أسماء ، وليسوا أصحاب حمل فى مشروعاتهم ، بل موظفين ، يتقاضون رواتب ، ووصلوا إلى القمة يكفأاتهم وتعليمهم ، وجاء عدد قليل منهم من البورجوازية العليا أو من أنسب أصحاب المصانع ، وعدد لا يمكن إهماله من بينهم من مستويات فقيرة ، وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة . والنخبة من بين رجال الأعمال لم تعد أسروية ، وأصبحت تشكل ما أسماه البعض « إدارة ذوى المجدارة » . وهم يختلفون عن كبار بارونات العهد السابق ، ويبدو أن إيديولوجيتهم تتمثل فى الإنجاء المحافظ دون تطرف ، فهم مستعدون للقيام بدورهم فى العمل الحكومى من جانب ، وفى عمل نقابات العمال من جانب آخر .

وطلت غالبية المشروعات الأمريكية تتمثل حتى قرب عام ١٩٦٠ فى المشروعات المتوسطة ، التى بلغ عددها ما يقرب من مليون ، وبنوع خاص بما يقرب من عشر ملايين مؤسسة ، وحائوت ، ومكتب ، ومشروع حرفى . وكانت عقلية أصحابهم ، وغيرهم ، أقل تفتحاً ، وفى بعض المجالات محافظة إلى حد بعيد . وكان المشرفون على هذه المؤسسات هم المتحدون الراسخون للمعارضة لكل توجيه حكومى ، واسكل تخطيط ، ولتدخل الدولة والاستثمارات العامة ، ولإجراءات

النائبات الاجتماعية ؛ وكانت توجد بينهم كذلك معارضة الاتجاه النقابي بشكل واضح في سنوات الخمسينيات . وكان الاتجاه النقابي الذي سجل تقدماً كبيراً في عام ١٩٣٥ ، وهو التاريخ الذي بلغ فيه عدد النقابيين ٣٠٠٠٠ و ٣٧٠٠ و حتى عام ١٩٤٥ ، بحيث ارتفع عددهم إلى ١٥ مليون ، قد زاد كذلك بعد الحرب . وكان الإنشقاق الذي حدث بين المركزين النقابيين ، الـ A. F. L. و الـ C. I. O. والذي تم في شهر فبراير ١٩٥٥ قد أعطاهما إزدهاراً جديداً ، وأوصل عدد المنضمين إليها بعد إتحادها إلى ١٨ مليون ونصف مليون نقابي .

ولكن تدهور الاتجاه النقابي بدأ منذ ذلك الوقت ، فارتفع عدد الأعضاء إلى ١٨ مليون ، وقلت هيبة المنظمة ، وظلت وسائل عملها ضعيفة نتيجة لاحتفاظ بقانون تافت — هارتلي ، وقلت فاعليتها إلى حد يظهر نتيجة لمقاومة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حتى أن بعض الأمريكيين بدءوا في التحدث عن « نهضة الاتجاه النقابي » .

وكانت أسباب هذا التدهور عديدة فكان هناك أولاً الرخاء وارتفاع مستوى المعيشة ، الذي حول الكثيرين من العمل النقابي ، وكذلك التغيرات التي حدثت في التوازن الاجتماعي ، والتراجع النسبي في عدد العمال اليدويين أو أصحاب الياقات الزرقاء (٦٢ ٪) من جمهور الأجراء غير الزراعيين في عام ١٩٤٠ ، و ٥٤ ٪ في عام ١٩٥٧) في صالح أصحاب « الياقات البيضاء » الذين كانوا أكثر استقلالاً وأكثر صعوبة في ضمهم إلى الحركة النقابية . ولكن يبدو أن الأسباب العميقة كانت تتمثل في قدم الزعماء ، ودخول البيروقراطية إلى النظام النقابي ، والمآصل المتزايد بين الأعضاء التابطين والمنضمين الجدد وذلك حو أن نجسب ، في حالات إستثنائية ، الفساد المتزايد لبعض القادة . وبالتالي كان روح العصابات منذ وقت طويل قد دخلت إلى النقابات ، ويدل على ذلك المثل اللؤسف لعمال اللواني ؛

وما دامت النقابات ، في تطبيقها لإجراءات القانون الجديد ، وقانون العدالة ، قد احتفظت بمبالغ ضخمة لا تمثل مجرد إشتراكات الأعضاء بل كذلك رصيد النقاهة ، فإن الإغراءات أصبحت أضخم . ولما قام مجلس الشيوخ بتشكيل لجنة تحقيق ، في شهر يناير ١٩٥٧ ، كان نشر أعمالها يمثل اكتشاف عالم من المخازي ، وأعمال العنف والجرائم . وكانت أظهر الحالات هي حالة نقابة سائقى سيارات النقل التى أوقلت كاهل رئيسها دافيد بك David Beck بقائمة كبيرة من أعمال النصب ، واختلاس الأموال والإحتيال ، وحق عمليات الإرهاب ، حتى أنه اضطر إلى تقسيم إستقالاته ؛ وظهر خليفته جيمس هوف James Hoffa أكثر إنحرافاً منه . وإنتهز الصكونجمرس هذه الحقائق لكي يصدر قانون خاص بالأخلاقيات ، الذى زاد من خطورة قانون نافث — هارتلى إلى درجة كبيرة .

وأدى تدهور الحركة النقابية وقوة العمال ، وتزايد قوة المشروعات فوق الماردة والنصيب المتزايد للانفاقات العسكرية في الميزانية بأحجام ضخمة (٩ مليار دولار في ١٩٣٩ ومائة مليار في عام ١٩٦٤) ، وكذلك أهمية مشكلات الدفاع الوطنى ، في سنوات الخمسينيات ببعض المثقفين إلى أن يتصوروا أن السلطة سوف تقع في أيدي أولئك الذين أسهموا بالمركب العسكري الصناعى ، وهى التسمية التى كررها الرئيس إيدنهاور عند قرب نهاية فترة رئاسته . ومع ذلك فإن آخرين قد حاربوا بمنف هذه النظرية وذكروا أنهم لم تكن هناك نخبة متجانسة في البلاد ، وأن المسافة بين الأمر القديمة أصحاب المشروعات وبين المديرين الجدد كانت تستمر في الإتساع ، وأن القرارات السياسية أصبحت تؤخذ مع الزمن بدرجة أقل بواسطة من يسمون « صقوة السلطة » وأنها تنتج عن مفاوضات وحلول وسط تتم بين قوى عديدة ومختلفة ، بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات .

ونشج عن ذلك ظهور نظرية تؤيد هذا الاتجاه الفكرى ، ومبنية على فكرة تمدد مراكز أخذ القرار .

وأكثر همومية من ذلك أن أحد المتخصصين فى العلوم السياسية ، وهو روبرت لين Robert Lane قد ذكر فى نفس الوقت بأن هناك تقارب بين المواطنين والحكومات ، وأن هناك إرضاءات متزايدة فى أن يخرج الأمريكيين من وجودهم يرضاهم فى غالب الأمر ، ورقمًا عنهم فى بعض الحالات ، بمطالب تؤدي إلى التجانس الاجتماعى : « فبدأ رجل الشارع فى عصر الرخاء ، فى أن يمد بعض الدوافع للأمل والسلام ، وللتأمين الذى يصبر عنه بأسلوب سياسى أقل ضخامة . » وكان هذا النضج للشعور الأمريكى التقليدى هو أحد خصائص بداية سنوات الستينيات فى الولايات المتحدة .

٢ - ماكميلان والاتجاه المحافظ الجديد :

خلال ست سنوات (١٩٤٥ — ١٩٥١) أظهر حزب العمال قدرته على الحكم ، من جانب بالتدخل عن اتهامه المسالم المثالى لفترة ما قبل الحرب ، ومن جانب آخر بتصوره إجراءات اقتصادية واجتماعية كان كل العالم بما فيه خصومه قد قبلها ، لفترة من الزمن . ولكنه بعد هزيمته الانتخابية لم يعد لديه الكثير لى يقترحه ، أو على الأقل لم يعد فى وسع أن يوفى بين عناصره حول برنامج محدد . وفى الوقت الذى حاول فيه المعتدلون ، وحول «القدماء» مثل مريسون ، وأتلى ، والجديد جيتسكل وحول شعار تدعيم الإصلاحات التى حققوها ، إقترح أنصار ييفان وإشتراكية ديمقراطية مع إصلاحات جديدة ، وتأمينات جديدة ، وبمثل أعلى لاجتماع إشتراكي وزادت خطورة هذه الإنقسامات العميقة بين العمال بعد تعيين أتلى فى مجلس اللوردات (١٩٥٢) وحتى فى عام ١٩٥٦ ، حين زاد ييفان تقلباً . ومنح ذلك المحافظين فرصة فريدة للبقاء فترة طويلة فى السلطة ، خاصة . وأنهم

عرفوا جيداً إختيار الوقت اللازم لحل المجلس ولحسب الإقتضابات. وكان هذا هو ما معموله في شهر مايو ١٩٥٥ (أغلبية ٦٠ مقعداً) وفي شهر أكتوبر ١٩٥٩ (أغلبية ١٠٠ مقعد) وفي خلال ثلاثة عشر عاماً (١٩٥١ - ١٩٦٤) مارس حزب المحافظين إذا السلطة في ظروف مواتية للغاية .

وفي مواجهة هذه الإقتسامات لمعارضة العمال ، كان حزب المحافظين متحداً بصلافة تحلف زعمائه ، والذي لم يكن قد إختارهم بل كانوا قد فرضوا عليه ، حسب التقاليد ، من أعلى : فإختار تشرشل إيدن لكي يحلّفه ، وهو الذي أوصى بدوره على ما كهلان ، والذي إختار بدوره لورد هوم Home L. .

وكانت عودة تشرشل إلى السلطة في ٧ أكتوبر ١٩٥١ بدون دلالة كبيرة؛ فكان هذا الرئيس السجور للحرب يمثل ، وكان له ٧٦ عاماً ، وبالنسبة لمواطنة شخصية في غريب الحياة ، لها هيبة لا تقارن ، ولكنها كانت لا تتفق مع العصر . واكتشف الانجليز رمز العصر الجديد في العام التالي في ملكتهم الشاببة إليزابيث التي جاءت إلى العرش بعد والدها جورج السادس ، الذي توفي وهو ٥٦ عاماً . وكان وصول هذه السيدة الصغيرة إلى الملك قد ضمن للتاج إعادة كسب شعبية بدرجة كبيرة .

ونتيجة لإصابة تشرشل بأزمة قلبية في شهر يونيو ١٩٥٣ ترك في حقيقة الأمر السلطة ، ورغم إحتفاظه بمركز رئيس الوزراء ، لانتسوي إيدن ، وزير خارجيته ؛ ونتيجة لإصرار المحيطين به ، قبل رغماً عنه أن ينسحب (١٩٥٥) . وكان قد بلغ الثمانين ، وفي ٧ أبريل أصبح إيدن رئيساً للوزراء قانوناً ، بعد أن كان كذلك بالفعل ، لمدة عامين من قبل .

ولما كان يميل ، بذوقه ، صوب المسائل الدبلوماسية التي كان يعرفها بشكل شخصي لمدة تزيد على عشرين عاماً ، عهد أنتوني ايدن بوزارة الخارجية إلى هازولد

ماكيلان خلال بضعة أشهر ، ثم إلى سلوين لويدي ، الذي لم يترك له أية مسؤولية .
وسرعان ما ظهر أنه رئيس وزراء صارم ومحب للسلطة ، وأنه نتيجة لتقصيره
في معاويته وربما في نفسه ، فرض على نفسه مسؤولية ضخمة . وكانت البداية
براقة ؛ فنذ ربيع ١٩٥٤ قام بدور فعال للغاية في مؤتمر جنيف بشأن المسائل
الآسيوية ، وسمح لمندوب فرنسا بوضع حد لحرب الهند الصينية . وفي العام التالي
وفي مؤتمر جنيف الثاني ، المسمى مؤتمر القمة ، شارك خيالات الثلاث الكبار
الآخرين ، تلك الخيالات التي سرعان ما تبددت بفشل مؤتمر وزراء الخارجية
الاربعة في شهر نوفمبر ولكن المغامرة الكبيرة بشأن السويس (اكتوبر ١٩٥٦)
انتهت بكارثة : تراجع يمثل مصيبة ، والحليف الفرنسي حائق من ترك بمفرده ،
ودول الكومنولث منقسمة على نفسها (الهند والمستعمرات السابقة في جنوب شرق
آسيا تصبح بتجدد الروح الاستعمارية) وبرلمان يضيّق بأنه لم يأخذ رأيه ويحزب
بمخافين على وشك التمرد مع مجموعة متمردى السويس ، وكان البعض يطمنون
في المحاوله ، والآخرين يطالبون بالتخل عن الحلة ويسحب القوات ، فكان كل
شيء يبدو على أنه يطالب بتغيير رئيس الوزراء . ولكن عجسات الرأي بدت على
أنها تشير إلى أن الأغلبية كانت تؤيده وقت الأزمة . وكان هو نفسه يعتقد بأنه
قد فتح أعين الغرب على ضرورة مراقبة شؤون الشرق الأوسط عن قرب ،
وبدا أن تعريف د نظرية أينهارت ، قد أعطيه حقا في ذلك . وإذا
كان في آخر الأمر قد قدم إستقالته في ٩ يناير ١٩٥٦ فان ذلك لم
يكن من أجل أن يعترف بفشله ، ولكن لأن مرضاً خطيراً كان يجبره
على الإنسحاب .

وكان لخليفته هارولد ماكيلان ٦١ عاماً ، وحياة سياسته حافلة
وراءه . وكان من أسرة نمت ثروتها في الاحمال ، وبعد دراسته في

إتيون واكسفورد إختاره تشرشل فى عام ١٩٤٢ لانعام بذلك الوظيفة الحقيقية كوزير مقيم فى القيادة العامة للحلفاء فى شمال غرب أفريقية . وإنتخب نائباً فى عام ١٩٤٥ ، وأصبح وزيراً للجو فى نفس السنة ، وأدار منذ عودته للسلطة مع المحافظين وزارات الإسكان ، والدفاع الوطنى ، والخارجية والمالية . وكان رئيس الوزراء الجديد بإصراره وعدوه ، وذكائه ، وقايلته ، يعنى إلى صفاته إفتتاحاً كبيراً للوسائل الحديثة فى العلاقات العامة . ويمكن من أن يعطى من نفسه ومن حربه « صورة » تشير الإعجاب وكسب إنتخابات ١٩٥٩ بنجاح باهر . وحصل فيها حزب المحافظين ٣٦٥ مقعداً من ٦٣٠ ، وأصبح له مع ٤٩.٩٪ من الأصوات الأغلبية المطلقة فى البلاد . وتمت إدارة ماكيلان عرف حزب المحافظين عودة لشعبيته تشبه تلك التى كانت موجودة فى سنوات ١٩٥١ - ١٩٥٤ .

وعند البحث عن آراء جديدة ، حاول ماكيلان أن يحدد خطوط الاتجاه المحافظ الجديد ، الذى يمكنه أن يتوافق مع الآمال الجديدة للمجتمع البريطانى . وهذا د الاتجاه المحافظ الجديد ، لما كيلان إدعى أنه يدافع عن النظام الرأسمالى ، ولكنها رأسمالية بعيدة عن مرحلتها « للشرسة » ومتوافقة مع « دولة الرفاء » . وكان ينوى أن يترك للمشروعات الحسرة القطاعات الأساسية ، وإن كان قد وافق على أن يقبل « العلاج الاشتراكى » ، حينما تكون الشروط الخاصة قد أنتمت خدماتها الاجتماعية أو يكون التركيب الاقتصادى يتطلب أن تصبح بعض قطاعات الصناعة « موجهة بطريقة تجعل الضرورات الاجتماعية يتفوق على مطالب الربح » . وكان المثل الأعلى للاتجاه المحافظ الجديد هو المجتمع التعاونى ، والتفكير الحر ، والذى يضع النجاح المادى والازدهار فى أعلى مكان ، والذى يحافظ على روح التسامح والتقدم .

وكان البحث عن آراء جديدة قد ترجم كذلك في ميدان تصفية الاستثمار. وبعد رحلة طويلة في الهند ، وفي الباكستان ، وسيلان ، وماليزيا ، وفي استراليا ، وزيلند الجديدة (١٩٥٨) عاد ماكميلان مع الاعتقاد بأن « تلك التنمية الفاعلة وغير المعقولة لبنيان الكومنولث قد قوته بدلا من أن تعمل على إضعافه » ، وبعد نهاية رحلة أخرى في إفريقية ألقي في مدينة الرأس خطبة الشهيرة التي تحدث فيها عن « الريح المتغيرة » ، والتي كانت ، بعد أن هبت على آسيا ، قد وصلت الآن إلى القارة الأفريقية .

ولاحك في أن إتحاد رئيس الوزراء لهذا الموقف في صالح تصفية الاستثمار السريع في الاقاليم الأفريقية الخاضعة لبريطانيا ، كان نتيجة للتفكير الطويل في اضطرابات نيجيريا (١٩٥٨) ، وكينيا ، ونياسلاند (١٩٥٩) وكذلك في شئون الجزائر الفرنسية ، والكنغو البلجيكي . ولقد تبعه إصدار مجموعة من القرارات ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ ، منحت الاستقلال للصومال ، ونيجيريا ، وسيراليون وتنجانيقا ، وكينيا ، وأوغندا ، وجامبيا ، ونياسالاند ، وزنبار ، دون أن تذكر جامباكا وترينيداد وتوباغو . وكل هذه الدول (وباستثناء الصومال) ، والتي حصلت على استقلالها حديثاً ، احتفظت بعلاقاتها مع الكومنولث ، وذلك في نفس الوقت الذي قامت فيه حكومة دومينيون جنوب إفريقية ، والتي أصبحت جمهورية جنوب إفريقية ، بأخذ قرار تركه . ولكن هذا النجاح الواضح للحكومة المحافظين سوف يتعرض للمساءلة نتيجة للصعوبات والاضطرابات التي سوف تعرفها الدول الأفريقية الجديدة ، والتي رجحت إما لعدم توفر النخبة المحلية ، وإما للمعارضات القبلية ، أو لمنطل الأقلية البيضاء .

ولكن أشد الصعوبات ، التي كان على المحافظين الجدد مواجهتها ، نهطورة . كانت هي الصعوبات المتعلقة بالإقتصاد البريطاني . ففي الوقت الذي إدعوا فيه

أنهم يرغبون في أن يمتدحوا بلدهم والتوسع دون ارتفاع أسعاره. وجدوا أنفسهم معطلين لممارسة سياسة ضبط توافقي، والتي بدلا من أن تستمر في طريقة منسجمة، - تمتدحت وصفا المؤسف - بسياسة العملة والإطلاق،

وكان على بينر ثوريكروفت Peter Thorneycroft، وهو أول وزير خزانة في حكومة ماكيلان، أن يحل أزمة ميزان المدفوعات لعام ١٩٥٧. ومن أجل ذلك، رفض حل تخفيض سعر الجنيه، واختار، وهو يضحى بإصرار عن زيادة الدفاع عن العملة، أن يمارس علاجا قويا لانخفاض سعر العملة بواسطة سياسة العملات الصعبة، (رقت أسعار الخصم في ٩ سبتمبر إلى ٧٪ / أي إلى أعلى النسب ارتفاعاً منذ عام ١٩٢٠). وكانت ضربة القبراطيل هذه سبباً في تأخير الاقتصاد البريطاني، في الوقت الذي كانت فيه دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تعرف توسعاً دون توقف، ولم يقبلها كل الوزراء. ولذلك فإنه ابتداء من صيف ١٩٥٨، وبالنظر إلى الانتعاشات العامة التي كان من الواجب عدم خصارتها، بدأوا في تطبيق سياسة ارتفاع محسوب (أي الإطلاق)، وعن طريق هيثكوت أموري Heathcoat Amory، وزير الخزانة الجديد. ولقد تمسكت بإصلاح الميزان التجاري، وإعادة دفع التوسع، وتحليل تشدد الميزانية بتوزيع بعض الاعفاءات الضريبية على المنتجين. وكان عام ١٩٥٩ عام رخاء حقيقي كما يشهد بذلك شعار الانتخاب الشهير الذي أعلنه رئيس الوزراء We never had it so good (لم تكن أبداً بهذه الجودة). ولكنه كان من الصعب السيطرة على مثل هذا الرخاء الناتج عن هذا التوسع، وابتداء من عام ١٩٦٠، ونتيجة لتقدم سريع للغاية للاستهلاك، وبالتالي للاستيراد، أصبح الميزان التجاري من جديد مهدداً بالخطر. وأدى ارتفاع الأسعار الداخلية، ولكن بنوع خاص إعادة تقييم المارك الألماني والفرنك السويسري، في شهر مارس ١٩٦١، إلى

التحجب في أزمة عنيفة من المضاربات ضد الجنيه . وحصل سلوين لويڊ Selwyn Lloyd ، الذي جاء بعد أموري ، باتفاقيات بال ، على دعم مؤسسات الإصدار في الدول العظمى ، ولكنه اضطر إلى أن يقدم للبرلمان خطة تقشف شديدة القسوة . وسحقت فرملة سلوين لويڊ ، مرة أخرى ، بالانطلاقة خلفيته ريجيناله مودلنج Reginald Maudling . ولكن سياسة توسع هذا الأخير انتهت ، مرة أخرى ، إلى تسخين الاقتصاد ، وتسببت في أزمة الجنيه الاسترليني الأكثر خطورة منذ عام ١٩٥١ ، وهي أزمة ١٩٦٤ .

وهكذا فشلت سياسة « الفرملة والانطلاق » . فباعطاهم الأولوية ، وبسبب قلة النقد وضعف الجنيه ، لتوازنات لفترات قصيرة دون أن يتركوا لدوافع الانطلاق الوقت اللازم لإعطاء كل تأثيرها ، وبأخذهم إجراءات مائة مترعة تؤدي إلى وقف مفاجئ للتوسع ، مارس المحافظون سياسة أدت في نهاية الأمر إلى الحكم على الاقتصاد البريطاني بالبقاء في ركود نسبي .

ومع ذلك ، فإن الوزيرين الأخيرين للخزانة ، وهما سلوين لويڊ وريجيناله مودلنج قد حاولا أن يوفقا بين السياسة الخاصة بالفرملة والانطلاق ، وبين برنامج لآمد طويل . فقاما ، من ناحية ، بوضع الخطوط العامة لسياسة تحطيط تستوحى من المثل الفرنسي ، وذلك بإنشائهم اللجنة الوطنية للدخل (National Income Commission (N. I. C.) ، والمجلس الوطني للتنمية الاقتصادية N. E. D. O. ، ويقدمهم مشروع خطه لسنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٦ . وحاولا ، من ناحية ثانية ، إدخال بريطانيا العظمى في السوق الأوروبية المشتركة (أغسطس ١٩٦١) . وأظهر فشل هذه المحاولة الأخيرة ، والذي أصبح شهيراً برفض الجنرال ديغول (المؤتمر الصحفي في ١٤ يناير ١٩٦٣) لزمع المحافظين أنه ليس في وسعهم الاحتفاظ بالرباط الاقتصادي مع الكومنولث والإحتفاظ

المركز المتشعب لبريطانيا العظمى في التجارة العالمية ، في نفس الوقت الذى يحصلون فيه على ميزات الدخول في السوق المشتركة ، فكانوا يرغبون ، كما قالوا ، في الدخول إلى أوروبا ، دون ادخاروا أوروبا .

وانضمم البريطانيون في سنوات الستينيات ، هو ثمرة التعديلات البعيطية ، ذات الشكل البنائى ، والخصومات السريعة ، المرتبطة بالبنيان الإقتصادى . وجاءت التعديلات البنائية من نمو الصناعة وبشكل ممتاز في القطاعات الأساسية مثل الكيمياء والكهرباء التى تستخدم الكثير من الموظفين والتقنيين والمهندسين وأكثر من الصناعات القديمة ، ومن النمو الأكثر سرعة من ذلك للقطاع الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، للمالى . بأصحاب « الباقات البيضاء » . وحدث ذلك بشكل أدى إلى أن نصيب الطبقة الوسطى في المجتمع البريطانى قد توايد بنسب واضحة . وفي عام ١٩٥٤ قدر بونهام Bonham في كتابه « صوت الطبقة الوسطى » ، هذه الفئة الاجتماعية بما يعادل ٣٠٪ من السكان ؛ وفي أواسط سنوات الستينيات ارتفعت نسبة الأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم ، وقت عمل الإحصاء ، من أبناء الطبقة الوسطى إلى ٥٠٪ ، وحتى إلى ٧٥٪ لدى من يقل عمرهم عن عشرين عاماً .

وهذه التغيرات العشوائية كانت مرتبطة بتقدم الإنتاج ، وهى التى سمحت بالدخول في « مجتمع الرخاء » ، وزيادة الدخل ، الأمر الذى أدى إلى الدخول في « مجتمع الإستهلاك » .

وكان على زيادة الإنتاج ، ومع الأهمية التى كان قد وصل إليها ، أن يقلس نسبياً بالزيادات التى حدثت في الدول المجاورة . فمجروح الإنتاج القومى مقسوماً على الفرد ، قد ارتفع من معدل ١٠٠ في عام ١٩٥١ إلى معدل ١٢٣ في عام ١٩٦٤ . (تقدم بنسبة الثالث) ؛ ولكنه ارتفع في نفس الفترة إلى معدل ١٦١ في فرنسا و ١٩٨ في ألمانيا الغربية . وكانت نتيجة هذا الفرق في السرعة هي أن نفس مجموع

الإنتاج القومي ، مقسوماً على الفرد ، وهو برأ عنه بالدولار (الأمر الذي يسمح بمقارنة المستويات) ، والذي كان في عام ١٩٥٩ يضع المواطن البريطاني في مستوى أعلى من الفرنسي ، وأعلى من الألماني بكثير ، أصبح يضعه الآن ، وبشكل واضح ، في مساواة معها ابتداء من عام ١٩٦٠ .

وهكذا نجد أن تقدم الإنتاج كان إذن أقل سرعة ، في بريطانيا العظمى عما كان عليه في فرنسا ، وبنوع خاص عما كان عليه في ألمانيا ؛ ولكنه كان تقدمه أعلى أي حال . وكان هناك تقدم كذلك ، وكبير ، في دخل أصحاب المرتبات . ولقد حسبوا أن الأجر المتوسط الأسبوعي للعامل اليدوي قد تضاعف ٢٢ ضعفاً من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٤ ؛ ولما كانت أسعار المعيشة قد ارتفعت في نفس الوقت ، وبسبب انخفاض أسعار العملة ، بما يقرب من ٥٠ ٪ ، فينتج عن ذلك أن الأجر الفعلي ، أو القدرة الشرائية ، قد زادت بمقدار النصف (وقد زادت بالتحديد بنسبة ١٤٦ ٪ ضعفاً) . ومظاهر هذا التقدم متعددة ؛ والأكثرو وضوحاً تتمثل في التوزيع الكبير للسيارات (٢٥ مليون سيارة في عام ١٩٥١ ، و ٨ مليون في عام ١٩٦٤) ، والتلفزيون (مليون جهاز في عام ١٩٥١ ، و ١٣ في عام ١٩٦٤) ، والتليفون (الذي تضاعف عدد أجهزته) ، والتجهيز المنزلي . وزادت إنفاقات أوقات الفراغ بنفس النسب ، وفي عام ١٩٦٤ ، قام ٥ مليون بريطاني ، وثلاث أضعاف عام ١٩٥١ ، بقضاء عطلتهم في الخارج .

وكان هارولد ماكيلان وانتما من أن حزب المحافظين قد أفاد من هذا الرخاء ، ونشر شعاره الشهير : « لم تكن أبداً بهذه الجودة » ، وقت إنتخابات عام ١٩٥٩ . وفي اليوم التالي لهذه الإنتخابات المنتصرة ، رسم أحد رسامي الكاريكاتير رسماً يظهر رئيس الوزراء يستقبل في صالونه مدعوى الرخاء ، (« لاجه » ، سيارة ، جهاز غسيل ، وجهاز تلفزيون) ، ويقول لهم : « حسناً أيها السادة ، لقد قمنا بعمل جيد » .

وأجبر الإرماني والمرضى ذلك الزعيم اللامع على ترك منصب رئيس الوزراء في شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وأظهرت عملية إختيار خلف له أن حزب المحافظين كان قد فعل ، رغم المظاهر ، في السير بخطوات التجديد . فالواقع أن ما كيلان ، رغم إستشارته لأعضاء حكومته ، وللجمعية البرلمانية ، لم يقدر على أن يمسد بخلافته لا لبتلر Butler المخلص ، ولا للشبان الذين كانوا يمثلون أمل الحزب . وإختار ، بين الخط المحافظ الأكثر قدماً ، أحد المعجبين المتأثرين ، وهو اللورد هوم Home . وكان وزيراً منذ بضعة سنوات فقط ، وبدون أية خبرة في السياسة الداخلية ، وكان عملياً غير معروف للجماهير ، وكانت شخصيته غير قادرة تماماً على وقف تيار الإنصراف عن هذا الحزب الذي كان قد حكم منذ وقت طويل جداً في أعين أولئك الذين حاولوا أن يحتفظوا بالمبدأ الأساسي للنظام الدستوري البريطاني ، في تناوب الأحزاب على السلطة .

وفي مواجهة لورد هوم ، ظهر هارولد ويلسون Harold Wilson ، الزعيم الجديد لحزب العمال ، كرمز لشباب جديد لاتجاه العمال . ورداً على شعار رئيس الوزراء « الرخاء مع حزب المحافظين » ، قام الثاني بنشر شعار « التجديد مع حزب العمال » ، ونجح ، وبشوح خاص مع البرامج التلفزيونية الممتازة ، في أن يعطى من نفسه صورة التقنى المتفوق والناخب ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء له صفات الكمال . وجاءت إنتخابات ١٥ أكتوبر ١٩٦٤ ، وأعطت لحزب العمال تقدماً بسيطاً وأغلبية صغيرة بأربع مقاعد في مجلس العموم ، وأبنت ثلاثة عشر عاماً من سيطرة المحافظين ، وأعادت نظام التناوب على السلطة بين الحزبين الكبيرين ، وتركت للحكومة الجديدة الوقت ، كما قال المهزومين ، البدء في القيام بأخطائهم .

٤ - منريس وأستراليا الليبيرالية :

كانت صودة روبرت جوردون منريس Robert Gordon Menzies إلى السلطة في اليوم التالي للانتخابات التشريعية في شهر ديسمبر ١٩٤٩ — قد فتحت أمام حزب الأحرار ، أو الحزب الليبيرالي ، فترة حكم طويلة . فلقد ظل منريس نفسه رئيساً للوزراء حتى شهر يناير ١٩٦٦ ، وإنتصر حـزبه في كل الانتخابات العامة حتى تلك التي وقعت في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ . وكانت حكومة منريس ، نظرياً ، حكومة إئتلافية ، تستند على الحزب الليبيرالي وحزب المزارعين ؛ ولكن الشخصية القوية للغاية لرئيسها وحرصه على ألا يرقى في ظله منافس يمكن له لم يترك الحلفاءه إلا مكاناً بسيطاً في العمل الحكومي .

ويمكننا تفسير الاستقرار السياسي في سنوات الخمسينيات والستينيات بحجة منريس ، وقوة أغليبيته ، وكذلك بضعف معارضة العمال . ولقد حدث ، بالفعل ، أن هذه المعارضة كان الفريسة الرئيسية والمباشرة لأحد أخطاء مناورات رئيس الوزراء في مسألة معاملة الحزب الشيوعي الأسترالي . ففي شهر أبريل ١٩٥٠ ، وفي وقت زيادة خطورة الحرب الباردة في العالم ، قدم منريس للبرلمان مشروع قانون لتجريم الحزب الشيوعي . وتمت الموافقة على المشروع في ٢٣ مارس ١٩٥٠ ، ولكن المحكمة العليا أعلنت (١٩٥١) أن هذا القانون كان غير دستوري . فاستدار منريس صوب جمهور الناخبين ، الذي رفض في استفتاء ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ إقتراحه ، بأغلبية صغيرة (٥٠.٠/٠ لا) في حقيقة الأمر . ولم يكن للضعف الأساسية في هذه المسألة هو منريس ، ولكن حزب العمال ، والتي كانت إلتباساته الداخلية ، والتي ظهرت وقت مناقشة القانون في البرلمان ، قد زادت بشكل خطير في اليوم التالي للاستفتاء . وظهر زعيمه ، الدكتور إيفات Dr. Evatt ، والذي كان قد تأخذ بكل شدة من أجل رفض القانون ، ورغما

هذه ، على أنه من أصدقاء الشيوعيين ، وضد من سلطته منذ ذلك الوقت ، وأخذ بعض الزعماء النقابيين ، وبخاصة النقابيون الكاثوليك ، يشكون فيه . وقام أحدهم ، وهو سانتاماريا Santamaria ، والذي كانت له شعبية ضخمة في ولاية فيكتوريا ، بعمل إنقسام ، وأسس في عام ١٩٥٥ حزب العمال الديمقراطي . وكانت نتيجة هذا الإنشقاق أن أصبح حزب العمال الديمقراطي على درجة من الضعف لا تسمح له بانتخاب عدد كاف من النواب في البرلمان الفيدرالي ، ولكن على درجة من القوة تسمح له بأخذ عدد كبير من الأصوات من حزب العمال ، وبدرجة أن هذا الحزب الأخير فقد الأغلبية التي كانت له في مجالس ولايات فيكتوريا ، وكوينزلاند ، وأستراليا الغربية ، وأصبح غير قادر ، في البرلمان الفيدرالي ، على أن يحدد الأغلبية الحكومية .

وسمحت هذه الحالة لازيس بأن يأخذ الإجراءات غير المحبوبة ، وضد التضخم ، والتي كان الموقف يتطلبها . ذلك أن منزع الليبرالي ، والذي كان مثله الأعلى أن يجعل الدولة تتدخل إلى أقل حد ممكن في الاقتصاد ، قد أجبرته قوة الأوضاع إلى أن يمارس سياسة نشطة في حالات كثيرة ، وبخاصة وقت التضخم (١٩٥٠ - ١٩٥١ ، و ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، و ١٩٦٠ - ١٩٦١) والافات التالية لها . وتدخل كذلك ، وبسياسة موجهة لفترة أطول ، في مسألة الاستثمارات الأجنبية : فعلى العكس من سبقه من حزب العمال ، لم يتردد في عقد فرض كبير في سوق نيويورك ، ولدى البنك الدولي للتمعيم والإنهاء ، وحاول بنوع خاص أن يعمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة الأمريكية . وجاءت هذه لكي تستثمر بأحجام ضخمة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأسترالي ، وفي المناجم ، والتعقيب عن البترول ، وبخاصة في الصناعات التحويلية .

وكانت الصناعة بدون أدنى شك هي المستفيد الأول من هذا التوسع الأسترالي .

في سنوات الخمسينيات والستينيات، وهي فترة الإنطلاقة الكبرى في التاريخ الاسترالي منذ الرشح صوب الذهب عند نهاية القرن التاسع عشر. وبينما تضاعف عدد المصانع، إرتفع عدد الأهل العاملين المستخدمين في القطاع الثاني بنسبة ٢٠٪. وبلغت المعدلات السنوية للتنمية الصناعية، عند نهاية هذه الفترة رقم ٠.٧٪. وتحقق التقدم الأكثر سرعة في الصناعات التعدينية، والهندسة الكهربائية، والصناعات الكيميائية، والبناء، وصناعة النسيج. وتمكنت شركة بروكن هيل Broken Hill من أن تضاعف، من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٤، من إنتاجها من الزهر والصلب، وأصبحت أحد المشروعات الماردة حين أضافت إلى إنتاج الصلب عمليات إستغلال المناجم، والتعقيب عن البترول، وإستخراج النحاس وتلقيته، وإدارة أسطول من السفن التجارية؛ وفي صناعة السيارات، بدأ الفرع الأمريكي لشركة جنرال موتورز، والذي لم يكن ينتج ولفترة طويلة إلا قطع غيار، في إنتاج السيارات، ونجح حتى في تصدير هودبلاته، وبخاصة إلى زيلندا الجديدة.

وفي توافق مع الإنطلاقة الصناعية، حصل البحث عن المواد الأولية على نتائج باهرة: إكتشاف كميات كبيرة من الأورانيوم في روم جنجل (الأقاليم الشمالية)، ومن البوكسيت، والنيكل، وخام الحديد، في الولاية الغربية، ومن البترول في جزيرة بارو. وزاد إنتاج مناجم جبل إيسا، وتنسوخ، وعرف إستخراج الفحم الذي كان قد أصابه بعض التدهور خلال بعض الوقت توسعاً واضحاً حين أصبحت اليابان تمثل سوقاً للتصدير. ومالت أستراليا صوب أن تصبح أكبر المصدرين العالميين للثروات المنجمية الرئيسية مثل خام الحديد، والفحم، والألمنيوم، والنحاس والنيكل.

وبالمقارنة، فإن تقدم الزراعة كان أكثر بطئاً، رغم أن الإنتاج قد زاد بمقدار

النصف فيما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٦٢ ، وقل نصيبه في الإنتاج القومي ، وفر من ١٤ ٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٩ ٪ في عام ١٩٦١ . ولكن الزراعة عرفت ، ولإبتداء من عام ١٩٦٢ ، نهوضاً واضحاً ، نتيجة لفتح أسواق جديدة في الصين ، وفي الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة . وأصبحت الزراعة الاسترالية تصدر ثلاثة أخماس محصول القمح . ونصف محصول السكر ، وأكثر من ثلث إنتاج اللحوم البقرية ، و ٩٥ ٪ من إنتاج الصوف .

وزاد إرتفاع مستوى المعيشة (في ثلاثين عاماً ، أرتفع متوسط الدخل بنسبة النصف) ، والعمالة الكاملة ، وتركيز التنمية في المناطق الساحلية ، وأدى ذلك إلى زيادة سرعة نمو المدن . ففي عام ١٩٥٩ كان أربعة أخماس الأهل يعيشون في المدن ، و ٥٤ ٪ في العوصم الست للولايات (منها سيدني مع ما يزيد على المليونين ، وملبورن مع ١٠٠٠ ١٠٨٠ ، وبرسبان وأديلايد مع ما يزيد على نصف المليون) . ومن يوم ليوم ، أخذت المدن الاسترالية تتقل ، بناطحات سحابها ، التي توجد بها المكاتب ، عن المدن الأمريكية الكبرى ، بينما مال سكانها ، مثلهم في ذلك مثل الأمريكيين ، إلى تركيا والإقامة في الضواحي ، وإلى أن يقرروا في مساكنهم الفردية التي تحيط بها الحدائق الصغيرة ، بالعيش في حياة حديثة لسكان الضواحي . ولكن الاستراليين ظلوا أكثر من الأمريكيين ، مرتبطون بحياة الهواء الطلق وبالحياة الرياضية : فلم تقم أي من الدول الكبرى ولها مثل هذا العدد البسيط من السكان (١٢ مليون نسمة) بتقديم مثل ماقدمته من البطولات في ميادين التنس ، والكريكت ، والرجبي ، والجولف ، وألعاب القوى أو السباحة .

٤ - كنتا من ديشينبكر إلى ترودو :

سكان الإتحاء المعادي لأمريكا لدى الرأي العام الكندي ، في الانتخابات

التشريعية لعام ١٩٥٧ ، تأتهد أعميتاً بالنسبة للأحرار الذين أعتبرهم الكثيرون على أنهم أتباع ووسائل لسياسة للمالغ الإقتصادية للولايات المتحدة . وتمكن جون ديفينبكر John Diefenbaker ، زعيم الحزب التقدمي المحافظ والذي حصل على ١١٢ مقعداً من ٢٦٢ من مقاعد مجلس العموم ، من أن يشكك حكومة للأقلية ، في شهر يونيو ١٩٥٧ . ولكن البلاد ، التي كانت تلتشق إلى التغيير ، منحتة حكماً مسبقاً في صالحه ؛ وجاءت بعض الاجراءات التشريعية في صالح فلاحي الغرب والمستئين ، مخ حل المجلس في وقت مناسب ، لكي تضمن له ، بعد ستة أشهر ، أغلبية كبيرة (٢٠٨ مقعداً ضد ٤٩ للأحرار) .

وكان على حكومة ديفينبكر أن تواجه فترة إنكماش إقتصادي؛ وظهرت عدم قدرتها على أن تعمل بسرعة ، ويتصميم . وأدت سياسة غير متناسقة ، مع رفع قيمة الخصم ، وهجر الميزان التجاري ، إلى انخفاض قيمة الدولار الكندي في الأسواق المالية . وإضطروا ، سريعاً (مايو ١٩٦٢) إلى الموافقة على خفض فعلي لقيمتة . وكانت الانتخابات التالية في غير صالحهم (١١٦ للمحافظين ، و ١٠٠ للأحرار ، و ٣٠ للاتنابيين) وأصبحت وزارة ديفينبكر تستند إلى أقلية .

ولم تكن أكثر من ذلك توفيقاً في السياسة الخارجية، وعملت على إثارة عدم رضاء كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ؛ في نفس الوقت . الاول ، برفضها في مؤتمر ١٩٦٢ لرؤساء وزارات دول الكومنولث الموافقة على محاولة ما كي لان الحصول على السماح بالدخول إلى السوق المشتركة ؛ والثانية ، بتوقيعها مع الصين الشيوعية على عقود بيع القمح ، وبرفضها بذوع خاص ، وبعد أن كانت قد طلبته ، أمر المعولة الأمريكية في شئون التسليح النووي . وبشأن هذه المسألة تمكن ليستر بيرسون Lester Pearson من أن يجعل مجلس العموم

يصوت حل أمر التخصف، في ٥ فبراير ١٩٦٣، والذي تسبب في سقوط الحكومة .

وكان رئيس الوزراء الجديد، وهو الليبرالي ليستر بيرسون، سيحكم لمدة خمس سنوات . وعلى رأس حكومة من أصحاب الاقلية، حاول أن يفرض نظاماً جديداً، وبسرعة وبوضوح . وبعد أن كان قد حاول، ودون نجاح، أن يحدد الإستقلال الاقتصادى لبلاده بالنسبة للولايات المتحدة، تمكن من تسوية مشكلة التسليح النووي لكندا، ووحّد الاسلحة الثلاث، وتوصل إلى تسوية المسألة الدقيقة المتعلقة بالعلم : قالهلم الاحمر القديم، الذى ورثوه عن بريطانيا العظمى، أخذ مكانه علم أبيض وأحمر، مع ورقة شجر، رمزاً للاستقلال الوطنى .

ولما كان بيرسون قد صمم على الإنسحاب، فى شهر أبريل ١٩٦٨، فإن خليفة بيرد إليوت ترودو Pierre Elliott Trudeau قد نجح أخيراً فى الحصول على الأغلبية المطلقة المقاعد فى إنتخابات شهر يونيو . وحدد لنفسه أهدافاً تتمثل فى تقليل الاختلافات بين المناطق، وفى فرض نظام الفسة المردوجة .

وكانت العلاقات بين الحكومة الإتحادية وبين الاقاليم قد أصبحت فى الواقع صعبة . وكانت الاقاليم تشكو من أن الابهاء الكهدة الثقل، مثل التعليم، وجزم من الاشغال العامة، وغالبية الانفاقات الاجتماعية، كانت تثقل على ميزانياتها، فى الوقت الذى كانت فيه الضريبة على الدخل تجمع فى صالح أوتاروا، ولم تؤد محاولة « المساواة فى الابهاء » بين الاقاليم إلا إلى زيادة عدم الرضاء والمنافسات ؛ وأصطدم المشروع « القومى » الخاص بالمعاشات، والذي كانت أوتاروا قد أعدته، بمشروعات أخرى كانت قد أعدتها أونتاريو وكويبك .

وظهرت أكبر الضغوطات مع « الإقليم الجبل » ، تسع موت الهلوطوي
 دوبيليسيس Duplessis ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٩ ، كانت قد إنتهت السيطرة
 الطويلة لحزب الإتحاد الوطنى عل الحكومة الإقليمية . وجاء إنتصار الليبيرالين
 فى إنتخابات ١٩٦٠ لكى يوصل جان ليساج Jean Lesage إلى السلطة، وهو
 الذى بدأ « الثورة الهادئة » . وكان الليبيراليون يضمون فى الواقع بين صفوفهم
 وطنيين حقيقين ، مثل رينيه ليفك René Lévesque وزير للموارد الطبيعية؛
 ومن جانب آخر فإن أنصار الفكرة الانفصالية قد بدأوا فى الظهور كتيار شعبي،
 رغم المنافسات وروح الغاشمة (فى عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ أدت لإنفجارات
 القنابل إلى كثير من الضحايا فى مونتريال) عند بعض المجموعات
 المسيحية .

وكانت « الثورة الهادئة » مظاهر إقتصادية وإجتماعية . وحاولت حكومة
 ليساج أن تزيد من التصنيع ، وأن تقلل ، بواسطة تأمين الكهرباء وغيرها ، من
 تأثير رؤوس الأموال والمشروعات الأمريكية أو الانجلو أمريكية . فقامت
 بإنشاء وزارة للتربية الوطنية، بترديد التعليم وبتحطيم الاحتكار الفعلى للكنيسة
 الكاثوليكية . ومن أجل تجهيز البلاد ، وبناء الطرق والمدارس ، أنفقت حكومة
 ليساج دون أن تفكر ، وضاعفت فى ست سنوات قيمة الميزانية أربعة
 أضعاف .

وكانت زيادة المجهود الغربائى الذى نتج عن ذلك ، قد أسىء إستقباله ،
 وخاصة فى أوساط المزارعين . ولذلك فإن الليبيرالين قد هزموا فى إنتخابات
 شهريو ليونير ١٩٦٦ ، وعاد الإتحاد الوطنى إلى إدارة الحكومة مع وزارة دانيال
 جونسنون Daniel Johnson . وكانت واقعية ونشاط هذا الأخير توجهه صوب
 الإستمرار فى الإصلاحات التى كانت قد بدأت ، ولكن بدون إندفاع : فاقترح

ثورة وأكثر هدوءاً . ولكنه احتفظ تجاه الحكومة الفيدرالية بمطاب ومعية خاصة بالنسبة لإقليمه . وكانت زيارة الجنرال ديمبول (يوليو ١٩٦٧) ، وتصريحاته التي أعادت الأفكار الانفصالية ، لا تضر به . وحين إجتمع في أوتاوا ، في شهر فبراير ١٩٦٨ ، مؤتمر أدستوريا ، انفجرت المعارضة بين إقتراحات بيرسون (والتي عاد إليها في شهر مايو ترودو P-E. Trudeau) التي تهدف جعل كندا مجتمعا ثنائي اللغة ومزدوج الثقافة ، وبين إقتراحات د. جونسون ، والخاصة بمنح كويبك حقوقا خاصة داخل الفيدرالية. وزادت خطورة هذه المعارضة نتيجة لبرود ، حتى لا نقول هدوء ، الاقليم المتحددة بالانجليزية بالنسبة لموضوع ثنائية اللغة ، ونتيجة لتطرف المهاجر الانفصالية في كويبك . ولم تسبب وفاة د. جونسون ، في شهر سبتمبر ١٩٦٨ ، في أي تغيير ، وإستمر خلفته في تطبيق نفس سياسته المعتدلة نسبيا . ولكن الحركة الانفصالية زادت أهمية ؛ في شهر أكتوبر أنشأ ليفك حربا يطالب بالاستقلال الذاتي ، وهو حزب كويبك . وزادت أعمال العنف لمجموعة المتطرفين في عام ١٩٦٩ وبخاصة في عام ١٩٧٠ ، حيث تمزقت بإغتيال الوزير لاپورت P. LaPorte ومع ذلك فإن فرص النهضة ظلت قائمة ، ومع عودة الليبيرين إلى السلطة ، الأمر الذي تم بعد إنتخابات ٢٩ أبريل ١٩٧٠ .

الفصل التاسع

دول غرب أوروبا في الخمسينيات

بعد أن استمرضنا في الفصل السابق مظاهر الرقامية والإتجاه المحافظ الجديد في الدول الأنجلوسكسونية في سنوات الخمسينيات، وشرعنا دور إنزهاور والاتجاه المحافظ المعتدل في الولايات المتحدة، وما كيلان واتجاه المحافظ الجديد في بريطانيا العظمى، وأستراليا الليبرالية ومزيس، وأخيراً، كندا من ديفتيكر سق تودو — نكل الآن شرح هذه الرقامية والاتجاه المحافظ الجديد في دول غرب أوروبا في نفس الفترة، أي سنوات الخمسينيات، ونستمرض الأوضاع في ألمانيا مع إنزهاور، وفي إيطاليا مع الديمقراطية المسيحية، وأحوال فرنسا والمصروبات التي واجهتها .

١- ألمانيا وادنهور :

في الوقت الذي وصل فيه آدنهور إلى المستشارية (سبتمبر ١٩٤٩)، كانت ألمانيا تخرج بالكاد من الكارثة؛ وحين تركها، بعد أربعة عشر عاماً من الحكم، كانت ألمانيا قد حققت «مسيرة» اقتصادية، ليس فقط لأنها كانت قد هربت من أقصى البؤس إلى أقصى الثروة، ومن العدم إلى القوة، ولكن لأنها، في الوقت الذي ضحكت فيه فرنسا بلبات أسعارها من أجل تنمية إنتاجها، والذي اضطرت فيه بريطانيا العظمى إلى اتخاذ إستراتيجية حكسية، وجدت ألمانيا بسهولة كيف تعمل على توسيع وتثبيت اقتصادها : التوسع دون إرتفاع الأسعار .

ولكن هذه المسيرة تحققت عن طريق المصاعب وعن طريق الأزمات . ففي

البداية ، هددت الانطلاقة السريعة بأن تؤدي إلى إرتفاع الاسعار وتقضى حل
للارك الجديد ؛ وجاءت عملية التثبيت عند نهاية عام ١٩٤٨ ، ولكن على حساب
أصحاب الرواتب . فالواقع أنه ، رغم الإضراب العام ، حافظ أصحاب العمل ،
وبكل تعهد ، على مستوى المرتبات والأجور ، ولما كانت 'مقدرة الشرائعية لم
تنبع إرتفاع أسعار السلع ، فإن تحديد الطاب من ناحية أصحاب الرواتب أدى
إلى وقف الأزمة . وفي نفس الوقت ، كانت الاجراءات التي اتخذها البنسك
المركزي (رفع قيمة الخصم ، وتحديد السلف) قد هملت على إبعاد خطر انخفاض
سعر العملة . ولكن ما أن عولجت هذه الصعوبات حتى ظهر تهديد جديد ، يتمثل
في البطالة . ففي بداية عام ١٩٥٠ بلغ عدد العاطلين الرقم القياسي وهو ٢ مليون.
وصرطان ما قامت المعارضة الاشتراكية ، ورؤساء النقابات ، وبعض الأعضاء
من الأغلبية بالمطالبة باتخاذ إجراءات سريعة ، أخذت من بين الاجراءات
التدخلية التي كثيرا ما كانت قد استخدمت في فرنسا وفي إنجلترا . ولكن الوزير
إرهارد Erhard كان لا يرغب في التدخل عن نظرياته الليبرالية. ولا في أن يضحي
بشيء من مكرهه العنيدة ضد انخفاض سعر العملة . وفي الوقت الذي كان فيه قد
استعد ، وتمتخض الرأي العام ، لتمويل برنامج لمشروعات اشغال كبرى
وانشاء للسكان ، جاء لنجدته ذلك التغير الذي حدث في الموقف الدولي . فعرب
كوريا ، وباحتياجاتها الكبيرة التي خلقتها ، دفعت بقوة صجلة الإنتاج الصناعي
الالمانية . ولكن ، بتسببها في رفع الأسعار العالمية ، دفعت ألمانيا إلى أزمة ثالثة ،
تتمثل في عدم موازنة التجارة الخارجية نتيجة لشراء الصنم للواد الأولية
التي كانت قد قامت بها ، لكي تود بها الصناعة الالمانية . فاضطرت الحكومة ،
بعد تردد طويل ، إلى أن تتخلى مؤقتاً عن سياستها الخاصة بتحرير تجارتها
الخارجية ، وذلك عن طريق إقامة موانع ضد الاستيراد (١٩ فبراير ١٩٥١) .
ولكن ذلك كان لفترة قصيرة . ففي أقل من عام ، إعادتها ألمانيا الاوضاع إلى

ما كانت عليه نتيجة لأن الدول الصناعية الكبرى الأخرى كانت قد بدأت عملية تسليحها ولم تكن قادرة على مواجهة الطلب ، وكذلك نتيجة لكون جزء من طاقاتها الصناعية قد ضلت بلا إستخدام ، وبزوع خاص نتيجة لإستقرار أسعار منتجاتها . وفي خلال بضعة أشهر ، تمكنت ألمانيا ، التي كانت قد عاشت معزولة عن بقية العالم منذ عهد النازي ، من أن تدخل إلى السوق الدولي .

وبإتداء من عام ١٩٥٢ ، نما ذلك الازدهار الألماني المنقطع النظير ، وبدون مواجهة هزات ، وكانت فترة « الإضطرابات » المتصلة بالبداية قد إنتهت ، وتركت مكانها « العصر الذهبي » لسنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٨ ، والتي انتصر فيها « الإقتصاد الإجتماعي السوق » ، وهي سياسة إيرهارد .

وهذه النظرية ، والتي تهدف ترك القوانين الطبيعية السوق تعطى تأثيراتها ، مع ضيان أن تقدم الإقتصاد هو في صالح الجميع ، تقترح إنشاء سوق للنافسة الحرة ، وعمر كذلك من سيطرة الدولة ، وأيضاً من سيطرة عمليات الاحتكار الخاصة . وبتمطيقه لهذه النظرية تمكن إيرهارد من تحرير الأسعار والمربحات ، وفتح الحدود عن طريق تحرير المبادلات وتخفيض التعريفات الجمركية ، ومنع عمليات ربط أسعار السوق ، وألغى تأمين المشروعات العامة الكبرى . ويشك كثير من المراقبين في أنه قد نجح في تطبيق مبادئ الليبرالية بشكل كامل ، وبلاخطون أن قطاعات بأكلها مثل الزراعة ، والنقل والطاقة ، ظلت خاضعة لإشراف الدولة ، وأن عمليات تركيز الصناعات قد ازدهرت رغم وجود نصوص قانونية . ورغم هذه الثغرات ، فإن السوق الألماني قد ظل سوقاً يقوم على أساس المنافسة الحرة . وكان نجاح إيرهارد قد وصل إلى درجة أن الرأى العام الألماني كله قد تعلق بنظرياته ، بدرجات متفاوتة ، وأن دولاً أجنبية عديدة قد انضمت إلى ألمانيا في الطريق الذي أخذت في السير عليه .

ذلك أن النتائج كانت باهرة . فلقد تضاعف الدخل القومي من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨ بمقدار ٢٥ مرة ، والانتاج الصناعي زاد عن حد الضعف ، وإتممت البطالة بطريقة تدريجية ، وزاد عدد أصحاب الرواتب على أربعة ملايين ، ولم ترتفع الأسعار إلا بنسبة ١٧ ٪ ، وعرفت الرواتب ارتفاعاً محسوساً ، كما أن احتياطات النقد ، والتي كانت غير موجودة في البداية ، قد وصلت إلى ٦ مليار دولار في عام ١٩٥٨ ، كما أن ازدهار عمليات البناء قضت على أزمة الإسكان التي بدت على أنه لا يمكن التغلب عليها .

ولم تكن سياسة إيرهارد وحدها هي المسؤولة عن هذا النجاح العظيم . بل لقد لعبت الظروف دوراً إيجابياً . ففي الداخل ، كان وصول ١٣ مليون لاجئ قد أعطى احتياطياً ضخماً من الأيدي العاملة ، والتي كانت في غالب الأحيان من نوصيات ممتازة ؛ كما أن وجود عدد كبير من الماطلين ، وحذر البقايات ، قد أدت إلى فرملة ارتفاع الأجور . وفي الخارج ، كان توفر القروض الأجنبية ، قروض مشروط مارشال وغيرها ، وبدء السوق المشتركة ، وبخاصة تلك الظروف الدولية المتصاعدة بشكل واضح ، والتي استخدمها رجال الصناعة وبنوع خاص رجال التجارة الألمان ، قد سمحت بعملية نمو «إتساعية» ، إذ أنها قد تأسست على الإتساع ، المريح نسبياً ، لطاقات الإنتاج .

وتعدّل الموقف ، منذ عام ١٩٥٨ ، بشكل أساسي ، إذ أن الموارد التي كانت تزود سوق العمل قد تبدلت . فنقص الأيدي العاملة أعطت قوة وفعالية للمنظمات النقابية ، التي حصلت على زيادات قوية للأجور ، وتريد عن الزيادة في الإنتاجية . ولما كانت الأسعار ترتفع بسرعة أقل ، فإن حوامش الربح قد قلت ، وأصبحت عملية التمويل الذاتي أكثر صعوبة . وهكذا انخفضت سرعة التوسع ، فن متوسط سرعة سنوي يمثل ٨ ٪ من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨ ، وحتى عام ١٩٥٨ ، انخفضت إلى

١٩٧٧٪. إبتداء من هذا التاريخ . وبين انخفاض سعر العملة ، جاء انخفاض سعر عملة د مستورد ، من البلاد المجاورة والأعضاء في السوق المشتركة وأصبح مبدأ ؛ ولم تعط إعادة تقييم المارك التي جاءت متأخرة (٤ مارس ١٩٦١) وضميفة ، (١٩٧٥ ، ٤٪) إلا لالتقاط نفس قصير . وفي خريف عام ١٩٦٣ ، دخل الإقتصاد الألماني في فترة تضخم ، لم يتمكن الاتجاه اليساري ليرهارد من أن يسيطر عليها ، إلا عن طريق البدء في سياسة إنكماش ستؤثر على هيئته . وحين عادت البطالة إلى الظهور ، تحلى الرأي العام عن المستشار الجديد ، الذي اضطر إلى الإسمحاب (نوفمبر ١٩٦٦) . فأنتهى حكمه ، الذي ظل مجيداً لفترة طويلة ، بفشل مزدوج . ففيل رجل لم ينجح في أن يفرض نفسه كمشاوره . وفشل سياسياً هجرت . من أن توائم نفسها مع المتطلبات الجديدة لإقتصاد في جملة كاملة .

والأمم هذه الخطوط العامة لذلك النهوض الإقتصادي الفائق العادة ، نظرت خصائص الحياة السياسية بأهته ، ومع ذلك فإن السنوات الأربعة حشر الحكومة المستشار اديناور قد أقرت بشكل واضح في التطور السياسي لألمانيا الجديدة .

وكان إديناور قد ولد في كولونيا في عام ١٨٧٦ ، من أسرة موظفين بسطاء ؛ وبدأ حياته محامياً ، الأمر الذي أدى به سريعاً إلى مستقبل سياسي في البلدات ؛ فأصبح نائباً لعمدة كولونيا عند ما كان له من العمر ثلاثين عاماً ، وأصبح عمدة عند الأربعين . وأعيد إنتخابه في عام ١٩٢٩ ، ثم طرده النازيون في عام ١٩٣٣ وطاش في الظل حتى نهاية الحرب . وفي السنوات الأولى من إستقلال الحلفاء ، أبهه به السلطات البريطانية من منصب عمدة كولونيا ، الأمر الذي كان في صالحه حتى يمد منه أية شبهة بالتعاون مع المنتصرين . وإختاروه ، بالأقدمية ، في الاعمال للنسبي الديمقراطي ، ثم إنتخب للنيابرة في ١٥ سبتمبر ١٩٤٩

بصوت أغلبية واحد . وجاءت إنتخابات ٦ سبتمبر ١٩٥٣ لكي تضمن لحزبه ، مع ٤٥ ٪ من الأصوات ، الأغلبية الكبيرة متمثلة في ٢٦٣ مقعداً ضد ١٥١ للاشتراكيين الديمقراطيين ، وأيد ٤٨ نائب ليهي إلى الحكومة الائتلافية التي شكلها في ١٨ أكتوبر . وكانت إستخابات ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ ، انتصاراً كبيراً له ، ونتيجة لشعبيته : فحصل المسيحيون الديمقراطيون على الأغلبية المطلقة (٥٠.٣٢ ٪) من الأصوات ، ضد ما يقل عن ٢٢ ٪ للحزب الاشتراكي الديمقراطي . وباستثناء الحزب الليبرالي (الحزب الديمقراطي الشعبي) وحزب المحافظين ، أصبحت كل الأحزاب الثانوية الأخرى ؛ أما الحزب الشيوعي فإنه كان قد منع بالحكمة الدستورية في شهر أغسطس ١٩٥٦ . وكانت السنوات الأربع لهذه الفترة التشريعية تمثل قمة شعبيته . ثم جاء فشل نسبي في إنتخابات ١٩٦١ ، وتصلبه في مواقفه ، ورفضه أن ينسحب برغبته ، ورغم سنه الكبير ، ومناوراته لإبعاد إيرهارد من الحكم بعدة بأي ثمن ، وأدت كلها إلى أن تضع حنده الأغلبية الكاملة لحزبه . فاضطر إلى الاستقالة في شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وقام خليفته لودفيج إيرهارد Ludwig Erhard ، بتشكيل حكومة لها تكوين مماثل للحكومات السابقة . ولكن ، مرعان ما ظهر أنه تنقصه الخبرة السياسية ؛ ولا يقدر على مواجهة الصعوبات الملقاة عليه . ورغم نجاح مشرف في انتخابات عام ١٩٦٥ ، لم يجد حزبه يزيده إلا بكل تردد ، وتسبب لإنهيار الجناح الليبرالي في سقوطه في شهر أكتوبر ١٩٦٦ .

وكانت شخصية **هكونراد آديناور Konrad Adenauer** وإعماله قد توثقت . فاثمروه بأنه يوافق بسهولة على « عبادة الشخصية » ، وأنه يتصرف . وكأنه « دكتاتور » ، أد على الأقل أنه يحكم بطريقة « أبوية » وأنه يهمل السياسة الداخلية . من أجل: خيالات السياسة الخارجية (إستراتيجيات ألمانيا ، بمعاهدة

باريس ، سيادتها الكاملة) التي كان الحلفاء يراقبونها عن كثب . وكانت هذه الانتقادات ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى قلة الصبر الموجودة عند الخصوم ، وربما حتى عند أسدقائه ، ونتيجة لفترة حكم طويلة جداً . ولكن الاتجاه الأبوى عند آديناو قد أدى خدمة كبيرة للشعب الألماني ، الذي بعد أن كان قد قاسى كثيراً من أحداث الحرب والحزبية ، تمكن من أن يستند إلى رجل ديمقراطي لهزيمة قوية لتحمل أعباء الصرايات السياسية اليومية . وفي خلال هذه السنوات الأربعه عشر ، تعلم الناخبون بهدوء قواعد الديمقراطية الليبرالية .

٣ - إيطاليا والديمقراطية المسيحية :

إذا كانت إيطاليا قد خرجت ، في عام ١٩٤٨ ، منذ فترة ما بعد الحرب ، فإنه كان عليها أن تصني نتائج معاهدة الصلح الموقعة في ١٠ فبراير ١٩٤٧ . وكانت تصفية مريعة نسبياً فيما يتعلق بالتجديدات التي كانت قد فرضت على السيادة بواسطة الفترات العسكرية والاقتصادية التي كانت تعمر بكرامتها ؛ وتم إلغاؤها بواسطة المنتصرين في شهر ديسمبر ١٩٥٠ . وبعد أربعة سنوات من ذلك ، جاء قبولها في الأمم المتحدة ، والذي كان قد أجل لفترة طويلة نتيجة لسوء نية الاتحاد السوفيتي ، لكي يقضى على الآثار الباقية لهذه الهزيمة . ولكن المسألة الحساسة كانت هي مشكلة ترستا ، والتي كانت المعاهدة قد وضعتها تحت نظام دول مؤقت ، وكان الرأي العام يحاول بأى ثمن أن يستخلصها من إعدامات يوجوسلافيا . وباقتراحها في شهر أغسطس ١٩٥٢ عمل إستفتاء فيها ؛ تسليوت الحكومة الإيطالية في إغضاب كل من أنجلترا ، والولايات المتحدة ، والبنان كانتا حريصتان على عدم مضايقة تيتو Tito ، وأعطت فرصة بنوع خاص للأقليات المتحدة باللغة الألمانية في جنوب التيرول (أو في الأديج الأهل) ، والتي كانت التمساً تؤيدها ، المعطاة بإمكانية التمييز بنفس الطريقة . وزادت الأوضاع في الأديج الأهل تدهوراً حتى أن النمسا

مرضت ، بدون جدوى ، البائلة أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ . ووجدت : مسألة نريستا حلا لها في إتفاقية ١٩٥٤ التي أعادت إلى إيطاليا جزءاً من المنطقة التي كانت تطالب بها ، بما في ذلك المدينة نفسها ، فبدأت حركة المياج الوطني التي كانت قد ثارت نتيجة لهذه الأزمة .

ولم يكن الأمر معابها لذلك فيما يتعلق بالميجاج السياسي ، الذي كان مرضاً طويل الأمد في إيطاليا ما بعد الحرب . فبما كان نجاح الديمقراطيون المسيحيين في إنتخابات ١٩٤٨ قد بدا على أنه يضمن تحت إدارة دي جاسبري De Gasperi العهدة ، إستقراراً حكومياً لفترة طويلة . جاء الفشل النسبي في عام ١٩٥٩ لكي يقضي على ذلك . ومن أجل هذه الإنتخابات ، كانت الأغلبية التي تركت السلطة (الديمقراطيون المسيحيون ، والاشتراكيون ، الديمقراطيون ، والليبراليون) والجمهوريون) قد أعدوا قانوناً للإنتخابات يتضمن ظاهرياً فوز الأغلبية . ولكن الديمقراطيون المسيحيين لم يتمكنوا ، نتيجة لتراجع حلفائهم ، من أن يفيدوا من تطبيق هذا القانون ، وظهر أن المجلس الذي إنتخب بهذا الشكل لا يمكن حكمه . ولم يتمكن دي جاسبري من أن يجعل الوزارة المتجانسة التي شكلها في ١٥ يوليو تعيش ، وإنجذب من الحياة السياسية ، وكان إستبداده وإحتفاله (توفي في ١٩ أغسطس ١٩٥٤) قد حرم إيطاليا من رجل الدولة الذي كان قد أصبح عضواً بالأمم .

ولم يتمكن أحد من خلفائه (بيلا Pella ، وشيلبا Scelba ، وسيني Segni ، وفانتاني Fanfani وغيرهم) من أن يبقوا على رأس وزارات قوية . وأصبح عدم الإستقرار الوزاري أحد أمراض الحياة السياسية الإيطالية (في ضلالت النمائات الثلاث الأولى للجمهورية ، ١٩٤٨ - ١٩٦٣ ، حصلت إيطاليا على أربعة عشر وزارة ، وكانت غالبيتها قد إستقالت دون أن يكون البرلمان قد

مصحوب منها الثقة في الشكل الدستوري ، وأصبح شعور اللابالاه ، والتخيرية ، أو الإحتقار الواضح ، والتزايد ، يشير الشكك في النظام البرلماني نفسه .

وكانت الأزمة السياسية المستمرة التي هزتها إيطاليا توجب ، من ناحية إلى تعدد الأحزاب ، ومن ناحية أخرى إلى إقصاءاتها الداخلية وعدم تقبلهم في المستقبل . ففي الإنتخابات التشريعية عام ١٩٥٣ ، كان من الممكن أن نجد ، وخلاف الأربيع أحزاب الداخلين في الائتلاف الحكومي (الديمقراطي المسيحي ، والحزب الليبيرالي الإيطالي ، والحزب الجمهوري الإيطالي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي) سريين لمعارضة اليسار (الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي لثمين) ، وحقوبين لمعارضة اليمين (الحزب الملكي ، والحركة الإشتراكية الإيطالية) وتشكيلات كثيرة مختلفة (الاتحاد الاشتراكي المستقل ، والوحدة الشعبية ، والائتلاف الديمقراطي الوطني) والتي لم تكن تجمع في مجموعها إلا ما يقل عن ٢/٣ من الأصوات . وكانت التناقضات الداخلية للديمقراطيين المسيحيين شديدة العمق ، إذ أنها كانت تمكس كل تناقضات المجتمع الإيطالي ، وكان هذا التشكيل السياسي منع أعضائه الذين بلغ عددهم ١٢٦٠٠٠٠ في عام ١٩٥٩ لا يشكل حزب طلبة . وتميزت أحزاب اليمين بتبادلها المستمر العملاء بين الملكيين والفاشستيين الجدد ، وأحزاب اليسار بتعويم وعدم إستقرار حزب تولياتي Togliatti ، والذي تأثر كثيرا بعملية القضاء على آثار العهد الستاليني وعدم وضوح العلاقات مع موسكو ، وبخاصة في الأزمات الداخلية للحزب ثمين ، الذي تأثر كثيرا بأحداث الجبر في عام ١٩٥٦ ، والتي دفعته إلى أن يقطع علاقاته بعد ذلك (١٩٥٩) مع الشيوعيين . فورا أن يكون قادر على التفاوض مع الإشتراكيين أنصار ساراجات Saragat ، (فضل المحادثات في عام ١٩٥٧) . وكان تعدد التفتت داخل الجناح الاشتراكي يهبط ذكرى أسوأ أيام الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة .

وكانت المسألة الرئيسية التي طرحت على الديمقراطيين المسيحيين هي تحالفاته الحكومية . فكان الولاى مع أحزاب الوسط لا يكفى لكن يضمن لهم أغلبية قوية فى مجلس النواب ، فحاولوا أولاً أن يحددوا تدعيماً من اليمين (وزارات بيلا ، وزولى ، وسيفى ، وتامبرونى) ، ثم فكروا ، مع التطور المتزايد للاشتراكيين إتباع نيقى الذى أبعدهم قليلاً قليلاً عن الحزب الشيوعى ، فى إمكانية القيام بازنتاح إلى اليسار . وأخذوا أول خطوة على هذا الطريق فى شهر يوليو ١٩٦٠ ، حين قام فانفانى بتشكيل حكومة إئتلافية من الوسط ومضمونة باقتناع الملتصقين واشتراكيي نيقى ولكن الانفتاح الفعلى إلى اليسار كان يطلب إليهم أكثر من ذلك : فكان عليهم أن يمنحوا الحكومة الديمقراطيين المسيحيين ، على الأقل ، تأييدهم ، أو بدرجته أفضل ، إشتراكهم فيها . ولكنهم لم يكونوا قد إستعدوا بعد لأخذ هذه الخطوة .

ويبدو أن الهياج السياسى لم يعوق تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، بأى شكل من الأشكال ، وهو الذى كان واضحاً ابتداء من عام ١٩٥٠ . فى خلال عشر سنوات ، تضاعف إجمالى الدخل القومى بنسبة ضعفين ونصف ، وزاد نصيب الفرد من الدخل القومى بنسبة الثلثين ولم يتفوق على المعدل السنوى لتسمية الإنتاج الصناعى (٧٥ / ٠) إلا المعدل الخاص باليابان .

ويبدو أنه عند أصول هذا النجاح ، كان العامل الانسانى هو الأساسى . فتوافد العمال الذين لم يأتوا من الخارج كما حدث فى ألمانيا ، ولكن من مناطق الجنوب المزدحمة بالسكان صوب الشمال المصنّع ، قد أعطى أيدي عاملة وفيرة ، وسمح بفرملة زيادة الأجور ؛ وهكذا تمكنوا من الاحتفاظ بالأسعار الإيطالية فى مستوى يجعلها قادرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية . ومن جانب رؤساء المشروعات ، تمتع الصناعات الكبرى بشكل قوى بواسطة كبار أصحاب الأعمال ،

مثل مائى Mattei ، وأنيلى Agnelli ، وبييرلى Pirelli ، وأوليفيتى Olivetti بينما تمكنت صناعة المنسوجات ، ونتيجة لذوق مصمى الأنباط والمبدعين من أن تغزو السوق الأوروبية. ولكن العامل الإنسانى لم يكن وحده. ذلك أن تدخل الدولة قد أعطى دفعة قوية للتنمية ، سواء فى شكل الخطط الموجبة ، مثل خطة فانونى Vannoni (١٩٥٤) ، أو فى أشكال منظمات الإدارة مثل « دار نصف اليوم » (١٩٥٠) ، أو عن طريق المؤسسات المنخبة للدولة ، مثل N. I. (١) ، أو الاتحاد الوطنى للبحروقات ، أو I. R. I. (٢) ، أو معهد إعادة البناء الصناعى ، وكانت منظمات فاشستية طورت لمواجهة الاحتياجات الجديدة . وأخيرا ، فإن تولد رؤوس الاموال الأجنبية ، الأمريكية منها بنوع خاص ، ولكن كذلك الأوروبية ، ولإبتداء من سنوات الستينيات ، فتح الحدود داخل السوق المشتركة ، وأعطت دفعة رئيسية سمحت لاطاليا بأن تأخذ مكانها بين الدول الصناعية الكبرى فى العالم العربى .

٣ - الصعوبات أمام فرنسا :

بدأ التطور السياسى لفرنسا ، فى بداية سنوات الخمسينيات ، أنه يوجهها فى نفس اتجاه الدول الغربية الأخرى ، أى صوب إتجاه محافظ معين وبأسلوب الجمهورية الرابعة ، كان الأمر يتعلق بالمرور من القوة الثالثة إلى وسط اليمين . ولكن ، بينما كان هذا التغير للأغلبية الحكومية يؤدى الى نوع من التثاقل ، وصغوه بعدم القدرة على الحركة ، كان المركز الاستراتيجى الذى تحتله فرنسا فى هذه الفترة الخاصة بالحرب الباردة وزيادة خطورة المشكلات الاستعمارية قد جعلها منها ، بعد وقت قصير ، ونتيجة لفقدان الأمل وللخصومات الداخلية ، « الرجل المريض » لغرب أوروبا .

Ente nazionale idrocarburi.

(١)

Istituto per la ricostruzione industriale.

(٢)

ومنذ نهاية عام ١٩٤٨ ، كانت الاغلبية التي كانت تؤيد سكرتارية القوة الثالثة قد شعرت ، ومن أجل تدعيم قوتها ، بضرورة الاستناد صوب اليمين وعن طريق « التوفيق » مع المعتدلين . وكما قال الزيمسكي Quenille وهو يتحدث الى ممثلي أحزاب S. F. I. O. و M. R. P. والحزب الراديكالي والمعتدلين ، فإنه كان على هذه التشكيلات « أن تعيش سوية » . والحقيقة ، هي أن الحياة المشتركة بينهم كانت صعبة للغاية ، إذ أن فرص الشقاق بينهم لم تكن أقل ، هذا من أسباب الواقع . وإذا كان الـ S. F. I. O. و M. R. P. يشاركون نفس فرق التوجيه الاقتصادية والاجتماعية ، فإن هذين الحزبين كانا يتعارضان في مسألة « علمانية » التعليم ، وعلى العكس من ذلك فإن « الاتجاه العلماني » كان يهرب بين الاشتراكيين وبين الراديكاليين ، الذين كانوا منفصلين عن بعضها في مسألة إدارة الاقتصاد . وكان الاتجاه الاقتصادي اليساري للراديكاليين يقرهم من المعتدلين ، ولكنها كانتا متعاضدان بشأن « الاتجاه المعادي لرجال الكنيسة » . وهذه الاختلافات في ميدان النظريات كانت تصحبها في ميدان السياسة المجردة ، معارضة أساسية فيما يتعلق بشئون المالية العامة بين جناحي الاغلبية ، فكان الاشتراكيون يعارضون كل تخفيض أساسي في إنفاقات الميزانية ، والمعتدلون يعارضون بشدة لا تقل عن السابقة في كل زيادة في المواردا ، أثنى الضرائب .

وكان الرباط الوحيد ، والذي كان قويا ، وكاتب يوحد بين مجمرات الاغلبية هو الدفاع عن نظام برلماني متعدد الأحزاب ضد التهديدات بمجرى دكتاتورية ، أو على الأقل سيطرة حزب واحد . الذي رآوه يظهر من جانب المعارضة الثنائية ، الهيوعية من اليسار ، والاتجاه الذي يحصلون من اليمين .

وفي مثل هذه الأحوال ، لم يمكن في وسعهم أن يعيشوا سويًا إلا بشرط
 'الاكتفاء' بإدارة الأعمال من يوم ليووم ، والاتفاف حول الصوبات دون سلبها ،
 آملين في أن يحاولوا المشكلات الأكثر خطورة سوف تنضج بنفسها . وهذه السياسة
 الخاصة ، بعدم الحركة ، مرتبطة باسم الراديكالي هنري كي رئيس مجلس الوزراء
 من شهر سبتمبر ١٩٤٨ حتى أكتوبر ١٩٤٩ ، ثم من مارس إلى يوليو ١٩٥١ .
 وكان صافي الذهن أكثر من غيره . وفهم أنه لا يمكن التحكيوم منه أن تستمر في
 السلطة ، ونشئ لوقت قصير ، إلا في الهدوء وعدم الحركة . وكان يعلم بضعف
 الأغلبية التي يستند إليها ، فمكر في تغيير قانون الانتخابات ، وبشكل يعطي
 وقوف الانتخابات التشريعية التي ستقع في عام ١٩٥١ ، ميزة لائتلاف أحزاب
 الأغلبية . وهكذا تم التصويت على القانون الذي ألغى التمثيل النسبي في كل
 الدوائر ، وحيث أصبحت مجموعة من القوائم 'المتحالفة' يمكنها أن تحصل
 على أغلبية الأصوات : وفي هذه الحالة ، أصبح في وسع هذه القوائم المتحالفة
 أن تحصل على كل المقاعد .

وجاء تطبيق هذا القانون ، رغم عدم ترحيب الرأي العام به ، لكي يعطى
 النتائج المفاجئة : فتمكنت التشكيلات المتحالفة للأغلبية الحكومية من انتخاب
 ٤٤ نائب ، بينما كانت لن تتمكن إلا من انتخاب ٣٠٠ بتطبيق نظام التمثيل
 النسبي . وكان المجلس الوطني الذي انتخب في عام ١٩٥١ د سداسيا ، حسب
 'تعبير هنري كي : فأصبح كل اتجاه من الانجاعات الأربعة للأغلبية يمثل بما
 يقرب من مائة نائب ، ولقيوميين ١٠١ نائب وحزب R. P. F ١١٧ نائب .
 ورغم الظاهر ، فإن المجلس الجديد كان تقريبا ، ومثل المجلس السابق ،
 لا يمكن بحكمة ، ولا سباب متعددة . أولا ، انوقف المعتنق R. P. F الذي

تثبت بالمعارضة دون إعتدال بهدف أن يجتذب إليه جزء من الأغلبية ، حتى يعمل على تحطيم بمحور هذه الأغلبية ؛ وبعد ذلك ، عدم رضا S. F. L. O. الذى أصبح مجرد قوة إرتكاز للأغلبية ، ولكنه كان قادراً ، فى حالة انفصاله ، على أن يجعل الحياة غير ممكنة بالنسبة لكل حكومة ؛ وأخيراً ، عودة المشاجعات الخاصة بالتعليم ، والتي كانت موضوع نزاع ، وقام حزب R. P. F. بإلغائها بين الاشتراكيين والراдикаليين من جانب ، وبين المعتدلين والجمهوريين الشعبيين من جانب آخر . ووصل الحال إلى أن عدم الإستقرار الوزارى ، والذى كان مرضى المجلس النيابى السابق ، قد ظهر على أنه أخذ بماداً أكثر خطورة : وزارة لمدة خمسة أشهر (وزارة بليغن Plevon من أغسطس ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢) تلتها وزارة لفترة أربعين يوماً (وزارة إدجار فوز Edgar Faure من ٢٠ يناير إلى ٢٩ فبراير) .

وكان من اللازم التكليف المفاجئ . لانتوان بيناي Antoine Pinay فى ٨ مارس ١٩٥٢ لإعادة إعطاء بعض البريق لهذا النظام الذى كان منتقداً أشد الإنتقاد . ذلك أن رئيس الوزراء الجديد عرف كيف يضمن تأييد رأى العام بطريقة الخاصة ، الذى رغب فى أن تكون هى طريقة الفرنسى المتوسط ، وبسياسة التى قدمها على أنها السياسة المعقولة والأمنية . وتمكن فى خلال بضعة أشهر ، وعن طريق حمل نفسانى حقيقى ، من أن يعيد الثقة ، وفى نفس الوقت توازن المالية العامة ، وتثبيت الأسعار . ولكن « تجربة بيناي » كانت ضعيفة للغاية ، وشديدة الإرتباط بالموقف العولى ، وبشكل لا يسمح لها بأن تعيش لفترة طويلة ؛ وكانت مفاجأة مؤقتة لإرتفاع الأسعار كافية لتلييط عزبة رئيس الوزراء ، الذى قدم إستقالته فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، دون أن يفهم ، ربما ، أنه كان قد نجح فى وقف إنخفاض سعر العملة . وحمل خلفاؤه ، رنيه ماير René Mayer (يناير - مايو

١٩٥٣) ، ثم جوزيف لانييل Joseph Lanial (يونيو ١٩٥٣ - يونيو ١٩٥٤) على الإستمرار في سياسته ، دون أن يتمكنوا من كسب الرأى العام .

وسياسة عدم الحركة ، بدلا من أن تؤدي إلى نضج المشكلات ، إنتهت ، وحل الأقل بالنسبة لانتئين من بينها ، إلى أفسادها . وكانت الأولى ، قد نهأت عن الحرب الباردة وهى مسألة مجموعة الدفاع الأوربي C. E. D. وكان مجلس حلف شمال الأطلسي قد قرر ، وقت حرب كوريا ، أن ينافع عن أوروبا ، فى حالة وقوع حرب ساخنة ، لا على الزاين ، ولكن إلى أقصى ما يمكن إلى الشرق من ذلك ، ودعا ، نتيجة لذلك ، حكومات الحلفاء الى أن يجهلوا ألمانيا الغربية تشارك فى هذا الدفاع . وكانت الحكومة الفرنسية قد قبلت هذا القرار ، ولكنها كانت تعمل بشورة الرأى العام أمام إمكانية إعادة تسليح ألمانيا فى وقت قريب بعد الحرب ، فحاولت أن تبحث عن وسيلة لتهدئته فتصور رينيه بليفن René Pleven حلا يتمثل فى إدخال المتجندين الألمان فى جيش أوربي فى خدمة مجموعة الدفاع الأوربي . وكان من ميزة هذا الحل أن يفرق الجيش الألمانى فى نطاق جيش دولى ، وكذلك أن يعمل على زيادة تقدم الفكرة الأوربية التى كان روبرت شومان Robert Schuman قد بدأ فى تنفيذها على النطاق الإقتصادى . وطرح خطة بلفين لمجموعة الدفاع الأوربي للمناقشة أمام المجلس الوطنى فى شهر أكتوبر ١٩٥٠ ، تقريرا فى نفس الوقت مباشرة الذى كان قد تم فيه (١٨ أبريل ١٩٥٠) التوقيع على المعاهدة الأوربية التى أنشأت المجموعة الأوربية للنعم والصلب C.E.C.A. وفى عهد وزارة بيناى تم التوقيع على لاتفاقيات يون (٢٦ مايو ١٩٥٢) التى أصبحت بها ألمانيا الغربية دولة عليها أن تشارك فى بناء أوربا على قدم المساواة ، ومعاهدة باريس (٢٧ مايو) التى أنشأت مجموعة الدفاع الأوربي بين فرنسا ، وديول البينيلوكس ، وإيطاليا وألمانيا .

وكان على المجلس الوطني أن يصدق على هذه المعاهدة . ولكن معارضة قوية للغاية من جانب الحزب الشيوعي الذي رأى فيها تهديداً موجهاً ضد الاتحاد السوفيتي ، ومعارضة أقل قوة من جانب التجمعات الشعبية الفرنسية R. P. F. التي كانت معادية لكل تنظيم « فوق دولي » ، والانقسامات الداخلية بين الراديكاليين ، والمعتدلين ، والاشتراكيين حول هذه المسألة ، جعلت أمر التصديق خيالياً ، خاصة وأن رؤساء الحكومات لم يشاروا بالاشتراك في المناقشة خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تمزق حكوماتهم . ووصل الأمر إلى أنه نتيجة لتأجيل القرار النهائي ، تعرضت الأوساط السياسية الفرنسية إلى التسبب في إحداث عدم رضا حاد عند حلفاء فرنسا . فعدم التحرك في الشؤون المتعلقة بالدفاع ، والأمر الذي كان يتناقض تماماً مع كون أن صاحب فكرة مجموعة الدفاع الأوروبي كان أحد الزعماء الفرنسيين ، قد أدى إلى تضويع أزمة سوف تنفجر في عام ١٩٥٤ .

وكانت المشكلة الثانية والتي ازدادت خطورة على مر السنوات هي مشكلة تصفية الإستعمار . فعلاوة على حرب الهند الصينية ، والتي بدأ أنها لا تنتهي رغم تصريحات الحكومات المتعاقبة ، أضيفت الآن ثورة مجتهدتين في شمال إفريقيا ، المغرب وتونس ، والتي كانت قد بدأت في عام ١٩٥٧ بالنسبة الأولى ، وفي عام ١٩٥٥ بالنسبة الثانية . وأمام مطالب الزعماء الوطنيين ، لم تعرف الحكومة الفرنسية أن تتخذ سياسة متجانسة ، فرت من إجراءات تقسدت إلى تنازلات مؤقتة ، طبقاً للصدقة الموجودة مع ديول الوزراء المستقلين أو السلطات المحلية . ومصرعان ما غرس العمل الإرهابي في البلدين . وفي عام ١٩٥٢ اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات خطيرة : إلقاء القبض على الوزراء التوتوميين ، وحل حزب الإستقلال المغربي . وفي العام التالي ، قامت بعزل سلطان المغرب نفسه . ووضعت

• مكانه شخصية تقتصر إلى الهيئة ، وإلى السلطة . وفي نفس الوقت ، ظهر هجوم فيتنامي في الهند الصينية ، وبدأت القوات الفرنسية عملية إنسحاب ، قررت القيادة أن توقفها إستناداً إلى معسكر ديان بيان فو المحصن (نوفمبر ١٩٥٣) . ولكن المعسكر المحصن ، الذي غمرته قوات ومدفعية الفيتناميين ، سقط في ٧ مايو ١٩٥٤ .

وهذا التحول غير المنتظر لأزمة ديان بيان فو ، ولأزمة مجموعة الدفاع الأوربي وضع البرلمانين الفرنسيين أمام مسؤولياتهم ، وتسبب في نشأة حركة هيأج عنيفة في البلاد ضد النظام . ولذلك فإن المجلس تحمل لفترة من الوقت عن لذة اللعبة المعتادة ، وه الجولات ، بين المرشحين للوزارة ، وه العبارات الاستكشافية ، وغيرها من عمليات التوفيق ، ولإستدعى إلى الحكم ، وبكل سرعة ، ذلك الرجل الذي بدا ، بدقة أحكامه ، وصلابة شخصيته ، ووضوح مواقفه ، على أنه القادر على حل هذه المشاكل . وكان هذا الرجل هو بيير منديز فرانس Pierre Mendès - France وهكذا بدأت ، في ١٧ يوليو ١٩٥٤ « بحملة منديز فرانس » .

وكان لرئيس الوزراء الجديد ماضٍ برلاني طويل . فكان نائباً منذ عام ١٩٣٢ ، وكان قد إلتحق قبل الحرب إلى تلك المجموعة الصغيرة التي كانت قد حاولت تجديد الجذب الازديكالي ، ويدعون جدوى . وكوزير مع ديمبول ، نبهه إلى خطورة السياسة الاقتصادية التي تقوم على التسهيلات . وكان قد ظهر ، منبذاً بضعة أشهر ، على أنه رئيس المعارضة لهذه الحكومات غير القادرة على أخذ القرارات الحاسمة ، وإن كان لم يصل المجلس بعد إلى الإستماع إليه ، حين رفض ، في شهر يونيو ١٩٥٣ أن يكلفه بتشكيل الوزارة ولم يتنجى إليه إلا حينما ظهر الموقف على أنه بدون أمل .

وبعد أن شكل حكومة على ذوقه الخاص ، أى شكلها من مجموعة خاصة ودون أن يستشير برورقراطية الأحزاب ، قام مندير فرانس فوراً بالاتفات إلى مشكلة الهند الصينية ، والتي تمكن من أن يجد حلاً لها ، في الفترة التي كان قد حددوها لذلك ، وذلك عن طريق إتفاقيات جتيف في ٢١ يوليو ١٩٥٤ . وبشأن حل على طريقة كوريا ، ، أى تقسيم الهند الصينية إلى قسمين ، والتخلي عن الجزء الشمالي الشيوعية ، أنهى مندير فرانس تلك الحرب التي بدت على أنها غاسرة ، وإذ تاح الرأي العام الذي كان قد أرهق وأصبح مستمداً لكل التنازلات وبعد بضعة أيام ، ذهب رئيس الوزراء إلى تونس ، وأعلن هناك الاستقلال الذاتي الداخلي للدولة التونسية ، ، ثم حصل ، بالاتفاق مع الباي ، على نزع سلاح عام للأهالي ، واحضاً بذلك حداً لعمليات الإرهاب وبعد أن حصل من البرلمان على سلطات خاصة لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، بدأ مندير فرانس في التعامل مع مشكلة مجموعة الدفاع الأوربي E. D. C التي لم يكن من السهل الوصول إلى حل لها . ومع مجهود أخير لاسكات المعارضين للمعاهدة ، حاول أن يحسن ما أسماه بالمظاهر القاسية ليحسّل الفرنسيين ، وحصل من الدول الغربية على بعض التنازلات ؛ ولكن البروتوكول الخاص بتطبيق معاهدة مجموعة الدفاع الأوربي والذي قدمه لهم في مؤتمر الستة في بروكسل (أغسطس ١٩٥٤) رفض بشكل قاطع ، وبعد هذا الفشل ، قرر مندير فرانس أن ينتهي من هذا الموضوع بإجبار المجلس الوطني على أن يتخذ موقفاً ، ولكنه ارتكب خطأ رفض إشراك مسئولية حكومته . وبعد مناقشة غير منظمة ، وبشهر مستوى ، رفض المجلس ، في ٣٠ أغسطس أن يصدق على المعاهدة بـ ٣١٩ صوتاً ضد ٢٦٤ . فلم يجد هناك حل سوى دخول ألمانيا إلى ميثاق الأطلسنطى ، الأمر الذي نظمت إتفاقيات باريس (٢٢ أكتوبر ١٩٥٤) . وصدق المجلس على هذه الاتفاقيات ، على رغم منه ، في ٣٠ ديسمبر .

ولكن مسألة مجموعة الدفاع الاوربي كانت قد تركت الكثير من الضيق
هذه الثواب « الاوربيين » ، وبخاصة الجمهوريين الشعبين من بينهم ، كما ان الحل
المؤقت للصعوبات الاستثمارية كان قد تركت الكثير من الامسى ، وبشكل لا
يسمح لوزارة منديز فرانس بأن تعيش لفترة طويلة . وفي ٥ فبراير ١٩٥٥ ،
رفض المجلس منحها الثقة . ووضع سقوط وزارة منديز فرانس حدا لما يمكننا
أن نسميه بالانتفاضة الاخيرة لطاقة الجمهورية الرابعة .

وكانت الحادثة التي سوف تتسبب في انهيار النظام قد مرت في اول الامر
دون أن يلتفت لها الراى العام كثيرا : وكانت تمثل في قتل أربعة من
الفرنسيين في الجزائر يوم اول نوفمبر ١٩٥٤ ، وإنفجار عدد من القنابل في مدينة
الجزائر نفسها . وهذه الاحداث ، التي نظرت إليها فرنسا وعلى أنها بدون دلالة
كبيرة ، كان ثقل من بدء الثورة الجزائرية . ولم يحدث سوى بعد خمسة أشهر
من ذلك أن قام رئيس الوزراء إدجار فور ، الذي جاء بعد منديز فرانس ،
بجعل البرلمان يصوت على قانون يفرض بحالة الطوارئ ، في الجزائر . وفي
شهر أغسطس ١٩٥٥ قام الغدائيون من جبهة التحرير الوطنى الجزائرى بمهاجمة
البيكنات ومراكز الشرطة في منطقة شمال قسنطينة . وكانت مسألة الجزائر ، قبل
أن تتحول إلى « حرب الجزائر » تمثل أحد الموضوعات الرئيسية في الحملة
الانتخابية التي سبقت الانتخابات التشريعية في ٢ يناير ١٩٥٦ .

وكانت هذه الانتخابات نتيجة لقرار غير متوقع من جانب رئيس الوزراء
وهو قرار حل المجلس الوطنى . ولم يكن أحد قد مارس أبدا سلاح حل المجلس
منذ عام ١٨٧٧ ؛ وللتجأ إليه إدجار فور لكي يحاول سبق معارضة يسارية
كانت تنظم نفسها ، وكانت ، بتوجيهها لإشراكى جى موليه Gay Mollet ،
وراديكالى منديز فرانس ، وحزب U.D.S.R. المتجهان Mitterrand ،

والجمهوريين الاشتراكيين (التجمع العمومي) إيتايان دلماس Chabon, Delmas قد أخذت اسم الجبهة الجمهورية . وجمعت هذه الشخصيات على تشييط الخلق الانتخابية . وكذلك حملت تلك الشخصية الطيفة لبيير بوجاد Pierre Boujard الذم فاد لاتحاد الدفاع عن الثغار والحرفيين . ولم تعط نتائج إنتخابات ٢٠ يناير تغييرات كبيرة في تشكيل المجلس الوطني ، إلا فيا جدا إنتخاب ما يقرب من خمسين نائبا د بوجادى ، ، وقاموا بحركة معارضة دون حدود ، والنجاح النسبي الذي حصلت عليه الجبهة الجمهورية . ولكن هذا النجاح لم يكن في صالح مندوب فرانس كنورا ، بل كان في صالح حليفه الاشتراكي جى موليه .

وزارة جى موليه التي تشكلت في أول فبراير كانت جى أطول وزارات الجمهورية الرابعة ؛ فاستمرت حتى ٢١ مايو ١٩٥٧ . ويمكن شرح طول مدتها النسبي ، بالحياة الردي للاحزاب المجاورة لها ، وهي الحزب الشيوعي ، وحزب الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، والتي كانت غير قادرة على أن تفرضن ضدها أى تسكتل آخر ، وكذلك بخطورة المشكلة الجزائرية .

وكانت الجبهة الجمهورية قد ركزت حملتها على هذه المشكلة ، وقام جى موليه بمواجهة هذه الحرب البلاء ودون عرج ، بفكرة د مستقبل مصالحة وسلم ، وبعد أن أصبح جى موليه رئيسا للوزراء اقترح د اتحاد لا يتفهم ، بين فرنسا والجزائر ، في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف فيه د بالشخصية الجزائرية . ووجد بعد ذلك أن هذا الحل لا يمكنه أن يتحقق إلا على مراحل ثلاث : د إيقاف النار ، والانتخابات ، والمفاوضات . ولكن الأماسة تمثلت في أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية لم توافق على هذا الترتيب الرسمى ، وطالبت ، قبل أى وقف الممارك وكل مناوضة ، بالإعتراف المسبق من جانب الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر .

ويبدو أن مراحل هذا الصدام ، الذي كان بدون مخرج ، قد أفلتت بسرعة من سيطرة الحكومة الفرنسية . ففي يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ استقول رئيس الوزراء في مدينة الجزائر إستقبالا معادياً من جانب الأهالي الفرنسيين ، الذين شكوا فيه أنه يرغب في التخلي عنهم ؛ وحصل في ١٢ مارس من المجلس الوطني على التصويت على السلطات الخاصة ، التي كانت تسمح له بأن يرسل الشباب المتجندين إلى الجزائر ؛ وفي ٢٢ أكتوبر قامت القوات الفرنسية بأسر إحدى الطائرات التي كانت تقل ابن ييلا وبعض القادة الآخرين لجهة التحرير الوطني الجزائري ، ويبدو أن ذلك كان بدون اتفاق مع رئيس الوزراء ؛ وفي يوم ٥ نوفمبر ، نزلت قوات المظليين الفرنسية ، في نفس الوقت الذي نزلت فيه القوات البريطانية ، في بور سعيد ، وعلى قناة السويس ؛ وبعد يومين من ذلك ، انتهت مسألة السويس بالتدخل عن المشروع ، والهزيمة المعنوية للحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية . وهكذا فشلت تلك المحاولة التي هدفت لإنهاء حرب الجزائر عن طريق القضاء على عهد الناصر ، والذي اعتبره المؤيد الوحيد الفعال لجهة التحرير الوطني الجزائري . وفي ميدان المعركة ، ورغم النجاح المؤقت للمعركة الجزائرية ، فإن العمليات العسكرية لم تبد على أنها حاسمة . وأخيراً ، ونتيجة لتزايد الإنفاقات العسكرية ، وعدم التمكن من موازنة الميزانية ، ورفض المجلس الوطني التصويت على الضرائب اللازمة لاستمرار الحرب ، تسبب ذلك في سقوط وزارة جى مولية (٢١ مايو ١٩٥٧) .

وبمع ذلك ، فإن هذه الحكومة ، والتي كانت متحمية لحرب الجزائر ، كانت قد احرزت بعض النجاح . ففي ميدان إنهاء الإستعمار ، كانت قد أنهت ما كان قد بدأ في محيتى شمال إفريقيا (الاحتراف باستقلال المغرب في ٢ مارس ١٩٥٦ . وتونس في يوم ٢٠) ، وأن تعد في إتفاق بأفريقية السوداء ؛ التطورات اللازمة

بالصوت في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ على القانون الإطار لأقاليم ما وراء البحار. وقرر هذا القانون بالنسبة للمستعمرات السابقة أمر الانتخابات العامة المباشرة، مع التساوي بين الناخبين في كل دائرة. وأخيرًا، وفي ميدان السياسة الأوروبية، فقد تم التوقيع على معاهدة روما (٢٥ مارس ١٩٥٧) التي أعطت دفعة هامة للتكامل الاقتصادي لأوروبا الغربية.

وبعد سقوط وزارة موليه، أخذت حرب الجزائر تثقل بشكل حاسم على كامل السياسة الفرنسية. فكانت قد حملت من قبل على انحراف، إن جاز هذا التعبير، حمل الحكومة التي كانت قد تشكلت بنية وقف الحرب، ولكن التي كانت بالفعل قد عملت على توسيعها. وكانت قد أسهمت كذلك بدرجة قوية في الخلافات الموجودة بين الأحزاب. وهذه الخلافات ظهرت في شكل حاد داخل الحرب الاشتراكي، وحيث كان جناحه اليميني، والذي يحركه روبر لاكوست Robert Lacoste، الوزير المقيم في الجزائر، لا يشارك رئيس الوزراء في وجهات نظره، وأقل من ذلك مواقف اليسار الشائر، والذي كان يحركه أندريه فيليب، (والذي طرد من الحرب في شهر يناير ١٩٥٨)، وروبير فهديه، وألان سافاري Alain Savary (والذي إحتج على خلف بن بيللا ورقصاته، وقدم لذلك استقالته في شهر أكتوبر ١٩٥٦ من منصب وزير الدولة للشئون المغربية والقتونية). وظهرت من بين كل أحزاب الوسط واليمين قيادات، إتهمت ما أسمته بسياسة الضعف تجاه الثورة الجزائرية، وشكلت في شهر أبريل ١٩٥٦ الاتحاد من أجل سلامة وتجديد الجزائر الفرنسية. وكان هذا الاتحاد تمت إدارة أحمد الجمهوريين الاشتراكيين، وهو جاك سوستيل Jacques Soustelle، وأندريه مورييس أحد الزاديكاليين المنفيين، وروينيه دوشيه المستقل، وجورج بيدو Georges Bidault الجمهوري العمي.

وعملت حرب الجزائر على زيادة حدة الانقسامات بين الاحزاب وبعضها ،
وفي داخل كل حزب ؛ واصبحت تكلف الدولة الكثير ، وتكبد الاقتصاد الاعباء .
الضخمة . وتسبب عجز الميزانية ، وأزمة النقد ، واختلال ميزان التجارة
الخارجية ، ونقص الأيدي العاملة ، دون أن نتحدث عن العودة إلى انخفاض
سعر العملة ، في إجبار حكومة فيليكس جايار Feix Gaillard على أن تحاول
تخفيض سعر العملة دون أن تذكر ذلك ، وهي « عملية ٢٠٪ » ، التي تمت
في شهر أغسطس ١٩٥٧ .

فيمكننا إذن أن نعتبر أن مسألة الجزائر قد أصبحت في بداية عام ١٩٥٨ هي
« الأزمة الجزائرية » ، التي ستعمل على الاطاحة بالحكومة ، وبالنظام كله .
وهذه الأزمة بدأت في ٨ فبراير ١٩٥٨ مع ضرب الطهران الفرنسي للقرية ساقية
سيدي يوسف التونسية ، كرد على الدعم المستمر الذي كانت تقدمه تونس لمجبهة
التميرير الوطني الجزائري . وبعد أن التجأ رئيس الجمهورية التونسية إلى هيئة
الأمم المتحدة ، وعرضت الحكومات الأمريكية والبريطانية وساطتها ، دخلت
المسألة الجزائرية إذن إلى الميدان الدول . وقام المجلس الوطني ، ونتيجة للنصب
المنشدد ، في ١٥ أبريل ١٩٥٨ ، باستقاط وزارة فيليكس جايار ، والتي كانت
قد تشكلت منذ خمسة أشهر فقط ، وعلى أساس أن رئيسها قد قبل أمر التدخل
الأجنبي .

وفي الوقت الذي حاولت فيه الأوساط السياسية في باريس ، وبدون
جدوى ، أن تجد خلفاً لفيليكس جايار ، رأى فرنسيو الجزائر أن الوقت قد حان
من أجل تأكيد تصميمهم على الاحتفاظ بالجزائر ، ولم يتراجع البعض من بينهم
أمام إمكانية القيام بعملية استخدام القوة . وكان هياجهم أمام لابلالة فرنسا
بهم ، وعدم قدرة الحكومة قد إنتشر منذ فترة بطويلة بين العناباط البغار في

الجيش ، والذين كانت السلطات المدنية ، التي تتربص من مسئولياتها . قد عادت إليهم ، ويشترط ، بمسئوليات سياسية . وفي هذا المناخ زاد هياج بعض المتأمرين من جهات مختلفة ، والذين لم يسكن الديبوليين أقلهم عددا . وكانت إحدى المظاهرات الشعبية (٢٦ أبريل ١٩٥٨) في الجزائر ، والتي ضمتها لأكوست ، الوزير المقيم ، وسمحت بها قوات الجيش ، هي السبب في بداية تلك العملية التي وصلت إلى « ١٣ مايو » .

وكان هذا التردد الذي وقع في مدينة الجزائر ناجما . ذلك أن التهديد الذي وجهه ، بوقوع انقلاب عسكري ، كان له تأثيره على باريس ، وفي التسبب في إنبهار الحكومة التي كان بيير فبلان Pierre Pflimlin قد نجح أخيرا في تشكيلها ، وفي عودة الجنرال ديحول إلى السلطة ، مكثفا بذلك من المجلس الوطني ، في أول يونيو ، وباتفاق كل زعماء الأحزاب غير الشيوعية . ولكن الجنرال ديحول طالب ، وحصل ، منذ ٢ يونيو ، على السلطات الكاملة ، بما في ذلك أمر تعديل الدستور . فحافظ على البلاد من الدخول إلى حرب أهلية ، وإن كان الشئ الذي دفعه رجال السياسة كان هو إختفاء الجمهورية الرابعة .

ولكن الأزمة الاقتصادية شبه المستديمة منذ عشر سنوات ، والانهيار البائس للنظام سوف يعطيان صورة غير صادقة للحالة في فرنسا ، إذا ما نظرنا إلى جانب الاقتصاد . ففي الوقت الذي استمرت فيه هيبة فرنسا في الإنهيار ، كانت الحقائق الاقتصادية تضع البلاد بين الدول الأكثر حظا في العالم القرن .

فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، تضاعف نصيب الفرد من مجموع الانتاج القومي ثلاث مرات تقريبا ؛ وإذا ما أخذنا في الإعتبار عملية انخفاض سعر العملة ، فإن التقدم الحقيقي كان بنسبة ٤٠ ٪ . وزاد الإنتاج الصناعي خلال نفس الفترة بنسبة ٧٥ ٪ ، والقُدرة الشرائية للعالم بما يقرب من ٥٠ ٪ ، وبمجموع الدخل التعملي للأسرة بنسبة ٦٠ ٪ ، والاستهلاك الخاص بالنسبة للفرد بنسبة

١٩٤٠ ، وحده للمساكن التي بنيت، والتي كانت ٧٠٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٥٠ ، وصلت إلى ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٣ ، و ٢٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٥ ، لكي تصل إلى ٣٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨ . ولكن تمييز المنازل حقق تقدماً كبيراً بنوع خاص : ففي المسكان الأول شراء السيارات (١٠٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٤٩ ، ٥٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٦ ، و ٦٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨) ، وكذلك المساكن (٣ مليون عند نهاية نفس الفترة) ، والثلاثيات (٣ مليون) ، وأجهزة التلفزيون (١٥٠ مليون) . ودخل الفرنسيون بشغف إلى مجتمع الاستهلاك ، أو « حضارة الرخاء » ، رغم فقدان أمل بعض المثقفين ورجال الأخلاق ، الذين رأوا في ذلك إضغاثاً معيماً ، لطريقة الحياة الأمريكية ..

وفيما وراء هذا التحسن للأحوال المادية بجاهد مواطنيها ، عرفت فرنسا في نفس الوقت تغييرات أكثر عمقاً ، تتمثل ببنين المجتمع نفسه ، والتي أدت إلى أن تحصل بها صوب ما إتفقوا على تسميته اليوم بالمجتمع الصناعي .

ولذلك في أن إحدى الظواهر الأكثر أهمية كانت هي التزايد الكبير للهجرة من الريف . ولقد حسب رجال الإحصاء أنه في خلال ثمان سنوات (١٩٥٤ - ١٩٦٢) قد ترك ما يزيد عن خمس الأهل العاملين في الزراعة الأرض ؛ والواقع أنه في خلال هذه الفترة كان ١١٠.٠٠٠ من العاملين يذهبون سنوياً إلى المدن ؛ الأمر الذي كان يمثل مضاعفة الهجرة من الريف بالنسبة لسنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤ . وكانت النتيجة هي توافد أيدي عاملة قسرية إلى الصناعة .

وهؤلاء الفلاحون الذين تركوا الأرض كانوا إما أجراء أو مزارعين ، أو بالمترجيح من أبناء المزارعين . ذلك أنهم قدسوا معدل الزواج ، إستناداً إلى معدل السن ، ٣٧٪ للشبان من ٢١ إلى ٢٢ سنة ، نظير ١٠٪ فقط للشبان

الذين يراوح سنهم فيما بين ٣٥ و ٣٩ سنة . ولذلك فإن هذا الثقل كان يمثل انتقال أجيال أكثر مما يمثل انتقال أفراد . وكان هؤلاء الشبان قد تركوا الراحة لأنها لم تعد تعطيمهم دخلاً كافياً ، لا بسبب مجرد الرغبة والميل ، وذهبوا يبحثون في المدن عن ، أمن جديد ، . ويبدو أنهم وجدوه ، وبسهولة . ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن إدخالهم في القطاع الثاني أو الثالث كان دائماً سهلاً ، وأنه لم يترتب عنه مقاساة ، وحق مآسى شخصية . ولكن أحداً لم يلاحظ نشوء توترات جماعية خطيرة ، كما أن الأحوال المادية الخاصة بإعادة التكيف للوسط الجديد قد تم تحملها بشكل عام كما يجب .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن التوترات الجماعية قد ظهرت عند أولئك الفلاحين الذين ظلوا مع الأرض . وبدرجة أقل عند المزارعين المسنين ، والذين كانوا في غالب الأحيان قانعين بفقر متوارث ، عنه عند المزارعين الشبان الذين تكررنا مع الحركات الثقابية ، والذين كانوا ، بعد أن عقدوا الآمال ، لفترة من الوقت ، على ميكنة وسائل إنتاجهم ، قد اصطدموا بمشكلات الاستثمار والقروض الصعبة . ولقد ترجمت حركة عدم الرضاء عند الفلاحين بمظاهرات جماهيرية (حدثت الأولى من بينها في شهر أكتوبر ١٩٥٣) ، وبخطاب غالباً ما تكون غير منسقة ، كان ذلك البحث عن حلول جديدة ، مثل « شركات التدخل العقاري » ، وعمليات تنظيم الأسواق ، أو عقود الإنتاج . وكان تطور عقلية الفلاحين يمثل أحد المظاهر الهامة لسنوات الخمسينيات .

وكان مجي المجتمع الصناعي قد تميز كذلك بالزيادة العددية لبعض القطاعات الاجتماعية التي نسميها في بعض الحالات بالعطبقات الوسطى الجديدة ، أى العمال المهرة المتخصصون ، والفتن في الصناعات الرئيسية ، من جانب ، وموظفي الكادرات ، ، من جانب آخر ، وكانت الأهمية التي أخذتها الكادرات هي

التي تلت الإنتباء بنوع خاص ، ولا يرجع ذلك لجرد زيادة أعدادها بلبس محترمة ، ولكن كذلك لأنهم قد فرضوا في غالب الأحيان نمطاً للحياة الأصلية والتي أصبحت نموذجاً للمجتمع الجديد . وفي هذا الإتجاه ، فإنهم قد فرضوا أنفسهم كأبطال للمجتمع الاستهلاكي .

ورغم كل هذه التغيرات ، فإن الفرنسيين ، وربما كان ذلك أحد المظاهر الهامة والدائمة لطريقة تفكيرهم ، لم يكتفوا عن التعبير عن عدم رضائهم وعدم سرورهم : ولقد أظهرت التحقيقات التي عملت من أجل دراسة الرأي العام ، الشيب شبه الدائم للشعور بالتقدم ، وذلك في نفس الوقت التي كانت فيه بلاد أخرى عرفت نفس التطور ، مثل الولايات المتحدة وألمانيا ، لا تعرف مثل هذا التشاؤم . ويبدو أن الفرنسيين لم يحتفظوا من هذه التغيرات التي وقعت في مجتمعاتهم ، إلا بالترنات التي تسيب فيها ، وليس أبداً ذلك للتكامل والتحسين لطرف الحياة ، وهي مساوي أزلية ، فقللوا يتأثرون بالانقسامات الاجتماعية ، وبعدم المساواة ، وبالظلم وبالقلق الذي لم يتمكن المجتمع الصناعي من أن يقضى عليه .

الفصل العاشر

العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة

بعد ردود الفعل المحافظة في سنوات الخمسينيات ، بدأ أن العالم الغربي قد دخل إلى مرحلة تثبت ، وتردد ، وتهارب متفاوت درجة نجاحها . فلم يعد الاتجاه الاشتراكي في سنوات الستينيات هو نفس الاتجاه الاشتراكي في فترة ما بعد الحرب ، كما أن الاتجاه الديجولي ، في فرنسا ، لم يعد هو الاتجاه الموهود في فترة التحرير . وسعى الدول التي كانت قد ظهرت على أنها قد زحمت نفسها داخل نظام دكتاتورى ، مثل إسبانيا ، بدأت في التطور ، حتى توائم بين نفسها وبين الضرورات الجديدة . ؟

والظاهر الثاني المتميز لسنوات الستينيات يتمثل في الأهمية الكبرى للمسؤوليات ، وأهميتها التاريخية فديجول في فرنسا ، وكييندى في الولايات المتحدة ، وكذلك ، حتى وإن كان بدرجة أقل ، وپلسون وويل برانت ، عملوا على طبع سياسة بلا دم بسمات قوية . وفي الوقت الذى سيهاجون فيه في دول الشرق عبادة الشخصية ، سيدئون في الغرب في التحدث عن شخصية السلطة . ويدوان رجل الشارع ، في المجتمعات المعاصرة ، يحتاج إلى إبطال يكلفها بإدارة الشؤون العامة .

١ - الاتجاه الديجولى والجمهورية الخامسة :

كان التردى الذى وقع فيه الجمهورية الرابعة ، وهيبة الجزال دييجول ومخطورة الموقف تشرح كيف أن الفرنسيين كانوا يقبلون بكل سهولة تغيير النظام . وفي وقت الاستفتاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أجابوا على السؤال الحاسم

بما إذا كانوا يصدقون على مشروع الدستور الجديد ، بنعم ، جماعية . والواقع أن للمشاركة في الانتخابات (٨٥٪ من المصوتين) كانت تزيد عن كل ما كانوا قد عرفوه حتى ذلك الوقت ، بما في ذلك وقت انتخابات عام ١٩٣٦ (هذا علاوة على أنه في هذه الفترة ، كان حق الانتخاب مقصوراً على الرجال ، وهم معروفون بأنهم يميلون إلى الإدلاء بأصواتهم أكثر من النساء) . وكانت هناك بنوع خاص أغلبية ضيقة جداً من « نعم » (أكثر من ٧٩ ٪) أظهرت أن النظام الجديد كان قد أحسن إستقباله من جانب كل الفرنسيين تقريباً ، بما في ذلك جزء من أولئك الذين كانوا يصوتون في العادة من أجل الحزب الشيوعي . وفي اليوم التالي للاستفتاء ، كان الجنرال ديغول ، كما قالوا ، سلطة تقترب من سلطة الهكتاتور الروماني وفي اليوم التالي للانتخابات التي تلت (نوفمبر ١٩٥٨) كان في وسعه أن يعتمد ، في المجلس الوطني ، على أغلبية كبيرة متجمعة حول « الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » ، وهو التشكيل الذي نجح في انتخاب ما يقرب من مائتي نائب ، وذلك في الوقت الذي سحقوا فيه أقصى اليسار .

ومع ذلك ، ورغم الظروف المواتية لفناية ، فإن السنوات الأولى للجمهورية الخامسة كانت في الميدان الأول الخاص بالسياسة الجزائرية ، وكذلك في ميدان وضع المؤسسات ، هي سنوات تردد ، وعدم وضوح ، وعدم تأكد .

وحين استدعى الفرنسيون الجنرال ديغول لكي يمدح حلاً ، وبأقل خسائر ، لهذه المشكلة الجزائرية التي كانت قد أوصلتهم إلى حافة الحرب الأهلية نفسها ، لم يبد الجنرال على أنه قد اختار ، في البداية ، حلاً بعينه . ولقد كانت عنايته الأولى موجهة ، بعد أن قام بتشكيل حكومته ، إلى أن يذهب بنفسه إلى الميدان ، حتى يسيطر على العسكريين ويخضعهم للسلطة المدنية من ناحية ، ولكن يراقب المواقف

من ناحية أخرى . وفي أثناء هذه الرحلة (يونيو ١٩٥٨) أعلن بعض الشعراء ، مثل (دلفر قهتكم ، ، الجزائر فرنسية) التي جعلت فرنسي الجزائر يفهمون ، والأوساط السياسية اليسارية في فرنسا تخشى من أنه كان مصمماً في صالح ضم الجزائر ، أي اندماج الطائفتين ، الفرنسية والإسلامية . وبدأ أن إتباع العمليات العسكرية بكل صرامة ، وهي التي سميت بالتهدئة ، والبدا في خطة خمس سنوات ، تسمى خطة قسنطينة للتنمية الاقتصادية والنهوض الثقافي والاجتماعي في الجزائر ، تصير في نفس الاتجاه . وهو اتجاه البحث عن طريق عسكري واقتصادي للمشكلة الجزائرية ، يسمح بتحقيق سلم الشجعان ، الذي عرضه الجنرال ، ولكن بدون جدوى ، على جبهة التحرير الوطني الجزائري ، في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٨ .

وبعد أن لقي هذا الرفض ، إتجه الجنرال ديغول صوب حل مختلف تماماً ، عرضه في خطاب يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ ، وهو « تقرير المصير » . فتهجد بأن يطلب إلى الجزائريين ، وعن طريق الإستفتاء ، إختيارهم ، ثم يقوم ، في مرحلة ثانية ، بأن يطلب إلى الفرنسيين في الوطن الأم ، أن يصدقوا على ذلك . وكان حل هنا الإختبار أن يتم بين ثلاثة أشياء : الإنفصال الذي يعنى التقطيع التامة مع فرنسا ، و « الفرنسية » أي الاندماج ، و « حكم الجزائريين للجزائريين » مستنداً إلى معونة فرنسا وفي اتحاد وثيق معها . ومع ذلك فإن الجنرال ديغول لم يحدد الحل الذي كان يفضل ، كما أن التعليقات التي أضافها بعد بضعة أسابيع (سوف يطبق تقرير المصير بعد فترة عدة سنوات) قد ظهرت متناقضة مع كلمات بمثلية في الجزائر ، والذين تحدثوا عن « التهدة » وعن « الجزائر الفرنسية » .

ولم توافق جبهة التحرير الوطني الجزائري على حل تقرير المصير ، إذ أنه كان يتطلب ويشترط وقف لإطلاق النار ، متبوعاً بمفاوضات ، بينما كانت الجبهة تطالب بإعلان الإستقلال كشرط مسبق لكل مفاوضة ولكل وقف للمعارك ولم

يقبل كذلك ، ولأسباب بطبيعة الحال متعارضة ، من جانب فرنسي الجزائر ، الذين حاولوا ، بدون جدوى ، أن يهيئوا من ٢٤ يناير حتى أول فبراير ١٩٦٠ (أسبوع الاستحكامات) يوم ١٣ مايو . وسمح هذا التمرد للجنرال ديغول بأن يحصل من البرلمان على التصويت على « السلطات الخاصة » ، والتي كانت صالحة لمدة عام .

ونظراً لعدم تمكن الجنرال ديغول من معرفة وجهات نظر الأهالي الجزائريين فإنه عدل مرة جديدة من استراتيجية ، وقبل أن يتفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطني . وتمهد لهذه المفاوضات عن طريق محادثات أولية ، وقعت في مولان Melan (٢٥ - ٢٩ يونيو) . ولكن مثل جبهة التحرير الوطنية وجدوا أن الأمر لا يتعلق إلا بالتفاوض على وقف لإطلاق النار وليس بالدخول في المحادثات السياسية ، ففعلوا المفاوضات .

ومن أجل الخروج من الطريق المسدود ، عاد الجنرال ديغول من جديد ، في ٤ نوفمبر ، إلى موضوع تقرير المصير ، ولكن بقلب العملية التي كان قد عرضها في العام السابق : فسيقوم في المرحلة الأولى بعمل إستفتاء للفرنسيين في الوطن الأم ، وليس للجزائريين . وتم هذا الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير للجزائر في ٨ يناير ١٩٦١ : ووافق ثلاثة أرباع الناخبين على سياسة تقرير المصير .

وكان لهذا الاستفتاء نتائج حاسمة . فأولاً أظهر لفرنسي الجزائر إلى أي مدى كان الوطن الأم لا يشاركون في مواقفهم . ثم سمح بشروع خاص بالدخول في إجراءات سرية من أجل التفاوض بين مندوبي الحكومة الفرنسية ، ومندوبي الثوار ، وهي التي وصلت إلى إعلان البدء في مفاوضات رسمية (٣٠ مارس ١٩٦١) .

وفي الحقيقة ، كان من الضروري إنتظار عام قبل أن تم هذه المفاوضات ،

صبر جولات مأسوية، مثل القودة التي أجهدت الجنرالات في الجزائر (٢٢) منذ ٢٥ أبريل ١٩٦١)، ومؤتمر إيفيان (١٢ مايو—١٣ يونيو) وفشله، ومجادات لوجران (٢٠—٢٨ يوليو) وتأجيلها، وأخيراً، مؤتمر إيفيان الثاني (٧—١٨ مارس ١٩٦٢). ولانتهى هذا أخيراً إلى إعلان وقف إطلاق النار، وإلى التوقيع على الإتفاقيات التي نصت، من جانب على فترة إنتقالية قبل تقرير الرضمية النهائية، وحملت من جانب آخر ضمانات محددة للرئيسي الجزائر. وفي ٨ أبريل ١٩٦٢ وقعت عملية إستفتاء جديدة في فرنسا من أجل التصديق على إتفاقيات إيفيان، وتمت بأغلبية ساحقة (٩٠ / من المصوتين). ولكن تطبيق هذه الإتفاقيات تعرق نتيجة الفوضى التي وقعت فيها الجزائر خلال ستة أشهر. وكان خروج الفرنسيين، الذي لم يكن أحد قد اعتقد في أنه سوف يأخذ ذلك الشكل للخروج الجماعي، قد حطم كل مشروع لانحداد فرنسي — جزائري كان الجنرال ديغول يفكر فيه، وألقى في آخر الأمر ذلك الحل الذي كان يأمل فيه. ومثل حرب الهند الصينية، ولكن دون أن تكون هناك في هذه المرة هزيمة عسكرية، إنتهت حرب الجزائر بانتصار الثوار، إذ أنهم كانوا قد عرفوا كيف يحصلون على تأييد الرأي العام في الوطن الأم.

والترددات وعدم وضوح الرؤيا لسياسة الجنرال ديغول بالنسبة للجزائر، نجدها من جديد في ميدان المؤسسات التي رغب في إعطائها الجمهورية الخامسة. ف دستور ١ أكتوبر ١٩٥٨، والذي صدق عليه الناخبون بنسبة كبيرة جداً، خلق نظاماً معقداً، يمسد للغاية عن الروح البرلمانية الفرنسية (أي نظام المجلس في الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة)، وكذلك يمسد جداً عن النظام الرئاسي الأمريكي. فبانتخاب رئيس، مزودا بسلطات كبيرة، وبواسطة مجموعة مختصرة للغاية من «الاعيان»، أنشأ ما طاقه البعض بنظام لوى فيليب الماسكي، وبالأخرون

« بنظام التنصلي الانتخابية الجديدة » ، وطبقاً لميشيل ديبريه Michel Debré ، أحد واضعيه ؛ فإن على دستور ١٩٥٨ أن يدخل ، على العكس من ذلك ، إلى فرنسا ، النظام البرلماني « الحقيقي » ، المؤسس على « فصل السلطات » ، ودعاؤهم فيما بينها . ويبدو أن هذا التفسير لميشيل ديبريه كان هو تفسير الجنرال ديغول .

ومع ذلك ، فإن الممارسة سوف تفرض سريعاً تفسيراً آخر ، وهو التفسير « ذا الاتجاه الرئاسي » ، للدستور ، فبأخذته تحت مسؤوليته المباشرة شؤون الجوزاء وباستخدام أزمة شهر يناير ١٩٦٠ من أجل أن يمنح نفسه بواسطة البرلمان « السلطات الخاصة » ، وباستخدامه كثيراً لإجراء الاستفتاء « للتصديق بواسطة الشعب على قراراته الخاصة دون إستشارة المجالس ، وسح الجنرال ديغول كثيراً من سلطات الرئيس ، وجعل من تدخله في إدارة شؤون الدولة ممارسة شبه يومية . وبعد بضعة أشهر من تطبيقه ، أصبح الدستور متخلفاً عن الموقف . وأصبح في وسع الناس أن يتساءلوا عما إذا كان من الحكمة أن تختار مجموعة صغيرة للغاية رئيساً للجمهورية ويصبح الآلة الرئيسية في النظام . وفهم الجنرال ديغول ، والذي لم يكن يشك أبداً في إتساع الثقة التي يحظى بها ، وبعد فشل محاولة إغتياله (محاولة بيتي كولار في ٢٢ أغسطس ١٩٦٢) ، أن أحد خلفائه سيحتاج بدون شك إلى تفويض أكثر (تساعاً ، تفويض « شعبي و وطني » . ولذلك فإنه قرر أن يجري إستفتاء على إقتراح جعل انتخاب الرئيس بطريقة الانتخابات العامة .

وبمثل إستفتاء ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ أهمية قصوى في تاريخ الجمهورية الخامسة ، أولاً لأن الاقتراح واجهه معركة عنيفة من جانب فقهاء القوانين وبخاصة من جانب زعماء الأحزاب السياسية التقليدية . وكان هؤلاء الزعماء لم يقبلوا أبداً هودة الجنرال إلى السلطة إلا كصفة مؤقتة تسمح بإيجاد حل للمسألة الجزائرية بأقل خسائر ممكنة . وبالنسبة إليهم ، كان أمر المرافقة على الانتخاب مجرد

طريق الانتخابات العامة لرئيس الجمهورية يعنى ليس مجرد تعظيم النظام البرلماني وإحلال نظام رئاسي في مكانه، ولكن بنوع خاص التعرض لمنح الجنرال ديغول، وبسبب شعبيته والمهنية التي يتمتع بها في البلاد، سلطة لدى الحياة. ولذلك فإنهم قاموا ضد مشروع الاستفتاء بحملة عنيفة، وتمسكوا من أن يجمعوا حكومة بومبيدو Pompidou لاجد سوى أقلية لها في المجلس الوطني (٤ أكتوبر ١٩٦٢). ورد الجنرال ديغول على ذلك بعمل المجلس، وتحديد يوم ٢٨ أكتوبر تاريخاً للاستفتاء، ويومى ١٨ و ٢٥ نوفمبر للانتخابات الخاصة بالمجلس.

وجاء الإستفتاء، الذي أثار دهشة الخبراء، يحصل نجاحاً كبيراً للرئيس الجمهورية: فوافق على إقتراحه ما يزيد على ٦٠٪ من المصوتين. وبمعارضتهم للانتخاب عن طريق الانتخاب العام، كانت الأحزاب السياسية التقليدية قد ارتكبت خطأ جسيماً باغضابها لمشاعر المواطن، والذي زاد زهواً بقيامه بنفسه باختيار الرجل الذي سيدبر شؤون البلاد. ودفعوا ثمن ذلك غالياً، بغضارتهم الكبيرة في إنتخابات شهر نوفمبر. وأرسلت هذه الانتخابات الأخيرة إلى المجلس ٢٧٠ نائباً (من ٤٦٥) حصلوا على التأييد الديجولي. ولذلك فإنه أصبح في وسع حكومة بومبيدو الجديدة أن تعتمد على أغلبية كبيرة.

ولذلك فإنه يمكننا أن نعتبر أنه قد بدأت منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٨ مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الخامسة: مرحلة نضج الاتجاه الديجولي، وفي نفس الوقت مرحلة المخططات الكبرى للجنرال ديغول.

نضج الاتجاه الديجولي إذ أن المسألة الجرائمية، التي كانت فرصة العودة للسلطة، ولكن كذلك مصدراً للخطر بالنسبة للدولة، وسيماً للانقسام بالنسبة للمواطنين، قد مرت، وأن الثقة الشعبية، التي إرتفعت فجأة في شهر أكتوبر ١٩٥٨، والتي وضح التمهيد عنها في شهر أكتوبر ١٩٦٢. قد احتفظوا بها وقتها

الانتخابات الرئاسية الأولى ، بالانتخاب العام ، في ٥ و ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ .
ونضج أيضاً لأن الجنرال ديغول قد تخلص من المشكلات التي كان لا يحبها
كثيراً بنجاح ، « حملة بيناي - ريف » ، Pinay - Rueff ، في شهر ديسمبر
١٩٥٨ .

والواقع أن الجنرال ديغول قد عهد في بداية فترة السباعية إلى أشراف
بيناي ، وزارة المالية لكي يعمل على تسوية للمشكلات الاقتصادية الخطيرة التي
كانت تثقل على كاهل الحكومات الأخيرة في الجمهورية الرابعة . وكانت خطة
التصحيح المالي والإقتصادي التي قدمها خبراء لجنة ريف Rueff ، والتي إشتملت
على تخفيض كبير لمعجز الميزانية ، وتخفيض سعر العملة بنسبة ١٧.٥ ٪ ، وإنشاء
الفرنك « الثقيل » ، وتحرير واسع النطاق للمبادلات الخارجية ، تسمح بتصحيح
واضح ، وتفتح أمام الاقتصاد الفرنسي مرحلة جديدة للتوسع ، بسرعة كبيرة
حتى أنه أصبح من الضروري تقليل سرعتها ، إبتداء من عام ١٩٦٣ ، بخطة
« التثبيت » ، التي تصورها جيسكار ديستان Giscard d'Estaing وزير المالية .

ويمكن الجنرال ديغول ، في هذا المناخ من الثقة والازدهار ، من أن يكرس
نفسه المسائل التي كان يميل إليها بصفة خاصة ، أي لمسائل السياسة الخارجية .
وكان هدفه الكبير يتمثل في أن يعيد لفرنسا « مكانتها » كدولة عظمى عالمية .
ويبدأ ذلك بأن يعيد إليها ذلك الاستقلال الذي رأى أنه قدس إلى درجة بعيدة .

ومن أجل ذلك ، كان من الضروري أن يحصل على « أن يكون المقاع عن
فرنسا فرنسياً » ، الأمر الذي كان يعني التخلي عن دخول القوات الفرنسية في
نطاق قوات حلف الأطلسي ، وأن يزودها بتسليح « وطني » ، قوة الانشاء
dissuasion . وأعلن ، منذ عام ١٩٥٩ ، نية على أن يسحب ، في وقت الحرب ،
بحرية البحر المتوسط من قيادة الإطلسي ، وببعضه خطوات ، حقني ، من عام

١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، أمر الخروج من حلف شمال الاطلسنطى O.T.A.N. الذى كان يأمل فيه . أما فيما يتعلق بإنشاء قوة إئتاء فرنسية تماماً ، فإن ذلك كان محلاً طويل المدى ، مهد له التفجير الذى حدث فى ١٣ فبراير ١٩٦٠ ، فى الصحراء الكبرى ، للفتيلة الذرية الأولى ، ثم عن طريق رفض كل مشاركة فى قوة ذرية متعددة الأطراف مثل التى كان يفكر فيها الرئيس كينيدي Kennedy (يناير ١٩٦٣) ، وأخيراً عن طريق إنهاء العمل من إعداد قنبلة هيدروجينية (أغسطس ١٩٦٨) ، والإنشاء البلىء والمكلف لترسانة صواريخ تحمل رؤساً ذرية ، وضواصات ذرية .

وكان إستقلال فرنسا يتضمن كذلك سياسة الصراع ضد السيطرة المزدوجة ، للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وهذه السياسة ترجمت بنوع خاص فى الحقيقة بنقد قوى للسياسة الأمريكية فى كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى . وفى خريف عام ١٩٦٤ ، قام رئيس الجمهورية برحلة رسمية إلى أمريكا اللاتينية نصح فيها ، وأمام السرور الكبير للجماهير ، بإيادى الاستقلال ؛ وفى شهر مايو ١٩٦٥ ، قام ممثل فرنسا فى الأمم المتحدة بمهاجمة التدخل الأمريكى فى سان دومينجو ؛ وأخيراً ، فإن الحكومة الفرنسية لم تشط من عزيمة المتاجرة مع كوبا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تعلن أهمية كبرى على محاصرة هذه الجزيرة . وفى الشرق الأقصى ، ظهر الاعتراف بالصين الشيوعية (الشعبية) فى عام ١٩٦٤ ، على أنه حكم ، وإن كان بدون جدوى ، على التطرف الأمريكى ولكن إنخاذ موقف بشأن مسألة فيتنام (عدم الموافقة علناً على المحارلات الأمريكية ، والرحلة إلى كامبودج فى شهر أغسطس ١٩٦٦ ؛ وخطبة يوم ينة التى اقترحت حياد الهند الصينية) حملت على إثارة الرأى العام الأمريكى إلى درجة كبيرة . ولابن النجاح الذى بدا فى أنه يمثل فى إختيار باريس كبرى كبرى الذى تم الأمريكى —

القيمتان ، في شهر مايو ١٩٦٨ ، سرعان ما ظهر أنه لا يستند إلى أساس .

وكان في وسع الاستقلال الفرنسي أن يصبح كذلك مهدداً من طريق إنشاء أوروبا « فوق الدولية » . وكانت المعارضة لهذا المشروع ، من جانب رئيس الجمهورية ، قوية . فنذ مؤتمره الصحفي الذي عقده في ١٥ مايو ١٩٦٢ ، أعلن عن رغبته في أن تنشأ أوروبا دول ، مؤسسة على التعاون السياسي ، وسخر من فكرة أوروبا المندمجة . ومع ذلك ، فإن هذا الهدوء لأوروبا فوق الدولية كان لا يعنى هدوء السوق المشتركة . بل على العكس من ذلك ، مادام قد حصل ، بوسائل متشعبة في بعض الحالات ، على زيادة سرعة إتمام سياسة زراعية مشتركة ، وفي صالح فرنسا إلى درجة كبيرة ، وإذا كان الرفض القاطع ، في ١٤ يناير ١٩٦٣ ، لدخول بريطانيا العظمى في السوق المشتركة قد أثار غضب « الأوروبيين » ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بمناورة ضد أوروبا ، ولكن بالتقرير الواقعي لعدم القدرة ، وبلا شك المؤقتة ، لبريطانيا العظمى على قبول أسس وإلزامات هذا المشروع المشترك .

وكان الهدف الثاني الكبير لرئيس الجمهورية يتمثل في العثور في العالم على ركائز تسمح لفرنسا ، والتي كانت ، بذاتها ، لها وزن خفيف لا يضمن الاستماع إليها ، بأن تؤدي « رسالتها العالمية » . ويبحث عن هذه الركائز عند ألمانيا الغربية بتحقيقه تقارباً واحداً مع المستشار آديناور ، وعند الدول العربية التي كانت في صراع مع إسرائيل ، وبأنواع خاص عند الدول التي يتحدث سكانها اللغة الفرنسية . وبالنسبة لهذه الدول الأخيرة ، قام الجنرال ديغول ، والذي كان يأمل في أول الأمر أن يحقق نشأة « طائفة » كبيرة من أقاليم ما وراء البحار حول الوطن الأم ، ثم سرعان ما قدر قيمة هذا المشروع ، بممارسة سياسة تحريرية كبرى ، ومنح الاستقلال لكل المستعمرات الإفريقية السابقة التي طالبت

به . وعقد مع هذه الدول الجديدة ، علاقات وثيقة ، أخذت شكل « تعاون ، عسكري ، واقتصادي ، وثقافي . وكان نجاح سياسة التعاون مع الدول الناطقة بالفرنسية قطعاً أمام فشل المحاولة المؤسفة لتأييد مطالب الكنديين الفرنسيين في كويك .

ومع ذلك ، فلقد بدا أن هذه السياسة الكبرى كانت لا تهم الفرنسيين كثيراً ، والذين أظهرتهم عمليات قياس الرأي على أنهم مشغولين بدرجة شبه كاملة بظروف معيشتهم المادية . ولكنه ظهر واضحاً أن سياسة التثبيت قد نجحت إلى أبعد ما كان مقدراً لها ، وأن الإقتصاد قد بدأ في المقاساة من التدهور . وهذه الصعوبات لم تكن غريبة عن تدهور شعبية رئيس الجمهورية ونظامه .

ففي بدأ هذا التدهور ؟ لا شك في أن الهزلة الأولى عليه قد جاءت مع تردد الرأي العام وقت الانتخابات التشريعية في شهر مارس ١٩٦٧ . فبينما تمسح مرشحي « الجمهورية الخامسة » في الحصول ، في الدورة الانتخابية الأولى ، على نسبة عالية تمثل في ٣٨ ٪ من الأصوات ، وأصبحوا يأملون في الحصول على إنتصار سهل في الدورة الانتخابية الثانية ، جاء الانسحاب الأخير لحقنه من المنتخبين لكي يبدل كل شيء ويقتل غدد التراب الحكوميين إلى ٢٢٤ (وكانوا يأملون حتى ٢٨٠ عضواً) . حقيقة أن منتخبى « الجمهورية الخامسة » كانوا لا يزالون يحفظون بالأغلبية المطلقة في المجلس ، ولكنها كانت قد نقصت مقعدين .

ولذلك فإنه سرعان ما بدأت المعارضة البرلمانية ، ويقودها إئتاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي F.G.D.S. ، والذي كان قد تشكل في عام ١٩٦٥ ويضم الاشتراكيين والراдикаليين ، في الضغط على حكومة موبيدو ، رافضة منها السلطات الخاصة التي طالبت بها ، ومستخدمة قرارات التفتت بأحسن

شكل يمكن . وأسهمت مرارة هذا الصراع البرلماني في شد المناخ ، الذى أدت الفوضى التى نشبت في كلية ناتير ، والتى بدأت في شهر يناير ١٩٦٨ ، بأن يجعلته جواً ملبداً بالقيوم .

ونشبت الازمة في شهر مايو . وبدأت بمظاهرات قوية للطلاب تحولت منذ يوم ١٠ إلى عصيان ، ثم عادت إلى الظهور بمظاهرة يوم ١٣ التى حركتها منظمات الطلاب ، والتشكيلات السياسية اليسار ، واخذت شكل أزمة حين قام الاتحاد العام للعمل C. G. T. ، الذى شعر أنه ينزلق إلى اليسار ، بدفع بضعة ملايين من أصحاب الاجور ، برغبة منه أو رغماً عنه ، إلى الإضراب (١٤ — ٢٩ مايو) . وكان تدخل رئيس الجمهورية ، في ٢٤ مايو ، والذي أعلن الاستثناء على الممارسة ، فضلاً بدا على أنه يفتح أزمة النظام وخلافته . وأعلن فرانسوا ميتران Mitterrand وبيير مندير فرانس استعدادهما لتلقى ذلك . ولكن الجنرال ديغول وجد بحركة إلتفاف مفاجئة لفة السلطة من جديد ، وحطم تماماً الحركة بإعلان قصير في الإذاعة (٣٠ مايو) وحصل فى التوصل على تأييد حاسم لمظاهرة ديغولية قوية على الشانلزيه .

ولكنه كان من الضروري كسب الانتخابات التى أصبحت ضرورية نتيجة لحل المجلس والذي أعلن عنه يوم ٣٠ . وكان ذلك هو حمل رئيس الوزراء الذى وجد الموضوعات الاساسية للحملة الانتخابية . ومنذ الدورة الانتخابية الاولى (٢٣ يونيو) حصل مرشحى لاتحاد الدفاع عن الجمهورية على ما يقرب من ٤٤ ٪ من الاصوات ؛ وفى الدورة الانتخابية الثانية (٣٠ يونيو) حصلوا على ٣٠٠ مقعد ، وذلك فى الوقت الذى فقد فيه لاتحاد اليسار الديمقراطى والاشتراكي ٦١ مقعداً ، والحزب الشيوعى ٣٩٠ .

وبدا أن الجمهورية الخامسة قد إستعادت شبابها من جديد ، وحصل الجنرال

ديجول حل فترة جديدة . ولكن هذا النجاح الحارق للمادة سوف يقضى عليه
خطآن كيران لرئيس الجمهورية .

وكان الخطأ الأول يتمثل في إبعاد رئيس الوزراء ووضع موريس كوف
دي مورفيل Maurice Couve de Murville مكانه ؛ وكان رجل ثقة وله قدرة
كبيرة ، ولكنه لم يكن له أى اتصال بالرأى العام . ولم تعرف وزارة كوف دي
مورفيل كيف تفيد من الخصومات الداخلية التى كانت تنخر المعارضة الموزمة
(فتفكك اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي في شهر ديسمبر) ، ولا أن
تزيل القلق الذى كان قد أخذ يساور رجال الأعمال . وجاءت أزمة خطـيرة
لقرنك . أبعدت بكل مشقة عن طريق رفض رئيس الجمهورية تخفيض قيمة
العملة (٢٣ نوفمبر ١٩٦٨) في التأثير الكبير على الثقة فيه . وأدى استثمار
الفوضى في الجامعات ، وحتى في المدارس إلى ظهور إضطباع بأن أزمة شهر مايو
لم يتم التغلب عليها بالنفل . وأدت قلة طاقة الحكومة إلى تثبيط عزائم الكثير من
المخلصين لها .

وكان الخطأ الثاني والحاسم يتمثل في محاولة الحصول على مظاهرة جديدة
وواضحة للثقة الشخصية ، وعن طريق استفتاء . ولم يمكن إختيار الموضوع
موفقاً ، مازجاً بين الإصلاح المحلى وبين التغييرات في مجلس الشيوخ (واعتقد
البعض أنه يهدف لتقليل سلطة هذا المجلس) . وكان استفتاء ٢٧ أبريل ١٩٦٩ ،
الذى بدأ بطريقة سيئة وعلى أرض رديئة ، هزيمة : ١٢ مليون لاضد ١٠ مليون
ونصف مليون نعم . وكما كان قد أعلن ، توقف رئيس الجمهورية عن ممارسة
وظيفته منذ اليوم التالي .

وهكذا انتهت المرحلة الجمهورية في الجمهورية الخامسة . ولكن ، وعلى
العكس عما ينتظره الجمهور ، جاش النظام دون صعوبة ، بعد خروج مؤسسه .

وكان الانتخاب السهل نسبياً لجورج بومبيدو Georges Pompidou لرئاسة الجمهورية (١٥ يونيو) ، وتعيين جاك شابان Jacques Chaban - Delmas رئيساً للوزراء ، والتوسع صوب الوسط للأغلبية البرلمانية التي كان ينوى الاعتماد عليها ، تسمح بالمرور ؛ ودون إنقطاع ، إلى مرحلة ما بعد البحولية .

٢ - الحدود الجديدة والمجتمع الكبير :

كان الرئيس ، الذي إنتخب في شهر نوفمبر ١٩٦٠ ، يختلف كل الاختلاف من سابقه ، في الأصل الاجتماعي ، والسن ، والدين ، والاتجاه السياسي ، وفكرته عن دور رئيس السلطة التنفيذية ، ونوع خاص في السلوك والأسلوب .

وكان جون فيتزجيرالد كينيدي John Fitzgerald Kennedy أصغر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة ، وكان يشمر تماماً بمعنى نجاحه ؛ فقد ذكر في أول خطبة إفتتاحية له : « إن الشعلة قد مرت إلى الجيل الجديد ، الذي ولد في هذا القرن ، وقام من الحرب ، وتعلم الانضباط من السلم الصعب ، والتغور بما ورت » . وكان قد فهم أن أغلبية الأمريكيين كانت تأمل ، بعد ثمان سنوات من الإدارة الجمهورية ، في قيادة لهالة . وكان وانها تماماً من إمكاناته ، ويعمل على تحقيق أملة في الحياة ، فأعطى الرئيس الجديد إلى مواطنيه ، وبسرعة ، هدفاً ومثلاً أعلى ، هو الحدود الجديدة .

وكان قد عرض الخطوط العريضة لإنهاء « الحدود الجديدة » ، وقت جلسته الانتخابية ، وتحدث قليلاً يوم ٣٠ يناير ١٩٦١ في خطابه الأول أمام الكونغرس . فلكي يناضل ضد إنخفاض هيبة الولايات المتحدة التي كان قد هاجمها في وقت آي.إم.إم. ، ووكود السياسة الداخلية ، والتضخم الذي ألهم الجمهوريين بأنهم قد تم كبرهم يستقر ، وعد الرئيس الجديد بأن يعمل ، في أقرب وقت ، على خروج

البلاد من الأزمة ، وبأن يدفع تنمية الاقتصاد ، وأن يمنح الفقراء في المجتمع وسائل معونة مختلفة ، من وسائل « دولة الرفاء » . ولكن من الواجب بنوع خاص أن تكون الحدود الجديدة للدولة هي حدود « التحدي » التي شرحها الرئيس للشعب الأمريكي وعرض عليه أن يرتفعوا بها سوياً : حدود الحالة الكاملة للسكان المتزايدى العدد ، والعلاج الصحى للشيوخ ، والتعليم للشباب ، وصحية المدن ، والتقدم العلمى ، وغزو الفضاء ، وأخيراً ، أوقات الفراغ وحسن إستخدامها .

و كانت الصفات الشخصية لجون كينيدي ، وذكائه ، وحيويته ، وجادته ، وسعوره ، ورغبته فى فعل الخير ، وحبّه للفاعلية ، وإحساسه بالمسؤوليات ، وهدوئه ، وطاقته ، وكذلك قيمة المحيطين به (مجموعة شابة نسبياً حول رئيس شباب بدرجة غير معهودة) تجعل الناس يأملون فى الكثير . ومع ذلك ، فإن المحققات لم تكن على قدر الآمال .

ذلك أنه كان عند الرئيس ذلك الانتخاب الذى كان بدون إنتصار ، كما أنه قد إستسلم ، من جانب آخر ، بكونه مجرد .

ذلك أن جون كينيدي لم يكن ، فى وقت الانتخابات ، يقل عما ذكرته وسائل الدعاية ، فى انتخابات شهر نوفمبر ١٩٦٠ . وإذا كان قد حصل على ٣٤٩٢٧٧٠٠٠ صوت ، فإن منافسه الجمهورى ، ريتشارد نيكسون Richard Nixon كان قد حصل على ٣٤٩١٠٨٠٠٠ صوت . وكانت هذه الانتخابات هي أصعب انتخابات نوقشت فى تاريخ الولايات المتحدة منذ انتخاب هاريسون فى عام ١٨٨٨ . ولقد حسبوا أنه إذا كان . . . ره ناخب من إلينوا ، مثلاً ، و ٢٣٠.٠٠٠ من تكساس ، من بين أولئك الذين إنتخبوا كينيدي ، قد صوتوا فى صالح منافسه ، فإن هذا الأخير كان سيحصل على عدد

كاف من الأصوات لإنتخابه . وكان في وسع أعداء الرئيس المنتخب أن يلاحظوا أنه لم يحصل إلا على ما يقل عن ٣٥ مليون صوت المواطنين، في دولة بلغ عدد الأصوات فيها ، في عام ١٩٦٠، ١٠٧ مليون وعدد سكانها ١٨٠ مليون . ولكن علينا أن نلاحظ ، من جانب آخر، أن هذا النجاح الضعيف لم يكن يرجع لشخصية كينيدي، ولكن لانتائمه الديني ؛ فإذا كان عدد من الجمهوريين الكاثوليك قد تدخلوا من حزبهم وصوتوا له ، فهل العكس من ذلك قام عدد أكبر من ذلك وبكثير من الديمقراطيين البروتستانت برفض إعطائه أصواتهم .

أما بالنسبة للكونجرس ، فإنه لم يكن مستعداً الموافقة على مشروعات رئيس شاب متحرر . أولاً ، لأنه حدث أنه في أحيان كثيرة حصل مرشحي الديمقراطيين على أصوات في دوائرهم تزيد عما كان قد حصل عليه نفسه ، وإحتفظوا بشعور أنهم كانوا أنفسهم الذين بنوا له النصر . ولكن بنوع خاص لأن الكونجرس السابع والثمانين ، رغم أنه كان يتكون من أغلبية عظمى من أعضاء من نفس الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس (٢٦٣ ديمقراطي في المجلس ، ضد ١٧٤ من الجمهوريين ، و ٦٤ في مجلس الشيوخ، ضد ٣٦) كان في واقع الأمر كونيجرساً معتدلاً . وكان الجمهوريين مصممون ، في غالبيتهم ، على معارضة كل إصلاح ، وعند الديمقراطيين ، كان الليبراليون يصعدون بالرجعيين من عتلى الجنوب . وكان الأمر في منتهى الدقة بالنسبة للرئيس ؛ فكتب أحد الخبراء يقول : وفي كل من المجلسين ، ومما كان الانتاء النظري ، كان توزيع المنتخبين تبعاً للاتجاه هو تقريباً نفس الشيء : ٤٠٪ تقريباً من الليبراليين ، أي مصنفين على أن يتبعوا ويمارتوا الرئيس كينيدي بطريقة مقولة ؛ و ٣٥٪ تقريباً من المحافظين أو الرجعيين ، لا يثقون فيه ومصنفين على مضايقته ؛ و ٢٥٪ من المعتدلين ومستعدين ، إما لتأييده ، وإما لمعارضة مشروعاته، تبعاً للموضوع والظروف .

وكذلك ، فإن نتائج السياسة الداخلية للرئيس كينيدي لم تكن هي التي كانوا يأملون فيها . وكان النجاح الحقيقي نادراً ، وتم في الأشهر التي جاءت مباشرة بعد أخذه السلطة . وسمح قانون إعادة تنمية الجهات (٢٩ مارس) للرئيس بأن يعطى ، في المناطق التي تقام ، سلفاً من أجل إنشاء مشروعات جديدة ، ومعونة اتحادية لتحويل عمل الموجودين في البطالة ؛ وسمح قانون الإسكان (٢٨ يونيو) برصد مبالغ ضخمة تبلغ ٥ مليار دولار لبرنامج سلف ولآجال بعيدة من أجل البناء الموجه إلى ذوي الدخل المتوسطة ، ولبرنامج معونات من أجل تمهيد المدن . وعلى خط ودولة الرخاء ، رفع الحد الأدنى للاجور من دولار إلى دولار وربع في مراحل متعددة ، وإمتد نظام الضمان الاجتماعي إلى مستفيدين جدد ، واعتد العمل بحقوق مكافأة البطالة إلى فترة ثلاثة عشر أسبوعاً . وأخيراً ، وفي الخطوط الأكثر أصالة والحدود الجديدة ، كان التصويت (مايو ١٩٦١) على برنامج للقضاء من أجل السماح بإرسال أحد الرجال إلى القمر في عام ١٩٧٠ قد ظهر على أنه حاسم .

ونصف نبراح فقط يمثل في التصويت على الإجراءات المختلفة السياسة الزراعية التي تصحبها رفض بقية المشروع الرأسمالي الذي كان يهدف أن يسهل إلى وزير الزراعة بحرية الاشراف على القروض الخاصة بمعونة المنتجين . وفشل ، أخيراً ، يمثل في مشروعات الإصلاح الضرائبي وتسيير الضرائب والتي رفض الكونجرس كل مناقشة فيها ؛ ومشروع الرعاية الصحية الشهي ، أو برنامج التأمين الطبي للأشخاص المسنين ، بعد الحملة النشيطة للنساية والتي قام بها الاتحاد الطبي الأمريكي ، وكذلك شركات التأمين ؛ ومشروع كبير ، هو المعونة الفيدرالية للتعليم ، والذي قدم منذ ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، ثم توقف لمدة شهور بواسطة الاجراءات البرلمانية من كل نوع والتي استخدمها الحصرم ، ثم قام مجلس الشيوخ

بتفكيكه ، وبعد ذلك قام المجلس برفضه بدون شفقة في ٣ أغسطس . وفي هذا الميدان ، لم يتمكن كينيدي حتى من أن يحصل على ما كان آيزنهاور قد تمكن من إنزاعه ، وكانت معارضة الكنيسة الكاثوليكية ، والتي لم يكن في وسع الرئيس إرضاءها خوفاً من أن يعمل على عودة الأحكام المسبقة التي كانت قد ضاقت لانتخابه إلى حد بعيد ، ليست غريبة عن كل هذه التطورات .

وهكذا ، لم تنجح الحدود الجديدة في تسيير الأمة . وعلينا أن نضيف إلى ذلك أن مشكلة الزوج كانت قد تركت جانباً ، ما دام معارضة نواب الجوزب كانت مهددة . وكانت الشهور الأولى في السلطة ، والتي كان في وسع الرئيس الجديد بصفة عامة أن يستخدم فيها شعبيته لكي يجبر الكونجرس على إصدار التشريعات ، غير مشرة إلى الحد المطلوب .

وفي ميدان السياسة الخارجية ، وعلى الأقل في مظاهرها العسكرية والاقتصادية ، وجد الرئيس كينيدي أمامه الكونجرس أكثر استعداداً ، ولم يعارض في الميزانيات اللازمة لإكمال التأسخ الذي نتج في شئون الصواريخ ، ووافق مع بعض التردد في البداية ، على أن يزيد المعونة للدول النامية ، ومن أجل أمريكا اللاتينية على أن يضع برنامجاً كبيراً باهم والتعالف من أجل التقدم . وحصل الرئيس كينيدي ، في شهر أكتوبر ١٩٦٢ حتى على التصويت على قانون توسع التجارة الذي أعطاه ، وعلى العكس من تقاليد الحماية الأمريكية ، إمكانية أن يخفص ، في بعض الحدود ، الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية ، وبخاصة على تلك التي تأتي من السوق المشتركة .

وكان ضعف الكونجرس في شئون السياسة الخارجية يترك عملياً حرية الحركة للرئيس . ولقد أفاد الرئيس من ذلك وتصرف شخصياً ؛ وأظهر في هذا الميدان أنه كان أكثر نشاطاً من آيزنهاور ، ولم يتكزك لوزير الخارجية سوي .

دورا باهتا . ولكن مشروعات ذات المدى الطويل، والتي كان من بينها مشروع « التحالف من أجل التقدم » ، تعطلت سريعاً نتيجة لمشكلة كوبا .

ومنذ وقت الرئيس آيزنهاور ، كان المسؤولون قد قرروا أن وسيلة التخلص من كاسترو كانت تتمثل في أن يؤيدوا ، في محاولة لإعادة التزو ، تلك الآلاف من المعادين لكاسترو ، والذين كانوا قد نفوا منذ عام ١٩٥٩ . وقرر كينيدي؛ ليس فقط ألا يعرقل استعداداتهم ، بل أيضاً أن يحاول التنفيذ . وجاء القشل السريع لعملية النزول في خليج الخنازير (١٥ أبريل ١٩٦١) لكي يوجه ضربة شديدة المخطورة لميعة أمريكا ، وأخاف دول أمريكا اللاتينية التي رأت نفسها مهددة من جديد بامبريالية الولايات المتحدة، وشجع بلاشك الاتحاد السوفيتي على أن يفتحص المقاومة الأمريكية في هذه النقطة الحساسة .

وجاءت محاولة كروتشيفوف Khromochkov لتحويل كوبا إلى قاعدة صواريخ ، والتي اكتشفت في خريف ١٩٦٢، لكي تفتح أزمة أكتوبر الشديدة الخطورة . وتسميت القرارات التي اتخذها الرئيس كينيدي ، يوم ٢٢، بالامر « بالحصار الصارم » ، الجزيرة حتى إتمام الفك الكامل للقواعد ، والامر الذي صدر للقوات المسلحة للبقاء « مستعدة لكل إمكانيه » في أن يخيم على العالم شبح الحرب العالمية الثالثة . وكانت واقية كروتشيفوف الذي وافق ، عملياً ، على كل الشروط الأمريكية ، وبنوع خاص مدوء الرئيس وإعتداله ساعة الانتصار والذي أعق المتهم من إمانة بدون داع، كافية لقلب الموقف بشكل تام . وكوبا، التي كانت الخطأ الأول لكينيدي ، كانت فرصة لانتصاره . ومثلت الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٦٢ والأشهر الأولى من عام ١٩٦٣ قمة شعبية جون كينيدي . وكانت الصعوبات التي واجهها بعد ذلك، سواء مع بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا ، أو في جنوب شرقي آسيا لا تؤثر كثيراً في الرأي العام . وكان لا يزال

هو ذلك الرئيس الشاب عاطفاً بفروع الفار نتيجة لنجاحه حين إغتيال ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣ ، في دالاس .

وكتب أحد المؤرخين الأمريكيين محاولاً عمل حساب لرأسه والآن يوم ، قايلاً إن المأساة كانت أكبر من الحقائق ، ، ولكن إذا كان جون كينيدي قد حقق قليلاً ، فإنه كان من صنّاع الفكر ، ، وكان معلماً لشعبه ، عارفاً كيف يرسم له الطريق للمستقبل الذي كان يريد مطبقاً العقل . وقال البعض أنه كان والحيوان السياسي الكامل ، ؛ وأصر آخرون ، على العكس من ذلك ، على رفضه دفع ثمن الفاعلية ، عن طريق قيامه أمام الكونغرس بلعبة سياسية كانت لا تهمسه كثيراً . وكان خليفته ، نائب الرئيس الذي أصبح رئيساً ، ليندون جونسون Lyndon Johnson ، هو الذي مارس ، وبكل حذق خارق للعادة ، التعامل الجدير مع الكونغرس .

وكان ما لم يتمكن كينيدي من تحقيقه ، قد نجح ليندون جونسون فيه ، وجزء منه حتى قبل انتخابه المنتصر في ٣ نوفمبر ١٩٦٤ . وكانت معرفته التامة بالتقاع والعهود البرلمانية (فكان خلال سنوات طويلة زعيماً للحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ) ، والضرورة ، بالنسبة للديمقراطيين لتقديم حساب ختامي جيد قبل انتخاب شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وكذلك ونحو الضمير عند البرلمانيين الذين كانوا قد استمروا في تخريب الشروط التشريعية للرئيس الملقول ، تشرح أن دورة عام ١٩٦٤ قد سمحت بالتصويت على قوانين في منتهى الأهمية ، والتي كان من بين الرئيسيين فيها ، وخلاف التسييرات الضرائبية الهامة والتي كانت كينيدي قد اقترحها بدون جدوى في العام السابق ، قانون الحقوق المدنية الذي يمنع كل تفرقة في الاستعمال وكذلك في الوصول إلى المؤسسات العامة ، وقانون المعونة الأجنبية لما يريد كل ثلاثة مايارات دولار ، وقانون الفرص الاقتصادية

والذى يسمى كذلك القانون للمسادى للفقر ، وأذى يسمح للرئيس بأن يمنح معونة فيديرالية قيمتها مليار دولار للتعليم للهنس ، وللمساعدة أسر الفلاحين والتجديد فى المدن . وكان مشروع قانون التأمين الطبى هو وحده الذى رفضه الكونجرس مرة جديدة .

وستركو حملة ليندون جونسون الانتخابية هل هذه المحلقات ، وسهلت عليه الأمر إلى حد بعيد تلك المواقف المتطرفة التى اتخذها خصمه الجمهورى ، عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا ، بارى جولدواتر Barry Goldwater ، والذى كان يمثل الجناح المتصلب فى حزبه ، والذى أعاد استخدام معظم موضوعات اليمين المتطرف . وأمام هذا التطرف ، إكتفى الرئيس السابق بأن يشير إلى مشروع « المجتمع الكبير » ، والذى تركه بحكمة دون تهديد ، لئلا يهيف منه أحد .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجأة . فتح ٢٦ مليون صوت فقط ، لم ينجح جولدواتر ، وهلاوة هل أريزونا ، سوى فى خمسة ولايات فى الجنوب (ألاباما ، جورجيا ، لويزيانا ، ميسيسيبي ، وكارولينا الجنوبية) والى كانت غالبيتها لم تصوت للجمهوريين منذ الحرب الأهلية . وهل العكس من ذلك ، أعاد جونسون من عملية مد إنتخابى : ٤٢ مليون صوت فى الإنتخابات ، وهو يمثل أكبر نسبة مئوية (٦١.١ ٪) للأصوات فى التاريخ الأمريكى ، وهى نسبة مئوية تزيد حتى على ما كان قد حصل عليها روزفلت فى عام ١٩٣٦ . وهذا المد أغرق كل المستويات الإجتماعية ، وأصبح يمثل إنتصار الطريق المعتدل ، لجونسون الحذر . ولذلك فإنه ، فى رسالته فى أول يناير إلى الكونجرس ، والذى كان

ديمقراطيا إلى حد بعيد ، والذى تمكن حتى من أن يتخلص من جزء من البرلمانيين الجنوبيين ، والذين كانوا يشهدون الكثرة من الضيق السياسية الليبرالية ، تمكن الرئيس من أن يشرح على مهل مشروعاته بشأن المجتمع الكبير : « إقامة لإنجاز »

بين الإنسان والمجتمع ، الأمر الذى يسمح لكل شخص بأن يوسع معنى حياته ويرفع نوعية حضارتنا . . وأعلن أنه سيقدم برنامجاً تشريعياً كبيراً سيضمه فى الأسابيع الأولى من السنة .

وكانت نتيجة ذلك هى مجموعة من التشريعات الليبرالية ، وعلى أساسها فكرة « الحرب ضد العوز » ، تم التصويت عليها خلال الدورة الأولى للكونجرس التاسع والثمانين . وبالنظر إلى النتائج التى تم التوصل إليها فى الدورتين ، يمكننا أن نصف للكونجرس التاسع والثمانين بأنه « الكونجرس الكبير » ، وكونجرس « ضفدع الأرز » ، « والكونجرس الليبراطى الأوتوماتيكى » ، أو أن نقول ، أنه كان « أحسن كونجرس فى تاريخ الولايات المتحدة » ؛ ولقد تمكنوا حتى من أن يحسموا أن الرئيس جونسون قد تمكن من أن يحصل على التصويت على ٥٥٨٠ ٪ مما اقترحه .

ومن هذا العمل التشريعى الضخم ، يمكننا أن نشهد ، فى المكان الأول ، إلى التصويت على مشروع الخدمة الطبية للمسنين ، ثم إلى مشروع البرنامج الكبير للمعونة الاتحادية للتعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، وإلى برنامج المعونة الاتحادية للولايات من أجل تجهيز المستشفيات ، وقانون تنمية المناطق المحرومة فى الألاباماش ، وإنشاء وزارة للإسكان والتنمية المسكنية ، وبرنامج للمعونة للأسر ذات الدخل المنخفض ، ورفع مستوى الساعة الحد الأدنى للأجور إلى ١٦٠ دولار ، ومنح قروض للإسكان ، ووضع برنامج « المدن النموذجية » من أجل تجديد الأحياء البائسة فى ستين مدينة ، وأنها « قانون حقوق الانتخابات الذى ألغى امتحانات « عدم الأمية » والذى كان يحرم ، فى بعض الولايات ، من التصويت ، « النوج » ، وعلى أساس أنهم من الآسيين ، أو من المستعبرين كذلك . وكان على هذه الفترة المجيدة أن تكون قصيرة . فعلى العكس مما كان عليه

الرئيس كينيدي ، عرف الرئيس جونسون ، الذي كان سقيداً في السياسة الداخلية ،
فعلًا ذريعاً في سياسته الخارجية في جنوب شرق آسيا .

ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن التدخل الأمريكي في فيتنام كان من محله . بل
لقد كان الرئيس كينيدي هو الذي أعطى ، منذ عام ١٩٦١ ، للحكومة نو-دين-
ديم Ngo - Dinh - Diem معونة إقتصادية ، وإرسال مدربين عسكريين
للمحار لفييتنام الجنوبية بمقاومة توغل العصابات الشيوعية التي كانت تأتي من
شمال فيتنام . ومنذ بداية عام ١٩٦٢ كان هناك ٥٠٠ رجل غير عسكري أمريكي
وإضطروا شيئاً فشيئاً إلى الدخول في معارك العصابات . وحين وجد نفسه بين
أولئك الذين كانوا يقترحون تدخلاً مكثفاً لانقاذ جنوب شرق آسيا كلها من
خطر الشيوعية ، وأولئك الذين كانوا يطالبون بالانسحاب الكامل للقوات
الأمريكية ، اتخذ الرئيس كينيدي حلاً متوسطاً يهدف تدعيم النظام العسكري
الذي تمكن من القضاء على نو - دين - ديم ، ويظهر على أنه يرغب في القيام
بتضال جاد ضد التوغل من الشمال . وعند نهاية عام ١٩٦٣ كان هناك ١٧٠٠٠
أمريكي في فيتنام .

وحين وجد الرئيس جونسون أنه قد دخل في حراك تلك الحرب غير
المطلنة ، تردد ، كما يبدو ، لفترة بضعة أشهر ، كما كان سلفه قد تردد . وكانت
الآزمات السياسية الداخلية لفييتنام الجنوبية تدفعه إلى فض الإشباك ، ولكن
سأدت خليج تونكين (أغسطس ١٩٦٤) وحين تعرضت المدمرات الأمريكية
لهجوم بواسطة سفن غير معروفة الجنسية ، ولم يكن من الممكن أن تكون إلا
من فيتنام الشمالية ، جعلته يضطر إلى أن يعمل بكل تصميم ، ولكن يمنع مشاركة
مباشرة للقوات الأمريكية في الحرب ، ففكر الرئيس في استخدام السلاح الجوي
من أجل إجبار هانوي على التفاوض : ومنذ شهر مارس ١٩٦٥ أصبحت

عمليات القصف الجوي المكثفة لفييتنام الشمالية يومية . وفي ٨ يونيو ، سمح للقوات الأمريكية بالإشتراك في المعارك البرية . وفي بداية عام ١٩٦٦ ارتفع عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠٠.٠٠٠ جندي ؛ وعند نهاية العام ، وصل العدد إلى ٤٠٠.٠٠٠ . وشهد عام ١٩٦٧ استمرار المعارك ، مصحوبة مع المفاوضات السرية مع هانوي ؛ وفي ١٥ نوفمبر ، رفضت هانوي رسمياً الإقتراحات الأمريكية وفي يوم ٢٩ يناير ١٩٦٨ قامت قوات فييتنام الشمالية بهجوم على مجموعة من مدن الجنوب وعدد كبير من القواعد الأمريكية .

ووصلت عندئذ أزمة فييتنام إلى قتها . وظهر أن كل الجهود العسكرية كانت بلا جدوى ، ونمت في الولايات المتحدة معارضة داخلية قوية ، وضعت في مواجهة الرئيس جونسون تكتلاً من المثقفين الليبراليين ، ومن الطلبة الراضين ، وحركات الزوج الذين ضموا أمر كفاحهم من أجل حقوقهم السياسية إلى تلك الدعاية ضد الحرب العنصرية . وأدت الاضطرابات الخطيرة التي نشبت في بعض الجامعات ، وبخاصة في الضواحي التي يسكنها الزوج في المدن الأمريكية الكبرى إلى زيادة تعقيد الموقف . وعندئذ صرح الرئيس جونسون (٢١ مارس) عن الإيقاف الجزئي لعمليات القصف الجوي لفييتنام الشمالية ، ومن رغبته في الدخول إلى مفاوضات جديدة ، وفي نفس الوقت ، وأمام الهمشة العامة ، رغبته في عدم تقديم ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في شهر نوفمبر . ومع ذلك ، وبفضله ، انتهت المرحلة الثانية لديمقراطية ما بعد الحرب .

وجاءت الحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٦٨ لكي تضع أمام المنافس السابق لكيينيدى ، الجمهورى ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، مرشح الحزب الديمقراطي هيرت همفري Hubert Humphrey ، وأحد المستقلين ، من ممثلي الجنوب وهو جورج والاس Georges Wallace . وكانت الانتخابات

ممنوعة بنفس درجة ضغط الانتخابات عام ١٩٦٠ . ولكن ريتشارد نيكسون نجح فيها هذه المرة ، مع ٣١٧٧٠٠٠٠ صوت ، ضد ٢١٨٢٧٠٠٠٠ لهيمفري و ٩٩٩٠٠٠٠ لوالاس . ومع ذلك فإن الانتخابات المبكروتهجرس كانت مواتية بالنسبة للديمقراطيين ، وكان الرئيس نيكسون هو أول رئيس كان عليه ، منذ قرن ، أن يواجه عداء كل من المجلس ، ومجلس الشيوخ .

ولذلك فإنه لم يكن مما يشهد الدهشة أنه أعطى الأولوية للسياسة الخارجية ، ذلك الميدان الذي كانت أيديهِ فيه حرة للغاية ، والذي كان يؤثر تماماً على الرأي العام ، والذي كان حساساً للغاية بكل ما يتعلق بحرب فيتنام . ومنذ بداية رئاسته ، دخل الرئيس مسجلاً اتحاد الجمهوريات السوفيتية في محادثات بشأن تصديد التسليح الاستراتيجي . ولكنه إهتم بذوح خاص بالبحث عن سياسة تسمح بتخليص بلاده من ذلك الفخ في الهند الصينية ، وذلك عن طريق الوصول إلى « سلام عادل » . وعن طريق تصوره « لنيتنامية » الحرب ، التي ستسمح بالانسحاب المتزايد للقوات الأمريكية ، وببذعة ، وبواسطة زيارته لبكين (فبراير ١٩٧٢) سياسة تقارب مع الصين الشيوعية ، وبإعطائه الأمر في نفس الوقت بإقامة حصار شديد على موانئ تونكين ، وبإعادته القصف الجوي على فيتنام الشمالية ، توصل إلى عزل هذه الأخيرة ، وإلى أن يفرض عليها أمر بوقف العمليات العسكرية .

وفي الداخل ، قام الرئيس نيكسون بالعراخ من جديد ضد إنخفاض سعر العملة ، وذلك عن طريق ممارسة سياسة مرنة لإدارة الإقتصاد عن طريق التثبيث المؤقت للأسعار والرواتب ، تثبيت مقبول تماماً من الرأي العام وحتى من زعماء النقابات .

وبنجاح سياسته ، وفي بنين الرة - المتطرف اليساري لخمسه الديمقراطي

ما كجوفرن McGovern ، يشرح نجاحه في إعادة انتخابه في ٧ نوفمبر ١٩٧٢ :
٤ مليون صوت ، ١٧ مليون أكثر من منافسه ، وكان هذا أكبر فرق في
الأصوات تم تسجيله في انتخابات الرئاسة الأمريكية .

وقوياً بذلك التأييد الشعبي ، ومختلصاً من أعباء حرب فيتنام ، سيقوم
الرئيس ، بعد إعادة انتخابه ، بمحاولة تحديد سياسة داخلية جديدة ، وذلك
بإعادة النظر بعمق في سياسة دولة الرخاء ، التي إتبعها سلفه ، ومحاولة أن يمنح
مواطنيه ، للعونة التي يحتاجون إليها ، دون أن يؤثر ذلك على حريتهم ، ولا
على دوافعهم ، ودون الإصطدام بعزيمتهم ، ولا بكرامتهم .

٣ - الاتجاهات الاشتراكية للحكومات :-

من الصعب أن تعتبر الاشتراكية ، في سنوات الستينيات ، على أنها سياسة .
والحدث الجديد يتمثل في أن للرءساء الاشتراكيين قد حاولوا ترك الاشكال
الكلاسيكية للأيديولوجية القديمة ، لكي يتصوروا حلولاً لمشكلات العصر .
وهذا البحث عن سياسات جديدة كان واضحاً بشكل خاص عند الاشتراكيين
الإنجليز والألمان .

ويتمتع هارولد ويلسون Harold Wilson تماماً هذا الاتجاه الاشتراكي
النفى في سنوات الستينيات . وكانت شخصيته لامة وجاذبة ، كتقف من
أ كسفورد ، وبعد دراسته ، قام بتدريس العلوم الاقتصادية . ثم دخل إلى الحياة
السياسية في الفترة التالية لنهاية الحرب ، وأصبح نائباً وله من العمر ٢٩ سنة ،
وزيراً للتجارة وله من العمر ٣١ سنة (أصغر وزير في تاريخ إنجلترا منذ
ويليام بيت William Pitt) ، وأصبح ، وله من العمر ٤٨ عاماً ، أصغر
رئيس وزراء في القرن العشرين .

ومع توجهه إلى قيادة حزب العمال حول ييفان ، كان هارولد ويلسون يعتبر لفترة طويلة كزعيم لجناح اليسار في هذا الحزب ؛ وعرف كيف يتطور بمصدق لكي يبعد خصومه ، وذلك بأخذ مواقفهم ، في بعض الحالات . وعلى أى حال ، فإنه كان غير متمسك تماماً بالمبادئ الكبرى ، ولإعتبار أن الماركسية ، بنوع خاص ، قد سبقها غيرها إلى حد بعيد ؛ وقال : من الضروري التخلي عن طريقة التفكير هذه ذات النمط الديناميكي ؛ فلا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بمواجهة سنوات الستينيات ، بالبحث عز لإجابة عليها في مقبرة هاجميت (حيث يوجد قبر كارل ماركس) . وكان متأثراً إلى درجة بعيدة بأراء كينيس ، ولم يتأخر ، مع ذلك ، عن أن يلاحظ أن تصويب الإقتصاد البريطاني بواسطة العمل على مجموع الطلب ، لم يعط نتائج جيدة تماماً ، وفهم أن العمل على « العرض » وعلى جهاز الإنتاج ، يسمح بلا شك بأن يقرب الإقتصاد الانجليزي ، الذي يقاسى من قلة الإنتاج ، من إقتصاديات أوروبا الغربية ، التي كانت أكثر ازدهاراً . ولكن تقنية سياسة التنمية وجدت نفسها ، في آخر الأمر ، وقد إبتعدت كثيراً عن الإنهاء الاشتراكي . وكانت المشكلة بالنسبة لهارولد ويلسون هي أن يجعل حزبه ، والنقابات ، وذلك الجزء من الرأى العام الذي كان يؤيده ، يوافقون على أخذ هذا المنحطف الخطير . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بإيجاد الوسائل والوقت اللازمين لتطبيق سياسة طويلة المدى ، والتخلص من عمليات التصحيح الترفيقية والتي كانت قد عاقت وضاعت سلفه في السلطة إلى حد بعيد . وكان من سوء حظه ألا يحصل على أى منها .

وكانت إنتخابات شهر أكتوبر ١٩٦٤ ، في واقع الأمر ، صعبة . ففي أثناء الحملة الانتخابية ، كانت الواجهة أقل بين الاحزاب الكبيرة ، والتي كانت قواعدهما قد أصبحت مقربة من بعضها ، عنها بين الشخصيات ، وكانى الصعوبة التي

حاول هارولد ولسون أن يعطيها عن نفسه هي صورة ذلك التقنى اللامع والحاذق ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء ممتاز ، وعلى أن يمنح بريطانيا العظمى بنوع خاص تلك الامكانيات التي كان منافسوه غير قادرين على تصورها : صدور « التجديد ، المبني على « الثورة التكنولوجية » . وكان الناضجون يمتقدون أنهم ، مع هارولد ولسون ، سيضمنون « إعادة سهر البلاد » . وهذه الجملة البراقة ، والتي قاموا بها على الطريقة الأمريكية ، كانت تهدف أن توحى إلى الناضجين أنه يمكن لبريطانيا العظمى ، كذلك ، أن يكون لها كينيدي الخاص بها .

ولم تضمن النتائج ، رغم كونها مواتية ، لهارولد ولسون ولجوبه إلا إنتصاراً صغيراً . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن المحافظين قد كسبوا ، بل لكون التقدم النسبي لأصوات الأحرار قد عمل على تقليل نجاح العمال إلى أقصى حد ممكن . ومع ٤٤٪ من الأصوات ، حصل حزب العمال على أضعف إنتصار كان أي حزب بريطاني قد حصل عليه في القرن العشرين . وبدأ أن القاعدة الشعبية للحكومة الجديدة ضيقة إلى حد يثير القلق .

فأي تفويض حصل عليه رئيس الوزراء الجديد إذن؟ لقد اعتقدت الأوساط السياسية في ضرورة حمل إنتخابات جديدة في أقرب فرصة ممكنة . ولكن هذا لم يكن رأي هارولد ولسون ، الذي أعلن في ١٦ أكتوبر : « ليس للحكومة سوى أغلبية بسيطة في مجلس العموم ؛ وإني حريص على أن أقول أن هذا لن يؤثر على إمكانيتنا للحكم » . وكان قد أعلن من قبل ، وفي وقت الحملة الانتخابية أن للمسئولية التي تنتظر رئيس الوزراء كانت تتمثل في أن يقدم ما كان كينيدي قد منحه للولايات المتحدة « بعد سنوات الركود : برنامج لمائة يوم من العمل الديناميكي » .

ولكن المائة يوم لهارولد ولسون لم تبدأ مع طالع الحظ ؛ أغلبية في

جلس العموم نقصت إلى أربعة مقاعد (لأن رئيس الوزراء كان لا يأمل في الحصول على تأييد الأحرار الذين كان وسعهم أن يزيدوا إلى عشرين معقداً)، وينوع خاص حالة اقتصادية تثير القلق، تتميز بسجل الميزان التجاري، وبشكل قياسي منذ الحرب، ودوام ارتفاع الأسعار بشكل غثيف. واضطر رئيس الوزراء إلى أن يأخذ بسرعة إجراءات فرضتها الظروف أكثر من كونها مقررّة برنامج طويل المدى: فرض ضريبة إضافية بنسبة ١٥ ٪ على الواردات، وباستثناء المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتخفيف الضرائب من أجل الصادرات، وعن طريق ميزانية إضافية، أخذ إجراءات لتقليل التضخم مثل زيادة الضرائب على البنزين، وإجراءات أنصبة التأمينات الاجتماعية. وفي شهر نوفمبر، جاء ارتفاع معدلات الخصم من ٥ إلى ٧ ٪ كصلاح قدّم أخذ من الترسنة الأرثوذكسية لاجراءات الدفاع عن الجنيه، لكن يظهر أنه في تناقض واضح مع برنامج التوسع الخاص بالعمل.

ومع ذلك فإن هارولد ويلسون قد نجح في أن يدفع، بين هذه الإجراءات السريعة، بعض القرارات التي كان لها مدى أطول. كان أحدها يتمثل في نشر إعلان نيات، في ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، موقع عليه من مثل النقابات، ومنظمات اللّـرّظنين، والذي تعهدوا به بالانضال ضد «كل ما يضر الفاعلية»، وأن يحاربوا بنوع خاص، الممارسات المانعة من جانب النقابات. وهذه البدايه لسياسة طريـلة المدى أكملت في شهر فبراير ١٩٦٥ بإنشاء «المعهد الوطني للأسعار والدخول»، والذي كلف بأن يقترح على الحكومة «سياسة للدخول»، وباتخاذ مبدأ التخلّط الاقتصادي، بنشر كتاب أبيض، في ١٦ سبتمبر ١٩٦٥، يشمل أول خطة وطنية للتنمية في المملكة المتحدة.

وكانت نتائج هذه القرارات غير متساوية. فالإجراءات التوفيقية، التي

أكملها التصويت هل ميزانية توقف لعام ١٩٦٥ ، نجحت في ذلك المدى الذي أدى إلى إعادة التوازن ، تقريباً ، إلى الميزان التجاري ، في ربيع عام ١٩٦٦ ، الأمر الذي سمح لرئيس الوزراء بأن يفيد من تحسن الصيغة العامة ، والمناخ العام ، ويقرر حمل إنتخابات جديدة . وجاءت له إنتخابات ٣١ مارس ١٩٦٦ بما كان ينتظر : كسب ما يقرب من مليون صوت الأمر الذي رفع أغلبية العمال إلى ما يقرب من مائة مقعد .

وهندما ضمن هارولد ويلسون ظهره في مجلس العموم ، بدأ سياسة قوية للدخول ، وأعد ، بدلاً من إعلان النيات لعام ١٩٦٥ ، والذي كان قد ظل بدون تأثير ، مشروعاً بقانون يمنح الحكومة السلطات القوية اللازمة . وتم التصويت عليه في شهر يوليو ، وأصبح قانون الأسعار والدخول ، الذي أعطى الحكومة الحق في أن تثبت ، ولمدة عام ، الأسعار والأجور عند معدل ٢٠ يوليو ١٩٦٦ . ولكن هذا القانون تسبب في أن يقف في وجه هارولد ويلسون يسار العمال وتسبب بذلك في إستقالة الوزير فرانك كوزين *Frank Cousins* المتحدث باسم نقابات العمال .

وكان القرار الثاني ذا المدى السكبه والذي بدأ أن هارولد ويلسون قد إتخذ منذ صيف عام ١٩٦٦ ذاته ، هو أن يقدم ، كما فعل المحافظون ، طلباً للدخول إلى السوق المشتركة . وكان تعيين جورج براون *Georges Brown* ، السفير المعلن للفكرة الأوروبية ، في وزارة الخارجية (أغسطس ١٩٦٦) دلالة على هذا التغيير المتعمد في السياسة . وفي ٢ مايو ١٩٦٧ ، أعلن هارولد ويلسون أمام مجلس العموم « قراراً تاريخياً » وقدم ، في يوم ١١ ، طلب بريطانيا العظمى للدخول إلى المجموعات الأوروبية الثلاث : المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، والأورانوم . ويبدو أن عودة الجبهة

إلى الإنهيار ، في أثناء صيف ١٩٦٦ ، هي التي دفعت إلى التخلّي عن المعارضة التقليدية من جانب العمال تجاه أوروبا ؛ وحين رأى أن الصناعة البريطانية كانت تعتنق داخل نطاق حدودها ، وأنه من الراجب عدم إخضاع توسعها لأمم الدفاع عن قيمة العملة ، ورأى أن الصادرات البريطانية صوب المجموعة الأوروبية الاقتصادية قد تضاعفت من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤ ، أيقن بضرورة الدخول عنوة إلى هذا السوق . ولكن المعارضة القوية من جانب فرنسا ، وحذر الأعضاء الآخرين في السوق المشتركة ، أدت إلى فشل المحاولة : وبعد بضعة أشهر من المفاوضات ، قرر مجلس وزراء المجموعة ، المجتمع في بروكسل يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، ونتيجة لعدم التوصل إلى إجماع أعضائه ، عدم الرد على طلب الانضمام ، مضيفاً مع ذلك أن الترشيح البريطاني وقيد الدراسة .

وفشل هارولد وياسون هذا ، يضاف إليه ذلك الذي مثله في ١٨ نوفمبر ، انخفاض قيمة ، غير مرغوب فيها ، وليس معداً لها ، للجنينة الاسترليني . قالوا قبح أنه ، منذ شهر مايو ، كانت بعض المضاربات الدولية قد هددت العملة . وبتخفيض قيمة الجنينة إلى ٢ر٤٠ دولار (بدلاً من ٢ر٨٠) كان هارولد ولسون قد وافق على ما لا يمكن التهرب منه . ولكن هذا القرار ، الذي كان مضرّاً للغاية بهيبة العمال ، ظهر على أنه غير كاف ، وأصبح من الضروري أخذ إجراءات أخرى ، من جديد ، ووضعت ميزانية شهر مارس ١٩٦٨ لإجراءات تقشف في غاية التشدد .

ولجهود أخير لمحاولة علاج الإقتصاد البريطاني من أمرأة الشديدة ، هاجم هارولد وياسون مشكلة الإضرابات « النقابية » (أي التي تحدث دون تصريح من النقابات) والتي كانت ، منذ شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، قد زاد عددها ، كما هاجم عدم قدرة النقابات على أن تفرض على قواعدها تلك القرارات التي

تكون قد قبلت بالاتفاق المشترك بين النقابات والحكومة . وقام في شهر أبريل ١٩٦٩ بإعداد مشروع بقانون يتضمن الفقرات الجنائية التي تسمح بمحاكمة أولئك الذين يتسببون ، بطريق غير مشروع ، في وقف العمل ؛ وأضاف أن « بقاء الحكومة يتوقف على الموافقة على هذا للمشروع » .

وهذا المشروع بقانون ، وللمسمى « بالمضاد للاضراب » ، أثار المواقف داخل حزب العمال وسرعان ، لم يجد هارولد ويلسون معه سوى أغلبية المجموعة البرلمانية العمال ، ووجد في مراجعته جهاز الحرب ، وأجهزة النقابات . وبعد بضعة أسابيع ، وفي مؤتمر كرويدون ، اضطر إلى التراجع ، وتنازل عن مشروعه ، في نظير وعد عديم الجدوى ، قدمه مجلس النقابات ، بأن يضمن بنفسه النظام .

وكانت عدم قدرة العمال على إجماع كلامهم للنقابات ، وعلى القيام بإصلاح ظهر أن غابية الرأي العام كانت تأمل فيه ، أحد أسباب فشلهم في انتخابات ١٨ يونيو ١٩٧٠ . وكانت عودة المحافظين ، مع إدوارد هيث *Edward Heath* وبرنامجه نضال ، يمثل فشل محاولة إقامة اشتراكية مجددة كان الضعف البنائي للاقتصاد البريطاني قد جعل من الصعب تطبيقها . وكان إختصار التوسع عن طريق تحسين الإنتاج بدلا من توزيع أفضل للثروات الموجودة ، وتخفيف أعباء الصناعة دون المساس بميزات « دولة الرفاه » ، وعدم تحمل أكثر من ذلك ممارسة النقابات دون إثارة عدم ثقة العمال — كان كل ذلك أساسيا ، وكان يمثل التحدي الحقيقي في القرن العشرين بالنسبة لبريطانيا العظمى . وكانت هذه المسؤولية تزيد عن طاقة حزب العمال ، حتى وإن كان على رأسه هارولد ويلسون ومنذ وصوله إلى السلطة ، حاول إدوارد هيث أن يحقق ما كان هارولد ويلسون قد حاول البدء فيه . ولكن يحارب تلك المراجعة من الإضرابات والتي إنتشرت

منذ شهر يوليو ١٩٧٠ (عمال الموانئ ، موظفي البلديات ، ورجال البريد) ، وضع منذ شهر أكتوبر مشروعاً لإصلاح تشريعات العمل ، الذي أصبح ، بعد موافقة البرلمان عليه ، يعرف باسم قانون كار Carr وأنشأ هذا القانون محكمة العلاقات الصناعية من أجل الحكم في خصومات العمل ، وزاد من سلطة النقابات على أعضائها ، وحدد عقوبات للتسييس في الاضرابات «التفائية» ، وفرض فترة تفكير لمدة شهرين قبل القيام بأي إضراب له صفة وطنية .

وحصل من مجلس العموم ، في ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ ، ورغم معارضة هارولد ويلسون القوية ، على التصديق على إتفاقية لوكسمبورج والتي كان الستة قد حددوا بها شروط الدخول ، في أول يناير ١٩٧٢ ، لبريطانيا العظمى إلى السوق المشتركة . وتم التصديق به ٣٥٦ صوتاً ضد ٢١٤ ؛ وكان ما يقرب من أربعين نائباً من المحافظين قد امتنعوا عن التصويت ، ولكن ، في حزب العمال ، قام ٦٩ من الثائمين بالتصويت في صالح الحكومة . وتدهمت هيئة رئيس الوزراء من هذا النقاش ، أما هيئة هارولد ويلسون فإنها قد صمت .

ولكن هذا الانتصار خفت منوره بالأحداث الدموية التي وقعت في أيرلندا الشمالية ، والتي كانت قد أعلنت الثورة منذ عام ١٩٦٩ ، وحيث بدأت حرب أهلية حقيقية بين البروتستانت والكاثوليك واضطرت الحكومة البريطانية ، من أجل أن تظهر أنها ستبقى في موقف الحكم بين الطائفتين ، إلى إرسال قوات عسكرية كبيرة إليها .

وكانت مشكلة الإتجاه الاشتراكي الألمانى مختلفة عن ذلك كل الإختلاف : فكان عليه أن يجعل رأى العام يقبل ما يقدمه له تحت الخطوط العامة للحرب الحكومة ، بنفس درجة تقبله لما يقدمه نخبه المسيحي الديمقراطي .

والواقع أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان قد ظهر ، ودغم مجهوداته الكبيرة ، على أنه غير قادر على أن يتعدى ، وقت الانتخابات العامة معدل ٤٠ ٪ .
 بينما حصل الإتحاد المسيحي الديمقراطي تقريباً على الأغلبية المطلقة للأصوات .
 وكانت الطريقة الوحيدة ، من وجهة نظر قاده ، للحصول على ثقة عدد أكبر من المواطنين ، تتمثل في إخراج الحزب من نطاقه المألوف . وعملوا في هذا السبيل عن طريق تزويده ببرنامج معتدل ، تمت الموافقة عليه في عام ١٩٥٩ في مؤتمر باد جودسبرج . وكان برنامجاً اشتراكياً تفريناً ، إذ أنه أعلن أن « الاشتراكية الديمقراطية تجد أصولها في الأخلاق المسيحية ، وفي الاتجاه الإنساني ، وفي الفلسفة الكلاسيكية » ، وأكد ، في الشؤون الاقتصادية أن « حرية المنافسة ، وحرية الدافع لمصاحب العمل هي عوامل هامة السياسة الاقتصادية الاشتراكية الديمقراطية » .
 وإذا كان قد قبل أن يكون تدخل الدولة ضرورياً في بعض الحالات ، فإن البرنامج قد حدد ذلك : « منافسة إلى أقصى درجة ، وتخطيط إلى الحد الضروري » . وكان الأمر في واقع الأمر يتفق في هذه المحاولة بالتخلص من صورة « معتبرت على أنها قاتمة الوقت ومخطئة لحزب عمال منفصل ، وعمل صورة أخرى مكانها لحزب مفتوح للجميع ، وبشكل خاص لهذه الطبقات للتوسط التي كانت قد أفادت من عشر سنوات من الرخاء . وأصبح الشكل الأساسي لبرنامج باد جودسبرج في آخر الأمر كما يلي : « من حزب للطبقة العاملة ، أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي حزباً للشعب » .

وكخطوة أولى السير صوب السلطة ، أتمموا مراجعة البرنامج باختيار زعيم جديد ، أكثر ديناميكية ، وأكثر جدة ، وأكثر سحراً كذلك عن أصحاب النظريات من السابقين . ووقع الاختيار على عمدة برلين الغربية السابق ، ويلي برانت Willy Brandt الذي إرتفع إلى رئاسة الحزب ، وله من العمر ٥١ سنة

(فبراير ١٩٦٤) ، وكانوه بأن ينشط ، من أجل إنتخابات عام ١٩٦٥ ، حملة إستخابية تتميز بالسحر . وفي أثناء ذلك الوقت ، تمكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي كان قد إحتفظ بعدد كبير من الأعضاء (٧٥٠.٠٠٠) من أن يفوز بالبلديات في كل المدن الكبيرة ، وأن يأخذ إدارة عدد من مجالس الأقاليم ، مثل هيس ، وبريمن ، وهامبورج ، وساكس السفلى ، ومنطقة الراين ووستفاليا .

ولم تأت إنتخابات ١٩ سبتمبر ١٩٦٥ بالنجاح المطلوب . ذلك أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي رغم حصوله على نسبة متزايدة من الأصوات المعطاة (٢٩٣ /) لم يتمكن من أن يعرض تأخره عن الإلتحاد الديمقراطي المسيحي الذي كان قد ضمن موقفه كذلك . ولم يتمكن من تجاوز أساس ٤٠ ٪ . ولقد أصاب القادة الاشتراكيين ثبوت الهمة لفترة من الوقت ، ولكن كل شيء تم إنقاذه نتيجة لعدم قدرة المستشار إرهارد على مواجهة ذلك النقص الاقتصادي الذي حدد كل سياسته . واضطر المستشار الجديد ، كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger ، والذي كان يهتم كثيراً بالألقاء على حزبه وحده عدم شعبية الإجراءات السريمية وانقاسية ، إلى أن يلتفت عندئذ صوب الاشتراكيين الديمقراطيين لكي يعرض عليهم مشاركته في السلطة . وهذا الائتلاف الكبير (ديسمبر ١٩٦٦ — أكتوبر ١٩٦٩) أوصل ويل برانت إلى نيابة المستشارية ، وكذلك إلى وزارة الخارجية ، وكارل شيلر Karl Schiller إلى وزارة الاقتصاد ، وهربرت فينر Herbert Wehner ، نائب رئيس الحزب ، والمحرك الرئيسي له ، من جانب الاشتراكيين ، في الائتلاف . إلى وزارة « شئون ألمانيا في مجموعها » . وسيد على الاشتراكيون الدليل على قدرتهم على الحكم وكان دخول الاشتراكيين الديمقراطيين إلى السلطة لأول مرة منذ الحرب يمثل منعطفاً هاماً في تاريخ الجمهورية الإتحادية .

وكان عمل هذا الائتلاف الكبير لا يجيب على كل الآمال، ولكن النتائج كان لا يمكن إهمالها . ففي الميدان الإقتصادي ، كانت سياسة د التوحيد التوفيقية ، لكارل شيلر ناجحة . ولم تتمكن نقابات العمال إلا أن توافق على تقليل مطالبها ، وبممارسة سياسة تركيز مع الحكومة وكانت إستعادة الأوضاع الاقتصادية سريعة . وفي الداخل ، لم يكن التصويت على د تشريع إستثنائي ، القضاء على المظاهرات غير المسؤولة والهيأ عند المعارضة اليسارية الخارجة عن النطاق البرلماني ، والتي كان يحركها إتحاد الطلاب الاشتراكيين الألمان S. D. S. ، تتفق مع ذوق ذلك التقاطع من الشباب ولا المثقفين ، ولكنها حظيت بموافقة الأغلبية العظمى للحزب الاشتراكي الديمقراطي . ولكن التجديدات حدثت بالفعل في نطاق السياسة الخارجية ، وتمت تأخير نائب المستشار . فبقائمة (أو إعادة إقامة) العلاقات الدبلوماسية العادية مع رومانيا ، ثم مع يوجوسلافيا ، وبجعل الرأي العام يوافق على ضرورة القيام بإزنتاح « صوب الشرق » ، وب طرح مبدأ ضرورة أن تكون سياسة الاسترخاء شرطاً مسبقاً لكل تقدم في أمور الوحدة ، فنجح ويلي برانت في خلق مناخ جديد .

فهل سيكون تكتيك هذا الائتلاف الكبير ذا فائدة لذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي إستعاد شبابه ، وتجدد ، ووفى بين نفسه وبين ذلك المجتمع الذي نشأ من « المعجزة » الاقتصادية الألمانية ؟ لقد أعطت الإجابة على هذا السؤال إنتخابات ٢٨ سبتمبر ١٩٦٩ : تراجع بسيط للاتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. (٤٦ ٪ / من الاصوات) ، وتقدم واضح للحزب الاشتراكي الديمقراطي (٣١ ٪ / من الاصوات) الذي سيسمح للرئيس ويلي برانت بالوصول إلى المشاورة وبتشكيل وزارة إئتلافية ، لن تكون ، هذه المرة ، مع الشريك القديم ، ولكن مع الحزب الليبرالي . وهكذا تم الوصول إلى التناوب في السلطة ،

وأصبح الجمهورية الإنمادية طريق برلمانى يعتمد على سويين ، وعلى الطريقة البريطانية .

ولاستمرت الوزارة الائتلافية الاشتراكية — الليبرالية ، تحت إدارة شير وزير الإقتصاد ، فى السياسة الليبرالية التى كانت لسابقتها ، وأبدت مشروع الإصلاح الاجتماعى الذى كان يخشاه ذلك الجزء المحافظ من ناخبىها . ودفعنها الازمات النقدية الدولية إلى أن تعيد تقييم (٢٤ أكتوبر ١٩٦٩) ثم إلى تعويم (مايو ١٩٧٠) تلك العملة القوية التى أصبحت المارك .

وكان المستشار ويلي برانت قد رغب فى التجديد فى السياسة الخارجية ، عن طريق عمالة الانفتاح صوب الشرق ، . وكان ترحيب الاتحاد السوفيتى ، وإعتراف ألمانيا بالحدود الغربية لبولندا قد سمحا بالتوقيع ، بعد مفاوضات صعبة ، على معاهدات موسكو (أغسطس) ووارسو (ديسمبر ١٩٧٠) ولقد اختارت المعارضة ، بقيادة زعيمها الجديد رينر بارزيل Rainer Barzel ، أن تهاجم المستشار على هذه الارضية . ولكن يتخلص المستشار من الازمة البرلمانية التى أصبحت تهدد سياسته ، قرر أن يحل البوندستاج (٢٣ سبتمبر ١٩٧٢) ، وأنبتت إنتخابات ١٩ نوفمبر أن الائتلاف الاشتراكى الليبرالى قد احتفظ بثقة الناخبين .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكى فى الدول الاسكندنافية ، وأكثر من أى مكان آخر ، هى أن يوائم نفسه مع مجتمع الوفرة . وكان التقدم الاقتصادى لهذه الدول قد ظل مريعاً للغاية ، وعلى الأقل حتى قرب عام ١٩٦٥ . ثم بدأت قلة المرفة تصبح ملبوسة ، وبخاصة فى السويد . ولذلك فإن الدول الاسكندنافية قد ظلت ، خلال سنوات الستينيات ، دولاً ذات مستوى معيشة مرتفع . وكان السويد أعلى مستوى معيشة فى أوروبا فى عام ١٩٦٧ كانت هناك .

سيارة وجهاز تلفزيون لأقل من أربعة أشخاص ، وجهاز تليفون لكل (ثنتين) ، وكانت الدانمرك تحتل المكان الثالث ، أما النرويج فلها كانت أقل مشاركة. ولكن تقدمها كان ملحوظاً ، خاصة وأن زيادة إجمالى الإنتاج القومى كانت تزيد على ٥ ٪ فى العام ، ولقد تمكنت فنلندا ، من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، من أن تزيد إجمالى إنتاجها بنسبة ٤٠ ٪ .

وكانت كل الدول الاسكندنافية وحتى فى سنوات الستينيات ، تحكمها أحزاب اشتراكية . وكان ذلك باستثناء فنلندا ، التى كان النفوذ الثقيل للاتحاد السوفيتى يحيط عليها . ولما كان الأعداء الأكثر تصميماً الشيوعية هم الاشتراكيون الديمقراطيون ، فإن هؤلاء قد أبعدوا عن الحكومة ، وفى صالح الحزب البورجوازى ، (وزارات سوكسلاينين Sukselainen ، وكارجالاينين Karjalainen ، وفهرولاينين Verolainen) ولم يحدث إلا فى شهر أغسطس ١٩٦٦ أن سمح بانتصار الاشتراكيين فى الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة باسيو Paasio الاشتراكى الديمقراطى . وأظهرت انتخابات شهر مارس ١٩٧٠ دفعة من جمهور الناخبين صوب اليمين ، وانتهت تجسيرة «الغلبية الاشتراكية» (الإشتراكيون - الديمقراطيون ، والشيوعيون) .

ومع وزارة هانسن Hansson فى الدانمرك ، ووزارة جرهاردسن Gerhardsen فى النرويج ، ووزارة إيرلاندر Erlander فى السويد ، كان تفوق الاشتراكيين الديمقراطيين مضوئاً منذ وقت طويل ، وكان تطبيق سياسة دولة الرفاه معهم يعتبر كنموذج وكان «النموذج السويدى» ، مثلاً ، لا يمكن الطعن فيه ، فى ميدان الصحة العامة (أمل فى الحياة لـ ٧٢ عام الرجال ، وـ ٧٦ عام النساء) ، وحماية البيئة ، والإمان الاجتماعى ، وحتى فى الاستقرار السياسى (فنلندا

١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٩ لم تعرف السويد إلا رئيسين الوزراء هانسون Hanson،
وايرلاندر :

ومع ذلك فإن سياسة دولة الرخاء لم تنجح في السيطرة على اتجاهات التضخم
التي زادت منها حالة الرخاء فالواقع أنه لم تختف البطالة، بل وصل الحال حتى
إلى نقص الأيدي العاملة في بعض القطاعات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سريع
جداً للأجور، تلت زيادة مبالغ فيها في الطلب الداخلي، وكان على الاتجاه
الاشتراكي الاسكندنافي، من أجل العمل ضد التضخم، أن يضع سياسة للإشراف
على الأسعار، وتوجيه الأسعار، الأمر الذي كان الرأي العام لا يتقبله، والذي
ظهر في آخر الأمر على أنه بدون فاعلية. ووصل الأمر إلى ظهور حالة ضيق،
عبروا عنها بفقد أنفاس الاشتراكيين الديمقراطيين، في الدول الثلاث.

في النرويج، أولاً منذ انتخابات ١١ سبتمبر ١٩٦١، لم يحصل العمال،
برئاسة جرهاردسن إلا على ٧ مقعداً (بدلاً من ٧٨ في عام ١٩٥٧) من ١٥٠
مقعداً، وفقدوا الأغلبية المطلقة. وظلت الوزارة في مكانها، ولكنها عرفت لحظات
في غاية الصعوبة. وسجلت انتخابات ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ هزيمة واضحة هذه المرة
والعمال، الذين حصلوا على ٤٣ / من الأصوات. ولم يتمكنوا من الحصول إلا
على ٦٨ مقعداً. وعندئذ قام بير بورتون Per Borten زعيم الحزب الزراعي،
بتشكيل وزارة ائتلافية من الأحزاب البورجوازية، الاربعة، ومارس
سياسة اجتماعية قريبة من سياسة جرهاردسن، وظل في السلطة حتى شهر مارس
١٩٧١. وبعد أن انقسمت الوزارة على نفسها بشأن موضوع دخول النرويج
إلى السوق المشتركة، اضطرت هذه الوزارة الائتلافية إلى الاستقالة، الأمر
الذي سمح الرئيس الجديد للحزب الاشتراكي الديمقراطي ترميحي براتيلي
Trygve Bratelli بتشكيل حكومة اشتراكية متجانسة، ولكن لا تحظى إلا
بتأييد أقلية.

وفي العاترك ، كان ضعف الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي قد ظهر وقت الانتخابات التشريعية في شهر سبتمبر ١٩٦٤ ، وتأكد في انتخابات عام ١٩٦٦ ، حيث فقد الحزب سبعة مقاعد في صالح مجموعة إنشقت من أقصى اليسار . وبعد عامين آخرين ، فقد الاشتراكيون الديمقراطيون ستة مقاعد جديدة ، واضطروا إلى ترك السلطة إلى وزارة ائتلافية رأسها هيلمر بونسجارد Hilmar Baunegard رئيس الحزب الراديكالي . وجاءت الانتخابات المقدمة في شهر سبتمبر ١٩٧١ لكي تؤدي إلى تقسيم شبه متساو لمقاعد البرلمان بين اليمين وبين اليسار ، وتمكن أوتو كراج Otto Krag الذي شكل حكومة أقلية من الاشتراكيين الديمقراطيين من أن يعود إلى السلطة .

وفي السويد ، واجه الحزب الاشتراكي الديمقراطي تراجعاً أولياً في انتخابات ٢ سبتمبر ١٩٦٤ . وكان تراجعاً معتدلاً لم يحدد وجود وزارة إيرلاندر . ولكن الانتخابات البلدية والاقليمية في ١٨ سبتمبر ١٩٦٦ أنارت القلق ؛ فلم يحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلا على ٤٣٪ من الاصوات مقابل ٥١٪ منذ أربع سنوات ، وأصابته خسائر كبيرة في المدن . وظاهرة أشد إثارة للقلق كانت تتمثل في أنه للمرة الاولى ، قدمت أحزاب المصارعة ، والمعروفة باسم « الأحزاب البورجوازية » في هذه الانتخابات برنامجاً مشتركاً تحت عنوان « تجمعات الوسط » ، ومع ذلك ، فإن الانتخابات التشريعية التي وقعت في ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ قد أعطت للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي حصل على ٥١٪ من الاصوات ، فترة راحة قصيرة . وكان خلف تاج إيرلاندر (والذي انسحب بإختياره ، وبعد أن مارس رئاسة الوزراء لمدة ٢٣ سنة) وهو أولوف بالم Olof Palme لم يتمكن من الإفادة من الإصلاح الدستوري (إلغاء المجلس الثاني) والإصلاح الإنتخابي الذي كان يهدف القضاء

على الأحزاب الصغيرة . والواقع أن انتخابات ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠ سجلت تراجعاً واضحاً للاشتراكيين الديمقراطيين الذين ، مع ٤٥٪ فقط من الأصوات ، لم يتمكنوا إلا من الحصول على ١٦٣ مقعداً من ٢٥٠ . وتمكن بالم من أن يشكّل وزارة متجانسة ، ولكنها لا تستند إلا إلى أقلية ، وكان بقائها يعتمد على تأييد ١٧ نائباً شيوعياً .

وكان تراجع الإجماع الاشتراكي في الدول الاسكندنافية يرجع إلى ظاهرتين متناقضتين فمن ناحية ، زيادة قوة يسار متطرف تكون إما بشيوعيين كما حدث في السويد (كان إنحراف الحزب الشيوعي الرسمي صوب اليمين قد تسبب حتى في ميلاد تشكيل ماركسي - لينيني في عام ١٩٦٧) ، وإما بانشقاق في الحزب الاشتراكي الديمقراطي (الحزب الاشتراكي للشعب ، في النرويج ، والحزب الاشتراكي الشعبي ، في الدانمرك ، والذي ضعف نفسه نتيجة لتكوين ديسار لإشتراكي في عام ١٩٦٧) . ومن ناحية أخرى ، تجديد الأحزاب البورجوازية ، أو على الأقل البعض من بينها ، مثل الحزب الزراعي في النرويج ، والحزب الراديكالي في الدانمرك ، وحزب الوسط في السويد . وحين نجحت هذه الأحزاب ، سواء في تقديم برنامج مشترك ، أو في تنسيق حملاتها الانتخابية ، بطريقة تعرض على الناخبين بديلاً شاملاً للأحزاب الموجودة في السلطة ، سجلت تقدماً واضحاً . وكان فقدان النفس للاتجاهات الاشتراكية ، والذي كان واضحاً في كل الدول الاسكندنافية ، يرجع في الواقع ، إلى أن دولة الرخاء ، التي كانت تدخل في برامج كل الأحزاب ، لم يعد لها تأثير وفقدت قوة إغرائها .

ولقد استدار كل القادة صوب السوق المشتركة ، لكي يحاولوا العثور على علاج لذلك الركود الإقتصادي ، ولزيادة البطالة في سنوات السبعينيات . وبعد هزات طويّة ، تخلى أولوف بالم ، بالنسبة للسويد ، عن هذا الجبل (مارس

(١٩٧١) ، ولكن حكومات الزويج والاندرك قررتا تقديم مشروح الانضمام، الذى وجهوه إلى الدول الست ، وإخضاعه لعملية إستفتاء . وفي الوقت الذى رفضه فيه الناخبون الترويجيون بأغلبية بسيطة (سبتمبر ١٩٧٢) ، وافق عليه الناخبون الاندركيون ، في ٢ أكتوبر . وأصبح لانضمام الاندرك للسوق المشتركة فعليا منذ أول يناير ١٩٧٣ .

وكانت صعوبات الإنجاء الاشتراكي في إيطاليا ، هي صعوبات د الانفتاح صوب اليسار ، ، والذي بعد المفاتحة الأولى لوزارة فانفاني Fanfani في شهر يوليو ١٩٥٨ ، والفترة التمهيدية لمدة الخمس سنوات التالية ، لم يتحقق إلا في وزارة المومورو Aldo Moro الأولى، والتي تشكلت في ١٩ ديسمبر ١٩٦٣. وضمت الوزارة ستة عشر وزيرا ديمقراطيا مسيحيا ، وسعة وزراء اشتراكيين ، من الحزب الاشتراكي الإيطالي (ومنهم نيني ، الذي أصبح نائبا لرئيس الوزراء) وثلاثة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي (ومنهم ساراجات وزير الخارجية) ، وأحد الجمهوريين . وكان الحزب الاشتراكي الإيطالي قد وافق على فكرة للمشاركة في الحكومة ، في مؤتمر روما ، في شهر أكتوبر ١٩٦٣ ، وبرنفي ذلك بقوله : د إن الأمر لا يتعلق بتحالف سياسي عام ، ، ، ، لأنه يتعلق بإتفاق محدود في أهدافه من أجل السماح بحالة من الأمن الديمقراطي ، .

والواقع أن الانفتاح صوب اليسار كان عملية قامت بها قيادات الأحزاب ودون أن يكون الرأي العام الإيطالي قد شعر بأهميتها . ولهذا السبب ، فإن التجربة كانت مشقة ، وتعرضت في كل لحظة لتغيير مواجهة من جانب بعض الشخصيات السياسية . وهكذا فإنه ، ونحت قيادة فيسكيبي Vecchiotti قام، الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي الإيطالي P. S. I. بمهاجمة سياسة نيني ، وألف ، في ١٢ يناير ١٩٦٤ ، الحزب الاشتراكي الإيطالي لوحدة البروليتاريا

P. S. I. U. P. ، وأنه ، من جانب الديمقراطية المسيحية ، لم تؤد ترددات فانثاني إلى تدعيم الوراق .

وكانت الاوقات الاولى للانفتاح صوب اليسار صعبة . واصطهدمت الحكومة الجديدة بسرعة تقريباً بمجموعة من الازمات الاقتصادية ، متمثلة في التضخم ، وعجز مثير للقلق في الميزان التجاري ، وزيادة في البطالة . واضطرت الحكومة إلى وضع خطة للتأهيت كانت شديدة وغير محبوبة . ولكن من حسن حظ هذه الحكومة أنه سرعان ما عادت الصيغة الاقتصادية إلى ما كانت عليه ، وعرفت إيطاليا منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٩ ، توسعاً واضحاً في شبه استقرار الاسعار ، وفي توازن المبادلات الخارجية .

وكان في وسع حامل آخر أن يدعم الانفتاح صوب اليسار : إعادة التوحيد الاشتراكي التي تمت في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٦ بين الحزب الاشتراكي الايطالي P.S.I. ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي P.S.D.I. . وبدأ أن الحزب الاشتراكي الموحد يمكنه أن يقدم للرأي العام مركز إستقطاب قادر على التنافس مع الحزب الشيوعي أو مع الديمقراطية المسيحية .

ولكن الانتخابات التشريعية في شهر مايو ١٩٦٨ لم تؤكد هذا الأمل . ففي الوقت الذي كانت فيه الديمقراطية المسيحية ، مع ٢٦٦ مقعداً ، (من ٦٣٠) و ٣٩٪ من الأصوات ، قد تحسن مركزها ، لم يحصل الحزب الاشتراكي الموحد إلا على ١٤٥٪ من الأصوات ، وعلى ٩١ مقعداً . وكان بعض الناخبين الاشتراكيين قد تغلوا عنه ، وصوتوا في صالح الحزب الاشتراكي الايطالي لوحدة البروليتاريا P. S. I. U. P. (٥٤٪ من الأصوات) ، وحتى في صالح الحزب الشيوعي نفسه الذي أصبح ، مع ٢٧٪ من الأصوات (مقابل ٢٥٪ في عام ١٩٦٣) أقوى حزب من بين الأحزاب الشيوعية في الغرب . وبأخذ

هذا الدرس من الانتخابات ، رفض الاشتراكيون أن يستمروا في المشاركة في الحكومة ، وتسببوا بذلك في سقوط وزارة الدومورو . وسوف تدخل الحياة السياسية الإيطالية في فترة هياج ، ستنتهي ، في عام ١٩٦٩ ، بالخریف الساخن « وشبه سيطرة النقابات على السلطة .

وهكذا فإن الانفتاح صوب اليسار لم ينجح في هو الرأي العام ، وفي تحريك مدى إمكانيات الأحزاب . وعلى مستوى النخبة السياسية نفسها ، لم يتمكن من أن يعدل من العادات القديمة ، والممارسات التقليدية . وقد رأينا ذلك بوضوح وقت الانتخابات الرئاسية في شهر ديسمبر ١٩٦٤ . فلقد كان الرئيس ساراجات هو منتخب إئتلاف يصل حتى اليسار المتطرف والذي كان بالذلل قد عمل على إحداث إنشقاقات في وسط اليسار . زكان النواب والشيوخ قد انقسموا إلى كتلتين ، الأمر الذي كان المراقبون ، بقوة العادة ، قد وصفوها « بكتلة طبيعية » .

وكان الانفتاح صوب اليسار للديمقراطية المسيحية صوب الاشتراكيين النينيين بطبيعته الحال ، وبالنسبة لمن كان قد وافق عليه ، هو « انفتاح صوب اليمين » ، بمعنى الموافقة على نوع من الاشتراكية الحكومية . ولم تعط التجربة نتائج جيدة . من جانب ، لأن الديمقراطية المسيحية لم تعتبر هذا الانفتاح أبداً إلا على أنه مناورة ، ضرورية من أجل ضمان أغلبية برلمانية في وقت صعب ، ولكن دون الاشتراك فيها هو أبعد من برنامج مؤقت للحكومة بمحدود الغاية في أهدافه . ولذلك فإنه ليس مثيراً للدهشة أن يكون عمل حكومة دورو ، في هذه الظروف ، ضعيفاً للغاية . ومن جانب آخر ، لأن الاشتراكيين الذين اشتبكوا في هذه المغامرة لم يكتفوا يرغبون في أن يختاروا بصراحة بين الاشتراك في حكومة وبين ميزات المعارضة ، وعلى الأقل من الناحية النظرية . فالانجلاء إلى النخبين ، مكررين الحيلالات القديمة والألفاظ الثورية ، وفي نفس

الوقت طالبين إليهم الموافقة على مبدأ التكتل مع أحزاب الوسط، لم يكن يبدو على أنه يمثل تمازجاً كاملاً. وكانت نتائج الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات التشريعية التي وقعت قبل وقتها، في ٧ - ٨ مايو ١٩٧٢، والتي تميزت بانزلاق بسيط صوب اليمين، تتجارب مع هذه السلبية.

٤ - الدكتاتوريات في إيبيريا :-

على العكس من دول أوروبا الغربية الأخرى، بدت دول شبه الجزيرة الأيبيرية على أنها لم تخضع أبداً لعملية التغيير. فكان هناك أربعون عاماً من دكتاتورية سالازار Salazar في البرتغال، وخمسة وثلاثون عاماً من دكتاتورية فرانكو Franco في إسبانيا؛ وكان تقارب الأشكال السياسية يبدو على أنه التقليد الأكثر وضوحاً في هذه الحقيقة. وأكثر من أي دولة أخرى ظهرت برتغال سالازار، والتي كانت نظريتها مبنية على إحترام التقاليد، على أنها بلاد عدم التحرك.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت البرتغال، والتي كانت قد نجحت في الاحتفاظ بحيادها، وحتى في أن عرضت إعطاء ضمانات للحائز بالساحل لم باقامة قواعد في جزر آزور (الحالدات) تتمتع بإمكانات خاصة. فكانت علاقاتها القديمة للغاية مع بريطانيا العظمى، أولاً، هي التي تعطيها سامياً في معسكر الديمقراطية؛ وكان هناك موقعها الجغرافي على المحيط الأطلسي، والذي سيسمح لها، في وضع سنوات، بالدخول إلى منظمة حلف شمال الأطلسي O. T. A. N. (١٩٤٩) ثم في هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦)؛ وثبات قيمة عملتها، والتي كان سالازار قد عمل بصر من أجل إعادة قيمتها لها. ونتيجة لسياسة تقشف في الليزانية إلى آخر درجة ممكنة.

وكانت الحالة السياسية تسيطر، من وجهة نظر خاصة، على أنها جيدة: فكان

يمكن تعريف النظام على أنه دكتاتوري منتظم في انتخاباته التي كان أنصار رئيس المجلس يشجعون فيها بطريقة منتظمة . ففى الانتخابات التشريعية فى عام ١٩٤٥ وفى عام ١٩٤٩ ، وفى الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٤٩ ، ثم عند وفاة الرئيس كارمونا Carmona فى عام ١٩٥١ ، كان أعداء سالازار ، بعد عاوتهم مواجهة جمهور الناخبين ، يحصلون فى كل مرة على قنودان آماهم ، فى مواجهة العقبات التى كانوا يلاقونها ، وكانوا يقيمون بعملية مقاطعة غير فعالة . والواقع أن المعارضة لم تكن تثير سوى إهتمام بمجموعات صغيرة من المثقفين أو العسكريين ، ولكنها كانت لا تمس تلك الجماهير التى استمرت فى أن تنتظر إلى سالازار على أنه الذى عمل على إعادة النظام ، وأنه الذى يضمن الهدوء .

ولم تظهر الصعوبات الأولى إلا عند نهاية سنوات الخمسينيات . أولا صعوبات من نوع سياسى ، التى ظهرت حول الانتخابات الرئاسية فى شهر يونيو ١٩٥٨ . وكان سالازار قد أبعد الرئيس الذى إنتهت مدته ، وهو الجنرال لوپز Lopez ، من أجل تقديم الاميرال توماس Tomas كمرشح رسمى ؛ وإنسحب منافسان معتدلان ، كما هى العادة ، قبل الانتخابات ، ولكن مرشح ثالث تيمرأ على البقاء حتى النهاية . وبدأت الحملة الانتخابية لهذا الأخير ، وهو الجنرال دلجادو Delgado ، على أنها توقف الناخبين ؛ ووقعت أحداثا عديدة ، ورغم الدعاية الرسمية ، والاضطوط الحكومية ، حصل دلجادو على ما يقرب من ربع الأصوات ، وبدون شك أكثر من ذلك بكثير ، إذا ما نظرنا إلى التوزيع فى حماية الانتخابات . وبعد بضعة أشهر ، رأى الجنرال دلجادو أن أنه لم يعد مضمونا ، فقرر أن نفسه وفى يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ ، تم القضاء فى لشبونة على ع - أولة إنتفاضة وفى نفس الوقت ، قام سالازار بتعديل الدستور من أجل أن يسمح من جماهير الناخبين حق إنتخاب رئيس الجمهورية ويضعه فى

أيدى مجموعة صغيرة تكون من مندوبين عن المجلسين . وفى ٢٣ يناير ١٩٦١، قامت مجموعة من المنفيين بقيادة السكابتن جالفاز Galvao بالاستيلاء ، فى البحر ، على إحدى سفن الركاب البرتغالية ، سانتا ماريا ، وسلمتها للسلطات البرازيلية، لجذب إنتباه الرأى العام العالمى إلى الشؤون البرتغالية. وأخيراً ، وفى أول يناير ١٩٦٢ ، قامت إنفصاعة عسكرية فى بجة ، وتم كبتها بسرحة .

وهذه الأزمة السياسية حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه أزمة الامبراطورية الاستعمارية ، والتى تميزت فى شهر مارس ١٩٦١ بنشوب ثورة الوطنيين فى أنجولا ، وفى شهر ديسمبر باحتلال القوات الهندية لجاو ، ثم بالاضطرابات التى نشأت فى غينيا وفى موزمبيق . ومست ثورة المستعمرات سالازار بشكل مباشر ، خاصة وأنه لم يكف عن تمجيد الزايا الخاصة بإدخال الاستعمار والتى يتميز بها مواطنيه، وكذلك عدم تأخرهم بروح التفرقة العنصرية. وكان قد اقترح من أجل تبرير رفضه للاصلاحات فى الامبراطورية، والإدماج الرسمى للأقاليم الاستعمارية مع المقاطعات البرتغالية ، إنشاء مجموعة برتغالية — برازيلية تستند إلى إفريقية البرتغالية، وتؤسس على مجتمعات من شعوب متعددة . وكانت خرافة ، تبرأت منها تماماً البرازيل، ولم ينتج عنها سوى تحميل إقتصاد ومالية البرتغال أعباء ثقيلة نتيجة لحروب إستعمارية .

وعادت الصعوبات الإقتصادية إلى الرفض العنيد الذى واجه به سالازار الافكار الحديثة ، وإلى حله بالاحتفاظ بمجتمع لوقت سابق ، أغليسته من الفلاحين . وإذا كان قد وافق على أن يضحى من أجل وضع موضحة التخطيط ، فإنه لم يبد على أنه بذل طاقة كبيرة من أجل الوصول إلى أهداف محددة . فلقد رأيناه يعمل من أجل مشروع الرى ، ومشروع تقسيم المساحات الكبيرة للغاية من الملكيات الزراعية ، والى كانت قد أممات بالفعل فى أثناء الوقت . ومع ذلك فإن إجمالى الإنتاج القومى قد زاد بنسبة ٢٧٪ خلال

الخطوة الأولى است سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٨)، وبالنسبة ٤٤٪ خلال الخطوة الثانية (١٩٥٩ - ١٩٦٤) . وعده الزيادة ، والتي كانت أكثر أهمية بالنسبة للتجارة ، والخدمات ، وأقل درجة بالنسبة للصناعة ، نتج عنها زيادة خطورة عدم التوازن بين لشبونة ومنطقتها ، من ناحية ، وبين بقية البلاد، وحيث ظل مستوى المعيشة هو الأكثر انخفاضاً في أوروبا ، بعد ألمانيا ، من ناحية أخرى .

وشهدت سنوات الستينيات نمو ظاهرتين مثيرتين للقلق بالنسبة لبرتغال سالازار : النمو شبه التلقائي للسياسة ، الذي كان يمثل ضرر عرض ، وأمام شعوب متخلفة ، لمشهد مستوى معينة مرتفع نسبياً ، وسلوك لا يرضى معروف ؛ والهجرة ، والتي غالباً ما تكون مريبة . للشبان حرب الدول الغربية المصنعة . وهذا الافتتاح لبرتغال صوب الخارج كان رفضاً لكل سياسة الديكتاتور .

وكان المرض المفاجيء والأخير لسالازار (سبتمبر ١٩٦٨) قد فتح فجأة فترة ما بعد سالازار . وبعد تعيين الدكتور مارشيلو كاستانو Dr. Marcelo Caetano رئيساً للوزراء في ٢٦ سبتمبر ، أقام من - كم سبق عليه من جانب الليبراليين ، وسيقوم ، بحذر كبير ، بعملية فك الارتباط من هذه الدولة التي كانت « معنطة » .

وفي إسبانيا ، ظهر نظام فرانكو ، بحد نهاية الحرب ، على أنه مهدد : فكان سقراط الكتانورين اللذان كانا قد ساعدا على كسب الحرب الأهلية قد - أعلى أنه مقدمة لاختفائه . ولكن عدم توفيق ، وتصرف الدول (تحدوا عن تدخل منسلح فيا وراء البرانس) ، أثار الشعور العام ، وأسهم في تجميع الرأي العام الإسباني حرك الكاوديو . وحمل على تجميع حتى كل المحافظين الذين كانوا يمشون من عودة الفوضى التي قد ترتب على تدخل القوات المنتصرة . ولذلك فانه يمكننا أن نقول أن شعبية النظام قد بلغت قمتها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ .

وكانت دعائم نظام فرانكو في ذلك الوقت هي الجيش ، والكثيثة مع
التابعة العظمى للكاثوليك ، وكيار ملاك الاراضى ، والارسط الصناعتية والمالية
وكذلك جمهور كبير من الحرفيين والتجار وصغار المقاولين في المنطقة الجمهورية
السابقة ، والذين كانوا قد أساموا معاملتهم أثناء فترة الحرب . ومن الناحية
السياسية ، كان في وسع النظام أن يعتمد على الفلانجيين ، والملكيين ، وأنصار
دون كارلوس . وكانت سياسة الجنرال فرانكو هي أن يلعب على معارضات هذه
الاتجاهات المختلفة ، وبشكل لا يسمح لأى من بينها بأن تسيطر في نفس الوقت
الذى يحاول فيه ، حتى من ناحية الشكل ، أن يعمل على زيادة درجة ليبرالية
دكتاتوريته .

وأصدر ، منذ عام ١٩٤٥ نوعاً من إعلان الحقوق ، الذى إدعى إعادة معظم
الحريات المدنية ؛ وبعد عامين ، جعل أحد الاستفتاءات يصدق على قانون وراثة
عرش إسبانيا على أنها ملكة ، يقوم هو بالوصاية عليها ، ومحتفظاً لنفسه بحق
تعيين خلفاً له . وكانت إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة (التوقيع في
عام ١٩٥٣ على معاهدة معونة اقتصادية وتعاون عسكري) تمثل نوعاً من الاعتراف
بالنظام من جانب الدول الأجنبية ، وذلك في نفس الوقت الذى تراجع فيه ،
في الداخل ، نفوذ الفلانج . الأمر الذى أدى إلى أن يحاول نظام فرانكو أن يظهر
نفسه في سنوات الخمسينيات ، على أنه نظام سلطوى ، معاد للشيوعية ، ولكنه غير
فاشيستى ، وليس عقائدياً ولكنه نفعياً ، ومشغول فقط بعظمة إسبانيا وبمصر
أبنائها . ومع ذلك فمع مرور السنوات فقدت موضوعات الدعاية هذه فاعليتها ؛
فلقد أثرت في الأجيال التى كانت قد عرفت الحرب الأهلية ، ولكنها تركت
الشباب دون أن تتمكن من التأثر عليهم .

وستترداد عملية استهلاك النظام ، كنتيجة لمجرد قانون جيوسى ، مع ذلك

التغير الإقتصادي والإجتماعي الحقيقي الذي يشهده إسبانيا في سنوات الخمسينيات
ومسنوات الستينيات .

وعند نهاية الحرب الأهلية ، كان أساس الإقتصاد - اد الأسباني لا يزال هو
الزراعة ولكن نظام فرانكو ، والذي كان مدعولا قبل أى شيء آخر ، يسيان
تأمين تموين الأهالي ، لم يجرؤ على الإقتراب من المشكلات الكبيرة المتعلقة بالملكية
وبالإستثمار . وبعد ربع قرن من نهاية الحرب الأهلية ، ظل بنيان الملكية هو
نفس ما كان عليه في مطلع هذا القرن . فكان ٦٥٪ من الملاك يملكون ما يقل عن
٧٪ من الأراضى ، و ٢٪ من الملاك يملكون ما يزيد على النصف . أما فيما يتعلق
بنصيب الاستثمارات الزراعية في مجموع الاستثمارات ، فإنه لم يكن سوى ٧٪
في عام ١٩٤٥ ، ٨٪ في عام ١٩٥١ ، و ١٢٪ في عام ١٩٥٤ ؛ وكان التقدم
الوحيد الملحوظ يتمثل في بضع عمقات من أجل الرى ، ومجهود أكثر أهمية من
أجل إعادة التشجير . حتى أصبحت الزراعة الإسبانية من بين أقل الزراعات
إنتاجية في أوروبا ، وحتى في عام ١٩٥٥ كان نصيب الفرد من الإنتاج قد زاد
بالكاد عن مستوى عام ١٩٤٠

وكانت نتيجة هذا الركود أن قام الفلاحون ، الذين ثبتت عزائمهم ، بترك
الريف في جماعات ، وذهبوا إلى المدن . وكان سكان الريف الذكور يصلون
إلى ٥٠٠.٠٠٠ فرد في عام ١٩٤٠ ، وإلى ٨٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٠ ؛
وبعد عشر سنوات لم يكن هناك ما يزيد على أربعة ملايين منهم ثم ٣.٢٥٠.٠٠٠
في عام ١٩٦٤ ، ثم ٢.٥٠٠.٠٠٠ فقط في عام ١٩٧٠ . وهكذا هبطت نسبة
الفلاحين في مجموع الأهمالي المنتجين من ٥٥٪ في عام ١٩٤٠ ، إلى ٢٧٪ في
عام ١٩٧٠ .

وكان توافد هذه الكتل من الفلاحين يهدى الصناعة أيدى عاملة ضخمة ،

ومن نوعية جيدة فوق ذلك . وهذا العامل ، باضافته الى مجهود الاستثمارات التي قامت به الدولة ، ومع رأس المال الخاص ، يشرح ذلك النمو الواضح للصناعة الإسبانية إبتداء من عام ١٩٥٠ . نمو صحيحة تضخم كبير (من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٩ تضاعف معدل الأسعار بنسبة ٢١) وعدم توازن في المبادلات التجارية . حتى أن أسبانيا ظهرت ، رغم الموارد المتزايدة من السياحة والمعونة الاقتصادية الأمريكية ، على أنها على حافة الإفلاس . وطلبت الحكومة الإسبانية معونة بنك النقد الدولي ، الذي لم يمنحها لها إلا بشروط خاصة . وتم تطبيق هذه الشروط عن طريق التخلي عن التوجيه الإقتصاد - ادى ، ووضع خطة من أجل الاستقرار (يوليو ١٩٥٨) وتخفيض قيمة البيرويت . وإسبانيا ، التي دخلت إلى المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، زادت من مرونة مراقبة الأسعار ، وسعت باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في للشروعات الإسبانية ، وحررت نصف تجارتها الخارجية .

وكانت هذه الإجراءات تمثل نجاحاً ملحوظاً . فلقد تمكنوا من كبت التضخم لفترة سنوات طويلة ، ومن إعادة التوازن الى الميزانية ، وأخذ التوسع سرعة واضحة بنوع خاص . وبدأت معدلات نمو الدخل القومي من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٦ ، قد وصلت الى ١٣٨ / أي أكثر من المعدلات اليابانية (١٣٨٪) وتقرب من ضعف معدلات دول السوق المشتركة (٧١٪) . وهذا التقدم كان قد أصبح ممكناً نتيجة لوضعهم ، في عام ١٩٦٣ ، خطة أربع سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي عهدوا بتطبيقها لـ *لوريانو لوبيز رودر* Laureano Lopez Rodó ، والذي حصل على مرتبة وزير . وكانت النتائج الاجتماعية لهذا التحرك الإقتصادى لإسبانيا عديدة . فأولا تغيرت هامة في بنية الأهمالي العاملين ، مع تراجع القطاع الزراعى ، وتقدم

القطاع الصناعي (٣٩٪ في عام ١٩٦٨) وخاصة في تضاعف ، من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ ، لعدد المال ، وزيادة عدد التقنيين ، والمستخدمين ، والكادرات والموظفين وعمال الخدمة وبعد ذلك ، زيادة خطورة الفوارق بين المناطق ، فالمناطق الزراعية تماماً غرقت في الفقر ، مع مستوى معيشة يمكن مقارنته بمستوى المعيشة في بلاد الشرق الأدنى ، بينما وصلت الأقاليم المصنعة مثل إسكاي وجيبوزكوا إلى مستوى المعيشة الفرنسية المتوسطة . ولقد طرح إنشاء مناطق صناعية قوية في مدن مثل قادس ، وهيلبا ، وسرياقوسة ، وييجو ، ولاكوردون وبرغوش وخاصة في بلد الوليد ، مشكلات بشأن إسكان العمال ، التي حاولت الحكومة أن تجد حلاً لها عن طريق منح قروض عامة . وأخيراً ، ومع ارتفاع مستوى المعيشة ، أصبح من السهل تقليل نسبة وفيات الأطفال ، ودفع نسبة الأمية إلى حد كبير ، والتوسع في التعليم المهني .

والمنجم الجديد ، كانت هناك سياسة جديدة . فمنذ عام ١٩٥٧ ، وهو الوقت الذي دخل فيه وزراء تقنيون إلى الحكومة ، حاول النظام أن يكتب ، ودون أن يفضي القوى التقليدية التي كانت تؤيده ، عملاء جدد . وإعادة التشكيل الوزاري ، في شهر يوليو ١٩٦٢ ، علاوة على أنه أنشأ منصب نائب رئيس الحكومة ، فإن الكاتب جنرال مونيوز هرنانديس Munoz Grandes الذي بدأ بهذا الشكل أنه كرّشح ممكن لخلافة فرانكو ، قد عمل على إدخال إلى الوزارة رجال شبان معروفين بتقنيهم للأمر الجديد ، مثل مانويل فراجا إيريبارن Manuel Fraga Iribarne وأدى إصدار قانون ١٨ مارس ١٩٦٨ إلى إلغاء الرقابة ، وإن كان قد احتفظ بالمصادرة الإدارية؛ وأنشأ القانون الأساسي الذي قدم للكونغرس في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦ وتمت الموافقة عليه باستثناء ١٩ دمجاً للبلاد مؤسسات أكثر ليبرالية . وكان الأمر يتعلق

بضرورة كسب طبقات وسطى جديدة في المدن ، كانت التنمية الاقتصادية تدهمها باستمرار . وبدأ أن النظام قد تخلى عن محاولة إقناع القطاعات المنبغى بها ، مثل العمال اليوميين في الزراعة ، والعمال غير المتخصصين .

وكانت هذه الأوساط ، وبخاصة الأخيرة منها ، تمثل أرضاً خصبة بالنسبة لنمو قوى المعارضة . ولقد حسّت حركات الإضراب الكبرى في ربيع ١٩٥٨ و ربيع ١٩٦٢ آلافا كثيرة من العمال . ويبدو أن هذه الاضرابات قد حركتها القوى السياسية القديمة للمعارضة الجمهورية ، والمليئة بالخصومات الداخلية بين المعتدلين ، والاشتراكيين والقوميين ، والشبهويين ، بدرجة أقل مما قامت به المعارضة السرية لجان العمال ذات الميول الشيوعية ، والحسركات الكاثوليكية المتصاحلة ، وحتى الفلاحيين المعارضين . وإلى جانب هياج العمال ، كان رفض الطلاب قد أصبح شكلاً رئيسياً من أشكال المعارضة الجديدة . وكانوا متأثرين باليساريين ، وأصبحوا عنيفين بنوع خاص ابتداء من عام ١٩٦٥ ، وخطيرين في أحوال ١٩٦٨ - ١٩٦٩ . ولكن الاقسامات الداخلية ، وعدم الواقعية لحولاء المعارضين أثارت قلق الأوساط ذات المصالح ، والتي خرج منها هؤلاء الطلاب الزافضون . وبشكل عام ، فيبدو أن الراديكالية المتزايدة لمعظم التنظيمات السياسية السرية قد أهدت جمهور الاسبانيين ، والذي كانت عدم رغبته في السياسة ، وحذره ، قد لفتت أنظار كل المراقبين .

ولكن المشكلة الأكثر مباشرة أصبحت هي مشكلة خلافة الكاردينو . وبدأ أن قرارين قد مهدا لذلك ، قرار ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ ، والذي عين في نيابة الرئاسة ، وبديلا من مونيوز جرانديس ، الأميرال لويس كاريرو بلانكو Luis Carrero Blanco ، وقرار ٢٢ يوليو ١٩٦٩ ، والذي أعلن به الجنرال فرانكو إلى الكورتيز أنه يختار الأمير خوان كارلوس Juan Carlos كأمر

إسبانيا ، لكي يخلقه . وقالوا : « ملك من قش ، ومسافر من حديد » ؛ ولكنه كان كذلك لإصرار الحركة لإدخال الليبرالية ، كما أظهر ذلك التعديل الوزاري الذي نحدث في شهر أكتوبر ١٩٦٩ ، والذي دهم مجموعة «التقنيين» ، الشبان ، والحدِيثين ، والممثلين فاعلية ، ومتجهين بتصميم صوب أوروبا ، والذي بدأ أن أحد أهدافهم كان هو الدخول إلى السوق المشتركة .

خاتمة الباب الثاني

هل إنساع فترة خمسة وعشرين عاماً ، كانت حالة تفكير سكان دول أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وكذلك طريقة تفكيرهم وسلوكهم ، قد تغيرت بشكل حقيق . ولكي نبقى في الميدان السياسي ، فلقد ظهرت ظاهرتان زادت أهميتهما من المظاهر الأخرى : الأولى هي تدهور الاتجاه الاشتراكي ، والثانية هي شخصية السلطة .

تدهور الاتجاه الاشتراكي في صوره المختلفة ، البلشفية ، وإتجاهات العمال ، وحتى تلك التي كانت مجرد إتجاهات إصلاحية ، مثل دولة الرخاء ، في سنوات التحرير ، كان النموذج السوفيتي قد ظهر هل أنه يفرض نفسه أمام أنظار جمهور ضخم من المواطنين في أوروبا الغربية . وكان الفرع من الإتجاه النازي وجرائمه ، وهيبة الإتحاد السوفيتي الذي خرج منتصراً من حرب فظيمة ، وإحترام شهداء المقاومة ، وقوة سحر هذه الايديولوجية الطموحة ، قد بدت كلها على أنها تعمل من أجل نجاح الشيوعية . وعلى مستوى الادب ، والأفلام السينمائية ، كان الإطغال الجديد عمال سكك حديدية في المقاومة ، وعمال مناجم ناضجين ومضربين ، وحتى عمال إيطاليين في البطالة . وعلى المستوى السياسي ، كان الحزب الشيوعي الفرنسي يدعى أنه حزب الـ ٧٥ ألف مقتول بالرصاصة ، وأنزل هل رؤوس المترددين صواعق إخراجهم من رحمته .

وفي سنوات الستينيات ، كان النموذج الأمريكي ، أو بمعنى أدق ، النموذج الكينيدي ، قد عاث تماماً ما سبقه . نموذج لفاعلية ، ونموذج لعلوم (فن هو رئيس الحكومة الذي لم يضع لنفسه مشروعاً للحدود الجديدة ؟) ، ونموذج لإطغال سياسيين ، وصورة لرجلي عصرنا (من ويلسون إلى برانت ، مارين من

طريق شابان دلاس، من هو الرئيس الديناميكي الذي لم يحاول أن يتقشبه بالرئيس الشاب ؟ . وكانت أسباب وضع هذه الصورة الامر بكية مكان الصورة السوفيتية واضحة : فتسمى من ناحية ، النجاح المادى والقوة الصنعة ، ولكن ضربة براغ ، وثورة بودابست ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا ، كانت موجودة من الناحية الاخرى . فى العالم الابطولوسكسونى وأوروبا الغربية فى عام ١٩٧٠ ، لم تعد الاحزاب الشيوعية أكثر من ظلال . وبقيت من بينها أحزاب إيطاليا وفرنسا ، كعناصر اهدم الرضاء فى الانتخابات ، وربما أيضاً لكونها متفقة مع الطبيعة اللاتينية .

أما ندهور إتهاج العمال فكان أكثر تعقيداً . فلقد تمكن الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي الألمانى أخيراً من الوصول إلى السلطة ، ولكن هل يمثل اليوم ما هو أكثر من إظهار الرغبة فى الاحترام التى توافق عليها الطبقة العاملة وصغار المواطنين ؟ وفى بريطانيا العظمى ، فإن انجاء العمال الخاص بأعوان ويلسون يقدم نفسه على أنه تكنوقراطى ، ولا يرغب فى أن يكون المتحدث باسم المثل العليا الاشتراكية . ويصر على إنتاجه الواقعى والنفعى ، ويخلص الخرافة القومية الخاصة بالانفاز عن الجنه ، ويأخذ نبرات تشرشلية لدعوة الانجليز إلى ضمان العظمة والاستقلال الوطنيين ، مها كاتفهم ذلك . ، والانجاء العمال لم يعد يطمح فى النظام القائم ، والذى شارك ، من ناحية أخرى ، فى بنائه ، ويقدم للناخبين فكرة عن المجتمع لا تختلف كثيراً عن تلك الصورة التى يقدمها حزب المحافظين . وكتب أحد المراقبين : لم نعد نرى ذلك الخط الذى يفصل بين مناهج الحكومة ، ويتعديده أكثر معالجة المشكلات عند كل من المجموعتين . ، ولذلك فليس لنا أن نندشش من أن نرى جريدة الجارديان تقدم ، وبسخريه ، المنتصر فى إنتخابات ١٩٦٦ على أنه ، أحسن رئيس وزراء محافظ ،

أما فيما يتعلق بالإلتجاء الاشتراكي الفرنسي فإن تدهوره الانتخابي شبه المستمر في خلال ربع قرن قد أعاده تقريباً إلى الحالة التي كان موجوداً عليها قبل الحرب العالمية الأولى، أي إلى حالة القوة الإقليمية أو المحلية، والتي كانت لها خبرة بنوع خاص في الإدارات البلدية . وكانت تلك الحصوية الكبيرة لدى اليسار ، والمناير غير الثابتة ، أو الالفاظ والجل التي تستخدم بدون حساب ، قد أسهمت كذلك في ضعفه العددي .

وكان مظهر الإشراف الذي إتخذه الإلتجاء العمالي كبيراً بشكل واضح في الدول الإسكندنافية ، ولكن الصعوبات السياسية التي عرفها قد أظهرت أن سياسة « دولة الرخاء » وتعميم ذلك التسلسل العلبقى الاجتماعي قد بدت على أنها قد إستهلكت قوته على إغراء الناخبين .

وكان طرح مسألة « دولة الرخاء » هي واقع ما يمكننا أن نسميه بالقانون الجديد في الولايات المتحدة ، والحزب التتوي الراديكالي في بريطانيا العظمى . ومن أجل هذا اليمين الجديد المحارب، كانت تشريعاً « دولة الرخاء » رداً بسيطاً على تلك المرحلة المؤقتة للصعوبات التي عرفها النظام الرأسمالي قبل فترة الكفاية ، وبالنسبة لبعض كان حتى نظام الخدمات الاجتماعية « محكوماً بمنظر الفقر في العصر التميكتوري ، مع نقص العمل في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين » . وكان كل هذا ، بالنسبة إليهم ، قد فات أوانه ، إذ أنه كما قال بنر Butler في عام ١٩٦٠ : « لسنا شعباً من الفقراء ، بل إننا أمة مزدهرة » . وإذا كان توزيع كية ضخمة من القود ، بواسطة بيروقراطية ثقيلة ومعقدة يمكن على الأكثر تبريرها في وقت الضيق ، فإنها تصبح غير لازمة في وقت الرخاء ، ونحنيا تسمح زيادة الإنتاجية لكل فرد أن يضمن تقريباً إحتياجاته عن طريق السوق . وفي هذه الظروف ، من الواجب أن يكون نظام « دولة الرخاء » نظاماً

هامشيا . إذ أنه ليس فقط بدون داع بالنسبة لعدد كبير ، بل كذلك خطر . وهنا يتمق النقد في حكمه الأخلاقى : فباشاعنا حاجات الجميع ، الأغنياء والفقراء ، فإن دولة الرخاء تحطم عند من يفيد منها معنى المسئوليات . والادخار ، والتأمين الفرديين ، والذين أصبحا ممكنين نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة ، عليها إعطاء هذا الاتجاه للوطنين وهذا هو السبب الذى أصر فيه العمال البريطانيين أنفسهم ، ودون التخلي عن الانظ ، ولا عن مبدأ دولة الرخاء ، ليس فقط على القيمة العالمية لخدماتهم الاجتماعية ، ولكن على الإختيارية . وبألفاظ أكثر قوة ، لم يقل الرئيس نيكسون فى خطابه يوم ٢٢ يناير ١٩٧١ ما هو أكثر من ذلك : « لقد أصبح النظام فضيحة مدخمة ومكلفة ، فضيحة بالنسبة للأهالى ، وبالنسبة لدافعى الضرائب ، وبنوع خاص بالنسبة للأطفال الذى من المنروض مساعدتهم . . . فالتعاون بكرم أولئك الذين لا يقدرون على تقديم العون لأنفسهم ، ولكن لتتوقف عن معونة أولئك القادرين على معونة أنفسهم ولكن يرفضون القيام بذلك . »

وكانت خصائص تطور الأحداث ، والسلوك والآراء ، فى الميدان السياسى البحت ، وشمخصانية السلطة ، التى من الواجب عدم خلطها بالهكتاتورية ، والى هى الديمقراطية للشخصية ، أو إذا ما أردنا ، المركزة فى شخص ، وليست عن طريق الوساطة عن وجهاء تقليديين أو أفراد من النخبة . وشمخصانية السلطة قد إنتشرت مثل الفردية وحملت على تدعيم السلطة فى نفس الوقت ، ونجد أن السلطة تتمركز ، فى انظار الرأى العام ، فى ذلك الشخص الذى يحتفظ بها ويركزها بين أيديه .

وهذه الظاهرة لم تكن مألوفة فى الديمقراطية الغربية إلا منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى منذ سنوات الخمسينيات . إذ أنه كان مما له دلالة كبرى أن أجد

الزعماء في حجم تشرشل قد أبداه الناخبون في عام ١٩٤٥ وفي صالح آتلي الذي كان في الظل وعلى العكس من ذلك كانت أمثلة آديناور في ألمانيا ، ودي كاسبيري في إيطاليا وديجول في فرنسا ، وكييندي في أمريكا ، وسحق مكيلان وويلسون في بريطانيا العظمى غير متطابقة .

ولقد أخذت شخصية السلطة أشكالاً متعددة ، ودون أن نمر على أصالة كل نمط من هذه الشخصيات ، يمكننا أن نلاحظ أن وظائفهم التي مارسوها كانت دائماً تزيد عن الإطار التقليدي . فلم يكن رئيس مجلس الوزراء الإيطالي رئيساً للأمراء حسب النظرية الكلاسيكية ، ولم ينتهي المستشار آديناور بإشياء ما أسماء البعض بديمقراطية الخاصة ؛ وقام رئيس الوزراء بالإنفصال شيئاً فشيئاً عن حزبه ، وابتعد عن مجموعته الحكومية ، ولم يكن رئيس الجمهورية أقل من مثيله في الجمهورية الثالثة ، ولا حتى من الشخصية للمسوحة في عصر الجمهورية الرابعة ، ونجح رئيس الولايات المتحدة ، وبعمل ساحق في الإشراف شخصياً على تلك الآلة الحكومية الضخمة . ومن جانب آخر ، كان هؤلاء الرؤساء المحدث لا يهتمون بصرامة ذلك الفصل القديم بين السلطات ؛ فلم نجد أي رئيس للسلطة التنفيذية لم يقيم في سنوات الخمسينيات والستينيات ، بالتشريع بإجراءات موحدة . وأخيراً فإننا لانجد أي من بين كبار الزعماء لم يمر على ما يسميه الفرنسيون دائماً بالانصيعة الخاصة ، أو أنه لم يحكم بدون تقسيم للسلطة .

وساعد على هذا التطور تلك الحصانة التي كانت موجودة للنظام البرلماني ، في فرنسا مثلاً ، وحيث ظل الاتجاه القديم للعادى للبرلمان له شعبية كبيرة ، وفي ألمانيا كذلك ، ونتيجة لقلة الوقت والكفاءة ، قام أعضاء البوندستاج بمنع جزء من سلطاتهم للسلطة التنفيذية ، وربما حتى في إنجلترا وحيث أصبح مجلس العموم مجرد مجلس مسالم للتسجيل ، وحيث لم يستخدموا حتى حل المجلس من أجل القضاء

على المصداقات التي تنشأ بين الحكومة والمجلس، ولكن فقط من أجل السماح للزعيم
بإختيار اللحظة المناسبة لكي يحاول كسب الانتخابات . ونجد أن الانجليز
بأنفسهم هم الذين يتحدثون عن « تدهور البرلمان » أو حتى عن « موت
البرلمان » .

وليس من السهل الوصول إلى أسباب هذا التطور . ومن الواضح أن هذه
المنجذبات المعاصرة تحتاج إلى رجال أقسوياء ، تؤلمهم جماهير شعبية ، لكن
يتكثفون من مواجهة مسؤوليات جديدة، مغامرة وخطيرة للدولة؛ وبنوع خاص
في الأوقات الضمنية والخطيرة . ولذلك فإن سلطة الشخصية هي ذلك النمط
لحكومة أوقات الأزمات ، حكومة أديناور أثناء سنوات الصفر لألمانيا ،
وحكومة الجنرال ديغول وقت الأزمة الجزائرية والتهديدات بوقوع حرب
أهلية، وحكومة كينيدي وقت أزمة كوبا . ولقد أسهم الصدام بين الشرق والغرب
والحرب الباردة كثيراً من أجل زيادة السلطة الرئاسية ، والشخصانية في
الولايات المتحدة .

وهناك سبب آخر ، وربما أكثر عمومية، وهو أن التعقيد المتزايد للمشكلات
الحالية للحكومات ، ومظهرها الذي يكون في بعض الحالات تقنياً للغاية يصدم
الجمهور . ولذلك فإن هذه الجماهير تترك مسؤولية إيجاد حلا لها لمن يعرفون .
وهؤلاء الذين يعرفون لم يعودوا من الوجهاء أو المحللين أو القرييين ، ولكن من
الشخصيات الشهيرة السياسة والتي ساعدت التنمية الضخمة للطبقة الوسطى ، مع
الإذاعة والتلفزيون بنوع خاص ، على أن تجعلهم قرييين ومألوفين . وهكذا
نمت وتعمقت تلك الصفات النمطية ، من جانب ، والمظهر السلبي الجماعي، من
الجاناب الآخر ، والذي أعطى الأهمية لشخصانية السلطة . وهذا التناقض المعاصر
هو تناقض مجتمع الوفرة ، وتقص الديمقراطية . وفي الوقت الذي يحسب فيه

للوطن في الدول المتقدمة من مساوئ سائر الإحتياج ويوجد فيه نفسه عجياً إلى درجة بعيدة ضد مساوئ الحالات المادية ، والتي يقترب فيها من بعض النواحي بالاحوال المميزة للوطن الذي كان يعيش في العصور القديمة، ويوجد نفسه معقياً تماماً من أعباء العمل ومتفرغاً تماماً لمسئوليته السياسية ، يميل إلى التخلص من كل مسئولياته المدنية، ويضع مصوره بين أيدي ذلك البطل الساحر، المستعبد دائماً لكن يفكر ولدي يعمل من أجله .

الباب الثالث

العالم الشيوعي في أوروبا

الفصل الحادي عشر

التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية (في الخمسينيات)

كان ثمن النصر قادماً بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية. وبدون أرقام رسمية ، يمكننا أن نقدر خسائرها البشرية بعشرين أو حتى بخمسة وعشرين مليوناً من الأشخاص . أى تقريباً ربع الأهل العالمين ، ودون أن ندخل في الحساب الضحايا المصابين الذين استمروا في الحياة ، ولا تراجع نسبة المواليد ؛ ولم يصل السكان إلى مستوى عام ١٩٤١ إلا في عام ١٩٥٤ (١٩٥ مليون من السكان) . وعلى المستوى المادي باقت الحسامير المباشرة ٦٧٩ مليار روبل (بقيمة ما قبل الحرب) ؛ والحسامير غير المباشرة بمبلغ ٢٥٦٩ مليار . وأصاب التخريب ١٧٠٠ مدينة ، و ٧٠ ألف قرية ، و ٣٢ ألف مشروع ، و ٨٤ ألف مدرسة ، و ٦٥ ألف كيلومتر من السكك الحديدية . وكانت حالة الاسكان تعتبر كارثة : أكثر عشرين مليون بدون ملجأ وأسكنوا بطرق أو بأخرى . وكان الإنتاج الزراعي والصناعي في عام ١٩٤٥ يمثل بالكاد ٦٠٪ من إنتاج عام ١٩٤٠ . وبدت مهام البناء في حد ذاتها على أنها أولوية بالنسبة للأهل . ورأت الحكومة من ناحيتها في هذه العملية أساساً للامن وللظمة الوطنية . وبعد تدفق الروع بانتصار الحلفاء بدأت منذ عام ١٩٤٧ مرارة الحرب الباردة ، والخوف من الاعتداء الإمبريالي وعملية تكوين «مسكر اشتراكي» ، والتي كانت الديمقراطية الشعبية تمثل فيه الحواطم الغربية . وفي نظر ستالين ، الذي كان قد نما مع هيئة مدخنة والذي كان قد بدأ في التمييزوخنة مع عدم الثقة ، كانت الحرب الدبلوماسية توازي مع

حرب أخرى للمخاطر ، وحرب إقتصادية ، وحرب للدعاية ، وحتى بالنسبة للدخل لتكثيف الصراع الطبقي ، الأمر الذي يبرر اتخاذ الإجراءات العسكرية والإحتفـاظ بأولوية التـجيز على الإستهلاك ، ودعم عمليات التعقب ضد كل انحراف سياسى أو إيدىولوجى .

١ - توقعات ما بينه الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٣) :

كانت أعباء إعادة البناء قد حددتها الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦ - ١٩٥٠) وكان قد تم الموافقة عليها فى شهر مارس ١٩٤٦ ، وكانت تهدف تنمية المناطق المصابة (٤٠ ٪ من الاستثمارات) فى نفس الوقت الذى تستمر فيه تنمية المنشآت الأخيرة ، وفى محاولة تتجاوز مستوى ما قبل الحرب : بنسبة ٤٨ ٪ للصناعة ، و ٢٦ ٪ لإنتاجية العمل ، و ٢٧ ٪ للزراعة ، و ٢٨ ٪ للدخل القومى . وفى المجموع زادت التـمـمـع عما كان متوقفاً لها ، باستثناء الانتاج الزراعى الذى لم يرتفع كثيراً مما كان عليه فى عام ١٩٤٠ ، وذلك فى الوقت الذى تعدته الصناعة (والى كانت فى ضيق بسبب التحول فى أول الأمر) بنسبة ٧٣ ٪ . والإنتاجية نسبة ٥٠ ٪ . والدخل القومى بنسبة ٦٤ ٪ . وتم تحقيق عمليات ضخمة ، مثل القناة التى تعمل الفولجا بنهر الدون (١٩٢٢) ومركز النشاط النووى (افتتح فى شهر يونيو ١٩٥٤) . وأصبح لإتحاد الجمهوريات السوفيتية قنبلتها الذرية فى عام ١٩٤٩ ، وقنبلتها الأيدروجينية عام ١٩٥٣ . وأصبح الاتحاد ينتج فى عام ١٩٥٠ ما يقدر بـ ٢٦٠ مليون طن من الفحم ، ٣٨ من البترول ، و ٢٧ من الصلب ، و ٩٠ مليار كيловات/ساعة كهرباء . ولكنهم حصلوا على هذا النجاح نظير تمضحيات جسيمة كانت قد قبلت فى أول الأمر ، بسهولة ، ولكنها افقدت آمال بعض الأهل إلى بعد ذلك ، وبخاصة فى الأرياف : الفلاحين ، الذين كانت سنوات الحرب فى بعض الحالات مرتبة لهم ، تخضعوا لظروف أشد قسوة : تقليل مساحة الأرض

الفردية ، وزيادة التوريدات الاجارية والهرباء ، وخفض اسعار المنتجات الزراعية ورفع اسعار المنتجات الصناعية والقضاء على مذبذبهم من طريق اصلاح النقدي الذي تم في شهر ديسمبر ١٩٤٧ (مبادلة عشرة روبلات بظهير روبل واحد جديد). وأعادوا قليلا من عملية تجميع الكوخوزات (٢٥٤ ألف في عام ١٩٤٥ ، و ٩٤ ألف في عام ١٩٥٣) ، إذ أن عملية الميكنة وإدخال الكهرباء لم تكن متقدمة الى درجة كبيرة . ولذلك فإن اعداداً ضخمة منهم هاجرت صوب المدن ، الأمر الذي طرح مشكلات ضخمة في قطاعات العمالة والسكان ، وكان يسببهم جزئياً أن زاد عدد العمال بما يقرب من ١٢ مليون . ووجد العمال من جديد قرب عام ١٩٥٠ مستوى المعيشة الذي كان لهم في عام ١٩٤٠ ثم حلوا على تصميته ، وإن كانوا قد أقادوا كثيراً من مكاسب العمل الإضافي الذي أعطاهم ميراثه اشتراكية جديدة . ورغم وقف التعامل بالتمارين عند نهاية عام ١٩٤٧ ظل تمويل المدن الكبرى بالمواد الغذائية صعباً .

ونتيجة لانحلال كاهل الاله الى هذه للشغليات ، أعطوا كل الثقة لستالين لكي يضمن تسيير أمور الدولة . ولكن الآمال الخاصة بالتطور صوب اتجاه ليبرالي والبي كانت قد حركت بعض المثقفين مثل إهرنبرج Ehrenbourg ، اضطروا إلى التخلي عنها بعد بضعة أشهر . أما بمجموع المثقفين فإنهم لم يجتمعوا ، ولم يأخذوا برأيهم إلا قليلا ، حتى داخل الحرب : فالاجتماع العام للجنة المركزية ، بدلا من أن يجتمع كل أربعة أشهر ، لم يستدع بعد شهر فبراير ١٩٤٧ ؛ وحتى المكتب السياسي نفسه احتفظ به على جانب . أما مجلس الوزراء (والذي أخذ مكان مجلس مندوبي الشعب منذ عام ١٩٤٦) فإنه لم يمد سوى هيشية لتنفيد القرارات التي يتخذها ستالين ومشاريه إلى الشخصيين . أما البوليس السياسي فإنه أرجع إلى وزارة أمن الدولة (M. G. B.) والتي أدارها من عام ١٩٤٦

حتى عام ١٩٥٢ أباكوموف Abakoumov مساعد بيريا beria السابق. أما الحرب والإدارة فإنهما خضعتا لعمليات تطهير، وخاصة في بعض الجمهوريات البعيدة (القرغيز، وجورجيا)؛ وفي غيرها (روسيا البيضاء، وأكرانيا، وجمهوريات بحر البلطيق)، أرسلت حملات تأديبية خلال عدة سنوات ضد «العصابات المسلحة للمتعاونين السابقين». وشهد معسكر الأعمال الشاقة، والذي كان الألمان قد استخدموه، وجنود فلانوف Vlassov، وبعض المتعاونين وغيرهم من يكونوا قد تفوهوا بكلمات أو بجمل بدون تروى. وقد تمت تقديرات لا يمكن تحقيقها تحدد مجموع هؤلاء هذه المعسكرات فيما بين ثلاثة وعشرة ملايين. أما العناصر التي اعتبرت على أنها الأكثر انحرافاً فإنها جمعت في معسكرات خاصة، في المناطق الشمالية. وبعد أن كان حكم الإعدام قد ألغى في عام ١٩٤٧، أبادوا العمل به في بداية عام ١٩٥٠.

أما الحياة الثقافية فإنها خضعت لتوجيهات آمرة، ومراقبة مستمرة، والذي كان المشرف الرئيسي عليها هو جدانوف Jdanov حتى موته المفاجيء في شهر أغسطس ١٩٤٨. وكان قد إفتد منذ عام ١٩٤٦ ضد الكتاب، ضد المجلات التي كانوا قد أصدروها؛ وكان قد أجبر آخرين، رغم أنهم كان لا يرق إليهم الحكم، على إعادة كتابة بضعة فقرات من كتبهم. ثم اتجه إلى المسرح، وإلى السينما، وإلى الموسيقى، والفلسفة، والتاريخ. ولقد تدخل ستالين بنفسه في بعض المناقشات: ففي «الماركسية والمشكلات الثورية»، رفض النظرية التي كان «مار Marr»، قد عرضها من قبل، وأشار إلى أهمية التأثيرات الشفهية كعامل أساسي للدعاية والإعلان. وأيد ضد خصومه عالم الأحياء ليسنكو Lysenko الذي إعتلق بأراء ميتشورين Mitchourine (والتي إستوحيت منها خطة عام ١٩٤٩ الخاصة بتعويض العليمة) وهاجم في نفس الوقت علم الوراثة لمندل وكثير

من الاستكشافات المعاصرة . ولما دعى المؤلفون إلى القيام بعملية نقد ذاتي لأنفسهم ، وإلى التبرؤ من الاتجاه الشكلي ، والتشكك ، والاتجاه المتدهور المعادى للاشتراكية ، وكانوا في نفس الوقت لا يزالون معرضين للمعاقبة ، التجأوا إلى الصمت ، في أعمال لا تحمل أسماؤهم في المكتبات أو في الإحتفالات الضخمة الخاصة بمنجزات النظام ، وعلاوة على الاتجاهات السياسية المتعددة اضيف إيمان الصهيونية ، وبخاصة بمد أن تم إنشاء — والذي ساعد عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية — دولة إسرائيل ، وإحتفال اليهود في موسكو بأول سفير لها ، جولة ما يهر ، وقاموا بحل اللجنة اليهودية المعادية للفاشية ، والتي كانت قد سخدمت الأهداف السوفيتية في أثناء الحرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة ؛ ووجد أحد منسجليها وهو الممثل ميخول الموت في حادث غامض ؛ وأفضل المسرح اليهودي ؛ وإختفى بضع عشرات من المثقفين اليهود . وأخيراً جاءت حادثة القمصان البيضاء في شهر يناير سنة ١٩٥٣ ، والتي تميزت بإلقاء القبض على عدد من أطباء الكرملين ، وغالبيتهم من اليهود ، ولاتهموم بالقيام بقتل أو بمحاولة إغتيال بعض الشخصيات السوفيتية لحساب الرأسمالية الغربية .

وبعد أن ارتفع ستالين إلى قمة نتيجة للانتصار ظلت شعبيته كاملة عند الجماهير حتى وفاته . وأدى ذلك إلى ظهور تعبيرات كثيرة عن عبادة الشخصية — حكم عليها بدون تردد منذ عام ١٩٥٦ — والتي كانت أكثرها وضوحاً موجودة وقت عيد ميلاده السبعين في شهر ديسمبر ١٩٤٩ ؛ وعبر البطريك الكسكيس Alexis (الذي إنتخب في شهر فبراير ١٩٤٥) والأساقفة أنفسهم له عن إعجابهم به وإعترافهم بمكانته وبالعظمة التي يدير بها البلاد . وإمكن هناك صراعات غامضة لاتجاهات ولاشخاص من أجل إختيار سياسة إقتصادية . وربما حتى من أجل الإستعداد لإيجاد خلف له كانت تحدث داخل الحزب .

فرُفع جدائوف نفسه في أول الأمر إلى أعلى المستويات، مستنداً إلى تنظيم الحرب في ليننجراد ، وأجبر بعض رجال الاقتصاد مثل فارجا Varga ، صاحب كتاب «تغيرات الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية» ، ورغم إستناده إلى مالاينكوف وبيريا ، والذين كانوا قد أصروا على أن الغرب غير مهتد بأزمات في العشر سنوات التالية . ولانتقم مالاينكوف وبهريا منه بعد موته بقطع رؤوس المجموعة المسيرة لليننجراد ، رغم أنها كانت تحمل اللوم من ذكريات «حصار المدينة» . ولقد تلى ذلك أن ستالين قد انضم إلى نظريات فارجا : ففي خريف ١٩٥٢ أمر بنشر ، وتحت عنوان المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية مجموعة من النصوص كتبها بنفسه منذ بداية العام ، وأصر فيها على ضرورة تدعيم وتقوية هيكل الدولة والنظام الاقتصادي بسبب الأخطار المتزايدة المحاصرة من جانب القوى الإمبريالية التي يزد سخطها تهديدها بأن هناك أخطار أزمات داخلية .

أما المؤتمر التاسع عشر (أكتوبر ١٩٥٢) والذي جاء بعد ثلاثة عشر عاماً من المؤتمر السابق ، فإنه أكد هذه الاتجاهات ، رغم أن ستالين كان قد امتنع عن أن يشارك فيه بشكل فعال ، أما التقرير العام فقد قدمه مالاينكوف الذي عرض الحساب الختامي للحالة الاقتصادية (مع زيادة في تقييم الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠ ٪) وأهداف الخطة الخامسة ، والتي كانت بدايتها تعود إلى عام ١٩٥١ : زيادة ٧٢ ٪ في الصناعة (وكانت سلع الاستهلاك قد زادت فيها قليلاً) ، و ٥٠ ٪ لإنتاجية العمل ، و ٤٥ ٪ الحبوب ، و ٦٠ ٪ للدخل القومي . وماجم وهو يسير المشروع الذي كان كروتشيف قد وضعه في عام ١٩٥١ للمجمعات الزراعية . أما التقرير الخاص بتنظيم وبوصية الحرب (والذي لم يعد يوصف بعد ذلك بأنه بلشفي) فإن كروتشيف هو الذي قدمه ، مع اتجاه

مركزي واضح على مختلف المستويات وفي إرتباط مع ضعف بعض الأجهزة التقليدية . أما سكرتارية اللجنة المركزية ، والتي أصبح عدد أعضائها عشرة أعضاء ، فإنها تقدمت على حساب مكتب النظام الذي أُلغى ، والمكتب السياسي (عشرة أعضاء) ترك مكانه لمجلس الرئاسة المركزية (٢٥ عضواً و ١١ احتياطين) والذي زود بمكتب سرى . ودلت مظاهر مختلفة على أن ستالين كان يرغب بذلك في أن يقلل من نفوذ مساعديه القداماء (مولوتوف ، ميكون ، كاجانوفيتش ، فوروشيلوف ، وحى بيريا) في صالح رجال معروفين بدرجة أقل كانوا قد تمزقوا في الحزب وتأكدت شخصياتهم أثناء الحرب (مالينكوف ، كروتشيف ، نوسوف ، وكوزلوف) . وكان عدد أعضاء الحزب قد زاد من ٥٠٠.٧٦٠.٥٠٠ عضواً صوب نهاية الحرب إلى ٦٠٠.٨٨٠.٠٠٠ ، وكان ثلاثة أرباع الأعضاء قد دخلوا فيه منذ عام ١٩٤١ ، وكان معظمهم يقل عن ٤٥ عاماً ، في نفس الوقت الذي كانت فيه الاطارات في سن أكثر بوضوح مما كانت عليه في المؤتمر السابق (٧٥ ٪ من المندوبين كانوا أكثر من ٤٠ عاماً ، في الوقت الذي كان فيه ٨٠ ٪ من المندوبين يقل عن ٤٠ عاماً) . ورغم دخول الفلاحين والعمال الذين سرحوا من القوات المسلحة ، فإن الموظفين كانوا يحتلون مكاناً هاماً ، أما الاتصال بين الحزب والإدارة فكان مضموناً عن طريق وجود ٢٠٠ ألف من المراقبين الدائمين الذين كانوا يشرفون على الوظائف العامة المدرجة في قوائم خاصة .

٢ - السلطة بعد ستالين (١٩٥٣ - ١٩٥٥)

خمس موت ستالين (٥ مارس ١٩٥٣) الغالبية العظمى للأمالى في حوز صديق . د فكان الرجال قد شككوا أنفسهم على الآراء التي كان ستالين يفكر فيها من أجلهم وبدونه كانوا يهملون بأنهم ضائعون . وبكت كل روسيا

وأسرع كل المسيرين ، مهما كانت مشاعرهم العديقة ، بتأمين خلافته دون صدمات ، وذلك عن طريق إعادة الإدارة الجماعية في صالح مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي أُرجمت من ٢٥ إلى عشرة أعضاء ، وأصبحت الرئاسة مع مالينكوف (الذي رقى إلى رئيس المجلس في نفس الوقت الذي استمر فيه في سكرتارية اللجنة المركزية) ، وحوله أربعة من نواب الرئيس الأول (بيريا الذي عاد وأخذ وزارة الداخلية مع البوليس السياسي ، ومولوتوف الذي أخذ مكان فيشنسكي في وزارة الخارجية ، وبولجانين ، وكاجانوفيتش) ، ومعه فوروشيلوف (الذي أخذ مكان شفيرنيك كرئيس للدولة) ، وكروتشيف (الذي ظل سكرتيراً للجنة المركزية) ، وميكويان وأثنين من المتخصصين في الاقتصاد (ساپوروف ، وبرفوخين) . وكان ذلك يعني جعل مالينكوف هو الخليفة الفعلي لستالين : ولذلك فإنه عمل على ترك هذه الاعباء منذ ١٠ مارس . وربما فكر في أن الحرب سوف يصبح بعد ذلك عاصماً للحكومة ، ولذلك فإنه ترك السكرتارية . ولذلك فإن كروتشيف ، قد أصبح بالفعل هو السكرتير الأول للجنة المركزية وكان مصمماً على أن يعتمد على جهاز الحرب .

وحاجوا ، الاعتداءات التي وقعت على الشرعية الاشتراكية ، وعملوا جدياً على إصلاحها . وقام بيريا بنفسه بالدفاع من أجل إلقاء المسؤوليات على رؤساء البوليس السياسي M. G. B. وعلى ستالين ، وحلوا السكرتارية الخاصة ، واختفى رئيس البوليس السياسي . وقاموا بطرد بضعة عشرات من الآلاف من موظفي الإدارة والعاملين بالحرب ، أو تقاوم لإستغلالهم السلطة أو ليوهم إلى شوفيئية روسيا الكبرى (أوكرانيا وجورجيا) . وسدر غورجن في ٢٧ مارس : إلقاء العقوبات التي تقل عن خمس سنوات سجن ، وتخفيض العقوبات الأكثر من ذلك إلى النصف ، وتحرير النساء والأطفال ، والفتيات والمسنونين

المسنين أو المرضى — دون المساس بالمحكوم عليهم في « جرائم معضادة للثورة »
الامر الذي أدى إلى نشوب بعض الثورات العنيفة في بعض المعسكرات ، وتم
التضاء عليها بكل شدة . وأصبحت الحياة في المعسكرات أقل شدة ، والحق
الجولاج بوزارة العدل ؛ وفي عام ١٩٥٧ ألغى ثلث هذه المعسكرات ، أما من
ظل فيها فكان ٢٠٪ فقط منهم من « السياسيين » . هاجم بيريا كذلك فضيحة
ما أحره بالقمصان البيضاء ، وأعاد إختيار عدد كبير من كان قد حكم عليهم من
بينهم . ولكن اسمه ظل مرتبطاً بذلك التطرف الذين كانوا يرغبون في نسيانه .
وبعد أن تغلغل عنه ما لينكوف ، قبض عليه عند نهاية شهر يونيو ١٩٥٣ وتسلط
فيه الحكم بعد محاكمة سرية ، أعلن عنها بعد ستة أشهر من وقوعها (وربما كان
قد قتل وقت إلقاء القبض عليه) ؛ وفي شهر ديسمبر ١٩٥٤ صدر حكم الإعدام
كذلك على أباكوفوف . ولكن يوضحوا نهاية حكم بيريا وأهوانه ، نزلت
إدارة البوليس السياسي من وزارة الداخلية وأنشأت لها إدارة مستقلة : لجنة
أمن الدولة أو K. G. B. (مارس ١٩٥٤) . وفي شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، عد
العفو إلى « المتعاونين » الذين كان الألمان قد أسروهم أو الذين كانوا قد قبلوا
بعض الأعباء وقت الاحتلال .

وظهر الإسترخاء كذلك في الحياة الأدبية ، وحيث تمكن الكتاب ،
وبشرط تقاضى الموضوعات السياسية ، من نقد أخطاء البيروقراطية والإنتهازية
ومن فضح عقم الاتجاه الواقعي الإشتراكي كما كان قد فرض (تدخل شلوشوف
في المؤتمر الثاني للكتاب في شهر ديسمبر ١٩٥٤) ومن التحدث عن « إخلاص
الأدب » ، والدفاع عن الحرية الخلاقة للفنان ، ومن وصف الحياة التي كانت في
بعض الحالات صعبة عند الفلاحين الذين حاولوا في ظل النظام الجماعي . هذا
ملاحظة على أن كل ذلك قد تم في ظروف غير ثابتة ، كما يدل على ذلك في شهر

الغسطس ١٩٥٤ عزل (وسعى عام ١٩٥٨) تفار دوفسكى، رئيس تحرير المجلة
الادبية الكبيرة نوفى مير .

وأعطى اتجاه جديد للاقتصاد من أجل فرملة اللامركزية البيروقراطية
وتحسين حالة المنتجين والمستهلكين . وتم نقد السياسة الزراعية السنوات السابقة
بواسطة كروتشيف في المؤتمر العام لشهر سبتمبر ١٩٥٣ . وخضع نصيب
التسليم الإيجارى ، وسهل أمر بيع منتجات المساحات الفردية ، وتم إقامة ١٠٠
ألف من خزائن الزراعة وعلوم الحيوان في عطات المكنة الزراعية ، في الوقت
الذى إنتشر فيه ٥٠ ألف من منشطى الحرب في الأرياف . ونص برنامج ٢٣
فبراير ١٩٥٤ على إستثمار الأراضى البكر ، في سيبيريا الغربية وفي قازاخستان
(أكثر من ثلاثين مليون هكتار) والى أسرع صوبها مئات الآلاف من الشباب .
أما لإنتاج الثروة ، والذى آتى في غالبته من الأراضى الموزعة ، فانه أصبح أكثر
وفره ، فمضاعف عدد الحنازير تقريباً في خمس سنوات ، نتيجة للتوسع في زراعة
الذرة . وفي عام ١٩٥٥ زاد دخل الفلاحين بنسبة ٥٠٪ مما كان عليه في عام
١٩٥٠ . وفتحت الصحافة أعمدها لمناقشات حادة بين أنصار وأعداء التجديد ،
وسعى الخطة الصناعية نفسها أعيد النظر فيها ومراجعتها أثناء التنفيذ وفي صالح
والمجدوعة بـ : أى أهداف الإستهلاك . وأعيد النظر كذلك في حاجات مجموعات
الاستخدام فيما يتعلق بالمباني (أعطيت الأولوية المساكن البسيطة والوحيدات
المبسطة التجهيز على المباني الضخمة) . وللتجارة الداخلية (خفض أسعار التجزئة ،
وزيادة وحيدات البيع) والإستيراد (منتجات أكثر تنوعاً وأفضل نوعية ؛
وإعادة تنشيط الكوميكون) .

أما بشأن الخلاف حول الإختيار الاقتصادى فانه كان أحد العوامل للصراع
من أجل السلطة وكان كذلك بالنسبة لتسيير السياسة الخارجية . وفي كاتشا

الحالتين ظهر ما لتكوف على أنه رئيس خط الليبراليين ، المعتدلين ، وكان هذا هو السبب الذي دفع منافسه الرئيسى ، كروتشكوف ، إلى الدفاع عن التسايد ضد « المنحرفين اليمينيين المهادين الخط الينينى » ، و « مشوهى الماركسية » ، وسق التذكرة بمسؤوليات ما لتكوف بإشتراك مع بيريا فى عمليات « التصفية » السابقة (مثل عمليات ليننجراد) ، وفى إرضاء تحكيم الصين ، وأخيراً فى العودة ، بعد أن وصل إلى السلطة ، إلى الاتجاهات التى كان قد هاجمها من قبل . ويصفه رئيساً بلهاز الحزب (مع لقب السكرتير الأول للجنة المركزية منذ شهر سبتمبر ١٩٥٣) وبتمته بثقة القادة العسكريين للمعارضين لموضوع نزع السلاح ، وبمصوله على شعبية نتيجة لتسقلاته عبر البلاد ، حصل وقت الاجتماع العام فى شهر يناير ١٩٥٥ على الحكم ضد اتجاهات ما لتكوف . واضطر هذا الأخير أن يقوم بعملية نقد ذاتى لنفسه يوم ٨ فبراير أمام مجلس السوفيت الأهل وتحدث عن قلة خبرته وقدراته ، فأُزيل إلى منصب نائب رئيس المجلس ، وأخذ مكانه بولجانين الذى ترك وزارة الدفاع للمارشال جوكوف ، والذي كان ستالين قد أعده لفترة طويلة .

وعندئذ طبق كروتشكوف سياسة الإسترخاء الهول ، التى كان يمثلها هالينكوف : فى نفس الوقت الذى دعم فيه الكتلة الاشتراكية (شيانج وارسو) ، وافق على التوقيع على معاهدة رباعية مع النمسا ، وأنهى بطريقة علنية فى بلجراد التتصالح — وعلى الأقل ظاهرياً — مع تيتو ، وأسهم وقت مؤتمر القصة فى أن يصل فى صالح « روح جنيف » . وفى الاجتماع العام فى شهر يوليو ١٩٥٥ حصل على موافقة على هذه السياسة رغم اعتراضات مولوتوف ، الذى انتهى به الأمر بأن يعترف فى شهر أكتوبر ، وفى مجلة كميونست ، بأخطائه الشخصية وكذلك بميوات تلك الدبلوماسية « المرنة » ، وفى نفس الوقت اقترح بولجانين إصلاحاً

لتنظيم الصناعات على موازنة النظام المركزي الذي كان كاجا وقتش يستز به .
ودل هذا على أن أخلص أتباع ستالين كان يخسر .

٣ - روح المؤتمر العشرين (١٩٥٦ - ١٩٥٩) :

عمل المؤتمر العشرون الحزب الشيوعي للانحداد السوفيتي (١٤ - ٢٥
فبراير ١٩٥٦) على تدعيم موقف وضمان إعادة تعيين السكرتير الاول ، الذي
قرأ التقرير العام أمام ١٤٣٦ مندوب يمثلون ٧٢١٥٠٠٠ عضواً ، ويمثل
٥٥ حزباً شقيقاً (١) . وحين أشار إلى ستالين ، (ممدح التعايش السلمي ، وأكد
أن الحروب بين الدول ذات النظم المختلفة يمكن تفاديها ، وإعترف بأن من حق
كل دولة أن تبني اشتراكيته تبعاً لاستعداداتها الخاصة وأن غزو السلطة لا يتعلل
بالضرورة الإنتهاء إلى العنف . وعمل على شرح الحساب الختامي للخطة
الخامسة ، وأصر على حقيقة أنه إذا كان إنتاج الحبوب لم يزد إلا بنسبة ٢٠٪
فانه كان قد انخفض في أول الأمر ، فيما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ . ومن ناحية
أخرى ، فإن الصناعة قد تقدمت بنسبة ٨٥٪ ، الأمر الذي سمح بتحقيق الخطة
في أربعة سنوات وأربعة أشهر ، وزيادة الدخل القومي بنسبة ٧٠٪ ؛ ولكن
إنتاجية العمل (١٠٤٤٪) كانت قد تحسنت بدرجة تقل قليلاً عما كان متوقفاً
لها ، الأمر الذي أظهر ضرورة تجديد المهات والمناهج . وأوضح عرض الخطوط

(١) ن . س . كروتشيف ، وك في عام ١٨٩٤ في كوليفسكا (الليم قورسكي)؛
ومل وامايم ثم مالالا وشارك في الحركة الأهلية ، ودخل إلى الحزب في عام ١٩١٨ ؛ ثم
أنهى دراسة الهندسة ودخل في صفوف الحزب في موسكو (١٩٣١ - ١٩٣٨) ،
١٩٤٩ - ١٩٥٣) ، وفي أوكرانيا (١٩٣٨ - ١٩٤٩) ، وأصبح عضواً في اللجنة
المركزية منذ عام ١٩٣٤ ، وللمكتب السياسي منذ عام ١٩٣٨ ؛ وسكرتيراً للجنة المركزية
من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٣ . وتوفي في موسكو في شهر سبتمبر ١٩٧١ .

العامه الخطة السادسة (١٩٥٦ - ١٩٦٠) أهمية الرغبة في التنمية السريعة ليس فقط لوسائل الانتاج ، الأمر الذى كان وسيظل الأساس الثابت للاقتصاد الوطنى في مجمره ، ولكن كذلك سلع الاستهلاك من أجل زيادة الثروة الاجتماعية إلى حد كبير ، وهذا الشيء نفسه التقدم صوب بناء مجتمع شيوعى في بلادنا ، والواقع هو أن الأهداف ظلت تقريباً ما كانت عليه : زيادة ٦٥٪ بالنسبة للصناعة و ٦٠٪ بالنسبة للدخل القومى ، و ٥٠٪ بالنسبة لإنتاجية العمل . ومع ذلك ، فقد أعطى إلتناء خاص لمستوى المعيشة : فكان على يوم العمل أن ينخفض إلى سبع ساعات (وحتى إلى ستة بالنسبة للقصر) ؛ وزادت الأجور الفعلية للعامل والمستخدمين بنسبة ٣٠٪ (و ٤٠٪ بالنسبة لإيرادات رجال الكوئلوزات) ؛ وتنفوس حتى بمضاعفة للمباني التى سوف توجد في المدن . أما فيما يتعلق بمحصول الحبوب ، فكان عليه أن يزيد من ١٠٨ إلى ١٨٠ مليون طن .

أما الهجوم على عبادة الشخصية وإنتهاك الشرعية الاشتراكية فإنه بدأ من أول الاجتماعات العامة ، ورغماً عن مولوتوف وكاجانوفيتش ، وقام بذلك كروتشيف نفسه ، وسوسلوف وميكويان الذى إنتقد طرق ستالين (إنفاء الإدارة الجماعية ، والتعذيب بدون مبرر) وبعض معتقداته ، كما ظهرت في « تاريخ الحزب الشيوعى لعام ١٩٣٨ » ، و « المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية » (نظرية الركود المطلق للرأسمالية) . وفى مساء ليلة ٢٤ فبراير ، قرأ كروتشيف ، أمام المندوبين السوفيت وحدهم ، « التقرير السرى ، بشأن عبادة الشخصية ونتائجه ، والتى كانت مبرراته السياسية لم تظهر بوضوح . أما النص الذى وصل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، ونشرته في الغرب ، فإنه لم يوافق عليه ولم يكذب كذلك من الجانب السوفيتي .

ووضع نفس فكرة العبادة الشخصية في ممارسة مع رغبة لينين ، وأظهر
المندوبين ما كان متفلاً على تسميته بوصية لينين ، وفصح تدهور صفات
ستالين بعد مؤتمر عام ١٩٣٤ ، والإجراءات التي اتخذت بدون شرعية ضد
الشوريين الأتقاء وضد الرؤساء العسكريين الذين هملوا على أساس أنهم
« أعداء الشعب » ، وقلل من مزاياء في الأعداد الحرب ، وفي تسييرها ، وهاجم
عملية « النقل الجماعي لشعوب باكها » ووجه تطرف سياسته الخارجية وعلاقاته
مع الدول الاشتراكية الأخرى مثل يوجوسلافيا ، وختم بضرورة « الإعادة
الكاملة لتطبيق المبادئ اللينينية الديمقراطية الاشتراكية » .

وتسببت الخلعبة لدى المستمعين في ردود فعل عنيفة ودهشة واحتقار ؛
وذكر المحضر الذي نشر عنها في الغرب أنها قوبلت بالتصفيق الحاد والمتواصل
والذي انتهى بهتافات . ومما كانت الطريقة التي عرفت بها فيما بعد في الدول
الاشتراكية وفي بقية العالم ، فانها تسببت في ردود فعل سياسية وأخلاقية زادت
بلاشك عن تلبؤات ورغبات من قام بها ، حتى أنه لم يفكر في مثل هذا الانتشار
الضخم لها . وفي الوقت ذاته ، لم يكن كروتشيف قد حصل من جانب آخر
على انتصار كامل ، ما دام خصومه قد احتفظوا بوظائفهم في الأجهزة المهمة
(المجلس الرأسي ، والحكومة) . ولكنه تمكن من اقتناع أطارات الحرب أنه
لن يكون هناك تطهير دموي وعهد ببعض المراكز الرئيسية لبعض أعوانه :
وبهذه الطريقة أصبح بريجنيف Brejnev (والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتيراً
أولاً للحزب في قازاقستان) وشيلوف Chapilov (رئيس تحرير جريدة برافدا)
والسيدة فورسيفا Fortseva (السكرتيرة الأولى لمدينة موسكو) في نفس
الوقت أعضاء احتياطيون في مجلس الرئاسة وسكرتاريين في اللجنة المركزية ،
وأن جوكوف Jukov ، وإن كان ذلك يتم إستثناء بالنسبة لاسد القيادة

المسكرين ، قد إنضم كذلك لمجلس الرئاسة كمعنو إستياطي. وعلاوة على ذلك ، فإنه كان على كاجانوفيتش ، منذ شهر يونيو ١٩٥٦ ، أن يتخل عن رئاسة لجنة الدولة للعمل والاجور، وعلى مولوتوف أن يترك الشؤون الخارجية لشيبيلاف ، وذلك في الوقت الذي وصل فيه تيتو ، الذي ارشاه إلقاء الكومنفورم ، إلى موسكو في زيارة لثلاثة أسابيع .

وفي تفكير السكرتير الأول ، يبدو أن القضاء على مظاهر الستالينية ، وسيلة الحكومة أكثر من كونها هدفاً في حد ذاتها : فهدفت إعادة تقييم منافسيه في نفس الوقت الذي يظهر فيه شخصيته ذاتها بالاعتماد على الهيئات المحلية للحزب ، عند بيروقراطية الدولة ، وطمأنة الرأي العام حتى يحصلوا منه على إنتاجية أفضل ، وتكبير الإتحاد السوفيتي في أنظار العالم . ولكنها لم تحصل إلا على نطاقات محدودة ، بسبب الإنتقادات التي وجهت إليها ، والإنحطاط التي كانت تتضمنها . ومع ذلك فإنها توجت على الأقل في شكل إدخال الليبرالية في الحياة السياسية ، الأمر الذي أعطى إنطباعاً حميماً ، رغم طبيعتها الجزئية وغير المستقرة تماماً بالنسبة لمساوى الحالة الداخلية والخارجية ، وكذلك بالنسبة لشخصية كروتشيف .

وتتم عملية لامركزية لإدارة الإتحاد في صالح الجمهوريات السوفيتية (إلغاء الوزارات الإتحادية المعدل في عام ١٩٥٦ ، والداخلية في عام ١٩٦٠) ، وأعلنت فصل السلطات والذبول المتزايد للنوالة وشجعوا نشاطات السوفييتات والنقابات . أما الشعوب التي كانت قد هجرت قسراً وومنعت في معسكرات إعتقال بأمر ستالين فإنهم ردوا إليها لإعتبارها ، وسمحوا لبعض من ظل على الحياة من بينها بأن يعود إلى أقاليمه (التشيكتشين ، والانجوس ، والبيلخار ، والجراكية ، والقلوق) . وتمكنت نوعيات أخرى من المحتجزين من الخروج من المعسكرات والمودة إلى المجتمع . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٨ ، صرت إدارة الأمن M. G. B. من الجنرال .

ساروف إلى شيلبين Chelopine والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتير الطلاب Komsomol ، وأقن إصلاح القانون العقوبات لكي يلقى المظاهر الأشد قسوة في « نظرية فيشينسكي » Vychinski بشأن الاجراءات والاحكام . وعهدوا بأمر مراقبة النظام العام وتسوية الخصومات الصغيرة إلى ميليشيا شعبية وإلى محاكم رفقاء . وتمت في نفس الوقت الموافقة على عملية إصلاح التعليم ، الذي مالم يصب « تدعيم العلاقات بين المدرسة والحياة » : فبعد ثمانية سنوات من المدرسة ، يقوم غالبية التلاميذ (٨٠٪) بإعطاء الجزء الاساسى من وقتهم ، ولمدة ثلاث سنوات لأعمال تقنية ويدوية ، قبل أن يحاولوا الدخول إلى إحدى الجامعات (نقدت من جانب كل ذوى المصلحة ، ولم يتمكنوا من تطبيق الإصلاح لفترة طويلة ، وقل مداه ابتداء من عام ١٩٦٢) . وعرف الأدب إزدهاراً جديداً وقصيراً : أصورا للحياة في الريف وفي المدن الصغيرة ، وأشعاراً ، وبعض الروايات عن الحرب أكثر اعتدالاً ، وفضح لساوى البيروقراطية ، مثل رواية دود ينتسيف Doudintsev « الرجل لا يعيش بالجن وحده » . وانعكست نفس الاتجاهات في السينما : فاعلى فيام « الحادى والأربعون » لشوكرائى Tohonakhrai للحرب الأهلية رؤية حساسة ومتوازنة . ولكن بعض التشدد ظهر في عام ١٩٥٧ ، وفي عام ١٩٥٨ تم طرد باسترناك Pasternak ، والذي كان قد منح جائزة نوبل ، من اتحاد الكتاب ، بسبب نشرة « دكتور جيغا جو » في الخارج .

وفي نفس الوقت الذى كانت فيه الحكومة تطالب بمجهود ضخم من أجل الإنتاج ، كانت تهتم كذلك بتحسين ظروف العمل ، والاسكان ، والتأمين . فالتت القليم الإيجبارى المنتجات الزراعية بشمن بض ، ورفعت الحد الأدنى للأجور وللعمالات ، وقلت من ساعات العمل ، والتت النصوص التى كانت تمنع العقوبات الصارمة فى حالة التأخير ، والتى كانت تمنع العمال من التنقل من

مكان لأشعر ونحرمهم من الضمانات في حالة فصلهم. وأعلنت في نفس الوقت دهنه جديدة للتسيير الاشتراكي بتشجيعها المنشطين، الذين كانوا يزيدون من السرعة والموجهين، الذين كانوا يهتمون بالمجموعات المختلفة. ولما رأى كروتشيتشيف أن التنظيم الصناعي كان ثقيلًا للغاية، فإنه اقترح، في شهر فبراير ١٩٥٧ أن يقرب الإدارة من الانتاج، وذلك بإعطاء سلطة وزراء الصناعة في الاتحاد وفي الجمهوريات، والذين كانوا يديرون ٢٠٠.٠٠٠ مصنع و ١٠٠.٠٠٠ موقع لإنشاءات، لما يزيد على مائة مجلس إقتصادي وطني: وكان كل من هذه المجالس يجمع، وعلى أساس إقليمي، المشروعات التي لها علاقات متبادلة. وبعد أن وافق اللامقوييت الأعلى على هذا المشروع في شهر مايو، بدأ تطبيقه منذ أول يوليو، ثم مد هذا النظام إلى ثلاثة أرباع الانتاج منذ شهر أبريل ١٩٥٨. وأصبح للمشروعات مجالس دائمة للانتاج، يتم انتخابها من طريق مجموع السامعين.

ومع ذلك، فإن تحقيق الخطة قد لم يعلم بعقبات عديدة، وإستلت المكاتب المتخصصة، في شهر سبتمبر ١٩٥٧، أمراً بالبدء في وضع خطة لسبع سنوات لمرحلة ١٩٥٩ - ١٩٦٥. وظلت الزراعة غاضمة للأحوال الطبيعية: فأنخفض محصول الحبوب من ١٣٠ مليون طن في عام ١٩٥٦، من جديد، إلى ١٠٣ في عام ١٩٥٧. وبإقراح من كروتشيتشيف، قرر مجلس السوفيت الأعلى، في ٣١ مارس ١٩٥٨، حل الـ ٨.٠٠٠ مركز للالات الزراعية (M. T. S.)، والتي كانت تستخدم ٧٨.٠٠٠ كوخوز: فباعت معداتها للكوخوزات التي قررت المحافظة عليها عن طريق عمليات الإصلاح التقني (R. T. S.). وكان كروتشيتشيف قد قال: «لا يمكن النظام أن يستمر، حيث يوجد أكثر من رئيس»، وكان قد فضل أن يعطى الأولوية الملكية التعاونية، على أن يعطى الملكية الدولة. ومُنذ

شهر يوليو ١٩٥٩ ، أصبحت الغالبية العظمى للكوخوزات تمتلك آلاتها وجراراتها .

وعاود خصوم السكرتير الأول أن يريدوا من إظهار الصعوبات الاقتصادية وبخاصة الاتجاهات الليبرالية ، وبشكل أدق أحداث أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ في بولندا والمجر؛ ودخل عندئذ مولوتوف إلى الحكومة كوزير للرقابة في المولة، مع حق، في الإشراف على الإدارات المدنية والعسكرية . وفي شهر يونيو ١٩٥٧ ، وقع هجوم مركز ، وبدون تحديد للاتجاهات ، من جانب سبعة من بين إحدى عشر عضواً في مجلس السوفيت الأعلى ، وطالبوا باستقالة كروتشيفتشيف . ولكن هذا الأخير، انتجاً إلى اللجنة المركزية ، التي كانت قد إنتخبته ، والتي تمكن أعضاؤها من الحضور سريعاً إلى موسكو نتيجة الطائرات العسكرية التي كان جوكوف قد وضعها تحت تصرفهم . وبعد أسبوع من المناقشات الحادة ، صدر إتهام ضد محاولة المجموعة المعادية للحزب، بثلي أصوات الـ ٣٠٩ مندوب، أما الباقين فقد إمتنوا عن التصويت . وقاموا بطرد عدد من أعضاء مجلس رئاسة السوفيت : مولوتوف (الذي كان هو الوحيد الذي رفض النقد الذي وجه إليه ، والذي تعين بعد ذلك بقليل سفيراً في منغوليا) ، ومالينكوف ، وكاجانوفيتش ، وسابوروف . و بزيادة عدد الأعضاء من ١١ إلى ١٥ ، تمكن كروتشيفتشيف من إدغال الكثيرين من أعرانه ؛ ومنهم بريجنيف ، وكوزلوف ، والسيدة فور تسييفا ، وجوكوف .

ورغم أنه قد تم الاحتفاظ ببولجائين ، وفوروشيلوف على رأس الحكومة والإتحاد ، فانه سرعان ما تمكن كروتشيفتشيف من أن يحق ثمار إنتصاره وتلك الهيبة التي تمثلت بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في إطلاق أول سموتنيك Spoutnik (٤ أكتوبر) ، ثم « القمة » الشيوعية في موسكو والتي إعتبرت فيها

ماوتسى تونغ Mao Tse-tung بنفسه بأولوية الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، وقت الذكرى السنوية الأربعين لثورة أكتوبر. وكان قد تمكن، منذ بضعة أيام، من أن يتنوع من اللجنة المركزية قرار التجريد الكامل لجوكوف، الذي اتهموه بالبورابرية وبعدم القدرة لأنه حاول أن يفرض تدخلات الحزب ورؤيسه. في الشؤون العسكرية، وكان مالينوفسكي Malinowski، وزير الدفاع الجديد، من أقرباء كروتشيتشيف. وعمل كروتشيتشيف تنقلات عديدة في الاطارات بمناسبة إنتخابات مجلس السوفيت الأعلى، الذي أعاد، في ٢٧ مارس ١٩٥٨، وفي صالحه، ماكان ستالين قد مارسه، وذلك بتعيينه رئيساً للمجلس، محامياً يائنين من النواب الأول الرئيس (ميكويان، وكوزلوف)، وأربعة من نائبي الرئيس (ومن بينهم كوسيجين)، والذي اعتقد أن في وسعه أن يعتمد عليهم. أما بولجانين فإنه عين رئيساً لبنك الدولة، ثم لاسافناخوز ستافروبول، ثم استقبعه في شهر سبتمبر من المجلس الأعلى السوفيتي.

ومنذ ٢٧ يناير وحتى ٥ فبراير ١٩٥٩ انعقد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، والذي دعى للاعتقاد بصفة شهر عادية من أجل التصديق على خطة السبعة أعوام، والتي كانت ستسمح لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بأن يبنى الشيوعية. وبأن يعارب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، وكذلك من أجل الموافقة على كل مظاهر السياسة العامة، ومن أجل تجديد الحكم، ضد المجموعة المعادية للحزب، والذي رضوا مع ذلك بأن يكون مجرد شفهي إذ أنه، كما قال كروتشيتشيف: «لم يعد هناك اليوم محادثات لجرائم سياسية». وكان على المناقشة بين الاشتراكية والرأسمالية بشكل أسامى أن تم على أرضية اقتصادية. ولذلك فإنها كانت تتمشى مع التمايش السالى: فإذا ما نمكنت الدول الاشتراكية، عندنهاية الخطوة، من أن تقدم ما يريد على نصف الانتاج الصناعى

العالم ، فانها ستكون قد احتلت مكاناً أفضل يسمح لها بأن تفرض مفاوضات ،
 أى من أجل أن تعمل على تراجع صولجان الحرب العالمية . وبعد أن حصل في
 شهر مايو على جائزة لينين من أجل السلام ، قام خليفة ستالين بزيارة للولايات
 المتحدة من ١٥ إلى ٢٨ سبتمبر ، مصحوبة بالاحتمال بإصدار « وجهاً لوجه مع
 أمريكا » ولم تتمكن الصينا السوفيتية إلا أن تشير إلى عبادة الشخصية .

الفصل الثاني عشر

التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية: (في الستينيات)

بعد أن مررنا في الفصل السابق، أحوال الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما سادها من توترات ، استمرت حتى عام ١٩٥٣ ، وعرضنا لأمر السلطة بعد ستالين ، وحتى عام ١٩٥٥ ، ثم شرحنا المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي وأهم قراراته ، علينا أن نستمر الآن في شرح استعراار ذلك التطور الذي حدث في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ابتداء من عام ١٩٥٩ ، وعن سنوات الستينيات ، وحتى السنوات الأولى من السبعينيات ، وما تم فيها من عدم تأكد ، لإقتصادى وسياسى ، حتى نهاية فترة كروتشيتشيف ، ثم ما حدث بعده من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، لكي نصل إلى سياسة النظام والتوازن التي يسير عليها الاتحاد السوفيتي الآن .

١ - عدم التأكد الإقتصادى والسياسى (١٩٥٩ - ١٩٦٤) :-

لم تكن تنبؤات الخطة السبعية غير معقولة في حد ذاتها ، إلا ربما فيما يتعلق بالزراعة ، وحيث كان على الإنتاج أن يزيد بنسبة ٧٠ ٪ وبطريقة تغطي كل احتياجات السكان : زيادة ٨٠ ٪ بالنسبة للصناعة (٨٠ ٪ في المتوسط في العام) و ٦٥ ٪ بالنسبة للدخل القومي ، و ٤٥ ٪ فقط بالنسبة لإنتاجية العمل بسبب تقليل عدد الساعات . وزاد الاهتمام بالتقدم الاجتماعى (الإلغاء التدريجى للفرامب على الدخل ، وخفض سعر التكلفة بنسبة ١١ ٪ ، وبناء ١٥ مليون وحدة سكنية) وتنمية المناطق الواقعة إلى شرق الأورال (٤٠ ٪ من

الاستثمار)، والتحصين التقنى : استخدام الكهرباء ، واستخدام المواد الكيميائية (وخاصة من أجل التسميد) ؛ والتوسع فى استخدام الطرق الحسائية .
والواقع أن عتقات الثلاث أو الأربع سنوات الأولى كانت مرضية فى مجموعها : فزاد الإنتاج الصناعى بما يريد على ١٠ ٪ فى العام ، أما بناء المراكز الميدروليكية على نهر الفولجا وفى سيبيريا فأنها إستمرت بنشاط ؛ أما بالنسبة لتحويل السكك الحديدية إلى استخدام الكهرباء والديزل ، واستخراج البترول والغاز الطبيعى (وباستثناء النجم) فإن الإنتاج قد زاد عن المتوقع ، وزاد إنتاج الحبوب ووصل إلى ١٤٥ مليون طن فى عام ١٩٦١ ، وتم إعادة تكوين هياكل الكولخوزات ، وزادت دخول الفلاحين (وبسرعة أكبر من دخول سكان المدن) ؛ ودخل المال بجمهورية فى حركة العمل الشيعى ، من أجل زيادة المعونات والوصول إلى أعلى معدلات إنتاج عالمية باستخدام أفضل لادواتهم وأوتوماتهم . واستمر غزو الفضاء مع طيران جاجارين Gagarin فى شهر أبريل (١٠٨ دقيقة فى فوستوك I) وطيران تيتوف Titov فى شهر أغسطس ١٩٦١ (خمسة وعشرون ساعة فى فوستوك II) التى تمكن فيها من إدارة الآلة .
وأعجب الرأى العام العالمى بهذه المحققات ، ومع خوفة من العودة إلى الحرب الباردة ، لم يتوقف عند كروتشيوتشيف وتطرقاته غير الدبلوماسية ، وتشجيعه موافقة التى لا تؤدى إلى أى قرار إيجابى (فشل مؤتمر باريس فى شهر مايو ١٩٦٠ نتيجة لمسألة U - 2 ، ثم مقابلة فينا مع كينيدي فى شهر يونيو ١٩٦١ ، وبعدها مباشرة عملية بناء سور برلين فى شهر أغسطس) .

وساعدت المظاهر الإيجابية لهذه العناصر كروتشيوتشيف على أن يجعل من المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (١٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٦١) نجاحاً شخصياً له . وكانت وضعته على رأس الحزب قد تدعيت ، على

الأقل مظهرياً، نتيجة لبعض الابداعات وبعض عمليات الدخول المحلية إلى الحرب ونتيجة لارتفاع بعض الرجال الذين كانوا يعتبروا على أنهم من أعوانه : وفي شهر مايو ١٩٦٠ دخل إلى مجلس السوفيت الأعلى ، وكأعضاء ، يودجورنى pedgorny ، وبوليانسكى Polianski ، وكوسيجين Kossyguine (والذى كان قد رقى كذلك إلى منصب النائب الأول لرئيس المجلس ع - ل كوزلوف Kozlav الذى نقل إلى سكرتارية اللجنة المركزية) ؛ كما أن فوروشيلوف Vorochliov صاحب الثانى عاماً ، والشريك الذى احتفظوا به حتى ذلك الوقت من المجموعة المعادية للحرب ، ترك رئاسة السوفيت الأعلى لبريجنيف Brejnev الذى لم يكن مستعداً للقناعة بدور شرق فقط . ولكنى يسيطر على المؤتمر بشكل أفضل ، قرر كروتشيتشيف أن الأعضاء الـ ١٠٠٠ ٩٧٦٦ للحزب سيمنهم ما يقرب من ٠٠ ره مندوب ، أى تقريباً ثلاثة أمثال العدد السابق ، نسبياً . وعلاوة على الاطارات ذوات السن المتوسط الذين كانوا عظمى لمنذ سنوات عديدة ، كان هؤلاء المندوبين بنوع خاص رجالا فى سن الشباب نسبياً : (أقل من ٥٠ عاماً فى غالبية الحالات) وكانوا من المتعلمين ، ولهم تجربة تقنية متقدمة . ولذلك فإن السكرتير الأول قد اختار موضوعات من طبيعتها : أن تؤدى إلى إرضائهم الخامس : الاحتفاظ بالسلم مرتبطاً بالعظمة الوطنية وبقوة الأسلحة الجديدة ، والتجانس الضرورى داخل المسكر الإشتراكي ، والتقدم الإقتصادى والاجتماعى ، والتخلص نهائياً ورسمياً من عمليات التعذيب السياسية التى كانت قد أضررت بالتوازن الداخلى وبالهبة الخارجية للبلاد .

وإتسعت إمكانيات الخطة الخمسية : فنذ عام ١٩٧٠ ، يجب على إقتصاد اتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يتفوق على إقتصاد الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بنصيب الفرد ؛ ومن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٠ سيتضاعف الانتاج الصناعى

نسة أضعاف، ويتضاعف الانتاج الزراعى بنسبة ٣ مرة؛ أما الدخل القومى فسوف يتضاعف خمسة أضعاف؛ ونتاجية العمل ستضاعف أربعة مرات على الأقل رغم أن اسبوع العمل سوف ينخفض إلى ٣٥ ساعة؛ وستصبح معظم الخدمات مجانية. وسيأخذ مكان دكتة:تورية البروليتاريا الديمقراطية السوفيتية لاجتمع بدون طبقات والشعب كله. وفى الشؤون السياسية، وجهت إتهامات جديدة إلى المجموعة المعادية للحزب والتي اشتركت فى عمليات التصفية الستالينية ضد الشيوعيين الأتقاء والضباط الأكفاء. وزاد كروتشيف من قائمة جرائم ستالين؛ ووافق على سحب جثته من قبرها، وعلى مشروع إقامة نصب تذكارى لضحايا العلقيان.

وكما حدث فى عام ١٩٥٦، فإن هدف هذه للتوجيهات كان بنوع عام هو نزع سلاح الخصوم الذين كانوا لا يزالون أصحاب نفوذ، وتدهيم سلطة كروتشيف باستنادها إلى مجموعة كبيرة من الرابائى التقنيين، وعناصر الاتصال بين الحزب والحكومة. ولكنهم لم يصلوا إليها، هذه المرة كذلك، إلا نظير صراعات عنيفة، وبتقديرات دقيقة لم يكن فى وسع الجمهور أن يسكون فكرة ثابتة عنها، والتي لا يزال الغموض يحيط بها. ولقد هاجروا المجموعة المصادية للحزب، ولكن أعضاء ما لم يتعرضوا لعقوبات جديدة؛ فكان فوروشيلوف Vorochilov وحده هو الذى أبعد بدوره من مجلس السوفيت الأعلى، والذى ظل تكوينه كما كان تقريباً. ودفعوا بعملية «القضاء على الآثار الستالينية» إلى درجة أبعد، وخاصة فيما يتعلق بالمسيات: فأصبحت ستالينباد هى دوشانبي من جديد، وأصبحت ستالينو هى دومستك، وستالينجراد هى فرلهوجراد. واتبعت مروحة إعادة الاعتبار والتي كانت قد اقترنت من نهايتها، شيئاً ما.

ولكن معظم الرجال الموجودين لم يكونوا يرغبون في سماع إعترافات جديدة، ولا عودة نظام سلطة واحدة ؛ وعبر كوسيجين برأى زملائه العميق (برجشيف، ميكويان ، سوسلوف ، وكوزلوف) حين أدلى بهذا التحذير : « من الواجب ألا يكون هناك مكان لمبادأة الشخصية في عملية بناء الشيوعية » ، وحتى سقوطه، ظل كروتشيتشيف مراقباً ، ومعاقاً في نفس الوقت بالتقليديين وبالجمعيين ؛ وأصبحت إصلاحاته وألفاظه تقابل بضيق متزايد ، ولم تعد محتملة إلا بسبب شمبيتته والزم الذي يمثل . وزادت الضغوط التي يخضع لها وكذلك الطبيعة غير الواضحة والمضطربة لتصريحاته ولقراراته . وأدت الصعوبات التي يلقاها ، ومن كل نوع ، وبخاصة لإبتداء من عام ١٩٦٢ ، تارة إلى أن يتكشف على نفسه، وأخرى إلى أن يتشدد في موقفه .

وأفادت الحياة الثقافية في أول الأمر من هذه الليبرالية . وإبتداء من المؤتمر الثالث لاتحاد الكتاب (١٩٥٩) زادت عملية نشر المؤلفات التي كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت ، والتي كانت ترجع للفترة الكلاسيكية أو للسنوات الأولى للفترة السوفيتية . وشجعوا الأدباء على أن يربحوا باخلاص إلى ذكرياتهم عن بداية وتطور النظام ، وحاول الروائيون من جديد أن يرمحوا الشخصيات والوقائع المعقدة . وباتفاق مع كروتشيتشيف ، نشرت البرافدا في ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ قصيدة إفتوشنكو Evtouchenko من « درنة ستالين » . ونتيجة لتدخله ، تمكن تفاردوفسكي Tvardovski من أن ينشر ، في نوفمبر من ، « يوماً من أيام ديسوفتش » ، وكذلك سولجينتسين الذي وصف طبقاً لتجاربه ، حياة الرجال العاديين — وليسوا إطارات الحرب — الذين تم نقلهم بعد بداية الحرب . ودخلت الصين في نطاق «إنهاء الثلج » : « السماء الصافية » ، لتخوض إلى Tchoukhraï . وأفادت كل فروع العلوم الإنسانية (التاريخ ، والفلسفة ، وعلم

(الاجتماع ، والنقد) من المجادلات الواسعة ، ومن اللقاءات مع المتخصصين
الاجانب ، ومن فتح مصادر وثائقية ظل الوصول إليها ممنوعاً لفترة طويلة .

ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٢ ، وبعد أزمة كوبا ، بدأت حركة رد فعل في
الظهور ، بمناسبة معرض للفنون التجريدية الذي أثار ثائرة كروتشيف
نفذات حركة لمراجعة موسيقى كوستاكوفيتش Chostakovitch من جديد . ثم
وجهت إنذارات إلى المثقفين ، عن طريق ليتشيف Nitchev ، رئيس لجنة
الايدولوجيات ، ثم عن طريق كروتشيف نفسه ، الذي هاجم ، في خطابه
يوم ٨ مارس ١٩٦٣ د التعايش الايدولوجي ، وأضاف إلى مدحه للواقعية
الاشتراكية ، مدحه للمزايا السياسية لستالين . وأجبروا الكتاب الشيان على
الصمت ؛ فحك على الشاعر برونسكي Bronski بخمس سنوات أشغال شاقة من
أجل د الطفيلية الاجتماعية ؛ أما تارسيس Tarsis والذي كانت رواياته قد
نشرت في الخارج ، فإنه أدخل إلى مستشفى نفسية (وسيرى تجربته في ديسمبر ٧٧ ،
وسيصبح له ، في عام ١٩٦٧ ، بترك الاتحاد السوفيتي) .

ومع قرار شهر مايو ١٩٦٠ والذي رسم أمر معاقبة أصحاب الفراخ بقوبة
من عامين إلى خمسة أعوام نفي ، عاد الجهاز القابض إلى تشدد كبير . وفي عام
١٩٦١ مددوا حقوبة الإعدام إلى جرائم تخريب الممتلكات العامة ، والتخريب
الاقتصادي ، والمضاربة ؛ وطبقت فيما يزيد على ١٦٠ حالة في فترة عامين .
وكان من السهل ملاحظة تشدد مماثل فيما يتعلق بالشئون الدينية إبتداء من عام
١٩٥٩ . ففي نفس الوقت الذي شجعوا فيه الاتصال مع الكنائس الأجنبية لأسباب
سياسية (العفو في عام ١٩٦٣ عن كبير الأساقفة سايبي Snipy ، رئيس الكنيسة
الكاثوليكية في أوكرانيا ، والمسيحون منذ عام ١٩٤٥) ، والذي قاموا فيه بالتحريرو
عن الهجوم العنيف ضد المعتقدات ، أعطت الحكومة دافماً جديداً للدعاية الهلجية .

الإلحادية ، وصحبت كثيراً من أمر تكوين رجال الدين ومن أجل إقامة الشعائر : إغلاق مراكز الدراسات ، والأديرة ، وآلاف من الكنائس ، وإعطاء الأمر الاشراف على الكنائس الصغيرة لمجلس تنفيذي يتشكل من عشرين مدنياً ، وهزل المطارنة والاساقفة الذين كانوا قد اعتبروا حتى ذلك الوقت على أنهم يتعاونون (المروبوليت نيكولاس ، أقرب أعوان البطريرك أليكسيس) . أما الطوائف اليهودية (ما يقرب من مليوني عضو من ثلاثة ملايين يهودي) فانهم طبقوا عليها تعديلات كثيرة بالفعل ؛ وكان نشر كينشكو *Kitchko* لكتابه « اليهودية بلا رتوش » (١٩٦٣) قد أعطى حجة لثوئك الذين سلكوا على عودة ظهور الحركة الاسامية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبنوج خاص في أوكرانيا . وأدت عملية إدخال الصبغة الرومية المتزايدة ، والدعاية المعادية للأديان إلى حد كبير إلى تراجع الدين الاسلامي (٣٠ مليون مسلم) .

وهذه التوترات ، حدثت في نفس الوقت الذي وقعت فيه مسسوبات اقتصادية متزايدة ومع اختلافات لا تنتهي ، في مجموعة المسؤولين ، عن العلاج الذي يجب إتخاذه . وكانت النتائج غريبة للامال بنوع خاص في الزراعة . فبعد تقدم بطى ، عرف محصول الحبوب انهبأراً جديداً في عام ١٩٦٣ (١٠٧ مليون طن) ، وانخفضت إنتاجية « الأراضي العذراء » في قازاقستان إلى ٣٠٪ فقطار الهكتار (أى تقريباً ثلث محصول عام ١٩٥٦) ، وأصبح من الضروري الإنتاج إلى الاستيراد . وكان نصيب الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة قد انخفض في عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى مستوى ١٩٥٣ — ١٩٥٣ (٧ إلى ٨ ٪) ؛ وارتفع بعد مطالبة كروتشيتشيف قليلا في عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ (٩ إلى ١٠ ٪) ، ولكنه كان فيه كاف لتزويد الفلاحين بتجهيزات حديثة ، وكانوا يهكون من المعوقات التشريعية والضرائمية التي ومنعت أجام إستغلال مساحات فردية صغيرة ، كانت

مع ذلك تورد ، في عام ١٩٦٢ وبالنسبة لـ ٠.٢٪ من الأرض الصالحة للاستغلال ما يقرب من نصف منتجات التربة ، وما يقرب من ربع الزراعات المتخصصة . أما عن رفع أسعار المنتجات (يونيو ١٩٦٢) فإنها أثرت على أسعار البيع (٢٠ إلى ٢.٠٪) بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان) وكانت غير محبوبة عند المستهلكين . وفقد الفلاحون ، مثلهم في ذلك مثل الموظفين ، طريقهم وسط الإصلاحات المتضاربة التي تناحلت بسرعة متزايدة ، ونحمت لون الفاعلية واللامر كزية ، لم تؤد إلا إلى زيادة الفوضى : وهكذا وصل الأمر ، في شهر فبراير ١٩٦١ ، إلى تقلييل اختصاصات وزارة الزراعة إلى حد كبير ، وإل كانوا قد كفوا لجنة خاصة في شهر مارس ١٩٦٢ بتنسيق نشاطات الانتاج والاشراف في داخل هذا القطاع .

وكان نفس الغموض يكتنف الإصلاحات الاقتصادية في مجموعها ، وسرعان ما إنضج أن إنشاء الجمعيات الزراعية «السوفناخوز» كان يعطى ثقلا أكثر من الإلزام النفوذ الخلل . وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ ، قللوا عددها إلى قرب النصف ، وفيما هو أعلى منها ، قسم إتحاد الجمهوريات السوفيتية إلى ١٧ منطقة اقتصادية ، تمثل تقريباً الجمهوريات المتحدة ، وزودت كل منطقة بمجلس تنسيق . ووقت انعقاد المؤتمر العام في شهر نوفمبر ١٩٦٢ قام كروتشيفشيف بإنشاء سوفناخوز للإتحاد ، مكلف بالتخطيط القصير المدى ، وبالاشراف المستمر على الإدارة ، ولا يترك سوى التخطيط الطويل المدى لإدارات الجوسبلان ، والتي هاجم قلة حركتها ، واتجاهها التقليدي المرتبط بإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة (وفي عام ١٩٦٢ سيقوم أعدائه بالإنتقام وذلك بتأسيس سوفناخوز أعلى للإتحاد ، والذي سهرأس كل هذا البنيان) . ولكنه أبعد في نفس الوقت ، ورغم كوسيجين الاقتراحات التي كان ليبرمان ، بعد ز. أتلان ، قد قدمها يوم ٩ سبتمبر في البرلمان ، من أجل زيادة مرونة الوسائل والبحث عن زيادة

الانتاجية . وأخيراً ، فإنه فرض تقسماً لاجهزة الحرب ، وعلى كل المستويات ، وإلى فرح زراعى وفرح صناعى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة عدم التأكد ، وزيادة المنافسة المحلية ، وبخاصة على مستوى لجان النواحي ؛ ورأى أصحاب النظريات فى كل هذا ، وعلاوة على ذلك ، خرقاً للبداية اللينينية الخاصة « بتحالف طبقة العمال مع الفلاحين » .

وهكذا زادت الاتهامات ، ومن كل نوع ، من جانب الألمان ، ووجهوها بالطبع إلى ذلك الرجل الذى كان يمثل المكونين الأساسيين ، وهذين كان دائماً أمامهم . ورغم أنه كان أكثر قرباً من الشعب عن المسؤولين السوفييت الآخرين منذ لينين ، فإنه لم ينجح فى إشراك جماهير هذا الشعب معه فى أعماله . وكان من السهل على خصومه أن يفضحوا ، علاوة على الأخطاء التقنية ، عودته إلى عبادة الشخصية (الاحتفال بعيد ميلاده السبعين فى ١٧ أبريل ١٩٦٤) ومنحه لأعضاء أسرته (زوج ابنته ، أديجوبى Adjubei ، رئيس تحرير إنفستيا) ، وتنبؤاته التى لا يمكن تحقيقها ، وخطبه المتهببة ، وإنتهاكه قواعد لوائح الحرب (وجود ، وقت انعقاد المؤتمر العام ، لمئات من « المدعوين » مزودين بحق التصويت) ، وزياراته ورحلاته التى كان يقوم بها بدون اتفاق سابق ، ومبادراته فى إدارة المعسكر الاشتراكي (دعوة مؤتمر قمة « معادى للصين ليوم ١٥ ديسمبر) وفى السياسة الخارجية (من التراجع فى كوبا إلى بدء تصارب سابق لأوانه مع ألمانيا الاتحادية) . وكان ، على العكس مما يعتقد ، يتمتع بتقليل من الانعسار الخلفيين ، وحتى بين أولئك الذين كانوا يدينون له بما حصلوا عليه من مراكز . وكان الصراع الذى قام به من أجل المحافظة على نفسه قد إستهلكه وعزله وكان فى قرارات كثيرة من قبل ، قد كاد أن يقع ، تحت تأثير هجوم ، (وبخاصة فى شهر مارس ١٩٦٣ ، من سوسلوف وكوزلوف) الذى أبعد من الحياة السياسية بعد أزمة قلبية فى شهر أبريل) . وحدين قام بريجنيف ، فى ١٥ يوليو ١٩٦٤ ،

بالتخلي لميكويان عن إختصاصاته كرئيس الدولة ، من أجل أن يتمرغ كاملا
لإختصاصات سكرتير اللجنة المركزية ، تمكن المسئولون الرئيسيون من أن
يضعوا خطة أخذت في الإعتبار أخطاء التكتيك التي كانت قد ارتكبت في عام
١٩٥٧ بواسطة المجموعة المادية للحزب ، والتي كان عليها أن تعمل قبل إجتماع
المؤتمر العام المتوقع في شهر نوفمبر .

وفي الوقت الذي كانت فيه أنظار البلاد متجهة كلها ومصوبة على نجاح رجل
الفناء كوماروف Komarov وزميليه ، إستدعى كروتشيف ، الذي كان
في علة على شواطئ البحر الأسود . إلى موسكو ، يوم ١٣ أكتوبر ، وأخذ
أمام مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، وحيث قدم سولوف قائمة بأخطائه ، ثم ،
وبدون إضاعة وقت ، أمام المؤتمر العام الذي كان قد إجتمع من أجل ذلك ،
وقام في صبيحة يوم ١٤ بإعفائه من وظائفه . بسبب تقدم سنه وتدهور حالة
صحته ، واختار بريجنيف كسكرتير أول . وفي يوم ١٥ ، عين مجلس رئاسة
السوفيت الأعلى كوسيجين رئيساً للمجلس . وبعد أن أعلنت هذه الأنباء عن
طريق وكالة ناس في بداية الليلة التالية ، يبدو أنها تسببت في انفصالات في اتحاد
الجمهوريات السوفيتية أقل بكثير مما حدث في العالم ، وحيث كان كروتشيف
يعتبر ، على أساس أو بدون أساس ، كرائد للأسترخاء الدولي ، ورائد لادخال
الجانب الانساني على الاتجاه الشيوعي .

٢ - ما بعد كروتشيف (١٩٦٤ - ١٩٦٦) :

تسببت هذه الأزمة القصيرة للغاية مباشرة في التخلي عن الممارسات التي كان
من الممكن أن تثير مسألة السلطة الشخصية . وأصبحت الإدارة الجماعية ، المكلفة
بتسيير الشؤون العامة ، متمثلة قبل أي شيء آخر ، في مجلس رئاسة اللجنة المركزية
(١١ عضواً ، وتسمية إستيطيين) ، ومع ذلك فإن بعض الصعوبات التي كان

قد اصطدم بها كروتشيوف ذلك موجودة : فيبدو أن أعضاء التكتل الذي كان قد تشكل ضده لم يكونوا قد إتفقوا على سياسة مشتركة، وأن بعض المناقشات ظلت تؤخر حتى بعد وصولهم إلى السلطة ، وأن الخلافات ظلت تفصل بينهم أمام المشكلات المختلفة . وأصبح أسلوب الحكومة مختلفاً ، ولكن أساس المناقشات كانت متمازج ، كما حدث في الماضي وكما هو الحال في كل مكان، إتهامات متشعبة بدرجات متفاوتة مع إتهامات متشابهة ، تقليدية وتجديدية . فنتج عن ذلك حلول تقوم على أساس الحل الوسط، تشتمل على عناصر مختلفة تماماً لحياة البلاد ، وتمثل صعوبات عديدة عند التفسير . وفي النطاق التأسيسي للنظام السوفيتي ، كانت هذه الانتهامات تمكس - في المجموع - وجهات نظر جهاز الحرب ، من جانب، وهي التي كانت تهتم بالمحافظة على النظافة العقائدية وبعد إشرافها إستناداً إلى إزامة المركزية التسلسلية ، ومن جانب آخر، لقطاع من إدارة الدولة، شديدة التمسك باستقلالها حيال الحرب وبالفاعلية الخاصة بالإدارة الاقتصادية .

وعمل مندوبو إتحاد الحزب على أن يتجمعوا حول السكرتير الأول، ليونيد بريجنيف Leonid Brejnev الذي كان قد شق طريقة في منظمات الحزب الشيوعي : سكرتير لجنة أوكرانيا ، إبتداء من عام ١٩٣٨ ، وسكرتير أول لمولدافيا في عام ١٩٥٠ ، سكرتير اللجنة المركزية في عام ١٩٥٢ ، وسكرتير أول لتراقستان في عام ١٩٥٥ ، وعضو أصلي في مجلس الرئاسة في عام ١٩٥٧ . أما المواطنون والتقنيون فإن أنظارهم قد إلتفتت صوب ألكسيس كوسيجين Alexis Kossyguine الذي لم يكن من الأعضاء الدائمين في الحزب، ولكنه كان وزيراً (لصناعة النسيج) منذ عام ١٩٣٩ ، ونائباً لرئيس المجلس بشكل شجيه مستمر فيما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٦٠ ، ثم نائباً أول للرئيس ، مكلفاً بإدارة الالة الاقتصادية للدولة . وكان هاذان الائتجاهان ، وفي بعض الأحيان متقربين داخلياً

إلى مجموعات صغيرة ، مثلان بطريقة متوازنة في مجالس الرئاسة ، وحيث بدأ أن برجنيف كان له دائماً دور الحكم . هذا علاوة على أن الشخصيات المستولة أصابها تعديل بسيط ، وكان أعوان كروتشيف قد تخلوا عنه في الوقت المناسب . ولم تحدث التعديلات الأكثر أهمية إلا في شهر ديسمبر ١٩٦٥ : فقدم ميكونان ، رئيس الدولة ، استقالته لإستناداً الى تقدم سنه ، وأخذ مكانه بودجورنى Podgorny ، الذى أصبح بذلك مبعداً عن منصب سكرتير اللجنة المركزية ، أماشيليين ، الأكثر شباباً ، فانه تولى عن مسؤولياته ككتاب رئيس المجلس ، ورئيس اللجنة مراقبة الحزب والدولة . وكات عملية تعيين الرجال الذين كان لهم دوراً كبيراً في السنوات السابقة تؤدى الى تدعيم سيطرة الحزب ورئيسه ، والذى ستصبح أولويته على غيره أكثر وضوحاً .

وفي خلال الأشهر الأولى ، عملت الإدارة الجديدة على تنظيم الأعمال . فنذ المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٤ ألغوا ، ونتيجة لتقرير من بودجورنى ، إقسام الحزب الى فرح صناعى ، وفرع زراعى : وقرروا إعادة تكوين اللجان المحلية ، ولجان المناطق ، الأمر الذى استتبع حركة تنقلات عديدة ، وغالباً في صالح أولئك الذين قد أنزلوا من مناصبهم في خلال السنوات السابقة ؛ وبعد هذه التعديلات ، أشاروا الى أهمية ترك السكرتيريين وعلى كل المستويات وقتاً طويلاً كاثياً في أماكنهم ، حتى يتمكنوا من معرفة دوائرهم جيداً .

وكان من الضروري بذل مجهود خاص من أجل علاج الأزمة الزراعية : فإذا كانت الظروف المناخية المناسبة قد سمحت بمحصول جيد للحبوب في عام ١٩٦٤ ، فإن منتجات أخرى — وبخاصة تلك التى تأتى من التربة — قد ظلت غير كافية . وفي المؤتمر العام في شهر مارس ١٩٦٥ ، قدم برجنيف ، بالنسبة لهذا المظهر الحيوى ، حساباً شاملاً قاسماً للخطة السبعية ، والتى زاد خلالها

الإنتاج في المتوسط بنسبة ١٠٠٪ في العام (بدلاً من ٧٥٪) فيما بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، ولم تحصل فيها الزراعة إلا على ٧٥٪ من الاستشارات ؛ ولذلك فإنه كان من الضروري إعطائها في مدة خمس سنوات قدر ما كانت قد حصلت عليه أثناء التسعة عشر عاماً الماضية . وسيترفع ثمن الشراء بنسبة ٥٠٪ في المتوسط ، وسيعطى دعم إضافي بنسبة ٥٠٪ لتعويض التوريدات التي تمت زيادة على الأنصبة المفروضة (وهذه الأنصبة لا يمكن زيادتها قبل خمسة أهوام) . وستمنح الكوئوزات درجة أكبر من الحوافز ؛ وقللوا الضرائب عليها بقدر النصف ؛ وألغيت ديون الفقراء فيها . وستحصل على قروض أكثر ميزة ، وتشتري المعدات بسعر الجملة . أما قطع الأرض الفردية ، والتي دافع عنها حتى أكثر أصحاب النظريات المتشددين ، فيمكنها أن تزايد من أحجامها وتفيد من تساهل متزايد من أجل بيع منتجاتها . وإبتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، وطبقاً لقرار كان يرجع إلى شهر يوليو ١٩٦٤ أصبح من حق سكان الكوئوزات أن يحصلوا على تعويضات خاصة بالأموعة ، وعلى معاشات التقاعد ، أكثر تواضعاً من تعويضات ومعاشات أصحاب الرواتب . وزادت إيراداتهم ، في عام ١٩٦٥ ، بنسبة ١٦٪ في الوقت الذي لم يزد فيه الإنتاج الزراعي إلا بنسبة ١٪ . بنتيجة لسوء المحصول الذي استتبع ، كما حدث في عام ١٩٦٣ ، الإلتجاء إلى الإستيراد .

وكان أكثر مرارة من ذلك ، وبكثير ، ذلك النقاش بشأن إصلاح إدارات المشروعات الصناعية ، الذي أخذ أهمية جديدة بعد التجربة التي حاولوا القيام بها ، في عام ١٩٦٤ في دو مؤسستين ، من مؤسسات صناعة الملابس : بولشفيتشكا في موسكو ، وماياك في جوركي . وإقترح المصلحون عمل لأمركية لحطة الدولة ، وزيادة الدوافع للبديرن ، وتقييم الوضع تبعاً للبيع الفعلي (وليس تبعاً لحجم المواد الخام) ، ومع

الأخذ في الاعتبار بما لم يتم بيعة ، وبالتالي برغبات الزبائن ، وأخيراً ضمان ربح رؤوس الأموال المستثمرة . ولكنهم ، وعلى العكس من بعض رجال الاقتصاد في دول إشتراكية أخرى ، رفضوا تقديم الربح على أنه العامل المقرر للبقاء الصناعي وأن يترفروا بالمنافسة بين المشروعات وحرية العلاقات بين المنتجين ، والبائعين والمستهلكين (الوطنيين أو الأجانب) . وفي بداية عام ١٩٦٥ ، طبق الإصلاح في ٤٠ مؤسسة في المدن الكبرى ؛ ولكنه لم يكن من السهل الحكم على تجربة محدودة ، كانت تعمل على تفضيطة العلاقات بين أولئك الذين كانوا يحاولون القيام بها وبين غيرهم . ولقد تسببت في ظهور عداء التقليديين ، الذين رأوا فيها تراجعاً في التخطيط المركزي ، وإشراف الحزب على الاقتصاد ، وإنحرافات معنوية ، في صالح طرق رأسمالية ، ولاهداف مادية بحتة .

وبدأت مجادلة بشأن هذا الموضوع في الصحف ، في منتصف شهر يوليو ، عكست بلا شك إختلاف وجهات النظر الموجودة بين المسؤولين . وفي أثناء شهور عديدة ، إضطرت كوسيجين ومعاونوه إلى الإصرار على ضرورة إعتبار التخطيط كسالة مستقلة عن السياسة وعن تدخلات الحزب ، حتى يمكن المنافسة مع الدول الرأسمالية المتقدمة أن تتم في ظروف مقبولة ، وحتى يمكن النظر باعتبار أكبر الحاجات الأهمى . ولا شك في أن تقليل سرعة التقدم الصناعي (٠.٧٪ في عام ١٩٦٤ نظير ٠.٨٥٪ في عام ١٩٦٣) خدمت حاجة ضرورة إعادة تنظيم المناهج . وبعد تأخير كبير ، لم يجتمع المؤتمر العام ، والذي كان عليه أن يفصل في هذه المسألة ، إلا في شهر سبتمبر ١٩٦٥ . وتم الاتفاق على إلغاء (وعلى كل المستويات) السوفنارخوزات التي كانت كروتشيفسيف قد أنشأها وعلى إعادة إنشاء « وزارات الصناعة ، للاتحاد — وغالباً ، في صالح الموجودين فيها من قبل ، والذين كانوا أكثر قرباً من جهاز الحزب عن مجموعة

المصلحين . وفي نفس الوقت ، حصل كوسيجين على موافقة من حيث المبدأ على الإصلاح ، مع تطبيق بعض عناصره : تحليل عدد من المدلات الأساسية في الخطة المركزية ، وإعطاء المؤسسات نصيباً من أرباحها (الثلث على الأكثر) من أجل التمويل الذاتي ، والدمج والتجريب الإجتماعي . ووافقوا على زيادة استخدام الدعاية الموجهة ؛ وأنشؤا مهدداً لأبحاث الطلب .

وحق إذا ما كانوا قد حصلوا على بعض الحالات مدفوعين صوب الليبرالية السياسية ، التي وجدوا أنها أكثر جدوى من إرغام هذه الأمة الكبيرة على النمو ، فإنه لم يكن في وسع « النشورقراطيين » المصلحين أن يتدخلوا كثيراً في النقاشات الأيديولوجية ، ويقامروا بتوبيخ التقليديين لهم ، والذين كانوا يعارضون إعطاء أي تنازلات إقتصادية . ولا شك في أن المنقذين الليبراليين كانوا قد رسبوا بسقوط كروتشيافسكي ، الذي كان قد إستدار خدمته عام ١٩٦٢ ، وكانوا قد أقادوا خلال بضعة أشهر من إجراءات عدم النقد ؛ وعلى المستوى العالمي ، كانوا قد حصلوا على بعض الرضاء . وفي شهر مارس ١٩٦٥ ، سحبت لجنة الأيديولوجيات من إلتاشيف والذي كان قد أعلن من قبل : « إن فاعلية العمل الأيديولوجي توزن بنفس الميزان مثل القمح ، والصلب ، والمنتجات المادية الأخرى » .

ولكن ، سرعان ما قرر الحزب أن يتشدد ضد مظاهر الاستقلال عند المثقفين ، وبخاصة ضد الاتصالات مع الغرب . وفي شهر سبتمبر ١٩٦٥ — وفي فترة انعقاد المؤتمر العام للجنة المركزية — تمت عملية القبض على الكاتبين سينيافيسكي Siniavski ودانيال Daniel الذين كانا ، منذ عشرين سنوات مضت قد نشرتا في الخارج مقالات أو قطع أدبية ، كانت روحها تتعارض مع « الواقعية الاشتراكية » ، ونعتت اسماء مستعارة ، هي على الترتيب إبراهيم ترتر

Abraham Tertz ، ونيكولاس أرجاك Nicolas Argak (هنا موسكو) ونشر الخبر علناً قبل بدء المحاكمة بقليل (فبراير ١٩٦٦) والتي إنتهت بالحكم عليهما بسبعة وبخمس سنوات سجن ، على التوالي ، لنشرهما دعاية معادية للسوفييت . وحديث عمليات إلقاء قبض كذلك على كتاب وعلى بعض من رجال الجامعات في أوكرانيا . وفى نفس الوقت ، تحدثت الخطب والكتابات الرسمية بدرجة أقل عن الأخطاء المرتبطة بعبادة الشخصية ، ، والتي كانت تتغنى وراء أخطاء موضوعية ، كروتشيشيف ، وبخاصة عند إقتراب العيد الحسينى لثورة أكتوبر ، وخلف تمجيد النظام السوفييتى ، وما قام به من أعمال .

٣ - سياسة النظام والتوازن (١٩٦٦ - ١٩٧٣) :

كان الحساب الحتمى للتطور الذى يحدث منذ شهر أكتوبر ١٩٦١ قد وضعه المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، الذى إنهقد من ٢٩ مارس إلى ٨ أبريل ١٩٦٦ فى حضور ٤٩٤٣ مندوب يمثلون ١٠٠٠٠٠٧١٩٢١٩ عضو ومندوبين عن ٨٦ حزب شيوعى (باستثناء الحزب الشيوعى الصينى) . وأخذ علماً بالظروف التى تحققت فيها الخطة السبعية : رضا فى المجموع عن الصناعة التى كانت قد تقدمت أكثر من المتوقع (٠.٨٤ / بدلا من ٠.٨٠ /) ، وخيبة آمال بالنسبة للزراعة (٠.١٤ / بدلا من ٠.٧٠ /) . وقدم كوسيجين أهداف الخطة الثامنة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) ، المحددة بإجراءات أكثر وبعمونة : فيزيد الإنتاج الصناعى بنسبة تتراوح من ٤٧ / إلى ٥٠ / ، والإنتاج الزراعى بنسبة ٢٥ / (٣٠ / بالنسبة للحبوب) ، والدخل القومى بنسبة تتراوح من ٣٨ / إلى ٤١ / ، وإنتاجية العمل من ٣٣ / إلى ٣٥ / ، وستزداد تنمية البحث العلمى فى المراكز الأكثر سمانة ، وكذلك استخدام الآليات . واعتبر أنه من الضرورى إرضاء حاجات الإهالى ، وتنمية أوقات

الفراغ (تعميم أسبوع الخسة أيام) ، وتقريب أحوال معيشة أهالى الريف وأبناء المدن : وهكذا يجب العمل على زيادة إيرادات أعضاء الكولخوزات مرتين أكثر من إيرادات العمال والموظفين ؛ وعلى أعضاء الكولخوزات ، إبتداء من أول يوليو ، أن يتسلموا ، وعن طريق التوسع فى التجربة السابقة ، راتباً شهرياً محددأ يضعهم فى مستوى السوفخوزيين . وعلاوة على ذلك ، فإن الخطة كانت ستنفذ على شرائح سنوية من أجل مراقبة تطور الأحوال عن قرب أكثر .

وفى نفس الوقت الذى وضع فيه المقررون أنفسهم على نفس خط المأتمرين العشرين والثانى والعشرين ، فاتهم تماشوا أن تتجه المبادلات صوب أخطاء الماضى . وقاموا بإعادة وضع بعض التسميات التقليدية . فاصبح مجلس رئاسة اللجنة المركزية هو المكتب السياسى ، وترك بريجنيف لقبه كسكرتير أول وأخذ لقب السكرتير العام . واحتفظوا بسن دخول العضو إلى الحزب كما هو ، أى ١٨ سنة ، ولكنه رفع إلى ٢٠ وإلى ٢٣ عاماً لتولئك الذين لم يمروا عن طريق الكونسول . وأوصوا بإبعاد كل عضو لا يراعى خط الحزب ونظام الدولة وسيمان قرار الفصل بواسطة اللجان المحلية ، التى ستكون على علم أكثر بذلك من اللجان الخاصة بالمناطق . وارسلت تحذيرات للشفقيين المنشقين ، وأعلن شولوخوف أسفه من تماهل الاحكام التى صدرت ضد سينيافسكى ودانيل .

ومنذ ذلك الوقت ، زادت حدة إعادة النظر فى الاحكام التى كانت قد صدرت على ستالين منذ عام ١٩٥٦ . ودون أن ينكروا أنه كان هناك تجاوز وإجراءات غير قانونية ، امتنعوا عن الدخول فى التفاصيل ، وذلك فى نفس الوقت الذى قيدوا فيه حركة إعادة الاعتبار للضحايا ، لى يجهلهم يفهمون أن الاحكام التى صدرت ضدهم - حصلوا عليها ، فى الغالب ، بوسائل خاصة .

لم تحسّن كلها غير عادلة في مبدئها . ومن بجانب آخر ، تأملوا بالإصرار من جديد على مزايا ستالين في عملية بناء الاشتراكية ، التي تطلبت في سنوات الثلاثينيات ذلك اللحد لكل العلاقات ومعاينة كل إهمال . وعملوا على إظهار ميزاته السياسية والعسكرية ، بالنسبة لتسيير الحرب ، وبواسطة الشهود والمشاركين في هذه الفترة ، والمؤرخين ، والكتاب ، ورجال السبينا . وإمتنعوا تماماً هربياً عن أن يأخذوا عليه هدم تنبؤة بالهجوم المحتلى ، وعدم إعداد الجيش الأحمر للرد على ذلك . وصنعوا له تمثالا نصفياً أقاموه على قبره أسفل حوائط السكرملين .

وفي خط مواز لذلك ، أخذوا لإجراءات من أجل تدعيم الاشراف السياسي والمعنوي على الأمانى . ووضعوا رؤساء جدد على قبة مكتب الامن العام K. G. B. ، وعلى رأس النقابات في ١٩١٧ ، والكونسول في عام ١٩٦٨ . وأنشؤا ، في عام ١٩٦٦ ، وزارة للحفاظة على النظام العام ، ووضعوا أحكاماً جديدة ضد المظاهرات التي تعمل على اضطراب النظام ، والنقسل على الطرق العامة . ووضعوا . في عام ١٩٦٩ إصلاحاً لنظام السجون والمعتقلات حدد النظام الذي يطبق على النواعيات المختلفة من ~~مستعصرات~~ ، والتنهذيب عن طريق العمل . ودفعت حوادث تخافة السلطات إلى تشديد مراقبة الماشقين : إقامة لجنة ستالين في الولايات المتحدة (١٩٦٧) ونشر مذكراتها ، وأزمة تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، والقرار الذي أخذه الكاتب كوزنيشوف Kouznetsov وقت إقامته بانجلترا بعدم العودة إلى بلاده (١٩٦٩) ، ونشر بعض المؤلفات التي كانت ممنوعة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية في الغرب ، والتي كانت توزع سرراً في شكل غشطلات مضروبة على الآلة الكاتبة ، وعالجت أموراً سياسية وفلسفية وأدبية . وكانت المراحل الرئيسية لهذا العمل القمعي هي : اتخاذ

المواقف في المؤتمرين الرابع والخامس لاتحاد الكتاب في شهر مايو ١٩٦٧
ويوليو ١٩٧١ ، والحكم على جنزيرج وجالانسكوف في شهر يناير ١٩٦٨ ،
والحكم على تلك المجموعة الصغيرة من المنظرين والتي احتجت في الليدان الأحمر
على التدخل في تشيكوسلوفاكيا (أكتوبر ١٩٦٨) ، ومحاكمة مارتشيفسكو
Martchenko والذي كانت مذكرات نفيه قد ظهرت في الخارج (يوليو ١٩٦٩)
وإبعاد سولجينييزين من اتحاد الكتاب في شهر نوفمبر ١٩٦٩ ، وسجن المعارضين
في المستشفيات النفسية ، واستقالة نفااردوفسكي Tvardovski (مدير نوفين)
في شهر فبراير ١٩٧٠ ، ويدوان هذه الأحداث لم تمكن لما ، في اتحاد
الجمهوريات السوفيتية نفسه ، سوى مدى محدوداً ، إذ أن ذلك القطاع من
المتدربين ، والذي كان يطالب بحرية التعبير النقدية والجمالية كان معزولاً عن بقية
الأهالي . ولسكنها فقدت وعاق عليها كثيراً واستخدمت ، في الغرب ، كإسحت
عند نهاية عام ١٩٧٠ ، مع إعطاء جائزة نوبل الأدبية لسولجينييزين ، وإنشاء
حالم النزيه ساغاروف Sakharov اللجنة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ،
ومحاكمة لينيجراد ، التي تم فيها الحكم على المتهمين (اثنين من اليهود
السوفيت إتهموا بمحاولة أسر طائرة من أجل الفرار من اتحاد الجمهوريات
السوفيتية) بالإعدام ، ثم خفض الحكم بعد ذلك إلى خمسة عشر عاماً مع الاشغال
الشاقة (ربما تمت حفظ الرأي العام الأجنبي) .

وتحت نظام الإدارة الجماعية ، كانت المبالا الاقتصادية ، مع تأميماتها
الاجتماعية ، هي التي أخذت للكان الاول . ولم يكن ذلك دون ممارسة تأثير على
قرارات السياسة العسكرية والدولية : تخفيض الخدمة العسكرية (من ثلاثة
أعوام إلى عامين ابتداء من شهر أكتوبر ١٩٦٧) وبعض المهات الحربية ، وتنمية
التجاش السلمي ، والعلاقات العلمية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية . وكانت

إدارات الاستعلامات والتعليم تعليلها أكبر مكان ، والجهد - ظاهرياً - أكبر إنقياء . وفي وقت انعقاد المؤتمر العام في شهر سبتمبر ١٩٦٧ ، أكد برمجيتيف أولوية الإجراءات التي تهدف سعادة الأهالي ، . وكان الكثير من بينها يتعلق بالزراعة : ١٠٪ من الأراضي المزروعة أُنقذت من مشروعات الري أو الصرف ، وتضاعفت كمية الأسمدة الكيماوية في خمس سنوات ، وقاموا بتجارب جريمية : ففي منطقة فرورنيج ، في عام ١٩٦٦ ، قاموا بتأجير أراضي كوخوزية لعدد من الفلاحين حتى يقوموا بزراعتها كإيرشون وحتى يتمكنوا من تحسين الإنتاجية ؛ وحصلت بعض السوفخوزات على استقلالها في الإدارة بشكل يشبه ما كان موجوداً في المصانع : ٤٠٠ في عام ١٩٦٧ ؛ وما يقرب من ٥٠٠٠ في عام ١٩٧٠ ، وذلك من ١٤٣٠٠٠ . (وكانت السوفخوزات تحتل ٥٥٪ من المساحة المزروعة ، ولكنها لا تغطي سوى ٤٥٪ من الانتاج) .

واعتقد في شهر نوفمبر ١٩٦٩ المؤتمر الثالث للكوخوزيين (٥٠٠٠ مندوب يمثلون ٣٦٠٠٠ كوخلوز و ٢٥ مليون من الأعضاء العاملين) ، وهو الذي حمل وضعية جديدة تشتمل على التغييرات التي حدثت منذ المؤتمر السابق (١٩٣٥) والتي كانت لا تزال موجودة . فالكوخوزات ، في نفس الوقت الذي اقتربت فيه من السوفخوزات فيما يتعلق بنظام إدارتها ، قد اعترفت تماماً بشرعيتها في الاقتصاد الاشتراكي وبسفتها « مشروع تعاوني ديمقراطي يدار بطريقة مستقلة ، ويتمتع باستمرارية الأرض . وقام للمؤتمر كذلك بإنشاء مجلس للكوخوزات ، على رأس مجالس المناطق . وحملت الحكومة على فرملة الهجرة من الريف (بلغ عدد سكان المدن ٥٦٪ من ٢٤٣ مليون نسمة) ؛ واستمرت في العمل من أجل توحيد ظروف الحياة في الريف وفي المدن ، باخذها ، لإن إحتاج الأمر ، ويحذر ، لمشروعات البديعة الخاصة بالمندوبين الزراعية . أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي ،

فأيه زاد بنسبة ٢١٪ في خمس سنوات نتيجة لوجود بعض السنوات المواتية (١٧١ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٦٦ ، و ١٨٥ مليون في عام ١٩٧٠)
 والسكن المحاصيل ظلت كبيرة الخلاف عن بعضها ؛ ولذلك فإن بريجنيف قد
 أصر في مرات عديدة (نوفمبر ١٩٦٨ ، و يوليو ١٩٧٠) على ضرورة إدخال
 التجديد : وحصلت الزراعة ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، على ٢٦٪ من استثمارات
 الدولة ، وهي نسبة لم تكن قد وصلت إليها من قبل .

وفي الصناعة ، كانت المشكلة التي حظيت بأكثر مناقشة هي مشكلة إصلاح
 الإدارة . وقابلت ترددات كثيرة : ففي عام ١٩٦٨ ، كان نقاشاً حثيفاً قد نشأ
 بين رجل الإقتصاد القديم ستروميلين Stroumilin ، والذي كان يقول بأن
 ألهمت عن ربح يستتبع بالضرورة زيادة في الأسعار ، وبين المصلحين ليبرمان
 Liberman و بيرمان Birman والذين كانا يأملان في أن يكون العرض دائماً
 أكثر من الطلب . وظل تطبيق وجهات نظر جديدة محدوداً ببعض الموضوعات ،
 ولسكنه إمتد بعد ذلك بسرعة ، أمام ظاهرة قيام المصانع المدارة بهذا الشكل
 بتحقيق أكبر ربح : وعند نهاية عام ١٩٦٧ ، بلغ عددها ٧٠٠٠ مشروعاً
 وتمثل ٤٠٪ من الإنتاج ؛ وعند نهاية ١٩٦٨ ، بلغ عددها ٢٩٠٠٠ (أي
 نصف المجموع السكاني) مع ٧٠٪ من الإنتاج . ومع ذلك فإن المسؤولين لم
 يعبروا عن رضاهم : ففي المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٩ ؛ قدم بريجنيف
 تقريراً هاجم فيه ، أثقل ، الإدارة ، والفوضى ، والحوالك ؛ ورفض المسؤوليات
 الموجودة فيها . وفي شهر يوليو ١٩٧٠ ، أخذت إجراءات من أجل تقليل
 مصاريف الإدارة (بما في ذلك ما يتعلق بالوزراء) ؛ ومال قانون العمل الجديد
 في نفس الوقت الذي عمل فيه على تدعيم المكاسب الإجتماعية ، إلى تدعيم النظام ،
 وتقليل حركة الأيدي العاملة ، التي كانت تسكف الملايين من أيام العمل . ولاشك :

في أن الانتاج قد حقق الكثير من التقدم؛ وزاد الانتاج في عام ١٩٧٠ على كثير من تذبذبات الخطة فيما يتعلق ببعض سلع الاستهلاك. ولكن الصناعة الثقيلة هي التي أصبحت الآن تعرف بطء نسبياً، وكذلك بعض فروع التسميد والكيمياء؛ ولم تتحقق الخطة بشكل كامل بالنسبة للكهرباء، والغاز الطبيعي، والنفط، والصلب، والورق، وجزءاً من مهمات السكك الحديدية، والمهمات الزراعية والكهربائية. وفي المجموع، فإن الدخل القومي قد زاد بنسبة ٤١٪. في فترة خمس سنوات؛ وزاد نصيب الفرد من الدخل الفعلي بنسبة ٣٣٪. (وكانت التذبذبات: ٣٠٪)؛ والصناعة بنسبة ٥٠٪؛ والزراعة بنسبة ٢١٪؛ وإنتاجية العمل بنسبة ٣٢٪ فقط.

وكانت الأهداف التي اتخذتها نفسها الخطة التامة (١٩٧١ — ١٩٧٥) تشهد واقعية حذرة، وذلك بإعتابها بتتابع الخطط السنوية بتطبيق مستمر، ورفع مستوى المعيشة. وكانت هذه الأهداف أقل من أهداف الخطة السابقة؛ زيادة من ٤٢٪ إلى ٤٦٪ بالنسبة للانتاج الزراعي؛ ومن ٣٧٪ إلى ٤٠٪ بالنسبة للدخل القومي، و٣٠٪ بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الفعلي. وكانت، على العكس من ذلك، أكثر طموحاً فيما يتعلق بإنتاجية العمل، التي كان من الضروري أن تزيد إلى ٣٦٪ أو ٤٠٪ نتيجة لتجديد المعدات وبخاصة بنتيجة لوسائل الإدارة. وكان وضع الخطة قد تطلب إختيارات دقيقة، وأسمهم بدون شك في تقرير المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، والذي كان من المقرر عقده في شهر أبريل ١٩٧٠ (كان سيقع عندئذ في نفس وقت العيد المئوي لميلاد لينين) والذي تعدد إفتتاحه في نهاية الأمر ليوم ٣٠ مارس ١٩٧١ (ومنذ ذلك الوقت سيكون إعتقاد مؤتمر الحزب مرة كل خمس سنوات، ويتوافق بهذا الشكل مع

بداية تسيير كل خطة جديدة .) وبموافقة المؤتمر على إقرار الخطة التاسعة ، أكد أهمية المجهود المطلوب بالنسبة لسلع « المستهلك الثقافي والمنزلي » ، ووسائل الحساب . »

وفي خلال ذلك الوقت ، كانت هناك دائماً صعوبات مباشرة على مستوى الإدارة ، في الصناعة ، وبنوع خاص في الزراعة ، حين تزايدت خطورتها نتيجة لسوء الأحوال الطبيعية . فإنتاج الحبوب لم يصل ، ورغم ظلة المناطق الآسيوية ، إلا إلى ١٦٨ مليون طن في عام ١٩٧٢ (وكان المتوسط السنوي الذي تلبأت به الخطة هو ١٩٥ مليون) وكان من الضروري شراء ٢٠ مليون طن من الحبوب ، من سمر بيمع الذهب الذي كانت الأزمة النقدية العالمية قد جعلته مربحاً ، ولذلك فإن المسؤولين ، والذين يلعب برميخنيف بينهم دوراً مسيطراً بدرجة متزايدة الواضح ، قد زادوا من نداءاتهم من أجل التشدد والفاعلية ، وكذلك من أجل الاحتفالات الرسمية التي تشيد بالأعمال التي تم إنجازها (العيد الخمسيني لإنشاء لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، في شهر ديسمبر ١٩٧٢) .

الفصل الثالث عشر

الديمقراطيات الشعبية في أوروبا

(١٩٤٥ - ١٩٥٦)

رغم أن الديمقراطيات الشعبية في أوروبا تشكل كتلة واحدة متصلة (١٩٧٥ كيلومتر مربع ، و ١٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٤٥) ، فإن هذه الدول الثمانية في أوروبا الوسطى والشرقية ، والتي تحمل هذا الاسم ، تشير الدهشة نتيجة للانقسامات والإختلافات الموجودة بينها ، من النواحي الجغرافية ، والعنصرية ، والتاريخية ، والثقافية . وكانت ، منذ عام ١٩١٩ ، قد عرفت نظماً سياسية مختلفة (وإن كانت دائماً معادية للشيوعية) ، وكانوا في بعض الحالات يتحالفون ، وفي حالات أخرى يتعارضون ، ومروا في فترة الحرب في معسكرات معادية ، وتقدم بعضهم تجاه البعض الآخر بمطالب متعارضة . ولم يكن هناك الكثير المشترك بينهم سوى أنهم - وبدونيات متفاوتة - تعرضوا للتخريب ، ولمعرفة (وباستثناء ألبانيا) وجود القوات السوفيتية ، واستخدامهم كأعباء بين الغربيين وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذي كان مصمماً على ضمان أمن حدوده .

وكان وصول الشيوعيين إلى السلطة قد تم فيما يقل عن ثلاث سنوات ، وفي ظروف شرعية رسمية ، نتيجة للاستخدام الذكي لنظام الجهات الوطنية ، (ذلك التكتل الذي اعترف به في غالب الأمر من جانب الثلاثة الكبار) ، ومشاعر الإعجاب أو الخوف حيال القوة السوفيتية ، وعدم وجود أي رد فعل واضح من جانب الغربيين . ويبدو حتى أنه كان من الممكن الإسراع في ذلك ، لولا توصيات ستالين . وصحبها ، من جانب آخر عملية تصفية للقوى المحافظة ،

و للتمساوة ، و اقرار اصلاحات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، أعطتها
التكتلات والائتلافات الحكومية تأييدها للطلق . وابتداء من عام ١٩٤٨ ، أصبح
تطور هذه الدول ، متأثراً بطريق مباشر ، بنفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية ،
بما في ذلك الاتجاهات صوب المركبة المتعددة المراكز Polycentrisme ،
وصوب القوميات والتي أصبحت من الممكن تتبعها منذ عام ١٩٥٦ .

١ - اقامة نظام سياسي جديد (١٩٤٥ - ١٩٤٨) -

بتناقض ظاهري فقط ، كان انتصار الشيوعيين قد تم بأكثر سرعة ، وبكل
سهولة ، في الدول الأكثر بعداً عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية : فكان الشيوعيين
الوطنيين فيها تنظيلاً قوياً ، وكانوا قد لعبوا دوراً حاسماً في المقاومة وفي التحرير ،
وذلك في الوقت الذي كان فيه خصومهم السياسيين ، حتى اذا كانوا أساساً قد
كافحوا ضد المحتلين ، قد انتهى بهم الامر بالتعاون معهم ضد الشيوعية (والجبهة
الوطنية ، في ألبانيا ، « وتشتيك » لمها يوفيتش في يوجوسلافيا) . وفي ألبانيا
(٢٨٧٧٠٠ كم مربع ، و ١٥٠٠٠٠٠ نسمة) كان الحزب الشيوعي ، الذي
أعيد تنظيمه في شهر نوفمبر ١٩٤١ ، هو الذي يحرر « الجبهة الديمقراطية » التي
شكلت ، منذ سفر آخر القوات الألمانية (٢٩ نوفمبر ١٩٤٤) حكومة مؤقتة
برئاسة هوكسا Hoxha والذي كان في نفس الوقت وزيراً للخارجية والدفاع ،
وضع كسوكس Xoxe للداخلية . وحصلت الجبهة على ٩٣٪ من الاصوات في
انتخابات ٢ ديسمبر ١٩٤٥ للمجلس التأسيسي ؛ وأعلن هذا المجلس الجمهورية
في شهر يناير ١٩٤٦ ، ووافق على دستور يشبه دستور يوجوسلافيا في ، تلك
البلاد التي كانت لألبانيا معها في ذلك الوقت علاقات وثيقة (معاهدة شهر يناير
١٩٤٥ بالتخلل من كل مطالب في كوزميت ، ومعاهدة الصداقة والتعاون في شهر
يوليو ١٩٤٦) .

وفي يوجوسلافيا (٢٥٦,٠٠٠ كم مربع ؛ و ١٥,٨٠٠,٠٠٠ نسمة) كان على اللجنة الوطنية للتحرير ، برئاسة تيتو Tito ، أن تعتمد ، لا على الاتجاهات الأخرى المحلية للمقاومة ، ولكن على مثلى الحكومة الموجودين في المنفى ، في الوزارات التي تشكلت في بلاجراد في شهر مارس ١٩٤٥ ، والتي ثبت أنه لا يمكنها أن تعيش . استقالة اليوغوسلافى جروزل Groz في شهر أغسطس ، والسكراتنى شوبا شيك Szobas في شهر سبتمبر) . وبعد عملية تطهير شديدة ، وضغوط مارسها البوليس السيامى برئاسة رانكوفيك Rankovic ، أعطت انتخابات ١١ نوفمبر ١٩٤٥ نسبة ٩٠٪ من الاصوات الشيوعيين وحلفائهم . وأهان البرلمان الجمهورية يوم ٢٩ نوفمبر ، ووافق ، فى ٢١ يناير ١٩٤٦ ، على دستور مستوحى من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى نفس الوقت الذى أصدر فيه على الطبيعة الاتحادية (الفيديرالية) النظام (ست جمهوريات كاملة السيادة ، ومنطقتين تتمتعان باستقلال ذاتى ملحقتين بجمهورية الصرب) . واشتمل البرلمان على مجلسين : المجلس الاتحادى ، ومجلس القوميات ؛ وكان ينتخب مجلسا رئاسيا ، وكانت هناك ادارة جماعية للدولة . وأصبح تيتو هو الرئيس ، وفى نفس الوقت رئيساً للحكومة الجديدة التي تشكلت تقريباً كلها من الشيوعيين . واستمرت عملية التطهير بكل همه : فيها يوفيتش ، الذى كان قد إلتجأ إلى البوسنة ، أسر فى شهر مارس ١٩٤٦ ، ونفذ فيه الحكم نتيجة لمحاكمة أصرت على علاقة مع الغربيين أكثر من اصرارها على تعاونه مع المحتلين ؛ وصدرت أحكام بالسجن فى عام ١٩٤٧ ضد رؤساء الأحزاب السابقين . وألقى القبض على المونسيور ستينيناك Stjepinac ، الأسقف الاول لوزوب ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، وحكم عليه بتهمة التعاون بسنة عشر عاما من السجن (سيعينه البابا كاديئالا فى عام ١٩٥٢ ، بعد اطلاق سراحه ، وبشروط) . وبمحاكمة باريس (١٠ فبراير ١٩٤٧) حصلت

يوجوسلافيا على الجزء الاكبر من استيريا ، وباستشناء تريستا .

وفي الدول الثلاث التي كانت قد انضمت للمعسكر الألماني ، تمت العملية في حضور قوات ود مراقبين ، سوفيت . أما الفرييون ، الذين كانوا قانعين مسبقاً ، فانهم إكتفوا باحتجاجات أفلاطونية . ورات الأحزاب الشيوعية أن اعدادها تزايد بدون حدود في ثلاث سنوات : من ١٠.٠٠٠ الى ٦٣.٠٠٠ في بلغاريا ؛ ومن ١٠.٠٠٠ الى ٩٠.٠٠٠ في رومانيا ؛ ومن ٢.٠٠٠ الى ١٥٠.٠٠٠ في المجر .

وفي بلغاريا (١١٠.٨٠٠ كم مربع ، ص ٧١٠.٠٠٠ نسمة) سمحت عملية التغير التي وقعت ضد الألمان للجبهة الوطنية ، بأن تؤلف ، منذ ٩ سبتمبر ١٩٤٤ ، وزارة إئتلافية . ولم يكن للشيوعيين فيها سوى أربعة — مع وزارات من ستة عشر (ومنها الداخلية والعدل) ؛ ولكنهم استخدموا نشاطاً كبيراً بإشراف ج. ديميتروف G. Dimitrov الذي عاد من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وكوستوف Kostov رجل للقاومة ؛ وأجبروا رؤساء الأحزاب المنافسة (الزراعي بيتكوف Petkov ، والاشتراكي لوتشيف Leutchev) على ترك الحكومة ، وقاموا بتطهير الأوساط السياسية والعسكرية ، وأعدوا لانتخابات ١٨ نوفمبر ١٩٤٥ بطريقة فعالة ، سمحت لهم بالحصول ، مع حلفائهم ، على ٨٦٪ من الاصوات . ولقد أجبرتهم مطالب المعارضة والفرييين على الموافقة على اجراء انتخابات جديدة في العام التالي ؛ ولكن ، بعد وقت قصير من الاستفتاء الذي قرر إنشاء الجمهورية ، جاءت انتخابات ٢٧ اكتوبر ١٩٤٦ ، وأعادت إعطاء ٧٨٪ من الاصوات لمجبهتهم ، وذلك في الوقت الذي كان الزراعيون يطالبون فيه بـ ٦٠٪ ؛ فأعيد إعطاء رئاسة الحكومة لديميتروف . وفي اليوم التالي لتصديق الولايات المتحدة على معاهدة باريس (التي تركت لبلغاريا ذلك الجزء من دبروجة

الذى كانت رومانيا قد اضطرت الى تركه لها فى عام ١٩٤١) ؛ تم القبض على
بينكوف فى البرلمان (٥ يونيو ١٩٤٧) ؛ وحكم عليه بالاعدام ، واعدم فى
شهر سبتمبر ؛ وفى الحزب الزراعى . وكان الدستور الذى تمت الموافقة عليه
فى ٤ نوفمبر على نفس نسق دستور الاتحاد السوفيتى .

وفى رومانيا (٢٣٧.٠٠٠ كم مربع ، ومع ١٦.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) كان
للكم ميشيسيل Michel قد حاول انقاذ التاج باقائه القبض على أنتونسكو
Antonescu ، وابعالنه الحرب على المانيا ، وبتشكيله وزارة ائتلافية . وبأشراف
رجال المقاومة مثل جورجيو - Dej - Gheorghio والمناضلين الذى قادوا
من موسكو (أنا بوكسر Ana Panker ، وف. لوكا V. Luca) نهج - ح
الشيوعيون فى الخروج سريعا من موقف ضعيف ، وفى انشاء ميليشيا وطنية من
١٠٠.٠٠٠ عضو ، ومن تنظيم مظاهرات شعبية ، ضد الوزارة ، استند إليها
فيشنسكى ، Vychinski ، مندوب ستالين . وكان فيشنسكى ، عند نهاية شهر فبراير
١٩٤٥ ، هو سيد بوخارست ، نتيجة لوجود الحماية السوفيتية ، ووضع على
رأس الحكومة رئيس « جبهة الكادحين » ، جروزا Gróza ، والذى أعطى
الوزارات الهامة (الداخلية ، العدل ، الاقتصاد الوطنى) للشيوعيين ، أما القيصر الى
تاتاريسكو Tatarescu فإنه بدأ كرهينة فى وزارة الخارجية . ولقد عمل
الشيوعيون وأخوانهم على التحرك بحذر ، حتى لا يشيروا ذعر الفريين ، ولا يدفعوا
للكم للمتضمن فى صمت ووحدة فى سينايا الى آخر طاقته ، وحصلوا ، فى
انتخابات ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ، على ٧٢٪ من الأصوات . وبعد معاهدة باريس
(التخلّى عن جزء من دبروجة ومن يسارابيا ، ولكن إعادة الحصول على ترانسلفانيا) ،
همروا على زيادة تشدد موقفهم : فوضعوا الحزب الوطنى الفلاحى والحزب الوطنى
الليبرالى ، خارج القانون ، وأعدوا القضاء ضد رؤسائها وحتى ضد مانيسكو

Mantzi الشعبي ، والذي حكم عليه بالسجن المؤبد . وأخيراً ، ونتيجة للانذار الذي وجهه كل من جرورزا ودج ، استقال الملك في ٣ ديسمبر ١٩٤٧ ، وأصبحت رومانيا جمهورية شعبية ، منحت نفسها دستوراً ، في شهر أبريل ١٩٤٨ ، في اليوم التالي لتكوين وحزب العمال المتحدة (تجمع شيوعي واشتراكي) ، وقامت بانتخابات المجلس الوطني الكبير .

وفي المجر (١٣٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة) ، واجه وصول الشيوعيين للسلطة أكبر عقبات ، نتيجة لقلة أعدادهم ، ولعداء الرأي العام لهم ، ولوجود الاتجاه التقليدي للمعادي للروس (والذي غذاه الإحتلال العسكري ومساوئ معاهدة باريس) ولشعبية وحزب صغار الملاك والبورجوازيين المستقلين ، والذي كان يقوده فرنك ناجي Ferenc Nagy ، والذي جمع ٥٧٪ من الأصوات ، في إنتخابات ٤ نوفمبر ١٩٤٥ ، ضد ١٨٪ / للاشتراكيين ، و ١٧٪ / الشيوعيين . وكان الأمر يحتاج إلى إصرار فوروشيلوف ، رئيس لجنة المراقبة الخاصة بالخلفاء ، لكي يحصل الحزب الشيوعي . في الوزارة الائتلافية ، على منصب نائب رئيس (من أجل راكموزي Rakosi) ، وعلى وزارة الداخلية ، وحيث سيستعد كل من إمر ناجي Imre Nagy ، ثم راجاك Rajk . وعلى رأس البوليس السياسي ، (A. V. O.) للزحف على السلطة . وأعلنت الجمهورية في أول فبراير ١٩٤٦ ، ووافقوا على دستور مؤقت في يوم ٦ . وعند نهاية شهر فبراير ١٩٤٧ ، قام راجاك بحمل السوفييتيين بالقون القبض على السكرتير العام لحزب الأغلبية ، بيلا كوفاكس Bela Kovacs ، الأمر الذي دفع ف ناجي F. Nagy رئيس مجلس الوزراء ، إلى الانسحاب بعد بضعة أشهر . أما منافس الشيوعيين فإنهم تم القضاء عليهم شيئاً فشيئاً ، وطبقاً لما أسماه راكموزي وبكتيك سالاى . ومع ذلك ، فلم يحصل الشيوعيون ، في إنتخابات ٣١ أغسطس ١٩٤٧ ،

إلا على ٢٢٪ من الأصوات، أما بقية الأصوات فقد توزعت بين حلفائهم للأوثنيين، وبين خصومهم المتعدين، فعاملوا عندئذ تقوية أنفسهم، عن طريق إبتلاع الحزب الاشتراكي؛ وفي شهر يونيو ١٩٤٨، وافق إشتراكيو اليسار أخيراً على أن ينضموا إليهم في «حزب العمال المجري»، مع راكوزي كسكرتير عام، وعند نهاية العام، كان لا يزال عليهم أن يثبتوا أنه كانت لهم حقيقة السلطة.

أما بالنسبة لألمانيا الشرقية (١٠٨٠.٠٠ كم مربع، مع ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة)، فإن الأمر لم يكن يتعلق، في ذلك الوقت، بتحويلها إلى دولة فكانت تحت الإشراف والإدارة العسكرية السوفيتية. ولكنهم سمحوا بنشأة الأحزاب فيها: المسيحي الديمقراطي، والبيير إلى الديمقراطي، وبخاصة الحزب الاشتراكي الموحد S. E. D.، والذي جمع، منذ عام ١٩٤٦، الاشتراكيين والشيوعيين؛ ووصل عدده في عام ١٩٤٧ إلى ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠ عضو وأخيراً، وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧، لإجتماع «مؤتمر الشعب الألماني»، والذي سيكون مندوبيه هم أساس البرلمان والجبهة الوطنية.

وكانت ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا هما اللتان تطرحان أصعب المشكلات، من وجهة النظر الداخلية، وكذلك على المستوى الدولي، بسبب صفاتها الخاصة: المشاركة في الكفاح المشترك على أراضيها وإلى جانب جيوش الحلفاء، والمقاومة العنيفة للألمان، وتوغل جذور كل الاتجاهات السياسية التقليدية، بأهمية طائفتها الاقتصادية، وموقعها الجغرافي الممتاز. وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الأماحي البولنديين، قد ظل معادياً للسوفيت، بكل عنف، ولأسباب تاريخية وسياسية، ودينية؛ وإذا كانت هيئة الجيش الأحمر كبيرة عند التشيكوسلوفاكيين (ورغم التخل عن أوكرانيا قبل الكريانية)، فإنهم ظلوا مع ذلك متمسكين بالمبادئ الليبرالية، وبالجمهورية الأولى، ورسالتهم الخاصة بالاتصال السلي بين الثقافات والإيديولوجيات الأوروبية.

وفي بولندا (٣١٢٠.٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٤.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) ، كانت المفاوضات الصعبة قد انتهت بتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ، اعترف بها في شهر يوليو ١٩٤٥ ، وظهر فيها ممثلين عن ستة أحزاب. وأن ميكولايزيك Mikolajczyk من لندن وأصبح نائباً لرئيس الوزراء. ووزيراً للزراعة ؛ ولكن الوزارات المهمة ظلت مع الشيوعيين وحلفائهم: بيروت Bierut ، وأوسبكا Morawski - Osobka ، وجمولكا Gomulka (السكرتير العام للحزب الشيوعي ، ونائب رئيس المجلس ، وزير الأقاليم التي استرجعت في الغرب) ؛ أما الجيش والشرطة السياسية فانها كانت تحت السيطرة الكاملة لزعيم سكي Zymiewski ، ولرادكيويز Radkiewicz ورغم استمراره في الظهور في الحكومة ، فإن حزب الفلاحين ليكولايزيك قد وضع جانباً بالتدريج ، واتهم بأنه لا يدافع إلا عن المصالح الانجاء أمريكية . وحاول أن يحصى أعوانه بأن طلب اليهمسم الاجابة « بلا » ، على السؤال الاول (« هل توافق على إلغاء مجالس الشيوخ ؟ ») وذلك في استفتاء ٣٠ يونيو ١٩٤٦ (وكان السؤالان الآخران بشأن الإصلاحات الاقتصادية والحدود الغربية) ؛ ولكنه وجد نفسه أمام النتائج الرسمية ، التي أعلنت ٦٨ ٪ / « نعم » . ولذلك فإنه (حشج ، بلا جدوى ، ضد الانحرافات وأعمال العنف التي وقعت في الحملة التي سبقت انتخابات شهر يناير ١٩٤٧ للدايت ، والتي انتهت بانتياره : ٢٨ مقعداً من ٤٤٤ . وهذا المجلس ، الذي انتخب لمدة خمس سنوات ، وافق على دستور مؤقت في شهر فبراير ، واختار بيروت كرئيس للجمهورية ، وأصبح كيراكويويز Cyraniewicz ، الاشتراكي ، رئيساً للمجلس . ولما تأثر ميكولايزيك من المحاكمات التي بدأت في الدول الاخرى ضد أعداء الشيوعيين ، وأعتقد أنه سوف يقبض عليه بدوره ويحاكم ، سافر إلى الغرب في شهر أكتوبر ، تاركاً بولندا تحت سلطة ذلك الائتلاف الشيوعي الاشتراكي ، والذي حمل منهذ شهر ديسمبر ١٩٤٨ على إنشاء حزب العمال الموحد .

وفى تشيكوسلوفاكيا (١٢٨.٠٠٠ كم مربع، مع ١٢.٣٠٠.٠٠٠ نسمة)، حاول بينيش Benes ، رئيس الدولة أن يحافظ على احترام الاشكال الشرعية ، والتوازن بين لاتحاد الجمهوريات السوفيتية وبين الغرب ، وعلى برنامج كوشيتش . ولكن الحكومة التى كانت قد تشكلت فى براغ ، بعد تحرير العاصمة (٩ مايو ١٩٤٥) ، كانت برئاسة فيرلينجر Fierlinger ، الاشتراكي الديمقراطي ، وكانت تشمل على ممثلين لكل احزاب الجبهة الوطنية ، فكان جوتوالد Gottwald رئيس الحزب الشيوعى ، فيها ، نائبا أول لرئيس المجلس . وفى المجلس التأسيسى المنتخب فى ٢٦ مايو ١٩٤٦ لمدة عامين ، كان للشيوعيين (٣٨ ٪ من الاصوات) والاشتراكيين الديمقراطيين (١٢.٢ ٪) بالكاد الاغلبية المطلقة (١٥٣ مقعداً من ٣٠٠) . وعهد بينيش برئاسة الحكومة الجديدة لجوتوالد : فمن ٢٦ وزير ، كان هناك ٩ شيوعيون ، و ٣ اشتراكيون ديمقراطيون ، و ١٢ معتدلون ، و ٢ بلون احزاب ، وكانا يتمتعان بهيبة كبيرة (جان مازاريك Jan Masaryk !) . لوزارة الخارجية ، والجنرال سڤوبودا Svoboda للدفاع) . ولكنه لم يتمكن من تحاشي نتائج الأزمة المعقدة التى وقعت فى عام ١٩٤٧ ، والتى سرعان ما أخذت أبعاداً دولية لها دلالتها : عدم رضا فى سلوفاكيا وحيث لم يمكن لشيوعيين هوساك Husak إلا ٢٧ ٪ من الاصوات . وحيث كانت عملية تنفيذ الحكم فى المونسونير تيزو Tiso قد قسمت بين الناس فى تفكيرهم ؛ فعند الاشتراكيين الديمقراطيين انتصار مؤقت لإنهاء لوشمان Lashman على إنجاء فيرلينجر Fierlinger الذى كان يرغب فى زيادة التعاون مع الشيوعيين ؛ وصعوبات إقتصادية بالنسبة لسوء المحصول ومع العجز المتزايد فى التجارة الخارجية ، والتى يتزايد إنجاءها صوب الغرب . وفى شهر يوليو ، اضطرت الحكومة الى أن تراجع أمام وخوات ستالين الى مندوبية ، وتعقد اتفاقية تجارية مع اتحاد الجمهوريات

السوفيتية، وتلقى اعترافها، والتي كانت قد أعلنت عنه، مؤتمر عقد في باريس بشأن خطة مارشال.

ولما كان المعتدلون يخشون من الانتخابات، التي كان الشيوعيون يعدون لها بنشاط، فإنهم وضعوا، بموافقة بينيش، خطة تهدف لإبعاد منافسيهم من الحكومة. وفي ٢٠ فبراير ١٩٤٨، قام ممثلين الإثنى عشر بتقديم إستقالتهم، بنية التسبب في تشكيل وزارة جديدة. ولكن لم يتبهم لا الاشتراكيين الديمقراطيين، ولا كذلك مازاريك وسقوبودا الذي كان قد انضم سراً إلى الحزب الشيوعي. وتحولت عملية إستخدام القوة بالنسبة إليهم إلى كارثة: وتمكن الشيوعيون من أن يستمدوا على جماهير سكان المدن، التي جندتها لجان المشروعات، والحركة النقابية الثورية، والتي كان الحرك لها هو زابوتوكي Zapotocky، والذين قرروا إضراباً لمدة ساعة يوم ٢٤، ثم قاموا بمظاهرة كبيرة في ميدان فينيسياسلاس بعد ظهر يوم ٢٥. وهنا جاء جوتوالد وأعلن للجماهير أن بينيش، أمام فشل المشروع، قد وافق على إستقالة الإثنى عشر؛ وأن الشيوعيين والاشتراكيين، في الوزارة الجديدة، سوف يحتفظون بثلاث الوزارات، أما بقية الوزارات فسوف تعطى للمعتدلين الذين يقبلون البقاء في الجبهة الوطنية. وصرت المجلس بالثقة بـ ٢٣٠ صوتاً من ٢٥١ نائباً، الحاضرين يوم ١٠ مارس، وذلك بعد بضع ساعات من الموت العام للمازاريك، ونتيجة لإبعاد القيادات غير الموثوق بها تماماً، وللموافقة على دستور جديد (٩ مايو) ولانتصار الجبهة الوطنية في إنتخابات ٣٠ مايو (٨٩٠ / من المصوتين). ترك بينيش الحياة السياسية (وتوفي يوم ٢ سبتمبر)، وإنتخب جوتوالد رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات يوم ١٤ يوليو، وأخذ مكانه زابوتوكي على رأس الحكومة. وقام الحزب الشيوعي يوم ٢٧ يونيو بحزب الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ومنذ

ذلك الوقت أصبح الحزب الشيوعي هو المسيطر بالكامل على الجبهة الوطنية (والتي وجد فيها كذلك اشتراكيين وطنيين ، وشعبيين وحزبين سلوفاكيين صغيرين) وعلى الدولة كلها .

٢ - التغييرات الاولى الاقتصادية والاجتماعية (١٩٤٥ - ١٩٤٨) :

وفي خلد موازى لهذا التطور، تم تحقيق تغييرات عميقة في البنيان إبتداء من الحالة التي نتجت عن الحرب ، وإحتلال الأعداء ، وإضطرابات التحرير . فعلاوة على القفد البشري، والذي كان ثقيلا بنوع خاص في بولندا وفي يوجوسلافيا، تضاعف عمليات تخريب ونقل المحاصيل والبساتيم والتجهيز الصناعي ووسائل المواصلات . وإستشرت القوضى النقدية والتضخم في كل مكان . وإذا كانت يوجوسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا قد حاولت بدرجات متفاوتة القيام بعملية تثبيت في عام ١٩٤٥ ، فإن الأزمة المالية كانت فظيمة في رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٧ ، وأكثر من ذلك أيضاً في المجر وحيث أصبح الدولار ، في وقت جعل الفلورينت يأخذ مكان البنجو ، في شهر أغسطس ١٩٤٦ ، يساوي ثلاثين مليار مليون من البنجو . وعند المنزعين ، زاد من خطورة الصعوبات أنصبه الحرب التي كانت المعاهدات والاتفاقيات قد حددت قيمتها ، ونتيجة لعمليات الاستيلاء السوفيتية (في المجر ، ثلثي الدخل القومي لعام ١٩٤٦) والتي استمر بعدها نشاط الشركات المشتركة ، المكلفة بأن تستغل على الشيوع للموارد المحلية في صالح اتحاد الجمهوريات السوفيتية (فحصلت سوفروم بترول على ثلث إنتاج رومانيا ؛ والوسموت A.G. على مجموع إنتاج اليورانيوم في ألمانيا الشرقية) . أما المنتصرون فانهم أفادوا من الترميمات التي دفعت إليهم بواسطة المهزومين ، ومن معونات U.N.R.R.A. والتي كانت ذات نفع كبير بنوع خاص لكل من بولندا ويوجوسلافيا .

أما الإصلاحات التي وافقت عليها الجبهات الوطنية فإنها طبقت بسهولة ،
 إذ أن ضحاياها كانوا قد تركوا البلاد أو حاولوا أن ينساقوا الناس (الألمان ،
 والمتعاونون ، والارستقراطيون ، وكبار البورجوازيون) . وفي المجال الزراعي
 هدفت لا إلى جعل العمل في الأرض جماعياً ، ولكن إلى « تجميع » الملكية الزراعية
 عن طريق وضع حد أعلى قانوني (فيما بين عشرين وخمسين هكتار بشكل عام)
 ووضع حد أدنى ، يأملون فيه (خمسة هكتارات) . وكانت هامة في تلك المناطق
 التي كانت الملكيات الزراعية الكبيرة تحتل مكاناً أساسياً فيها : ففي بولندا ،
 استتبع مرسومات ٦ سبتمبر ١٩٤٤ و ٢٥ يوليو ١٩٤٦ (وهذه الأخيرة
 خاصة بأقاليم الغرب) إعادة توزيع ٦ مليون هكتار على ١٢٠٠.٠٠٠ أسرة ؛
 وفي المجر ، تمكنت ١٥٠.٠٠٠ أسرة ، بتطبيق مرسوم ٢١ مارس ١٩٤٥ ، من
 اقتسام ثلاثة ملايين هكتار ، أي ثلث المساحة الإجمالية ؛ وفي ألبانيا ، (أغسطس
 ١٩٤٥) أعطوا ٣٠٠.٠٠٠ هكتار لـ ٦٠.٠٠٠ أسرة . وفي يوجوسلافيا ،
 من الإصلاح (أغسطس ١٩٤٥) في المكان الأول بملكات الألمان والكروات .
 وفي بلغاريا وحيث لم يمس الإصلاح إلا ١٠٪ من الأراضي ، وفي رومانيا
 (مارس ١٩٤٥) وحيث قاموا بتوزيع ١٥٪ (١٢٠.٠٠٠ هكتار على
 ٨٥.٠٠٠ أسرة) زادت خطورة تفتيت مساحات الأرض حدة . أما في
 ألمانيا الشرقية فإنهم وزعوا على ٥٥٠.٠٠٠ أسرة ما يزيد على ٣٢٠.٠٠٠
 هكتار أخذته من المزارع التي تزيد على مائة هكتار . وفي تشيكوسلوفاكيا ،
 قموا في أول الأمر بالاستيلاء على أراضي الألمان في السوديت ، وفي سلوفاكيا
 وعلى أراضي عدد معين من المتعاونين والمجر ؛ ولم تقم حكومة جوتوالد بتحديد
 مساحة ملكية الأراضي بخمسين هكتاراً إلا في ٢٩ أبريل ١٩٤٨ .

أما تأمين وسائل الإنتاج والتبادل فإنها تمت بسرعة وينسب متفاوتة ،

وكانت السيطرة الفعلية على المنشآت الرئيسية قد سبقت أمر إصدار الاجراءات التشريعية . ففي تشيكوسلوفاكيا تقرر ، ومنذ ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥ ، أمر تأميم المصارف ، وشركات التأمين ، والمناجم ، والمصانع التي تضم أكثر من ٤٠٠ عامل ، وفي عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة تشرف على ٧٠٪ من الصناعة و ٥٠٪ من التجارة الخارجية ؛ وفي عام ١٩٤٨ ، امتدت التأمينات الى المشروعات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا . وأخذت اجراءات راديكالية في يوجوسلافيا (قانون ٥ ديسمبر ١٩٤٥) وفي ألمانيا ، وفي بلغاريا (ديسمبر ١٩٤٧) ، وفي المجر (أربعة مراحل من شهر ديسمبر ١٩٤٥ الى شهر مارس ١٩٤٨ ، المناجم ، والصناعات الثقيلة ، والمصارف ، والمشروعات التي يعمّل أكثر من ١٠٠ عامل) وفي بولندا ، لم يترك قانون ٣ يناير ١٩٤٦ القطاع الخاص إلا للمشروعات التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ ؛ ولكن المصروفات الاقتصادية أجبرتهم على رفع الحد الأعلى الى ١٠٠ و حتى ٢٠٠ شخص وعلى ترك مكان للدافع الشخصي ، ولم تتمكن الدولة من الاشراف على الجزء الأكبر من الاقتصاد إلا عند نهاية عام ١٩٤٨ فقط ، أما بالنسبة لرومانيا ، وباستثناء تأميم بنك الدولة ، فانها حافظت على الوضع القائم ، وظل القطاع الخاص يضمن ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي .

ولقد نوقشت مسألة التخطيط بنشاط من جانب رجال الاقتصاد ، ولكنه طبق بحذر . في شكل شغل ذات مدى قصير . وانتظرت رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٨ من أجل تحديد خطة عام واحد ؛ وكانت يوجوسلافيا وحدها التي بدأت منذ عام ١٩٤٧ خطة خمسية على النسق السوفيتي . وعند نهاية ١٩٤٦ أو في بداية ١٩٤٧ قدمت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا شطتين لمدة عامين ، وبولندا المجر خططا لثلاث سنوات . وكانت هذه الخطط أكثر طموحا ، وصدت من ٣٥٪ الى ٤٥٪ من الاستثمارات للصناعة الثقيلة ، وسمحت بشكل عام باصلاح التخريب

الأكثر خطورة، وبالوصول إلى ، وحتى تجاوز ، إنتاج ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ولكنها ، وباستثناء الجبر ، لم تتمكن من أن تتحقق بالكامل ، وحقق متوسط مستوى معيشة السكان قليلا من التقدم .

وفي بضع سنوات ، تم تحقيق تغيير اجتماعي حقيقي . فقد النبلاء ، ورجال الدين ، وبورجوازية الأعمال ، كل نفوذ سياسي وإقتصادي ، وأصبحت عملية إختيار القيادات العسكرية وطريقة تفكيرها جديدة تماماً ، وأصبح على البورجوازية الصغيرة أن توائم نفسها حتى تتمكن من العيش ، والنخبة موزعة بين تيارات متعارضة — أصبح المسئولين الجدد يأتون من بين المثقفين الثوريين وبخاصة من بين قيادات العمال — ، ووصل الفلاحون بدرجة كبيرة إلى الملكية العقارية ولكنهم كانوا قلقين من جماعية الفلاحة ، ومن مسألة الأولوية المعطاة للتجهيز الصناعي ، وأصبحت البروليتاريا في المدن فخورة بأنها أصبحت الدعامة الرئيسية للنظام ، ولكنها كانت شديدة التمسك بتحصين ظروفها المادية وباحترام كرامة العمل .

٣ - إنشاق يوجوسلافيا وتوحيد الكتلة (١٩٤٨ - ١٩٥٣) :-

أتمت عملية تكثيف الحرب الباردة ، ، وعودة سقوط الستار الحديدي ، انفصال الديمقراطيات الشعبية عن الغرب ، تلك الديمقراطيات الشعبية التي زادت من توثيق روابطها فيما بينها واتحدت من أجل أن توحد تنظيمها على نمط اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ودون أن ظلت دائماً إلى خصائصها الوطنية المميزة ، أو إلى احتياجاتها الخاصة بها . وضمن هذا التوافق منظمات المجموع (الكومنغوم منذ شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، وللمجلس الاقتصادي للمعونة المشتركة ، أو الكوميكون ، منذ شهر يناير ١٩٤٩) ، وبخاصة عن طريق الاشراف السوفيتي وبواسطة المعاهدات الثنائية (بين الدول نفسها وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وكل دولة) تهدف القضاء على الخلافات القديمة وتنسيق الاقتصاديات . ولم تود

القطعية مع يوجوسلافيا إلا الى تدمير هذه الأنجاعات وكانت جزئياً، قد تم تعويضها من طريق تقديم المانيا الشرقية، والتي كانت غطواتها تقدم خطوات الحرب الباردة : إصدار المارك الشرقى، وحصار برلين الغربية (يونيو ١٩٤٨ - مايو ١٩٤٩)، وإعلان الجمهورية الألمانية الديمقراطية (٧ أكتوبر ١٩٤٩) الذى أصبح، وباتفاق جورليتز، فى شهر يوليو ١٩٥٠، يعترف بالحدود الغربية لبولندا .

والأزمة اليو-وسلافية، والتي كانت فى نفس الوقت سبباً ونتيجة، لعبت دوراً أساسياً فى تصلب موقف المعسكر الاشتراكي . وكانت العلاقات السوفيتية اليوجوسلافية قد تدهورت بالتدريج عند نهاية عام ١٩٤٧ وبداية عام ١٩٤٨ : وتضايقت ستالين من هبة ومن أنجاعات الاستقلال عند تيتو، ومن نفوذه فى ألبانيا، وربما كذلك من مشروعات الاتحاد الدانوبى والبلقانى التى كان يضمها مع ديميتروف Dimitrov، وتضايقت تيتو من الاشراف السيامى والعسكرى والاقتصادى الذى حاول إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يمارسه على دولته. وإبتداء من شهر مارس ١٩٤٨، تم تبادل سلسلة من الخطابات السرية دون أن يؤدى ذلك الى تقريب وجهات النظر . وقررت حكومة بلجراد أنه على كل أجنبى بعد ذلك أن يمر عن طريقها اذا كان يرغب فى الحصول على معلومات عن حالة البلاد، وأجابت موسكو على ذلك بسحب التقنيين المدنيين والعسكريين وبالتهديد بالغاء الاتفاقات الاقتصادية (والاتحاد السوفيتى لا يساعد سوى أصدقاءه) . ولما كان الحزب الشيوعى اليوجوسلافى قد رفض، فى ١٧ مايو، أن يشارك فى جلسة الكومنفرم التى تهدف محاكمته، فان مقر المنظمة قد نقل من بلجراد الى بوغارسست، وتم اعلان قرار الفصل . ونشر قرار الانهيار فى الجريدة التشيكية « رودى براهو » يوم ٢٨ يونيو، تم أعيد نشره يوم ٣٠ فى

جريدة د بوردا ، جريدة الحزب الشيوعي اليوجوسلافي ، مع تنفيذ تفصيل ، في شكل اجابة . وكان الحزب الشيوعي اليوجوسلافي متها في نفس الوقت بأنه معاد للسوفيتية ، وبالله كناية ثورية البيروقراطية ، وبادخال الفساد في الجبهة الوطنية ، وبالتساهل مع القولا ق ، وبالسرع الزائدة في عمليات التأميم .

وظلت قرارات الكومنفرم التي حضت اليوجوسلاف على الثورة ، بلا جدوى : وكون الرأي العام كله وراء النظام ، وزادت شعبية تيتو على كل المستويات كما ظهر في المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اليوجوسلافي (عندئذ ٤٦٨٠٠٠ عضو) عند نهاية شهر يوليو . وأجعدت بضعة آلاف من أنصار الاتحاد السوفيتي من الإدارة ، ومن الجيش ، ومن الحزب ، واستمرت المحافظة على الحدود في كل مكان . ومع ذلك ، فإن الصدمة العاطفية كانت عنيفة ، والنتائج الاقتصادية معلومة للغاية . وجد ألبانيا ، قامت الديمقراطية الضعيفة بقطع علاقاتها التجارية مع يوجوسلافيا ، التي اضطرت الى أن تتجه صوب الغرب ، وإلى أن تطلب منه القروض . وفي عام ١٩٥٠ ، أصبحت ٦٠٪ من تجارتها مع المجلترا ، والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، والنمسا ، وأصبحت ضاداتها مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجر (٤٥٪ من المجموع في عام ١٩٤٧) تقريباً غير موجودة . ورغم الاتهامات السوفيتية ، فإن تيتو لم يتوقف عن أن يؤكد استقلاله الكامل تجاه الغرب ، وأعلن في خطابه ، يوم ١٠ يوليو ١٩٤٩ ، في بولا : « لنا لاتباع ضميرنا ، ولكننا نبيع فقط نحاسنا ، وبالآلات التي نشتريها بهذه الطريقة من الغرب ، سنستمر في بناء الاشتراكية » . وعلى الصعيد الداخلي ، حرص على أن يمارس ، وحتى قرب عام ١٩٥٠ ، سياسة شديدة : ومخاصة في الشؤون الاقتصادية ، لكن يؤكد على الخط الماركسي اللارثوذكسي ، في مواجهة الانتقادات .

ولفت الاتهامات بالثيثة Titime دوراً كبيراً في عملية توحيد الكتلة
وبخاصة في المحاكات السياسية التي زاد عددها حتى بعد وفاة ستالين . ولقد
شرحوا هذا التصلب بتكثيف الحرب الباردة والنظرية الستالينية الخاصة بزيادة
الخطورة الثلقائية للتهديد الامريالى وبصراع العلبقات، حتى في النظم الاشتراكية ؛
وخدم مناخ الازمة الدولية في تبرير تدخلات مندوبى السوفيت في الميادين
الاكثر تنوعاً وأعلن سلاتسكى Slansky ، السكرتير العام للحزب الشيوعى
التشيكوسلوفاكى في ٨ ديسمبر ١٩٤٩ : « ان الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى هو
حزب الزاوية بالنسبة لكل شيوعى » .

.. واتخذت إجراءات التطهير ، ولم توجه ضد الاحزاب « البورجوازية » التي
كانت قد نجى عليها ، كما يبدو ، ولكن ضد الشيوعيين الذين اتهموا بالاتجاه
صوب التفكيت ، وبالحيانة لاسباب عقائدية ، أو دولية ، أو شخصية . وكما
حدث في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فأنها أصابت الكثيرين من المناضلين
القدامى ، الذين كانوا قد عرفوا العمل السرى . وتناقضات ما قبل الحرب ،
وعاربين كانوا قد شاركوا في الحرب الاسبانية وانهموم بالتروتسكية
أو الفوضوية ، ورجال مقاومة كانوا قد ناضلوا في الغرب وفي معسكرات النازى ،
ويهود بأعداد كبيرة غير طيبة . وتسببت في محاكات علنية ، تم الاعداد لها
بعمليات استجواب مرهقة ، تميزت باعترافات صدمت ، وإثارت دهشة
أو احتقار ، الرأى العام الوطنى ، والدولى ، وإنهت الى عدد كبير من الاحكام
بالاعدام ، نشرتها عطاها الاذاعة والمصحافة والمطبوعات . وفى نفس الوقت ،
رأت الاحزاب الشيوعية ، والتي كانت قد قامت بعملية ضم سرية ، والتي كانت
قد تمخضت باندماجها فى عام ١٩٤٨ مع الاشتراكيين ، أن عدد أعضائها قد
تناقص ، وخضع للتجديد فى صالح العناصر الثقافة ؛ ففي تشيكوسلوفاكيا ، هبط

هدد أعضاء الحزب الشيوعي من ١٨٠٠٠ إلى ٢٤١٨٠٠ في عام ١٩٤٨ إلى ١٩٨٩٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ؛ وفي المجر من ١٥٠٠٠٠ إلى ٨٦٥٠٠٠٠ وفي حالات كثيرة أسروا بأصداق دساتيرهم ، أقل اقليلية : المجر (١٩٤٩) ؛ وألبانيا (١٩٥٠) ؛ وبولندا ورومانيا (١٩٥٢) . وتدعم الاتهام المركزي ، وكذلك دور البوليس السياسي ؛ أما الاستقلال الذاتي أو المساواة بين بعض المجموعات البشرية (سلوفاك) فإنها أصبحت متهمه بطريق غير مباشر ،

وكان على الحياة الثقافية أن تتبع قواعد الواقعية الاشتراكية وتحكم على الاتهامات الناقدة أو المتدهورة نتيجة الاتصالات مع الغرب . وكتب ريفيه Révai المجري في عام ١٩٥٢ : ، ليس على الشعب أو الحكومة أو توأم نفسها مع ذوق وحكم الكاتب ، ولكن على الكاتب ألا يعمل إلا مع البنيان الاشتراكي . وحاربوا تأثير الكنائس على الأساس القائدي والاخلاقي ، وذلك في نفس الوقت الذي رفضوا لها كل دور سياسي . وحصلت الحكومات بسهولة على خضوع رجال الدين الارثوذكس (بلغاريا ، رومانيا ، يوجوسلافيا) ، والبروتستانت (جمهورية ألمانيا الشرقية ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا) ، والمسلمين (ألبانيا ، يوجوسلافيا) . ولكنها دخلت في صراع ضد المذهب الكاثوليكي : قطع العلاقات مع الفاتيكان ، إلقاء القبض على رجال الدين ، ترك المراكز الدينية شاغرة ، علمانية الممتلكات ، وزيادة الضرائب ، وإغلاق مراكز الدراسة ، وبعض الأديرة والكنائس ، ووضع تعديلات للتعليم الديني . وفي تلك الاماكن التي كانت الحياة الدينية مفروسة فيها جيداً ، إشتد الاهالي بشكل عام في عارسة عقائد مدمر رغم العقبات : الكاثوليك في بولندا ، والمجر ، وسلوفاكيا ، وكرواتيا وسلوفينيا .

وكانت نتاج هذا الانشقاق التيئى مؤثرة بنوع خاص على ألبانيا وكان موسكو Florea قبرجاويل منهذ بعض الوقت أن يسحب نفسه من نفوذ

بمجرد ، وذلك في الوقت الذي كان فيه كسوكس Xoxo قد اقترح في شهر
أبريل ١٩٤٨ دخول بلاده في الاتحاد اليوجوسلافي . ومنذ اعلان القلمانية ،
ألغى اتفاقاته مع تيتو ؛ ثم تشدد ضد منافسه السياسي : كسوكس ، الذي أعطوا
مكانه في وزارة الداخلية لالجرال شيهو Sheha ، وأبعدوه مع أنصاره وقت
المؤتمر الأول « لحرب العمل » الجديد (نوفمبر ١٩٤٨) ، وتمت محاكمته سرىا
ونفذ فيه الحكم في عام ١٩٤٩ . ومن ٣١ عضو في اللجنة المركزية ، لم يبق في
منصبه منهم إلا تسعة في عام ١٩٥٢ . وعندئذ أنشئت علاقات وثيقة مع اتحاد
الجمهوريات السوفيتية ، حتى على الصعيد العسكري (قاعدة غواصات في ساسينو) .
وفي المؤتمر الثاني للحزب (أبريل ١٩٥٢) بدا أن القوة المضخمة التي يديرها
هو كسا لا ينازها أحد .

ولم تكن الثقة أقل من ذلك في المجر ، وحيث لم يعلن عن إنتصار
الشيوعيين ، والذي كان التنبؤ به من وقت طويل ، إلا في وقت انتخابات
١٥ مايو ١٩٤٩ . واستمرت عمليات التطهير والكتب ما يقرب من أربع سنوات ،
وقام بها راكوزي وأعرانه : فاركاس ، وريفيه . وكانت القضية الأكثر ضخمة
هي قضية راجك ، الوزير السابق للداخلية ، ثم وزير الخارجية ، الذي ألقي
القبض عليه في شهر يونيو ١٩٤٨ ، وسوكم عليه أنه تيتو ، وحميل أنجلو أمريكي ،
ومعادى السوفيت ، وتم تنفيذ الحكم فيه ، مع كثيرين من زملائه ، في شهر
سبتمبر . وخرج نص الدفاع والاعترافات بلغات عديدة ، في شكل « كتاب
أزرق » ، الأمر الذي ردت عليه يوجوسلافا بنشر « كتاب أبيض » . وبعد
فترة ، طالب المؤتمر الثاني للحزب ، في شهر فبراير ١٩٥١ ، بعمليات إلقاء
قبض جديدة ، كان منها إلقاء القبض على كالاى Kallay وكادار Kardar ، اللذان
عدا في السجن . وإبتداء من شهر أغسطس ١٩٥٢ ، جمع راكوزي ، كما فعل

مساكين، بين وظائف السكرتير العام للحزب ورئيس المجلس. واتخذت اجراءات ضد كبار رجال الدين الذين تحدتوا ضد العلمانية. وحكم على المونسنيور ميندسزنتى Mindaszentى ، رئيس أساقفة بودابست، فى شهر يناير ١٩٤٩ بالسجن المؤبد (وسميوضع تحت الإقامة المراقبة فى ١٩٥٥). ولكر الكثيرين من بين رجال الدين وافقوا على الحل الوسط الذى اقترحتة الدول فى عام ١٩٥٠.

وتلت عملية القبض على راجك، فى بلغاريا، ومنذ شهر يونيو ١٩٤٩، عملية إلقاء القبض على كوستوف Kostov، الرئيس السابق لمجلس الوزراء، والشيوخى منذ ثلاثين عاماً، وانهم بأنه كان «متعاوناً» ثم هميلا لاجتلازا. ورغم أنه — وأمام دهشة الحاضرين — قد رجح وقت المحاكمة من اعترافاته، فإنهم قد حكموا عليه، ونفذوا الحكم فى شهر ديسمبر؛ ونشروا فى كتاب بقى، مع ثائق أخرى، طلبه العفو الذى أكد اعترافاته، ولكنهم اعتبروه، فيما بعد، على أنه مزور.

وفى ألمانيا الشرقية وحيث كان إعلان جمهورية ألمانيا الديمقراطية R.D.A. لا يزال حديث العهد، وحيث كانت انتخابات أكتوبر ١٩٥٠ قد أجريت فى ٩٩.٩٩٪ من الأصوات للجبهة الوطنية، كان الحزب الاشتراكى الموحد S.E.D. سيطراً بشكل كامل على الموقف، وكان تحت إدارة رئيسية المشتركين بيك Pieck وجر وتول Grotowohl (الذين كانا، علاوة على ذلك، رئيس الدولة، ورئيس الحكومة) وكذلك البريخت Ulbricht سكرتيره العام. وكانت عمليات الطرد من الحزب عديدة، ولكن لم تكن هناك أحداث كثيرة مشابهة لتلك التى كانت قد وقعت فى الدول القريبة من يوجوسلافيا: وكان الضحايا الرئيسيون يتمثلون فى دالم Dahlmann ومركز Merker والذين ألقوا القبض عليها فى عام ١٩٥٠ بتهمة أنهما من العملاء الأمريكيين، ومن الصهيونيين.

وفى بونندا ، لم تصدر عمليات الإبعاد على أساس وجود علاقة مع «عصابة تيتو» ، ولكن إستناداً إلى الخطر الذى يمثلُه هنا أيضاً ، وفى أنظار السوفييتيين ؛ تلك الاشتراكية ذات الوعى الوطنى . ومنذ ١٩٤٨ ، اضطُر جومولكا Gornika ، أحد رؤساء المقاومة السابقين ، إلى تقديم نقد ذاتى ، وإن كان الحق ، محدوداً ، وأن يترك السكربتارية العامة لبيروت ، الذى أصبح هو كذلك رئيساً للدولة (١٩٤٧ — ١٩٥٢) ، ثم رئيساً لمجلس الوزراء (١٩٥٢ — ١٩٥٤) . وفى شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، اتهموه بأنه أساء إدارة أقاليم الغرب ، وخرب « البرنامج الاشتراكي لإعادة بناء الريف » ؛ فابعدوه مع كليسكو Klesko والجنرال سبياشالسكى Spychalski ، وسجنوه من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٤ ، ولكن دون أن يقدموا أية قضية ضده . وقام من جانبه الجنرال روكوسوفسكى Rokossovski بتعلمر الجيش ، وحكم على مجموعة من الجنرالات بتهمة الخيانة . وإصطلحت الحركة المعادية لرجال الدين بمقاومة رجال الدين الذين يقودهم مونسور وينسكى Wyszynski (كردنال منذ عام ١٩٥٢) وبمجهور كان يضم ٩٠ ٪ من يمارسون الشعائر الدينية ، والذى كان يرى أن الكنيسة كانت ملتزمة دائماً بالمصالح الوطنية . ومنذ عام ١٩٤٩ ، كانت العلاقات دائماً مشدودة ، ولكن القوتين الموجودتين عرفتا كيف تعملان على تحاشى التقطيع (الحل الوسط فى ١٤ أبريل ١٩٥٠) . وكانت الصدامات مركزة على العلاقات مع الفاتيكان ، والتميينات (مشكلة الاراضى الألمانية السابقة) ، والممتلكات والضرائب ، والتعليم ، والمظاهر الخارجية لممارسة الشعائر ، وبناء الكنائس ، والحماية التى تعطيها الدولة لمن ينضمون للكنائس (منظمة كاريتا ، ومجموعة باكس) . وفى رومانيا كانت الأخطاء السياسية قد ظهرت فى شكل داخل تماماً : فيبدو أن جهر جهر — دج قد حركته الطموحات الشخصية حين

أمر بإلقاء القبض في عام ١٩٤٨ على ياراسكاو ، المناضل القديم ، ورجل المقاومة النشط ، ثم جعلته بعد ذلك يبعد في عام ١٩٥٢ منافسيه الرئيسيين ، والذين كانوا أنفسهم « موسكوفيين ستالينيين » : أنا بوكر ، لوكا ، جورجسكو . وفي هذا التاريخ ، كان دج ، السكرتير العام للحزب ، ورئيس المجلس ، قد نجح في أن يوفق في نفس الوقت بين الحلف السوفييتي وبين الشعوب الوطنية الروماني .

وعلى العكس من ذلك ، فإن تشيكوسلوفاكيا قد عرفت في نفس الوقت تأثيرات إيجابية تبتدئ ، وكذلك العلاقات الشخصية ، والتي جسدت في المحاكمات التي أمارت للشاعر ، والتي أخذت أبعاداً طويلة . ولقد تم أخيراً شرح بعض مظاهرها ؛ أما الباقي فلا يزال غامضاً . وفي مرحلة أولى ، عهد جونو لله بعملية التطهير إلى سلايسكي ، السكرتير العام للحزب منذ عام ١٩٤٦ ، وإلى كوبريفنا Kopriva ، وزير أمن الدولة . وترجمت عن طريق إلقاء القبض ، فيما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥١ على الكثير من المسؤولين السياسيين ، وكبار الموظفين ، ورجال الصحافة والمثقفين . وكان من بينهم الكثيرون من السوفاك (كليمنتس Clementis الوزير السابق الخارجية ، وهو ساك Husak رئيس مجلس اللندوين) ومواطنون من أصل يهودي . وفي وقت القضية المضخمة التي وقعت في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ضد نفسه وبجموعته . وفي ١٤ من التهمين (٢ تشيك ، وكليمنتس السوفاك ، و ١١ من أصل يهودي من بينهم سلايسكي) ، اعترف هؤلاء علناً بالجرائم التي وجهت إليهم ؛ فحكم على أحد عشر من بينهم بالإعدام ، وعلى ثلاثة (لندن ، لوبل ، وهاجو Hajdu) بالسجن المؤبد . ووقعت عملية تطهير الجيش كذلك : واضطر الجنرال سفوبودا Stroboda إلى ترك وزارة الدفاع لشيبيكا Cepicka ، نسيب جوتواله . وتسليت

معارضة كبار رجال الدين الكاثوليك في إلقاء القبض على مؤسسين بوران Beran رئيس أساقفة براغ (١٩٤٩) ، وإجبار القسس على القسم بالولاء . وأصدر العسكرى اليابوى قراره ضد العمل الكاثوليكي ، الذى قام به الأب بلوجار Plojhar ، عضو الحكومة ، والذى أوصى بالانضمام إلى النظام .

وبتداء من عام ١٩٤٩ ، سارت الديمقراطية الشعبية على سياسة اقتصادية زائدة الطموح ، وتشرف عليها الدولة بالكامل ، وتخضع لتخطيط على مدى طويل ، كما هو الحال في اتحاد الجمهوريات السوفيتية . وهذه الخطط الخمسية ، التى وضعتها اللجان القوية للدولة من أجل التخطيط ، بدأ تطبيقها منذ أول يناير ١٩٤٩ في تشيكوسلوفاكيا وفى بلغاريا ، وفى أول يناير ١٩٥٠ فى المجر . وفى حالات كثيرة ، هدفوا إتمام تنفيذ الخطة عند نهاية عام ١٩٥٥ ، حتى يتفق ذلك زمنياً ، فى البداية والنهاية ، مع الخطة السوفيتية : الخطة الستية البلغارية (١٩٥٠ — ١٩٥٥) ، والخطة الخمسية فى ألمانيا ، ورومانيا ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (١٩٥١ — ١٩٥٥) . ورصدت الخطط إستثمارات مرتفعة للغاية (١٣ ٪ إلى ٣٠ ٪ من الدخل القومى السنوى) ، والذى حوّل الجزء الأكبر منه ليزال يذهب إلى الصناعة الثقيلة . وكان على هذه الصناعة الثقيلة أن تنمو بنسبة ١٢ ٪ إلى ١٣ ٪ فى العام ؛ ولكن حتى هذه الممدلات إعتبرت على أنها غير كافية ، وزيدت فى أثناء التطبيق ، وبخاصة فى الدول القليلة التصنيع (٢١ ٪ فى بلغاريا ؛ و ٢٦ ٪ فى المجر ، و ٣٠ ٪ فى ألمانيا) . وقاموا ببناء جماعات تعدينية : زتالينفاروس Stalínvaros فى المجر ، ونوا هوتا فى بولندا وديتروفو فى بلغاريا . وبدؤوا تعاوناً بين المناطق الصناعية المنفصلة من بعضها بواسطة حدود الدول : يوهيميا وسيليزيا . ولقد تضاعف الإنتاج ضعفين أو

ثلاثة أضعاف على الأقل مما كان عليه قبل الحرب ؛ وفي كل مكان أصبح ما لا يقل عن ٩٢ ٪ منه ، ومنذ عام ١٩٥٠ بين يدي الدولة (إلا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية : ٧٥ ٪) ؛ وفي كل مكان ، أصبح يمثل ، في القيمة ، وقرب نهاية ١٩٥٣ ، ما بين نصف وثلاثة أرباع الانتاج القومي .

وزاد مستوى المعيشة المتوسطة بسرعة أكثر مما كان يحدث في السنوات السابقة ، وعلى الأقل في المدن ، وإن كانوا قد طلبوا جهوداً ضخماً من العمال . وأصبحت تشريعات العمل أكثر صرامة ، وبدؤوا في محاربة تحريك العمال واتجاههم إلى التغيّب : ففي بولندا ، أصبح التأخير لمدة عشرين دقيقة يستتبع غرامة تعادل يوم عمل وعدم دفع الساعات الإضافية . وفي كل مشروع ، أصبح يمثل الحوب يأخذون سلطات متفوقة ، واستخدموا التقنيات قبل كل شيء ، كأحزمة للتوصيل ، ؛ ووسعوا من مروحة الأجور (في تشيكوسلوفاكيا ٤٠٠.٠٠٠ كورونا في الشهر البدير ، و ٢٥٠.٠٠٠ للعمال اليدوي) وعمموا ممارسة أن يكون الأجور مربوطاً بالانتاج ، وطرق الدوافع الاشتراكية ؛ والنتيجة كثيراً إلى الأيدي العاملة الآتية من الريف ، وإلى النساء . وارتفعت لإنتاجية العمل بما يقرب من ٥٠ ٪ . ولكن نوعية المصنوعات قاست ، وظلت السلع الاستهلاكية نادرة .

وكانت نقطة الضعف هي الزراعة . فعلى الخطوط ، كان على الإنتاج أن يرتفع سنوياً بنسبة من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا والمجر (٨ ٪ . وقت إعادة تقييم المعدلات) ، و ٩ ٪ في رومانيا ، و ١٣ ٪ في بلغاريا . ولكنها تقدمت بنسب أكثر تواضعاً (١٢ ٪ في المجموع في المجر فيما بين عامي ١٩٤٩ — ١٩٥٣) ولم تتعد بكثير معدل أعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ (نسبة ٦ ٪ في بولندا في عام ١٩٥١) . وعارض الفلاحون قدر إستغلالهم

عملية جماعية الزراعة التي ، بعد أن أعلن عنها منذ شهر يونيو ١٩٤٨ ، بواسطة قرار الكومنفرم المعادى ليوجوسلافيا ، سبقتها فترة صراع غير مباشر ضد القولاقي ، ولم يبدأ في تطبيقها إلا ابتداء من عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٥٣ ، كان القطاع الذي أدخلت إليه الاشتراكية (مزارع الدولة وتعاونيات الإنتاج) لا يمثل في المتوسط سوى ٣٥ ٪ من الأراضي : من ١٠ ٪ في ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ٤٨ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٦٢ ٪ في بلغاريا . ورغم تكوين كتائب العمل ، وتطبيق النظم السوفيتية ، وإقامة مراكز للبيكنة وإصلاح الآلات الزراعية ، والتسليم الإجباري بالنسبة للجميع لأكبر جزء من المحصول (٩٢ ٪ في بولندا) ، فإن تدوين المدن قد ظل صعباً ، وظل العمل سارياً بالنسبة لتدوين المنتجات الغذائية ، أو اضطروا إلى إعادة العمل به ، وعلى خلاف ما حدث في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإنهم لم يقرروا تأمين الأرض .

٤ - بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز (١٩٥٣ - ١٩٥٦) :

تسبب موت ستالين في تغيرات سياسية أقل في الديمقراطيات الشعبية عن تلك التي حدثت في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وعلى الأثر - ل حتى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي . وتمكن المسؤولون من البقاء في أماكنهم ، ومن فرملة الانهزامات الليبرالية . وحصلوا في ذلك على تأييد المحافظين ، السوفييت ؛ مثل مولوتوف ، وأعادوا من عدم التأكد الذي ميز الصراعات السياسية في موسكو . وعلى الأكثر فإنهم دعوا ، في وقت אחד الاجتماعات السرية الكومنفرم في شهر يوليو ١٩٥٣ ، لكي يستوحوا من الاتجاه الجديد . ولكي يطبقوا عندم مبادئ الإدارة الجماعية . وفي كل مكان ، وباستثناء تشيكوسلوفاكيا مع نوفوتني Novotny ، حول السكرتير العام نفسه إلى «سكرتير

أولاً ، ولذلك فإن العملية البيروقراطية لم تكن إذن إلا طريقة لإنباع المثل السوفيتي ، ولم يكن في وسعها أن تقلل من تمازج الكتلة ، رغم تقليل حدة الحرب الباردة ، والتصالح السوفيتي اليوجوسلافي في عام ١٩٥٥ ، وأرخاء السيطرة الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية (إخضاع الشركات المشتركة) ، فليس فقط أن الكومنفورم (حتى وقت حله في شهر أبريل ١٩٥٥) والكوميكون قد استمادا نشاطهما ، ولكن منظمة جديدة ظهرت : فرداً على دخول ألمانيا الاتحادية في حلف شمال الأطلسي O. T. A. N. ، سمح د حلف وارسو ، (١٤ مايو ١٩٥٥) ، « معاهدة صداقة وتعاون ومعرفة متبادلة » ، لاتحاد الجمهوريات السوفيتية بالترحيب العسكري للكتلة (بما فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية) وتمت قيادة المارشال كونييف Koniev ، والاحتفاظ بقواته في المجر وفي رومانيا ، وحتى بعد عقد للمعاهدة مع النمسا ، وكان عقد الديمقراطية الشعبية لعلاقات وثيقة مع الصين ، قدم بالاتفاق مع موسكو . ومع ذلك ، ومع ذلك فإن المناخ قد أصبح أقل ثقلاً ؛ فأصبحت الاعتقالات والمحاكمات أكثر ندرة ؛ وأصبح البوليس السياسي أكثر اختفاءً وأكثر احتراماً للشرعية ؛ وأصبحت المناقشات بين المجموعات ذات الرأي المختلف ، أكثر انفتاحاً . وأعيد النظر في الخطط الخمسية في صالح الصناعات الاستهلاكية وفي صالح الزراعة ؛ وفي بعض الحالات ، قلت سرعة تطبيق جماعية العمل الفلاحي ؛ أما التجارة مع الغرب ، فانها عادت إلى نشاط بدرجة بسيطة .

ولقد جاء رد الفعل الشعبي الأكثر مرعة ، وظهر للتوقع ، على مرئستالين من جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وتسببت فيها تلك الاجراءات المتشددة التي قررها الحزب في شهر مايو ١٩٥٣ ، وبخاصة رفع ١٠ ٪ من أداء الإنتاج .

ولا شك في أنهم قد اتبعوا نصائح السلطات السوفيتية بضرورة الحذر ، في النصف الأول من شهر يونيو ، وذلك بإعلانهم عن التناهي العام والوعد بتحسين مستوى المعيشة ، ولسكن عمال برلين الشرقية ، الذين كانت معلوماتهم غير كافية ، أو كانوا لا يعتقدون فيما يسمعون ، نظموا يوم ١٦ يونيو ، ولابتداء من مواقع عملهم في « طريق ستالين » ، Stalinallee ، مظاهرة سلمية ، تلاها ، في يوم ١٧ حركة تمرد فعلية . وإضطرت القوات السوفيتية إلى التدخل ؛ فكان هناك أكثر من ٣٠٠ قتيل ، و ٢٠٠٠٠ جريح . ومن بين ٢٥٠٠٠٠ مقبوض عليهم من المظاهرين ، صدر الحكم على ما يزيد على الألف ، وكان أربعون حكماً من بينهم بالإعدام . ولقد بذلت الحكومة مجهوداً كبيراً من أجل التنمية الاقتصادية ، ولكنها لم تترك سلطانها ، وتهدأت أعداد الحارجين سرّاً صوب الغرب . وأدى هذا الإنذار إلى انفعال شديد في دول الكتلة ، وحيث كان المسئولون يتأرجحون بين ميّزات وأخطار الإصلاحات .

وبشكل عام ، فإن هذه الإصلاحات كانت صغيرة للغاية . وهكذا نجد أنه ، في ألبانيا ، إكتفى هو كسا بأن يتنحى ، في شهر يوليو ١٩٥٣ ، عن وزارتي الخارجية والدفاع ، ثم في شهر يوليو ١٩٥٤ ، عن رئاسة المجلس الجنرال شيخو Shehu ، الذي ظل نفسه السكرتير الأول للجنة المركزية ، وتبعاً لنصيحة السوفييت ؛ فإنه رسم أمر تقارب مع يوجوسلافيا . — وفي رومانيا قنع دج في أول الأمر برئاسة المجلس ، مستخدماً في ذلك ، وبكل حذق ، الشعور الوطني ، ومتحدثاً عن الإجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٥٢ ضد المسكوفيين الستالينيين ، من أجل إظهار بعد نظره والاحتفاظ بسلطانه . ورأى ، في المؤتمر الثاني (ديسمبر ١٩٥٥) أنه من الأوفق أن يسترجع إدارة الحزب وبصفته السكرتير الأول (وأصبح شتويكا Stoica رئيساً للمجلس) وأشرف على عملية دخول سوغيمكين

Caenescu الى المكتب السياسى . وفى بلغاريا ومنذ موت ديميتروف عام ١٩٤٩ . انتقلت السلطة الى نسيبه تشيرفينكوف Tchervenkov الذى قرر عفواً جريئاً واعدة اعتبار مقنعة لكوستوف Kostov ، ثم عاد من جديد الى العمل ضد عبادة الشخصية ، ولم يحتفظ إلا برئاسة المجلس ، وأعطى ادارة الحزب لچيفكوف ، Jivkov أحد محبي كروتشيتشيف ، والذي سيظهر على أنه منافس خطير . وفى تشيكوسلوفاكيا مات جوتواله فى ١٤ مارس ١٩٥٣ ، نتيجة لاصابته ببرد أثناء دفن ستالين . وكانت فرصة لفصل السلطات : فأخذ سيروكى Siroky مكان زاپوتوكى Zapotocky فى رئاسة المجلس ، وأصبح رئيساً للجمهورية ، وأعطيت ادارة الحزب لنوفوتى Novotny الذى أشرف على الجهاز بكل صرامة . وشجع مالىنكوف زاپوتوكى ، فأعلن ليبرالية النظام ، ولكن شعر بالشلل نتيجة لاعلان عدم الثقة فيمن كلن يحمية ، ونتيجة ليقظة الرأى العام — والى اعتبرت على أنها مشيرة للقلق — والاتجاه المحافظ للاطارات الادارية . وفى ١٩٥٤ ، تحدث كروتشيتشيف من أجل نوفوتى ، الذى تمكن من أن يبدأ عملية محاكات جديدة (وبخاصة ضد السلوفاك من أمثال هوساك Husak) ، وأوقفت العمل فى التحقيق فى القضايا ، وأقام ، فى عام ١٩٥٥ حرصاً لستالين .

وفى بولندا ، كان الاسترخاء ، وهو بطور لكى يظهر (إلقاء القبض على الكردينال ويزنسكى Wyszynski فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ ، وتنفيذ الحكم فى الضباط العظام) قد بدأ مع مؤتمر الحزب فى شهر مارس ١٩٥٤ : فأعاد بيروت ادارة الحكومة لكيرتكويتز ، وفضحت عدم شرعية أعمال البوليس السياسى ورئيسه ، وأبعد الوزير رادكويتز . وفى الاشهر التالية ، تم الإفراج سراً عن بضعة آلاف من المسجونين السياسيين ، وكان من بينهم جومولكا الذى شجعت المصالحة السوفيتية اليجوسلافية على أن يرأس حركة اشتراكية وطنية . واعطيت انتخابية

مظاهراً لاستقلالها . ونحن الجو الخاص بعدم التأكد ، والموجود فى الحجر ، هناك كذلك ، مناحاً صعباً . وطبقاً لراى السوفيت ، تخطى راكموزى من رئاسة المجلس لإمر ناجى Imre Nagy ، الذى عرض فى ٤ يوليو ١٩٥٣ ، على البرلمان ، برنامجاً سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً له طابع ليبرالى ، وأمر بإخراج عدد كبير من المسجونين السياسيين . ولكن راكموزى استمر فى إدارة الحزب ، وسرعان ما قام بهجوم معناد ، مستخدماً إبعاد مالىنيكوف ، وعرض ناجى ، ومطالب المثقفين الليبراليين . وفى عام ١٩٥٥ ، تمكن من إبعاد ناجى من الحكومة ، فى صالح هيجيدوس Hegedus وحتى من أن يعده عن الحزب بعد رفضه تقديم نقد ذاتى .

ولذلك فإن الخطر الاصلاحى قد بدأ مؤكداً تقريباً حين انعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (فبراير ١٩٥٦) وحين بدأ تسرب أمر نص التقرير السرى ، . وكما حدث بعد ١٩٥٣ فتح معظم المسئولين فى الاحتفاظ بالخط السابق نظهر بعض التنازلات السياسية ومراجعة شغل اقتصادى جديدة ، من أجل تحسين أكثر سرعة لظروف المعيشة والعمل . وكان الأمر كذلك فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وفى رومانيا ، وألبانيا (وحيث رفض هو كسا السوفيت إعادة اعتبار كسوكس) ، وفى بلغاريا (وحيث فضل تشرفنكوف Tcharvenkov أن ينزل نفسه الى نائب رئيس المجلس فى صالح ايو جوف Iougov بينما ظل جيفنكوف Jivkov سكرتيراً أولاً للحزب ، نتيجة لتأييد كروتشيف) ، وأخيراً فى تشيكوسلوفاكيا ، وحيث إكتفى نوفوتى ، وبعد أن كان قد هاجم رسمياً عبادة الشخصية ، بفصل شبيكا ، وأمر بإخراج بعض المحكوم عليهم (لندن ، لويل) ، وصح عن كليمنتيس وسلانسكى اتهامهم بالتبعية فى نفس الوقت الذى أكد فيه أخطائهم السياسية .

وعلى العكس من ذلك ، ففى دولتين ، ترجم عدم رضا وقلة صبر لكل قطاعات الاهالى فى شكل ازمات ، أعطت علاوة على ذلك غائيات مشاركة .

ففى بولندا كان موت بيروت (مارس ١٩٥٦) قد سهل اتخاذ اجراءات ، اعترف خليفته اوشاب Ochab بضرورتها : عفو عن أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ مسجون سياسى ، وإعادة الاعتبار لكثير من المحكوم عليهم ، وعزل عدد من كبار الموظفين . ولكن نخبة المثقفين كانت تطالب بما هو أكثر من ذلك ، فقامت الصحافة باظهار تشدهما ؛ وبين العمال ، قام بعض النابيين بمهاجمة أخطار المنظمت الاقتصادية وطالبوا بالتسيير الذاتى على الطريقة اليوجوسلافية . ولما كان حال مصانع الآلات الزراعية Zispo فى يوزنان لم يتحسروا فى السماح مطالبهم لوارسو ، فانهم قاموا فى يومى ٢٨ و ٢٩ يونيو بمظاهرة قضى عليها بكل شدة (أكثر من ٥٠ قتيلا و ٣٠٠٠ جريح) ولكنها أظهرت ضرورة تغيير السياسة . وكان الوحيدون الذين عارضوا ذلك حينئذ هم المحافظين الذين كانوا يستندون الى تأييد موسكو . فأعيد ادخال كل من جومولكا ، وكليسكو ، وسبيشالسكى الى الحزب فى شهر أغسطس ، وبعد مناقشات صعبة ، وتهديدات بالتدخل العسكرى ، أعطى للمستولون السوفيت ، والذين دعاهم كل من تيتو وماونسى تونج الى الاعتدال ، والذين كانوا يخشون من وقوع انتفاضة عامة ، بالموافقة على تعريف والطريقة البولندية للاشتراكية . وفى خطاب كبير الى اللجنة المركزية ، يوم ٢٠ ، هاجم جومولكا الاخطاء التى ارتكبت فى الشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، وعرف بالمسئوليات المقبلة . وفى يوم ٢١ ، تم انتخابه للمكتب السياسى الجديد ، واعتبره كسكرتير أول اللجنة المركزية . ثم حدث الكثير من عمليات اصدار العفو (لدونسينيور وينسكى بنوع خاص) ، وتعيين سبيشالسكى لوزارة الدفاع ، وخروج المستشارين السوفيت ، والاعلان الذى اعترف فيه اتحاد الجمهوريات السوفيتية بحق الديمقراطية الجماعية فى السيادة

الوطنية . وتنظمت ، في المشروعات ، مجالس عمال ، وبطريقة موحدة في كل مكان ، احتفل الشعب بحماس بهذا الربيع في شهر أكتوبر .

وكانت النتائج مباشرة في المجر ، وحيث ظهر أن اللازمة كانت أشد خطورة ، ويكتهد . وكان راكوزى ، المخلص لسياسته ، قد بدأ في أول الأمر على أنه مصمم على أن يلاحظ توصيات المؤتمر العشرين : فأخرج على ما يريد على ١٠.٠٠٠ سجين ، وتحمل وجود دائرة « بيتوفى » التى كانت تجمع شباب المثقفين تحت اشراف بعض المناضلين المشهورين مثل الفيلسوف لوكاك والكاتب تيپور دهرى . وبدء أن خاف من أحداث بوزنان ، اقترح في شهر يوليو السوداء الى الاتجاه السلطوى ؛ ولما كان اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد سحب منه تأييده ، فإنه تخلى عن إدارة الحزب ، ولكن ذلك كان في صالح جيرو Gero أحد معاونيه المباشرين . وقدم هذا الأخير تنازلات رمزية ، اعتبرها الرأى العام على إنها مشبعة وغير كافية في نفس الوقت : لإعادة اعتبار راجك وقت جنازته الرسمية وإعادة ادخال ناجى الى الحزب . وفي يوم ٢٢ أكتوبر ، قدم طلبه بودابست قائمة بالمطالب ، وأعلنوا ، من أجل اليوم التالى ، عن مظاهرة في صالح بولندا ، ولكن جيرو ألقى خطبة مليئة بالتهديد ، وأرسل في نفس الوقت نداء الى السوفييت ، وأخلت المظاهرة في مساء يوم ٢٣ منعطفاً هنيفاً ، وطنى وممادى للحكومة في نفس الوقت . وحين حضر ميكويان وسقسلوف من موسكو ، قبل حلا وسط ، يمكنه أن يؤدى الى عودة الهدوء : فسيأخذ ناجى رئاسة الحكومة ، وكادار Kadar الفريسة السابقة لراكوزى ، رئاسة الحزب ؛ وتمتنع القوات السوفيتية عن التدخل .

ولكن الانتفاضة غمرت ناجى ، ولمتدته الى كل البلاد ، وأنهت نفاذ صبر عدد كبير من الجمهوريين ؛ وكذلك استمرار وجود عناصر معادية للشيوعية ،

في نفس الوقت . وبينما كان بعض المتظاهرين يقومون باصطياد الشرطة ، وكان آخر المسجونين السياسيين (ومنهم المونسنيور مندزيتى Mindazenty) يحصلون على حريتهم ، أعلن عن مجموعة من الاجراءات لم يكن في وسعها الاثير قلبي اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبكل عمق : تشكيل حكومة ائتلافية واسعة ، والسماح بعودة الاحزاب السابقة ، وإنهاء الرقابة ، ومهاجمة حلف وارسو ، وإعلان سياد البحر . وكان هذا يعني طرح ومهاجمة ، وفي قلب أوروبا نفسها ، المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها الكتلة الاشتراكية . وفي أول نوفمبر ، أخذت القوات السوفيتية في التحرك ، وحاصرت بودابست ؛ وبعد كثير من التردد ، قاموا بالقبض في ليلة ٣/٤ نوفمبر على المفاوضين الذين كان ناجي قد أرسلهم ؛ وأرسل هذا الأخير نداءً أخيراً الى الأمم المتحدة (الذي كان مشغولاً كذلك بمشكلة السويس) ، وذلك في الوقت الذي قام فيه ككادار ، وهو مقيم في شرق البلاد ، بتكوين حكومة ثورية من العمال والفلاحين ، والذي قامت فيه للديابات السوفيتية بغزو العاصمة وعملت على أن تسحق شيئاً فشيئاً تلك المقاومة التي كانت بنير أمل الثوار . وكان هناك ، في المجموع ، ما يقرب من ٣٠٠٠ قتيل ، و ١٥٠٠٠ جريح ، و ٢٠٠٠٠ ألقى القبض عليهم ، و ٢٠٠٠٠ مهجور . ولإنجاء مونسنيور مندزيتى الى سفارة الولايات المتحدة ؛ وناجى الى سفارة يوجوسلافيا ، ولكن السوفييت أسروه بعد ذلك ، ونقلوه الى رومانيا .

الفصل الرابع عشر

الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات

(١٩٥٠ - ١٩٧٢)

بعد أن شرحنا الديمقراطيات الشعبية في أوروبا ، منذ اليوم التالي للحرب العالمية الثانية ، وتحدثنا عن إقامة النظم السياسية الجديدة ، وعن التغيرات الأولى الاقتصادية والاجتماعية ، ثم إنشقاق يوجوسلافيا ، وتوحيد كتلة الديمقراطيات الشعبية في أوروبا ، وتبنا الأحداث التي حاصرت وفاة ستالين والسنوات التالية لها ، حتى عام ١٩٥٦ — علينا الآن أن نشرح عملية البحث عن الاتجاهات عند الديمقراطيات الشعبية ، بادئين ذلك بشرح تجربة يوجوسلافيا نفسها ، ثم البحث عن الاتجاهات القومية ، ثم الاتجاهات الاخرى بعد عام ١٩٦٥ ، وحتى أزمة تشيكوسلوفاكيا .

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٢) :

بدأت حكومة المارشال تيتو منذ عام ١٩٥٠ في أن تنصرف عن سياسة المركزية والسلطوية التي كانت قد تلت د الانشقاق . . وبعد أن أبطأت سيرها نتيجة للعقبات الطبيعية أو المرتبطة بالظروف ، وإنقطعت بوقفات أو بعودة إلى الخلف ، تالت التجارب الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، وتسميت في إثارة اهتمام العالم أجمع ، ويتنوع غرض اهتمام دول الكتلة . وفي الميدان السياسي ، استبدل دستور ١٩٤٦ بدستور ١٣ يناير ١٩٥٣ ، الذي كان يهدف ، كما ذكر تقرير كارديج Kardelj ، إلى أن يتحاشى تدهور النظام ، كما حدث في نظام إتحاد الجمهوريات

السوفيتية ، إلى رئاسية الدولة ، وإلى ديمقراطية متحركة . وكانت أسسه : مرور مستمر ومضمون بين المؤسسات ، والاستقلال الذاتي للإدارة الاجتماعية والهيئات الإدارية على المستويات المختلفة ، واستقلال السلطة القضائية (نائب عام من الشعب ينتخبه البرلمان) ، ومسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ، وسيادة الشعب . وإلى جانب المجلس الاتحادى (الذى يمثل فى نفس الوقت الوحدة الوطنية والجمهوريات الست) ، أصبح المجلس الثانى مجلساً للمنتخبين ، وينتخبه مجال القطاع العام وحدهم . وأصبح البرلمان يختار رئيس الجمهورية ، الذى يكون فى نفس الوقت رئيس الحكومة (أو المجلس التنفيذى الاتحادى) والجيش . ورغم أنهم كانوا قد تبنوا لهذه الوظيفة بدرء الحكم ، فإن إنتخاب تيتو ، الذى أعيد إنتخابه فى شهر يناير ١٩٦٠ ، والذى ظل على رأس الحزب ، قد أعطى لها سلطة إستثنائية . وأصبح لكل جمهورية حكومتها وبرلمانها . وعلى المستوى المحلى ، ضمنت اللامركزية عن طريق بخلية القاعدة : الكوميون ، والذى حدد قانون شهر يونيو ١٩٥٥ طريقة عمله ، طبقاً لتجربة سلوفينيا . وأصبح يمثل فى نفس الوقت « منظمة سياسية إقليمية ووحدة إجتماعية إقتصادية » ، تديرها لجنة شعبية ، تنتخب لمدة أربع أعوام ، وتشتمل على مجلس محلى ومجلس للمنتخبين . وعندئذ ، اندمجت الكوميونات ، والى كان عددها فى ذلك الوقت يزيد على ٥٠٠٠ ، لى تكون وحدات أكثر إتساعاً : فأصبح عددها ، فى عام ١٩٦٤ ، يقل عن ٦٠٠ .

وكما هو الحال فى أماكن أخرى ، فلقد إستمر الحزب فى أن يكون هو حامل الإشراف والمراقبة ، وقوة التقدم : فرغم بعض وجهات النظر ، ظل تيتو يفضل نظام الحزب الواحد (« إن بلادنا فقيرة بدرجة لا تسمح بأن يكون لنا أحزاباً كثيرة ») ، ولكن دوره المحدد بالوائح وبالتصريمات الرسمية ، التى دعت إلى

أن يكون المرشد، ولا يكون رجل درك ، ولا تجمعا لأصحاب الميزات .
والتخذ ، في مؤتمر السادس ، في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، لقباً أكثر حياداً ، وهو
لقب عصبة (Savez) Ligne أو رابطة الشيوعيين . وهذه العصبة ، القوية
بـ ٧٠٠٠٠٠ عضو في عام ١٩٥٤ ، و ٥٠٠ ٠٠٠ عضو منذ ١٩٦١ ، لم يكن
عليها إلا أن تكون بحمة التحالف الاشتراكي (٨٠٠٠٠٠٠ عضو) والذي
كان يضم التنظيمات الإجتماعية المختلفة . وفي مؤتمر السابع ، في شهر أبريل ١٩٥٨
تنبأ الحزب حتى باختفاء الدولة ، وباختفائه نفسه ، حين تقوم الديمقراطية
المباشرة . وبصريح من نيتو ، قام جيلاس Djilas بحملة في جريدة بوردا
عند نهاية عام ١٩٥٣ ، من أجل ديمقراطية متزايدة . واسكن سرطان ما إتهموه
بمهاجمة الماركسية اللينينية ، وسجن في حالات عديدة ، وبخاصة بعد أن كان قد
نشر في نيويورك العلقة الحاكمة الجديدة (١٩٥٧) ، « المحادثات مع ستالين »
(١٩٦٢) .

وفي الشؤون الاقتصادية والإجتماعية ، لم يحتفظوا بعملية التجميع بالقوة :
فكانت قد بلغت قيمتها في عام ١٩٥٠ ، حين كانت ٦٨٣٥ تعاونية زراعية
للمعمل تجمع ما يصل بالكاد إلى ٢٠ ٪ من المستثمرين ومن المساحة . ومنذ
العام التالي ، وتحت توجيه كارديج Kardelj اعترفت اللجنة المركزية بالأسخط
التي إرتكبت ، وأعلنت المرور إلى « الطرق الجديدة » لتحول الاشتراكي في
الريف . وفي ٣٠ مارس ١٩٥٣ ، قررت الحكومة أن تقوم بالتعاونيات
بتنظيم نفسها بحرية ، وأه يمكن لأغلبية أعضائها ، أن يقرروا أمر حلها ،
وتحدد الملكية الفردية بمسرة مكنارات . وبقي فيها الفلاحون الفقراء وحدهم ،
وإنخفض عددهما من ٦٩٨ في عام ١٩٥٤ ، إلى ٥٠٨ في عام ١٩٥٧ . أما تنظيمها
فقد إستند إلى التسخير الذاتي : فبكاتب الجمعية العمومية السنوية تنتخب لجنة

الإدارة ، ولجنة الإشراف والمراقبة، واللجان التقنية المختلفة، ومنذ ذلك الوقت احتفظت الملكية الخاصة بتفوقها (أكثر من ٨٥٪ من الأراضي)؛ ولكن الحكومة شجعت ، ومن أجل الكفاح ضد أخطار تقسيم الأرض (١١ مليون هكتار من أجل ٢٥٠٠٠٠٠ من المستثمرين) ، «التعاونيات العامة» ، والتي كانت تعمل على اشتراكية الإنتاج عن طريق تهيأتها الظروف المواتية اللازمة للتنمية والبيع. ومنذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠، تمكنت الزراعة من أن تتقدم بما يزيد عن ٨٪ في السنة .

وبدلاً أصبح المجهودات في صالح الصناعة، والتي زاد إنتاجها بنسبة ٢٩٠٪. فيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٣ . وأخذت ما يقرب من ٦٠٪ من الاستثمارات ، وهي التي جاءت من ميزانيات خاصة أخذت من رؤوس أموال للمشروعات ، ووزعت لا عن طريق ميزانية الدولة ، ولكن عن طريق المصارف اللامركزية. وضمنوا عملية التسيير الذاتي عن طريق مجالس المجال ، والتي عملت قوانين ٢ يوليو ١٩٥٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ على تعميمها وعلى تنظيم تفصيلاتها . وكانت تمثل «جماعية العمل» ، وكان يتم انتخابها في كل عام في المشروعات التي لا يقل عدد العاملين فيها عن الثلاثين ، ثم تنتخب بدورها لجنة إدارة ورئيس (مادام مدير المشروع معين عن طريق اللجنة الشعبية للكميون) . وكانت هذه المجالس منذ عام ١٩٥٨ ، ٦٦١٨ مجلساً ، تضم ١٣٥٠٦٢٥ عضواً، وتمثل ١٥٠٠٠٠٠٠ عامل. وكانت تحدد إجمالي «الدخل» الذي تدفعه «المنتجين» ، وبخاصة تسييم في الأرباح. ورغم استقلالها الذاتي ، فإنها ظلت تحت إشراف العصبة أو الرابطة، والسلطات الادارية واتحاد النقابات .

وهذه الاتجاهات الاصلية تدعمت في خلال سنوات الستينيات؛ ولكن بمجرد شديده ، وظهر بنوع خاص في الشؤون السياسية . وفي شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، قدم

كارديج إلى البرلمان مشروعا يستور جديد، يهدف إلى تحسين التنسيق بين مصالح الجماعات ومصالح المواطنين . وتمت الموافقة على النص ، بعد المناقشات ، يوم ٨ أبريل ١٩٦٣ ؛ وجعل من يوجوسلافيا - مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية وتشيكوسلوفاكيا - جمهورية اشتراكية . وعرف الدولة بأنها ستصبح منظمة مكلفة بأن تسمى مكاسب الاشتراكية ، وتشجع تسييرها الذاتي في نفس الوقت ، وأعلن أنها لا يمكن تغييرها . وفي داخل البرلمان ، أبدلوا مجلس المنتجين بأربع غرف متخصصة ، وأكثر كفاءة ، وأكثر قرباً من الناخبين . وأصبح على محكمة دستورية ، يختارها البرلمان ، أن تصهر على دستورية القوانين . أما المبدأ الاتحادى (الفيدرالى) فإنهم قد وضعوا تحتها الخطوط . فكل ما لا ينص على أنه من اختصاص الاتحاد ، يصبح من اختصاص الجمهوريات . أما أصحاب الوظائف الهامة فلا يمكن إعادة إنتخابهم أكثر من مرة ، ولمدة أربع سنوات ؛ فكان عليهم في غالب الأحيان أن يمروا من مسئولية إلى مسئولية أخرى . وأصبح ممنوعاً تولي الأفراد مسئوليتين كبيرتين في نفس الوقت ، وبخاصة في الإدارة في العصبية . ولكن أى من هذه التعديلات لم تطبق على تيتو ، الذى إختاره البرلمان ، في أول يوليو ، رئيساً للجمهورية لمدة أربع سنوات (ومن جديدي عام ١٩٦٧) ؛ ولكن ظهر إلى جواره ، ومنذ ذلك الوقت ، نائب لرئيس الجمهورية ، ورئيس المجلس للتنفيذى الاتحادى (الفيدرالى).

وعملت الحكومة على أن تحتفظ بطريق وسط بين إتجاهين متعارضين . فاستخدمت ضد المحافظين من أنصار النظام المركزى مبدأ النقل ، لإبعادهم عن المراكز الرئيسية . ووصلت في بعض الحالات حتى حد الإبعاد ، ولكن دون أن تصل إلى حد محاكمتهم . وهكذا تشددت اللجنة المركزية العصبية ، في أول يوليو ١٩٦٦ ، ضد رانكوفيتش Rankovic ، نائب رئيس الجمهورية ، والذى إنهم بأنه جعل من

البوليس السري قلعة في داخل الدولة ، وبأنه قد تأمر عند تيتو وبأنه كان يرغب في سيطرة الصرب ، وبعد إنتخابات شهر أبريل ١٩٦٧ ، وحيث كان تعدد المرشحين هو القاعدة ، تمهد البرلمان إلى حد كبير ؛ وأخذ النواب موقفاً أكثر نقداً تجاه المشروعات الحكومية . وحدث تقارب مع الكنيسة الكاثوليكية : فاستدعى الكاردينال سيبيير Saper ، رئيس أساقفة زغرب منذ عام ١٩٦٠ ، وكاردينال منذ عام ١٩٦٥ ، إلى روما في عام ١٩٦٨ ؛ وكانت إتفاقية قد عقدت في عام ١٩٦٦ مع القاتيكان ، تنص على تبادل الممثلين ، والذين أصبحوا في شهر أغسطس ١٩٧٠ ، يحملون لقب سفراء . وفي الميدان الثقافي ، تركت حرية تعبير أكبر للكتاب ، ولرجال السينما . ومن جانب آخر ، رفض النظام أن يفره انصار الاتجاه الليبرالي المتطرف وأنصار تعدد العقائد والأحزاب : فأوقف صدور مجله Praxis التي كانت قد أنشئت في زغرب في عام ١٩٦٤ ، وصدرت أحكام ضد رجل الجامعة الشاب ميهايلوف Mihajlov وألتي عليه القبض عدة مرات . وفي نظير ذلك ، وحينما قام طلاب بلجراد بالتعبير في شهر يونيو ١٩٦٨ ، عن مطالب سياسية وإقتصادية عامة ، وضع تيتو سلطته في الميزان لكي يعمل على إرضاء بعضها . وفي وقت مؤتمرها التاسع ، (١٩٦٩) أكدت العصبة تصميمها على تطبيق برنامجها ضد المعارضات العقائدية أو التي لها صلة بالامتيازات . ولم تحل مسألة العلاقات بين الاتحاد وبين الجمهوريات الاتحادية إلا نظرياً ، وعن طريق التلميحات الدستورية التي صدرت في ٣٠ يونيو ١٩٧١ ، والتي تنبأت بأن تنشأ — بعد تيتو — رئاسة جماعية ، مع الاعتراف « بالسيادة » الداخلية للجمهوريات . أما قوة الدفع التي أعطيت للاتجاه الوطني الكرواتي فانها قد ترجمت بهياج عنيف عند المثقفين والطلاب في زغرب (وتمت محاكمة القائمين بها في عام ١٩٧٢) وبإبعاد المديرين الكرواتيين للعصبة . ولقد تشدد تيتو كذلك ضد

الشيوعيين الصرب ، متبها لإياهم مرة بالتكاسل ، ومرة أخرى بالاتجاه السلطوى الذى يهدف المركزية .

وكان الاهتمام باللامركزية ، وبالتسيير الذاتى ، وبالانماجية ، وبسيادة روح التنافس هو الذى أدى إلى زيادة إهتمام المراقبين بالحياة الاقتصادية ، وبشكل مستمر . ولقد تمت مرحلة حاسمة فى شهر يوليو ١٩٦٥ ، حين قررت الحكومة ، وطبقاً لرغبات المؤتمر العام الثامن (١٩٦٤) ، أن تعطى لإثنتائنا أكبر لقوانين وإقتصاديات السوق : فحصلت المشروعات على مسؤوليات أكبر ، وتمكنت من أن تزيد إستخدام ٧١٪ من صافى إنتاجها (بدلاً من ٥١٪) ، وأوقف العمل بمراقبة الأسعار ، أما الدينار — الذى كانت قيمة قد انخفضت فى عام ١٩٦١ — فإن قيمة قد انخفضت من جديد فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧١ ، وشجعوا العلاقات مع الغرب . وعملت بعض الاجراءات ، ونتيجة لماثلتها الظاهرة مع الطرق الرأسمالية ، على إثارة قلق المتشددى فى الاشتراكية . وهكذا ، وتحت إسم « العمل الفردى مع وسائل إنتاج فى ملكية شخصية » ، سمحوا بقيام أنشطة خاصة ، ودخل بعض الحدود ، فى الحرف ، وفى المتاجر الصغيرة فى المدن ، وفى النقل البرى ، وفى الفنادق والسياحة التى كانت آخذة فى النمو . وانفتحت البلاد بدرجة أكبر أمام الاستثمارات الاجتماعية ، وقبلوها طبقاً لقانون شهر يوليو ١٩٦٧ الخاص « بتركيز الوسائل » ، فى تلك المشروعات التى تكون قد أكملت دخلاً قومياً مساوياً لها ، وبشرط أن يعاد استثمار ٧٠٪ من الأرباح فى يوجوسلافيا . ولكن يواجهوا مسألة زيادة الأيدى العاملة القليلة الخبرة ، والتى تتجت عن الهجرة من الريف ، وعن ضغط المالهة التى أمروا بها أخيراً ، فأنهم قبلوا أن يرسوا المال إلى الخارج . وأصبح هناك أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ عامل يوجوسلافي يعملون فى الخارج ، ويرسلون إلى بلادهم جزءاً من أرباحهم ، وإن كانوا يشيرون لمشكلات التأقلم ، وإعادة التأقلم .

وقى المجموع ، فإن النتائج التي حصلوا عليها سمحت بالاحتفاظ بالخطوط الكبيرة لهذه السياسة ، ومن بين الصعوبات ، كانت الأكثر منطلوقة : التوسع السريع للغاية للصناعة (+ ١٠ ٪ في العام) ، والعجز التجاري ، والاتجاه المتزايد للقرض وارتفاع الأسعار (ونصفه حراً) ، مصحوباً بالخطر المستمر للتضخم . ونتج عن ذلك ، ورغم ارتفاع الرواتب (٢٦ ٪ في عام ١٩٧١) ، نوعاً من الميـاج الاجتماعي ، وهو أمر إستثنائي بالنسبة للدول الاشتراكية ؛ فنذ عملية عمال سلوفينيا في عام ١٩٥٨ ، وقعت أكثر من ١٨٠٠ حالة د ثوقيف عمل ، حسب التعبير الرسمي . وقاموا في عام ١٩٧٢ بتطبيق خطة التقشف ، ولكنها تسببت في مقاومة أصحاب الامتيازات الجديدة ، وكذلك وينوع خاص في عدم رضا العمال ، إذ أن الرواتب جمـدت بطريقة عامة إبتداء من أول شهر يناير ١٩٧٣ ، وحتى أنقص في المشروعات التي تحقق خسارة . وكان تحويل المشكلات السياسية والاقتصادية يتمشى مع توازن هش ، يعتمد جزئياً على شخص تيتو ، والذي احتفلت البلاد بعيد ميلاده الثمانين في شهر مايو عام ١٩٧٢ .

٢ - البحث عن « اتجاهات قومية » (١٩٥٧ - ١٩٦٤) :

أظهرت أحداث بولندا والمجر من الآمال القومية في استقلال ذاتي متزايد داخل الكتلة ، وكذلك الحدود الذي كان في وسع المسؤولين القوميين والسوفييت ، أن يضعوها أمامهم . وأصبحت ، من ذلك الوقت ، - وتبعاً للأماكن ، والاوراق ، والرجال - لعبة دقيقة التوازن بين التسامح والقمع السياسي والايدولوجي ، لعبة أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة لتدخل المناقشات بشأن الإصلاحات الاقتصادية ، والعلاقات المتبادلة والمشكلات الدولية (المسألة الصينية ، موقف رومانيا) . ولتحجوا الاتجاهات المركزية الطارئة ، بعد أزمة خريف ١٩٥٦ ، تحت إسم القيادة أو الاشتراكية القومية : بواسطة أولبريخت ونوفوتني في شهر ديسمبر

١٩٥٦، وبواسطة كادار في شهر مارس ١٩٥٧. ولكن إذا كانت هذه الاتجاهات قد تم إحتواؤها بكل صرامة ، فإنه كان لا يمكن القضاء عليها في الوقت الذي أعطى فيه كروتشيف المثل على الاسترخاء . ولذلك فإن مؤتمرات القمة ، الشيوعية في موسكو في عام ١٩٥٧ وفي عام ١٩٦٠ قد أعجبت، وإن كان ذلك مع كثرة من التحفظ ، بمبدأ « الطرق القومية » . وكانت الانشقاقات ، التي أكد خطورتها المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، قد بدأت تنحدر ، وهي الانشقاقات التي سوف يتزايد عمقها حتى الوقت الذي سقط فيه « المنحرف » كروتشيف .

وفي الميدان الاقتصادي ، كان التقدم الذي تحقق بواسطة الدول المختلفة ، وبخاصة في شئون الصناعة ، قد جعلها مترددة — وبإستثناء تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية — تجاه مشروعات تدعيم الكوميكون تبعاً لمبدأ « التسييم الدول الاشتراكي للعمل » . ولم يحصل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بالنسبة لاقتراحاته الخاصة بالتخطيط ، على تمويل وتجهيز مشترك ، إلا بشأن محققات معدودة (خط أنابيب بترول الصداقة) . حقيقة أن هذا التوسع في الصناعة قد قلت سرعته فيما بعد في مجموعه : من ١٠٪ في العام فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠ ، ووصلت إلى ٨٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ . ولكن ضرورة الاحتفاظ بها وزيادة حجم سلع الاستهلاك جعلت من الأوفق ممارسة إتجاه إقتصادي قومي معين ، بررره كذلك بالمشكلات التقنية والاجتماعية (ركود الزراعة والهجرة من الريف ؛ وقلة التقنين وزيادة الأيدي العاملة غير المدربة ، وتقليل معدلات المواليد ، وتنمية التعليم) . وكذلك نافقوا وبدأوا في بناء إصلاحات تمييد اعتبار أفكار اللامركزية ، والتخطيط المرن ، والبحث عن الربح وعن النوعية . وكان هذا سبباً في زيادة العلاقات التجارية مع الغرب ، وبخاصة من أجل الحصول على

مجهيزات وأدوات مصنوعة لم يعد في وسع إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يقدمها . وزادت سرعة التطور كذلك عن طريق إزدهار السياحة التي تطلبت تجديد المباني وفتح هذه البلاد لمجموعة هي الأكثر أهمية من بين الغربيين . وأصبحت الرحلات صوب الغرب ، والتي أعطى المسئولون أنفسهم المثل عليها ، أكثر عدداً ، وكذلك عملية تبادل الباحثين والتقنيين .

ونتيجة عن ذلك عقد العلاقات الثقافية ، والتي كانت آثارها - وبخاصة عند المثقفين والشباب - أكثر وضوحاً مما هو عليه في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وغير متحصلة ، بلا شك ، من روح الإنشقاق : التشجيع بالأشكال الأكثر حداثة للفكر ، والأدب ، والفن ، والموسيقى ، والتعبير المسرحي والسينمائي ، وفي الملابس . وكان هذا التفسير قد تم بطريقة غير متساوية تبعاً للحالة : وفي الواقع ، وباستثناء يوجوسلافيا ، فإنه لم يصل إلا إلى بولندا ، وبدرجة أقل إلى المجر وتشيكوسلوفاكيا . هذا علاوة على أنه لم يفر في كل مكان سوى قطاعاً صغيراً من الأهلالي ، وحاربه أولئك الذين كانت بالنسبة إليهم دخرافة تفوق الثقافة الغربية ، تسيير بالضرورة مع إحتقار التقاليد القومية ؛ وإنهيار التقاليد ، والاتجاه المعادي للشيوعية والمعادى للسوفيتية .

وشعاف هذه المظاهر المشتركة ، أعطى تطور الدول تنوعاً أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي ، وفي بعض الأحيان غير متوقع ، وبخاصة في هاتين الدولتين اللتين كانتا في الصف الأول في أحداث ١٩٥٦ . ولاشك أن المجر هي التي كان القمع فيها قد أخذ الشكل الأكثر كثافة : إعادة الرقابة ، وحل المنظمات التي ظهرت من التمرد ، وبجالس العمال ، وإتحاد الكتاب (والقراء القهض على مسيريه ومنهم يتجور ديريه) ، والتطهير الراديكالي ، لحزب العمال الاشتراكي ، (انقص إلى ١٠٠.٠٠٠ عضو) ، وإنشاء محاكم الشعب ، وتنفيذ الاعدام في ناجي

بعد محاكمة سرية في عام ١٩٥٨ . ولكنهم قروا ، في نفس الوقت ، عقوبات ضد المسؤولين من أخطاء سابقة ، وبخاصة ضد راكوزي الذي أهد من الحزب ، وذهب للإقامة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية . ثم بدأت عملية إدخال الاتجاه الليبرالي بواسطة كادار ، السكرتير الأول للحزب ، وعلاوة على ذلك ، رئيس المجلس من شهر نوفمبر ١٩٥٦ إلى يناير ١٩٥٨ ومن سبتمبر ١٩٦١ إلى شهر يونيو ١٩٦٥ : المفور على مراحل متعددة ، والقضاء على معسكرات الاعتقال ومحاكم الشعب ، وزيادة عدد أعضاء الحزب (٥٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٦٢) ، وعودة نصف للمهاجرين السياسيين . وأعلن كادار ، بعد وقت قصير من المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وذلك بإعادته حملة شهيرة مأخوذة عن ستالين : وإن من ليس ضدنا هو معنا ، ويمكن بهذا الشكل من أن يحصل على تعاون الكثيرين من النافعين ، وبخاصة في الشؤون العلمية والإدارية . وتمت انتخابات عام ١٩٦٣ طبقاً لنظام يسمح بعدم التصويت من أجل المرشح الخاص بالجبهة . وتأكد النصارح الديني في شهر سبتمبر ١٩٦٤ عن طريق عقد اتفاق مع الكرسي البابوي . وأخذت السياسة الاقتصادية لنفسها هدفاً له أولوية يتمثل في رفع مستوى المعيشة ، وبخاصة وقت خطة الثلاث سنوات (١٩٥٨ - ١٩٦٠) التي سبقت العودة إلى الخلل الحسية . وفي عام ١٩٦٤ ، كان أكثر من ربع المبادلات يتم مع الدول غير الاشتراكية ؛ وكان الانتاج الصناعي قد تضاعف في عشر سنوات وأصبح يمثل ٦٢٪ من الانتاج القومي ولم يكن الانتاج الزراعي قد زاد إلا بنسبة ٣٠٪ وأن كانت عملية جماعية العمل قد تم التوصل إليها محلياً ، وإتمامها بمرونة .

أما تطور بولندا السياسي فكان مختلفاً من ذلك كل الاختلاف ، أن لم يكن قد تم بشكل عكسي . وفي الأوساط الحكومية ، لم تستمر روح أكتوبر إلا

لمدة بضعة أشهر . ووصلت إلى قتها وقت إنتخابات ٢٠ يناير ١٩٥٧ . وحين
قدمت الجمعية في كل دائرة قائمة مشتركة من المرشحين لانتخابات مختلفة والتي كان
يمكنها أن تشمل على عدد من الأسماء يريد بنسبة الثلثين عن عدد المقاعد (في
المجموع ٧٠٠ مرشح من أجل ٦٠٤ مقعد في النهاية) : فكان عند الناخب بهذا
الشكل حقاً معيناً للرفض . ولكنهم زادوا الإهتمام ، قبل نهاية العام ، ومن
جديد ، بمسألة أخطار الاتجاه الإنحرفي ، وأعادوا إنشاء الرقابة ، واضطرت
مجلة الشباب المثقف بـروسو إلى أن تتحقق ، وشغلت مجالس المال « بمؤتمرات
التفسير الذاتي للمال » ، والتي وضعت تحت إشراف الإدارة ، والنتخابات والحروب
(قانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨) . وفي وقت الانتخابات العامة لعام ١٩٦١ ،
خفضوا حد الإختيار الحر بنسبة ٥٠ ٪ . ولم يكن هناك سوى ٦١٦ مرشحاً ؛
وأظهر الناخبون رغبتهم في الاستقلال حين شغلوا أسماء المديرين : وهكذا وصل
في كراكوفيا المرشح الكاثوليكي إلى رأس القائمة . في الوقت الذي كان فيه رئيس
الجلس يحتل المكان السادس .

ورفض جومولكا في نفس الوقت كل عودة إلى الممارسات التي كان هو
نفسه ضحية لها ، وكل تساهل في مراقبة الفكر ، وكان يرغب في الاحتفاظ
بالاستقلال القومي ، ولكن دون أن يقطع بين نفسه وبين بقية دول الكتلة ،
والتي رأى أن دعمها كان لا يمكن الاستغناء عنه في مواجهة « المطالبين بالتأثر في
بون » . وفي نفسية اليوعية ، اضطر إلى أن يحسب حساباً متزايد القيمة لمجموعة
« الأنصار » Partisan — التي كانت قد نشأت عن المقاومة — والتي كانت في
نفس الوقت تتكون من الوطنيين ، ومن المعادين للصهيونية ، ومن أتباع الاتجاه
السلطوي . وكانت بقيادة الجنرال موكزار Moczarski ، أحد قادة إحدى
الجمهومات القديمة المنهارين ، ورئيساً لامن الدولة ، وتمكنوا من أن يحصلوا

هل إبعاد بعض الرجال السياسيين من أصل يهودى (Zambrowski الذى أبعد من المكتب السياسى فى عام ١٩٦٣) ، ومن يده بعض عواكس الشكيقين الليبراليين : إلغاء الدائرة للعوجة ، وبعض المجلات المستقلة ، ومن فرض العقوبات على المفكرين والكتاب (آدم شاف Schaff ، صاحب نظرية إنسانية للار كسية ؛ وكذلك ٣٤ من الموقعين على مذكرة ضد الرقابة ، قدمت فى شهر مارس ١٩٦٤ لرئيس الحكومة) . ورغم هذه الترددات ، فإن بولندا قد عرفت بضع سنوات من الحياة الثقافية للزدهرة ، نتيجة لتعاون رجال المسرح ، والمؤلفين للموسيقين ، والكتاب والمثقفين السينمائيين . أما الدراسات الاقتصادية (أوسكار لانج) والاجتماعية فأنها أخذت فى ازدهار واضح وكان لانج هو أحد الأوائل فى الكفة الاشتراكية ، والذى نادى بضرورة إصلاح المؤسسات ، رغم أن آراءه لم تعط صدق ملبوساً فى البلاد قبل عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وحتى صوب هذه الفترة ، كان الأهالى فى مجموعهم . راضين عن التقدم الإقتصادى : فكان الإنتاج الصناعى قد تضاعف منذ عام ١٩٥٦ ، وكان الدافع الشخصى قد إستمد حقوقه فى الصناعات الحرفية ولدى صغار التجار ، وكان إتجاه جماعية العمل قد تخطوا عنه (٨٧ ٪ من الأراضى فى ملكية خاصة منذ عام ١٩٥٧) وفى صالحه العواتر الزراعية ، (٣٠ ٪ من المزارع فى عام ١٩٦٥) والى أنشأت كوسائل لجذب الإنتباه : فكان جومولكا نفسه يأمل فى أن الفلاحين سوف يعرفون أنفسهم أن تنمية الاشتراكية مطابقة لمصالحهم ، (٩ أبريل ١٩٦١) .

وأعطت تشيكوسلوفاكيا المثل ، والذى كان وحيداً فى ذلك الوقت ، لهولة تمكن فيها الرأى العام فى آخر الأمر من أن يبر عن نفسه وعن طريق المثقفين ، ورغم الرجال البرجودين فى أحيائهم . وأثار نوفوتى Novotny فى أول

الأمر مسألة ثورة الجبر لكي يعطى ضربة قاضية - والتي استمرت خمس سنوات - لعملية إدغال الاتجاه اليسير إلى التي كان قد اضطر إلى البدء فيها في عام ١٩٥٦. وساعده معاونوه على التشدد تجاه اتحاد الكتاب . وفي شهر نوفمبر ١٩٥٧ ، وعند موت زابوتوكي ، انتخب رئيساً للجمهورية ، في نفس الوقت الذي ظل فيه سكرتيراً أولاً للحزب (أى بضعة أشهر إذ قبل أن يقوم كروتشيتشيف بالجمع بين السكرتارية ورئاسة المجلس) وأصر دستور ١١ يوليو ١٩٦٠ على إنساع اختصاصاته ، والحد من الإشراف في الحزب ، والصفة الموحدة للدولة (بالطبع على حساب غير التشيكيين) ؛ وأكد أن تشيكوسلوفاكيا ، مثل لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، كانت بالفعل جمهورية اشتراكية .

ولم يترف نوفوتني ، إلا في عام ١٩٦٢ فقط ، وبعد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، بضرورة التخلص من آثار الاتجاه الستاليني ، ، وذلك في نفس الوقت الذي ألقى فيه بالمستويات على ستالين ، والذي قاموا بنفس النصب الخاص به بالهيناميت ، وعلى جوتواله ، والذي ألغوه عرض بثمانه المخطط أمام الجماهير ، وكذلك على باراك Barak ، وزير الداخلية ، الذي حكم عليه بحمسة عشر عاماً من السجن لتخريبه عملية إذابة الجليد . وسمح له التأييد السوفيتي بأن يحتفظ بسلطاته وقت المؤتمر الثاني عشر لحزبه في شهر ديسمبر ، ولكنه اضطر إلى تشكيل لجنة تحقيق بشأن « انتهاك الشريعة الاشتراكية » . ثم تالت عمليات إعادة الاعتبار وإعادة الضم إلى الحزب (هوساك ، لندن ، لوبل) ، وكثيراً ما كان ذلك بعد وفاتهم . وتم إخراج مونسينوز بيران من السجن في عام ١٩٦٢ ، ثم سمحوا له بالإنسحاب إلى الفاتيكان . ولما زاد النقد الموجه إلى نوفوتني ، اضطر إلى التضحية ببعض أعرانه المباشرين ، وبخاصة السلوفاك : ففي شهر أبريل ١٩٦٣ ، استبدل باسبالك

Bacilek ، الوزير السابق لامن الدولة ، حل رأس الحوب السلوفاكي بنو بشيك Dubcek ، مناضلا كان لا يزال غير معروف ؛ وفي شهر سبتمبر ترك شيروكي Siroky رئاسة المجلس لينارت Lenart ، الذي كان أقل إتصالا منه بالمحاكمات . وعادت العلاقات مع الغرب عن طريق الزيارات الرسمية ، والتبادل الثقافي . وكما حدث في بولندا ، عرفت الحياة الفكرية إزدهارا واضحا نتيجة لعمل الكتاب ، والمنتجين السينمائيين . ومع ذلك فإن جهور الأهالي كان متعاقبا من الصعوبات الاقتصادية . وكانت التأمينات وعمليات جماعية الإنتاج قد تمت بالفعل ، ولكن نتائجها كانت بعيدة جداً عن أن تكون مرضية : فاضطروا في عام ١٩٦٢ إلى تأجيل الخطة الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٥) في صالح خطة لعام واحد ، وانخفضت الانتاجية الصناعية والدخل القومي العام في ١٩٦٣ . ورغم جهودات رجال الاقتصاد المصلحين مثل أوتاشيك Ota Sik ولوبل Lobl فإن أخذ ألم يستمع إليهم .

أما في الدول الأخرى ، فإن نتائج عملية تذويب الجليد كانت محدودة للغاية . ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية انخفضت الإجراءات على عكس ذلك في عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ضد الشيوعيين الذين إنهموا بأنهم من أنصار المصلحين البولنديين والمجريين : المثقفون مثل الفيلسوف هاريش Harich الذي حكم عليه بسنن سنوات من السجن ؛ ورجال السياسة مثل أولسنر Oelsenر وشيردوان Schirdewan ، ولوبير Wollweber الذي كان يأمل في « طريق وسط » . وحتى بعض كبار المؤلفين مثل أنا سيجرز Anna Seghers وارتوله زفايج Arnold Zweig وجدوا صعوبات في السور مع الرقابة . وفي عام ١٩٦٤ أبعاد الآب هافان Havemann من الحرب ، ومن الجامعة ومن أكاديمية العلوم . وفي المؤتمر الخامس الحزب (١٩٥٨) أعطى أولبريخت قائمة « بشرة وصايا

إشتراكية ، . وفي نفس الوقت الذي ظل فيه السكربتير الأول لحرب S. E. D أصبح في شهر سبتمبر ١٩٦٠ رئيساً لمجلس الدولة الذي أنشئ حديثاً ، أى رئيساً للدولة مع سلطات موسعة . ولكي يضع حداً لعمليات الحروب إبتداء من برلين الشرقية ، والتي وصل عددها إلى ١٧٠.٠٠٠ حتى ذلك الوقت ، أمر في شهر أغسطس ١٩٦١ ببناء ما سموه في الغرب « بحائط الجبل » . ومع ذلك ، فإن السياسة الاقتصادية عرفت ، وبعد صعوبات ١٩٦٠ — ١٩٦٢ ، حسارة وفعالية تحت قوة دفع رجال الاقتصاد الشبان ، مثل آبل Apel رئيس لجنة الدولة من أجل الحطة . أما الإصلاحات ، التي وافق عليها المؤتمر السادس (١٩٦٣) ، فإنها تميزت بنوع خاص بإنشاء ما يقرب من ثمانين مجمع لإنتاج V. V. B. حصلت على استقلالها الذاتي ، وجمعت ما يزيد على ١٥٠٠ مشروع كبير (٦٥ ٪ من الانتاج الصناعي) . وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تنتج في عام ١٩٦٤ مثل إنتاج كل ألمانيا في عام ١٩٣٨ ، ودخلت بطريقة ملفنة للأنظار إلى السوق العالمي .

وعرفت بلغاريا استقراراً لا يقل عن ذلك فيما يتعلق بالنظام ، ورجعت للتغيرات في الأشخاص السياسيين ، كما يبدو ، إلى المنافسة الموجودة بين المسؤولين : فتقهر فينكوف Tchervenkov الذي كان بالفعل في الحظ الثاني ، أبعد في شهر نوفمبر ١٩٦١ بعد المؤتمر الثاني والعشرين الحزبي الشيوعي للاتحاد السوفيتي ؛ وإنتهت عملية تنصيب السلطة وقت المؤتمر الثامن الحزبي (نوفمبر ١٩٦٢) وفي صالح جيفكوف Jivkov الذي أخذ مكان أيوجوف Iougov على رأس الحكومة في نفس الوقت الذي ظل فيه سكربتيراً أولاً مثل كروتشيفسيف . وفي الوقت الذي تحل فيه هذا الأخير عن كثير من مواقفه الليبرالية ، لم يكن هذا يؤدي في بلغاريا إلى أن يترجم بإذابة الجليد . ولكن ،

وكما حدث في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، حصل الإقتصاد على قوة دفع كبيرة تعود كلها إلى عمل الدولة . وكان الاختلاف ، هنا ، هل أن التصنيع قد بدأ من مرحلة أكثر انخفاضاً ، وقابل ظروف مواتية بدرجة أقل . وحصلت الصناعة على ما يزيد على ٦٠ ٪ من الاستثمارات ، وزاد إنتاجها بنسبة ١٣ ٪ في العام فيما بين عامي ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، ووصلت إلى أن تمثل نصف الدخل القومي (الربع في عام ١٩٤٨) . وكثرت المناقشات ، والتي كانت في بعض الأحيان عامة ، بشأن الإصلاح الإقتصادي ، ابتداء من عام ١٩٦٢ ؛ ووافقوا في شهر يناير ١٩٦٤ على خطوة العامة ، وبدأوا في تطبيق ذلك في بعض المشروعات في أثناء نفس السنة .

وظهرت دلائل على الاتجاه القومي عند هاتين الدولتين ، التي ربما كان الاتجاه صوب التحرر يحتل فيها أقل مكان . ففي رومانيا حافظ دج على كل السلطة الفعلية ، وبصفته سكرتيراً أولاً (وحتى بعد أن أصبح ، ابتداء من عام ١٩٦١ رئيساً للدولة) معطياً بذلك الوحي لعمل رئيس المجلس (ستويكا Stoica حتى عام ١٩٦١ ، ثم مورير Maurer) . وفي الميدان السياسي ، ترجم الاتجاه القومي بالتخلص من الشيوعيين المناصرين للغاية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبخروج القوات السوفيتية (١٩٥٨) ، وبعملية القضاء على صبغ الثقافة بالصبغة الروسية (أصبح تعلم اللغة الروسية اختيارياً) ، وبموقف أكثر إداماجاً صوب الجبر في ترانسلفانيا ، وبمنح خاص من طريق تأكيد سياسة خارجية مستقلة (العلاقات مع يوجوسلافيا ، وألبانيا ، والصين ، وإسرائيل ، والغرب) . وكان الأمر كذلك بالنسبة للميدان الاقتصادي : فأبعدت رومانيا مشروعات الكومكون التي كانت ستغرل التنمية الصناعية التي كانت تخططها الستية (١٩٦٠ — ١٩٦٥) قد تلبأت جهلاً . وهكذا تمكن إنتاجها من أن يتزايد بنسبة إستثنائية وصلت إلى

١٩٥٥٪ في السنة ؛ وقرروا أمر إقامة الشركات الأمريكية ، والالمانية أو الفرنسية ، للمصانع ؛ ووصلت التجارة مع الغرب إلى ربع المجموع الكلي (ومع ألمانيا الاتحادية وحدها ، كان أعلى وأكثر من كل المبادلات التي حدثت مع مجموع الدييمقراطيات الشعبية كلها) . أما الحرب فإنه قام ، بعد مقابلة حاصفة بين دج وكروتشينشيف ، بنشر بيان من ١٠.٠٠٠ كلمة ، وهو الذي أكد الرغبة القومية في الاستقلال ، وفي المساواة (ابريل ١٩٦٤) .

وهذه الرغبة يمكننا أن نجدها كذلك ، وبشكل أكثر قوة ، في ألبانيا ، وإنهى الأمر بها إلى حدوث إنشقاق ، أكثر عمقاً بلاشك من ذلك الذي كان في عام ١٩٤٨ قد فصل تيتو . ذلك أن هوكسا قد نقد كروتشينشيف ، وبمرارة ، في إنجازه الإنحرفي ، وفي تقاربه مع يوجوسلافيا ، وفي محاولاته الخاصة بإبعاده هو من السلطة ؛ وإنتهز كل فرصة من أجل تمجيد ستالين ، وإبتداء من عام ١٩٥٩ ، تمجيد السياسة الصينية . وألقي في مؤتمر دقة هوسكو ، في عام ١٩٦٠ ، خطاباً شديداً العنف ، ثم ترك قاعة المؤتمر فجأة . وتمت التعليمة في أثناء الصام التالي : إتفاقية تجارية وقع عليها في بكين ، ونهاية لمعونة الكتلة وسفر التقنيين ، والعسكريين والديبلوماسيين الخاصين بدولها ، ووقف الإتصالات بين الأحزاب وقت المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وتنفيذ حكم الإعدام في عدد من الألبانيين الموالين للاتحاد السوفيتي (الامهرال شينجا Sejka ، وديمي Demi) ومنذ ذلك الوقت أصبحت القروض وكذلك الفنيين والمنتجات تأتي من الصين (٤٪ من المبادلات في عام ١٩٦٠ ، وما يقرب من ٥٠٪ في عام ١٩٦٤) .

٣ - الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) :

هذه السنوات الثمانية لم تمثل تغييراً عميقاً في السياسة الخارجية للسلطة : فلقد

وأينا إستمرار ممارسة العايش السلى ، والإتصالات مع الغرب والتوغل في العالم الثالث ، ، والمبادلات التي تزيد أو تقل درجة مراتبها مع الصين ومع ألبانيا ، وتناوب التقارب والتجاني مع يوجوسلافيا ، والاتجاه المهادى الصهيونية . وإستفظت الحكومة الرومانية في أول الأمر بموقفها السلى ، في تلك المسائل المهادية للتدخل العسكرى في تشيكوسلوفاكيا . وكانت الأولى التي عقدت ، في بداية عام ١٩٦٧ ، علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية ، الأمر الذى سبب لها الكثير من النقد ؛ وفي شهر أغسطس ١٩٦٩ ، إستقبلت في بوغارسك الرئيس يكسون . ثم تقاربت المواقف في داخل الكتلة : فبدأت المفاوضات مع ألمانيا الاتحادية (الإتفاق الألماني - السوفيتى في شهر أغسطس ١٩٧٠ ، والإتفاق الألماني - البولندى في شهر نوفمبر) ، وذلك في الوقت الذى عقدت فيه رومانيا مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، في شهر يوليو ، معاهدة تعاون وتحالف دفاعى ، وخفضت من صوت مطالبها العامة بالاستقلال الوطنى . وفى أثناء ذلك الوقت ، إهتم إتحاد الجمهوريات السوفيتية بتدعيم الكتلة عن طريق تجديد المعاهدات الثنائية ، وزيادة المقابلات على مستوى الحكومات أو رؤساء الأحزاب ، وتدعيم المنظمات المعتركة : وهذه الطريقة أنشأ الكومميكون في عام ١٩٦٤ بنك التماثل الاقتصادى ، ثم في عام ١٩٧٠ بنك الاستثمارات ، وإقترح تنسيق الأسعار وتقسيم أفضل للعمل من أجل الحطة الخمسية ١٩٧١ - ١٩٧٥ . ولكن الرومانيين حددوا ، وقت انعقاد الدورة الخامسة والعشرين الكومميكون في شهر يوليو ١٩٧١ ، أن التكامل الاقتصادى الاشتراكى مؤسس على اللواظفة الحرة الكاملة .

وكان إبعاد كروتشيتشيف ، الذى قوبل بالرضا ، أو الخوف أو الدهشة ، قد عمل بنوع خاص على تدعيم إستقرار النظم والمشتولين ، وبإستثناء حالة تشيكوسلوفاكيا . فقام هو كسا ، في ألبانيا بتحية هذا الانتصار الكبير ، في

خطابه التذكاري يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٤ ، وطالب بإعادة رد الإحتبار الكامل لستالين الذي لم يتصرف أبداً كدكتاتور، وحتى تجاه أعداء الاتجاه اليساري . ولكنه سرعان ما ردد صدى هجمات الصينيين على «المتحرفين الجدد» ، وترأس في عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، حركة «الثورة الثقافية» ، والتي كلفوا فيها الحرس الأحمر بالقضاء على البهروقراتيين وأصحاب الإمتيازات . وأكد ، في شهر نوفمبر ١٩٧٢ ، وفي وقت إنعقاد المؤتمر السادس الحزبي ، رغبته في أن يرفض كل تقارب مع «الاشتراكيين الإمبرياليين» ، السوفييت . — ورغم إختلاف المواقف ، فإن الأمر كان تقريباً كذلك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وحيث إحتفظ أولبريخت بسلطة لا ينافسها أحد ، وكان ستوف Stoph يمارس سلطة إدارة الحكومة منذ موت جروتوول Grotewohl في شهر سبتمبر ١٩٦٤ . وتمت الموافقة ، عن طريق الاستفتاء ، على دستور ٨ أبريل ١٩٦٨ الذي أعلن أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية «دولة إشتراكية للأمة الألمانية» ، وأن برلين عاصمتها . وفي شهر مايو ١٩٧١ ، وكان أولبريخت قد بلغ ٧٨ عاماً ، ترك إختصاصاته كسكرتير أول لحزب S. E. D. لـ هونيكر Honecker الذي أكد ، وقت المؤتمر الثامن في شهر يونيو، الاتجاه الداخلي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ووفائه للطلاق مع إقتصادات الجمهوريات السوفيتية ، بما يتضمنه ذلك من إقامة علاقات جديدة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وفي بلغاريا ، غشى جيفكوف بلاشك في فترة معينة من أن يتبع كروتشيفتشيف في السقوط . ولكنه إقاد من إكتشاف محاولة للقيام بانقلاب رتب له في شهر أبريل ١٩٦٥ بعض الاقتصاديين المصلحين ، والصحفيين الوطنيين ، والذين حوكموا على أنهم من المناصرين للصينيين . وإن كانوا في حقيقة الأمر قد إستوحوا من أمثلة يوجوسلافيا ورومانيا، ومن بين المناصرين،

قام البعض بالانتحار ، وحسب على الآخرين بالسجن . وأثبت المؤتمر التاسع الحزب (نوفمبر ١٩٦٦) نجاح جينكوف ، وكان الأمر كذلك وقت المؤتمر العاشر شهر أبريل في ١٩٧١ .

وربطت رومانيا سياستها القومية بتشدد عقائدي الذي أبعدها الاتهامات باتخاذ اتجاه إنحرافي ، وبالبحت عن فاعلية إدارية قادرة على إدخال التجديد فيها . وشهدت في نفس الوقت الصعود السريع لشاوشيسكو Ceauscu ، الذي أصبح ، بعد موت دج ، في شهر يونيو ١٩٦٥ ، السكرتير العام للحزب (الذي سمى شيوعي ، من جديد) ، وعهد برئاسة الجمهورية لستويكا Stoica . ووافق المؤتمر التاسع الحزب ، في شهر يوليو ، على خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، وعلى الدستور الجديد للجمهورية الاشتراكية ، والذي صدر في ٢١ أغسطس . وفي شهر ديسمبر ١٩٦٧ اتبعوا قاعدة - وعلى عكس يوجوسلافيا - الجمع بين وظائف متشابهة داخل الحزب وفي الإدارة ، وعلى مثال أولبريخت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، أخذ شاوشيسكو إدارة الدولة في نفس الوقت الذي أخذ فيه إدارة الحزب . وحصل ، في شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، كذلك على رئاسة « جبهة الوحدة الاشتراكية » التي تمثل الأقاليم والشرائح الاجتماعية في البلاد . وهاجم الانتهاك السابق للشرعية الاشتراكية ، بما في ذلك إنتهاكات دج ، وأبعد المناضلين المعروفين (دراغيشي ، أبوستول ، ستويكا) لكي يحيط نفسه - وخلاف مورير Maurer رئيس المجلس - برجال أكثر شباباً ، وأكثر إقتراباً من المشكلات المعاصرة (فهديت ، توفين ، بارا) . وبدأت سلطته مدعمة كذلك وقت إنعقاد المؤتمر العاشر (أغسطس ١٩٦٩) ، والذي قرر أن ينتخب بنفسه السكرتير العام ، والذي كان حتى ذلك الوقت ترشحه اللجنة المركزية .

وظل موقف كادار Kadar ثابتاً في المجر . وكانت بعض المحاكمات قد

عقدت لبعض عملاء الامبريالية، ولكن المجادلات الايديولوجية ظلت مستمرة،
 وأعيد الفيلسوف لوكا كس Lukacs إلى عضوية الحزب، وتمكن الغرب من أن
 يتعرف على روايات تيودور ديرى، وماجدا زاو، وأفلام زولتان فابرى،
 وإستيفان زاو، وجمال، وجانسكو. وأظهرت إنتخابات شهر مارس ١٩٦٧،
 وأبريل ١٩٧١ مرشحين جديدين، واحتفلوا بالعيد الاثنى لميلاد الملك سان إتيين
 Etienne رسمياً فى شهر أغسطس ١٩٧٠؛ وذلك فى الوقت الذى نشرت فيه،
 ومن أجل السماح بالمناقشة، نظريات الحزب من أجل المؤتمر العاشر، والذى
 أكد، فى شهر نوفمبر، إستقرار النظام. وصدر المقرر، فى شهر سبتمبر ١٩٧١،
 عن مونسنيور ميند زينتسى Mändaxenty، الذى قرز أن يقيم فى النمسا.

وفى بولندا، أدى سقوط كروتشيتشيف إلى زيادة إحصاف اليساريين فى
 صالحي الانتصار، وذلك رغم محاولات جومولكا المحافظة على توازن صعب.
 وأصبح الجنرال موكزار Moczar وزيراً للداخلية من نهاية عام ١٩٦٤ حتى
 صيف ١٩٦٨، ثم دخل إلى المكتب السياسى، وبصفته عضواً إحتياطياً، وحصل
 أصدقاؤه على عدد من الراكز (فى المكتب السياسى، وفى اللجنة المركزية، وفى
 مجتمعات المؤسسات). ورأى كثير من اليساريين كهرانكيويكو Cyrankiewicz،
 وجيريك Gierak (أنه من الأفضل التقرب منه، تاركين جومولكا فى حرفة
 تامة رغم تأييد كليسكر Kłiszko فى الحزب. وللاريشال سيخالسكى Spychalski
 الذى أصبح رئيساً للدولة فى عام ١٩٦٨ وقت إنسحاب أوشاب Ożarb. ولما
 كانت مجموعة جومولكا حريصة على التعاون مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية،
 ومشغولة بأزمة تشيكوسلوفاكيا، فإنها تركت المجال خالياً لإهداء الصيربونية،
 وللأفكار الناقدة. وقام الثلث تقريباً من الـ ٢٥٠٠٠ يهودى الذين كانوا قد بقوا
 فى بولندا، بالهجرة، أما أولئك الذين كانوا يحتلون وظائف هامة، فأنهم قد

إبعدوا عنها . وتحررت حقوبات ضد المثقفين المصلحين : كورون وموتولويسكي الذين حكم عليهم بالسجن في عام ١٩٦٥ بسبب « خطاب مفتوح للحرب » ومن أجل « شيوعية يوربة » ، والفيلسوف كولاكوسكي ، الذي طرد من الحزب في عام ١٩٦٦ بسبب اعتقاده في « الماركسية المفتوحة » ، ظهروا من جديد بين رجال الجامعة المتهمين وقت مظاهرات الطلاب في وارسو، في شهر مارس ١٩٦٨ . وفي أثناء ذلك الوقت ، إحتفظت الكاثوليكية بنفوذها ، وأخذت الاختلافات « بالبعد الأتقى للدولة البولندية » ، في عام ١٩٦٦ ، ورغم جهودات السلطات ، خصائص دينية بنفس درجة الخصائص السياسية .

أما الأهالي البولنديين ، في مجموعهم ، فقد إحتفظوا بموقف سلبي ترجمه بالامبالاة وقت إنتخابات ١٩٦٥ ثم إنتخابات ١٩٦٩ ، وعدم القيام برد فعل أمام أزمة تشيكوسلوفاكيا ولكنهم كانوا مشغولين ، وبدرجة متزايدة ، بالاصعوبات الاقتصادية ، والتي حلوا مسئوليتها للسؤولين ، وبخاصة جومولكا ، الذي كان قد فشل في تحقيق الآمال المعقودة عليه ، وإنفجر عدم رضا الأهالي حين طلبوا مفاجأة ، في ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ ، بالارتفاع الكبير الذي تهرر بالنسبة لأسعار المواد الغذائية والمنتجات الضرورية والتي كانت قد ظلت عند مستوى يقل عن تكاليف الإنتاج ، وإن كانت تصل إلى ٧٠٪ من مزايايات الأسر . وأعلنت الوزارة ، في نفس الوقت ، عن تطبيق ، ومن أول يناير ١٩٧١ ، « حوافر اقتصادية » سوف تترجم بزيادة سرعة العمل وتخفيض الساعات الإضافية . ووقعت أحداث عنف في الرأى المطلقة على بحر البلطيق ، ومراكز الانشاءات البحرية والتعدين (جدا سبيك ، جدينيا ، وسوكين) . وتسببت الحكومة وقروح هذه الأحداث لكبار المصايد البحرية ، وأخذت إجراءات إستثنائية ، وأصدرت الأوامر للدهابات ، وبمحت البوليشيا والبوليس السياسي بإستخدام أسلحتها ؛ وكان هناك حل الأقل بضمرة

هشرات من القتل ، وبضعة مئات من الجرحى ؛ وإمتدت حركة الاضرابات إلى المراكز الصناعية فى الداخل .

ومن ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر ، تمت حركة تعديل ~~حكومة~~ فى صالح الرجال السياسيين الذين كانوا قد إنتقلوا الحظ المتبع حتى ذلك الوقت. وأبعد جومولكا من المكتب السياسى (والذى عين فيه موكزار بصفة أساسية) ، وترك إدارة الحزب لجيريك ، وذلك فى الوقت الذى وصل فيه كيرانكيويكز إلى منصب مثل رئيس الدولة ، وترك إدارة الحكومة لرجل الاقتصاد جارو زيويسكر Jaroszewicz ، نائب رئيس المجلس منذ عام ١٩٥٢ ، ومثل بولندا لدى الكومميكون منذ عام ١٩٥٧ . وقرر المسئولون الجدد هذه تنقلات فى الادارة وفى الحزب ، وأخذوا دور المصالحة مع الكاثوليك ، ومع المثقفين ، وحاولوا أن يطمئنون اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والديمقراطيات الشعبية الأخرى ، وبخاصة أن يستعيدوا ثقة الجماهير ، عن طريق إعرافهم بالاعطاء التى إرتكبت ، وبسماحهم بوقوع مناقشات أكثر إنفتاحاً ، وبقيامهم بزيارة المراكز الصناعية التى كانت لا تزال هائجة ، وبتنشيطهم ليجالس العمال من جديد ، وبعلمهم على زيادة الأجور والمنحصرات الاسريوية للعمال الأقل إفادة ، وبالتأهيم (ونتيجة للقروض السوفيتية) لإرفاع الاسعار ، وعلمهم على إصلاح ظروف العمل . وفى شهر ديسمبر ١٩٧١ ، دعم المؤتمر السادس للحزب موقف جيريك بإبعاده آخر التعاونيين مع جومولكا ، وعدد كبير من « الانصار » (وأبعدوا موصكزار من المكتب السياسى) . وفى شهر مارس ١٩٧٢ ، وبعد الانتخابات التشريعية ، ترك كيرانكيويكز رئاسة مجلس الدولة لجايلونسكى

ولما كانت الحياة السياسية قد عرفت القليل من التغيرات (فيما عدا برولندا) وكان الاقتصاد قد أمضى مظاهر على فقدان النفس ، فإن الانتباه قد تحول بنوع خاص صوب امتداد الإصلاحات التي كانوا قد فكروا فيها ، وأجروها في السنوات السابقة من أجل تحسين الحالة المادية ؛ لا مركزية نظام التخطيط ، وتناقص الوسائل في صالح المتطلبات الاقتصادية ، و حقيقة الأسعار ، (مع الأخذ في الاعتبار بمسائل رؤوس الأموال ، والتكلفة الحقيقية ، والطلب) ، وحساب الأرباح من أسعار التكلفة ، وإخراج الاستثمارات من الميزانيات ، والتحويل الذاتي للشروط ، والمنافسة على كل المستويات الخاصة بالتصنيع والبيع ، والمطالبة الرسمية بإمكانية الربح ، وتجميع للشروط والمؤسسات الكبرى في إتحادات تكون مادة رأسية ، (تسمى كذلك ، بحمات ، أو مركبات ، أو تراست أو كونورن) ، لما شخصيتها القانونية والمالية ، ولا تخضع إلا للوزراء المختصين ، وممارسة العمل للنسب الذاتي كدافع رئيسي ، والاستخدام الأكثر صلاحية للأيدي العاملة ، ورفع الانتاجية للعمل ، وإعطاء الأولوية للتقدم التقني ، والالتجاء إلى الوسائل الخاصة بالمقول الالكترونية ، وموافقة التجارة الخارجية (وبخاصة مع الغرب) للاحتياجات الضرورية للبلاد ، وتسييلات أكثر تعطي للأشطة الخاصة (الحرفيون ، والتجارة الماخلية ، والسياحة ، والزراعة) ، ودعم أكثر فاعلية للمزارع الجماعية ، الخ ..

وهذا المجموع المقدم ، لم يكن من السهل تطبيقه جزئياً . وكانت أبعاده السياسية يمكنها أن تؤدي إلى الإبطاء في تطبيقه : تردد البيروقراطية ، ووجود رجال هناك ، وبعض السوفييت ، والتقرؤ من « المثل البوجوسلافي » ، والمظاهر الرأسمالية لإقتصاديات السوق ، وصلات المصلحين بالمتقنين الليبراليين ، وفصائح رجال الإقتصاد (إنتحار أبيل Apeل في عام ١٩٦٥ ، وهجرة أوتاشيك Otasik

في عام ١٩٦٨) وكانت البراج ، المتشابهة في خطوطها المريضة ، تختلف تبعاً للدول والمسؤولين فيها، وكان تنفيذها يدفع بدرجات متفاوتة، ويتفاوت بالتالي درجة نجاحه ، ولا يزال الوقت مبكراً جداً من أجل الحكم على النتائج الثانية . واقد أظهرت النتائج المروقة أن سرعات التوسع كانت غير منتظمة : فواد الإنتاج الصناعي بسرعة أكثر في الدول الأقل تصنعياً (١١ إلى ١٣ ٪ في رومانيا) أو أعلى تفوقاً واضحاً للتجهيز الثقيل (١٠ ٪ في بولندا) . وهم إن نظام كذلك من عام لآخر، الأمر الذي جعل بعض رجال الاقتصاد اليوجوسلاف والبولنديين يمتدحون ، وعلى عكس السوفييت ، بوجود ذبذبات دورية في الاقتصاد الاشتراكي: مراحل توسع (١٩٥٨ - ١٩٦٠ و ١٩٦٥ - ١٩٦٧) تتبادل مع مراحل إنكماش (١٩٦١ - ١٩٦٤ و ١٩٦٨ - ١٩٦٩).

ويصعب وضع الترتيب الزمني لهذه الحركة ، إذ أنه كثير ما تمر عدة سنوات بين المشروعات الأساسية وبين تجارب التطبيق . ففي بولندا ، لم تتبلور إقتراحات ١٩٥٦-١٩٥٨ إلا في برنامج شهر يوليو ١٩٦٥ ، ولم يتمكنوا من تقديم خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، إلا في شهر نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم تصمم الأولوية التي إحتفظوا بها للتجهيز إلا بزيادة ضعيفة في الدخل القومي. وفي تشيكوسلوفاكيا كانت الآراء التي وضعت في عام ١٩٦٠ ، لم تقرر إلا في شهر يناير ١٩٦٥ ؛ وطبق والنمط الاقتصادي الجديد في عام ١٩٦٧؛ وأصابه الشلل بسبب الحوصم ثم تخلوا عنه في عام ١٩٦٨. وحملت جمهورية ألمانيا الديمقراطية منذ عام ١٩٦٥ على فرملة تطبيق تعليمات عام ١٩٦٣ ، والنظام الجديد للتخطيط والادارة ، وكانت فخورة بنجاحها الصناعي (المرتبة الثامنة في العالم) ، وغلصة التقاليد الألمانية ، وإن كانت تقامى من قلة الأيدي العاملة ، ولذلك فإنها صلت بنوع خاص على تحسين تقنيات الصناعة والتنظيم ، في نفس الوقت الذي إستعانت فيه بالحرافر والقوى الخلاقة عند العمال ؛ ولذلك فإن إنتاجية العمل زادت فيها

بما يفوق ٦ ٪ في العام . أما المجر فإنها أخذت وقتها فيما يتعلق بالهراسات المبدئية، ثم دخلت بحذر ولكن بتصميم ، في اقتصاد السوق الاشتراكي المحدود ، والذي تم تعريفه في عام ١٩٦٦ ، ودخل إلى الواقع مع أول يناير ١٩٦٨ . وانقصوا نصيب الدولة في الاستثمارات من ٩٠ إلى ٢٥ ٪ . وأصبح في وسع للتوسعات الكبرى أن تباع للخارج مباشرة . وفي دولة كانت التجارة الخارجية تعلى ٤٠ ٪ من إجمالي الدخل القومي ، كانت مشكلة الأسعار تحتل المكان الأول: فإلى جانب النظام السابق ، والحاصل بتثبيت الأسعار ، والذي إحتفظوا به بالنسبة للنتجات الأساسية ، حاولوا تجربة نظام وسيط (أسعار يمكنها أن تتغير بنسبة ٢٠ ٪ في الإرتفاع أو الانخفاض) ونظام حرية تمتدة (بالنسبة لآريمة أحماص الصناعة الخفيفة) . ولقد نتج عن ذلك منافسة داخلية شديدة ، مخ سهولة حركة زائدة بالنسبة للإيدى العاملة ، وأخطار بطالة ، وضرورة قمرلة إرتفاع الأجور ، ولكن كذلك إرتفاع يزيد بنسبة الضممين هما كان متوقفاً للدخل القومي لسنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ . وأقادت بلغاريا من تجارب الدول الأخرى : وقدمت برنامجها في شهر ديسمبر ١٩٦٥ ، مشتملا على ٤٠ قراسة راسى (٣٥ ٪ من الانتاج الصناعى) بدأوا في تشغيلها ، وفي عام ١٩٦٦ تلبوا بالتوسع في الاستقلال الذاتى لسنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ . وظلت رومانيا مترددة حتى شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، وهو التاريخ الذى أعلن فيه عن إنهاء مركبات صناعية في عام ١٩٦٩ ؛ وظلت الأسعار مثبتة بطرق سلطوية ؛ ورأى العمال أن رواتبهم قد نقصت في حالة عدم تحقيقهم للمطلوبة ، ولكنهم إلتجأوا كثيراً إلى الاستثمارات وإلى التقنيين الأجانب . وكانت ألبانيا هي الدولة التى شهدت أقل تجديد ، وكانت التنمية ترجع بنوع خاص إلى شد القوى الموجودة ، وإلى الحوافز الإشتراكية : حركة إنتصارات العمل ، وحركة ١ + ٢ ، (يقوم عامل فى بتكوين إثنين من العمال اليديين) .

وكان التقدم يستند ، في كل مكان ، إلى التنمية السكانية (الديموجرافية)
 (فكانت الدول الثمانية قد وصلت إلى ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) ، والتي كانت
 من جانب آخر قد خفت سرعتها منذ بضعة سنوات — إلا في ألبانيا — ونتيجة
 لانخفاض نسبة المواليد والتي تزيد عن نسبة الوفيات . وكانت قد أادت من
 تحسين الصحة العامة ، ونمو التعليم ، والذي وضع خصيصاً لهذا الغرض ؛ فالامية ،
 والتي تبهم في معظمها من ٢٠ إلى ٥٠ ٪ من الأهالي ، يصعب وجودها إلا عند
 الأشخاص المستن في المناطق الداخلية من الجنوب الشرق . ولقد بذلوا مجهوداً
 خاصاً من أجل تنظيم الرياضة وأوقات الفراغ . وأخيراً ، فإن الأحوال
 الاقتصادية والسياسية قد استمرت في تغيير الشكل الاجتماعي العام . ولم يبق
 من البورجوازية القديمة إلا الشريحة السفلى التي عرفت عودة للنشاط في الحرف
 والتجارة الصغيرة . أما رجال الدين فإنهم حافظوا في الغالب على أعدادهم (إلا
 في ألبانيا التي تقول عن نفسها أنها أول دولة ملحدة في العالم) ؛ بل لقد زاد
 حتى في بولندا . ويمارسون نفوذهم على الأهالي في ظروف أفضل من تلك
 الموجودة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ولكن نتيجة لخضوعهم للدولة ولحل
 وسط كانت رئاساتهم والناتيسكان قد رفضت الموافقة عليه لفترة طويلة . أما
 اليهود ، والذين كان عددهم قد قل نتيجة لأحداث الحرب من ٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى ١.٠٠٠.٠٠٠ ،
 أصبحوا (في بولندا من ٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى ١.٠٠٠.٠٠٠) ، أصبحوا
 يقارن من ٢.٠٠٠.٠٠٠ ؛ ولم تعد طاقاتهم موجودة سوى في رومانيا وفي المجر ؛
 وأصبح دورهم في الحياة العامة ضعيفاً للغاية . وأما الفلاحون ، وفيما عدا بولندا
 ويوجوسلافيا ، فإنهم قد تمردوا على المجاعة ، التي تعطيهم ميزات تقنية في نفس
 الوقت الذي تتركهم فيه يحصلون على ربح من قطع الأرض الصغيرة الموجودة
 لديهم ؛ وأصبح نصيبهم بالنسبة للأهالي العاملين واللاتاج القومي ، هو نصيب
 الأقلية ، ولكن تواجد الهجرة من الريف وجهت إليهم أنظار السلطات العامة .

وذلك طبقة العمال تحتل مكان الشرف ، ولكن ظروف العمل أصبحت صعبة ، وإذا كان معظم المسؤولين قد خرجوا من هذه الطبقة ، فإن إمكانيات الصعود الاجتماعى ضئيل ، فيما يبدو ، إلى تحديدها . أما المشكلات الأكثر تعقيداً فقد طرحتها الإنجليز ، والتي تنقسم إلى شرائح ، وإلى طرق مختلفة : الموظفون الذين يحاولون الاحتفاظ بسيطرتهم رغم الهجمات على البهروقرراطية ، والتقنيين الذين يحتلون مكاناً متزايداً فى تقرير الاختيار السياسى ، والمتقنين الذين ينظر إلى تملقهم بحرية التعبير وتعدد المعتقدات بحذر وحتى بعداء .

٤ - أزمة تشيكوسلوفاكيا وعودة الأوضاع :

مع التأييد المستمر من جانب السوفيت ، أعيد انتخاب نوفوتنى رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات فى شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وتمكن فى أول الأمر من أن يتحاشى كل تغيير سياسى ، وذلك عن طريق توجيه المناقشات ، والتي كانت حقيقية ، صوب المسائل الاقتصادية . ولكن سرعان ما أصبح موقفه صعباً ، فحين حضر برجنيف إلى براغ فى شهر ديسمبر ١٩٦٧ ، رفض التدخل فى صالحه . وبعد أن كان قد فكر فى الإعتماد على الجيش ، تدخل فى مرحلة أولى (٥ يناير ١٩٦٨) عن منصب السكرتير الأول لهوشيك Dubcek ، الذى عرض فى خطبته يوم أول فبراير فكرته عن « الديمقراطية الاشتراكية » ، وأعلن ، فى ٥ مارس ، الانهاء القريب للرقابة ثم إستقال نوفوتنى بعد ذلك ، يوم ٢٢ مارس ، من رئاسة الجمهورية ، وأخذ مكانه الجنرال سفوبودا ، الذى سرعان ما سيذهب لى يقف فى خشوع أمام قبور مازاريك وبنينش . وحددت اللجنة المركزية ، فى برنامج مفصل « الطريق التفيكوسلوفاكى إلى الاشتراكية » (٦ أبريل) . وتكونت حكومة جديدة يوم ٨ تحت رئاسة تشرنيك Cernik ، مع هوساك ، وأوتوشيك ، كنواب الرئيس . وفى يوم ١٨ ، صوت المجلس الوطنى لأول مرة

وعن طريق الاقتراع السري، وأعطى كرئيس سمر كوفسكى Smrkovsky بـ ١٨٨٠ صوت ضد ٦٨ ؛ وصوت بالإجماع على الثقة بوزارة تشرينك وذلك بعد يومين من المظاهرات الشعبية في أول مايو . وقامت اللجنة المركزية بإعداد نوقوتى منها وأوقعت عضويته في الحزب ، بعد تدخل من هوساك ، الذى شرح دوره في المحاكمات وموقفه الذى يشبه فيه بالسيد المسيح . وطلب عقد المؤتمر الرابع عشر (الاستثنائى) للحزب يوم ٩ سبتمبر ، وهو الذى كان عليه أن يقوم بعملية إعادة تنظيم جمعية .

وفى انتظار ذلك ، ظل الكثيرون من أعداء الاتجاه الجديد فى أماكنهم . وفنضموا سراً ذلك الثقلان الذى كان قد أصاب جزءاً كبيراً من الأمانى والذى كان قد وصل إلى قمته فى يونيو - يوليو . ونشرت مجلة ليتيرارى ليستى مقالات هنيئة للغاية ضد المركزية السلطوية ، والكتاتورية البيروقراطية ، وحق الحريات ، وتقوية الماركسية اللينينية ، والانتظام السوفيتى ، وقع ثورة المجر عام ١٩٥٦ . وبعد أن تشجعت بصدور قوانين ٢٥ - ٢٦ يونيو عن إعادة الاعتبار وحرية الصحافة ، نشرت ، يوم ٢٧ ، بياناً موقع عليه من سبعين إسماً شهيراً ، أحدث منجعة : « لنى كلمة من العمال ، والفلاحين ، وللوظفين، والعلماء، والفنانين والجميع » ، وقلق دوشك من المنحاح الذى لقيه البيان ، وأعلن أنه يمثل تهديداً « العملية الحادئة للوصول إلى الديمقراطية » . وعمل على تحديد نشاط الأحزاب الموجودة فى الجبهة الوطنية إلى جانب الحزب الشيوعى ، ونشاط السوكول التى أنقشت، والرجال الذين كانوا يحاولون إعادة إحياء الأحزاب السابقة، والنوادى . ولكن هذه الحركة استمرت فى الإتساع عند العمال فى الظروف الضخمة (شكودا Skoda) ، والتي كانت الحكومة قد سمحت بإنشاء مجالس تسير ذاتى فيها .

ومنذ شهر مارس، كان الأخصاء الآخرون لحلف وارسو مشغولين بالموقف ويبدو أن إمكانية تدخل عسكري كانت قد ذكرته في شهر مايو ، ثم وقت مناورات أركان الحرب التي وقعت في تشيكوسلوفاكيا ولانتهت يوم ٣٠ يونيو دون أن تقوم القوات الأجنبية مع ذلك بالجلاء عن البلاد . وفي ١٧ يوليو ، رفض الحرب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أن يهتلك في إجتاع جماهي ، وحصل على إنذار من اللجنة (الاتحاد الجمهوريات السوفيتية، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بولندا ، المجر ، بلغاريا) يطلب إليه أن يصحح أخطائه وأن يتخذ الإجراءات ضد عمليات الثورة المضادة ، من جانب ألمانيا الاتحادية ، والامبريالية النازية . وبالإجماع ، أهابت اللجنة المركزية ، يوم ١٩ ، أن الحرب كان مسيطراً تماماً على الموقف ، وأنه كان يستند ويعتمد على جمهور الشعب . وبعد أن تقرر نتيجة لمقابلة بين دوشيك وبريغنيف في سيرا ، جاء مؤتمر السنة في برايسلافا (٣ أغسطس) غير واضح وضوح كاف لإعطاء إنطباع لآفاق عام ، وحدث في نفس الوقت مع الجلاء التام عن الأراضي . ولكن حفاوة براغ يتنبؤ وهاوشيسكو ظهره على أنها إثارة، وسرعان ما عادت الهجمات في صحف الكتلة، كتمهيد لتدخل ٦٠.٠٠٠ جندي في ليلة ٢٠ - ٢١ أغسطس ، وإلقاء القبض على مجلس رئاسة الحرب الشيوعي ، الذي كان مشغولاً بدراسة الموقف السياسي من أجل عقد إجتماع المؤتمر . واستمرت ودود الفعل لمدة تقرب من أسبوع ، ولستندت إلى الإدارات العامة ، وبخاصة الاذاعة والتلفزيون ، ولكنها لم تأخذ شكل مقاومة منظمة ؛ وكانت لما تأهلات عميقة على الرأي العام العالمي ، وإن كانت قد تركت الحكومات في حالة لاهبالاة . ومن جانبهم ، لم ينبج المحتلون في أن يشككوا ، ورغم بعض عمليات الإنضام إليهم، مجموعة حكم بديلة: ولإجتماع المؤتمر الرابع عشر الإستثنائي سرّاً ، منذ يوم ٢٢ ، في أحد مصانع العاصمة ،

وأكدتته بالإدارة العليا . فالتجسوا بعد ذلك إلى المفاوضات ، التي إستمرت في موسكو مع الرئيس سفوبودا وكذلك مع دوشيك وصاوتيه الذين أخرجوا من السجن ، وهي المفاوضات التي إنتهت باتفاقيات ٢٦ أغسطس : السحب المتزايد للقوات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، في نظير إعادة الأوضاع العادية ، أي العودة من جديد للحالة التي كانت موجودة في بداية عام ١٩٦٨ .

وهذه العملية تمت على مراحل ، حتى لاصطلم بشدة بالرأى العام . وبقي معظم المسئولين في أول الامر في مناصبهم (وأصبح هوساك ، في أول فرصة ، السكرتير الأول للحزب السلوفاكي ، وعصروا مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي إتسمت من ١١ إلى ٢١ عضواً) ؛ ولكنهم زادوا من الاتصالات مع زملائهم السوفيت الذين أصبحوا ينفعلون كل يوم أكثر ، وتنبأت معاهدة ١٦ أكتوبر بالتواجد غير المهدد من القوات السوفيتية ومن أجل ضمان أمن البلاد والمجموعة الاشتراكية أمام المجموعات المتزايدة للانتقام من جانب القوات الامبريالية لالمانيا الغربية . . وتمكنوا من تحقيق بعض مشروعات تمود في تاريخها إلى الفور السابقة: مثل القانون المستورى في ٢٨ أكتوبر بشأن العملية الانتعادية ، والذي وضع مساواة كاملة بين التشيك والسلوفاك والمؤسسات المتوازنة تماماً . ولكنهم قاموا بعملية تطهير شديدة في الجيش ، والادارة ، والجامعة ، والثقافة ، والاعلام ، والنقابات ؛ وتخلوا عن انشاء لجان الشرورات ، وعلى أساس أنها ديماجوجية ، وأصبح موقف دوشيك أكثر وأكثر غير مستقر ، ومهدداً في نفس الرقعة بمودة ظهوره المحافظين ، والذين كانوا من أنصار التدخل السوفيتي (إندرا ، بيلاك ، كلدير ، وستروجال) وحق المتناوين السابقين المنتهضين من أهوان نوفوتشي ، وبتشكيل مجموعة من الواقعيين ، في هي التي ترأسها هوساك بتأييد من المعتدلين

من أعضاء التمثيل مثل سفوردا وتشريك. وتنازلت المظاهرات المعادية للصوفية، بمناسبة العيد الحسني للاستقلال (٢٨ أكتوبر) ، وللاحتفال بالذكرى الثورية البلشفية (٧ نوفمبر) ولانتصار وجنازة الطالب جان بالاش (١٦ - ٢٥ يناير ١٩٦٩) ، ولانتصار فريق الهوكي الوطني على فريق لاتحاد الجمهوريات السوفيتية في ستوكهولم ، وحيوا هذه الذكرى الأخيرة، عند نهاية شهر مارس، بمظاهرات عنيفة (تعليم مكتب شركة ايرفولت) والذي تلاه، تلقائياً أو غير تلقائياً، تدخل صوفيتي قوي. وفي ١٧ أبريل، انتخب المؤتمر العام هوساك سكرتيراً أول للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي مكان دوشيك (انتخب في ٢٨ رئيساً للمجلس التنفيذي بـ ١٨٤ صوت ضد ٦١) ؛ وأعيد مجلس رئاسة اللجنة المركزية إلى ١١ عضواً مع إبعاد الليبراليين الواضحين ، مثل سمر كوفسكي ، منه .

وعند ذلك الوقت أخذت عملية إعادة الاوضاع سرعة كبيرة : الغاء بعض الصحف، ونحل لاتحاد طلبة بوميسيا ومورافيا ، وطرد بعض المناضلين، وتقليل الاتصالات مع الغرب ، وعودة الى النظام المركزي في الادارة . وتمكن الحزب من تجميع ٢٠٪ من أعضائه ، دون حد أولئك الذين لم يميلوا لهم بطاقتهم الخاصة بالحزب . وابتداء من شهر يوليو ، أخذ المعلقون الرسميون في تبرير تدخل عام ١٩٦٨ ، الذي حدث ، لمساعدتنا والدفاع عن الاشتراكية ، وعن الحرية . أما الاضطرابات التي مثلت ، في براغ ، وفي برنو، الذكرى السنوية لهذا التدخل ، والتي تمت بواسطة القوات التشيكوسلوفاكية ، فإنها استخدمت من أجل إصدار إجراءات استثنائية . وفي وقت المؤتمر العام في شهر سبتمبر، قاموا بإخراج دوشيك ، والذي كان الاجتماع العام في شهر أبريل قد أثنى على ميواته ، من مجلس الرئاسة ومن البرلمان ، بعد أن كان قد رفض القيام بعملية النقد الذاتي الكاملة ؛ والتي كانت قد طلبت منه (وسبتمبر في شهر ديسمبر سفيراً في

أنترة). وفي نفس الوقت.. أقالوا تسع وزراء، وثلاث وزراء دولة، وبمسند الاجتماع العام في شهر يناير ١٩٧٠، إسطر بشريتيك إلى ترك رئاسة المجلس لستروجال Stroganov والذي كان حتى ذلك الوقت مساعداً لهوساك في سكرتارية اللجنة المركزية. وقاموا أخيراً بإيقاف دوبشيك (في مارس)، ثم، بعد هودته من أنترة، فصلوه من الحرب وقت إنقراض الاجتماع العام في شهر يونيو. ورغم أن هوساك كان، ظاهرياً، سيد الموقف، (مررت الذكرى السنوية الثانية للتدخل في هدوء) فيبدو أنه كان يخشى من أن تتخطاه المعامير التي كانت تطالب بعودة النظام الذي كان موجوداً قبل شهر يناير ١٩٦٨، وبمحاكمة المستعيرين من القومض، واد الاتهازيين اليمانيين، وذلك في الوقت الذي كان قد وعد فيه بالألا تكون هناك محاكمات سياسية.. ولذلك فإنه أخذ في إصدار نداءات من أجل المصالحة، والتعاون القائم على حسن النية. وكان حتى في حاجة إلى تأييد إتحاد الجمهوريات السوفيتية أكثر من أي وقت آخر: وتم في يوم ٦ مايو التوقيع على المساعدة السوفيتية.. التمييزكوسلوفاكية الخاصة بالتحالف الدفاعي (مصالحة ضد كل دول العالم)، وبمحاكمة المكاسب الاشتراكية، وبتمتية التكامل الاقتصادي.. تلك المهادنة التي أقامها، كما قال جروميكو، يوم ٢٧ مايو، نوعاً جديداً من العلاقات بين الدول الاشتراكية.. وفي شهر ديسمبر، وافقت اللجنة المركزية، بإشراخ لاحق A. posteriori على التدخل العسكري، في شهر أغسطس ١٩٦٨..

وظلت مشكلة، لا تقل دقة، في طرح نفسها: فكيف يمكن إصلاح اقتصاد تأمر بالهزات السياسية، وتتالى الإصلاحات المتعارضة، والتي كانت ترك مجرّد البدء فيها؟ ففي عام ١٩٦٩ كان الإنتاج الصناعي لم يرد إلا بنسبة ٥/، وإنتاجية العمل بنسبة ٤/، وذلك في الوقت الذي كانت التنبؤات فيه هي ٧/، و٨/.. وفي أثناء ما نحن، كانت الاجور الحقيقية قد زادت بنسبة ١٣/، وكان

طلب المستهلكين لا يمكن إرضاءه بالمنتجات غير الكافية في كميتها وفي نوعيتها، وكان التمنع مبدأً، والميزان التجاري في عجز. وعادوا إلى إتخاذ الاجراءات ابتداء من شهر يناير ١٩٧٠ ضد سوء النية، وهدم الاستقرار، والتسبب بين العمال، حتى يسيروا السلطة والنظام. ولما كانوا قد حكموا على الاصلاحات التي كان أوتا شيك قد قدمها، فأنهم عادوا إلى التخطيط الجامد والمركزي. ورغم ركود الزراعة، ظهر نوع من الاصلاح في عام ١٩٧٠، وتأكد في عام ١٩٧١، وهي تلك السنة التي زاد فيها الانتاج الصناعي بنسبة ٧٪ وإنتاجية العمل بنسبة ٦٪. وكان المسؤولون يفتقدون الأمل على التقدم الاقتصادي وبخاصة أنه بدأ لهم على أنه ضروري من أجل الحصول على اهتمام الجماهير الشعبية اليهم، ومن أجل خلق مناخ موات لمقد المؤتمر الرابع عشر للحزب (مايو ١٩٧١). ولقد تميز هذا المؤتمر بنوع خاص بتصرّيات هوساك الذي فضح «منحرفي»، عام ١٩٦٨ بعدة أكثر مما فعله نوفوتني، وأعلن عن عمليات تطهير جديدة، وقدم الخطة الخمسية. وفي شهر مارس، كانت هناك أول قضية سياسية، وهي قضية الجنرال برشليك Prohlik. ووقعت محاكمات أخرى أثناء صيف ١٩٧١، ثم أثناء صيف ١٩٧٢، والتي تم خلالها الحكم على كل من الصحفي شاباتا Sabata، وهو بل Huebl مدير المدرسة العليا للحزب، بستة سنوات ونصف سنة من السجن. وفي شهر أكتوبر ١٩٧٢، كرر بيلاك في تقريره إلى اللجنة المركزية عن المسؤوليات الأيديولوجية للحزب، نصائح اتباع الهدوء واليقظة؛ هذا علارة على أنه، منذ عام ١٩٦٩، لم يصدر أي عمل أدبي له قيمته في تشيكر سلوفاكيا. وفي أثناء ذلك الوقت، بدأ أن هدوءاً نسبياً قد ساد، وكان بلا شك على علاقة بنصائح المسؤولين السوفيت، وباختيارات السياسة الدولية (المأخذات مع الولايات المتحدة، ومع ألمانيا الاتحادية).

البَابُ السَّابِعُ

اليَابان

مقدمه الباب الرابع

إن التناقض بين اليابان في عام ١٩٧٠ واليابان في عام ١٩٤٥ حل درجة من الكبر حتى أنه لا يمكن ، من النظرة الأولى ، تحليله بشكل مقنع . ولم يعد هناك إنسان يحمل أن اليابان تحتل المركز الثالث في العالم ، مجموع إنتاجها القومي ، وأنها كانت ، في عام ١٩٤٥ ، شبه مدمرة ؛ فكانت مدنها قد دُمِرت بنسبة ٨٠٪ ؛ وكان إنتاجها من الصلب ، والذي زاد في عام ١٩٧٠ عن ٩٠ مليون طن ، يصل حيثئذ إلى ٥٠٠.٠٠٠ طن ، وهو إنتاج إسبانيا في ذلك الوقت ، وإن كان عدد سكانها لا يصل إلى ربع سكان اليابان . وأصبح اليابان في عام ١٩٧٠ مؤسسات برلمانية حرة ، أما اليابان ١٩٤٥ فإنها كانت تضع نظاماً عسكرياً بعد نظام عسكري آخر . وعلينا أن نعترف بأن دراسة اليابان في سنوات ما بعد الحرب تحتاج أولاً إلى البحث عن أسباب هذا النهوض الخارق للعادة . ويريد من ذلك أهمية أن نعرف كيف أن المعطيات التاريخية لليابان ، وهي مختلفة تماماً عن معطيات المجتمعات الأوروبية ، قد تمكنت من أن تتجاوب مع تأثيرات مجتمع الاستهلاك ، وهو المجتمع المشترك لكل الدول الصناعية المعاصرة .

وكانت هذه الدولة هي واحدة من بين أربع أو خمسة أكبر دول عظمى في بداية الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٣٨ ، كان إنتاجها من الصلب ، وهو الخامس في العالم ، يزيد قليلاً عن إنتاج فرنسا ؛ وكان أسطولها التجاري هو الثالث في العالم . وتمكنت القوات المسلحة اليابانية من أن تحتل جزءاً من آسيا وتقاوم لمدة أربع سنوات أمام الولايات المتحدة ، وأمام الكومنولث

وأمام الصين : فلم يكن هذا يدل على أنها دولة متخلفة . وكانت الصدمة النفسية أكثر قوة حين علمت اليابان ، وبعد أن كانت قد حاولت إقامة متعلقة إزدهار مشتركة في آسيا الكبرى الشرقية ، ومن الامبراطور نفسه ، يوم ١٤ أغسطس ١٩٤٥ ، أنها قد فقدت الحرب . وساد عندئذ شعور هام بالضياع . وخوفت وفزع على المستقبل ومنه ، أى من الاجتلال ، الأمر الذى لم تكن اليابان قد عرفت في تاريخها ، وبواسطة جنود أجانب ، وكانوا يخشون كل شيء من جانبيهم .

الفصل الخامس عشر

اليابان تحت الاحتلال

(١٩٤٥ - ١٩٥١)

إنها تجربة ضخمة ولم يسبق لها مثيل من تجارب علم الاجتماع التطوحي . وقامت هذه التجربة نتيجة لوجود مجموعة من الأحداث والمعطيات من جانب كل من الأمريكيين ، ومن اليابانيين . وسنشرح في هذا الفصل لكي نشرح طبيعة الاحتلال الأمريكي لليابان ، وعمله على اصلاح السلطة ، وكذلك على اصلاح الاقتصاد .

١ - الاحتلال الأمريكي :

من الجسائب الأمريكي ، كان المناخ السياسي لا يزال متأثراً بقانون ديفيديل ، وبالاتفاق في أن النظم الأمريكية هي أحسن النظم الموجودة . ونتج عن ذلك أنهم نظروا إلى الاحتلال على أنه مشروع لإمادة التعليم الأخلاقي والسياسي لشعب بأكمله ، وكان أحد ذلك التوجيهات الأساسية J. C. S. 1380/15 ، الصادرة من مساعد رئيس أركان الحرب ، في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ . وكانوا قد أهدوا الجيش الأمريكي لهذه المسئولية بطريقة منهجية . فمن ناحية ، ومن أجل معرفة اليابان بطريقة أفضل ، كانت الحكومة قد طلبت إلى روث بنديكت Ruth Benedict القيام بدراسة ، هرفت باسم « الكريديتوم والسيف » . وقاموا ، تبعاً لتأنيها ، بتكوين العسكريين بسرعة في بعض المراكز في شارلوتفيل ، ومونتيري . ورغم كل الجهود ، وبخاصة جهودات جامعة هارفارد ، فإن العقبة القوية ظلت صعبة ، ومرهان ما طرحته المشكلة الاستعمارية

المعروفة، وخاصة بالترجمين، نفسها بشكل صغير. ونظراً لظروف
الموجودة، لم يكن في وسع أحد أن يفعل ما هو أفضل من ذلك. ولكن تسليم
اليابان جاء قبل الوقت الذي تنبئوا به. وكانت مدة ثانية للأمريكيين أن
يأخذوا قرارات أساسية بسرعة كبيرة، قبل ٢ سبتمبر ١٩٤٥، أي قبل التوقيع
على وثيقة التسليم. فأخذوا أربعة قرارات ذات أهمية قصوى. الأول هو أن
يجعلوا من الإحتلال أمراً أمريكياً بحتاً. ففعلوا، يوم ١٤ أغسطس، الجنرال
ماك آرثر Mc Arthur قائداً أعلى لدول الحلفاء (S. G. A. P.) (١). وهذا
الإختصار بالحروف يستخدم عملياً للدلالة على ماك آرثر نفسه، وكذلك على
إدارته. وكان من المعروف أن ماك آرثر وحده كانت له سلطة القرار.
وبالتالي، فإن مشاركة الحلفاء ستكون رمزية؛ فلم تكن هناك مناطق لإحتلال
منفصلة، ولا مشكلات مشابهة لمشكلة برلين، ولم تقسم اليابان إلى قسمين. أما
القرار الثاني فكان يتعلق بعلاقات القيادة العليا لدول الحلفاء بالحكومة الأمريكية:
فلم تكن ماك آرثر يخضع إلا لهيئة أركان الحرب ولرئيس الولايات المتحدة.
وبنوع خاص، لم يكن في وسع أي مدني، من الحلفاء أو أمريكي، أن يحضر إلى
اليابان دون تصريح منه. والقرار الثالث كان يهدف علاقات القيادة العليا
بالسلطات اليابانية: فبينما كان تدريب الخبراء العسكريين في شارلوتفيل مثلاً
يفترض ضمناً إنشاء حكومة عسكرية مباشرة، إختاروا بالفعل إستخدام
هؤلاء الخبراء من أجل مراقبة الإدارة اليابانية، وتقديم النصيحة لها. وإذ
إختيار نظام الحكم غير المباشر، إلى عدم تحطيم السلطة بالفعل في اليابان، وإلى
قبول التغيرات التي حدثت في المؤسسات بشكل أفضل. أما القرار الأخير فكان

يتعلق بالبدء باحتلال يسم. على كل أنحاء الأقاليم، لكي يظهر تماماً القنبوة الأمريكية، ثم القيام بعملية سحب الجيش إلى المدن الكبرى، منذ شهر نوفمبر ١٩٤٥. ولقد دهمش الرأي العام الياباني فقط من أن الجيش الأمريكي، ما دام منتصراً، لم يتبع ذلك السلوك الذي كان الجيش الياباني سيسلكه في مثل هذه الحالة، وأنه لم يقم بأى أعمال عنف. ومع ذلك، فإن هذه الدهشة، لم تكن مصحوبة بأى شعور بالإعتراف بالجميل. والحاس الذي ظهر في ذلك الوقت من أجل الأشياء (والرجال) الأمريكيين يمكن شرحه فقط بأنه نتيجة لأن الأمريكيين كانوا منتصرين، وكانت لهم بالتالي وحنية إيجابية أعلى وأكثر هيبة. ويمكن لهذه الأمور أن تبدو غريبة بالنسبة لأحد الغربيين؛ وسياسة القوة تقسب في اليابان في الرغبة في التنافس، حين تكون هذه القوة طامحة بالفعل، وكانت الأحداث التي وقعت قبل مييجي Meiji مثلاً آخر. والسياسة الأمريكية، دون أن تتعاضد المعارض التي يتضمنها أمر احتلال عسكري، عملت على تقليل حدتها إلى درجة بعيدة.

ومن جانب اليابان، عمل عدد من الحلييات على تسهيل سير هذه التجربة الخاصة بإعادة الصياغة السياسية. فبالنسبة لعدد كبير، كانت هذه التفهات في المؤسسات، والتي قامت بها القيادة العليا، هي تلك التي كانوا يطالبون بها منذ وقت بعيد. وربطوا بينها، بعد تحليلها، وبين سياسة سنوات ١٩٢٥. وبعد ذلك، فعلمنا أن نذكر جيداً أنه هناك تشابه في المظاهر الثقافية عند الشعب الياباني؛ والفعية الجماعية مثل موقفاً منتشرأ هناك بنوع خاص. ولقد قبلوا الانتصار الأمريكي على أنه حدث، ومع نتاجه المنطقية، الإحتلال، ونهطم المؤسسات؛ والتبرؤ من الرجال الذين فشلوا.

ومن الممكن أن نجد بين مراحل هدينة داخل الترتيب الزمني للاحتلال.

فتركت أشهر سبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفمبر ١٩٤٥ ، للأهباء العسكرية السريية :
نزع السلاح ، وإعادة القوات اليابانية إلى بلادها ، وتسريحها . وبعد تصفية
للمؤسسات العسكرية ، جاءت عملية تصفية للمؤسسات السلطوية : ففى شهر
ديسمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٦ قاموا بإلغاء القوانين واللوائح التى تهدد من حرية
التعبير والاجتماع ، وبدأوا فى أول عملية لتطهير تهدف لتنظيف المكان لمجموعة
جديدة تحكم من النخبة . وكانت فترة الإصلاحات السياسية الكبيرة أكثر طولا
من ذلك بكثير : فن فبراير ١٩٤٦ حتى نوفمبر ١٩٤٧ ، صدر الدستور الجديد ،
وطبقوا قانون الإصلاح الزراعى ، وقاموا بعملية تفتيت القوة المالية . ومن
نوفمبر ١٩٤٧ حتى يونيو ١٩٥٠ ، ومع حوادث كوريا ، تغير موقع مراكز
الإهتمام ؛ فانشغلت القيادة العليا بدرجة أكبر بعملية إعادة تصحيح إقتصاد
اليابان عن إهتمامها بإصلاح الحياة السياسية والإدارية ، إذ أنهم إعتقدوا أن
استمرار البؤس يمثل عقبة فى سبيل تطبيق الديمقراطية ؛ وأخذت الحكومة
اليابانية ، من جانب آخر ، وبدرجة متزايدة ، الموافق ، بينما مال دور القيادة
العليا إلى الخفوت . ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ ، كان ماك آرثر قد أعلن عن فكرة
أن الوقت قد حان لإنهاء الإحتلال . ومنذ شهر يونيو ١٩٥٠ حتى نهاية شهر
أبريل ١٩٥٢ لم تحمى دور القيادة العليا بشكل سريع ؛ وتسبب حرب كوريا ،
بمطالبها الناتجة عنها ، فى إزدهار الصناعة اليابانية ؛ وفى ٨ سبتمبر ١٩٥١ ،
وبهمة فوستر دالاس Foster Dulles ، تم عقد معاهدة صلح بين اليابان وبين
معظم خصومها السابقين ، والتوقيع عليها فى سان فرانسيسكو ،
وانتهى الإحتلال يوم ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذى بدأ فيه تطبيق
للمعاهدة .

ويمكننا أن نعتبر أن حمل القيادة العليا الدول المتحالفة كان ثلاثياً : إصلاح

السلطة؛ وإصلاح الاقتصاد؛ وإصلاح النفوس، وكل ذلك من أجل جعل العودة إلى الحرب أمراً مستحيلاً .

٢ - إصلاح السلطة : -

لقد بدأوا ، من أجل إصلاح السلطة ، بالتخلص من المسؤولين السابقين . وأنشؤوا محكمة عسكرية دولية . وكانت المجموعة أ من مجرمي الحرب تتكون من أولئك الذين اتهموا بجرائم ضد السلام : وشنقوا ست جنرالات وأحد للدينين ؛ وحكموا على ١٦ شخص بالسجن المؤبد . أما المجموعة ب فكانت تتكون من حوالي عشرين ضابطاً عالياً مسؤولين عن أعمال فظيعة جماعية . والمجموعة ج - تتكون من رجال القوات أو صفار الضباط المسؤولين بطريق مباشر عن ارتكاب الفظائع . وكان التأثير الأمثل والأخلاقي الذي رغبت القيادة العليا في إعطائه بهذه الطريقة للمحاكمة غير موجود . أولاً لأن الأهالي كانوا تقريباً مسرورين من رؤية أخذ بعض رؤسائهم إلى المحاكمة ، ما داموا هؤلاء الرؤساء كانوا مسؤولين عن الجريمة . وبعد ذلك ، لأن المحاكمات قد استمرت لفترة طويلة ، وإنتهى الأمر بسيادة الملل منها : فاستمرت محاكمة المجموعة أ من شهر مايو ١٩٤٦ حتى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وإعتمد أن القيادة العليا قررت القيام بعملية تطهير كانت تهدف حرمان المسؤولين في النظام القديم من كل وظيفة عامة . وكانت كلبات : « وظائف عامة » ، و « مسؤولين » قد استخدمت بشكل واسع . فالوظائف العامة لا تعني مجرد الوظائف السياسية الانتخابية ومراكز الموظفين المدنيين ، ولكن كذلك وظائف التدريس في المنشآت العامة والخاصة وكذلك العمل في الصحافة ، المكتوبة والمنطوقة ؛ أما المسؤولين فكانت تعني الضباط ، وكل الأطر الإدارية ، وكل أولئك الذين كانوا قد ساعدوا أو همضوا برامج التوسيع ؛ و « ٢٢٠ شخص تم إخراجهم في هذه العملية »

منهم ١٨٠,٠٠٠ من العسكريين . ولم يصدر قرار بالعمو الجماعي ، إلا قرب عقد معاهدة الصلح ، في عام ١٩٥١ . وعلى أى حال ، فقد كانت في ذلك فرصة لتجديد الأشخاص الحاكين ، الأمر الذى يسمح بالتجديد السياسى والإدارى ، وإن كان من الضرورى عدم التويل في عملية التجديد هذه : فتتأهل الطبقات الحاكمة كغير النفاة وبخاصة فيما يتعلق بمصالح المالكين .

وكان التجديد السياسى الكبير يتمثل في إصدار دستور جديد في عام ١٩٤٦ . وقامت القيادة العليا للدول المتحالفة بكتابته ، ثم قامت الحكومة اليابانية ، مرغبة بتطبيقه . ولكن علينا أن نلاحظ جيداً أنه قد سبقت ذلك مشاورات مع شخصيات يابانية . وعندئذ لم يتعرض الأمريكيون أبداً لهذه المؤسسات الناجمة عنه ، والى إعبروها على أنها أحسن ما يوجد في العالم . ومن حقنا أن نقاسمها إذا كان النظام الأمريكى ، الناتج من النظريات السياسية للويج في القرن الثامن عشر ، كان يتفق مع بلاد تسير على نظام مركزي منذ عصور طويلة مثل اليابان ؛ وحتى إذا لم تكن هذه المنظمات والمؤسسات الأمريكية قديمة بنوع خاص . وعلى أى حال ، فإن هذه المؤسسات لا تمنع بطريقة راديكالية ، ومثلها في ذلك مثل القديمة ، الرأى العام من أن يمر عن نفسه ، وحتى وأن حكان إلى حد كبير في صالح الأعيان في الأقاليم ، وأصحاب وجهات النظر الضيقة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة .

ويتميز النص الدستورى والقوانين التى تحدده بثلاث خصائص : حقوق السلطات المنتخبة ، ووجود سلطة قضائية ، والتنازل عن حق الحرب وتنظيم القوات المسلحة . وكان تفوق السلطات المنتخبة هو الأمر الذى يقلب أكثر من غيره بنيان الدولة اليابانية ، الذى يعتمد على إنتقال السلطة بطريق تنازلى من الإمبراطور . وكانت النتيجة الأولى هي أن الإمبراطور أصبح لا يملك ، ولا

يحكم ؛ بل أصبح مزمراً للامة . والنتيجة الثانية هي أن السلطة الفعلية قد عادت إلى المجلسين المنتخبين بطريقة الانتخابات العامة بواسطة الذكور والإناث، وبخاصة مجلس النواب . والبرلمان هو الذى ينتخب رئيس المجلس (المادة ٦٧) وعلى هذا الأخير أن ينسحب مع كل وزرائه أمام قرار عدم الثقة (المادة ٦٩) . والنتيجة الثالثة هي تفوق سلطات المنتخبين المحليين على الإدارة المركزية ، ويطرسون بذلك وبوضوح مبدأ الاستقلال الذاتى للجموعات الإقليمية (المادة ٩٣) التى يحددها قانون ١٧ أبريل ١٩٤٧) . والمحافظون ، والعمد والمجالس التى تتألف من منتخبون بالانتخاب العام . ومن جانب آخر ، فإن قانون ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ كان قد نص على لا مركزية إدارات الشرطة ، وربما الوصول فيما بعد إلى حد انتخاب بعض الموظفين الذين يكلفون بالمحافظة على الأمن العام . وعلى أى حال ، فإن الشرطة أصبحت تابعة للسلطات المحلية وحدها ؛ ولا يمكننا أن نؤكد بأى شكل من الأشكال أن المثل الأمريكى كان مشجعاً فى هذا الشأن . أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فإنه محدد فى المادة ٧٦ أن هذه السلطة ترجع إلى المحكمة العليا ، وإلى المحاكم الأدنى . ولا يمكن للحكومة أن تتدخل فى ذلك ؛ وللحكمة العليا سلطة إصدار القوانين (المادة ٧٧) . والتأثير الأمريكى واضح للغاية ، ولكن التقاليد مختلفة عن بعضها كل الاختلاف ، وبدرجة أنه لا يمكننا أن نتحدث فى اليابان عن حكومة قضاء ، . وأخيراً ، فهناك الاستعداد الأكثر طرافة ، والوحيد من نوعه فى العالم ، وهو النص الشهير للبادة التاسعة ، والتى تتناول فيها الدولة اليابانية عن حق أساسى من حقوق السيادة ، حق الحرب ، وحق الاحتفاظ بجيش .

٣ - الإصلاح الاقتصادى :-

كان إصلاح الاقتصاد هو المسئولية الثانية الهامة : فالصراع ضد النظام

السياسى المركزى يمتشى مع انتهاء التركيز الإقتصادى ؛ وكان نظام الحكم الامبراطورى قد اعتبر مشغولا عن السياسية العدوانية لليابان . وعلى أى حال ، فإن القيادة العليا ستحاول أن توازن قوة الشركاء الإقتصاديين من طريق التقسيم الزراعى ، واللامركزية الصناعية وعن طريق بحث نقابات العمال . وكان الاصلاح الزراعى هو النتاج الأكثر وضوحاً للقيادة العليا ، وربما عاد ذلك إلى أن الإقتصاد اليابانى لم يكن فى غالبية زراعى ، ولكن صناعى . وقبل الحرب ؛ كان ثلث الفلاحين يمتلكون من الارض ما يكفى قوتهم ، ولذلك فإن ثلثى أهالى الريف كانوا يعتمدون ، سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو من وجهة النظر السياسية ، على ملك الاراضى ، دون أن يكون هناك ، مع ذلك ، مزارع شاسعة . وأدى صدور قانون شهر أكتوبر ١٩٤٦ إلى أن أصبح ثلاثة أرباع الفلاحين من الملاك ، أما التبريض المنصوص عليه من أجل شراء الارض المزروعة الملكية فكان من السهل دفع الفلاحين له نتيجة للتمنخ ، والسوق السوداء . وعلى طريقة قانون هيرمان وقانون أكتون ، رغبت القيادة العليا كذلك فى الصراع ضد التركيزات الصناعية الضخمة ، ميتسوى Mitsui ، وميتسوبيشى Mitsubishi وغيرها . وجاء مشروع F. E. C. — 230^(١) قرب نهاية ١٩٤٧ ، لكن ينص على حل ١٩٥٠ شركة . وسرعان ما قامت القيادة العليا بالتراجع ، وربما لأن الأوساط الاقتصادية الأمريكية خشيت من أن يطبق هذا القانون عليها فى يوم من الايام ، بعد تخرجه فى اليابان ، بواسطة التجمسين المتأخرين لقانون نيوديل . وحرر عدد للشركات التى ستحل من ١٩٥٠ إلى ٣٢٥ ، ومنها الى ٣٠ ، ثم الى ١٩ ، وانتهى الى ١٠ . ولكن الكثير من المجموعات المالية انقسمت ، وتبع مثلا عن ميتسوى وميتسوبيشى ما يقرب من ٢٤٠ شركة منفصلة من بعضها

قانوناً . وحدود هذا العمل الخاص بانتهاء وضعية الكارتيل يتمثل بطبيعة الحال في أن المظهر القانوني ، أى الخارجى السلطة الاقتصادية ، هو وحده الذى يؤخذ بعين الاعتبار . وأخيراً ، فإن القيادة العليا حاولت أن تساعد على إعادة تشكيل حركة عمالية . وجاء قانون ١٩٤٥ بشأن نقابات العمال يشبه الى حد كبير قانون واجتزاع عام ١٩٣٥ ، فيما يتعلق بالاتفاقات الجماعية ، وحق الاضراب ، وإجراءات الوساطة فيه . وفى عام ١٩٤٩ ، كان ٧ مليون عامل ، من بين ١٥ مليون ، قد أصبحوا نقابيين ؛ وارتفعت نسبة الاشتراك فى النقابات منها فى الولايات المتحدة (٣٥٪) واقتربت من النسبة الموجودة فى بريطانيا العظمى (٤٥٪) . وقام مناضلو الحزب الشيوعى اليابانى ، الآتين من الصين ، أو الخارجين من السجون اليابانية ، بدورهم بدور لا يهمل ، وفى تنافس مع الاشتراكيين . وسرعان ما أخذت الحركة أبعاداً كبيرة حتى أنها أفلتت من سيطرة القيادة العليا ، إذ أن الارضية السياسية كانت تختلف تماماً عن تلك الموجودة فى الولايات المتحدة . وأراد الاحتلال أن يتوج أعماله بإصلاح نظام التعليم وبدأوا بمنع تعليم القرية الوطنية ، أى بنوع خاص تعليقات لائحة ١٨٩٠ من التعليم ، والمبادئ الرئيسية للبيان السياسى اليابانى ، وكذلك تعليم التاريخ ورياضاته المقاتلة مثل لكمة السيف (بسيف حقيقى هناك) . وكان لهذه الموانع أسباباً قوية تتعلق بالمجتمع اليابانى نفسه . فتعليم التاريخ لم يكن يهدف مجرد إعطاء الشعور بالوحدة الوطنية فقط للأطفال . بل كانوا يعلمون فيه ، وكأنها حقيقة عليية ، الحرافات المتعلقة بالشمس ، الأمر الذى كان يؤدى الى عنصرية مفاجئة : فالجنس اليابانى ليس متفوقاً ، بل لأنه مقدس . وحتى اليوم فإن كل ما يدرس من أجل الكرامة الوطنية هو تأثير العنصرية . أما فيما يتعلق بنواذى رياضة المقاتلة ، فانهم فى الحقيقة ، وفى الغالبية ، عبارة عن مجموعة من هجوم منظمة فى طوائف ، حيث جرت كات اليسار أو اليمين . وربما

لا يكون من الداهى هنا أن نذكر ، وكجزء إيجابي من الإصلاحات ، ما كتبته
السهر جورج سانسوم Sir Georges Sansom مؤرخ اليابان ، يوم ٢٨ يناير
١٩٤٦ ، في يومياته الخاصة : « لقد قمت بمحادثة مع الجنرال دايك Dyke الذى
يرأس إدارة الاستعلامات الهندية والتعليم ، ومع هارولد هندرسون
Harold Henderson ، مساعده . ولا شك فى أن نيائهما حسنة ، ولكنى
خشيت الى حد ما من تفاؤلها السعيد . ولا أعتقد أنهم يفهمون الى أى عمق تتأصل
والى أى مدى من القوة ترجع التقاليد الثقافية اليابانية إن الجنرال دايك
رجل نشيط وفعال ، ولكن لا يمكننى أن أعتقد أن حياته السابقة قد أهلته لمثل
هذا المنصب الحالى - مدير اصلاحات لكوالميت - بالموليف وسنة أمضاهما
فى الطواف حول العالم فى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - إن هذا لا يسدو على أنه أحسن
مؤهل يمكن لمثل هذه المسئولية الصعبة والواقع أن التعليم فى الولايات
المتحدة اليوم ليس يمثل هذه النوعية التى يمكنها أن يحتفظ بها فى المشاعر التى
تغلبها كتل جيدة يحتذى به فى البلاد الأخرى ، . وكان الإصلاح الأول الذى
قاموا به هنا أيضاً هو الاستقلال الذاتى للمحل : مجالس رعاية ، منتخبة ، حاوية أن
تدير المدارس ، وعلى شاكلة مجالس المدراس الأمريكية . ثم اختاروا بعد
ذلك نظام المدرسة الواحدة ، مع صف سنوات للدراسة الابتدائية ، وثلاث
سنوات للدراسة المتوسطة ، وثلاث سنوات للدراسة العليا ، قبل التكوين الجامعى
أو المهني . وأخيراً ، ومن أجل محاربة نفوذ الجامعات الكبرى ، الامبراطورية ،
وبعض الجامعات الحرة الممتهدة ، بدأوا فى الاكتثار من الجامعات ، والتي وصل
حدها الى رقم مخيف يقرب من ٢٠٠ تقريباً . وكانت النتيجة مزدوجة . فقد
المتقنعين أمام حسن المنهج الأمريكى ، ولكن كذلك أمام هدم قدرتهم على أن
يحققوا الإصلاحات التى يرونها ضرورية . وبعد ذلك ، وكما كان قد حدث فى

الولايات المتحدة من قبل ، وبلا شك كما هو الحال في كل نظام لتعليم الجماهير ، التوسع فيه العادى في مروحة الشهادات العلمية لكل مؤسسة وحتى لكل كلية أو معهد ؛ فأصبحت الدبلومات أو الوظائف التي تحصل نفى الاسم ليس لها نظير ، وذلك بدرجة لم نعرفها أوروبا مطلقاً .

والواقع أن حقائق السياسة الخارجية ، أى الحرب الباردة ، وحقائق السياسة الداخلية ، أى التقاليد الخاصة بالنظام المركزى ، تعاونوا من أجل أن تنفجر الإصلاحات شيئاً فشيئاً . ومن جانب آخر ، فإن العمال قد رحبوا مع حماس بإجراءات الحرية والديمقراطية : فلأول مرة أصبح في وسعهم أن يكون لهم تأثير على مصيرهم الخاص . وساعدت القيادة العليا ، بنوع خاص ، وهي منذهشة ، تسييس ، نقابات العمال بشكل مشابه لما حدث مع النقابات الفرنسية . وكانت أسباب عدم رضا العمال بنوع خاص ، هي التضخم المالى ، ونقص المواد الغذائية ، والسوق السوداء ، وواقع أن دورهم في اتخاذ القرارات السياسية كان بسيطاً ، كما كان عليه الحال في الماضي . ورأى الحزب الشيوعى اليابانى زيادة نفوذه ، رغم عدم الليل شبه العام من جانب اليابانيين إلى الاتحاد السوفيتى ، وبسبب أمره مندوريا . وحين قررروا إضراباً عاماً للسكك الحديدية لأول فبراير ١٩٤٧ ، منعه ماك آرثر . وبعد ذلك ، وفي عام ١٩٤٩ ، قامت القيادة العليا بالضغط على الحكومة اليابانية حتى تقوم بمراجعة قانون ١٩٤٥ الخاص بنقابات العمال ؛ وكانوا في ذلك الوقت قريبين من قانون نافذ — هارتلى أكثر من قريبهم من قانون فاجنر . وفي عام ١٩٥٠ ، قضت عملية تطهير بين صفوف القادة النقابيين ، وبخاصة في السكك الحديدية والتعليم ، على الآمال التي نشأت من سياسة الإصلاح الاسامى .

ومن جانب آخر كانت الولايات المتحدة ، في عام ١٩٤٩ ، قد غيرت موقفها تجاه الاقتصاد الياباني : فكان من الضروري إعادة بناء هذا الاقتصاد حتى يتمكن من الاستغناء عن المعونة الأمريكية ؛ وفي نفس الوقت الذي دخلت فيه الصين في أيدي الحزب الشيوعي الصيني ، ظهرت الهولوماسية الأمريكية للاقتصاد العام لمواقعها في آسيا الشرقية : فكان على اليابان أن تصبح حلقة لتيمة للضرورة الجيوبوليتيكية . ونتيجة لمجهود اليابانيين ، زاد الانتاج الصناعي : ففي عام ١٩٤٩ ، إقترب إنتاج الحديد والفحم من مستوى ما قبل الحرب ، ولكن الاحمال كانوا قد زادوا خلال تلك الفترة . ولكن الامر الخطير كان يتمثل في أن التجارة الخارجية بنوع خاص كانت ضعيفة للغاية ، وأن التضخم كان ينغمر للقوة الشرائية ؛ وكانت أسعار عام ١٩٤٩ تزيد ٢٠٠ مرة عن أسعار ما قبل الحرب . وقام رجلان هما يوشيدا شيجيرو Yoshida Shigeru وجوزيف دودج Joseph Dodge ، مع حرب ، هي حرب كوريا ، بدور حاسم في هذه العملية لإعادة البناء الإقتصادي . وكان يوشيدا شيجيرو (١٨٧٨ — ١٩٦٧) رئيساً للوزراء للمرة الثانية في شهر سبتمبر ١٩٤٨ ، وظل في تلك المسؤولية حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فضمن إذن ذلك التحول بين فترة المعونة وبين مرحلة الاستقلال . وكان عبأ السلطة ، وتكنولوجيا قراطين ، وكان قد خرج من أوساط الإدارة التي كانت معادية للمسكريين ؛ وكان قد شغل منصب سفير اليابان في لندن من عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٣٨ . وكان قادراً على أخذ ، وعلى إجبار الآخرين على قبول ، قرارات غير محبوبة ، بإسم الفاعلية . أما جوزيف دودج ، رئيس بنك ديترويت ، فكان في عام ١٩٤٨ هو المستشار المالي لملك آرثر . وقام دودج ، في عام ١٩٤٩ ، بتطبيق سياسة كلاسيكية ضد التضخم (وضع ميزانية متوازنة ، وتخفيض القروض عن طريق البنوك المركزية ،

والتمثل عن أسعار النقد العائمة وتحديد سعر الدولار بـ ٣٦٠ ين (٠ وبيع ذلك سلسلة من الإفلاسات وزيادة في حجم البطالة . وأدت هذه السياسة إلى وقف إهيار أسعار العملة ، وفي العشر سنوات التالية ، تمكن النمو من أن يتم دون حدوث تضخم ؛ الأمر الذي أصبح يمثل إحدى خصائص اليابان . ويمكننا أن نقارن بين هذه السياسة كمصدر لإعادة الاستقرار الاقتصادي الياباني وبين مشروعات مندريه فرانس في عام ١٩٤٥ ومع الإصلاح المالي الألماني في عام ١٩٤٨ .

وعندئذ نشهد سحب كوريا . فن ناحية ، قامت قوات الأمم المتحدة ، وكانت بالتمسك هي الجيش الأمريكي ، بشراء ما تزيد قيمته على ملياري من الدولارات من المقاتلات ، وذلك من الصناعة اليابانية ، وفي فترة ثلاث سنوات . ومن ناحية أخرى ، انتعشت الصادرات اليابانية ، مستفيدة من هذا الرخاء العالمي . فتمكنت الصناعة في ذلك الوقت من أن ترفع مستواها عن مستوى ما قبل الحرب . وعندئذ ، كذلك ، استعادت اليابان استقلالها . وفي شهر سبتمبر ١٩٥١ ، تم التوقيع على معاهدة صلح ، في سان فرانسيسكو ، بين اليابان وبين معظم أعدائها السابقين . وتم في عام ١٩٥٢ عقد إتفاق مع تايران وفي عام ١٩٥٦ مع الفلبين . ولم يتم عقد معاهدة مع كوريا الجنوبية إلا في عام ١٩٥٥ . وإذا كان إتفاق مؤقت قد عقد في عام ١٩٥٦ مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإن شيئاً أساسياً لم يتم تسويته ، فيما يتعلق بالجزر ومراكز الصيد في شمال هوكايدو . أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة ، فقد ظلت هناك مسألة أوكيناوا ، ومسألة ريوكيو بشكل عام ، وهي أقاليم يابانية تحت الإحتلال والإدارة الأمريكية . وأخيراً ، فإن الأمريكيين قد احتفظوا بالكثير من القواعد في الجزر الأربع الرئيسية اليابان . وبإضافة

علاقتها مع المين الفيوجية ، تحصل على المفصلات الثلاث الرئيسية السياسية الخارجية حتى الآن . وسين إنتهى الاحتلال في ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، بدت حالة المنزيم السابق مختلفة تماماً عما كانت عليه منذ عشر سنين قبل ذلك : فلقد كانت التغيرات أسرع بكثير مما كانوا يتوقعونه سواء من جانب اليابان أو من جانب الأمريكيين .

الفصل السادس عشر

النمو الاقتصادي في اليابان

كان الاهتمام الرئيسى للحاكين والحكوميين موجه إلى التنمية الاقتصادية أثناء سنواته السكفاف بعد الحرب ، ولأصباب تسهل معرفتها ، ولكن هذا الاهتمام بالإختيار ظل كما هو بعد حرب كوريا ، إذ أن الطريق إلى القوة السياسية كان مستحيلا . وربما تكون الرغبة في العودة إلى السياسة قد تأكدت هنا لأول مرة قرب عام ١٩٧٠ .

١ - المشكلة الديموجرافية :

كان السكان يطرحون في أول الأمر مشكلة خفيفة ، ولكنها سرعان ما تتحول وتصبح أحد عوامل التنمية أكثر من كونها عامل لزيادة الفقر . ففي بداية الحرب ، كان في اليابان ٧٣ مليون نسمة . ولكن ، بعد الحرب ، أعيد إلى وطنهم ما يقرب من ستة ملايين شخص ، وعلاوة على ذلك ، فإن الزيادة الطبيعية بلغت أرقاما لم يكن لها مثيل من قبل : ٢.٩٪ في العام فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ . ولكن علينا أن نأخذ هاملين في الاعتبار ، أولا ، لمصطلح الزيادة الديموجرافية (السكانية) ضغرسن الأمالى ، وزيادة عدد السكان في سن العمل . وفي عام ١٩٥٨ ، أصبح قطاع السن من ١٥ إلى ٦٤ سنة يمثل ٦٣٪ (٦٣.٧ في فرنسا) ، وأصبح يمثل في عام ١٩٦٦ ، ٦٩٪ (فرنسا ٦٢.٤) . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون ١٩٤٨ بشأن حماية الأمالى كان فى صالح ممارسة تحديد النسل ، من طريق الإجهاض وموانع الحمل (موانع الحمل لا تمنع الإجهاض) .

وفي عشر سنواته ، من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧ ، معدل المواليد من ٣٤.٣٪

إلى ١٧٢٪. ولكن الأهمى زادوا كذلك فى عام ١٩٧٠ بنسبة مليون شخص فى العام، ووصل عددهم إلى ١٠١ مليون نسمة. وهذا التطور هو على أى حال طبيعى إذا ما نظرنا إليه فى ضوء فترة قرن : فهو حالة نمو منطقية تفرض نفسها طبقاً لقرن هولندى. وستبدأ مرحلة الاستقرار صرب عام ١٩٨٠ ، ويتنبئون بمحد أقصى ١٢٠ مليون صوب نهاية القرن العشرين. وهذه الحالة تستتبع نتائج ثلاث فحتى عام ١٩٨٠ تقريباً ستكون اليابان فى وضع أفضل من منافسيها الأجانب فيما يتعلق بالبنيان الإنتاجى السكان. ولكن عليها أن تواجه تحدياً كبيراً ، إذ أنه بسبب تضاريسها الجبلية ، ليس فيها سوى ١٦٪ فقط من أرضها صالحة للزراعة ، وعلى كل كيلو متر مربع منها أن يطعم ١٨٠٠ شخص ؛ ولذلك فإنه من الضرورى أن يحصلوا على الزيادة من التبادل التجارى للسلع الصناعية ، وهذه المنتجات الصناعية يسهل عملية صناعتها ، بنيان طبقات السن. ومن ناحية ثالثة ، يمكن الإعتقاد فى أنهم سيرون حتى فى عام ١٩٨٠ استمراراً فى ذلك ، مع التقليل التدريجى للممارسات الاجتماعية الاقتصادية القديمة (ولكن ليس باستمرار) ، والى تهدف ضمان العمالة الكاملة وكذلك هيبة صاحب العمل ، بواسطة إستهلاك الأيدى العاملة التابعة. وبعد عام ١٩٨٠ ، ستجبرهم زيادة سن الأهمى بلاشك على القيام بتغييرات هامة فى البنيان. وهذه الممارسات تتمثل بنوع خاص فى توزيع الدخل القومى عن طريق عدد كبير من الأعمال ذات الإنتاجية الهامشية الصغيرة ، والى لها أجور ضعيفة ، وذلك إلى جانب قطاع له أجور وإنتاجية أكثر ارتفاعاً. وهكذا سيكون لـ ٦٩٪ من الأهمى الذين يريدونهم عن ١٥ عاماً عملاً ، نظير ٥٦٪ فى فرنسا. وهناك مظهران يملآن بنوع خاص فى هذا الشأن ، الاختلاف مع الدول الغربية : عمل النساء ، وتضخم القطاع الثالث. وعمل النساء يزداد أهمية منذ نهاية الحرب ، إذ أنه لا يمكن المعيشة

بمؤقتة واحد: فكان ٨٪ من النساء المتزوجات يتقاضون أجوراً في عام ١٩٤٨، وكانت هناك واحدة من كل خمسة في عام ١٩٦٢، ولكن أجورهن كانت تمثل تقريباً ٥٠٪ من متوسط أجر الرجال؛ ولذلك فإن الفارق كان ضخماً للغاية. وكان القطاع الثالث يحتل، في عام ١٩٦٨، ٤٦٪ من الأماهي الساملين (نظير ٤٤ في فرنسا). وهذه الأهمية هي من قبل قديمة، إذ أن النسبة إلى القطاع الثاني كانت دائماً أكثر ضخماً. وهذا القطاع الثالث يتشكل بنوع خاص من العاملين في عمالات التجارة وفي المصارف؛ والخدمات مظهر أساسي في الحياة اليومية في اليابان، وبخاصة في لندن الكبرى، وفي الأحياء القريبة من محطات السكك الحديدية. ونجارة المشروبات والمواد الغذائية تمثل بنوع خاص نصف هذه الحوائط. وهذه الخدمات تشغل الكثير من النساء، وكذلك من المتقاعدين، إذ أنهم يحاولون إلى التقاعد في سن مبكر، حول الخمسين، ومعاشات الخدمة غير كافية، وهذا الأمر هو الذي يستتبع البدء في حياة ثانية نشطة. وفي المجموع، فإن زيادة السكان قد لعبت نفس الدور المساعد على التنمية في اليابان وفي ألمانيا، وفي العديدين، من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠، ولكن عاصية اليابان كانت تتمثل في إعطاء المثل الأول على حركة تطور السكان التطوعية والمخططة على المستوى القومي، وفي زيادة عدد الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة كحل مؤقت، وذلك من أجل توزيع الأعباء السكانية.

٢ - المشروعات الصغيرة، والمشروعات الكبيرة:

حقيقة أن هذه الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة هي قبل كل شيء نتاج المشروعات الصغيرة، ولكن لا يمكننا أن نستنتج من ذلك أن التنمية الاقتصادية لليابان كانت تعود إلى المشروعات الكبيرة وحدها. ولكي نقول الحق، فإننا نميل دائماً إلى إعطاء اهتمام كبير للغاية لهذه المؤسسات الضعيفة، ولا نرى فيها إلا النهاية

الأخيرة التطور الإقتصادي ، عن طريق التركيز ، وباعتبارنا المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها حقائق مؤقتة ومتغيرة ، ومصيرها أن تهمش في وقت قصير . وإن ما أحييناه ، والقطاع الثاني ، في الاقتصاد الياباني وبما لا يكون إحدى خصائص اليابان وحدها ، ويوجد بدون شك في كل النظم الاقتصادية ذات التغير السريع : فن ناحية ، مشروعات تستخدم التقنيات الأخيرة وتمتلك من أجل ذلك مبالغ طائلة من الأموال ، ومن الجوانب الأخرى ، مشروعات تابعة ، ولها وسائل أقل ، أو تعمل من أجل الاستهلاك ، وليس لها إلا إهتمام بسيط بأن تغير وسائلها بسرعة ، حتى وإن كانت لها الوسائل المالية .

وكانت المشروعات العسكرية ، تسمى قبل الحرب ، وبطريقة مبهمة ، إسم زايباتسو Zaiibatsu ، أي العصابات المالية . ولقد إنتهى إستخدام هذه الكلمة : والحقيقة الآن تختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولا شك في أنه يوجد دائماً شركات ميتسوي Mitani ، ولكن من بين الاعضاء الاحد عشر لاسر ميتسوي (فرع كبير ، وعشرة فروع من الطبقة التالية) لا يوجد واحد له دور فعال في هذه الشركات . ويمكننا أن نميز بين نوعين من المجموعات داخل ما يسمونه زايكاي Zaiikai (أي الاوساط المالية) : أولئك المنتظمين حول الزاياتسو السابقة ، وأولئك المنتظمين حول المصارف . ومن النوع الاول نجد مجموعة ميتسوبيشي (٤٤ شركة في عام ١٩٧٠) ، والتي هي الآن أكبر مجموعة يابانية ، إذ أن مبيعاتها تمثل ١٠ ٪ من إجمالي الدخل القومي ، وميتسوي (٢٢ شركة) وسوميتومو Sumitomo (١٥ شركة) . ومن النوع الثاني نجد المجموعات التي تستند إلى بنك فوجي Fuji أو بنك دايشي Daiichi . والوحدة الاقتصادية والشعور بالانتماء الاقتصادية مضمونتين عن طريق المماركات المتبادلة ، وإجتماعات التنسيق ، والقروض ذات الافضلية ، وأخيراً عن طريق تبادل إطلاقات

الإدارة . ومثل ميتسوبيشى تام الوضع فى هذا الشأن : فلما بين ١ و ١٠ (فى المتوسط ١٨.٧٪) رأس مال كل من الـ ٤ شركة ميتسوبيشى يمتلكها الـ ٢ شركة الأخرى ؛ ويحتفظ البنك المركزى للمجموعة بما يزيد عن نصف قروضه لهذه الشركات ؛ وفى يوم الجمعة الثانى من كل شهر ، يجتمع ، فى المركز الرئيسى فى مارونوئى Marunouchi ، وهو حى رجال الاعمال فى طوكيو ، رؤساء الـ ٢٦ أكبر شركة من بينها ؛ وفى إنتظار ذلك الوقت ، تم مناقشة سياسة المجموعة ، وبعد لها بواسطة مجموعة صغيرة من عشرة أعضاء ؛ وما تميل إلى أن تسمية مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، له بهذا الشكل ما هو أساسى من البساطة ، وبخاصة ذلك المجلس الثلاثى الذى يشتمل على رؤساء بنك ميتسوبيشى ، وصناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، والشركة التجارية ميتسوبيشى ، والذى يمثل سكرتاريته العامة . وأخيرا ، فإن هناك الدعام « الانسانية » ، إذا ما كان يمكننا هذا القول ، تعيها بالدعام المالية ، خاصة وأن البعض ليسوا أقل أهمية من الآخرين : فأكويكا إريشيرو Makita Yoichiro رئيس صناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، وأكوبوكن Okubo Ken رئيس صناعات ميتسوبيشى الكهربائية ، يشاركون فى المجلس الإدارى لشركة ميتسوبيشى التجارية . فيمكننا أن نقول ، إجمالا ، أن هذه المشروعات الكبرى قد استثمرت فى إتباع خط تطور بدأ منذ وقت بعيد ، منذ مولدها فى غالب الامر : التفوق ، والآن بشكل كامل ، اليان التقنى والمنظمين ؛ وتكوين المجموعات حول الاقطاب المالية ؛ ووضعية الاقطاب المتعددة مع التضافس ، الداخلى والخارجى ، والذى يؤدي فى بعض الحالات إلى زيادة حدية التنمية ، مع مضاعفة على الأقل كل نمط من أنماط الإنتاج .

أما قطاع المشروعات الصغيرة فهو شاسع . ولا يسهل تحديد بطريقه إحصائية ، إذ أن التعريف يختلف حسب أنماط الإنتاج . ويمكننا مع ذلك

أن نقدر أن هذا القطاع يستخدم ثلثي الأيدي العاملة ، وأنه عند أصول أكثر من نصف إنتاج الأشياء المصنوعة والجزء الأكبر من الصادرات . ويمكننا في هذا المجال أن نجد بين دأسرتين ، كبيرتين : المشروعات التي تعمل من أجل الاستهلاك والتي يستجيب بعضها جزئياً للأذواق اليابانية البحتة ، وتلك التي تعمل في الصناعات الصغيرة . والاختلاف الكبير بين المشروعات الصغيرة والكبيرة يشتمل بدرجة أقل في أهمية رأس المال عنه في الأرباح التي يحققها العامل وتلك التي يحققها صاحب المرتب أو الأجر الشاب . فالمؤسسات التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ عامل لها راسمال يزيد ثمانية مرات، وأرباح تزيد ١٤ مرة، ومرتبات تزيد ٣ مرات عن تلك التي لها من واحد إلى ثلاث مستخدمين (في عام ١٩٦٠) . ولقد تحدثنا عن دثنائية ، إقتصادية ، وهذه الثنائية تعتبر على أنها نظام عتيق لا يزال موجوداً ؛ وهذا اللفظ الخاص بالقدم ؛ غالباً ما يستخدم حين تكون الحقائق لا تتطابق مع النظريات المقبولة بشكل عام . ونجد أن المشروعات الصغيرة لا تحقق أمام المشروعات الكبيرة : ولذلك فإن الأمر له تبرير تنافسي . أولاً ، لأنها على درجة كبيرة من المرونة ، ويمكنها أن تتواءم بسرعة مع تغيرات الظروف بتعديلها ما تقوم بصناعته . ولذلك فإن نصيب التصنيع الصغير يزداد بدلاً من أن يقل : فكان يمثل في عام ١٩٥٧ ، ٢٠ ٪ من ساعات العمل في المؤسسات الكبيرة ، وأصبح في عام ١٩٦٢ يمثل ٦٢ ٪ . وبعد ذلك نجد أن الإنتاجية ليست راكدة في المشروعات الصغيرة كما تصور دائماً . فن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ زادت الإنتاجية بنسبة ٦٣ ٪ في المؤسسات التي تستخدم ما بين ١٩٥٠-٩٩٠٠ أجير ، وبنسبة ٧٤ ٪ في تلك التي تستخدم ما بين ١٠٠-٩٩٠ أجير ، وبنسبة ٤٦ ٪ في تلك التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ أجير . ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الكبرى، ذلك الديلناصور الصناعي ، تجد صعوبة كبيرة في التغيير وفي أن توائم نفسها مع تغيرات الظروف ، في كل النظم الإقتصادية المعاصرة .

أما المشروعات الصغيرة فلا يمكن النيل منها ، مادام نصف أعمالها يتوقف على عميل واحد ولاجل ٨٠ ٪ من إنتاجها . وهؤلاء العملاء يكونون دائماً من كبار المجمعين (العاملين في صناعات التجميع) . فإما أن يملق الأمر بقطع خيار خاصة بالمصانع الكبرى الحديثة ، أو يملق بمواد التصدير تباع في الخارج بواسطة شركات التجارة المرتبطة هؤلاء العاملين في صناعات التجميع ، والذين لهم شبه إحتكار التجارة الخارجية . وهكذا فإن هذا النظام يحقق بهذه الطريقة توازناً بين الرغبة في الاستخدام الكامل والبحث عن الحد الأقصى للإنتاجية ، ذلك التوازن الذي يصلون إليه عن طريق التضحية الكاملة تقريباً بحجم كبير من العاملين . وكما يحدث في غالب الأحيان فإن المظاهر الأساسية للاقتصاد وللمجتمع المعاصر توجد في اليابان بكل وضوح ، وبقوة ليس لها في أى مكان آخر ، سواء في نجاحها أو في ضعفها .

٣ - المظاهر المالية :

إن الإذخار والاستثمار ، بنوع خاص — والذان يؤثران على النشاط الاقتصادي — يقدمان لنا خصائص مماثلة ، وهما السبب المباشر للتنمية اليابانية ، أما الأسباب غير المباشرة فتتمثل في خصائص المجتمع . أما معدلات الدخل فتعتبر من أهل المعدلات في العالم ، رغم أن من الضروري تخفيض التقديرات المغالى فيها والتي تصل إلى ٥٠ ٪ في فترة ما بين الحربين . وفي عام ١٩٦٨ ، كان استهلاك الأفراد يستهلك ٥٢ ٪ من إجمالي الدخل القومي في اليابان (٦٤ ٪ في فرنسا) ، وفي عام ١٩٦٣ كان نصيب إذخار الأسر يمثل ما يزيد على خمس الدخل الفردية ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الأرقام المماثلة تختلف من ١٢ ٪ بالنسبة لأمريكا ، إلى ٨ ٪ بالنسبة لفرنسا ، وإلى ٧ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة . وهذه الأموال تهمسها المصارف ، وكانت الحاجة إلى وجود مصاكن ، كآزمة

درامية وبأسعار مرتفعة ، وزيادة تضخم المدن ، تدفع كذلك إلى الادخار .
وعلاوة على ذلك ، وفي المشروعات الكبرى ، فإن الموظفين يتقاضون من أجل
المبالغ التي يهدون بها إلى مؤسساتهم أرباحاً أكثر إرتفاعاً من تلك التي تقدمها
المصارف . وهؤلاء الموظفين يميلون عادة إلى الادخار خاصة وأنهم يستلون
مرتبتين في العام مكافآت « بوناسو » (من الكلمة الانجليزية بونس) التي يمكنها
أن تمثل شهرين أو ثلاث أو حتى أكثر من الرواتب ؛ ومن ناحية ثانية ، فمن
الضروري الادخار من أجل تعليم الاولاد ، إذ أن عروض التعليم العام والمجاني
أقل بكثير من الطلب ، وجزئياً لأن الرغبة في الصعود الإجتماعي هي تقليد ياشددة
لغاية . كما أن عدم وجود نظام للتأمينات الاجتماعية يوجب كذلك دوراً . ومن
جانب آخر ، فإن أمر استخدام المؤسسة لجزء من المرتبات في توزيع مكافآت
شبه سنوية يؤود خزائنها ويسهل عملية الاستثمار بطريق غير مباشر .

وتقوم المؤسسات بأن تقترض من المصارف الاموال اللازمة للاستثمار :
ويشمل نصف رأس المال الصافي الفعالي بشكل عام قروض على آجال طويلة أو
متوسطة ، وهو أمر متخيم للغاية . أما المصارف فتقوم بتمويل هذه القروض
من الاموال المودعة لأجال قصيرة أو متوسطة . ويمكن لهذه الطريقة أن تحمل
لبعض الخاصيات اليابانية التي تتألق ورا . بعضها . فبنك الاصدار المركزي يدهم
البنوك التجارية ، الأمر الذي يستدعي وجود إتفاق شديد بين الدولة وبين عالم
الاموال . ومن ناحية أخرى ، فإن المكاسب التي تحققها المشروعات تكون ضخمة ؛
والمكاسب التي تصل من ٢٠ إلى ٣٠٪ سنوياً ليست نادرة ، الأمر الذي يسمح
باستهلاك الديون في فترات سريعة للغاية . ومن أجل ذلك ، يجب أن يكون
مستوى الأسعار الداخلية مرتفعاً جداً ، وبخاصة ألا تتدخل المنافسة الدولية
وتعمل على خفض الأسعار . وينتج عن هذا أن أسعار الاستهلاك ترتفع بنسبة

الثالث عن الأسعار الموجودة في فرنسا . وهذا المستوى المرتفع يحتفظون به كذلك نتيجة لوجود عسدد كبير من تجار الجملة وتجار شبه الجملة بين موزعي التجارة وبين المؤسسات المنتجة . وكل وسيط يعتمد من الناحية المالية ، وكذلك من الناحية الاجتماعية ، وبسبب الروابط الشخصية الموجودة في المجتمع الولاء ، الذي هو اليابان ، على الوسيط الذي هو أهل منه ؛ وكل من هؤلاء الوسطاء هو في نفس الوقت منتخب كبير . مع كل الصلاحيات التي تتضمنها هذه السكالة ، للحرب الموجود في السلطة . وبالتالي ، فإن هذه المؤسسات الضخمة ومصارفها تحقق أرباحاً أكثر من غيرها نتيجة لبيعاتها وقروضها المرتبطة بهذه المبيعات . وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن للمنتجات الأجنبية أن تتوغل إلى السوق الإلكمياة بسيطة وفي تلك الحدود التي ترغب فيها مؤسسات الاستيراد ومؤسسات التوزيع الكبرى . وهنا تدخل الدولة . فليس هناك مجرد الرسوم الجمركية والرسوم المالية ؛ ولكن هذه قد خففت منذ بضع سنوات أمام احتجاج الشركاء الإقتصاديين اليابان ولكن الأكثر أهمية يظل متمثلاً في وجود حواجز غير جمركية ، أي في وجود مستوردين محتمكين ، وفي منع الشركات الأجنبية من إقامة مؤسسات للبيع بالتجزئة ، فإذا ما عقدنا مقارنة مع كوريا الجنوبية ، فإننا نجد أن هذه المنتجات الأجنبية في اليابان أغلى منها هناك بنسبة ٥ ٪ . فهناك إذن حزام حماية الإقتصاد الياباني .

وبطبيعة الحال ، ففي حالات الانكماش الاقتصادي ، توافق المصارف دائماً على إعطاء قروض للشروعات الموجودة في مجموعتها ، وذلك في الوقت الذي ترفض تقديمها ، وحتى بأرباح مرتفعة عن العادية ، للشركات الأخرى ، والأكثر صفراً . ويوجد ثمن هذا الانكماش في شكل عمليات إفلاس لبعض المشروعات الصغيرة . وأخيراً ، فإن الظواهر الهولوية قد ساعدت على التوسع وذلك بتسهيلها

أمر التصدير. وقد ظلت نسبة قيمة ٣٦٠ ين تعادل قيمة دولار واحد من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١؛ ولكن قيمة الين عند نهاية سنوات الستينيات كانت قد أصبحت أقل مما يجب ونسبة كبيرة، الأمر الذي جعل المنتجات اليابانية أقل سعراً في الأسواق الخارجية. وبعد إعادة تقييم القيمة الين مرتين متتاليتين، لأقرب الموقف من الوضع الطبيعي مع جعل كل ٣٦٤ ين تعادل دولاراً واحداً في عام ١٩٧٣، الأمر الذي أعطى مقياساً لحدة قلة تقييمه.

وكانت النتائج الاقتصادية معروفة: إجمالي دخل قومي هو الثالث في العالم، ومعدل تنمية لم يسجل له مثيل من قبل وتحسن سريع للغاية لمستوى المعيشة الأمر الذي جعل جزءاً (ولكن جزء فقط) من الألمان يحيل إلى أن يحصل على موارد تساوي موارد الأوروبيين. وفي عام ١٩٦٨ زاد إجمالي الدخل القومي لليابان عن إجمالي الدخل القومي لألمانيا الاتحادية (١٤١.٩ مليار دولار لليابان، و ١٣٢ مليار لجمهورية ألمانيا الاتحادية)؛ وفي عام ١٩٦٨ كان إجمالي الدخل القومي للولايات المتحدة ما يقرب من ٣٥٠ مليار (٩) وفرنسا ١٢٦ مليار (معدلات العدة السابقة لحفض قيمة الفرنك في ١٩٦٩). ومن ناحية أخرى زاد متوسط نصيب الفرد بالدولارات وأصبح مساوياً لمتوسط نصيب الفرد في إيطاليا في عام ١٩٦٨؛ فأصبحت اليابان في هذا الشأن تحتل في عام ١٩٦٩ المكانة التاسعة عشر، وفي عام ١٩٧٠ المكانة السادسة عشر في العالم. وأكثر أهمية بلا شك هي معدلات التنمية لإجمالي الدخل القومي وعلى أسعار ثابتة. فالإنتاج الصناعي زاد بنسبة ١٤ ٪ في المتوسط في العام منذ ١٩٥٤، وبنسبة ١٧ ٪ من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠. وإجمالي الدخل القومي زاد، وبأسعار ثابتة دائماً، من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠ بنسبة ١٣ ٪ وهو متوسط الأرقام لهذه السنوات. ولما كانت التنمية بنسبة من ٥ ٪ إلى ٥ ٪ تعتبر مشرفة تماماً في الغرب، فيمكننا معرفة درجة إنداشن رجاله

الاقتصاد، وخاصة إذا ما فكرنا في مدى جعل الغربيين بما يتعلق باليابان . في عام ١٩٤٩ ، تنبأ أحد مستشاري ماك آرثر قائلاً : إن اليابان في العقود الثلاثة القادمة... يمكنها أن تكن ذاتياً، ولكن مع ضغط داخل سياسي، وإقتصادي، واجتماعي ، ومع مستوى المعيشة يقترب تدريجياً من مستوى المعيشة المجرد . والواقع أن الحقائق كانت دائماً أسرع من التنبؤات ، وحتى الأكثر تضالاً : فلقد وصلت اليابان في عام ١٩٧٠ إلى المستوى الذي توقوه لها في عام ١٩٧٥ . وحتى مع قبول انخفاض مستويات التنمية فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ نتيجة للسوق المشتركة ، فإن نصيب الفرد الياباني من الانتاج الياباني سوف يزيد عن ذلك الموجود في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ثم ذلك الموجود في فرنسا فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ؛ وفي عام ١٩٨٠ سيكون إجمالي الدخل القومي لليابان أعلى من ذلك الموجود في كل آسيا ، بما في ذلك الصين . وليس من المستبعد أن ننكر في أن اليابان ستكون بهذه الطريقة قد أنتجت ياباناً أخرى فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . وهذا النجاح يتطلب ، في نفس الوقت ، التثقيف . واليابان تصرف مع كل الدول على أنها دولة إستعمارية ، تشتري المواد الخام ، وتبيع المنتجات المصنوعة ، وتكسب الفائض بالعملة الصعبة . ولقد وافقت الولايات المتحدة على هذا الوضع حتى تساعد اليابان بعد الحرب . وفي عام ١٩٧٢ كان إجمالي العجز في الميزان التجاري الأمريكي يعود إلى اليابان بنسبة الثلث . ومن بين كل الدول العظمى الصناعية كانت فرنسا وحدها الدولة التي لها ميزان متزن . وأخذت دول جنوب شرق آسيا ، منذ عام ١٩٧١ ، تقوم بحملات من أجل مقاطعة اليابانيين . ونتجت عن ذلك نتائج أربع . فأولاً ، ومع كثير من الحذر، بدأت الحكومة اليابانية ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، في أن ترفع شيئاً فشيئاً تلك الإجراءات التي كانت تمنع دخول المنتجات الأجنبية إلى اليابان ، ولكن ليس بدرجة جعل المنتجات الأجنبية يكون لها مستوى سعر مماثل سعر منتجات بلادها

الاصلية (أي أكثر إرتفاعاً) ، وبعد ذلك ، تحاول المجموعات الكبيرة إستخدام قاعدتها من الدولارات في شراء مصانع ، أو في إنشائها ، في الخارج ، وتؤكد بهذا الشكل سلطتها المالية . وفي المكان الثالث ، تخدم يحاولون موازنة الاسواق ، وعدم الاعتماد أكثر من ذلك على الولايات المتحدة ، وهذا الهجوم على السوق الاوربي ، الامر الأكثر صعوبة . وأخيراً ، النتيجة الاخيرة ، وهي سياسية : فلا شك في أن عام ١٩٧٠ يمثل نقطة تحول ، ونهاية لفترة الإنكماش السياسي ؛ إذ أنه ، وكما هو الحال بالنسبة لالمانيا ، لا يعقل كثيراً أن تظل دولة لفترة طويلة في وضعية قوم سياسي ومارد إقتصادي في نفس الوقت .

الفصل السابع عشر

نظام الحزب الحاكم في اليابان

كما هو الحال في ألمانيا الاتحادية ، فإن المجموعات السياسية للوجود في السلطة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، هم أولئك الذين مارسوا من قبل هذه السلطة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية أزمة عام ١٩٢٩ . أما فيما يتعلق بالأفراد ، فإن أولئك الذين كانوا وزراء بعد الحرب مباشرة ، وأثناء فترة الاحتلال ، كانوا متقدمين في السن ، ومع أنهم كانوا قد مارسوا في غالب الأحيان مسئوليات على أكثر المستويات ارتفاعاً قبل الحرب ، فانهم لم يكونوا مرتبطين كثيراً مع ، النظام الجديد ، الدكتاتوري ؛ وبعد عام ١٩٥٥ نرى أكثر وأكثر وصول جيل جديد إلى السلطة من رجال أكثر شباباً ، بشكل لا يسمح لهم بامكانية تقلد مراكز عليا قبل الحرب ، ولكن على درجة كافية من النفع — ولهم مبررهم الإجتاهى الثابت — بشكل كان يسمح لهم بالقدرة على بدء حياتهم بطريقة لامة قبل عام ١٩٤٥ . وهناك إستراتيجية واضحة في الشخصيات السياسية ؛ ولم تكن المرحلة العسكرية إلا مرحلة متوسطة .

١ - الحكومة ونواحيها الداخلية :

إن السلطة في أيدي المحافظين الذين يشكلون بنينا تقنوقراطيا Technostructure ، وحيث يتجاور كبار الموظفين ورجال الأعمال والرجال السياسيين ويتبادلون أدوارهم الخاصة دون أن يحسوا من أن تقوم المعارضة بالتشهير الأساسى لطريق هذه الأمور . وهي حالة تتميز من خصائص معظم الدول المتناحية الكبرى المعاصرة . وللهؤلاء المحافظين الاغلبية المطلقة للقائد ،

إن لم يكن للأصوات : فكان لهم ، في عام ١٩٦٢ مثلا ، ٢٨٣ مقعد (من ٤٦٦) في مجلس النواب ١٩٦٢ (من ٢٥٠) في مجلس المستشارين . ووضعية الاغلبية هذه ترجع إلى خصائص التنظيم الانتخابي ، وإلى إتحاد كل المحافظين (الذين يمارضون أمام توزيع خصوصهم) . وعملية توزيع الدوائر الانتخابية تكون ، كما هو الحال في أماكن أخرى كثيرة ، في صالح الدوائر الريفية : فن الضروري الحصول على ثلاثة أضعاف الأصوات من أجل الانتخاب في طوكيو ، مما يلزم في القطاعات الريفية . وكان للمحافظين وسائل حفظ أكثر ، بواسطة الأعيان ، والذين توزع عن طريقهم الفوائد الإدارية ، على الناخبين في الريف أو في المدن الصغيرة . ومن جانب آخر ، إتحاد المحافظون في عام ١٩٥٥ ؛ وفي عام ١٩٤٥ ، كان التياران السياسيان الرئيسيان المحافظان ، والموجودان في ذلك الوقت ، وعند دستور مييجي عام ١٨٨٩ قد عادا لإسميهما القديمين : حزب الحرية ، وحزب التقدم ، ثم أخذ حزب التقدم لنفسه في عام ١٩٤٧ إسم الحزب الديمقراطي وظل يوشيدا شوجيرو Yoshida Shigeru ، من حزب الحرية ، في السلطة بشكل دائم حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ . والواقع أن يوشيدا كان من الماملين لوزارة الخارجية منذ عام ١٩٠٦ وكان قد شغل منصب السفير في بريطانيا العظمى من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣٩ . وسكان هذا الوسط ، في اليابان ، يهادى العسكريين . وكانوا قد قبضوا على يوشيدا في أثناء الحرب على أنه من أنصار عقد صلح على أساس حل وسط ، الأمر الذي أدى إلى تمأش أن يمسسه التعليم بعد الهدنة . ولكن ابتداء من عام ١٩٥١ ، صدر المغو عن كثير من كانوا قد مسهم التطهير ، وغادوا إلى المسرح السياسي ، وسادوا أن يسيطروا على حزب الحرية ، أي على السلطة . وتسبب هؤلاء اللعق عنهم في عام ١٩٥٤ في وقوع إنشقاق داخل الحزب ، وجنا ، إثر رجعت الأوساط المالية ، في إنتخاباتها

١٩٥٢ كان الأحرار قد فقدوا ٤ مقعداً ، وزاد عدد الاشتراكيين من ٤٦ نائباً إلى ١١١ . وجاءت إنتخابات ١٩٥٣ لكي تؤكد هذا الإنعقاد . وأصبح مجلس النواب مسرحاً للشاحنات للمستمر بين اليمين واليسار ، وأصبح النظام مهدداً بنقد الثقة فيه . واستقال يوشيدا في شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فأصبح الطريق حالياً أمام عملية وحدة المحافظين ، تحت ضغط الأوساط المالية . وأسهمت الحركة نتيجة لإنضمام خصومهم سوياً ، وهم الأحرار الاشتراكية ، في شهر أكتوبر ١٩٥٥ . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، تأسس الحزب الليبرالي الديمقراطي ، والذي إستمر منذ ذلك الوقت في المحافظة على الأغلبية المطلقة في البرلمان . وأخيراً ، فإن ما له دلالة أن يكون من مارس السلطة في أثناء الفترة الأولى ، وهي فترة الإحتلال ، وكرئيس الوزراء ، هو يوشيدا ، أحد الدبلوماسيين ، وأن يكون بعد ذلك من بين الرجال السياسيين المتخصصين في الشؤون الاقتصادية . وبعد إنشاء الحزب الليبرالي الديمقراطي ، يمكننا أن نذكر ثلاثة أسماء بنوع خاص رؤساء الوزارات : كيشي نوبوسوكي Kishi Nobusuke ، وإكيدا هاياتو Ikeda Hayato ، وسانو إيساكو Sato Eisaku . وكان كيشي قد بدأ حياته السياسية في عام ١٩٣٢ كأمين وزير دولة الصناعة في منشوريا ، ثم أصبح وزيراً للتجارة والصناعة في وزارة الجنرال توجو Tojo . أما إكيدا فكان موظفاً في وزارة المالية ، ثم أصبح وزيراً للمالية في وزارة يوشيدا ، بعد الحرب ، والرأى العام في غالبته يثنى في هؤلاء الرجال من أجل ضمان التقدم الإقتصادي ، مادامت عظمة اليابان لا يمكنها أن تكون سياسية في ذلك الوقت ، وما دامت أغلبية اليابانيين ، من جانب آخر ، كانت ترغب بسرعة في أن تدخل أحراراً إلى مجتمع الاستهلاك هذا ، الذي كانت قد أبعدت منه منذ فترة طويلة ، باسم التضحيات الضرورية من أجل الوطن والعظمة . الأمر الذي لا يستتبع

القول بأن هذا الرأي كان متضاماً مع كل مظاهر سياسة الحزب في السلطة .

والواقع أن الحكومة ساعدت على دفع الاقتصاد إلى الأمام ، وعملت في نفس الوقت على تمهيد المستقبل السياسي بمجموعة متدرجة من الاختيارات التي تقدم قوتها لفترة طويلة وتبعد نتائج الإصلاحات التي تمت في فترة الاحتلال . وكان هذا هو ما أجمته المعارضة ، بالسهر إلى الخلف ، أي بالسياسة الرجعية . وبدأت الحركة في واقع الأمر منذ فترة الاحتلال ، ومع الحرب الباردة وصدام كوريا ، وتحت قوة الدفع الأمريكية . ومنذ عام ١٩٥٠ ، كان ماك آرثر ، وهو يعنى من عدم قدرة الشرطة المحلية على المحافظة على النظام بمناسبة مظاهرات اليسار المتطرف التي انتظمت على المستوى الوطني ، قد ضغط على الحكومة من أجل إنشاء فرق احتياطية من البوليس الوطني يبلغ عددها ٧٥٠٠٠ رجل . ولكنهم في نفس الوقت قاموا بحرمان النقابيين الفلسطينيين من وظائفهم ، وبغضائهم أولئك الذين كانوا على هزجات متفاوتة لهم لاتصال بالحزب الشيوعي ، وكانوا قد أصدروا الدفوف من أولئك الذين كانت قد مستهم حركات التطهير التي وقعت في أوائل فترة الاحتلال ، وعاد للموظفين السابقين الإداريين والسياسيين إلى النشاط ، إن لم يكن إلى نفس وظائفهم ، إذ أن الوظائف كانت قد احتلها في غالبية الأحيان منافسين أكثر شباباً . وكل هذا أدى إلى تغيير المناخ ، وإلى أن يصبح تأييد الموظفين السابقين محسوساً . وبنوع خاص سيستخدم رؤساء الأحزاب المحافظة ، وبعثق ، وبالتالي ، التأيد الأمريكي ، وللشاعر الوطنية ، ومساوى . الإصلاحات الخاصة بتطبيق النظام اللامركزي . وعلينا أن نعترف بأن الاستقلال الذاتي المحلي يعطي نتائج تثير المناقشة في الولايات المتحدة ، وأنه في بلاد لها تقاليد مركزية مثل اليابان ، مثلاً ، يكون الرأي العام شديد

الحساسية فيما يتعلق بمساوئها . وكانت الشرطة المحلية غدر قادرة على ضمان أمن الاشخاص والممتلكات . وزاد عدد الشباب الرافض . وأصبحت مؤسسات التعليم في فوضى تامة ؛ ووقعت مارك منظمة ، وأخذت الإهانات تنتشر في كل مكان . وكانت مالية الجماعات والمنشآت المحلية في حاجة إلى إصلاح . وصنعوا كلمة في عام ١٩٤٦ لكي تدل على الفوضى المعنوية والإقتصادية ، وهل أنها إختصار لكلمات « ما بعد الحرب » ، Apure ، ولكن المتقنين الذين كانوا على اتصال باللغة وبالحضارة الفرنسية كانوا وراء صنع هذه الكلمة ، (التي تدل على عدم النقاء وعدم النظارة) . وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت السوق السوداء قد فقدت أهميتها ، وكذلك التضخم ، ولكن الفوضى إستمرت رغم ذلك . وكان هذا هو الذي سمح ليوشيدا بأن يقترح في عام ١٩٥٤ إصدار قانون جديد بشأن إصلاح الشرطة ، وهو الذي وضمها تحت إشراف الحكومة ؛ وعلينا أن نضيف أن محافظ المقاطعة ، المنتخب ، كان يحتفظ بمح إدارتها . وفي عام ١٩٥٨ ؛ أعادوا إدغال التربية الوطنية إلى مؤسسات التعليم ، الأمر الذي كان يدل على عودة الاوضاع الطبيعية ، بطريق غير واضح ولكنه فعال ، وبشكل مستمر في كل مراحل التعليم . وقاموا في عام ١٩٦٠ بتدعيم اشراف ومراقبة الحكومة المركزية على المؤسسات والتنظيمات الإقليمية .

٤ - المشكلات الخارجية :

كانت السياسة الخارجية هي الأكثر أهمية . وكان موقع اليابان الجغرافي بين الصين الشيوعية ، وبين الولايات المتحدة ، يحدد بأن يحمل منها دولة تابعة ، أو أن تصبح مهددة ، وعلى أي حال بأن تفقد إستقلالها الحقيقي . وكان الحل الذي إختاروه يتمثل في عقد معاهدة تحالف منذ عام ١٩٥٤ مع الولايات المتحدة ، التي ستحتفظ بقواعد في اليابان ، وفي إنشاء قوات مسلحة يابانية

تماماً ، وذلك في نفس الوقت الذي يتحاشون فيه القيام بعمل دبلوماسي ملفت للنظر ، حتى يبتعدوا عن إثارة عدم ثقة جيرانهم . ولكن ككل سياسة وضعت تركيباتها بكل حكمة ، تعرضت هذه السياسة لعملية إثارة عدم رضاء كل العالم ، ولم يكن من الممكن الاستمرار فيها وجعلها تنجح إلا بإعادة النظر فيها وبشكل حاذق وباستمرار . والواقع أنه كان من اللازم مواجهة نوعين من ردود الفعل المتناقضين . فالمسؤولون الأمريكيون كانوا يميلون دائماً إلى أن يحدوا الجهود الياباني غير كاف فيما يتعلق بأمور الدفاع ، وكانوا يأسفون من أن يكون لهم حلفاء على هذه الدرجة من التردد أمام المظلة النووية التي يرضونها عليهم ، ولكن الرأي العام الأمريكي ، وبخاصة الرأي العام لجمهورها ، للفلبين واللاستريين ، ولكي لا نتحدث عن المسؤولين الميزيين ، كانوا يحدون أن هذه المجموعات نفسها مثيرة للقلق . ومن ناحية أخرى ، فإن الرأي العام الياباني في الداخل كان موزعاً بين الرغبة في إعادة العزة الوطنية ، وبين شعور سلبى عميق ؛ وكان في وسع الإنجاز الوطني أن يعبر عن نفسه خلال تلك الحملات التي بدأت منذ عام ١٩٥٤ بواسطة المثقفين وبمجموعات اليسار ضد القواعد الأمريكية . ولكن الإنجاز الوطني كان من الممكن لرضاءه عن طريق سياسة الحكومة نفسها وذلك في حالة حصول هذه الحكومة على تنازلات من الولايات المتحدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالقواعد ، وخصوصاً بشأن قضية أوكيناوا ، وإذا ما كانت هذه السياسة تظهر بعض الإهتمام بالحدود بين التقدماء ، ومن كل الرتب . وبعد كل شيء ، والمشكلة تطرح نفسها بالنسبة لألمانيا ، كما هو الحال بالنسبة لليابان ، فإنه من الصعب أن نطلب إلى شعب أن يكفر باستمرار عن أخطائه ، وأن نطلب إلى حكومة أن تتخلى عن أن تنادى البطولات السابقة لكي تضمن الإقتصاد الحال وثائق سلطتها في المستقبل . وبعد ذلك ، فهناك تناقض جديد : فكما هو الحال

بالنسبة لـ لا مانيا ، فإن المظلة النووية الامريكية هي حماية ، إنشاء ، *dissuasion* ، ولكن في حالة وقوع صدام مسلح ، فإن الاقاليم التي تضم هذه القواعد ستكون هدفاً للانتقام النووي. وأخيراً ، فإن إعادة إنشاء جيش كانت تتعارض مع الدستور (المادة ٩) . وعرضت كل هذه الآراء وانقشرت ابتداء من عام ١٩٥٨ وحتى وقعت اليابان ، في شهر يناير ١٩٦٠ ، على إعادة لمعادمة التحالف لمدة عشرين سنوات ، والتي نصت على وقوع معاورات بشأن كل تغيير يتعلق بالقواعد الامريكية ، وفي نظير تكوين قوات مسلحة يابانية ، قامت القائمة : مظاهرات عنيفة في كل المدن الكبرى ، ومناورات للتصويق من جانب الاشتراكيين في مجلس النواب مصحوبة بغضب مارك منظمة بدون أن نتحدث عن إلغاء زيارة الرئيس آيزنهاور في شهر يوليو ١٩٦٠ ، بعد المظاهرة التي أجبرت المانع الصحفي للرئيس ، والذي جاء من أجل الاعداد للزيارة ، والسفير الامريكي ، عن أن يأخذ طائرة عمودية (هليكوبتر) من مطار هانيدا ، حتى يهربا من الجماهير .

وعلى العكس مما كان يعتقد ، فإن التحالف قد استمر ، ولم يكن تهدده في عام ١٩٧٠ فرصة لوقوع صدامات تشابه تلك التي كانت قد وقعت في عام ١٩٦٠ . وكان المحافظون يدينون ، لسياستهم المرنة للوصول إلى هذا النجاح الذي لا ينكر لبرونة سياستهم ، وكانت هناك ثلاث مشكلات مطروحة - مشكلة مكانة اليابان في آسيا ، ومشكلة الصين وتايوان ، ومشكلة الجيش - ولم تعط الحكومة اليابانية فيها متطوعة إلا حلول غير واضحة حتى لا تثير أي أحد ، وإن كان يمكننا أن نرى فيها الخصائص الاساسية : أن يجعلوا من اليابان قوة توازن في المحيط الهادئ تكون على مستوى فرض رغبتها . ولا شك ، في أن هذه السياسة تتهتم مع استعمار التنمية الاقتصادية ، وتحقيق التنبؤات الحارقة العادة والتي وضعت في سنوات الستينيات . ووضعوا كل شيء من أجل ضمان أولوية هذه التنمية .

ولقد لعبت وزارة الصناعة والتجارة الهولندية في هذا المجال دوراً سياسياً وإقتصادياً ، وذلك بمحاولتها إنهاء تلك التبعية التي كانت تربط بين الولايات المتحدة وبين اليابان ، وعن طريق تنويع شركائها التجاريين . وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال حتى الآن هي المشتري الأول ، وللمورد الأول لليابان ، فإن اليابان قد بدأت تلتف أكثر وأكثر صوب ما أسماه أحد الوزراء المحافظين « بمنطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ » ، لكي يحرف هذه اللزومة في السياسة اليابانية . وهذه المنطقة تعيد ذكريات « منطقة الإزدهار المشترك لآسيا الكبرى الشرقية » التي كانت موجودة أثناء الحرب العالمية الثانية. والتي كانت تدل بالتفعل على الأقاليم التي كان الجيش الياباني يهزم باستقلالها . وهناك فقط الاختلاف بين الانهزامات الإمبريالية في فترة ما قبل الحرب ، والإستعمار الجديد المعاصر . ولكن ، كما كان الاحتلال الياباني في وقته الأكثر شراسة بين الآخرين فإن الوجود الياباني الآن هو أكثر ما لا يمكن تحمله عن غيره في تايلاند ، وفي إندونيسيا ، وفي الفلبين .

أما بالنسبة للصين ، فإن المشكلة قد سويت في عام ١٩٧٢ . ذلك أن الحكومة اليابانية قد ألغت معاهدة الصلح مع تايوان ، وإعترفت بحكومة بكين على أنها الحكومة الوحيدة للصين . وهذا الاعتراف كان مصحوباً بإبرار رسمية لتاناكا Tanaka رئيس الوزراء ، لبكين ، وبمشرحات إقتصادية مختلفة . ولكن قلة الثقة لازالت كبيرة من جانب الصينيين ، الذين يعتقدون في أن الرأي العام الياباني لم يتخل بدرجة كافية عن السياسة العسكرية لفترة ما قبل الحرب ، وفي أن المحققات الثابتة تحتاج لوقت جديد حتى يكتمل شكلها .

وأخيراً ، فهناك المشكلة العسكرية البحتة . وكان تجديد المعاهدة مع الولايات في عام ١٩٧٠ مصحوباً بمفاوضات بشأن القواعد ، وخاصة بشأن وعضية أو كيناروا ، والتي يديرها الأمر بكين . وأعادت الولايات المتحدة أو كيناروا إلى الحكومة

اليابانية في عام ١٩٧٢ ، ولكنها احتفظت ببعض القواعد . ولم يكن أمر الصخل
عن هذه القواعد ممكناً إلا إذا ما كانت الحكومة اليابانية قادرة على أن تأخذ
مكان القوات المسلحة الأمريكية ، أي إذا ما كان اليابان جيشها . وكانت قوات
« الدفاع الذاتي » التي وجدت منذ عام ١٩٥٤ ، والتي ورثت « قوات الأمن » التي
أنشئت في عام ١٩٥٠ ، قد احتفظت بها في مستوى متواضع للغاية ، وبالنسبة
للسلحة الثلاثة . وكانت لا تشمل ، في المجموع ، إلا على ٢٥٠.٠٠٠ في عام
١٩٦٩ ، أي مرة أقل من الصين التي كان عدد سكانها سبعة أضعاف اليابان ،
و ١٣ مرة أقل من الولايات المتحدة أو لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والتي كان
عدد سكان كل منها ضعف ، أو ضعفين ونصف لسكان اليابان ، وكانت لا تكلف
اليابان سوى ٨٪ من إجمالي الدخل القومي في عام ١٩٦٨ نظير ٩.٢٪ بالنسبة
للولايات المتحدة ، و ٩.٣٪ بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، و ٩٪
بالنسبة للصين . وهنا أيضاً يظهر عام ١٩٧٠ على أنه يملن عن تحول جديد .
ذلك أن الحكومة أعلنت رغبتها في أن تزيد من قواتها وفي تناسب مع الريادة
الإجمالية للاقتصاد . وبدأوا في نفس الوقت في أن يحصلوا المهاتمة الأمريكية ،
المصنوعة بتصريح ، بمهات يابانية بمحة ، وبخاصة في الطيران . وعلينا أن نذكر
أن أوكوبو كن Okubo Ken رئيس شركة ميتسوبيشي للكمبيوتر ، والذي
يشارك في كل المنظمات التي تأخذ القرارات بشأن ميتسوبيشي ، هو في نفس
الوقت رئيساً لرابطة صناعات التسليح في اليابان ، ويعتقد أنه من الواجب رفع
نسبة التسليح من ١٪ بالنسبة لإجمالي الدخل القومي ، إلى نسبة ٤٪ منه .
والهدف من ذلك هو وضع القوات المسلحة اليابانية على الأقل في نفس مستوى
بريطانيا العظمى . ومع نهاية الحرب في فيتنام ، أصبح في وسع المصنوعات
الحربية التي لإشترتها الولايات المتحدة من اليابان (من ٦٠٠ مليون إلى مليار

دولار في العام) أن تستخدمها اليابان نفسها . وإن ما يريد خطوة هو أن شركة ميتسوبيشي ، تسيطر ، بطريقة أو بأخرى ، على ما يقرب من ٣٠٪ من صناعة الأسلحة في اليابان ، وأنه يمكننا بهذه الطريقة أن نعاهد تأسيس مركب للصناعات العسكرية في اليابان ، كما هو الحال في بقية الدول العظمى .

٣ - المعارضة :

وأمام هذه السياسة المحافظة ، كانت مجموعات المعارضة منقسمة على نفسها ؛ ولكننا كانت ، مع ذلك ، تضعيف المحافظين . وهناك أربع ظاهرات متناقضة . يمكننا أن نذكرها ، وفي تقرب من الظاهرات الموجودة في أوروبا الغربية . فأولاً ، ومع نمو المدن ، تمكنت أحزاب اليسار من أن تستولى تقريباً على كل البلديات الكبيرة ، ومبتدئة بمدينة كيوتو ، تلك المدينة التي تضم أكثر عدد من الناخبين الشيوعيين ، الأمر الذي يستتبع التفكير فيما سيعملون بشكل عام بهذه المدينة . وفي عام ١٩٧٣ أصبحت كل المدن الكبيرة ، في توكايدو ، ومعها سيندای ، لها مجالس بلدية يسارية . وبعد ذلك ، بدت الأحزاب المحافظة على أنها قد فقدت المعركة السياسية عند نهاية سنوات الستينيات ؛ ولكن الإزدهار الجديد لسنوات الستينيات دعم أمر وجودهم في السلطة . وفي عام ١٩٦٣ ، كان للاشتراكيين ٢٩٪ من الأصوات ، ولكنهم حصلوا في عام ١٩٦٩ على ٢١٪ فقط . ولم يزد الحزب الشيوعي عن ١٠٪ ، ووصل حزب كوميتو ، « حزب النور في الحياة العامة » ، والذي يقدم نفسه على أنه حزب التجديد ، إلى ١٠٪ : وهو يمثل قوة ورفض أكثر من كونه قوة معارضة ، خاصة وأنه يمثل ملجأً اضحاً بالتقدم الاقتصادي . ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن بضعة مئات من المجموعات ، والتي هي غالباً منظمة بطرق عسكرية ، من المعارضة الخارجية عن البرلمان ، والتي تتكون بنوع خاص من الطلبة وتلاميذ المدارس . ويمكن

للاشتباكات مع البوليس الخاص للمضاد لحركات التمرد أن تكون لها دلالتها ،
والجمادات الايديولوجية الواسعة الانتشار حول تفسيرات ماركس ، وماو ،
وتروتسكي ، أو ماركوز ؛ ويمكن للخلقات بين المجموعات أن تصل إلى حد
القتل للنخس ، ولكن أى من هذه المجموعات اليسارية ، ومثلها في ذلك مثل
المتطرفين اليمينيين ، لم تصل حتى الآن إلى أن تؤثر بشكل له صفة الدوام على
الحياة السياسية ، وهنا أيضاً ، تبدو هذه الظواهر ، وقبل غيرها من الظواهر
المشابهة في فرنسا وفي الولايات المتحدة ، على أن لها علاقة بوجود مجتمع صناعي
مدهر ، وبوجود تقيهر سريع ، وبسرعة أن الرجال يجدون صعوبة في التأقلم
معه ، ومع وجود حرب عافظ صيغر ، متأقلم تماماً مع هذا المجتمع ، وبشكل
أنه لا يمكن محاربه دون محاربة هذا المجتمع نفسه .

ولكن هذا الإنجاء إنعكس ، ومنذ سنوات السبعينيات ، واسبين وليمين .
الأول أن النجاح الاقتصادي كان في المصلحة شبه المطلقة لأصحاب الإمتيازات ،
وأن الحياة أصبحت أكثر وأكثر صعوبة في المدن . والسبب الثاني هو أن الثروة
الجديدة اليابان قد سمحت لعادات قديمة جداً أن تنمو بطريقة مذهلة . علينا
أولاً ألا ننسى أن موطناً له من العمر عشرين عاماً يتقاضى عموماً من ٣٠ إلى
٥٠٠.٠٠٠ ين في الشهر (٥٠٠ إلى ٨٠٠ فرنك فرنسي) . والإنتخابات ، من
أجل كميتها ، تتطلب على الأقل ١٠٠ مليون ين . وفي بداية عام ١٩٧٢ حدثت
إنتخابات رئيس الحزب المحافظ : ولما كان لهذا الحزب الأغلبية المطلقة للقاعد ،
فإن الأمر كان يتعلق في الواقع بانتخاب الحكومة اليابانية وعن طريق بضعة
مئات من الأشخاص . ولكي يذهبوا مرشحهم ، دفعت المجموعات المختلفة
ما يقرب من ١٠ مليار ين ! وكانت هذه المبالغ تأتي بطبيعة الحال من المنظمات
ذات الطابع الأيو أو الحرفي Patronales . وفي أثناء شهرى مايو ويونيو

١٩٧٢ أعطت الصحف والمجلات ، ومن كل اتجاه ، ومن كل مستوى ، تفاصيل دقيقة ومدعمة عن هذه المساومات ، ومرة أخرى خسر الحزب المحافظ أصواتاً ، وتستمر العملية وإن كانت ببطء (٢٩٧ مقمداً في عام ١٩٦٩ ، و ٢٧١ في عام ١٩٧٢) في انتخابات شهر ديسمبر ١٩٧٢ ، بينما يرتفع الحزب الاشتراكي قليلاً (من ٨٧ إلى ١١٨) ، وبخاصة الحزب الشيوعي من ١٤ نائباً إلى ٣٨ .

وتبحث الطبقات الحاكمة الآن عن طرق جديدة وعن سياسة جديدة . والمشكلات الاقتصادية ، وبخاصة مشكلات التجارة الخارجية ، هي في نفس الوقت ملحاً ، ومرتبطة ببعضها : وفي الحالتين ، لا يمكننا أن نغير جرمية واحدة ، دون أن نضطر إلى تغيير النظام بأكمله . ومجلس السياسة الصناعية ، *Sanken* ، والذي يتكون من ٢٢ من أكبر رجال الأعمال ، والذي أفل ما يقال عنه أنه له تأثير على السياسة اليابانية ، يفكر بطريقة جادة في إيجاد حل لهذه المشكلات .

الفصل الثامن عشر

المجتمع الياباني

إن دراسة المجتمع هي التي تسمح لنا بفهم الحياة السياسية وأسس نجاح ذلك الاتجاه المحافظ النشط ، وفهم الحياة الاقتصادية مع تلك التنمية التي لم يكن أي أحد يتوقعها ، ويعتبرها حتى هي أنها معجزة . وربما كان طرح هذه المسألة يرجع إلى أن هذا المجتمع يمثل كل خصائص ما نسميه بالمجتمع اللطفي ، وأن هذه الخصائص لا تمنع فقط التفغيرات من أن تحدث ، بل إنها تسبب في نشأتها في بعض الحالات .

١ - عالم القوة والمال :

تبدو المجموعات الحاكمة ، من الولاة الأولى ، هي أنها مغلقة بشكل يشهد الدهشة ، وجامدة ، وسلطوية ، ومبنية على طوائف وأسر تنسب إلى حد كبير الأسر البورجوازية في غرب أوروبا . والحقيقة الأسرية هي التي تضمن استمرار السلطة ، واستمرارية الملكية ، من طريق الانتقال بالوراثة ، وكذلك من طريق التضامن اليومي . وهكذا نجد أن شودا تيفيرو Shoda Teichiro ، رئيس إحدى الشركات ، التي ورثها عن والده ، قد زوج ابنته من حفيدة أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وزوج ابنته ميشيكو Michiko من ولي العهد الإمبراطوري أكيهيتو Akihito ، وزوج ابنته الثانية من حفيد موري نو بوترو Mori Nobutera مؤسس ورئيس شركة نيهون دنكو الكهربائية . ونفس موري نو بوترو له ابناً ثانياً ، وابناً آخر رئيساً لإحدى شركات التعدين ، وابنته متزوجة من رئيس شوا دنكو ، وهي شركة أخرى للبهات الكهربائية ، وأخيراً ابنة أخرى تزوجت

ميكي تاكيو Miki Takeo الرجل السياسي في حزب المحافظين ، ورئيس وزراء
 فيما بعد . ولا شك في أن الجامعة تعرف نفس هذه الظاهرة . فاستاذ القانون
 هوزومي شيجيتو Hozumi Shigeto كان استاذ القانون في جامعة طوكيو ، التي
 كانت تسمى قبل الحرب « بالامبراطورية » ، وكان إبناً لاستاذ قانون في جامعة
 طوكيو كذلك ، وتزوج إبنه أحد كبار رجال الأموال . ويمكن بهذه الطريقة
 تكوين مجموعات أسروية ضخمة لأرستقراطية وراثية ، وأن تأخذ باستمرار
 في مواصلة نفسها مع أشكال المجموعات في العالم المعاصر ، الأمر الذي يمنع الحديث
 عن استمرار حياة الأنماط القديمة أو الانهزامات العتيقة .

وإلى هذا التضامن الأكثر قوة ، تضاف تضامانات معاونة تشارك فيها قوى
 أقل درجة . ففي مجتمع صناعي ، يتعلق الأمر بتضامانات من الجامعة ، التي تشبه
 المدارس العليا (للوجود في فرنسا) . وهذا النوع من التضامن يرجع إلى بداية
 عصر ميجي . وينسوع خاص كان لجامعة طوكيو دائماً أولوية ساحقة بالنسبة
 للمجموعات الحاكمة ، ودون أن يكون ذلك مرتبط دائماً بالنوعية ، التي تكون
 في بعض الحالات فعالة ، بالنسبة للتعليم فيها . وهكذا نجد أن دفعة خريجي جامعة
 طوكيو في عام ١٩١١ قد أعطت أحد رؤساء الوزارات ، وست وزراء ، وهدداً
 كبيراً من رجال الصناعة . وفي الوقت الحالي يحتل خريجي جامعة طوكيو ٦٢٪
 من وظائف كبار موظفي المالية ، و٦٣٪ من وظائف وزارة الصناعة والتجارة
 الدولية ، و ٩٩٪ من وظائف وزارة التربية الوطنية ، و ٧٣٪ من وظائف
 وزارة الداخلية . كما أن رؤساء تحرير الثلاث صحف الكبرى آساهي ، ويوميوري ،
 وسانكي ، وكذلك رئيس وكالة أنباء فيجي ، ورئيس تلفزيون H. N. K. وتلفزيون
 فيجي من خريجي جامعة طوكيو . وفي عام ١٩٥٤ ، كان ٤٠٪ من رجال الأعمال
 من خريجي جامعة طوكيو ، و ١٠٪ فقط من خريجي جامعة هيتو تسوباشي

المنحصصة في الدراسات الاقتصادية والتجارية ؛ وفي عام ١٩٦٢ كان ٢١٪ من كادرات الشركات الكبرى قد درسوا في جامعة طوكيو ، واللاحظ أنهم دائماً يحتلون المكان الأول (وتحتل جامعة كيوتو المرتبة الثانية مع ٧٪) وأن نسبتهم هي نصف نسبة مناصب الإدارة العليا في عام ١٩٥٤ . والتجديد الكبير الذي حدث في فترة ما بعد الحرب يتمثل في ذلك الجذب المتزايد الذي تشمله أوساط رجال الأعمال على خريجي جامعة طوكيو : ففي عام ١٩٥٠ إختار ٣٨٣ خريج الدخول في خدمة الإدارات الحكومية ودخل ١٨٧ فقط إلى الاعمال ؛ وفي عام ١٩٥٨ أصبحت الاعداد هي ٥٠٠ للهرة القطاع العام ، و ١٠٣٦٨١ للقطاع الخاص .

وكان هو الحال في كل المجتمعات الصناعية ، فان هذا البنيان التقني متعالف مع السلطة العامة ، الأمر الذي يسمح له بأن يجعل الاقتصاد العام البلاد يدفع له ممناً غالياً نظير ما يقدمه له من خدمات - وهي واضحة - وذلك بإعطائه نفسه دخلاً لمركزه ضمن . وهناك التحالف مع الاوساط السياسية أولاً ؛ فهناك دائماً ما بين الربع والثالث من بين النواب الذين يمارسون ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، نشاطاً اقتصادياً في الشركات الكبرى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الشركات الكبرى تدفع أتعنة من النقود للحزب السياسية وقت الانتخابات ، كتدفع من أنواع مكافآت التأمين (التي تدفع في أوقات معينة للمستهلكين) ؛ كما قالوا عنها .

ومن الوجهة الاولى ، يبدو أن إيراد مركز هذه الإمتيازات ضعيف بالنسبة للدول الاخرى ، إذا ما نظرنا إلى المرتبات وحدها . ولكن يمكننا أن نلاحظ سؤالاً لمرفق ما إذا كانت الاجور ، في اليابان مثل غيرها ، وخاصة بالقطاعات الهيا للدوطين ليست أقل بكثير من قيمة الإنتاجية لها مشية ، بينما تكون المرتبات

الإجمالية الكادرات العليا تسير مرتبات زملائهم الأمريكيين ومع إنتاجية أكثر إرتفاعاً عنهم . وتدفع المنشأة الكثير من الأشياء : الجولف ، والمعلم ، والبار ، والرحلات القريبة أو البعيدة نسبياً ، والترفيهات المختلفة . بما في ذلك عشاء الجيشا . وإن ماهو خاص باليابان هو مدى ودرجة تنوع هذه الإنفاقات ، وليس وجودها . وبالنسبة للعام الضرابي الذي يبدأ من أول أبريل ١٩٧١ حتى ٣١ مارس ١٩٧٢ ، ومن التقديرات الضرائبية ، وصلت هذه الإنفاقات إلى ٨٠٠.٠٥٥.١٢٥ مليون ين معفاة من الضرائب ، أي سبعة أضعاف ميزانية الصحة العامة . ومن أجل أن يكون الشخص محيلاً في مطعم الجيشا ، مثلاً ، فإن ذلك يكلف ، على الأقل ٥٠٠.٠٠٠ ين في الشهر (٨.٠٠٠ فرنك) . ويمكن لمؤسسة الصلب اليابانية أن تتفق بهذا الشكل ٦٢٠ مليون ين ، بدون ضرائب . وحق الإنفاق تقود المؤسسة بهذا الشكل يخضع للسلسل ، ولكل الكادرات ، وليس عددا فقط على كادرات الإدارة العليا . ويمثل هذا ، جريماً ، أحد أسباب إزدهار القطاع الثالث الخاص بالخدمات في المدن الكبرى ، كما أنه أحد الحقائق التي تبرر الإجراء الخاصة بتفوق التافه على الاساسي في اقتصاديات الاستهلاك (نظرية جالبريث Galbraith) . حقيقة أنه لا يساوي شيئاً بعد تروجه إلى التقاعد . ولكن يبقى المركز الأدنى ، أو وظيفة تحمل أو تريد في أنها خيالية ، مثل وظيفة المسقفاً ، التي تسمح لصاحبها بأن يفتتح بميزات ملحقة ، من الناحية النظرية ، وإن كانت بالفعل رئيسية ، فيما يتعلق بالوظيفة . ويبقى كذلك ما يمكن تسميته « بحق البقاء على راحته في العار » ، بالنسبة لكبار الموظفين ، وذلك إما في الشركات الخاصة ، التي يكون قد تعرف عليها في أثناء حياته الوظيفية الإدارية ، وإما في القطاع المؤزم ، مثل الشركة الوطنية لشكك الحديد الياباني ، أو المنظمات التي تخضع لها مثل مكتب السياحة الياباني .

ومع ذلك فقد كان هناك قادمون جدد في هذا العالم الخاص بالقوة، وبالمال، وحتى من أعلى . ذلك أن صهوبات كبار زايباتسو Zaibatsu قبل الحرب قد حدثت في نفس الوقت مع تنمية تقنيات جديدة، مثل الالكترونيات . وأفاد البعض من ذلك من أجل أن ينشئوا مؤسسات جديدة . وأنشأ إيبوكامازارو Ibuka Masaru ، مؤسس سوني Sony ، شركته الجديدة في عام ١٩٤٦ في ورشة متواضعة، وبرأسمال صغير. أما ميتسوشيما كونوسوكي Matsushita Konosuke فإنه كان يضيئ مصابيح كهربائية قبل الحرب ، وبعد أن كان يصلح الدراجات . وأخذ ، بعد الحرب ، يصنع ، وبعلامة ناسيونال ، العديد من الاجهزة المنزلية ، وكان قد بدأ هو الآخر بورشة صغيرة، ووصل به الحال إلى إستخدام ٥٠٠٠٠٠ شخص . وعلينا أن نذكر كذلك مجال السيارات والدراجات البخارية . فالتسودا تسونيجي Matsuda Tsuneji على رأس سيارات مازدا، وبخاصة هونداسو ويشيرو Honda Soichiro ، الذي يصنع الموتوسيكلات، وكان عاملاً ميكانيكياً، يعتبران من الأمثلة على هذه الثروات الجديدة، التي ترجع بتووع خاص إلى أفكار جديدة، في عالم جديد . وإن فقدان المراكز الاجتماعية الإقتصادية ، ووصول الآخرين مما بالتبادل أسباب ونتائج ، يمكننا أن نجد أمثلة مشابهة لذلك في جميع أنحاء العالم الرأسمالي المعاصر .

٢ - المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار :

بيدا وراء أصحاب الامتيازات هؤلاء ، نجد تسلسلاً معقداً من أصحاب الرواقب ، الموظفين ، ومن الفلاحين، ومن صغار التجار . وهناك أيضاً متاحات التقدم الإقتصادي . ونجد أن تقريباً ثلث سكان طوكيو لهم مسكن تقل مساحة عن تسعة أمتار مربعة، وفي عام ١٩٦٥، كانت أسرة من بين كل خمس أسر تعيش على حد الكفاف وفي منتهى الفقر . وهناك الكوريون ، والإيتاليتي (نوج من

المتوردين)؛ إنهم ركازو الازهار الإقتصادى الذين يتم تشغيلهم فى اليابان نفسها . وهناك كذلك الفلاحون ، من شبال غرب هونشو ، فى المناطق الثلجية ، وأيضاً صيادى السمك . والفلاحين بصفة عامة مسقوى معيشة أقل من مستوى معيشة سكان المدن ، ويتناقص عددهم بشكل مستمر . ففى عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ ، خسرت الزراعة ٥٤٠٠٠ عامل فى كل عام ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ ، ٤٠٠٠ فى العام فى المتوسط . وفى نفس الوقت ، تسببت سياسة دعم أسعار الارز ، كمادة غذائية أساسية ، وعلى أسعار يمكنها أن تصل إلى ضعف الاسعار العالمية ، فى نشأة ظاهرات معروفة تماماً فى مسائل زيادة الإنتاج : فى عام ، كان هناك مخزون غير مباع يصل إلى ٦٠٠ مليون طن من الارز . والأكثر أصالة يتمثل فى الإصرار على تطبيق وسائل العمل غير الزراعى على الأوساط الزراعية . فبمعلوماتهم المدرسية ، وطبقاً لتقليد قديم - وكان صغار الفلاحين يحتفظون بسجلات للتنمية منذ نهاية القرن الثامن عشر ومنذ بداية القرن التاسع عشر تثبت أن كل الأطفال يذهبون إلى المدارس طبقاً للطريقة الغربية — كان فى وسع أبناء الريف أن يمحروا من الحرف التقليدية إلى الصناعات الحديثة وبهذا الشكل ، نجد أن أحد المصانع قد أنشئ الآن فى الريف ، وفى مقاطعة إيوات ، إلى الشبال من هونشو . وهذه الحالة تتكرر ، منذ بداية عهد مييجى ، لإنشاء مصانع فى القرى . وبهذا الشكل نجد أن ٩٥ ٪ من المستثمرين الزراعيين ، لهم وظيفة فى الصناعة ، وأن ٤٠ ٪ من بينهم يعملون على الجزء الأكبر من موارد هذا الاستخدام فى الصناعة ، وعلينا أن نحفظ هذه الخصائص واضحة فى الذهن حين نبحث تنوع السكان العاملين : فإذا كان القطاع الأول يشتمل فى اليابان على ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٨ فإن الأهمية الفعلية لهذا القطاع فى الواقع أقل من ١٥ ٪ من هذا القطاع نفسه فى فرنسا . ويوجد مستخدمى المشروعات الصغيرة والمستخدمين للزقتين فى المؤسسات الكبيرة تقريباً فى نفس المستوى

الإجتماعى . وفن ١٧ مليون شخص مستخدمين فى القطاع الثانى فى عام ١٩٦٧ ، يمكننا أن نقول أن ١١ مليون يوجدوا فى هذه الحالة ؛ ومن ٢٣ مليون فى القطاع الثالث ، ربما ١٦ مليون . وهم يتقاضون أجراً أقل وينوع خاص ليس لهم أى استقرار فى عملهم إذ أنهم بطريق مباشر — وعن طريق الاستخدام المؤقت — أو بطريق غير مباشر — وعن طريق قوة الأجور — يساعدون على زيادة تسهيل جمود العلاقات بين العوامل المختلفة للصيغة الاقتصادية . ولكن كل هؤلاء الأشخاص يشاركون مع ذلك فى مجتمع الإستهلاك من إحدى النواحي ، ويملكون (أو أصبحوا مشوهين) بذلك ، ونتيجة لذلك يرغبون فى تغيير شيء ما فى وجودهم ، ويرفضون قبول الحاضر على أنه لا يمكن تغييره . ولقد قرأوا الصحف كثيراً فى ريف اليابان ؛ والآن هناك أجهزة تليفزيون عند ٩٩ ٪ من أسر الفلاحين (٩٤ ٪ فى مجموع البلاد) ؛ وعند ٧٥ ٪ من الأسر آلة غسيل ؛ وعند ٦٢ ٪ ثلاجة .

وإن ما يرغبون فى أن يصلوا إليه هو أن يصبحوا من أصحاب المرتبات الشهرية ، مستخدمين مدى الحياة فى مؤسسة كبيرة ، وعضواً فى هذه الطبقة الوسطى الجديدة ، التى يتحدث إليها قبل غيرها رجال الإعلان . وأن يصطوبها باحترام الجيران والأسر التى تبحث عن خطيب لابنتها . وصاحب للرتب الشهرية يستريح مثلاً لمن له حياة مشقة ، ولشعار الحرب للوجود فى السلطة . وأنهم يمثلون ربما ١٠ أو ١٢ مليون شخص لهم ميزة أولى أنهم مستخدمون لدى الحياة . وأنهم مرتبطين بمؤسساتهم بنوع من التسمية غير المشروطة ، وحيث يجب على الطرفين أن يتنازعا وأن يتسكلا ، فى كل وقت وفى كل مكان . وتميل بدرجة كبيرة إلى أن ترى فى ذلك نوعاً من تبعية اليابان للاقطاعية التى رتبت لسكل الطبقات الإجتماعية سلوكاً أو بعبارة أخرى ينظم علاقات الأدنى مع الأعلى ،

وذلك بوضعها أساساً لقواعد الأخلاق الكونفوشية على الأسس الأسرية وعلى الممارسات القطاعية للمحاربين . ولكن ذلك ليس حقيقياً إلا بدرجة جزئية : فالنقطة اليد مستمرة ، ولكنها ، فى حياتها ، تتواءم باستمرار وتأخذ أشكالاً جديدة . وإنه من الثابت أن المستخدم فى إحدى المؤسسات الكبرى مسئول منها ، وأنه يدين لها فى بعض الحالات حتى بحياته الخاصة ، وزواجه ، وتنظيم أوقات فراغه . وإذا كانت عطات السلك الحديدية فى المدن الكبرى تشتمل على ذلك العدد من المتاجر ، ومن المطاعم ، ومن دور السينما ، فإن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء المستخدمين يتركون مكائهم فى المساء ، لكي يتوقفوا فيها فترة مع زملائهم ، من أجل مشروعاتهم ، وتسايتهم ، وحتى عشائهم الذى قليلا ما يتناولوه فى منازلهم . وهذه الإجتماعات ، التى يدفعها صاحب العمل ، تؤدى وظيفة مهدئة أساسية : فى مجتمع حيث يكون كل شىء مؤسساً على الجماعة وعلى العلاقات العاطفية للنافسات بين المجموعات أو الأفراد ، يهدد ذلك ، وبشكل خطير ، التوازن العصبى لكل فرد . وعلى أى حال ، فإن المؤسسة ، والجماعة ، فى الأوقات السابقة ، تعتبر منافسة للأسرة . وهذه المشكلة ليست غريبة عن مجتمعات أخرى ، ولكنها لا تصل لمثل هذه الدرجة من الحدة فى أى مكان آخر . وفى مقابل هذا الولاء من كل ناحية ، تعطى المؤسسة ولادها مدى الحياة ، واستقرارها فى ذلك العالم المتغير ، والملجأ للأرد من المجموعة . وهذه تعتبر علاقات أسرية واضحة : فالابن لا يمكنه أن يغير والده ، ولا العكس . ولكن علينا أن نصنيف إلى ذلك سريماً أن هذا النظام للاستخدام لمدى الحياة لا يرجع إلى للتاريخ القديم لليابان : فلقد اخترع رجال الصناعة هذه الطريقة منذ بداية القرن العشرين ، وذلك بنقلها من نظام الوظائف العامة ، وهدفت ربط العاملين المهرة بهم ، وهم فى ذلك الوقت قلة نادرة ، وغير ثابتين . ومن ناحية أخرى ،

فإن حركة الأيدى العامة كانت كبيرة جداً قبل عام ١٩٤٥ : حقيقة أنها كانت حركة داخل الشركات المختلفة التي تنتمي إلى نفس المجموعة (زايباتسو) ؛ ويرجع هذا التقليل من الحركة إلى التفكير ، النفسي ، للمجموعات (زايباتسو) القديمة ، بعد الحرب .

وهكذا يتم التمييز في إحدى المؤسسات عند إتمام التعليم ، ويقرر المستوى الدراسي الذي يصلوا إليه نوع الوظيفة ، والمرتب ، لبقية الحياة . وهذا يشبه شيئاً ما درجات المواطنين ، في عدد كبير من الدول . والمرتب الشهري هو قاعدة ، مبنية على الأقدمية لمن يعمل لدى الحياة : وفي عام ١٩٦٨ كان الموظف المكتسب يبدأ من ١٨,٠٠٠ ين لى يصل إلى ١٤٠,٠٠٠ ين تقريباً على الأكثر قرب سن الخمسين . وعلينا أن نضيف إلى ذلك «البونس» ، الذي ذكرناه من قبل ، والذي يضيف ، مرتين في العام ، مرتب شهرين أو ثلاثة أشهر ، ورأس المال يدفع وقت الخروج إلى التقاعد ؛ وفي عام ١٩٦٨ كان يمكن لهذا المبلغ أن يصل إلى ٦٤ مليون ين بالنسبة لكادر عالٍ تخرج من الجامعة وبعد ٣٣ سنة من الخدمة ؛ وإلى ٤٤ مليون ين لعمال وبعد ٤١ سنة من العمل . وأخيراً ، فإن إجراءات القرارات والأوامر لها أصالتها : فالمشروعات تنزل عن طريق التسلسل ثم تعود إلى الصعود بعد تكوين محتوى تم صياغته بتأييد كبير من المناقشات ؛ ودور المديرين يتمثل في المحافظة على هذا الاتفاق ، أكثر مما يتمثل في فرصة . ولذلك فإن أمر اتخاذ قرار يحتاج إلى وقت كبير ، كما أنه من شبه المستحيل أخذ قرار ضد تيار الآراء أو الأحكام المسبقة الأكثر عمومية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الاتجاه السلطوي للمجموعة يأخذ مكان سلطة الرئيس ، وبموجب يتحمل التغيرات التي يفرضها أمر الإلتواء إلى مؤسسة كبيرة ؛ أما القرارات فإنها ، بمجرد اتخاذها ، تنفذ فوراً . ويؤدي بنا ذلك إلى هذا التناقض والذي

يمثل في أن عدم وجود منافس ، والقهادات ضكوسية تأمين مدى الحياة ، والرور بفسل للقرارات والعلومات تعتبر عوامل للديناميكية اليابانية .

٣ - التنقيس : النقابات والطموح إلى التعليم :

وهذه العوامل التي تعطى التأمين ، ضرورية بلا شك الوصول إلى توازن عوامل الحرمان في هذا المجتمع ، حرمان يظهره ويمبرونه عنه بواسطة اللطاب النقابية ، أو بواسطة الطموح إلى الارتفاع في السلم الاجتماعي من طريق التعليم .

أما اللطاب النقابية ، فإنها حنيقة وواسعة الإنتهار ؛ و٣٦٪ تقريباً من العمال ينتمون إلى نقابات ؛ والنسبة المثوية ليست منخفضة بشكل خاص ونجد أنها تميل صوب الإرتفاع . ولكن هذه الوسيلة تخفى عدم التقابه بين الأنواع المختلفة للمستخدمين . ففي عام ١٩٦٠ كان ٦٩٪ من العاملين في المؤسسات التي تضم أكثر من ٥٠٠ مستخدم من أعضاء النقابات ، و٣٪ في تلك التي تضم أقل من ٣٠ مستخدم . حقيقة أن أساس هذه النقابات هو المؤسسة نفسها ، وفي حالة المؤسسات الكبيرة للغاية ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود نقابات خاضعة للمؤسسات . ولكن هذه النقابات تنتمي إلى مراكز نقابية ، تقوم بعمليات هجومية عامة ، أكثر بكثير من إهتمامها بالخلقات المحلية . وهذه العمليات الهجومية تحدث وقت الربيع ، إذ أن العام الضرابي والمالي ينتهي في شهر مارس ، وعندئذ يبدأ أصحاب الأعمال والحكومة في دراسة مشكلات الأسعار والاجور ، والعمالة الكاملة . وهناك مركزين هامين ينشوع خاص : السوهيو (اتحاد نقابات اليابان) ، ويضم نصف النقابيين ، والوهوي

كايجي Domei Kaigi (الاتحاد الياباني للعمل) مع سدس النقابيين. والسودو هو الأكثر إجماعاً صوب اليسار، ولكن وزنه في خلاطات العمل أكثر حصفاً مما يمكننا أن نتصور، إذ أن ثلثي أعضائه، والذين يعملون في الوظائف العامة للدولة أو في القطاع المزمع، ليس لهم الحق في الإضراب..

والطموح المضمخ على نفس درجة العنف. يمكننا أن نقول بأنه كان عند أساس الليجي وتغيير اليابان. والآن، يتم التبره عنه بنوع خاص في ميدان التعليم: وما دام مفسر الشخص يتوقف على مستواه التعليمي الذي تشهد به الامتحانات، فقد ركزوا على هذه الفترة القصيرة من الحياة الدراسية كل ما تشتمل عليه المجتمعات الحديثة من غدوائية، ومن تنافس. ويحدثون في اليابان عن «بحر الامتحانات». وهناك أزمته للالتحاق في شهر مارس، شهر الامتحانات. والتنافس يمتد لبرح خاص بالنسبة لتلك الذين يرغبون في الوصول إلى مستوى الجامعة. والجامعات العامة أو الخاصة تقبل عن طريق المسابقة: ولا شك في أن المستويات تتفاوت، وكلية الحقوق، في جامعة طوكيو، والتي توجد على رأس ذلك الهرم الجامعي، وفي مجتمع كل ما يوجد فيه هرم، تعمل دراسات يمكن موازنتها بالمستوى الأدنى، مثلاً؛ وهناك بعض جامعات أخرى كذلك. ولكن هناك الآن، وبشكل متزايد، متنافسون. وعلى كل المستويات: ففي عام ١٩٥٠ كان هناك ٥٥٪ من الأطفال الذين يتابعون تعليمهم بعد سن الإلزام، و٧٢٪ في عام ١٩٦٥؛ وفي عام ١٩٤٧ كان هناك ٥٪ من التلاميذ في الصفوف يسايرون السن مع المستوى السابق للوصول إلى الجامعة، و٢٠٪ في عام ١٩٦٧. ولكن يصعدون من تضايقات هذه المشكلة — وهي إحدى المخاضات الكبرى للتوعية مجتمعتنا — إعتقدوا، سواء من جانب الفرد، أو من جانب الجماعة في إجراءات مختلفة.

وإن كانت كلها تؤدي إلى صدمات . ولما كانت المدارس على نسب مختلفة من التقييم ، فكان من الضروري إنشاء قطاعات جغرافية إجبارية للاتحاق بها ، وعلى كل المستويات ، وهكذا بدأت المخالقات مع الإدارات المحلية ، وبدرجة كبيرة . أما للمدارس الخاصة ؛ فإنها لم تخضع لهذا النظام الخاص بالقطاعات ، واستمرت في قيد تلاميذها بالطريقة التي تتجه إلى النفوذ وإلى الامتحان في نفس الوقت ؛ إذ أن الواحد لا يغنى عن الآخر . وقامت جامعات خاصة شهيرة بإنشاء مدارس ثانوية ، وإبتدائية ، وحتى رياض أطفال ؛ ويمكن المرور بهذه الطريقة وبسهولة ، من مستوى إلى مستوى آخر ؛ إنه نظام السلام الآلية ؛ ولما كانت هناك إختبارات لدخول رياض الأطفال هذه ، فإنهم أنشؤا حتى مدارس للتأهيل لهذه الإختبارات . والبالغ التي تدفع لتلبية ينجح في المسابقة الصعبة للدخول إلى جامعة خاصة ، ضخمة ، وتصل في غالب الأحيان إلى تلك مرتب الأب . وفي نفس الوقت نجد أن الجامعات الخاصة ينقصها المال . ففي جامعة كيو في عام ١٩٦٥ حاولت الإدارة أن ترفع مصاريف القيد من ٦٠.٠٠٠ إلى ٧٠.٠٠٠ ين ، ومصاريف التعليم من ٨٠.٠٠٠ إلى ١١٠.٠٠٠ ؛ فجددوا بأن أنشؤا مصاريف تجهيز (١٠٠.٠٠٠ ين) ، وبونات مدرسة تدفعها عند التخرج ، وهي نوع من القرض الإجباري (١٠٠.٠٠٠ ين) . وكان ذلك بداية لمجموعة من الإضرابات والمياج في كل الجامعات الخاصة . وجامعات البوالة بحماية بطبيعة الحال ، ولكننا نجد فيها ، والأمز حقيقى بالنسبة لجامعة طوكيو ؛ الكثيرين من أبناء الأمز الغنية وصاحبة النفوذ ، إذ أنها الجامعات التي تضمن أحسن مستقبل عند التخرج . وفي اليابان ، كما هو الحال في غيرها ، ليس من الثابت أو المؤكد أن نظرية المهرات الثقافى تلتفت تماماً إلى هذه الظاهرة ، ولا أنها تهتم بعدم رضاء الطلاب عن التعليم أو عن المجتمع . ويلعب الخوف من النزول

في درجات المجتمع دوراً في ذلك . وتلعب دوراً كذلك الأخطاء الموضوعية
 والتنظيم الجامعي . ونتيجة لوفرة عدد المرشحين ، وبسبب بعض النظريات التربوية
 كذلك ، أعطوا الأغلبية في الإمتحانات للأسئلة المكتوبة ، ومن بين إختيار
 كبير ، الأمر الذي يساعد على الإستظهار ، وغل حساب التفكير . ولما كانت
 هناك مزايا كثيرة للدخول إلى أكثر الجامعات هبة ، نجد أن كثيرين من الطلاب
 يتقدمون مرات عديدة متتالية لنفس المسابقة . وهم يمثلون عناصر معزولة ،
 ليست لها علاقة بأية جامعة ، ولهم شعور حاد بالانفصال ؛ وم كذلك عناصر
 للفوضى والتمزق في المجتمع . وأخيراً ، فهناك مشكلة هيئة التدريس . ولقد بقيت
 بعيدة عن الحركة العامة للبحث عن الثروة ، وتفهم نتيجة لذلك بالماناة . ولشك
 في أن أعضاء هيئة التدريس لازالوا يفتقدون من تلك الهبة المرتبطة بالمعرفة ،
 ولكن هذه الهبة تزدوى مع الأيام . وفي عام ١٩٥٥ ، كان الاستاذ المرسوم في
 إحدى جامعات الدولة يتقاضى ٩٢٠٠٠ ين في الشهر ، وفي الجامعات الخاصة
 يتقاضى ٨٤٠٠٠ ؛ ولكن الاستاذ المساعد لم يكن يتقاضى سوى ٤٩٠٠٠
 و ٦٠٠٠ على التوالي . وحتى إذا ما أحفنا والبرنس ، والذي يصل إلى مرتبة
 ثلاثة أشهر ونصف شهر في العام ، فأم ينظرون إلى أن يمارسوا ، وبطريقة
 تلقائية ، أكثر من وظيفة في نفس الوقت . وفي عام ١٩٦٦ ، كان هناك ٢١٪
 من الجامعيين مركزين في جامعات الدولة ، و ٤٤٪ في الجامعات الخاصة .
 وكل هذه الظواهر توجد في المجتمعات الصناعية الأخرى ، ولكنها في اليابان
 أكثر وضوحاً وأكثر عسكرية ؛ إذ أنها تظهر بشكل خطير منذ سنوات
 الخمسينيات . ويمكننا أن نعتقد في أن الإزدهار الحالي هو نتيجة لمجهودات التعليم
 التي كانت قد بدأت في عهد الميجي ، إذ أن الرجال هم المسئولون عن هذا
 الإزدهار ، وأن التكوين الثقافي العلي والتقني يتطلب عدة أجيال لكي يعطى

نتائجه الكاملة ، والتدهور الحالى يتطلب كذلك بوقتاً طويلاً لكن يعطى نتائج :
وإذا كان من الضروري أن يحدث إبطاء فى التوسع الإقتصادى ، فإن ذلك
سيعود إلى إهمال هذه الاستثمارات الثقافية الطويلة المدى ، وذلك بالعيش على
وأعماله الجامعى ، وفى صالح عناصر إقتصادية لها مدى قصير ، ومن أجل نتائج
مباشرة وفورية .

خاتمة

والواقع أنه، بالنسبة للجامعة، كما هو الحال بالنسبة للباقي، لا يمكن فهم اليابان إلا بالعودة، على الأقل، إلى أواسط القرن التاسع عشر : وكان ذلك نتيجة للتقدم التراكمي أكثر من كونه إنقطاعاً جعل منها الدولة الكبرى الثالثة. ولا شك في أن وصول الحرب الشيوعية في الصين إلى السلطة، هو حدث كبير في تاريخ آسيا، وواضح. وصعود اليابان هو ربما ظاهرة تقترب من ذلك في أهميتها. كما أن بداية مسنوعات السبعينيات تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ اليابان؛ وعليها أن تعيد تعريف مكانة اليابان في العالم، وبخاصة في منطقة المحيط الهادئ؛ وأخيراً، فيبدو أن اليابان قد أتمت عملية إختيار المجتمع الصناعي، وعلى الطريقة التي نعرفها الآن. كما أن الأولوية السكينة قد خربت الجذور اليابانية، والسواحل، والجبال، بمصانعها التي تلفظ الصعان على أي موقع. وتشعر أننا أمام هذا الإنهيار للطبيعة، ولهذه التقاليد القديمة التي يشعر بها كل اليابانيين، وبكل إرتعاد: والتقدم يمثل هذا الثمن لا يمثل تقدماً، وعليه أن يترك مكانه للنوعية. ولكن هذه ليست سوى آمال مبروزة. وفي الوقت الحالي نرى أن هناك ثلاث صعوبات على اليابان أن تتغلب عليها. إن اليابان تمثل مجتمع جماعات وولادات، ربما يكون مجتمع الغذاء القريب، كما يستفيد ر. موسلية R. Mouslie؛ ولكننا نتساءل: كيف يتحمل ذلك، الجبل الجديد. إن قوة اليابان تميل إلى أن تكون طامية، ولكن اليابانيين، في مجتمع الجماعات التسلسلية، لا يعرفون علاقات المساواة والتبادل، الأمر الذي لا يسمل كثيراً عمل العلاقات الدولية، التي هم في أشد الحاجة إليها. وأخيراً، فإن هذا المجتمع يبحث عن هدف واضح غاصر باليابان،

ومشولين سياسيين معترف بهم ، وتختارهم الأغلبية من أجل تحديد
مكانة الحضارة اليابانية في داخل الحضارة العالمية . وهكذا تمطينا
اليابان مرآة مكبرة لكل مشكلات مجتمعاتنا الصناعية ، وكما كان عليه الحال
منذ قرن مضى .

المراجع

بعض المراجع العامة

أولا - الفصل الأول عن الفوضى في الاقتصاد العالمي في عام ١٩٤٥ :

O. N. U. : *Annuaire statistique*.

G. A. T. T. : *Rapports annuels*.

A. Williams Brown Jr.

The gold standard reinterpreted.

New York, N. B. E. R.; 1940.

F. HILGERDT;

La structure du commerce mondiale entre les deux guerres.

S. D. N., 1943.

W. A. LEWIS;

Economic survey 1919 - 1939.

Urwil University Book, 1949.

R. MURKSE;

L'expérience monétaire internationale.

S. N. D., 1944.

L. ROBBINS;

La crise de 1929.

A. SAUVY;

Histoire économique de la France entre les deux guerres.

Paris, A. Fayard, 1965 - 1971.

ثانياً - الفصل الثاني من استمرار التنمية :

L. CHEVALLIER;

Histoire du vingtième siècle.

Cours à l'Institut d'Etudes politiques de Paris.

G. IMBERT;

Des mouvements de longue durée Kondratieff.

Aix-en Provence, 1929.

J. R. LASUEN; F. WASSERVOGEL ET A. MONTERRAT;

Quelques aspects du processus de développement du système des nations.

(Revue d'Economie politique, 1970. No. 2).

W. A. LEWIS;

Théorie de la croissance économique. trad. Franc.

Paris, Payot, 1964.

F. PERROUX;

La notion de structure économique.

Paris, Mélanges Witmeur, 1939.

F. PERROUX;

L'Economie du vingtième siècle.

Paris, P. U. F., 1970.

ثالثاً - الفصل الثالث من تطور النظم الاقتصادية .

A. DONNITHORNE;

China's economic system.

Allen & Unwin, 1967.

M. LAVIGNE;

Les économies socialistes, soviétiques et européennes.
Paris, A. Colin, 1970.

J. SCHUMPETER;

Capitalisme, socialisme, et démocratie. trad. Fr.
Paris, Payot.

F. STERNBERG;

Le conflit du siècle. trad. Fr.
Paris, Ed. du Seuil, 1958.

J. WOLFF;

Sociologie économique.
Paris, Editions Cujas, 1971.

J. WOLFF;

Capitalisme et croissance.
Paris, Editions Cujas, 1969,

رابعاً - الفصل الرابع عن التفوق الأمريكي الدول :

C. GOUX;

Le péril américain.
Paris, Calmann - Lévy, 1971.

R N GARDNER;

Sterling dollar diplomacy.
Oxford, University Press, 1956.

A. G. KENWOOD et. A. L. LOUGHEED;

Growth of the international economy.
Allen & Unwin, 1971.

F. PERROUX;

L'Europe sans rivages.

Paris, P. U. F., 1954.

J. WOLFF;

Les liquidités internationales et la rivalité livre - dollar.

(Revue de science financière, 1961).

خامسا - الفصل الخامس على التوترات الاجتماعية الجديدة :

J. BURNHAM;

L'ère des managers, trad. Fr.

Paris, Calmann - Lévy.

J. FOURASTIE;

Essai de morale prospective.

Paris, Gonthier, 1966.

H. LABORIT;

L'Homme et la ville.

Paris, Flammarion, 1972.

R. LEDRUT;

Sociologie urbaine.

Paris, P. U. F ; 1970.

A. SAUVY,

La montée des jeunes

Paris, Calmann - Lévy, 1958.

A. SAUVY;

La révolte des jeunes.

Paris, Calmann - Lévy, 1970.

W. H. WHYTE Jr.;

The organization of man.

New York, Doubleday, 1956.

سادسا - عن الفصل السادس عن إعادة البناء والرخاء :

أ - مراجع عامة :

M. CROUZET;

Le monde contemporain. (T. VII Hist. Gen. Civ.)

Paris, P. U. F., 1968.

M. CROUZET;

De la deuxième guerre mondiale, à nos jours.

La renaissance de l'Europe.

Paris, Flammarion, 1970.

J. PIRENNE;

Les grands courants de l'histoire Universelle.

(T. VII : de 1931 à nos jours).

Neuchâtel, La Baconnière, 1956.

F. L'HUILLIER, et D. W. BROGAN;

Histoire de notre temps, politiques nationales et

conflits inter nationaux, 1945 - 1962.

Paris, Sirey, 1964.

A. DORPALEN,

Europe in the twentieth century

New York, Macmillan, 1968.

A. J. MAY;

Europe since 1939.

New York, Holt, 1966.

S. B. CLOUGH and T. MOODIE;

Economic history of Europe : Twentieth Century
New York, Harper, 1968.

J. FREYMOND;

Western Europe since the War.
New York, 1964,

ب عن تحریر دول غرب أوروبا :

J. CHAPSAL;

La vie politique en France depuis 1940.
Paris, P. U. F., 1966.

G. DUPEUX;

La France de 1945 à 1969.
Paris, Colin, 1972.

H. MICHEL;

La seconde guerre Mondiale; T 2 : La victoire des
Alliés (1943 - 1945).
Paris, P. U. F.

M. BRAURE;

Histoire des Pays - Bas .
Paris, P. U. F., 1966.

G. R. NELSON;

Freedom and Welfare, Social Patterns in Northern
Countries.
Copenhagen, 1953.

G. R. NELSON;

Social Sweden.
Stockholm, 1952.

E. F. HECKSCHER;

An Economic History of Sweden.
Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1954.

R. FUSILIER;

Le Parti socialiste suédois, Son organisation.
Paris, Editions Ouvrières, 1952.

B. ARNESON;

The Democratic Monarchies of Scandinavia.
New York, 1949.

٣- عن إعادة بناء الدول المنهزمة :

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.
Paris, Fayard, 1970.

J. FRANCOIS - PONCET;

L'Allemagne occidentale.
Paris, Sirey, 1970.

H. BURGELIN;

La société allemande 1870 - 1968.
Paris, Arthaud, 1969.

G. SANDOZ;

La gauche allemande, de Karl Marx à Willy Brandt.
Paris, Julliard, 1970.

F. CHABOD;

L'Italie contemporaine.

Paris, 1950.

J. MEYRIAT;

L'Italie.

Paris, 1961.

M. EINAUDI, et F. GOGUEL;

Christian Democracy in Italy and France.

South Bend, 1952.

D. HERMINO and S. PASRIGLI;

The Government and Politics of Contemporary Italy.

New York, Harper, 1968.

J. LA PALOMBARA;

Interest Groups in Italian Politics.

Princeton, U.P., 1964.

M. GRINROD;

The rebuilding of Italy. Politics and Economics.

London, R. I. I. A., 1955.

G. G. HILDEBRAND;

Growth and Structure in the Economy of Modern Italy.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1965.

F. GAY et. P. WAGRET;

L'économie de l'Italie.

Paris, P. U. F., 1968.

مابعا : عن الفصل السابق ، عن المتصيرين الانجلوسكسون :

أ - عن بريطانيا العظمى :

D. BUTLER and J. FREMAN ;

British Political Facts, 1900 - 1968.

London, Macmillan, 1969.]

A. F. HAVIGHURST ;

Twentieth Century Britain.

New York, Harper, 1966.

A. MARWICK ;

Britain in the Century of Total War : War, Peace
and Social Change 1900 - 1967.

New York, Little Brown, 1968.

W. N. MEDLICOTT ;

Contemporary England 1914 - 1962.

London, Longmans, 1967.

J. BLONDEL ;

La Société politique britannique.

Paris, Colin, 1962.

D. BUTLER and D. STOKES ;

Political Change in Britain : Forces Shaping electoral
Choice.

London, Macmillan, 1969.

J. C. R. DOW ;

The Management of the British Economy, 1945-1950.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P, 1964.

J. et A.-M. HACKETT ;

La vie économique en Grande - Bretagne.

Paris, Colin, 1969.

ب — عن استراليا ريوريلندا :

C. H. GRATTAN ;

The Southern Pacific Since 1900.

Ann Arbor, Univ Michigan Press, 1963.

B. K. GORDON ;

New Zealand becomes a Pacific Power.

Chicago, Univ. Chicago Press, 1960.

W. B. SUTCH ;

The Quest for Security in New Zealand; 1840 - 1966.

Wellington, Oxford Univ. Press, 1966.

J B. CONDLIFFE ;

The Welfare State in New Zealand.

London, Allen and Unwin, 1959.

J. B. CONDLIFFE ;

The Development of Australia.

New York, 1964

D. HIRNE ;

The Lucky Country, Australia in the Sixties.

Baltimore, 1964.

C. D. W. GOODWIN ;

Economic Enquiry in Australia.

Durham, Duke Univ. Press, 1966.

H. Š. ALBINSKY ;

Australian Policies and attitude towards China
Princeton, N. J. Princeton Univ. Press, 1965.

۳ — عن كندا :

A. SIEGFRIED ;

Le Canada, puissance internationale.
Paris, Colin, 1956.

R. C. BROWN ;

The Canadians, 1867 - 1967.
Toronto, Macmillan, 1967.

E. JUILLARD ;

L'Economie du Canada.
Paris, P. U. F. , 1964.

H. AITKEN,

American capital and Canadian resources.
Cambridge, Harvard U. P., 1961.

R. E. CAVE ; and R. H. HOLTON ;

The Canadian economy; prospect and retrospect.
Cambridge, Harvard U. P. , 1959.

N. H. LITWICK ;

Economic growth in Canada.
Toronto, Univ. of Toronto Press, 1967.

٥ - من الولايات المتحدة :

O. BARCK ;

A History of the United States since 1945.
New York, Dell, 1965.

H. TRUMAN ;

Memoirs. New York, 1955.

F. L. ALLEN ;

The Big Change ; America transforms itself ;
1900 - 1950.
New York, Harper, 1952.

E. GOLDMAN ;

Crucial Decade and After : America 1945 - 1960.
New York, 1961.

H. AGAR ;

The Price of Power; America since 1945.
Chicago, U. P., 1957.

ثامنا : عن الفصل الثامن ، من الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات :

D. EISENHOWER ;

Mandate for Change, 1953 - 1956; The White House
Years.

New York, 1963.

S. ADAMS;

The Story of the Eisenhower Administration.
New York, Harper, 1961.

J. GALBAITH;

The New Industrial State.
Boston, 1967.

R. GOLDSMITH;

The National Wealth of the United States in the
postwar Period.
Princeton, U. P.; 1962.

R. HEIL - BRONER;

Les limites du Capitalisme American.
Paris, 1969.

J. BONHAM;

The Middle Class Vote.
London, Faber, 1954.

D. E. BUTLER;

The British General Election of 1951.
London, Macmillan, 1952.

L. C. WEBB;

Communism and Democracy in Anstralia; a survey of
the 1951 referendum.
New York, Praeger, 1955.

P. C. NEWMAN;

Renegade in power; the Diefenbaker years.
Toronto, 1963.

J. - C. FALARDEAU;

Essais surle Québec contemporain.
Québec, 1953.

M. RIOUX;

La question du Québec.
Paris, 1969.

تاسعا : عن الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات :
يرجع إل نفس مراجع الفصل السادس . وكذلك :

J. TOUCHARD;

La Fin du IVe République. [Revue française de
Science politique, Vol. VIII no 4. Déc. 1958].

عاشرا : عن الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة :

Ch. de GAULLE;

Mémoires d'espoir. t. I : Le renouveau 1956 - 1962.
Paris, Plon, 1970.

Discours et messages. t. III, IV, V (Mai 1958—Avril
1969).

Paris, Plon, 1970

J. CHARLOT;

Le phénomène gaulliste:
Paris, Fayard, 1970.

J. TOUCHARD; et P. BENETON;

Les interprétations de la crise de mai-juin 1968.

[Revue française d Science politique, Vol. XX, No 3:
juin 1970].

T. WHITE;

The making of the President, 1960:
New York, 1961.

A. SCHLESINGER;

Les 1000 jours de Kennedy.
Paris, 1966.

T. SØRENSEN;

Kennedy. Paris, 1966.

E. IONS;

The politics of John F. Kennedy.
London, 1969.

S. HARRIS;

Economics of the Kennedy Years, and a Look Ahead.
New York, Harper, 1964.

C. RUDEL;

Salazar.
Paris, 1969.

H. LIVERMORE;

A New History of Portugal.
New York, Cam. U. P.; 1966.

M. GALLO;

Histoire de l'Espagne franquiste.
Verviers, Marabout Univ. 2 Vols., 1969.

J. GEORGEL;

Le Franquisme; histoire et bilan (1939 — 1969).
Paris, 1971.

S. PAYNE ;

Franco's Spain.

London, Routledge, 1968.

Falange, a History of Spanish Fascism.

Stanford, Univ. Press, 1961.

L. HAMON et A. MARILEAU ;

La personnalisation du pouvoir.

Paris, P. U. F., 1964.

حادى عشر : عن الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات
السوفيتية :

ARAGON ;

Histoire parallèle : U. R. S. S. Paris, 1962.

Histoire de l' U. R. S. S. Moscou, 1967.

I. GREY ;

The First Fifty Years Soviet Russia.

London, 1967.

R W. PETHYBRIDGE ;

A History of Postwar Russia.

London, 1966.

A B. ULAM ;

Expansion and coexistence (1917 - 1967).

London, 1968.

KHROUCHCHEV ;

Souvenirs,

Paris, 1971.

L. SHAPIRO,

De Lénine à Staline : Histoire du P. C. U. S.
Paris, 1967.

P. BROUVE;

Le parti bolchévique. Paris, 1971.

P. CHAMBER;

L'Union Soviétique. Paris, 1967.

R. HINGLEY;

La police secrète russe. Paris, 1972

H. CHAMBRE;

Union soviétique et développement économique.
Paris, 1967.

A. NOVE;

An Economic History of the U. S. S. R.
London, 1969.

I. DEUTSCHER;

Staline Paris, 1973.

J. - J. MARIE;

Staline (1879 - 1953). Paris, 1967.

R. PAYNE;

The Rise and Fall of Staline.
New York, 1965.

G. BORTOLI;

Mort de Staline. Paris, 1973,

I. DEUTSCHER;

Russia; China, and the West; a contemporary
Chronicle (1953 - 1965).
London, 1970.

H. SCHWARTZ;

The Soviet Economy since Staline.
London, 1965.

R. CONQUEST;

Power and Policy in the U S. S. R; The Struggle
for Stalin's Succession (1945 - 1960).
London, 1961.

W. LEONHARD;

N. S. Khrouchtchev. Lausanne, 1965.

B. FERON;

L'U. R. S. S. sans idole. Paris, 1966.

M. TATU;

Le pouvoir en U. R. S. S.; du déclin de Khrouchtchev
à la direction collective.
Paris, 1967.

E. CRANKSHAW;

Khrouchtchev. Paris, 1969.

C. A. LINDEN;

Khrushchev and the Soviet Leadership (1957 - 1964).
Baltimore, 1966.

ثاني عشر - عن الفصل الثاني عشر : التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية:

H. DENIS and Marie LAVIGNE;

Le problème des prix en Union Soviétique.

Paris, 1965.

J. L. FELKER;

Soviet Economic Controversies (1960 - 1965).

Cambridge (Mass), 1966.

E. ZALESKI;

The planning Reforms in the Soviet Union.

Carolina (North), U. P., 1967.

R. CONQUEST;

Russia after Khrushchev.

New York, 1965.

J. W. STRONG;

The Soviet Union under Brezhnev and Kosygin.

New York, 1971.

M. E. SHARPE;

Reform of Soviet Economic Management.

New York, 1966.

G. R. FEIWEL;

The Soviet Quest for Economic Efficiency.

New York, 1967.

A. KASSOF;

Prospects for Soviet Society.

New York, 1968.

B. MEISSNER;

Social Change in Soviet Union. London, 1972.

A. ROTHBERG;

The Heirs of Staline; Dissidence and the Soviet

Regime (1953 - 1970).

Cornell Univ. Press, 1972.

ثالث عشر - عن الفصل الثالث عشر : الديمقراطية الشعبية في أوروبا :

F. FEJTO;

Histoire des démocraties populaires.

Paris, 1952 - 1971. (2 Vols.)

J. MARCZEWSKI;

Planification et croissance économique des démocraties
populaires.

Paris, 1956.

P. LENDVAL;

L'Europe des Balkans après Staline.

Paris, 1972.

Z. K. BERZEZINSKI;

The Soviet Bloc; Unity and Conflict.

Cambridge (Mass.), 1967.

N. C. PANO;

The People's Republic of Albania.

Baltimore, 1967.

P. PARAF;

Bulgaria.

Paris, 1962.

J. F. BROWN;

Bulgaria Under Communist Rule.

New York, 1970.

B. KOVRIG;

The Hungarian People's Republic.

Baltimore, 1970.

J. F. MORRISON,

The Polish People's Republic.

Baltimore, 1968.

R. F. STAAR;

Poland, 1944 - 1962.

Bâton Rouge, 1962.

N. BETHELL;

Le Communisme polonais (1918 - 1971)

Paris, 1971.

G. CASTELLAN,

La Republique démocratique allemande.

Paris, 1968.

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.

Paris, 1970.

GH. IONESCU;

Communism in Rumania (1944 - 1962).

London, 1964.

S. FISCHER — GALATI;

The New Rumania.

Cambridge (Mass), 1967.

Z. SUDA;

The Czechoslovak Socialist Republic.
Baltimore, 1969.

T. SZULC;

Czechoslovakia Since World War II.
New York, 1971.

G. ZANINOVICH,

The development of Socialist Yugoslavia.
Baltimore, 1968.

P. SHOUF:

Communist and the Yugoslav National Question.
New York, 1968,

II. SETON — WATSON,

The East European Revolutions.
New York, 1956.

V. GSOVSKI ;

Church and State behind The Iron Curtain.
New York, 1955

V. DEDJER ;

Le défi de Tito. Paris, 1970.

A. ULAM ;

Titoism and the Cominform.
Cambridge (Mass.), 1952.

B. SAREL ;

La classe ouvrière en Allemagne Orientale.
Paris, 1968.

E. TABORSKY ;
Communism in Czechoslovakia (1948 - 1960).
 Princeton, 1961.

E. LOBL ;
Procès à Prague. Paris, 1969.

F. FEJTO ;
La tragédie hongroise Paris, 1956.

M. LASKY and F. BONDY ;
La révolution hongroise. Paris, 1957.

M. MOLNAR ;
Victoire d'une défaite : Budapest 1956.
 Paris, 1968.

P. E. ZINNER ;
Revolution in Hungary.
 New York, 1962.

رابع عشر: الفصل الرابع عشر. الديمقراطية الشعبية والبحث عن الاتجاهات:

E. CARDELI ;
Les problèmes de la politique socialiste dans les campagnes. Paris, 1960.

M. DJILAS ;
La nouvelle classe dirigeante. Paris, 1959.

M. P. CANAPA ;
Réforme économique et socialisme en Yougoslavie.
 Paris, 1970.

- F. E. IAN HAMILTON ;
Yugoslavin, Patterns of Economic Activity.
London, 1968.
- S. FISCHER - GALATI ;
Easter Europe in the Sixties.
New York, 1963.
- A. BROMKE ;
The Communist States at the Crossroads :
Between Moscow and Peking.
New York, 1969.
- J. F. BROWN ;
The New Eastern Europe : The Khrushchev Era
and After.
New York, 1966.
- K. LONDON ;
Eastern Europe in Transition.
Baltimore, 1966.
- GH. IONESCU ;
L'Avenir politique de l'Europe Orientale.
Paris, 1967.
- M. C. KASER ;
Economic development for Eastern Europe.
London, 1968.
- J. HALE ;
Ceausescu's Romania.
London, 1971.

M. J. MONTIAS ;

Economic Eevopment in Communist Rumania.
Cambridge (Mass.), 1967.

P. TIGRID ;

Le printemps de prague. Paris, 1968.

W. SHAWCROSS ;

DUBCEK. London, 1970.

P. TIGRID ;

La chute irrésistible d'A. Dubcek.
Paris, 1969.

R. A. REMINGTON ;

Winter in Prague.
Cambridge (Mass.), 1969.

خامس عشر : عن الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال :

K. KAWI ;

Japan's American Interlude.
Chicago, 1960.

W. MACMAHON BALLI

Japan, Enemy or Ally. London, 1948.

H. BAERWALD ;

The Purge of Japanese Leaders under the Occupation.
Berkeley, 1959.

R. K. HALL ;

Education for a new Japan.

New Haven, 1949.

L. H. BATTISTINI ;

The postwar Student Struggle in Japan.

Tokyo, 1956.

R. P. DORE ;

Land Réform in Japan.

London, 1959.

R. SWEARINGEN and P. LANGER ;

Red flag in Japan, international Communism in action
1919 - 1951.

Harvard, 1962.

سادس عشر : عن النمو الاقتصادي في اليابان :

G. C. ALLEN ;

Japan's Economic Recovery.

London, 1958.

Japan's Economic Expansion. London, 1965.

W. LOCKWOOD ;

The State and Economic Enterprise in Japan.

Princeton, 1965.

H. BROCHIER ;

Le Miracle économique japonais, 1950 - 1970.

Paris, 1970.

R. GUILLAIN ;

Le Japon, 3e Grand.

Paris, 1972.

صابع عشر : نظام الحكم الحاكم في اليابان :

M. MARUYAMA;

Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics.
London, 1953.

R. SCALAPINO, and J. MASUMI;

Parties and Politics in Contemporary Japan.
Berkeley, 1962.

C. YANAGA;

Japanese People and Politics.
New York, 1956.

A. BURKS;

The Government of Japan.
New York, 1961.

R. WARD;

Political Development in Japan.
Princeton, 1969.

R. SCALAPINO;

The Japanese Communist Movement (1920-1966).

ثامن عشر : من المجتمع الياباني :-

J. SEWARD ;

The Japanese. Tokyo, 1971.

C. YANAGA ;

Big Business in Japanese Politics
New Haven, 1968.



E. F. VOGEL ;

Japan's New Middle Class.

Berkeley, 1963.

H. PASSIN ;

Society and Education in Japan.

New York, 1965.

R. P. DORE ;

City Life in Japan.

Berkeley, 1958.

S. B. LEVIN ;

Industrial Relations in Postwar Japan.

Illinois, Univ. Press, 1958.

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة ٥

الباب الأول

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ١١

للاستاذ جاك وولف Jacques Wolff أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس 1

مقدمة الباب الأول : ١٣

الفصل الأول : الفوضى في الاقتصاد العالمي في عام ١٩٤٥ : ١٥

١ — عدم المساواة في النمو ١٥

أولاً : تطور مجموع الانتاج القومي (١٦)

ثانياً : الاسعار والتقدم الاقتصادي (٢٠)

٢ — صعوبات النظم الاقتصادية ٢٥

أولاً : التمديدات في النظام الرأسمالي (٢٥)

ثانياً : ميلاد ونمو النظام الاشتراكي (٢٩)

٣ — تفتت العلاقات الاقتصادية الدولية ٢٤

أولاً : النظام العالمي للنقد والمدفوعات الدولية (٣٤)

ثانياً : لإنهاء النظام (٣٦)

صفحة

٤ — تعدد وإتساع مدى التوتر الاجتماعي ٤٢

أولاً : التوترات الاجتماعية (٤٢)

ثانياً : الطعن في السلطة (٤٦)

الفصل الثاني : استمرار التنمية : ٥١

١ — الوثائق ٥١

أولاً : عدم المساواة من جديد في التنمية (٥١)

ثانياً : الأسعار والتقدم (٥٩)

٢ — المرافح ٦٧

أولاً : العوامل الاقتصادية (٦٧)

ثانياً : العوامل غير الاقتصادية (٧٥)

الفصل الثالث : تطور النظم الاقتصادية : ٨٤

١ — التعديلات في النظام الرأسمالي ٨٤

أولاً : زيادة التمركو (٨٤)

ثانياً : تدخل الدولة (٩١)

٢ — التعديلات في النظام الاشتراكي ٩٩

أولاً : التعديلات في النظم الاشتراكية الأوروبية (١٠٠)

ثانياً : ظهور اشتراكية جديدة في آسيا (١٠٧)

صفحة

الفصل الرابع : الفوق الأمريكى الدولى : ١١٨

١ - التنظيم التجارى ١١٨

أولاً : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها (١١٨)

ثانياً : التنظيم الفعلى للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة (١٢٧)

٢ - التنظيم النقدى والمالى ١٣٥

أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسى (١٣٥)

ثانياً : التنظيم الفعلى ، إحتياجات النقد وسيطرة الدولار (١٤٣)

الفصل الخامس : التغيرات الاجتماعية الجديدة : ١٥٣

١ - تغيير المجتمعات ١٥٣

أولاً : البنيان الجديد (١٥٣)

ثانياً : إختلاف التسيير (١٦٢)

٢ - زيادة السلطة ١٧٠

أولاً : التغيرات الداخلية (١٧٠)

ثانياً : عدم الوضوح الخارجى (١٧٨)

خاتمة الباب الأول : ١٩٠

صفحة

المساب الثاني

العالم الصناعي الغربي . . . ١٩٢

للاستاذ جورج ديبه Georges Dupeux أستاذ التاريخ المعاصر

بجامعة بوردو III

الفصل السادس : أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ - ١٩٥٠ : ١٩٥

١ - فرنسا بعد التحرير ١٩٧

٢ - بقية الدول المحررة ٢٠٩

٣ - إعادة بناء ألمانيا ٢١٩

٤ - إعادة بناء إيطاليا ٢٢٦

الفصل السابع : المنتصرون الانجلوسكسون : ٢٢٢

١ - بريطانيا العظمى ٢٢٢

٢ - دول الكومنولث ٢٤٦

٣ - الولايات المتحدة ٢٥٣

ملحمة

الفصل الثامن : الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات :

٢٦٨ . . . : رفاهية واتجاه محافظ جديد :

١ — آيزنهاور والاتجاه المحافظ. المعتدل (١٩٥٢ - ١٩٦٠) ٢٦٨

٢ — ماكيلان والاتجاه المحافظ الجديد . . . ٢٨٢

٣ — مديس وأستراليا الليبرالية . . . ٢٩٣

٤ — كندا من ديفنيكر إلى ترودو . . . ٢٩٦

الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات :

١ — ألمانيا وأديناور ٣٠١

٢ — إيطاليا والديمقراطية المسيحية . . . ٣٠٧

٣ — الصعوبات أمام فرنسا ٣١١

الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة :

١ — الاتجاه الديمقراطي والجمهورية الخامسة ٣٢٨

٢ — الحدود الجديدة والمجتمع الكبر . . . ٣٤١

٣ — الاتجاهات الاشتراكية للحكومات . . . ٣٥٢

٤ — المكاتوبات في أميريا ٣٧٢

خاتمة الباب الثاني : ٢٨٢

صفحة

الكتاب الثالث

٢٨٩ . . . العالم الشيوعي في أوروبا

للاستاذ ميشيل لاران Michel Laran

الاستاذ بالمعهد القومي للغات والحضارات للشرقية

الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية

٢٩١ . . . (في الخمسينيات) :

١ — ثورات ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٣) . . . ٢٩٢

٢ — السلطة بعد ستالين (١٩٥٣ - ١٩٥٥) . . . ٣٩٧

٣ — روح المؤتمر العشرين (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . . . ٤٠٢

الفصل الثانى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية

٤١١ . . . (في الستينيات) :

١ — عدم التأكد الاقتصادى والسياسى (١٩٥٩ - ١٩٦٤) ٤١١

٢ — ما بعد كروتشيف (١٩٦٤ - ١٩٦٦) . . . ٤٢٠

٣ — سياسة النظام والتراكم (١٩٦٦ - ١٩٧٢) . . . ٤٢٦

صفحة

الفصل الثالث عشر : الديمقراطيات الشعبية في أوروبا

١٩٤٥ - ١٩٥٦ : ٤٣٤

١ - إقامة نظام سياسي جديد (١٩٤٥ - ١٩٤٨) ٤٣٥

٢ - انتصارات الأولى الاقتصادية والاجتماعية

١٩٤٥ - ١٩٤٨) ٤٤٤

٣ - اتفاق يوجوسلافيا وتوحيد الكتلة (١٩٤٨ - ١٩٥٣) ٤٤٧

٤ - بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز

(١٩٥٣ - ١٩٥٦) ٤٥٨

الفصل الرابع عشر : الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات ،

١٩٥٠ - ١٩٧٣ : ٤٦٦

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٣) ٤٦٦

٢ - البحث عن اتجاهات قومية ، (١٩٥٧ - ١٩٦٤) ٤٧٣

٣ - الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) ٤٨٣

٤ - أزمة تفكيك سلوفاكيا وعودة الأوضاع ٤٩٤

صفحة

الباب الرابع

اليابان ٥٠١

لأستاذ جاك موتيل Jacques Mutel

مقدمة ٥٠٣

الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال (١٩٤٥ - ١٩٥١) : ٥٠٥

١ - الاحتلال الأمريكي ٥٠٥

٢ - إصلاح السلطة ٥٠٩

٣ - الإصلاح الاقتصادي ٥١١

الفصل السادس عشر : النمو الاقتصادي في اليابان ٥١٩

١ - المشكلة الديموجرافية ٥١٩

٢ - المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة ٥٢١

٣ - المظاهرات للآلية ٥٢٥

الفصل السابع عشر : نظام الحزب الحاكم في اليابان : ٥٣١

١ - الحكومة وسياساتها الداخلية ٥٣١

٢ - المشكلات الخارجية ٥٣٥

٣ - المعارضة ٥٤٠

صفحة

الفصل الثامن عشر : المجتمع الياباني :	٥٤٣
١ — عالم القوة والمال	٥٤٣
٢ — المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار	٥٤٧
٣ — التخفيض : التقابلات والعروض إلى التعليم	٥٥٢
خاتمة	٥٥٧
بعض المراجع العامة	٥٦١
محتويات الكتاب	٥٨٩



المطبعة العصرية

• شارع كامور منفرج من شارع الفهارك
والخروج والقبالة - دمنصور

